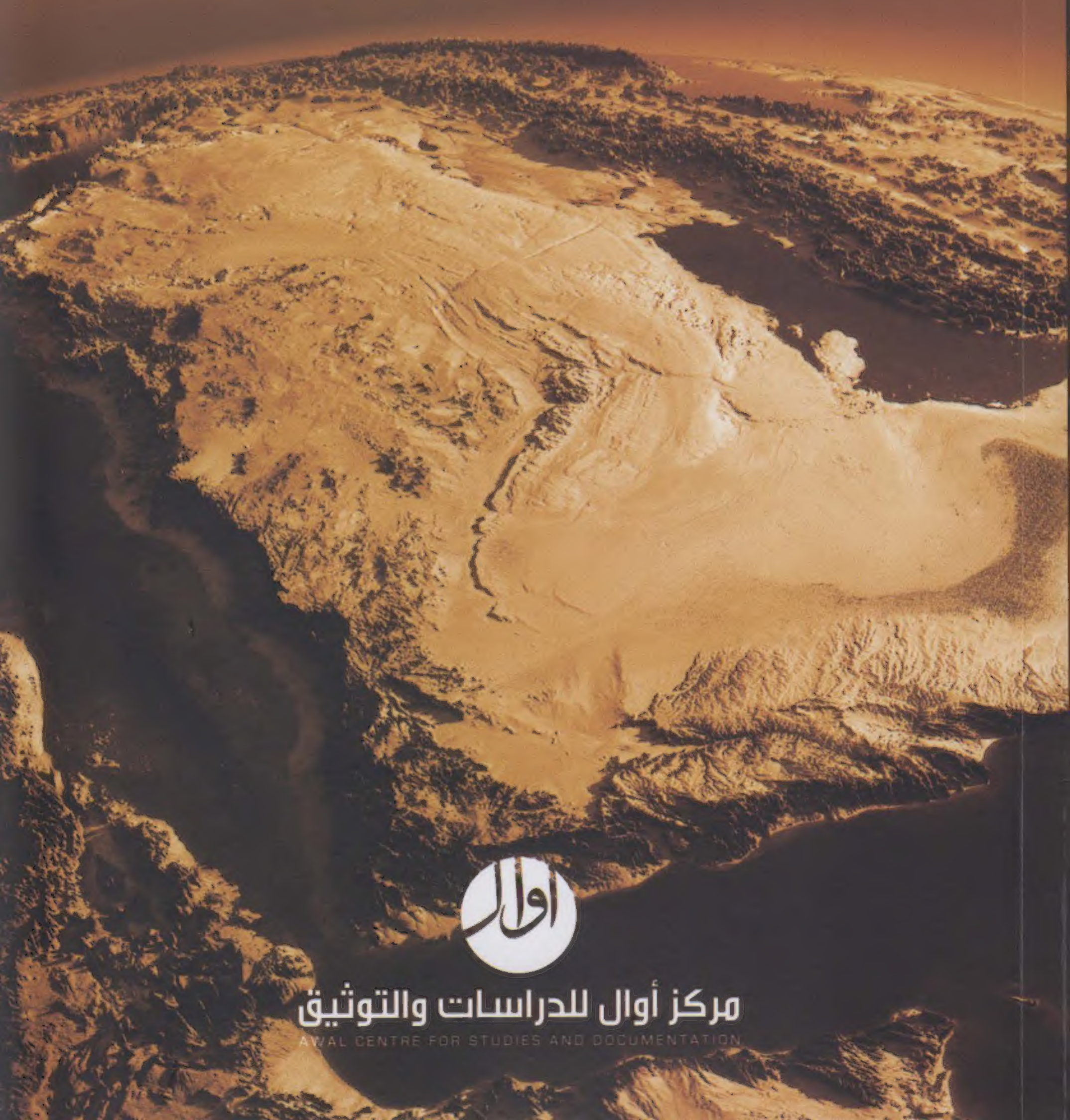
ما بعد الشيوخ

الانهيار المقبل للممالك الخليجية

كريستوفر م. ديفيدسون



مركز أوال للدراسات والتوثيق
AWAL CENTRE FOR STUDIES AND DOCUMENTATION


مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق
في الكفة الأخرى لرجح إيمانه .
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com

ما بعد الشيوخ

الانهيار المقبل للممالك الخليجية

كريستوفر م. ديفيدسون



مركــز أوال للدراســات والتوثيــق
AWAL CENTRE FOR STUDIES & DOCUMENTATION

اسم الكتاب: ما بعد الشيوخ، الانهيار المقبل للممالك الخليجية
اسم المؤلف: د. كريستوفر م. ديفيدسون
الطبعة الأولى، بيروت نوفمبر 2014

العنوان الأصلي لهذا الكتاب هو (After the Sheikhs: The Coming Collapse of the Gulf Monarchies) للدكتور (Christopher M. Davidson) وقد نُشر للمرة الأولى في المملكة المتحدة في العام 2012 بواسطة شركة هيرست وشركاؤه (ناشرون) المحدودة، وهذه هي الترجمة الرسمية الأولى المعتمدة للكتاب من قبل المؤلف ودار النشر.

www.awalcentre.com | info@awalcentre.com
ISBN 978-9953-0-3151-4

«مرّ ما يقارب الأربعين عامًا منذ نشر فريد هاليداي كتابه المهم «الجزيرة العربية بلا سلاطين». والآن، في أعقاب الربيع العربي، كتب شاب أكاديمي بريطاني آخر سجلًا مهمًا يحوي التوقعات لمنطقة الخليج... ولا يبدو أن المرافعات الخاصة بالمستشرقين تحظى بأي اهتمام فيها. إنها قصة واقعية لحسابات سياسية صعبة، وإسراف واضح، وميزانيات غامضة، وصناديق ثروات سيادية».

إيان بلاك، ذا غارديان

«ما هو سر بقاء الممالك الخليجية؟ هناك عدة أسباب؛ من بينها دعم القوى الغربية، والثروة النفطية، وشرطة سرية فعّالة. ولكن في هذا الكتاب، المدعم بالحجج بشكل استثنائي، يركّز كريستوفر ديفيدسون على السبب الرئيس: تتمتع الممالك الخليجية بشرعية هامة منحتها إياها شعوبها.... ويقول ديفيدسون إنه لا يمكن المحافظة على هذا التماسك الملكي الدقيق لوقت طويل. إن الضغوط الداخلية الشديدة تتزايد وستصل الأمور إلى حد الانفجار. ويقدم ديفيدسون هنا مجموعة من الأدلة المثيرة للاهتمام».

ضياء الدين ساردار، ذا إندبندنت

«بريطانيا والولايات المتحدة دولتان صديقتان متسامحتان مع الحكام الوراثيين في الخليج؛ ولكن ما الذي سيحصل في حال بدا أن علاقتهم على وشك الانهيار، كما يتنبأ كريستوفر ديفيدسون؟ سيكون من الحماقة لهذه النخب الجشعة تجاهل الكتابات على الجدران، يجب أن يكون تحذير ديفيدسون موجودًا على مكاتب وزراء الخارجية كلهم».

اللورد إيفبري، نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان البريطاني

«يتنبأ ديفيدسون بأن أنظمة الخليج إلى زوال - على الأقل في شكلها الحالي- ما بين السنتين إلى السنوات الخمس المقبلة. يجب عدم تجاهل هذا التنبؤ الجريء، فالديناميكيات التي حللها والوقائع التي جمعها، بناءً على مراقبته للمنطقة لمدة طويلة، تقدّم أدلة تحفيزية على أن تغييرات عميقة قد تكون في متناول اليد في الواقع».

ديرك فانديوالي، أستاذ مساعد في كلية دارتموث

««ما بعد الشيوخ» كتاب ذو قيمة هائلة، فهو يضفي إطارًا نظريًا صارمًا على مجموعة واسعة من البيانات التجريبية بهدف تقييم قدرة بعض آخر معاقل الاستبداد في العالم على الاستمرار على المدى الطويل. وتتوجب قراءة هذا الكتاب على كل شخص مهتم بالاطلاع على مرحلة ما بعد العام 2011».

مهران كمرافا، مدير مركز الدراسات الإقليمية والدولية، جامعة جورجتاون، قطر

«في وقتٍ تتباهى فيه ممالك الخليج - بغرور - لتفاديها مصير جيرانها في ثورات الربيع العربي، يقدّم هذا الكتاب رواية مقنعة وتحذيرًا قويًا للحكام الذين يعاملون بلادهم على أنها إقطاعيات خاصة».

وليد أبو الخير، رئيس مرصد حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية

«أصبحت المشاركة السياسية الفعلية، والعدالة الاجتماعية، والحرية، وحقوق الإنسان في سياق المواطنة الكاملة، مصطلحات يومية في الخليج خلال العامين الماضيين. ومع أن الانهيار التام لهذه الممالك العميقة الجذور لن يحصل في القريب العاجل، إلا أن الممالك البرلمانية الدستورية ستسود في المنطقة على المدى الطويل. ألّف كريستوفر ديفيدسون كتابًا مهمًّا، لكن الوقت وحده هو الكفيل بتحديد نجاح نظريته».

أحمد منصور، ناشط في مجال حقوق الإنسان وسجين سياسي سابق، الإمارات العربية المتحدة

«يجب أن يُقرأ هذا الكتاب من قِبل كل صانع غربي للسياسات يراهن على بقاء الوضع على ما هو عليه في الخليج، ومن قبل كل ناشط مؤيد للديمقراطية أيضًا، يناضل من أجل إدراك تنبؤ ديفيدسون، ومن قبل كل مواطن خليجي يحلم بمستقبل أفضل لكنهم جعلوه يخشى الأسوأ في حال حصول أي تغيير».

آلاء الشهابي، كاتبة، ناشطة من أجل الديمقراطية، من مؤسسي منظمة بحرين ووتش

إلى سيميل

تمهيد وشكر

بدأتُ البحثَ وكتابة «ما بعد الشيوخ: الانهيار المقبل للممالك الخليجية» في صيف العام 2009 في مكتبي المؤقت في جامعة كيوتو. غير أن فكرة الكتاب الأساسية خطرت لي في العام 2002 أثناء كتابتي رسالة الدكتوراه. وقد شجعتني على ذلك بعض النقاشات الصريحة والمتحفظة، عندما كنت أسكن في رأس الخيمة، أقصى شمال الإمارات، فصممت على الغوص عميقًا، بعيدًا عن الضجيج السائد، ومعرفة عمق الولاء للممالك في مثل هذه الدول، وتحديدًا في المجتمعات التي تعيش في ظل ظروف اقتصادية غير مناسبة. ومنذ ذلك الحين، تغيرت الأحوال في المنطقة، بدءًا بصدمات انخفاض أسعار النفط، وأزمات الائتمان والتلاعب في الممتلكات والحملات الإرهابية والطائفية المتفشية، وانتهاءً بوصول الثورات إلى أبوابها. وجدت أن معظم هذه الأحداث وآثارها، على الرغم من عدم توقعها مسبقًا وصعوبة فهمها في بداية الأمر، ساهمت في تعزيز نظريتي، والأهم من ذلك أنها منحتني القوة الداعمة لإنهاء مخطوطتي في أسرع وقت ممكن. وعلى الرغم من أن الكتاب لا يهدف إلى تأدية دور كرة بلورية تتنبأ بالمستقبل، إلا أن النسخة الأصلية من الكتاب في العام 2009، تنبأت بانهيار معظم الممالك الخليجية في العقد القادم. وعلى العكس من ذلك، تطرح هذه النسخة النهائية للعام 2012 فكرة أن أغلب هذه الأنظمة - على الأقل في شكلها الحالي - ستزول في السنتين إلى السنوات الخمسة المقبلة.

أوجّه شكري إلى عدد كبير من الأفراد، ففي السنوات القليلة الماضية، دعموني بالتشجيع، وتأكيد الوقائع، وبمجموعة من المعلومات المذهلة، وفي بعض الأحيان، النقد الضروري. ومن بين هؤلاء الأفراد أكاديميون، وناشطون في حقوق الإنسان ومناهضة الديمقراطية، وأعضاء في عدد من المجتمعات السياسية والمنظمات الدينية، وموظفون حكوميون من الممالك الخليجية الست والدول المجاورة، وبالطبع، جيش صغير من المواطنين المعنيين

والمغتربـين. كـما أتقـدم بالشـكر الجزيـل مـن الجامعـات الآتيـة لدعوتهـا لي لإلقـاء محـاضرات حـول نسـخات نموذجيـة وأوليـة لهـذا الكتـاب: كليـة لنـدن للاقتصـاد، وأوكسـفورد، وسـانت أنـدروز، ويـال، وسـتانفورد، وأوتاغـو. ولا شـك أن المراجعـات التـي حصلـت عليهـا مـن هـذا الجمهـور الواسـع قـد سـاعدتني عـلى بلـورة أفـكاري.

والشـكر الأول يبقـى للنـاشر، الـذي لا يـكلّ، مايـكل دوايـر، وفريقـه بأكملـه في شركـة هيرسـت وشركائـه.

المحتويات

مقدمة الطبعة العربية

بعد صدوره للمرة الأولى باللغة الإنكليزية في العام 2013، عن مطبعة «هيرست»، ومن ثم عن «مطبعة جامعة أوكسفورد»، تصدر اليوم الطبعة الرابعة لكتاب «ما بعد الشيوخ: الانهيار المقبل للممالك الخليجية». وقد استعرضته وسائل الإعلام الدولية بشكل واسع، فنُشِرت مقالات حوله في «ذا إيكونومست»، و «ذا إندبندنت»، و «ذا غارديان»، والكثير من الصحف والمجلات الرائدة. كما اقتُبِسَت بعض أقسام الكتاب ونشرتها مجلتا «فورين أفيرز»، و «فورين بوليسي». وفي وقت سابقٍ من العام 2014، صدرت نسخة باللغة الفارسية عن الكتاب في طهران. ومع اقتراب نهاية العام 2014، يسرني التصديق على هذه الترجمة الرسمية إلى اللغة العربية لكتاب «ما بعد الشيوخ»، والتي آمل أن تساعد في إيصال أفكار الكتاب إلى شريحة أكبر وأكثر نقدًا من القراء.

ومما لا شك فيه أن الكثير قد تغير منذ نشر الإصدار الأول للكتاب، في ظل الاضطرابات غير المسبوقة التي ما زالت تواجهها منطقة الخليج[1]،

---

(1) عُرف المسطح المائي الذي يقع إلى الشرق من شبه الجزيرة العربية، وإلى الغرب من إيران بأسماء مختلفة عبر التاريخ، بينها البحر الجنوبي، والبحر السفلي، وخليج البصرة، بالنسبة لسكان بلاد الرافدين قديمًا. وسماه العرب كذلك خليج عُمان، وخليج القطيف، وخليج البحرين، وغيرها من التسميات. إلا أن أول من أطلق عليه «بحر فارس» فهو الاسكندر الأكبر المقدوني بناءً على المعلومة التي زوده بها قائده البحري (نيارخوس) عام 326 ق. م. حين عودته بأسطوله من الهند عن طريق مضيق هرمز، فكان من الطبيعي أن يمر بمحاذاة الساحل الفارسي فلم يعلم بأن هناك ساحلًا عربيًا لهذا الخليج أيضاً لذا عرّف المنطقة المائية التي عبرها، لقائده الاسكندر، باسم «بحر فارس». وقد استخدم نفس التسمية الملك الفارسي (داريوش الأول) بين أعوام 486-521 ق.م.، ثم تسربت هذه التسمية كذلك لكل دول وكيانات الغرب الأوروبي، وبقيت متداولة حتى عند بعض الرحالة والجغرافيين العرب في تلك العصور. إلا أنه في ستينيات القرن العشرين استخدمت جامعة الدول العربية اسم الخليج العربي بدلاً من الخليج الفارسي. ولكن لم يتم تثبيت هذه التسمية في الخرائط والأطالس والموسوعات الجغرافية الصادرة باللغة الانجليزية. وبعيداً عن أي لغط وسوء فهم لهذه التسميات، سوف نستخدم مصطلح «الخليج» بدلًا من الخليج الفارسي الذي استخدمه المؤلف في الكتاب، باعتبار أن هذه التسمية أصبحت مشهورة إعلاميًا في عصرنا الحاضر.

والعالم العربي في أعقاب ثورات الربيع العربي في العام 2011. على مستوًى خارجي، برزت جهود خطرة، ومسببة للخلافات، قامت بها بعض القوى، وكان أغلبها من الممالك الخليجية، وقد هدفت في معظم الأحيان إلى إخماد شعلة الكوسموبوليتية العربية، ومظاهر النظام السياسي العربي الجديد، والتي حظينا بشرف رؤيتها في ميدان التحرير في القاهرة، وفي غيرها من المدن العربية على مدار ذلك العام. وباعتقادي، تنبثق هذه الجهود من ثلاثة معسكرات: أولًا، محور مناهض للثورة بشكل صريح، برئاسة الرياض وأبو ظبي، اللتين تسعيان إلى دعم الديكتاتوريات الجديدة وترسيخ حكمها - وتحديدًا في مصر - وذلك لتقويض محاولات إنشاء المزيد من الحكومات التمثيلية في المنطقة؛ ثانيًا، معسكرٌ يدَّعي تأييده للديمقراطية، تموله الموارد الهائلة في قطر، ويدعمه النفوذ التركي الكبير -ويبدو أنهم يستخدمون منظمات إسلامية سياسية موجودة، كآلية رجعية لبلورة النتائج التي تبدو بعيدة عن روح الربيع العربي في المنطقة؛ أما ثالثًا، فـ «معسكر المقاومة» الذي يضم نظام الأسد في سوريا، وحكومة بغداد المحاصرة، إلى جانب إيران وحلفائها. وهؤلاء أخذتهم ثورات الربيع العربي بغتةً، ولم يضطروا إلى التصدي للضغوطات والثورات المحلية فقط، إنما للمحاولات الانتهازية لكل من المحاور الرجعية المناهضة للثورة. وقد وجدوا فرصة ذهبية لإزالة أعدائهم القدامى. وفي تلك الأثناء، شعر المجتمع الدولي بالخطر جراء قيام داعش (الدولة الإسلامية في العراق والشّام)، التي تشكل، من دون أدنى شك، المظهر الأسوأ حتى الآن من بين الجهود المناهضة للربيع العربي، وهي، على الأغلب، مرتبطة بأحد هذه المعسكرات أو أكثر.

وعلى نحو مشابه، فيما يتعلق بالمستوى المحلي، فإن دعائم حكم الممالك الخليجية على وشك الانهيار سريعًا. وعلى الرغم من أن الهدف من كتاب «ما بعد الشيوخ» لم يكن يومًا التنبؤ بكرة بلورية، إلا أنني مدرك تمامًا أن الكثير من النقاشات التي طرحتها

في بداية العام 2013، أثبتت اليوم صحتها للأسف. وأدت المحاولات التي قامت بها هذه الأنظمة لـ «احتواء» النسخة الخليجية من الربيع العربي اليوم بشكل ملحوظ، إلى اعتماد سياسات قمعية هائلة، وغير مسبوقة، مع انتشار الاعتقالات السياسية في المملكة العربية السعودية، والبحرين، والكويت، وحتى في الإمارات العربية المتحدة - التي كانت في ما مضى عزيزة القوى الغربية «الليبرالية نسبيًا». واليوم، يمكن لأي تغريدة ناقدة أن ترمي مواطنًا خليجيًا شابًا خلف القضبان. وقريبًا، سيكون لنشوء «الدول البوليسية» في الخليج، في فترة التحديث السريع، وتكنولوجيات الاتصالات القوية الجديدة، نتائج خطرة على العقود الاجتماعية وصيغ الشرعية للحكام المتعددين. ويمكن أن تكون استراتيجية «تشويه سمعة» المعارضة، التي ناقشناها في «كتاب ما بعد الشيوخ»، هي الأكثر خطورة، فهي تتفاقم حتى تكاد تخرج عن السيطرة، في ظل تحريض كل من البحرين، والمملكة العربية السعودية، بشكل فاعل، على النزاع الطائفي؛ في حين أن الإمارات العربية المتحدة وقطر اليوم في مهب حرب باردة مع بعضهما بعضًا حول أسلوب التعامل مع الإسلام السياسي - وتعتقد أبو ظبي أن الإخوان المسلمين منظمة إرهابية، أما الدوحة فما زالت ترى أنها ثقل وازن ضروري مقابل السيطرة السعودية الإقليمية. وأخيرًا، على الجبهة الاقتصادية، لم تصل جهود التنويع بعيدًا عن صادرات النفط والغاز إلى أي نتيجة بعد، في ظل اندفاع كافة الممالك الخليجية تقريبًا، إلى نقطة يتجاوز فيها إنفاق حكوماتها - الذي ارتفع بشكل هائل منذ بداية أحداث الربيع العربي - العائدات النفطية المتدنية. وتدل مقالتي، التي نشرت في صحيفة نيويورك تايمز، في تشرين الأول/أكتوبر من العام 2013، حول أسعار النفط التي تتهاوى بسرعة في أعقاب التطورات الكبرى في إنتاج النفط في الولايات المتحدة، على تدهور الوضع ربما بشكل

أسرع مما توقعته سابقًا في الكتاب. واليوم، أسعار النفط متساوية في أكثر من نصف هذه الدول، وهي أعلى من أسعار النفط الحالية. وقريبًا جدًا، ربما في الأشهر القليلة القادمة، سنرى أن الكثير من الممالك الخليجية ستضطر إلى خفض المعونات وغيرها من عمليات نقل الثروات إلى مواطنيها - وهو حدث هام سيكون له تأثير عميق ونهائي، على الأغلب، في شرعية الممالك الخليجية وشعبيتها.

د. كريستوفر م. ديفيدسون

درهام، تشرين الثاني/نوفمبر 2014

المقدمة

لطالما أذهلت المملكة العربية السعودية، وجاراتها من الدول الأصغر منها - أي الإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر، وعُمان، والبحرين - العلماء، والديبلوماسيين، والصحافيين، فهي تشكل مركزًا لاستقرار صناعتي النفط والغاز في العالم، وموطنًا لولادة الإسلام. وفي السنوات الماضية، ازدادت نسبة الاهتمام الدولي بـ «الممالك الخليجية» في شبه الجزيرة العربية. فهي لم تؤدِّ دورًا رئيسيًا في الحرب ضد الإرهاب فقط - من جانبي الصراع - بل تحظى أيضًا بالنصيب الأكبر من الناتج الإجمالي المحلي[1] في العالم العربي، المعتمد على تدفقات التجارة المستمرة، والنطاقات المالية، والسياحة، إضافة إلى قطاعات العقارات.

ومنذ تأسيسها، وفي بعض الحالات منذ استقلالها في منتصف القرن العشرين، ظلت الممالك الخليجية خاضعة لأنظمة استبدادية للغاية جدًا، وبحسب حجج البعض، أنظمة قديمة على ما يبدو. ومع ذلك، أظهر حكامها قدرة مذهلة على التأقلم على الرغم من الصراعات الدموية التي شهدتها على عتباتها، والكثافة السكانية المتزايدة بشكل سريع، وقوى التجدد والعولمة القوية التي تؤثر بشكل كبير في المجتمعات المحافظة. وغالبًا ما تمت الكتابة عن نعي سياسات هذه الحكومات، - على يد معلقين رائدين في بعض الحالات - ولكن، حتى في الوقت الحالي، في خضم القرن الواحد والعشرين، يبدو أن هذه الكيانات المستبدة، المشابهة إلى حد ما لأنظمة القرون الوسطى، ما تزال تتحدى منتقديها. وعلى أي حال، مع

(1) وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي في العام 2010، بلغ الناتج المحلي الإجمالي المشترك للممالك الخليجية الست 993 مليار دولار. وقد فاق هذا المبلغ نصف الناتج المحلي الإجمالي المشترك لدول الجامعة العربية الـ 32 في ذلك الوقت. وبشكل أكثر دراماتيكية، فقد كانت نسبة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة 35 في المئة من ناتج جامعة الدول العربية.

مـرور ثـورات «الربيـع العـربي» في العامـين 2011 و2012، التـي كانـت تغـزو جمهوريـات المنطقـة، وتـسرّع في سـقوط الرؤسـاء الحاليـين، مـن الواضـح أن الممالـك الخليجيـة الراسـخة ظاهريًـا، أكـدت مـن جديـد، وللوهلـة الأولى، أنهـا معقـل الاسـتقرار الحقيقـي الوحيـد في الـشرق الأوسـط. وحتـى عنـد انـدلاع العنـف والاضطرابـات في بعـض مدنهـا، تـم احتـواء ذلـك في أغلـب الأحيـان، مـا حفـظ، بشـكل ظاهـري، سـلامتها كأنظمـة سياسـية شرعيـة. وبعـد كل ذلـك، وفيـما يـزال المتحدثـون المتملقـون وفيالـق مستشـاري العلاقـات العامـة وحشـودهم، الذيـن توظفهـم الممالـك الخليجيـة، سريعـين في التعليـق، يظهـر اختـلاف هـذه الـدول فهـي ليسـت «ديكتاتوريـات»، وبالتـالي، يجـب أن تمتلـك الحصانـة ضـد النقمـة السياسـية المتسـارعة.

غـير أن المسـتقبل القريـب أقـل قابليـة للتنبـؤ بالنسـبة إلى الملـوك والأمـراء والسـلاطين الذيـن يمسـكون بزمـام السـلطة في الوقـت الحـالي. فهنـاك ضغوطات داخليـة وخارجيـة شـديدة كانـت تتراكـم في الممالـك الخليجيـة، وبـدأت في بعض الحـالات، قبـل العـام 2011 بمـدة طويلـة. ورغـم أن هـذه الضغوطـات لم تؤثـر في دول المنطقـة بشـكل متسـاوٍ، نظـرًا إلى التفـاوت الاقتصـادي- الاجتماعـي والسـياسي الملحـوظ، إلا أنـه يوجـد أنمـاط وقواسـم مشـتركة فيهـا تشـير إلى أنهـا سـتؤثر قريبًـا في الـدول السـت بأكملهـا. وبالفعـل، يمكننـا التوصـل إلى حجـة دامغـة مفادهـا أن هـذه الأنظمـة لا تتعـدى في قوتهـا اليـوم، أكـثر مـن أي وقـتٍ مـضى، الحلقـة الأضعـف في مـا بينهـا. ففـي حـال استسـلمت إحـدى الممالـك الهشـة لثـورة شـعبية، أو وقعـت في حالـة مـن الفـوضى، فستتسـاقط، كأحجـار الدومينـو، واحـدة تلـو الأخـرى، حيـث إن وهـم الحصانـة أو الاسـتقرار السـابق - الـذي ميـز الممالـك الخليجيـة عـن الجمهوريـات العربيـة المتخبطـة – سـيتبدد بسرعـة. وفي هـذا السـيناريو، إذا فشـلت إحـدى الـدول الخليجيـة، سرعـان مـا سـيجد أغنـى الحـكام، وأكثرهـم ثقـةً أن مناصبهـم وشرعيتهـم مهـددة.

ومـن الواضـح أن الممالـك الخليجيـة أدركـت بعـض الضغـوط المتراكمـة، غـير

أنها تجاهلت ضغوطًا كثيرة أخرى، أو لم تُقَومها على نحو ملائم، أو تركتها غير مشخّصة لفترة طويلة. وبعد أن درس هذا الكتاب التوقعات الفاشلة السابقة، وقدم تصورًا لنشأة ونمو واستمرارية هذه الممالك، هدف بشكل رئيسي إلى تحديد الضغوطات المعاصرة وإبراز سبب أهميتها في الفترة الحالية. وانطلاقًا من هذا السياق، سأؤكد أن هذه الضغوطات ستؤدي بعد وقت قصير إلى انهيار الممالك الخليجية أو على الأقل، انهيار معظمها في شكلها الحالي. ورغم أنني أدّعي أنه لا مفر من هذا الانهيار، بغض النظر عن الربيع العربي والأحداث الكبيرة الأخرى، هناك استدلال بأن الحركات الثورية للعامين 2011 و2012 في شمال أفريقيا وسوريا وغيرها من البلدان، ستؤدي، من دون أدنى شك، دور محفزات مهمة غير مباشرة للثورات المقبلة في الشرق الأوسط. على الأقل لأن معظم الضغوطات التي كانت تتراكم في الجمهوريات العربية تظهر الآن جلية في الممالك الخليجية أيضًا، حتى وإن كانت في بعض الأحيان غير علنية.

الثورات التي لم تأتِ أبدًا

في الوقت الذي كانت فيه الممالك جميعها دولًا مستقلة في بداية السبعينيات، بدا أن تهديد الثورات الشعبية والوطنية العربية المستوحاة من جمال عبد الناصر للوصول إلى الخليج يتلاشى. وكما سنناقش لاحقًا في هذا الكتاب، فقد تمت استمالة ناشطين سابقين في الجبهة الوطنية، وخاصة في دبي والبحرين والكويت من قبل الأسر الحاكمة المتتالية، وأصبحوا في أغلب الأحيان رجال أعمالٍ ناجحين يمتلكون أسهمًا في الاقتصادات الغنية بالنفط[2]. وكان ذل الهزيمة

(2) لمناقشات حول هذا النشاط، انظر، على سبيل المثال، كريستوفر ديفيدسون
Davidson, Christopher M., 'Arab Nationalism and British Opposition in Dubai, 1920–1966', Middle Eastern Stud-ies, Vol. 43, No. 6, 2007; Fuccaro, Nelida, Histories of City and State in the Persian Gulf: Manama since 1800 (Cambridge: Cambridge University Press, 2009); Crys-tal, Jill, Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar (Cambridge: Cambridge University Press, 1995).

العسكرية على يد إسرائيل في العام 1967 قد وجه ضربة كبيرة لهيبة الجمهوريات العربية وقدرتها على نشر المشاعر القومية في مناطق أخرى، وقد أدت الثورة القومية الأخيرة - في ليبيا في العام 1969 - إلى تعبيد الطريق أمام طغمة معمر القذافي العسكرية. إضافةً إلى ذلك، أصبحت كل الممالك الخليجية، بحلول العام 1971، ذات عضوية دائمة في الجامعة العربية في القاهرة[3]، بالرغم من وضعها غير الثوري، والحرب العربية الباردة بين مصر والمملكة العربية السعودية في الستينيات[4]. ومن خلال مشاركتها الجزئية في اتفاق منظمة البلدان المصدرة للنفط[5]، قبلتها الجمهوريات العربية بنحو متزايد، حيث وجدت أنها تضطلع بدورٍ فاعل في مكافحة إسرائيل والمصالح الأجنبية الأخرى في المنطقة.

وبدلًا من ذلك، كان التهديد الأكثر حدة للممالك الخليجية في أوائل العام 1970 يعتبر نوعًا من الثورات الاشتراكية أو الشيوعية الساحقة، والمدعومة على ما يبدو من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، أو جمهورية الصين الشعبية. وفي العام 1962، شكلت القبائل المضطربة في ظفار، محافظة عُمان الجنوبية، جبهة تحرير، وبحلول العام 1968، تبنّت الموقف الماركسي اللينيني، وسرعان ما تلقّت علنًا الدعم السوفياتي والصيني تحديدًا، في رهان

(3) استطاعت المملكة العربية السعودية، التي كانت دولة مستقلة في الأصل، الانضمام إلى الجامعة العربية منذ إنشائها في العام 1945. فيما انضمت إليها الكويت في العام 1961 وتبعتها بقية الممالك الخليجية في العام 1971.

(4) لمناقشة كاملة، انظر، مالكولم كير

Kerr, Malcolm, The Arab Cold War, 1958-1970 (Oxford: Oxford University Press, 1971).

(5) انضمت المملكة العربية السعودية والكويت إلى منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) منذ إنشائها في العام 1960. فيما انضمت إليها قطر في العام 1971، وانضمت إمارة أبو ظبي، وهي المصدر الرئيسي للنفط في الإمارات العربية المتحدة في العام 1967. وتفادت كل من البحرين وعمان والإمارت الباقية في الإمارات العربية المتحدة ذلك.

على الإطاحة بسلطان مسقط المدعوم من بريطانيا[6]. علاوة على ذلك، في السنة اللاحقة، استولى الجناح الماركسي اللينيني من جبهة التحرير[7] التي يقع مقرها في جنوب اليمن على السلطة، وشكل، في نهاية الأمر، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية المدعومة من الاتحاد السوفياتي، والصين، وكوبا، وتحيط هذه المنطقة بالخاصرة الجنوبية للمملكة العربية السعودية.

وعلى نحو مفهوم، كانت معظم المنحات المخصصة للمنطقة في ذلك الوقت تعكس هذه الظروف، وتطرح غالبًا احتمال نشوء حركات تمرد ماركسية-لينينية وانتشارها في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية[8]. وبعد كل ذلك، أعادت جبهة تحرير ظفار تسمية نفسها بالجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، ولم تتعرض للهزيمة إلا في العام 1975، وذلك بعد عدد من الهجمات المضادة التي نفذتها الأسرة الحاكمة العُمانية المحاصَرة والمدعومة من قبل بريطانيا[9]. واستند كتاب فريد هاليداي، «الجزيرة العربية بلا سلاطين»، والذي نُشرَ في العام 1974، إلى عمل ميداني موسع في منطقة ظفار في أوائل السبعينيات، وما يزال يشكل إحدى أفضل وجهات النظر حول هذه الحقبة. ويركز الكتاب بشكل كبير على التخلف في عُمان ونزع حق الاقتراع من عدد من القبائل في ظل استبداد ملك تقليدي تدعمه

(6) انظر، جون كالابريز

Calabrese, John, 'From Flyswatters to Silkworms: The Evolution of China's Role in West Asia', Asian Survey, No. 30, 1990. Referring to Said bin Taimur Al-Said.

(7) جبهة التحرير الوطني.

(8) للاطلاع جيدًا، انظر، طارق اسماعيل

Tareq Y., The Communist Movement in the Arab World (London: Routledge, 2005).

(9) انظر، والتر لودويغ

Ladwig, Walter C., 'Supporting Allies in Counterinsurgency: Britain and the Dhofar Rebellion', Small Wars and Insurgencies, Vol. 19, No. 1, 2008, p. 73. Britain's actions in Oman during this period were fictionalised by Ranulph Fiennes in his 1991 novel. See Fiennes, Ranulph, The Feather Men (London: Bloomsbury, 1991

قـوة إمبرياليـة، إلا أنـه يبقـى متفائـلًا، بحـماس متقـد، بشـأن احتـمال قيـام عصيـان مسـلح ناجـح في المنطقـة. وعـلى الرغـم مـن أن هاليـداي لم يهاجـم الهيكليـات الرأسـمالية علنًـا، لكنـه رسـم صـورة قاسـية عـن البـؤس والاسـتغلال المتواصلـين لسـكان المنطقـة الأصليـين. وحاجـج هاليـداي بقـوة أن الصراعـات الاجتماعيـة المتزايـدة ستشـكل حافـزًا أساسـيًا للتغيـير السـياسي في الممالـك الخليجيـة.[10]

وفي حـين وجـد بعـض المتخصصـين في شـؤون المنطقـة أن حـركات التمـرد الماركسـية-اللينينية المشـابهة لحركـة ظفـار تشـكل تهديـدات حـادة إلّا أنّهـا قصـيرة الأمـد، عـلى الممالـك الخليجيـة، كان أولئـك الذيـن يركـزون عـلى أجـزاء أخـرى مـن الـشرق الأوسـط يدّعـون بجـرأة أن القـوى التجدديـة غـير الملموسـة، الطويلـة الأمـد، قـد تـؤدي أيضًـا إلى تحـولات ملحوظـة في النظـام السـياسي والاجتماعـي، وبذلـك إلى زوال الأنظمـة الحاكمـة التقليديـة. وفي كتـاب ألفـه في العـام 1958، وهـو «اجتيـاز المجتمـع التقليـدي: تحديـث الـشرق الأوسـط»، توقـع دانيـال ليرنـر مـرور معظـم المجتمعـات في المنطقـة بعـدد مـن المراحـل المتباينـة التـي تبـدأ بالتمـدن لتنتقـل إلى محـو الأميـة والاتصـال الجماهـيري، وتصـل، في نهايـة المطـاف، إلى المشـاركة السياسـية[11]. وبحلـول أوائل السـتينيات، وضـع مزيـد مـن الباحثـين جدليـات مشـابهة متعلقـة بأجـزاء أخـرى مـن العـالم النامـي، تزعـم جميعهـا، بشـكل أسـاسي، أن تضافـر عـدد مـن المناطـق الأكـثر

---

(10) انظر، فريد هاليداي

See Halliday, Fred, Arabia without Sultans (London: Saqi, 1974); Halliday, Fred, 'Arabia Without Sultans Revisited', Middle East Report, Vol. 27, No. 204, 1997

(11) انظر، دانيال ليرنر

Lerner, Daniel, The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East (New York: The Free Press, 1958); Sigelman, Lee, 'Lerner's Model of Modernization: A Reanalysis', Journal of Developing Areas, Vol. 8, July 1974, p. 525.

حداثةً، وتحديدًا المدن، مع جانب التكنولوجيات الحديثة - وبالأخص تلك المتعلقة بالاتصالات - سيؤدي حتمًا إلى تشكيل طبقة وسطى مثقفة نوعًا ما، وواعية، وأكثر تواصلًا؛ وستصبح هذه الطبقة، بدورها، غير راضية، على نحو متزايد، بأن تحكمها هيكلية سياسية بدائية غير قائمة على المشاركة. فعلى سبيل المثال، أكّد سيمور مارتن ليبست في مقالته «بعض المستلزمات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية»، وفي كتاب له صدر في العام التالي بعنوان «الإنسان السياسي: الأسس الاجتماعية للسياسة»، أنه كلما ازداد غنى دولة ما، وتعرض سكانها للمزيد من القوة التحديثية، ازدادت فرصها في الحفاظ على المؤسسات الديمقراطية[12]. وعلى نحو مماثل، قام كارل داتش في العام التالي بجمع هذه القوى والعمليات في «نظرية التعبئة الاجتماعية» الخاصة به، وشدد فيها على كل من تأثيرها التراكمي وقدرتها الحتمية على تغيير السلوك السياسي[13].

ونقل كتاب صامويل هنتنجتون، وعنوانه «النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة»، الذي نُشِر في العام 1968، «نظرية التحديث» إلى مستوًى أعلى. وبعد تشكيكه بإمكانية توقع تغيرات سياسية مماثلة، وتعليله ذلك بأن الأنظمة السائدة ستقاوم بقوة، غالبًا عن طريق تطوير استراتيجيات احتواء قصيرة الأمد، أو عبر اللجوء إلى العنف، ومع ذلك، لا يزال يؤيد فكرة حتمية انتشار مجموعات اجتماعية جديدة إلى جانب الحكومات

(12) انظر، مارتن سيمور ليبسيت

Lipset, Seymour Martin, 'Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy', The American Political Science Review, Vol. 53, No. 1, 1959; Lipset, Seymour Martin, Political Man: The Social Bases of Politics (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1960).

(13) انظر، كارل دويتش

Deutsch, Karl, 'Social Mobilization and Political Development', American Polit-ical Science Review, Vol. 55, No. 3, 1961.

التقليديـة. إضافـةً إلى ذلـك، خـصَّ الملـوك التقليديـين بالذكـر في فصـل بـارز تحـت عنـوان «معضلـة الملـك»، قائـلًا إنهـم سـيضطرون قريبًـا إلى مواجهـة معضلـة قمـع القـوى التحديثيـة، وبالتـالي حـركات تمـرد كبـيرة، أو السـماح لهـذه القـوى بالـبروز والمخاطـرة بالتنـازل عـن سـلطات مطلقـة لطبقـة متوسـطة معبـأة[14]. وفي سـيناريو آخـر كان قـد ذكـره، بـدا ادعـاؤه أن «...الذريـة الحديثـة للأنظمـة الملكيـة سـتلتهمها أخـيرًا»[15]، ادعـاءً مرتبطًـا بالممالـك الخليجيـة، وإن لم يذكـر ذلـك بوضـوح؛ ففـي ذلـك الوقـت، كانـت الممالـك كلهـا عـلى عتبـة الإسراع بالتنميـة الاجتماعية-الاقتصاديـة. وكانـت عائـدات النفـط قـد بـدأت بالتدفـق إلى حكومـات غـير حكيمـة، واتجـه السـكان إلى التمـدن في وقـتٍ تكاثـرت فيـه فـرص الطفـرة النفطيـة في المـدن سريعـة النمـو، وارتفعـت نسـبة المتعلمـين مـع إنشـاء المزيـد مـن المـدارس ووصـول وسـائل الاتصـال الجماهـيري إلى المنطقـة، للمـرة الأولى عـلى هيئـة صحـف وراديوهـات ترانزسـتور وأجهـزة تلفـزة. ولذلـك، في حـين تنبـأ هنتنجتـون بـ «جزيـرة عربيـة بـلا سـلاطين»، مـن الممكـن أن يكـون توقـع رؤيـة مطالـب التغيـير السـياسي، التـي تقودهـا طبقـة متوسـطة مضطربـة، أُنشِـئت حديثًـا، بـدلًا مـن طبقـة العـمال المُسـتَغلة والثوريـة التـي تحـدث عنهـا هاليـداي.

شرح بقاء الممالك

مـع مـرور السـنوات والعقـود، بـدا واضحًـا أن كلا التوقعـين غـير صحيحـين، عـلى الأقـل في الجـزء المتعلـق بالممالـك الخليجيـة. وعـلى الرغـم مـن أنـه يبـدو للوهلـة الأولى أن الاقتصـادات الخليجيـة تبنـت طرائـق إنتـاج رأسـمالية، إلا أنهـا لم تقـم أبـدًا بتوسـيع طبقـة العـمال الكادحـين، أو أي طبقـة قـد تسـعى إلى الإطاحـة بالطبقـات الأعـلى منهـا. وعـلى حـد سـواء، وعـلى الرغـم مـن

---

(14) انظر، صامويل هنتنجتون

Huntington, Samuel P., Political Order in Changing Societies (New Haven: Yale University Press, 1968), pp. 140–142.

(15) المصدر نفسه، ص. 169.

نشوء طبقة سكانية متمدنة من دون شك في الخليج، ومتعلمة، وممتلكة لثقافة الاتصال الجماهيري - بحسب توقعات ليرنير وليبست - فإنه من الصعب مقارنتها بالطبقات المتوسطة في الدول الديمقراطية الأكثر تطورًا. ولم يبدُ ذكيًا الضغط للحصول على ذلك النوع من المشاركة السياسية التي توقعها كل من داتش وهنتنجتون. ويمكن إرجاء هذه اللامبالاة المستمرة، أو التسريح السياسي، والاستمرارية المتواصلة للممالك التقليدية في شبه الجزيرة العربية إلى الاقتصاد السياسي غير العادي في المنطقة، وتحديدًا إلى طبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية التي نشأت في الممالك الست بأكملها، والمعتمدة على الإيجارات، بعد عملية تصدير النفط البارزة الأولى التي قامت فيها.

وكان كارل ماركس أول من ناقش المفهوم في العام 1860 في سياق الحديث عن الفئات المنحلة التي تستفيد من الربح، أو الدخل الناتج من استئجار الملكيات وبذلك لا تنتج أي جديد[16]، واعتبر أن «الرأسمالية الريعية»، أو «الريعية» امتدت، حينئذٍ، في القرن العشرين، لتشمل النقاش حول «الدول الريعية» الكلية. وقد تم تفسير هذه المفاهيم على أن المقصود بها الدول النامية القادرة على منح القروض للبلدان الأقل نموًا، وبهذا تحصيل الفائدة منها[17]؛ وكان ذلك قبل أن يكتب حسين مهدوي مقالته «أنماط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية»، في العام 1970، معيدًا النظر في التعريف المذكور، ليحدد الدول التي تتلقى مبالغ كبيرة من الإيجارات من «أفراد أو مصالح أجنبية». وعلاوة على ذلك، في دراسة الحالة التي

---

(16) انظر، روبرتس بولين

Pollin, Robert, 'Resurrection of the Rentier', New Left Review, Vol. 46, July–August 2007, pp. 140-153.

(17) انظر، مايكل روس

Ross, Michael, 'Does Oil Hinder Democracy', World Politics, Vol. 53, No. 3, 2001, p. 329.

قام بها حول إيران الغنية بالنفط في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، أظهر الرابط الواضح بين إيرادات النفط التي تعود إلى حكومة ما، وبين نشوء نخبة جديدة في الطبقة الريعية[18].

وفي مقالته بعنوان «الدولة الريعية في العالم العربي» التي كتبها عام 1987، اقترب حازم ببلاوي في النقاش أكثر من الممالك الخليجية. ومن وجهة نظر ماركس حول نشوء الطبقات، زعم ببلاوي أن الدولة الريعية هي دولة «يتشارك فيها قلة من الأفراد لتوليد الثروة، في حين تتشارك الأغلبية في توزيعها أو استعمالها»[19]. ومع عدد سكانها المنخفض نسبيًا، الذي بات يستخدم أحيانًا كشرح لصمود الأنظمة السياسية التقليدية[20]، إضافة إلى العائدات المتزايدة باستمرار من الصادرات النفطية في هذه المرحلة، يبدو أن الممالك الخليجية تقدم أمثلة جوهرية عن الدولة الريعية التي تحدث عنها ببلاوي. وصارت أغلبية السكان الأصليين في المنطقة تُبعَد عن القوى الإنتاجية، وبالتالي تشكل طبقة ريعية تعتمد على الدعم الحكومي، بدلًا من أن تكون طبقة عاملة أو وسطى، وذلك أن الأنظمة كانت تستطيع توزيع العائدات على مواطنيها على شكل فوائد اقتصادية متعددة، سواءً

(18) انظر، حسين مهدوي

Mahdavy, Hussein, 'The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran' in Cook, M. A. (ed.), Studies in Economic History of the Middle East (London: Oxford University Press, 1970), p. 428.

(19) انظر، حازم ببلاوي

Beblawi, Hazem, 'The Rentier State in the Arab World' in Beblawi, Hazem, and Luciani, Giacomo (eds.), The Rentier State (New York: Croom Helm, 1987), p. 51.

(20) انظر، راسل لوكاس

Lucas, Russell E., 'Monarchical Authoritarianism: Survival and Political Liberalization in a Middle Eastern Regime Type', International Journal of Middle East Studies, Vol. 36, No. 4, 2004. As Lucas explains, small population size was previ-ously used as a possible explanation for explaining demise of other monarchies.

عـن طريـق النقـل المبـاشر للـثروات، أو الخدمـات، أو وظائـف القطـاع العـام، وبسـبب جـذب عـدد ضخـم مـن العـمال المغتربـين إلى المنطقـة لاسـتيفاء معظم متطلبـات العمـل. وبهـذه الطريقـة، افترضـت الأنظمـة حصولهـا عـلى الرضـوخ السـياسي، وبـدا أن معظـم الممالـك الخليجيـة قـد تكـون راضيـة طالمـا أنهـا تسـتفيد مـن طريقـة إنتـاجٍ تتمركـز في نقطـة مـا بـين الإقطاعيـة والرأسـمالية، والتـي يضمـن فيهـا، أولئـك الذيـن يمتلكـون روابـط عائليـة أو قبائليـة تقليديـة مـع الأسرة الحاكمـة، حصولهـم عـلى الـثروات والفـرص الاقتصاديـة. وأضافـت الدراسـات الحديثـة المتعلقـة بالخليـج مزيـدًا مـن الأهميـة إلى هـذا التحليـل؛ ففـي الدراسـة التـي أجراهـا سـتيفن هيرتـوغ في العـام 2010، حـول تاريـخ المملكـة العربيـة السـعودية السـياسي والاقتصـادي، «أمـراء، سـماسرة، وبيروقراطيـون»، قـدَّم عـددًا كبـيرًا مـن الدلائـل ليظهـر أن العائـدات النفطيـة سـمحت غالبًـا للدولـة بالتـصرف باسـتقلالية بعيـدًا عـن مطالـب المجتمـع[21].

غـير أن عـددًا مـن المشـاكل يبقـى عنـد إثبـات الترابـط المبـاشر بـين الريعيـة وبقـاء الأنظمـة السياسـية التقليديـة. ووفقًـا لتصريـح مايـكل روس في مقالتـه في العـام 2001 «هـل يعرقـل النفـطُ الديمقراطيـة؟»، يصعـب اختبـار هـذه النظريـة في منطقـة الـشرق الأوسـط تحديـدًا، لأن معظـم الحكومـات العربيـة كانـت تعتـبر حكومـات متسـلطة في ذلـك الوقـت، بغـض النظـر عـن مواردهـا الطبيعيـة، أو هيكلياتهـا التـي تعتمـد عـلى العائـدات[22]. ومـع هـذا، برهـن روس أن «تأثـير الضرائـب» كان موجـودًا في الـدول الغنيـة بالنفـط، وتحديـدًا في الممالـك الخليجيـة، وحققـت الحكومـات مـن خلالهـا عائـدات ضخمـة مـن مبيعـات النفـط والغـاز، لدرجـة أنهـا أصبحـت غـير مضطـرة لفـرض الضرائـب عـلى شـعوبها بشـكل كبـير، في حـال اضطـرت لذلـك. وفي المقابـل، يقـل احتـمال

---

(21) انظر، ستيفن هيرتوغ

Hertog, Steffen, Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and State in Saudi Arabia (Ithaca: Cornell University Press, 2010).

(22) انظر، روس، ص. 331.

مطالبة السكان بالتمثيل أو محاسبتهم لحكامهم[23]. وعلى نحو مماثل، أوضح روس «تأثير الإنفاق» في الدول الريعية، والذي يُمَكِّن الحكومات من تمويل مشاريع رعاية مكثفة لتحسين سمعة الحكام، مما سيُضعف نداءات هيئات المجتمع المدني الأصيلة وغير المرخصة، والتي تعاني من ضعف التمويل[24]. وبالفعل، يمكن ملاحظة غياب المنظمات التقليدية للمجتمع المدني في الدول الفتية كالممالك الخليجية نظرًا إلى غيابها (أي الدولة)، وأن الحكومات تعتمد على الهبات السخية بدلًا من القمع لمنع نشوء رأسمال بشري اجتماعي قوي.

ومع انخفاض احتياطي النفط في عدد من الممالك الخليجية، خاصة منذ التسعينيات، ومع قدرة الحكومات على الإنفاق، أو توسعة القطاع العام الذي يتعرض للمواجهة، برزت مشكلة جديدة في الأفق لفرضية الريعية. إلا أن «الريعية الجديدة» التي وصفتُها في كتابي في العام 2005 «الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الاستمرارية»، كانت محاولة لشرح هذه المسألة. وكانت دبي، ثاني أكبر مكونات الإمارات العربية المتحدة، قد فقدت عائداتها النفطية الضخمة منذ وقت مضى، فقامت بتحويل قاعدتها الاقتصادية بسرعة إلى السياحة، ومناطق تجهيز الصادرات، والفرص العقارية للمستثمرين المغتربين. واستهلت الحكومة النشاطات الثلاثة، وعززت وجود بيئة استثمارية تقدمية، ومن ثم وزعت مساحات صحراوية عديمة القيمة على الأسر الأصلية القوية. وبدورها، كانت هذه الأسر قادرة على تنمية أراضيها أو تأجيرها للمغتربين، وبذلك جنت ثمار نظام إقطاعي رأسمالي في

(23) انظر، روس، ص. 332.

(24) المصدر نفسه، ص. 333.

الوقت الذي حافظت فيه على انفصالها عن عملية إنشاء الثروات[25]. وعلى نحو مماثل، أظهرت التحليلات الحديثة أن الأنشطة الجديدة ذات الصلة بالأراضي نجحت في نقل بعض السكان المحليين، على الأقل، من التوقعات الريعية النفطية إلى هذا القطاع الريعي الخاص في مرحلة ما بعد النفط، وذلك في البحرين وعُمان، اللتين انخفض فيهما المخزون النفطي. وكشف بحث آخر عن كيفية محافظة الممالك الخليجية الست، بما فيها تلك التي تمتلك احتياطيات نفطية كبيرة، على تجديد أعمال الرعاية، أي نظام الكفالة[26]. ولأن القانون يفرض وجود شريك محلي في جميع الأعمال، سمح ذلك بتسويق المحليين الخليجيين أنفسهم كراعين للشركات الصناعية الأجنبية[27]. ولذلك، كانت معظم العائلات الخليجية المحلية تمتلك الفرصة لتحويل نفسها إلى صاحبة عائدات بالمجاملة، وذلك بسبب جنسيتها، بغض النظر عن قربها من الأسر الحاكمة أو قدرتها على الوصول إلى الأراضي. وفي العام 2011، وسّع ماثيو غراي الحديث عن بعض هذه الأفكار في مقالته «نظرية الريعية الحديثة في دول الخليج العربي»، فقال إن «الدول الريعية» الحديثة يجب أن تصبح أكثر تنظيمًا، واستجابةً للأسواق، حتى وإن بقيت غير ديمقراطية، وعليها أن تنفتح

---

(25) لمناقشة كاملة، انظر، كريستوفر م. ديفيدسون

Davidson, Christopher M., The United Arab Emirates: A Study in Survival (Boulder: Lynne Rienner, 2005), chapter 4.

(26) في إشارة إلى النظام البحريني، انظر، جاين كينيمونت

Kinninmont, Jane, 'Bahrain' in David-son, Christopher M. (ed.), Power and Politics in the Persian Gulf Monarchies (Lon-don: Hurst, 2011).

وفي إشارة إلى النظام العماني، انظر، مارك فاليري

Valeri, Marc, 'Oman' in Davidson (2011).

(27) في إشارة إلى النظام الإماراتي، انظر، ديفيدسون

Davidson (2005), chapter 4.

على العولمة مع محافظتها، في الوقت ذاته، على عناصرها الحمائية القوية[28].

ولكن بقدر كون الاقتصاد السياسي مركزيًا في فهم بقاء الممالك التقليدية في شبه الجزيرة العربية، فإن عددًا من الشروحات الأخرى جديرة بالنظر فيها. وقد ركزت هذه الشروحات بمعظمها على الثقافة السياسية في المنطقة، وهي مفيدة تحديدًا في استيعاب الاختلافات الحادة بين الدول الست التي تفوق اختلافاتها الاقتصادية والديموغرافية البديهية. إن وجهة النظر المنطقية هي تلك التي تقول إن بعض السياسيات التقليدية الضعيفة في العالم النامي نجحت في إحياء مصادر الشرعية التقليدية وإعادة اختراعها - بما فيها جماعات الشخصية، والتراث القبلي، والدين - إضافةً إلى اختيار القوى التحديثية والسيطرة عليها، كالتعليم، والاتصالات عندما يكون ذلك ممكنًا. وفي هذه المقاربة المُنقحة لنظرية التحديث، نجد أن الأنظمة الأكثر استقرارًا هي تلك التي تنتهج القوى التحديثية كفرصة لا كتهديد، وتجد سبلًا لتجهيزها بدلًا من قمعها. ويقدم كتاب مايكل هدسون، الذي نُشِر في العام 1978 تحت عنوان «السياسة العربية: عملية البحث عن الشرعية»، مثالًا قديمًا مرتكزًا على الشرق الأوسط. وبالرغم من أنه يظل يحاجج أنه لا يمكن لأي نظام عربي الحصول على شرعية أبدية من دون انتهاج ديمقراطية تشاركية كاملة، إلا أن هدسون يعترف أنه يبدو أن عددًا من الدول العربية، وتحديدًا الممالك الخليجية، حصلت على شرعية هائلة من سكانها، وذلك عبر استخدام مجموعة كبيرة من الموارد بما فيها الشخصيات والدين غالبًا. وبعد تطبيق نموذجه الفسيفسائي، زعم أن هذه الأنظمة كانت قادرة على الحفاظ على الولاءات التقليدية، وربما

(28) انظر، ماثيو غراي

Gray, Matthew, 'A Theory of Late Rentierism in the Arab States of the Gulf', Georgetown University Center for International and Regional Studies Occasional, Papers, No. 7, 2011, pp. 23-36.

تحسينها بالرغم من تعرضها لفترة من التحديث المكثف[29]. وفي حديثه عن القضية القطرية مؤخرًا، صاغ ألن فرومهيرز هذه الفكرة بأسلوب أفضل فقال إنه «يجب أن تكون [الدولة] عبارة عن وعاء مغلي يحوي المشاكل الناتجة عن الصراع بين التقليد والحداثة، لكنها ليست كذلك... إن عددًا كبيًرا من العلماء السياسيين الذين تنبؤوا بسقوطها فيما مضى، يتنبؤون اليوم لها بمستقبل طويل الأمد... يكون النظام السياسي القديم، هو الأول في الاختفاء بعد تلاطم التحديث والتقليد في ما بينهما عادةً. إلا أن قطر تبقى مملكة...»[30].

وكانت الممالك الخليجية تتقن بشكل خاص ترقيع ما يبدو أنه مؤسسات سياسية حديثة بحسب قواعد السلطة التقليدية الأساسية. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، تم إنشاء عدد كبير من الوزارات، والأقسام الحكومية، وغيرها من السلطات، وذلك مع ازدياد حجم الدولة. وفي بعض الحالات، تم إنشاء مجالس استشارية وحتى برلمانات. ولكنها بقيت محدودة جدًا في جزئها الأكبر، غالبًا لأنها كانت تخضع لسيطرة طاقم أو أعضاء تم تعيينهم بشكل أوتوقراطي، إضافةً إلى أن المؤسسات التي يمثلونها كانت تمتلك سلطة محدودة مقارنة مع المؤسسات التابعة للأسر الحاكمة. ومع ذلك قدمت مظهرًا من المصداقية والحداثة للأنظمة، ليس لتهدئة النقد الدولي فقط، ولكن لاسترضاء الاستهلاك المحلي أيضًا. وبحسب ما طرحه هشام شرابي في دراسته «النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي»، فإن الاستراتيجيات المماثلة سمحت للأنظمة بالابتعاد عن الاعتماد

---

(29) انظر، مايكل هادسون

Hudson, Michael, Arab Politics: The Search for Legitimacy (New Haven: Yale University Press, 1977).

(30) انظر، ألن فرومهيرز

Fromherz, Allen J., Qatar: A Modern History (London: IB Tauris, 2012), p. 5.

الـكلي عـلى السـلطة الأبويـة الموروثـة في نظـام يمكنّهـا مـن إعـادة عرضهـا والحفـاظ عليهـا في دولـة حديثـة الشـكل[31].

ويمكـن ربـط هـذه الاسـتراتيجيات أيضًـا بالتصنيـف الأصـلي الثـلاثي للسـلطة وفقًـا لماكـس فيـبر، الـذي طرحـه أولًا في محاضرتـه في العـام 1919 تحـت عنـوان «مهنـة رجـل السياسـة والتزامـه». وحاجـج فيـبر أن السياسـات سـتنضج لتنتقـل مـن الاعتـماد عـلى السـلطة الكاريزماتيـة ذات الأب الواحـد وأسرتـه، إلى أنظمـة تسـتند إلى السـلطة التقليديـة التـي غالبًـا مـا تكـون إقطاعيـة، قبـل أن تتطـور أخـيرًا لتصبـح دولًا تحكمهـا سـلطة قانونيـة رشـيدة تكـون السـلطات فيهـا متاحـة في المناصـب بـدلًا مـن شـاغليها، وحيـث يمكـن لقضـاء مسـتقل أن يدعـم حكـم القانـون[32]. وعـلى ضـوء ذلـك، يبـدو أن الحكومـات الأبويـة الجديـدة المسـتولدة، التـي نشـأت في الخليـج سـمحت للممالـك بتعليـق عمليـة فيـبر أو تأخيرهـا في فـترة مـا بـين المرحلتـين الثانيـة والثالثـة، في الوقـت الـذي اسـتمرت فيـه بالاعتـماد عـلى المرحلـة الأوليـة مـن السـلطة.

وأوجـد دانييـل برامبـيرغ رابطًـا مبـاشرًا بـين نظـام الأبـوة الجديـد، وبـين الممالـك الخليجيـة، في مقالـة كتبهـا عـام 2002 تحـت عنـوان «فـخ الأوتوقراطيـة المحررة». وفي حديثـه عـن الكويـت، التـي كانـت قـد خاضـت تجربـة البرلمـان المنتخـب على عكـس جيرانهـا، ادعـى برامبـيرغ أن «...مزيـج التعدديـة الموجهـة، والانتخابـات المنظمـة، والقمـع الانتقـائي... ليسـت مجـرد اسـتراتيجية اسـتمرار... إنهـا نـوع مـن الأنظمـة السياسـية، تتحـدى فيهـا المؤسسـات، والقوانـين، والمنطـق أي نمـوذج

---

(31) انظر، هشام شرابي

Sharabi, Hisham, Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society (Oxford: Oxford University Press, 1992).

(32) . انظر، ماكس فيبر

Weber, Max, 'Politics as a Vocation (Politik als Beruf)' (Munich: 1919). An essay originating from a lecture delivered to the Free Students Union of Munich University in January 1919.

خطي لتحقيق الديمقراطية»[33]. أما فيما يتعلق بالبحرين وقطر، اللتين لم تسلكا الطريق التي سلكته الكويت في ذلك الوقت، قال إن «...الاختيارية السياسية تمتلك منافع يبدو أن الحكام غير مستعدين للتخلي عنها»، وتوقع، بدقة مدهشة، أن هذه الأنظمة «...سرعان ما ستنضم إلى فئات الدول العربية التي تقبع في المساحة الرمادية من الأوتوقراطية المحررة»[34].

وكانت المحاولات المتعددة لوصف العقود الاجتماعية الاقتصادية، المتعددة الأبعاد بين الأسر الخليجية الحاكمة ومواطنيها قد ربطت بين جميع هذه الشروحات المتعلقة بالاقتصاد السياسي والثقافة السياسية، وربما وفّرت الفهم الأشمل لمرونة المملكة التقليدية. وقد استُخدم مفهوم «العقد الاجتماعي»، الذي تم تطبيقه أولًا في المحيط الأوروبي، والواضح بشكل كبير في كتابات المؤلفين البريطانيين والفرنسيين في القرنين السابع عشر والثامن عشر، استُخدم كجهاز فكري لتفسير العلاقة الأكثر ملاءمة بين الحكومات وأفراد الشعب. ورغم أن هوبز أيّد الملكية المطلقة كنموذج مثالي للسلطة، في حين أن لوك وروسو أيدا «الحقوق الطبيعية» والحاجة للسيادة الجماعية باسم «الإرادة العامة» للشعب، إلا أن الثلاثة اتفقوا على الحاجة إلى أن تقوم الحكومات بصياغة اتفاقيات مع مواطنيها عن طريق ضمان بعض الامتيازات والحماية مقابل منح الموافقة السياسية.[35] وفي كتاب مهران كمرافا، «الشرق الأوسط الحديث: تاريخ سياسي منذ

---

(33) انظر، دانيال برومبيرغ

Brumberg, Daniel, 'The Trap of Liberalized Autocracy', Journal of Democracy, Vol. 13, No. 4, 2002, p. 56.

(34) المصدر نفسه، ص. 57.

(35) انظر، توماس هوبز

Hobbes, Thomas, The Leviathan (1660); Locke, John, Two Treatises of Government (1689); Rousseau, Jean-Jacques. The Social Contract, or Principles of Political Right (1762).

الحرب العالمية الأولى»، والذي نشر للمرة الأولى في العام 2005، تغيرت سمة «العقد الاجتماعي» لهوبز لتصبح «صفقة الحاكم» في العالم العربي، فتختار الشعوب أن تبقى مذعنة سياسيًا، مقابل الاستقرار الكافي، والخدمات التي تقدمها الحكومات[36]. وعند كتابتي في العامين 2008 و2009، كتابي «دبي: هشاشة النجاح»، و «أبو ظبي: النفط وما بعده»، تحققت من مكوّنين رئيسيين مختلفين للإمارات العربية المتحدة؛ تندر الثروة النفطية في الأول، وتتوافر في الثاني، وذلك من منظور موشور كامراوا لـ «صفقة الحاكم». وبالرغم من أنني ناقشت أهمية التوزيع الذي تقوم به الحكومات للثروات والفرص الريعية على مواطنيها لكسب الشرعية للحكام، أكدت وجود عدد آخر من المصادر غير الاقتصادية لشرعية حكام الإمارات العربية المتحدة، بما فيها عبادة الشخصية، والتراث القبلي، والدين، وعلى ما يبدو، المؤسسات الحديثة للحكومة. وفي الواقع، وصف الكتابان عددًا كبيرًا من المصادر الأخرى التي من المتوقع أن يعترف بها التحديث المنقح، أو مقاربة السلطة الأبوية الجديدة. ومع الكشف عن طيف كامل من مصادر الشرعية المتوافرة، ظهر أيضًا أن صفقة الحاكم في ممالك الخليج كلها ستختلف استنادًا إلى الظروف الاجتماعية الاقتصادية الفريدة لكل منها. وأُرجِئ ذلك في بعض الممالك، وتحديدًا تلك التي تمتلك موارد اقتصادية مرتفعة مقابل عدد منخفض من السكان، إلا أن الثروة الموزعة تبقى الدعامة الرئيسة للنظام، في حين أنه في الممالك الأخرى، تتفوق مصادر الشرعية غير الاقتصادية. أما في الممالك التي تشهد انخفاضًا أو تحسنًا سريعين في الموارد الاقتصادية، فمن المحتمل أن نلحظ آلية محددة، حيث يتم تعديل الإثقال النسبي لمصادر الشرعية المختلفة لتعكس الواقع المتبدل وتحافظ على مرونة الأنظمة. غير أنه في الحالات كلها، تم تأكيد

(36) انظر، مهران كمرافا

Kamrava, Mehran, The Modern Middle East: A Political History since the First World War (Los Angeles: University of California Press, 2005).

وجـوب محافظـة حكومـات الممالـك الخليجيـة، وحتـى أفقرهـا، عـلى صـورة الحكومـات الموزعـة للـثروات بـدلًا مـن تلـك التـي تسـتخلصها، وذلـك في سـبيل إنجـاح عمـل صفقاتهـا الحاكمـة[37]. وإضافـةً إلى ذلـك، وكـما حاجـج آخـرون، سـتؤدي أي محاولـة لجمـع ضريبـة الدخـل، بشـكل فـادح، إلى التقليـل مـن قيمـة التوافـق المتبـادل الـذي يعـزز العقـود الاجتماعيـة[38].

وشـددت في هذيـن الكتابـين السـابقين عـلى مركزيـة المواطنيـة وتعزيـز الهويـة الوطنيـة في صفقـات الحـكام في الممالـك الخليجيـة، إذ لا يمكـن الحفـاظ عـلى كثـير مـن الخدمـات والامتيـازات المرافقـة للمواطنيـة إلا في حـال بقـي السـكان المحليـون بعيديـن، ومتحفظـين، وفي بعـض الحـالات متحديـن. كـما جـرى نقـاش دور ملايـين المغتربـين الذيـن يعملـون في الخليـج، والذيـن يشـكلون الآن أغلبيـة السـكان في المـدن الكـبرى للممالـك الخليجيـة كلهـا؛ ويتـم غالبًـا تجاهـل هـذا الـدور، إن لم نقـل تشـويهه ليبـدو تهديـدًا بـدلًا مـن فرصـة للأنظمـة في المنطقـة. إضافـة إلى ذلـك، حاجـج كلا الكتابـين أنـه مـع بقـاء بـدل أتعـاب المغتربـين، والمكافـآت الإضافيـة التـي يتقاضونهـا أعـلى مـن تلـك التـي يحصلـون عليهـا في بلدهـم الأم، ومـع مواصلـة الأنظمـة سـد الطريـق أمـام منح الجنسـية، فإنهـم سـيبقون عـمالًا مغتربـين فقـط: يهتمـون، بشـكل أسـاس، بتحصيـل ثـروات مضمونـة، ومسـتقرة، وقصـيرة الأمـد قبـل أن يعـودوا إلى موطنهـم في نهايـة الأمـر. وبالتـالي، لـن يكـون لديهـم اهتـمام بتغيـير الوضـع السـياسي

(37) لمناقشة مفاوضات الحكم في دبي وأبو ظبي، انظر، كريستوفر م. ديفيدسون
Davidson, Christopher M., Dubai: The Vulnerability of Success (London: Hurst, 2008), chapter5 ; Davidson, Christopher M., Abu Dhabi: Oil and Beyond (London: Hurst,2009), chapter 6.

(38) انظر، على سبيل المثال ليساندر سبونر
Spooner, Lysander. 'No Treason: The Constitution of No Authority' (1867).
في هـذا الكتـاب، يحاجـج سـبونر أن العقـد الاجتماعـي الحقيقـي لا يمكـن لـه أن يتضمـن أعـمال الحكومـة كالضرائـب، لأن جمـع الضرائـب سيسـتوجب اسـتخدام القـوة مـن قبـل الحكومـة ضـد كل شـخص لا يريـد دفعهـا.

الداخلي الراهن، وفي أي حال آخر، فإن المغتربين الأكثر تأثيراً، وثراءً، ومهارةً في الممالك الخليجية لن يكونوا سوى داعمين مهمين، أو على الأقل، من المكونات الصامتة للممالك الخليجية[39].

شروحات أخرى

وقد تم تداول شرحين آخرين على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، حول بقاء الممالك الخليجية، وبشكل أوسع، بقاء الملكية في العالم العربي. كلا الشرحين كانا شائعين وبذلك استدعيا اهتمامًا ملحوظًا، ولكن بسبب تقليلهما من أهمية العوامل الاقتصادية غالبًا، وتركيزهما على الظروف التاريخية، أو الثقافية، أو العائلية البارزة، الملازمة للعالم العربي بشكل أساس، والتي تتغير بوتيرة سريعة في الوقت الحالي، ويبدو أنها ستفقد شرعيتها بعد فترة قصيرة. إن الشرح الأكثر دقةً وتعقيدًا من هذين الشرحين الإضافيين هو أن المرونة الملكية تعود على الأرجح إلى القوة الداخلية للأسر الحاكمة. وحاجج مايكل هيرب في كتابه «كل شيء في العائلة: الحكم المطلق، والثورة، والديمقراطية في ملكيات الشرق الأوسط»، الذي نُشِر في عام 1999، بأن تطور آليات العمل الجماعي، وتقنيات المحاكاة في الأسر الحاكمة المعاصرة قللا بعضًا من الانقسام والطائفية التي كانت تفتك بممالك المنطقة تاريخيًا، على مدى جزء كبير من القرن الماضي.

ووفقًا لهيرب، كانت النتيجة نشوء «الممالك الأسرية»، وتحديدًا في الخليج. وقد أصبحت هذه الأسر الحاكمة، مع استمرار تمددها بسبب العدد المتزايد للشباب من الأمراء والشيوخ، في بعض الحالات

(39) لمناقشة وضع المغتربين في دبي وأبو ظبي، انظر، كريستوفر ديفيدسون
Davidson (2008), chapter 5; Davidson (2009), chapter 6.

مؤسسات بدائية ذاتية التنظيم[40]، ومن الممكن لها أن تمنح بعض القوة والاستقرار اللذين يرافقان الأنظمة السياسية عادةً، الأحادية الحزب، والواسعة النطاق، كتلك الموجودة في شرق آسيا. وبالتأكيد، مع ازدهار اقتصادات الممالك الخليجية الغنية بالنفط، وتوسع وظائف الدولة، تم إنشاء مناصب اقتصادية وحكومية بارزة، وقام أكثر ملوك العرب تعقلًا بتوزيع هذه المناصب على الأفراد الأقوياء في أسرهم الممتدة كـ «جوائز ترضية». وفي هذا السيناريو، يرجح أن أي فرد متمرد من أفراد الأسرة، سيجد أنه من الصعب عليه زعزعة استقرار المملكة، أو بدء انقلاب، فالعدد الأكبر من الأقارب سيقف في صف السلطة الأساسية، مفضلين عدم خسارة مواقعهم البارزة في النظام. ومدعومًا بدراسات الحالات في مختلف أنحاء المنطقة، أظهر هيرب أن الممالك الأكثر مرونةً، كالمملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، اتبعت هذه الاستراتيجيات بنسبة كبيرة من الدقة، في حين أن ملوكًا آخرين، تعرضوا للإطاحة بسرعة، كملك ليبيا[41]، قد فشلوا في تحقيق هذا الأمر[42].

---

(40) انظر، مايكل هيرب

Herb, Michael, All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies (New York: State University of New York Press, 1999), p. 3.

يزعم هيرب في دراسته المقارنة عن الأسر الحاكمة في الشرق الأوسط ان سيطرة أسرة واحدة كبيرة ومترابطة على الدولة هي السبب الرئيس لبقائها، بدلًا من عوامل أخرى منها الثروة النفطية والتعليم والدعم العسكري والدعم السياسي الخارجي، والمؤسسات التمثيلية والزيجات الاختيارية والحكام ذوي الجاذبية...

(41) محمد إدريس المهدي السنوسي.

(42) انظر، هيرب (1999).

ولكـن تبعًـا لبقـاء غيرهـا مـن الممالـك التقليديـة غـير الأسريـة، وأبرزهـا عُـمان - التـي قـاوم حاكمهـا[43] بقـوة تدابـير تقاسـم السـلطة[44] - إلى جانـب تفسـير الملكيـة الأسريـة، والـذي يفتقـر إلى التشـديد عـلى توزيـع الـثروات والعقـود الاجتماعيـة، هـل يسـوِّغ هـذا بقـاء الأنظمـة لفـترات طويلـة؟ مـن ناحيـة أخـرى، يبـدو أن المحـاولات التـي بـاءت بالفشـل في الجمهوريـات العربيـة لتطبيـق حكـم الأسر الملكيـة عـلى غـرار الخليـج، تقـوِّض هـذا التفسـير[45]. وعلى أي حـال، فـإن كلًّا مـن صـدام حسـين في العـراق، وحسـني مبـارك في مـصر، وحافـظ الأسـد في سـوريا، ومعمـر القـذافي في ليبيـا، سـعوا جميعًـا إلى تعيـين أبنائهـم خلفـاء لهـم، فيـما عينـوا أقاربهـم في مناصـب مهمـة في النظـام. ولكـن، وكـما أظهـرت أحـداث العامـين 2011 و2012، فقـد أثبتـت هـذه «الجمهوريـات الملكيـة» أو الجملكـة أنهـا هشـة للغايـة[46].

أمـا الـشرح الثـاني البديـل، فهـو أقـل إقناعًـا بكثـير، بالرغـم مـن أن الناطقـين باسـم الممالـك الخليجيـة مـا يزالـون يتحدثـون عنـه لـشرح النقـص المسـتمر في الإصـلاح الحقيقـي في هـذه الممالـك. واسـتنادًا إلى أفـكار غامضـة مفادهـا أن المفاهيـم الدوليـة حـول التعدديـة والحريـة السياسـية هـي مفاهيـم مـضرة بالمنطقـة، فـإن المتحدثـين باسـم النظـام يدّعـون عـادة أن الديمقراطيـة لـن تنجـح، وذلـك بسـبب الخصوصيـة، كالـتراث القبـلي والمعتقـدات الدينيـة. أو قـد يصرحـون أن دولهـم يافعـة جـدًا، وبذلـك فإنهـا «غـير جاهـزة» لمثـل هـذه التغـيرات. وعـلى هـذا النحـو، لطالمـا أبـرزت الممالـك الخليجيـة نفسـها عـلى أنهـا اسـتثناءات،

(43) قابوس بن سعيد آل سعيد.

(44) انظر، فاليري (2011).

(45) لمناقشة كاملة، انظر، لوكاس (2004).

(46) لمناقشة كاملة، انظر، جان فيليو

Filiu, Jean-Pierre, The Arab Revolution: Ten Lessons from the Democratic Uprising (London: Hurst, 2011), p. 3.

مشـجعة بذلـك عـلى إعـادة توجيـه المنطقـة إلى الاسـتشراق في عيـون المراقبـين، والناقديـن، وحتـى في عيـون المواطنـين.

وقبـل العـام 2011، كانـت الممالـك الخليجيـة الأكـثر اسـتبدادًا تسـارع عـادة إلى تنبيـه سـكانها مـن مخاطـر الديمقراطيـة وعـدم التوافـق الرئيـسي بـين مثـل هـذه الأنظمـة والواقـع الأنثروبولوجـي المفـترض لشـبه الجزيـرة العربيـة، بعـد فشـل محـاولات الإصـلاح السـياسي وإجـراء الانتخابـات في الـدول الديكتاتوريـة في الـشرق الأوسـط. وبسـبب قـرب إيـران مـن المنطقـة، شـكلت الانتخابـات المتعـددة المعيبـة، إضافـة إلى العنـف الناتـج عنهـا، مثـالًا جيـدًا، ولكـن تـم اسـتغلال تجربـة الكويـت المضطربـة مـع الديمقراطيـة بسـهولة. ولأن الكويـت هـي المملكـة الخليجيـة الوحيـدة التـي تمتلـك برلمانًـا فعـالًا، رغـم كونـه محـدودًا، إلا أن الممالـك المجـاورة لهـا لطالمـا ارتابـت منهـا، وتـم غالبًـا اسـتغلال المشـاكل الكثـيرة التـي واجهتهـا لتسـويغ الاسـتبداد في أماكـن أخـرى في المنطقـة، وللتحذيـر مـن مخاطـر الحكومـة التمثيليـة.

وكانـت هـذه التحذيـرات تظهـر عـادة عـلى شـكل تعليقات سياسـية في وسـائل الإعـلام المدعومـة مـن الدولـة، أو حتـى في التصريحـات والخطابـات الحكوميـة الرسـمية. وعقـب فـترة تكللـت بالمشـاكل في السياسـة الكويتيـة، في نيسـان/ أبريـل مـن العـام 2010، صرح حاكـم دبي ورئيـس الـوزراء غـير المنتخـب في الإمـارات العربيـة المتحـدة[47]، لوسـائل الإعـلام أن «قيادتنـا لا تسـتورد نمـاذج جاهـزة قـد تكـون صالحـة لمجتمعـات أخـرى ولكنهـا، بالتأكيـد، غـير مناسـبة لمجتمعنـا»[48]. وفي مقابلـة لـه مـع قنـاة سي إن إن، في كانـون الأول/ديسـمبر مـن العـام 2011، كـرر حديثـه قائـلًا «إننـا نمتلـك ديمقراطيتنـا الخاصـة؛ لا يمكنكـم أن تنقلـوا ديمقراطيتكـم إلينـا»[49].

---

(47) محمد بن راشد آل مكتوم.

(48) وكالة رويترز، 24 حزيران/يونيو 2010.

(49) صحيفة الغولف نيوز، 29 كانون الأول/ديسمبر 2011.

وعلى نحو مترابط مع هذا الشرح الذي يهدف إلى إعادة توجيه المنطقة نحو الاستشراق، حذرت الممالك الخليجية من أنه في حال تم ترسيخ الديمقراطية في المنطقة، فإن المجموعات اللا-أخلاقية ستستولي على السلطة - ويتم عادة اتهام المتطرفين الاسلاميين. وفي السنوات الماضية، وتحديدًا منذ 11 أيلول/سبتمبر، والتهديدات الإرهابية المتعاقبة، كان هذا التعليل هو الأكثر إقناعًا للسلطة الاستبدادية، ليس بالنسبة إلى المواطنين فقط، بل بالنسبة إلى المجتمع الدولي أيضًا، وقبل كل شيء، للولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا السياق، كانت الممالك الخليجية، إلى حد كبير، تتبع ذات الطريق الذي تبعته الجمهوريات العربية المتداعية، والتي سعت، وفقًا لما قاله جان بيير فيليو في كتابه «الثورة العربية: عشرة دروس مستخلصة من الانتفاضة الديمقراطية»، الذي نُشِر في العام 2011، إلى «نشر فكرة أن مهمة الدولة هي الدفاع عن الطبيعة الموحدة للدولة والمجتمع الإسلامي[50]، ويقدم ولي عهد أبو ظبي[51] نظرة جيدة إلى هذه الاستراتيجية، إذ سجلت برقيات ديبلوماسية أمريكية في العام 2006، في الإشارة إلى اجتماع له مع دبلوماسيين أميركيين، تصريحًا له مفاده أنه «في حال كان هناك انتخابات (في الإمارات العربية المتحدة) في المستقبل، فإن جماعة الإخوان المسلمين ستسيطر على الحكم»[52].

ووفقًا لما يبرهنه الجزء الأكبر من هذا الكتاب، من غير المحتمل أن يبقى هذا التعليل فاعلًا لفترة أطول، وخاصة في حال انتهى الأمر بالممالك الخليجية لتصبح محاطة بدول الربيع العربي التي تجري انتخابات ناجحة، وتقوم بدمج الأحزاب الإسلامية في العملية الديمقراطية بحذر. وحتى قبل العام 2011، كان بعض أهالي الخليج قد بدؤوا بالتعبير عن رأيهم

(50) انظر، فيليو (2011)، ص. 58.

(51) محمد بن زايد آل نهيان.

(52) ويكيليكس، السفارة الأمريكية في أبو ظبي، 29 نيسان/أبريل 2006.

في هـذه القضيـة، فزعـم أحـد المفكريـن السـعوديين[53] في العـام 2010 أن الممالـك الخليجيـة الاسـتبدادية ستسـعى دائمًـا إلى أن تظهـر القـوة المعارضـة الأقـوى، سـواء تألفـت مـن إسـلاميين أو غيرهـم، عـلى أنهـا عقبـة في طريـق التطـور. وأضـاف أنـه في حـال كانـت المملكـة العربيـة السـعودية قـد أجـرت أي انتخابـات منـذ أربعـين عامًـا، فـإن الترهيـب كان سـيتركز عـلى «الاشـتراكيين واليسـاريين... فهـذه الأحـزاب هـي التـي كانـت شـائعة حينهـا. أمـا الشـائع اليـوم فهـو الأحـزاب الإسـلامية، ولا يمكـن للديمقراطيـة فـرض النتائـج التـي ترغـب فيهـا؛ وهـذا وجـه آخـر للدكتاتوريـة». وعـلى نحـو مماثـل، حاجـج مـدون[54] في العـام 2010، وقـد تـم سـجنه منـذ ذلـك الحـين، حـول موقـف الإمـارات العربيـة المتحـدة، أن «الكويـت تشـكل مثـالًا تنويريًـا في المنطقـة، ويجـب أن تبقـى مشـعة رغـم الضغـوط التـي تفرضهـا الحكومـات المناهضـة للديمقراطيـة عليهـا»[55].

إلا أنـه، وحتـى العـام 2011، شـدد الاتفـاق التعقيبـي والعلمـي حـول الممالـك الخليجيـة، والعـالم العـربي مـن منظـار أوسـع، عـلى الحاجـة إلى إعـادة توجيـه المنطقـة نحـو الاسـتشراق، وتقديـر المخاطـر التـي يفرضهـا الإسـلاميون والمجموعـات المعارضـة عـن طريـق العمليـة الديمقراطية. وتشـكل مقالـة مورتن فالبيـورن، وآندريـه بلانـك، تحـت عنـوان «التحقـق مـن المناصـب بعـد إرسـاء الديمقراطيـة: مسـتقبل الحكـم السـياسي في الـشرق الأوسـط مـن خـلال عدسـات المـاضي»، والتـي نُـشِرت في العـام 2010، مثـالًا جيـدًا. وناقـش فالبيـورن وبلانـك «الموجـة الثالثـة مـن الديمقراطيـة» التـي توقعهـا هنتينجتـون، وكيـف بـدا أنهـا تتـلاشى في التسـعينيات، كونهـا أثّـرت في أوروبـا الشرقيـة، وأمريـكا اللاتينيـة، وأجـزاء مـن أفريقيـا فقـط، مـن دون الوصـول إلى الـشرق الأوسـط. ومـن ثـم

---

(53) عبد الله الغذامي.

(54) أحمد منصور الشحي.

(55) وكالة رويترز، 24 حزيران/يونيو 2010.

بيّنا أن الكتابات المتعاقبة التي تناولت موضوع السياسات العربية إما تجاهلت احتمال وجود الديمقراطية في الشرق الأوسط، أو شطبتها كنتيجة لـ «الثقافة الإسلامية غير الديمقراطية أساسًا، وأن المنطقة هي «للأبد خارج النطاق التاريخي»»[56]. وبحسب ما هو مذكور في الأجزاء الأخيرة التي سيعرضها هذا الكتاب، كان هذا الشرح، لسنوات كثيرة، مناسبًا ولكن معيبًا للغاية بالنسبة إلى المجتمع الأكاديمي والديبلوماسي المعصوب العينين خاصة عندما نتحدث عن الممالك الخليجية.

---

(56) انظر، مارتن فالبيورن

Valbjørn, Morten, and Bank, André, 'Examining the Post in Post-Democratization: The Future of Middle Eastern Political Rule through Lenses of the Past', Middle East Critique, Vol. 19, No. 3, 2010, pp. 185–186.

الفصل الأول: نشأة الدولة والتنمية الاقتصادية

بـرزت خمـس ممالـك خليجيـة، في القـرن العشريـن، كـدول مسـتقلة عـلى الأقل، منهـا المملكـة العربيـة السـعودية التـي تكونـت مـن تحالـف قـوي بـين قـوى دينيـة وقبليـة في المناطـق النائيـة، والكويـت، والمشـيخات الأصغـر الناتجـة مـن حمايـة الإمبراطوريـة البريطانيـة. أمـا سـلطنة عـمان، التـي كانـت في مـا مـضى أمبراطوريـة تجاريـة متواضعـة، تمتـد أراضيهـا مـن شرق أفريقيـا إلى جنـوب آسـيا، فتمتلـك تاريخًـا أطـول بكثـير، لكنـه متأثّـر بالرغـم مـن ذلـك بالقـوى الأجنبيـة، والديـن، والسياسـات القبليـة.

وكانـت هـذه التفاعـلات الأولى مـع القـوى الخارجيـة، وتحديـدًا بريطانيـا، بـارزة جـدًا في بلـورة هيكليـات الممالـك الخليجيـة السياسـية والاقتصاديـة، والتـي لا يـزال الكثـير منهـا عـلى حالـه اليـوم، والتي شـكلت نمـاذج أوليـة للدولـة الريعية المعـاصرة. وكانـت فـترة نشـأة الدولـة والاسـتقلال مهمـة أيضًـا، فيـما كانـت المؤسسـات الحاكمـة التـي تشـكلت في ذلـك الوقـت غالبًـا بمحـاذاة اتجاهـات السـلطة الأبويـة الجديـدة التـي سـبق وصفهـا. وفي مـوازاة ذلـك، تسـتحق مسـارات التنميـة الاقتصاديـة المهمـة للـدول السـت الكثـير مـن الاهتـمام، وخاصـة النمـو السريـع لصناعـات النفـط والغـاز فيهـا، ونشـوء صناديـق الثروات السـيادية الكبـيرة، والجهـود الأخـيرة لتنويـع أسسـها الاقتصاديـة عـن طريـق إنشـاء قطاعـات الصناعـة التحويليـة، ومناطـق تجهيـز الصـادرات، وصناعـات السـياحة، والمراكـز الماليـة، وأسـواق العقـارات أيضًـا. ولم يكـن مفاجئًـا أن هـذا الأمـر قـاد الممالـك الخليجيـة إلى اتبـاع عـدد مـن المسـارات المختلفـة، غالبًـا كنتيجـة مسـتويات متعـددة مـن المـوارد والوقائـع الاقتصاديـة المتشـعبة.

جذور الممالك الخليجية

في العـام 1744، تـم عقـد ميثـاق تاريخـي داخـل شـبه الجزيـرة العربيـة بـين قبيلـة قويـة مـن مقاطعـة نجـد، برئاسـة محمـد بـن سـعود، وتابعـي واعـظ

نافذ يدعى محمد بن عبد الوهاب. وكان الوهابيون من الموحِّدين الذين يدعون لإسلامٍ أكثر صفاءً - وهو مذهب توحيد خالص - وإلى العودة إلى مبادئ الإسلام الأساسية كما وردت في القرآن – وكانوا يشددون على «مركزية الوحدانية المطلقة للرب في الإسلام السني»[1]. وكانوا يسعون إلى تجديد عصر إلى إسلامٍ الذهبي الذي جاء به النبي، لذلك اجتاحوا كل من اعترض طريقهم، بمن في ذلك الحكام المسلمين ذوي الأرواح «النجسة»، وخاصة أولئك المتعاونين مع قوى أجنبية غير مسلمة كبريطانيا. وبعد وفاة محمد بن عبد الوهاب وتسلم سلالة آل سعود القيادة الإسلامية، شكلوا «كونفدرالية دينية-عسكرية، وتحرك أهالي الصحراء في ظلها متأثرين بفكرة عظيمة، وشرعوا في عمل مشترك»[2]، كما سعوا إلى التوسّع الدائم باعتمادهم المفهوم الإسلامي الأصلي لـِ «دار الحرب»،– في إشارة إلى فتح أراضٍ غير مسلمة[3]. وعلى الرغم من تعرض الحلف السعودي الوهابي في بداية القرن التاسع عشر[4] للهزيمة على يد القوى المصرية المدعومة من الدولة العثمانية، سرعان ما عاد إلى السلطة، وسيطر على مناطق إضافية في وسط الجزيرة العربية مع حلول نهاية القرن[5].

---

(1) انظر، مالكوم بيك

Peck Malcolm, The United Arab Emirates: A Venture in Unity (Boulder: West-view, 1986), pp. 29-30.

(2) انظر، دونالد هولي

Hawley, Donald, The trucial States (London: George Allen and Unwin, 1970), pp. 96-97

(3) انظر، تشارلز بلجريف

Belgrave, Charles, The Pirate Coast (London: G. Bell and Sons, 1966), p. 25

(4) حصلت الهزيمة في العام 1818.

(5) لمناقشة شاملة حول التحالف السعودي- الوهابي، انظر، دايفيد كمنز

Commins, David, The Wahhabi Mission and Saudi Aradbia (London: IB Tauris, 2009)

ومع بدايات القرن العشرين، وبعد مواجهته تحديات أسرة آل رشيد من مقاطعة حائل الشمالية، رسخ عبد العزيز بن سعود، أكثر قادة آل سعود شهرة، السيطرة السعودية-الوهابية في الرياض، عاصمة السلالة الملكية، وما تبقى من مقاطعة نجد. وبعد فترة قصيرة، وسّع عبد العزيز نفوذه ليشمل مقاطعة الأحساء الشرقية، وأخيرًا مقاطعة الحجاز الغربية، التي كانت تخضع سابقًا لحكم أمير مكة الشريف حسين، المدعوم من بريطانيا. وكان الشريف حسين قد تلقّى وعودًا من لندن بالحصول على مملكة عربية مستقلة مقابل دعمه للعمليات البريطانية ضد العثمانيين في الحرب العالمية الأولى[6]. وبحلول العام 1932، ومع الدعم المستمر من الدولة الوهابية الدينية، سيطر عبد العزيز فعليًا على معظم مناطق شبه الجزيرة العربية، وأطلق اسم «المملكة العربية السعودية» على مملكته الجديدة، تيمنًا بعائلته وأسلافه.

غير أن تاريخ الكويت مختلفٌ بعض الشيء، فالدين كان يؤدّي دورًا غير أساسي فيها، في حين كانت علاقاتها مع قوى أجنبية أكثر بروزًا من علاقات الممالك الأخرى مع هذه القوى ما عدا المملكة العربية السعودية. ومع ذلك، فإن أسرة الصباح الحاكمة في الكويت، كسلالة آل سعود الملكية، وليدة قرون من الصراعات القبلية القديمة. وكونهم فرعًا من الاتحاد القبلي للعتوب؛ هاجر الصباح من الداخل العربي إلى الشمال في أواخر القرن السابع عشر، مع أسرة بارزة أخرى من العتوب، آل خليفة. وسيطرت كلتا الأسرتين على وظائف الصيد والتجارة في الكويت، وذلك قبل مغادرة آل خليفة المكان ليستقروا في الزبارة على شبه جزيرة قطر في العام 1766 [7]. وفي هذه

(6) أطلق بن علي الثورة العربية ضد الامبراطورية العثمانية في العام 1916، انظر، جوشوا تيتلبوم
Teitelbaum, Joshua, The Rise and Fall of the Hashemite Kingdom of Arabia (London: Hurst, 2001), p. 243.

(7) انظر، ديفيد روبرتس
"Kuwait" in Davidson, Christopher M. (ed.), Power and Politics in the Persian Gulf Monarchies (London: Hurst, 2011), p. 89.

المرحلـة، كان آل صبـاح قـد رسـخوا سـيطرتهم في الكويـت، وأمـضى حاكمهـم، عبداللـه الصبـاح، العقـود الأربعـة اللاحقـة في تعزيـز سـيادة أسرتـه عـلى الشـؤون السياسـية والاقتصاديـة للمشـيخة. وفي القـرن التاسـع عـشر، بقيـت الكويـت مسـتقلة عـن التحالـف السـعودي-الوهابي، كـون آل صبـاح يحظـون عـلى الأغلـب بالحمايـة الاسـمية مـن الإمبراطوريـة العثمانيـة.

وفي ظـل حكـم مبـارك الصبـاح، المعـروف بــ «مبـارك الكبـير» أيضًـا، بـدأت الكويـت بالاقـتراب أكـثر مـن بريطانيـا، إلى أن تـم توقيـع اتفـاق في العـام 1899 يضمــن الحمايــة البريطانيــة للمشــيخة مقابــل ســيطرة لنــدن عــلى شــؤونها الخارجيـة. وفي جـزء منهـا، كانـت هـذه العلاقـة الجديـدة نتيجـة خلافـة مبـارك المضطربـة في العـام 1886: وكونـه شـغل مـكان أخيـه الأكـبر[8] الـذي تعـرض للاغتيـال، احتـاج إلى معارضـة الروابـط العثمانيـة التـي يحافـظ عليهـا مؤيـدو سـلفه[9]. وعـلى مسـتوى أكـثر شـمولاً، فـإن الانتقـال في الحمايـة حصـل أيضًـا بسـبب تدهـور الإمبراطوريـة العثمانيـة، وكان الهـدف منـه تحسـين الدخـول إلى الأسـواق البريطانيـة الهنديـة، تحديـدًا في مجـال اللآلـئ، التـي كانـت في ذلـك الوقـت مـن أكـثر صـادرات الكويـت ربحًـا. وعـلى أي حـال، فقـد تـدنى مسـتوى التأثـير العثـماني بشـكل كبـير، عـلى الرغـم مـن أن حـكّام آل صبـاح اللاحقـين حاولـوا، لفـترة، اسـتغلال العلاقـات مـع إسـطنبول في الحـرب العالميـة الأولى كنـوع مـن التأثـير في بريطانيـا[10]. وفي بدايـة العشرينيـات، تعمقـت العلاقـات مـع بريطانيـا بشـكل كبـير، وذلـك عقـب هجـوم سـعودي-وهابي عـلى القلعـة الجهـراء[11] في الكويـت، أدّى إلى انتشـار السـفن الحربيـة البريطانيـة، وإلى وضـع

(8) محمد الصباح.

(9) لمناقشة شاملة انظر، جيل كريستال

Crystal, Jill, Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar (New York: Cambridge University Press, 1995), chapter 1

(10) انظر، روبرتس، ص. 90.

(11) حصل هذا في العام 1921.

اتفاق حدود مدعوم بريطانيًّا بين آل صباح وآل سعود، وانتداب بريطانيا لمنطقة العراق[12].

وعلى غرار الكويت، وقّعت الممالك الخليجية الأخرى الصغيرة اتفاقيات حماية شبيهة مع بريطانيا، ولكنها فعلت ذلك في وقت مبكر في معظم الحالات. وحصل هذا من ناحية بسبب التهديد المباشر والهجمات المتواصلة التي تعرضت لها من قبل التحالف السعودي-الوهابي، ومن ناحية أخرى لأن الإمبراطورية العثمانية كانت أقل ارتباطًا بالشيوخ المتعددين في الخليج الأدنى، مع قيام وكلائها بالقليل من الزيارات إلى تلك المنطقة. ولكن الأهم من ذلك، على الأقل من المنظور البريطاني، هو كون شركة الهند الشرقية البريطانية، التي كانت تسيطر على مسارات التجارة البحرية المربحة جدًا بين بومبي والبصرة، بدأت تشتكي، مع نهاية القرن الثامن عشر، من «اعتداءات القرصنة» المدمرة على سفنها. على الرغم الشكوك في صدق هذه الشكاوى، مع ادعاء بعض المؤرخين أن الشركة كانت تهدف بشكل رئيس إلى إزالة المنافسين التجاريين المحليين[13]، استجابت بريطانيا لمخاوف الشركة، وشنّت سلسلة من الاعتداءات البحرية والمائية في العامين

(12) أوجبت اتفاقية العقير، التي وقعت في العام 1921، على الكويت التنازل عن كثير من أراضيها إلى آل سعود، وفي الوقت نفسه، تحديد حدودها مع الأراضي العراقية المنتدبة من قبل بريطانيا. انظر، اليهو لوترباخت، سي. جيه. غرينوود، مارك ويلر

Lauterpacht, E., Greenwood, C.J., Weller, Marc, "Ther Determination of Boundaries between Iraq, Kuwait and Saudi Arabia (Najd)" in The Kuwait Crisis: Basic Documents (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), pp. 45-49

(13) انظر، على سبيل المثال، تشارلز ديفيس

Davies, Charles E., The Blood Red Arab Flag: An Investigation into Qasimi Piracy, 1797 – 1820 (Exeter: Exeter University Press, 1997)

وسلطان بن محمد القاسمي

Al-Qasimi, Sultan bin Muhammad, The Myth of Arab Piracy in the Gulf (London: Croom Helm, 1986).

1809 و1819 على عدد من الموانئ في الخليج الأدنى. وبعد إزالة خطر القرصنة، بدأت بريطانيا تعرض معاهدات للسلام، أو «هدنات» على عدد من المشيخات البارزة في المنطقة. وبهذه الطريقة، أصبحت أسرهم الحاكمة المتعاقبة معروفة لدى بريطانيا على أنها على رأس «إمارات الساحل المتصالح»، كونها تخلت عن السيطرة على شؤونها الخارجية وضمنت عدم القيام بأي عمليات قرصنة مستقبلًا مقابل الحصول على حماية الإمبراطورية. وبعد تجديدها عدة مرات، أصبحت هذه المعاهدات دائمة في العام 1853 بموجب الهدنة البحرية: وهو ترتيب دائم ذو منفعة متبادلة، استمر تنفيذه لأكثر من قرن.

وفي هذه المرحلة، كانت أسرة آل خليفة قد رسّخت وجودها في البحرين، لا لقيامها بتوقيع المعاهدات البريطانية فقط، بل ولاستضافتها في نهاية المطاف القاعدة البريطانية الإقليمية - «المقر الدائم». وكونها من سلالة عشيرة العتوب ذاتها التي غادرت الكويت في العام 1760، اجتاحت أسرة آل خليفة البحرين في العام 1783 وهزمت آنذاك حاكمها ذي الأصل العُماني[14]. ومن ثم نقلت وحلفاؤها موطنها من الزبارة إلى بلدتي الرفاع والمحرق البحرينيتين. وعلى الرغم من تعرضهم لهجوم الحلف السعودي-الوهابي في مطلع القرن، وللاحتلال العُماني في العام 1802، سرعان ما رسّخ آل خليفة سطوتهم على الأرخبيل، حيث تشارك عبد الله بن أحمد آل خليفة وسلمان بن أحمد آل خليفة الحكم.

وبطرق متعددة، نشأت أسرة آل ثاني الحاكمة في قطر في ظل آل خليفة، حيث كان أسلافهم قد تعايشوا في الزبارة وفي أجزاء أخرى من شبه الجزيرة،

(14) نصر آل مذكور. حكمت أسرة آل مذكور بوشهر أيضًا، على خط الساحل الفارسي. انظر ديريك هوبوود

Hopwood, Derek, The Arabian Peninsula (London: George Allen and Unwin, 1972), p. 40.

تحت السيطرة الاسمية لآل خليفة حتى العام 1867، عند قيام قوة بحرينية بالاعتداء على الدوحة، وهي مستعمرة قطرية أخرى. ونظرًا إلى كون الاعتداء بحريًا، فقد كان معنى ذلك خرق آل خليفة لشروط معاهدة السلام البريطانية التي وقعوها، دافعين بذلك بريطانيا إلى فصل قطر عن سلطة آل خليفة، وتقديم اعتراف رسمي بمحمد بن ثاني، وهو قائد قبلي نافذ كان قد تحالف مسبقًا مع الحركة السعودية-الوهابية. غير أنه في غضون أربع سنوات فقط، اعتبر ابن محمد وخليفته، قاسم بن محمد آل ثاني، أن بريطانيا كفيل غير مناسب ضد تهديدات البحرين المتجددة، وتحول إلى التحالف مع العثمانيين، وهي علاقة استمرت حتى العام 1893، حين رفض قاسم السماح للدولة العثمانية بإنشاء مركز للجمارك في قطر. وفي العام 1916، ومع عدم بقاء أي نفوذ عثماني في أراضيه، وقع عبد الله بن قاسم بن ثاني، في نهاية الأمر، على الهدنة البحرية البريطانية، جاعلًا بذلك قطر إمارة من إمارات الساحل المتصالح.

أما أسرة القاسمي الحاكمة في رأس الخيمة فتحملت، وبطرق مختلفة، عبء الهجمات البريطانية في العامين 1809 و1819. ومع استمرار ضعفها، اضطرت إلى التنازل عن سيطرتها على مدينتها الثانية، الشارقة، لفرع منقلب من الأسرة في العام 1869، وبين العامين 1900 و1921، وقعت تحت سيطرة الشارقة الكاملة. ومع ذلك، وقّع كل من حكام رأس الخيمة والشارقة على المعاهدات البريطانية، وتم الاعتراف بكلتا الدولتين على أنهما من الإمارات التي يُستقبل أمراؤها بـ «تحية المدافع»[15]، وذلك لموقعهما الاستراتيجي القريب من ممرات الشحن البريطانية-الهندية. أما أسرة آل نهيان في أبو ظبي، فكانت تتقدم في القرن التاسع عشر، بسبب تراجع ثروات آل القاسمي بشكل جزئي.

(15) كانت السفن الحربية البريطانية تؤدي التحية بالمدافع لكافة حكام إمارات الساحل المتصالح. وينسجم عدد الطلقات المدفعية مع رؤية بريطانيا لنفوذ الحاكم النسبي، وتأثيره في المنطقة.

وكونهـا العشـيرة المسـيطرة في تجمـع بنـي يـاس القبـلي الكبـير، انتقلـت الأسرة مـن المنطقـة الداخليـة إلى جزيـرة أبـو ظبـي في أواخـر القـرن الثامـن عـشر، ولبراءتهـا النسـبية في الهجـمات المزعومـة عـلى حمـولات الشـحن البريطانيـة، اسـتطاعت الإفـادة مـن الحمايـة البريطانيـة. وبـين الأعـوام 1840 و1909، بعـد خضـوع أبـو ظبـي لحكـم زايـد بـن خليفـة آل نهيـان، أو «زايـد الكبـير»، اسـتطاعت صـد الاعتـداءات السـعودية-الوهابية، مـا سـمح لآل نهيـان بتثبيـت سـيطرتهم عـلى معظـم الشريـط السـاحلي في الخليـج الأدنى. غـير أنـه، عـلى غـرار انشـقاق قطـر عـن البحريـن، سرعـان مـا أُجـبِر آل نهيـان عـلى التنـازل عـن السـيطرة عـلى مدينتهـم الثانيـة، مينـاء دبي، المعـروف بصيـد السـمك وصيـد الـلآلىء ذات النمـو المتسـارع. وفي العـام 1833، عقـب نـزاع قبـلي بـارز، غـادر مكتـوم بـن بطـي، مـن قبيلـة بنـي يـاس، والمئـات مـن رجـال القبائـل، أبـو ظبـي، واتجهـوا عـلى طريـق السـاحل ليسـتقروا في دبي. وبعـد تهميـش حـكام آل نهيـان[16] وإعـلان أبـو ظبـي مشـيخة مسـتقلة، سرعـان مـا انضمـوا إلى الهدنـة البحريـة البريطانيـة، وبهـذا سـاعدوا عـلى حمايـة أسرة آل مكتـوم الناشـئة مـن عـدد مـن الاعتـداءات التـي تشـنها أبـو ظبـي والشـارقة. وفي ثمانينيـات وتسـعينيات القـرن العشريـن، وتحـت حكـم راشـد بـن مكتـوم آل مكتـوم، ومـن بعـده مكتـوم بـن حـشر آل مكتـوم، توسـع نفـوذ دبي بشـكل كبـير بعـد أن أصبحـت مينـاءً حـرًا وفاعـلًا في المنطقـة، يجـذب عـددًا كبـيرًا مـن الأسر التجاريـة الناقمـة مـن المشـيخات الأخـرى وحتـى مـن المـدن عـلى الشريـط السـاحلي[17].

---

(16) في هذه المرحلة، كانت دبي تحت حكم محمد بن هزاع آل نهيان، وعمه زايد بن سيف آل نهيان.

(17) انظر، كريستوفر ديفيدسون

Davidson, Christopher M., Dubai: The Vulnerability of Success (London: Hurst, 2008), pp. 12-14.

وكانت إمارات الساحل المتصالح، الأصغر مساحة، موجودة إلى جانب أبو ظبي، ودبي، ورأس الخيمة، والشارقة. ولم يكن عمر بعض هذه الإمارات طويلًا، كونها مناطق معترف بها بريطانيًا، بعد انشقاقها عن جيرانها، قبل عودتها للانضمام إليهم بعد فقد بريطانيا مصلحتها فيها. ولكن مع بداية القرن العشرين، نجح عدد من الأسر الحاكمة المتميزة بإحكام سيطرتهم على مثل هذه الأراضي. أما عجمان وأم القوين، اللتان تقعان بين الشارقة ورأس الخيمة، فكانتا تباعًا تحت حكم أسرتي النعيمي والمعلا. في حين كانت قبيلة الشمسي تحكم الحمرية، التي تقع أيضًا على الشريط الساحلي الأدنى للخليج، أما دبا، الواقعة على الشريط الساحلي للمحيط الهندي، فيحكمها فرع آخر من القاسمي.

وبالاتجاه نزولًا على طول الشريط الساحلي للمحيط الهندي، نجد أن مدينة مسقط المينائية كانت تحت سيطرة البرتغاليين والإمبراطورية العثمانية، والحكام الفرس بالتداور، حتى انتخاب أبو هلال أحمد بن سعيد إمامًا لمسقط في العام 1744، بعد تطهيرها من النفوذ الفارسي نهائيًا. وبعد تعزيزه سطوته على أجزاء أخرى من عُمان، أسّس أحمد، بشكل فاعل، سلالة آل سعيد الحاكمة، والتي قامت، في فترة حكم خليفته الثاني، سلطان بن سعيد آل سعيد، بإنشاء إمبراطورية التجارة بالعبيد في أوائل القرن التاسع عشر، التي امتدت من جزيرة زنجبار مقابل الساحل الشرقي لأفريقيا، إلى جوادر المعروفة اليوم بباكستان. ولكن، بعد حظر بريطانيا تجارة الرقيق في العام 1833، بدأت عائدات آل سعيد بالتراجع، حيث إن أغلبية عمليات عُمان التجارية كانت مع المستعمرات البريطانية. وفي العام 1856، بعد موت سلطان، والنزاع الذي تلا موته حول الخلافة في العائلة، تدخل الوسطاء البريطانيون، وفصلوا سلطنة مسقط عن سلطنة زنجبار في العام 1861. وفي العام 1871، أعادت المصالح البريطانية تشكيل سلالة آل سعيد الحاكمة، مع قلق لندن من تعاظم قوة خليفة السلطان في مسقط،

عزام بن قيس آل سعيد، بعد قيامه بتوحيد قبائل الداخل. وبعد تمويل منافسه الأساس، تركي بن سعيد آل سعيد، سرعان ما خسر عزام النزاع، وناور تركي لخلق علاقات وطيدة بين عُمان بريطانيا، حيث وقّع خلفاؤه على معاهدة صداقة في العام 1908 [18].

بريطانيا والنظام الأول

تشكّلت معظم الممالك الخليجية، إلى حد ما، نتيجة وجود مصالح بريطانية، بناءً على ما تقدم، أو غيابها في بعض الحالات. فالسلالات الحاكمة للإمارات المتصالحة، نشأت بشكل مباشر، في حين أن سلالتي آل صباح في الكويت وآل سعيد في عُمان تدينان بنسبة كبيرة من بقائهما، بشكل كبير، إلى الحماية البريطانية. وفي هذه الأثناء، استفاد آل سعود من فراغ السلطة في وسط الجزيرة العربية، الناتج من ضعف أمير مكة المدعوم من بريطانيا. ومن أحد أهم مظاهر السيطرة البريطانية على المنطقة، الدعم السياسي لأسرٍ محددة. وكان هذا واضحًا في إمارات الساحل المتصالح تحديدًا، حيث قدمت معاهدات السلام للحكام، الحماية من التهديدات الداخلية والخارجية بما في ذلك الأسر والقبائل المنافسة التي تسكن في المنطقة ذاتها. إضافةً إلى ذلك، فإن الوثائق كلها تضمنت بنودًا تطلب من الحكام التوقيع نيابة عن «ورثتهم المستقبليين»[19]، وذلك لضمان الدعم البريطاني المستقبلي لسلالاتهم الحاكمة.

---

(18) انظر، مارك فاليري

Valeri, Marc, 'Oman' in Davidson (2011).

(19) انظر، كريستوفر ديفيدسون

Davidson, Christopher M., The United Arab Emirates: A Study in Survival (Boulder: Lynne Rienner, 2005), pp. 30-31

وغريغوري غوز

Gause, Gregory F. Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States (New York: Council on Foreign Relations Press, 1994), p. 22.

ومع بداية القرن العشرين، أصبح موقف بريطانيا أكثر وضوحًا، عندما صرح نائب ملك الهند[20] في العام 1903 أنه «... في حال نشوء (صراعات داخلية)، فإن الشيوخ سيجدون صديقًا دائمًا متمثلًا بالمقيم السياسي البريطاني، وسيستعمل نفوذه باستمرار، كما فعل في الماضي، لمنع هذه الخلافات من الوصول إلى ذروتها، والحفاظ على الوضع الراهن على حاله»[21]. وعلى نحو مماثل، وبعد حصول عدد من عمليات قتل الإخوة في المنطقة[22] في أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر، دعا المقيم السياسي إلى موقف أقوى لبريطانيا، زاعمًا أنه «إلى أن يصبح البريطانيون جاهزين للتدخل أكثر مما فعلوا في الماضي، وجاهزين، إذا دعت الحاجة، لدعم شيخ ضعيف، مهما قد يندمون على ذلك، فإن الطريقة الوحيدة الأخرى هي الاستمرار بمصافحة المجرمين الناجحين»[23].

وبموازاة هذه الحماية، اضطرت معظم الممالك الخليجية إلى التنازل عن جزء كبير من سيطرتها على السياسة الخارجية إلى بريطانيا. ومرة أخرى نجد أن إمارات الساحل المتصالح قدّمت خير مثال على ذلك، فعلى الرغم من أن شيوخها بقوا «شيوخًا عربًا مستقلين- يمتلكون علاقات مميزة مع حكومة جلالتها»[24]، ولم يقوموا بنقل أي سيادة إقليمية إلى بريطانيا[25]، إلا أنهم اضطروا للتوقيع على جميع بنود «معاهدة حصرية» في العام 1892. وتم إدخال ثلاث بنود تمنع الحكام من المشاركة في اتفاقيات مع أطراف

(20) اللورد جورج كورزون.

(21) انظر، صالح حمد الصقري

'Britain and the Arab Emirates, 1820–1956' (PhD thesis. University of Kent at Canterbury, 1988), p. 70

(22) لا سيما عمليات قتل الإخوة بين أبناء حاكم أبو ظبي، زايد بن خليفة آل نهيان.

(23) انظر، الصقري، ص. 97.

(24) المصدر نفسه، ص. 92.

(25) المصدر نفسه، ص. 51.

غير بريطانية، أو السماح لهذه الأطراف بزيارة أراضيهم، أو من بيع أو رهن جزء من أراضيهم إلا للعملاء البريطانيين[26]. وعند تطبيقها، ساعدت هذه البنود بريطانيا على منع القوى الأوروبية الأخرى من الحصول على موطئ قدم في الخليج، وتحديدًا فرنسا التي كانت تسعى جاهدة إلى زيادة نفوذها في عُمان، وألمانيا التي بدأت بإنشاء سكة حديد بغداد[27].

وساعدت الهيكليات الاقتصادية، التي بدأت بالتشكل وخاصة في أوائل القرن العشرين، بريطانيا على إبقاء الممالك الخليجية، أو على الأقل إمارات الساحل المتصالح، في إطار علاقة خاضعة ومستمرة، وبدأت المشيخات المتعددة بالابتعاد عن أنشطة الكفاف في عشرينيات القرن العشرين، بعد أن كانوا يعتمدون على تربية الحيوانات، وتجارة إعادة التصدير الرئيسية، وصيد الأسماك واللآلئ في المدن الساحلية، مع محاولة بريطانيا تحويل أعداد كبيرة من «الإيجارات الانتقالية»[28] إلى معظم الأسر الحاكمة التي دخلت في اتفاقيات حماية مع بريطانيا. وكان الإيجار يُمنح تحديدًا مقابل حق هبوط الطائرات البريطانية القادمة من أوروبا إلى الهند، وصيانة القواعد الجوية البريطانية في أراضيهم. وبعد بناء قاعدة جوية عسكرية في صلالة جنوب عُمان، وفي جزيرة مسيرة العُمانية[29]، تم إنشاء قاعدة في

---

(26) انظر، جون لوريمر

Lorimer, John G., Gazetteer of the Persian Gulf, Oman, and Central Arabia (London: Gregg International Publishers, 1970), pp. 1450–1451.

(27) انظر، الصقري، ص. 64.

(28) الإيجار الانتقالي هو نوع من الإيجار الاقتصادي الذي نتج عن التباين المكاني أو مكان مورد ما. وقد طرح يوهان هاينريش فون ثونن هذا المفهوم في عشرينيات القرن التاسع عشر.

انظر، يوهان هاينريش فون ثونن

Von Thünen, Johann Heinrich, The Isolated State (1826).

وتتواجد المشيخات في هذه الحالة على الطريق المؤدي إلى الهند كما يتواجد احتياطي النفط المتوقع في أراضي المشيخات.

(29) انظر، رام بوكساني

Buxani, Ram, Taking the High Road (Dubai: Motivate, 2003), p. 84.

الشارقة أيضًا[30]، وفي أوائل ثلاثينيات القرن العشرين، تم توقيع اتفاقيات مع كل من الشارقة ودبي للسماح للطائرات المدنية بالهبوط[31].

وعلى نحو مماثل، وفّر النفط، أو بالأحرى امتيازات التنقيب عن النفط، وسائل أخرى لتحويل الإيجارات بشكل مباشر إلى الأسر الحاكمة. وفي العام 1922، تم توقيع اتفاقيات بين معظم حكام الخليج وبريطانيا تنصّ على تجنب الطرف الأول لأي امتيازات نفط غير مدعومة من الحكومة البريطانية[32]. وفي العام 1935، بعد حصول اكتشافات نفطية كبيرة في الكويت والبحرين، شكلت شركة نفط العراق[33]، المدعومة من قبل الحكومة البريطانية، التي يقع مركزها في لندن، شركة تابعة مملوكة بالكامل، وهي شركة امتيازات النفط المحدودة، التي كانت لتصبح المُشغّل الوحيد لجميع الامتيازات في المحميات الخليجية لبريطانيا[34]. ولم يكن مفاجئًا إصدار إنذار بريطاني في ذلك الوقت، ما ألزم الحكام

(30) مكتب الهند، R/515/4؛ انظر، محمد مرسي عبدالله

Abdullah, Muhammad Morsy, The United Arab Emirates: A Modern History (London: Croom Helm, 1978), p. 56.

(31) انظر، غرايم ويلسون

ktoum Family and the History of Dubai (Dubai: Media Prima, 2006), p. 72.

في الرسالة الأخيرة، كان يسمح للخطوط الجوية الامبراطورية بأن تهبط بالقوارب الطائرة ما بين الطافيات في خور دبي.

(32) بشكل خاص ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي الأميركية. وزارة الخارجية 371/19975.

(33) كانت الحكومة البريطانية تملك 51 بالمئة من شركة نفط العراق. وزارة الخارجية 371/19975.

(34) كانت بريتيش بتروليوم تسيطر على شركة امتيازات النفط المحدودة. انظر، دونالد هولي

Hawley, Donald, The Emirates: Witness to a Metamorphosis (Norwich: Michael Russell, 2007), p. 67.

فروكا هيرد باي

From Trucial States to United Arab Emirates (London: Longman, 1996), p. 295

مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة (الكويت: القبس للطباعة والنشر، 1977)، ص. 45.

بالتعامل مع شركة الامتيازات المحدودة فقط[35]. ومع حلول نهاية ثلاثينيات القرن العشرين، كانت الامتيازات قد وفرت نسبة عالية من الدخل للأسر الحاكمة، حتى في الأراضي التي لم يُكتشف فيها النفط بعد، ومن الأمثلة الجيدة حول هذا الموضوع، امتيازات العام 1937 التي تم توقيعها بين شركة نفط العراق وحاكم دبي. ورغم أن اكتشاف النفط في المشيخة تمّ بعد ثلاثين سنة تلت[36]، إلا أن الحاكم تسلم حصة مالية من 60.000 روبية، وحصل على دخل سنوي من 30.000 روبية. إضافةً إلى ذلك، وُعِد بدفعة من 200.000 روبية بعد اكتشاف النفط، وثلاث روبيات إضافية لكل برميل يُستَخرج خلال عملية التنقيب[37].

ووجدت بريطانيا أن إيجارات حقوق الهبوط الجوي، ومدفوعات امتيازات النفط المتعددة، هي إعانات مالية استراتيجية قد تساعد على تمتين حالة الممالك الخليجية، وبذلك تمديد فترة معاهدات السلام الذاتية التنفيذ ذات التكاليف المنخفضة. ومن جهة، وُجِدَ أن الإيجارات الجديدة تقلل من احتمال لجوء بريطانيا إلى تدابير قسرية للحفاظ على علاقاتها. وفي العام 1939، أشار المقيم السياسي أيضًا إلى أن «...أحد المظاهر الرئيسية لحسن النية بين بريطانيا والحكام هي أن المفاوضات حول المجال الجوي والنفط منحت الحكام صفقة عادلة تعود عليهم بالمال بدلًا من العنف[38]. أما من جهة أخرى، ووفقًا لمكتب الهند، فإنه من شأن الإيجارات الجديدة

---

(35) العتيبة (1977)، ص. 155.

(36) أولى الاكتشافات النفطية كانت في دبي في العام 1966 في حقل الفاتح البحري. انظر جيرالد بات، «النفط والغاز» لدى إبراهيم العبد وبيتر هيلير،

Butt, Gerald, 'Oil and Gas' in Al-Abed, Ibrahim and Hellyer, Peter (eds.), The United Arab Emirates: A New Perspective (London: Trident, 2001).

(37) مكتب الهند

1/P/S/18/B/458 ؛Abdullah (1978), p. 70; Wilson (2006), p. 68.

(38) مكتب الهند S/18/B/469.

«منح المزيد من الحماية لزعماء القبائل المستعدين للتعاون... وحمايتهم، نتيجة تعاونهم، من أي خطر قد يواجههم»[39]. وعلى وجه التحديد، سَهّلت الإيجارات الجديدة عملية وضع إصدارات نماذج أولية، أي نماذج ما قبل النفط للدول الريعية المذكورة آنفًا. وبعد تسلّم الأسر الحاكمة وحكوماتها الإيجارات بشكل مباشر، استخدمتها لتوزيع بعض الثروات على شعوبها بدلًا من الاعتماد على ضرائب التّجار.

وعمومًا، أبقت الهيكليات السياسية والاقتصادية الجديدة الناشئة، والمتأثرة بالنفوذ البريطاني، على معظم ممالك المنطقة في السلطة جيدًا حتى القرن العشرين. ولعله ليس مصادفة تسلم كل مشيخة مشتركة في معاهدات الحماية البريطانية، بحلول خمسينيات القرن العشرين، أحد مدفوعات الإيجار البريطانية على الأقل. وبالفعل، على غرار الدعم السياسي البريطاني السابق للمشيخات المنشقة كدبي وقطر، وتدخلها نيابة عن عضو بارز في الأسرة الحاكمة في عُمان في سبعينيات القرن التاسع عشر، إلى جانب مساعدتها العسكرية للكويت في عشرينيات القرن العشرين، أصبحت الإيجارات الجديدة شرطًا مهمًا لبقاء الممالك الخليجية، وفي بعض الحالات، لإنشائها. أما في ما يتعلق بعجمان، على سبيل المثال، فقد شكّل انخفاض قيمة حقوق الهبوط الجوي ومدفوعات الامتيازات النفطية مصدر قلق ملحوظ، لدرجة أنه تم اختيار المشيخة عن عمد لتكون مركزًا لقاعدة عسكرية بريطانية؛ وعاد هذا الاتفاق على حاكم عجمان بإيجار سنوي قدره 10.000 روبية، كما سُمِح له بتخفيض الضرائب في مشيخته[40]. وعلى نحو مماثل، استفادت قبيلة الشرقيين من الفجيرة من الإيجارات البريطانية - والفجيرة منطقة شبه ذاتية الحكم، تقع على الشريط الساحلي للبحر

(39) مكتب الهند S/18/B/414.

(40) كانت القاعدة في المنامة وفي عجمان. انظر، هولي

Hawley (2007), p. 278.

الهنـدي، تسـيطر عليهـا الشـارقة اسـميًا -. وفي العـام 1951، ومـع قلقهـا مـن استمالة شركـة أرامكـو، العمـلاق النفطـي الأميركي-السـعودي للشرقيـين، ثَبّتـت بريطانيـا سـيطرتها عـلى المنطقـة بإعطـاء امتيـاز آخـر لشركـة نفـط العـراق. وفي العـام 1952، تمـت ترقيـة زعيـم الشـارقيين[41] إلى مرتبـة حـكام إمـارات السـاحل المتصالـح الآخريـن: سـمح هـذا الأمـر لشركـة نفـط العـراق بالبـدء بالمدفوعـات، وأعلنـت الفجـيرة مسـتقلة عـن الشـارقة[42].

وعـلى العكـس مـن ذلـك، عندمـا لم تعـد المشـيخات تشـكل مصلحـة اسـتراتيجية لبريطانيـا، أو ثبـت أن أسرهـا الحاكمـة تسـبب المشـاكل، اتجهـت بريطانيـا إلى تخفيـض المدفوعـات، وفي أقـصى الحـالات، سـهّلت انهيـار الأسر الملكيـة. فأعـادت الشـارقة مثـلًا بهـدوء ضـمّ كل مـن الحمريـة ودبـا، إذ إنـه، ومـن دون أمـوال الإيجـارات، لم يكـن لحكامهـما موقـع يسـاعدهما على المحافظـة عـلى ولاء القبائل المقيمـة في المنطقـة. وعـلى نحـو مماثـل، أعـادت الشـارقة، في العـام 1951، ضـم مدينـة كلبـاء، الواقعـة عـلى الشريـط السـاحلي للمحيـط الهنـدي، التـي اعترفـت بريطانيـا بكونهـا مشـيخة في العـام 1936، حيـث أن أسرتهـا الحاكمة كانت تتسـلم إيجـارًا بـدل حقـوق الهبـوط الجـوي. وكانـت بريطانيـا قـد أوقفـت المدفوعـات بعـد فشـلها في بنـاء قاعـدة جويـة واختـارت عـدم التدخـل بعـد سلسـلة مـن جرائـم قتـل الإخـوة التـي حصلـت في الأسرة الحاكمـة المفككـة[43]. وتضمنـت

(41) محمد بن حمد الشرقي.

(42) ما زال من الممكن رؤية أمثلة على هذه الأمور في متحف الفجيرة.

(43) انظر، هيرد باي

Heard-Bey (1996), pp. 75-76

هولي

Hawley (2007). p. 113

آلان راش

Rush, Alan (ed.), Ruling Families of Arabia: The United Arab Emirates (Slough: Archive Editions, 1991), pp. 457–465.

الأمثلـة الأخـرى، أسرة الكعبـي في محضـة بالقـرب مـن عُـمان. فعـلى الرغـم مـن عرضـه لقضيتـه بشـكل متكـرر أمـام بريطانيـا في أواخـر خمسـينيات القـرن العشريـن، للحصـول عـلى اعترافهـا، وبسـبب حاجتـه إلى مدفوعات الإيجـار مقابل منحـه إياهـا جنـودًا للمسـاعدة في حمايـة شركات التنقيـب عـن النفـط، فإنّـه واجـه الرفـض، وسـمحت بريطانيـا بسـقوط محضـة بيـد آل سـعيد في مسـقط[44].

الاستقلال وبناء الدولة

مـع وفـاة عبـد العزيـز بـن سـعود في العـام 1953، كانـت المملكـة العربيـة السـعودية قـد أصبحـت دولـة معـترف بهـا دوليًـا[45] مـع انتقـال الحكـم إلى ابنــه الأكـبر، بالرغــم مــن حصـول بعــض الاضطرابـات. وكان سـعود بــن عبدالعزيــز أول المسـيطرين عـلى الحكـم، لكنــه تنـازل عــن السـلطة في العـام 1964 لأخيـه الأصغـر، فيصـل بـن عبـد العزيـز، الـذي كان أكـثر تركيـزًا عـلى الإصـلاح. وبعـد اغتيـال فيصـل في العـام 1975 عـلى يـد قريبـه الأصغـر سـنًا[46]، خلفـه خالـد بـن عبـد العزيـز، وتسـلم السـلطة مـن بعـده فهـد بـن عبـد العزيـز في العـام 1982. ومنـذ وفـاة فهـد في العـام 2005، أصبـح أحـد أبنـاء عبـد العزيـز، وهـو عبـد اللـه بـن عبـد العزيـز، ملـكًا، وكان بـدوره قـد حكـم المملكـة العربيـة السـعودية بشـكل فاعـل، إذ كان ولي العهـد والـوصي منـذ العـام 1996 [47]. وبمـوازاة عبـد اللــه الكبـير في السـن حاليًـا، ومـع تأكيـد المركزيـة المسـتمرة للميثـاق السـعودي-الوهابي

---

(44) انظر، هولي

Hawley (2007), p. 182

(45) اعترفت الأمم المتحدة بالمملكة العربية السعودية في العام 1945.

(46) تعـرض فيصـل بـن عبـد العزيـز للاغتيـال عـلى يـد ابـن أخيـه، فيصـل بـن مسـاعد آل سـعود. أعلـن الأطبـاء أن فيصـل بـن مسـاعد مجنـون، ولكـن رأسـه قطـع في وقـت لاحـق مـن ذلـك العـام. أخبـار بي بي سي، 25 آذار/مـارس 1975.

(47) أصيـب فهـد بـن عبـد العزيـز آل سـعود بسـكتة دماغيـة في العـام 1996، وسـلم معظـم واجباتـه إلى ولي عهـده وأخيـه الأصغـر، عبداللـه.

الأصلي تجاه الدولة السعودية، تستمر أسرة آل الشيخ بقيادة المجتمع الديني - وهي السلالة المباشرة لمحمد بن عبد الوهاب[48]. ولا يزال آل الشيخ، والذين يتزعمهم حاليًا عبد الله بن عبد العزيز آل الشيخ، ذو العين الواحدة، يسيطرون على مناصب رئيسية في الحكومة، وخاصة العدل والتربية، كما أنهم يحافظون على روابط قريبة من آل سعود عن طريق المصاهرة[49]. ويستمرون بالسيطرة على عدد من الهيئات التي تدعمها السلطة، إلى جانب أقارب وحلفاء آخرين؛ ومن هذه الهيئات، هيئة كبار العلماء، وبذلك شكلوا المؤسسة الدينية الرسمية في المملكة العربية السعودية.

ومنذ تبوء آل سعود السلطة، أدار مجلس وزراء حكومة المملكة العربية السعودية. وكونه أُنشِئ بموجب ميثاق، شكّل مجلس الوزراء هيئة تنفيذية وتشريعية في الوقت عينه للدولة السعودية، إضافةً إلى تعيين أعضائه بموجب مرسوم ملكي[50]. وفي العام 1992، وبعد رفع عدد من المطالب والعرائض من قبل كل من الخصماء الليبراليين والمحافظين في أعقاب الأزمة في الكويت[51] وعودة القوات الغربية (بمن فيهم الجنديات الإناث) إلى المنطقة، بادر فهد إلى إجراء عدد من الإصلاحات الهادفة إلى طمأنة المجتمع الديني في الوقت الذي توفر فيه مظهرًا خارجيًا للمساءلة

(48) انظر، نواف عبيد

Obaid, Nawaf E., 'The Power of Saudi Arabia's Islamic Leaders', Middle East Quarterly, Vol. 6, No. 3, 1999, pp. 51–58.

(49) انظر، رون إدوارد هاسنر

Hassner, Ron Eduard, War on Sacred Grounds (New York: Cornell University Press, 2009), p. 143.

(50) انظر، كريستيان كوتس أولريتشسين

Coates Ulrichsen, Kristian, 'Saudi Arabia' in Davidson (2011), p. 70.

(51) بالعودة إلى غزو الكويت للعراق في العام 1990، وتحريرالكويت على يد الائتلاف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.

في الدولة[52]. إجمالًا، أعاد «نظام الحوكمة الأساسي» أو «القانون الجديد» التأكيد بأن قانون الشريعة الإسلامية أساس كل التشريعات في الدولة وفي الوقت نفسه، تم إنشاء هيئات تنظيمية جديدة لمراقبة أداء الحكومة ولفصل القضاء عن أجزاء أخرى من الحكومة، على الرغم من أن القضاة ما زالوا يُعَيّنون من قبل الملوك. وفي سبيل تعزيز الاستقرار للأسرة الحاكمة، وللحماية ضد النزاعات المدمرة، أو الانقلابات، أوضحت إصلاحات العام 1992 أيضًا أن الخلافة محدودة بالذكور من سلالة عبد العزيز[53]. وبهذه الطريقة، سعى فهد إلى حفظ بعض آليات الاستقرار في القانون، الأمر الذي تحدث عنه مايكل هيرب في عمله المذكور سابقًا عن الأنظمة الملكية[54]. وفي العام 1993، وفي جهود إضافية لتعزيز المساءلة، أسّس فهد مجلس الشورى الجديد، رغم أنه، على غرار القضاة السعوديين، يتم تعيين أعضائه من قبل الملك[55].

ولم يتغير الكثير في فترة حكم عبد الله. ويصل عدد أفراد مجلس الشورى اليوم إلى 150 عضوًا، وما زال يتم تعيين كل فرد منهم لمدة أربع سنوات. وتبقى سلطته ضعيفة، حيث إن قدرته على استدعاء الوزراء للمساءلة أو إجراء تحقيقات في شؤون حكومية محدودة جدًا، على الرغم أنه من

(52) انظر، ليه نولان

Nolan, Leigh, 'Managing Reform? Saudi Arabia and the King's Dilemma', Brookings Doha Center Policy Briefing, May 2011.

(53) انظر، كوتس أولريتشسين

Coates Ulrichsen, 'Saudi Arabia' in Davidson (2011), pp. 68–69.

(54) انظر، مايكل هيرب

Herb, Michael, All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies (New York: State University of New York Press, 1999).

(55) المصدر نفسه، ص. 70.

المفترض بـه امتلاك صلاحيـة اقـتراح تشريعـات[56]. أما التطـور الوحيـد الملحوظ في السـنوات الأخـيرة، فـكان إجـراء انتخابـات المجالـس البلديـة في العـام 2005. لكـن هـذا الأمـر كان محـدودًا جـدًا، حيـث تـم انتخـاب نصـف عـدد الأعضـاء فقـط، ولم يسـمح بالمشـاركة سـوى للمرشـحين والناخبـين الذكـور، إضافـة إلى كـون المستشـارين يتمتعـون بسـلطة محـدودة مـع اسـتمرار الـوزارات المركزيـة بوضـع السياسـات الإقليميـة والبلديـة[57]. وكان مـن المفـترض إجـراء انتخابـات جديـدة في العـام 2009، إلا أنهـا أُلغِيـت بحجـة احتيـاج الحكومـة إلى وقـت كافٍ لدراسـة الطريقـة الأمثـل لـ «توسـيع الهيئـة الانتخابيـة، واحتـمال السـماح للنسـاء بالانتخـاب». وعـلى الرغـم مـن إتمـام هـذه الانتخابـات في نهايـة المطـاف في أواخـر العـام 2011، التـي شـكلت عـلى مـا يبـدو تنـازلًا أمـام حـركات الربيـع العـربي في بلـدان أخـرى في المنطقـة، فـإن القيـود بقيـت عـلى حالهـا، ولم يُسـمح للنسـاء بالمشـاركة في الانتخـاب، كـما أنّـه لم يتـم سـوى انتخـاب نصـف عـدد الأعضـاء[58].

وكـما كان الحـال مـع فهـد، حـاول عبـد اللـه أيضًـا تقويـم قضيـة الخلافـة في السـلطة وتقويـة آل سـعود كسـلالة ملكيـة. وفي العـام 2006، تـم إنشـاء هيئـة البيعـة، لإفسـاح المجـال، ظاهريًـا، لإجـماع في الأسرة حـول تعيـين حـكام جـدد، ولتسـهيل إعفـاء الأسرة للملـك مـن مناصبـه في حـال تعـرض للمـرض أو لمشـاكل أخـرى[59]. وعـلى الرغـم مـن أن عبـد اللـه حـد مـن سـلطة الشرطـة الدينيـة في المملكـة العربيـة السـعودية في السـنوات الأخـيرة، وفصـل المحكمـة العليـا عـن

(56) انظر، نولان، أيار/مايو 2011.

(57) انظر، كوتس أولريتشسين

Coates Ulrichsen, 'Saudi Arabia' in Davidson (2011), p. 72.

(58) أسوشيتد برس، 22 آذار/مارس من العام 2011.

(59) انظر، نولان، أيار/مايو من العام 2011.

وزارة العـدل[60] التـي يسـيطر عليهـا آل الشـيخ، لكنـه اتبـع اسـتراتيجية فهـد لدعـم التحالـف السـعودي-الوهابي. وتأكـد مـن امتـلاك هيئـة كبـار العلـماء، التـي يقـع مركزهـا في الريـاض، والمُعينـة مـن قبـل الدولـة، القـدرة عـلى إصـدار الفتـاوى في المملكـة العربيـة السـعودية، وبالتـالي التخفيـض مـن نسـبة نفـوذ رجـال الديـن في أماكـن أخـرى مـن البـلاد[61].

وفي العـام 1961، أصبحـت الكويـت دولـة مسـتقلة، عـلى غـرار المملكـة العربيـة السـعودية، بعـد أن سـحبت بريطانيـا سـيطرتها عـلى المشـيخة المزدهـرة والمسـتقلة. وحينئـذٍ، أعلـن عبـد اللـه آل سـالم الصبـاح نفسـه «أمـيراً»، واعترفـت الأمـم المتحـدة بإمـارة الكويـت، في حـين أسسـت الولايـات المتحـدة الأميركيـة قنصليـة قبـل انسـحاب بريطانيـا، وبـدأت حتّـى بإصـدار التأشـيرة الكويتيـة[62]. إلا أنـه توجـب عـلى القـوات البريطانيـة إعـادة الانتشـار عـلى الفـور بعـد مطالبـة العـراق بالكويـت. ولكـن بحلـول العـام 1963، تنازلـت الحكومـة العراقيـة الجديـدة عـن هـذه الادعـاءات[63] وعـززت أسرة آل صبـاح الملكيـة موقعهـا عـلى مـدى العقديـن التاليـين. ومنـذ ذلـك الحـين، حكمـت الأسرة البـلاد مـن دون معارضـة، مـع معانـاة جابـر الأحمـد الجابـر الصبـاح فقـط مـن النفـي المؤقـت في العـام 1990 بعـد اجتيـاح صـدام حسـين الكويـت، وسرعـان مـا أعيـد تعيينـه في العـام 1991 عقـب عمليـة «عاصفـة الصحـراء» التـي قامـت بهـا القـوات المتعـددة الجنسـيات بقيـادة الولايـات المتحـدة الأميركيـة، التـي طـردت القـوات العراقيـة. وخلـف جابـر ولي عهـده سـعد العبداللـه الصبـاح في العـام 2006، وقـد مثـل هـذا الأخـير فرعًـا مختلفًـا مـن الأسرة. وبسـبب صحـة سـعد

(60) انظر، كوتس أولريتشسن

Coates Ulrichsen, 'Saudi Arabia' in Davidson (2011), p. 71.

(61) انظر، نولان، أيار/مايو من العام 2011.

(62) انظر، وزارة الخارجية الأميركية

US Department of State, 'Background Note: Kuwait' 2011.

(63) انظر، روبرتس (2011)، ص. 91.

المتدنية، تم عزله من منصبه بسلام، وعُيِّن مكانه فرد آخر من سلالة جابر، وهو صباح الأحمد الجابر الصباح، الذي لا يزال أميرًا للكويت.

وسارع عبدالله بعد الاستقلال إلى إعداد دستور جديد للكويت، وإلى تأسيس برلمان جديد، الجمعية الوطنية. وكما سنرى في هذا الكتاب، لطالما كان أهالي الكويت من التجار يشاركون في عدد من المؤسسات الاستشارية، نظرًا إلى ثروتهم الملحوظة ونفوذهم السياسي؛ ولذا نجد أن التقاليد الديمقراطية، أو الاستشارية أكثر ترسخًا في الكويت منها في المملكة العربية السعودية. وجرت أول انتخابات نيابية في العام 1963، حيث كان الذكور الكويتيون المتعلمون جميعهم مؤهلين للترشح عن المقاعد الخمسين كلها[64]. وسعى عبدالله أيضًا، على غرار نموذج حكام آل سعود، إلى تعزيز موقع آل صباح كأسرة ملكية، وذلك عبر تأكيده، في الدستور، أن آل صباح هم الحكام المقدسون للكويت، وحصر الحكم في ذرية حاكم الكويت السابق، مبارك الصباح، الذي تولى المنصب لفترة طويلة. كما نص الدستور على كون رئيس الوزراء فردًا من الأسرة الحاكمة، وسمح للأمير بتعيين خمسة عشر من أصل مناصب مجلس الوزاء الستة عشر. إضافة إلى ذلك، تم حظر الأحزاب السياسية، وإعطاء الأمير صلاحية حل المجلس النيابي عندما يجد الأمر مناسبًا وصلاحية تمرير قوانين طوارئ في حال عدم اجتماع المجلس النيابي أيضًا[65].

ولكن على الرغم من هذه القيود، ثبت أن المجلس النيابي أكثر تذبذبًا مما كان متوقعًا، مع تشكل عدد من الكتل الجريئة، التي تضم قوميين عرب وإسلاميين، إضافةً إلى إجراء بعض القبائل «انتخابات أولية» لاختيار مرشحيها

(64) انظر، روبرتس (2011)، ص. 93.

(65) المصدر نفسه، ص. 93-94.

المفضلين للمجلس النيابي[66]. وأدت النقاشات والخلافات اللامتناهية - والتي لم يُحَل إلا عدد قليل منها بسبب التوتر الكامن الناتج من انتخاب أعضاء المجلس النيابي مقابل تعيين أعضاء مجلس الوزراء - إلى رفض عدد من الميزانيات وتأجيل عدد من المشاريع التنموية. وفي حين حاولت الحكومة تعزيز الدعم الذي تقدمه إلى الكتل النيابية المستحسنة، وذلك غالبًا عن طريق تجنيس المزيد من القبائل مقابل ولائهم، قرر الأمير في نهاية الأمر التّدخّل وحلّ المجلس النيابي في العام 1976 [67]. وتمت إعادة فتحه فقط بعد الثورة الإسلامية في إيران، حيث كان الأمير يتوقع دعمًا حكوميًا أكبر، سببه عدم التأكد من نوايا إيران. وحتى في ذلك الحين، كان حكيمًا بما فيه الكفاية لتقديم المزيد من الامتيازات للمرشحين للمجلس النيابي، فتمت زيادة عدد الدوائر الانتخابية من عشر دوائر إلى خمس وعشرين دائرة، كما تم إجراء المزيد من عمليات التجنيس، ومعظمها في المحافظات الجديدة. وفي محاولة لاسترضاء الكتل النيابية الإسلامية وكسب ولائها، دعا الأمير إلى المزيد من القيود حول المشروبات الكحولية، والاحتفالات بعيد الميلاد، وغيرها من المناسبات غير الإسلامية[68].

وبحلول منتصف ثمانينيات القرن العشرين، تعرض المجلس النيابي الكويتي للتهديد من جديد، مع استمرار الحرب الإيرانية العراقية، بزعزعة استقرار المنطقة، وتعرضت الكويت لسلسلة من التفجيرات بالسيارات المفخخة ومحاولة اغتيال الأمير. وفي العام 1986، حل جابر المجلس النيابي، وبقي

(66) هذه «الأساسيات» نظمها عدد من القبائل بين الأعوام 1975 و1998، عندما تم تجريمها. انظر، كمال الدين عثمان صالح

Salih, Kamal Eldin Osman, 'Kuwait Primary (Tribal) Elections 1975–2008: An Evaluative Study', British Journal of Middle East Studies, Vol. 38, No. 2, 2011, p. 142.

(67) انظر، روبرتس، ص. 94.

(68) المصدر نفسه، ص. 94.

مُغلَقًا إلى ما بعد وقعة الغزو والتحرير[69]. وفي هذه الفترة، كانت المساحة الوحيدة للنقاش السياسي في الديوانيات الكويتية الأكثر تقليدية. ومنذ إعادة عقده في العام 1991، بقي المجلس النيابي مصدرًا للخلاف، بعد أن أغلق الأمير الحالي أبوابه في مناسبات متعددة. وكان سبب مثل هذا الإغلاق المتكرر تجنب المساءلة غير المريحة لرئيس الوزراء، والذي كان، حتى وقت قريب، ناصر بن محمد الصباح. ولذلك، فإن نفوذه (أي المجلس النيابي) لا يزال محدودًا جدًا، وما زالت الأسرة الحاكمة تسيطر، إلى جانب المُعَينين «المهيمنين»، على السلطة التنفيذية في الإمارة، بشيء من نموذج السلطة الأبوية الجديدة. ومع ذلك، رغم ضعفها، والإقبال المتدني للمنتخبين[70]، وخيبة الأمل العامة بالنسبة إلى النظام، استمرت الانتخابات، وأُجريت مرة أخرى في أوائل العام 2012. وفي بعض المناسبات، نجحت المعارضة النيابية في إجبار السلطة على تنفيذ إصلاحات أساسية، وتحديدًا قرار «الحركة البرتقالية» في العام 2006، الذي يقضي بتقليص عدد الدوائر الانتخابية إلى خمس دوائر فقط؛ وكان ذلك في محاولة لمعالجة الفساد ومنع التزوير الذي تبيّن حصوله في عدد من الدوائر الانتخابية الصغيرة[71].

وعلى غرار آل سعود وآل صباح، حكمت الأسر الحاكمة في إمارات الساحل المتصالح السابقة أيضًا بالتزكية منذ استقلالها. وفي حالة البحرين، حكم عيسى بن سلمان آل خليفة من العام 1961 حتى وفاته في العام 1999، حيث خلفه بسلام ابنه الأكبر، حمد بن عيسى آل خليفة، الذي لا يزال في الحكم حتى اليوم. وعلى العكس من ذلك، كانت الخلافة في قطر أكثر تعقيدًا، حيث عُزِل أحمد بن علي آل ثاني في العام 1972، على يد قريبه

(69) انظر، روبرتس، ص. 95.

(70) في 16 أيار/مايو من العام 2009، بلغ معدل إقبال الناخبين 50 بالمئة. قاعدة بيانات الكويت السياسية، جامعة ولاية جورجيا.

(71) لمناقشة شاملة حول إصلاحات العام 2006، انظر، صالح

Salih, pp. 159-164.

خليفة بن حمد آل ثاني، وذلك بعد عام واحد من استقلال البلاد. ومن ثم في العام 1995، عُزِل خليفة بشكل درامي على يد ابنه الأكبر من زوجته الثانية، حمد بن خليفة آل ثاني. غير أنه لم يتم التشكيك مطلقًا في السلطة الكلية لأسرة آل ثاني الملكية، وظلّت سيطرة الأسرة مُحكَمة على قطر. وفي أبو ظبي، وبعد أن خلف أخاه الأكبر غير المحبوب ببعض المساعدة البريطانية في العام 1966 [72]، تمتع زايد بن سلطان آل نهيان بفترة حكم طويلة وهادئة. وبعد وفاته في العام 2004 بفترة قصيرة، خلفه ابنه الأكبر وولي العهد منذ مدة طويلة، خليفة بن زايد آل نهيان. ولكن عقب اتفاق عائلي سري تم التوصل إليه في العام 1999، وتم فيه تعيين أخيه الطموح الأصغر، غير الشقيق، محمد بن زايد آل نهيان، في منصب نائب ولي العهد[73]، ليصبح وليًّا للعهد بعد وفاة والدهما، على الرغم من أن خليفة كان لديه ولدين راشدين. ومنذ ذلك الحين، أصبح محمد أحد أفراد أسرة آل نهيان الأكثر نفوذًا، مسيطرًا بذلك على معظم مجالات السياسات العامة الرئيسية في الإمارة. أما في دبي المجاورة، فكان لأسرة آل مكتوم سلطة أبوية امتدت على فترة طويلة أيضًا، فحكم راشد بن سعيد آل مكتوم منذ العام 1958 حتى وفاته في العام 1990. وترك وراءه أربعة أبناء، خلفه منهم ابنه الأكبر مكتوم بن راشد آل مكتوم. غير أنه عين أحد إخوته الأصغر سنًا - محمد بن راشد آل مكتوم - وليًّا للعهد في العام 1995، كدليل على الترتيبات حول خلافة آل نهيان، وذلك بدلًا من أحد أبنائه. وما بين تلك الفترة والعام 2006، عند وفاة مكتوم، كان محمد الحاكم الفعلي لدبي، وبذلك، تخطّت خلافته في نهاية الأمر، في العام 2006، الإجراءات الشكلية.

---

(72) الأخ الأكبر غير المشهور هو شخبوط بن سلطان آل نهيان. انظر، كريستوفر ديفيدسون Davidson, Christopher M., Abu Dhabi: Oil and Beyond (London: Hurst, 2009), chapters 2-3.

(73) المصدر نفسه، ص. 99.

وكانـت الأسر الحاكمـة الصغـيرة في إمـارات السـاحل المتصالـح السـابقة، كقطـر، أكـثر عرضـةً للصراعـات الطاحنـة و «انقلابـات القـصر». وفي حالـة الشـارقة، وبعـد عـام واحـد عـلى الاسـتقلال، تـم اغتيـال حاكمهـا خالـد بـن محمـد القاسـمي عـلى يـد حاكـم سـابق منفـي، هـو صقـر بـن سـلطان القاسـمي. وبالانتقـال إلى الابـن الأصغـر لخالـد، والأكـثر ثقافـة، عينـت الأسرة الحاكمـة سـلطان بـن محمـد القاسـمي حاكـمًا. وفي العـام 1987، اسـتولى عبـد العزيـز بـن محمـد القاسـمي - هـو الأخ الأكـبر لسـلطان، والـذي أُهمِـلَ عنـد تسـليم السـلطة - عـلى السـلطة قبـل أن يتمكـن سـلطان مـن إعـادة تأكيد سـيطرته[74]. وعـلى نحـو مماثـل، كانـت عمليـة الخلافـة مضطربـة في رأس الخيمـة، بالرغـم مـن أنـه لم يتـم التنـازع عـلى سـلطة أسرة القاسـمي يومًـا بشـكل مبـاشر. وكـما سـنناقش لاحقًـا في هـذا الكتـاب، فـإن حاكـم الإمـارة، صقـر بـن محمـد القاسـمي، الـذي تـولى السـلطة لفـترة طويلـة، عـيّن ابنـه الأكـبر خالـد بـن صقـر القاسـمي وليًـا للعهـد في العـام 1961. ولكـن في العـام 2003، أعـاد صقـر، الكبـير في السـن، تعيـين أوليـاء العهـد، واختـار أحـد أبنائـه الصغـار، سـعود بـن صقـر القاسـمي[75]. ورغـم كـون خالـد أُجـبِر عـلى الذهـاب إلى المنفـى، إلا أن عودتـه إلى رأس الخيمـة بعـد وفـاة صقـر في العـام 2010 سـبّبت أزمـة قصـيرة قبـل تثبيـت سـعود في منصـب الحاكـم الجديـد.

ويجـب إيـلاء اهتـمام خـاص لفـترتي مـا قبـل اسـتقلال إمـارات السـاحل المتصالـح عـن بريطانيـا في العـام 1971 ومـا بعـده، فقـد شـهدتا تطـورات مهمـة في عمليـة تشـكيل الدولـة المتتاليـة في هـذه الممالـك. وفي العـام 1968، أعلنـت الحكومـة البريطانيـة أنهـا، في غضـون ثـلاث سـنواتٍ فقـط، قـد تفـكك كل قواعدهـا، وتحـل جميـع معاهداتهـا «شرق عـدن»، وذلـك بهـدف تقليـص

---

(74) انظر، ديفيدسون

Davidson (2008), pp. 252–253.

(75) المصدر نفسه، ص. 259-262.

الإنفـاق الملـكي، وتركيـز المـوارد بشـكل أكـبر عـلى نظـام الرعايـة الاجتماعيـة الضعيـف في بريطانيـا. وكانـت الأسر الحاكمـة في إمـارات السـاحل المتصالـح مذعـورة جـدًا مـن إمكانيـة مغـادرة حماتهـا، حتـى إنهـا عرضـت تقديـم الدعـم المـالي لنـشر قـوات بريطانيـة في المنطقـة بعـد حصولهـا عـلى الاستقلال[76]. إلا أن الحـل الـذي قدمتـه بريطانيـا كان تشـجيع الحـكام المتعدديـن لتشـكيل اتحـاد مترابـط قـد يمنـح مشـيخاتهم عـلى الأقـل نسـبة مـن الأمـن الجماعـي.

وجـرى عـدد مـن اللقـاءات والمناقشـات، ولكـن سرعـان مـا بـدا أن البحريـن وقطـر كانتـا غـير مسـتعدتين لتشـكيل دولـة مـع جيرانهـما الأقـل نمـوًا[77]، وأعلنـت كل منهـما نفسـها إمـارة مسـتقلة في صيـف العـام 1971. ولزيـادة الأمـور سـوءًا، كانـت رأس الخيمـة تعـترض أيضًـا عـلى الانضـمام إلى الاتحـاد، حيـث كانـت تطمـح إلى أن تصبـح دولـة مسـتقلة. وفي 1 كانـون الأول/ديسـمبر مـن العـام 1971 - وقبـل يـوم مـن الانسـحاب البريطـاني الرسـمي - اسـتولت إيـران عـلى ثـلاث جـزر متنـازع عليهـا تابعـة للشـارقة ورأس الخيمـة، مـا أشـعر الحـكام الباقـين لإمـارات السـاحل المتصالـح بالخطـر. ورغـم ذلـك، تـم تشـكيل اتحـاد للإمـارات العربيـة المتحـدة يتألـف مـن سـتة أعضـاء[78]، وفي الشـهر اللاحـق، وافقـت رأس الخيمـة عـلى مضـض عـلى الانضـمام إليـه. وتبعًـا لكـون أبـو ظبـي تسـيطر عـلى الجـزء الأكـبر مـن احتياطـي النفـط في الإمـارات

(76) انظر، ديفيدسون

Davidson (2005), chapter 1.

لقد رفضت الحكومة البريطانية العرض على أساس أن القوات البريطانية المسلحة لا يمكن أن تُنشر على أنها قوات مرتزقة.

(77) لمناقشة شاملة، انظر، ديفيدسون

Davidson (2009), chapter 3.

يبدو أن قطر أيضًا كانت تأمل أن تكون الدوحة هي عاصمة الاتحاد. انظر، ألن فرومهيرز

Fromherz, Allen J., Qatar: A Modern History (London: IB Tauris, 2012), p. 18.

(78) تشمل أبو ظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القوين، والفجيرة.

العربيـة المتحـدة، فقـد أصبحـت العاصمـة الاتحاديـة، وتـم تنصيـب حاكمهـا، زايـد، رئيسًـا أولًا للإمـارات العربيـة المتحـدة، وعُـيِّن حاكـم دبي، راشـد، نائبًـا للرئيـس[79].

وعلى غرار النموذج الكويتي، بدأت البحرين فترة استقلالها بمحاولة تشكيل مجلس نيابي في وقت حاولت الأسرة الحاكمة فيه إشراك مجتمع التجار ذوي النفوذ. وتم التوصل إلى دستور يفصل الهيئة المنتخبة كاملة، حيث يكون الناخبون من الذكور فقط؛ وتم الإدلاء بالأصوات للمرة الأولى في العام 1973. وحظرت الأحزاب السياسية، وكان رئيس الوزراء غير المنتخب، خليفة بن سلمان آل خليفة، فردًا من الأسرة الحاكمة. وعلى الرغم من ذلك، تشكلت بعض الكتل السياسية، وأعقب ذلك فترة قصيرة من النقاشات الحادة. ولكن في غضون سنتين فقط، اتجه الأمير إلى حل المجلس النيابي. وكان أعضاؤه قد بدؤوا بالجدال حول تحمس آل خليفة لوجود عسكري أميركي في البحرين، وأغاظهم غياب إصلاح الأراضي، مع امتلاك آل خليفة لأغلبية أراضي الجزيرة. إلى جانب ذلك، تجاوز المجلس النيابي خطًا أحمر آخر، عندما دعا إلى أن تكون ميزانية الدولة أكثر شفافية مع ارتفاع عائدات النفط[80]. ولذا، في القسم الأكبر من ثمانينيات القرن العشرين، كانت مساحات النقاش السياسي الوحيدة في البحرين في الأوساط التقليدية، وتحديدًا في المجالس، بالنسبة إلى المواطنين السنة، والمآتم بالنسبة إلى الشيعة[81]. وبحلول بداية تسعينيات القرن العشرين، ومع توثيق الروابط الأمنية بين آل خليفة والولايات المتحدة الأميركية، وارتفاع نسبة البطالة

(79) انظر، ديفيدسون، الصفحات 56 - 61

(80) انظر، جين كينينمونت، «البحرين» لدى كريستوفر ديفيدسون،
Kinninmont, Jane. 'Bahrain' in Davidson, Christopher M. (ed.), Power and Politics in the Persian Gulf Monarchies (London: Hurst, 2011), pp. 37–38.

(81) المصدر نفسه، ص. 46. المآتم في مجالس العزاء على الإمام الحسين بن علي، شهيد بارز لدى الشيعة، وأحد أهل بيت النبي محمد.

وتدني المداخيل، قدم مئات البحرينيين عريضة إلى الأمير لإعادة مجلس العام 1973 النيابي، ولكن تم إنشاء مجلس شورى فقط. وباءت حركات المعارضة والمطالب الجديدة في تسعينيات القرن العشرين - والتي سنُفَصّلها لاحقًا في هذا الكتاب - بالفشل على غرار ما سبقها، وذلك بسبب رفض الأمير إعادة فتح المجلس النيابي.

غير أنه في العام 2001، اختارت الأسرة الحاكمة العودة إلى استراتيجيات السلطة الأبوية الجديدة التي كانت تعتمدها سابقًا، وذلك عبر إجراء استفتاء حول «ميثاق العمل الوطني» الذي يفترض به تحويل البحرين إلى مملكة دستورية. وفي العام 2002، وبناءً على ما سبق، تم تنفيذ الدستور الجديد على أساس الميثاق الذي وعد بإنشاء مجلس نيابي، ثنائي التمثيل، ويتم انتخاب نصف أعضائه فقط، إلى جانب إلغاء عدد كبير من «المحاكم الأمنية» الخبيثة، وشرط جديد ينص على ضرورة انتخاب نصف عدد القضاة. وفي العام 2006، تمت الموافقة على إنشاء الجمعيات السياسية[82]، ما جعل البحرين أقرب الممالك الخليجية من جهة قبول الأحزاب السياسية. إلا أن الميثاق أعاد تعيين الأمير في منصب «الملك» بعد أن أصبحت البحرين مملكة بدلًا من إمارة، وبقي الملك مسؤولًا عن جميع التعيينات الرئيسية، بما فيها منصب رئيس الوزراء ووزراء المجلس كلهم. واحتفظ بشكل أساسي بسلطة الموافقة على كافة التشريعات المقترحة أو رفضها[83]. ولكن على نحو مثير للاهتمام، وبالتوازي مع الحكومة التي يرأسها خليفة بن سلمان، أنشأ الملك مجلس التنمية الاقتصادية، وهو مجلس جديد، حظي تدريجيًا بالسيطرة المتزايدة على اقتصاد البحرين. ونظرًا إلى أن مجلس التنمية الاقتصادية يرأسه الابن الأكبر للملك وولي العهد سلمان بن حمد آل خليفة، ولأنه على وزراء خليفة بن سلمان

(82) انظر، جين كينينمونت، «البحرين» لدى كريستوفر ديفيدسون، ص. 43.

(83) المصدر نفسه، ص. 40.

الاستجابة لمجلس التنمية الاقتصادية[84] - حتى وقت قريب على الأقل - تُقدم البحرين مثالًا جيدًا على كيفية التلاعب ببناء الدولة في الممالك الخليجية لترتيب الانقسامات في الأسرة الحاكمة. وبصفة عامة، انقسمت أسرة آل خليفة الملكية إلى المحافظين الذين يقودهم رئيس الوزراء وعدد من الأفراد الأساسيين في الديوان الملكي، وإلى الإصلاحيين الذين يرأسهم ولي العهد. ولذا، يجب على الملك، ذي الوضع غير المستقر، أن يكون في موقع ما في الوسط.

ورغم امتلاك قطر تاريخًا استبداديًا مشابهًا لتاريخ البحرين، فإن عملية نشأة الدولة في مرحلة ما قبل الاستقلال كانت مختلفة تمامًا فيها، وأكثر دكتاتوريةً، في الأغلب بسبب انخفاض عدد سكانها، و - كما سنرى في الفصل القادم - القدرة الأكبر للأسرة الحاكمة على توزيع الثروات والموارد. وكان قد تم وضع «نظام أساسي مؤقت» لقطر في مسودة العام 1970، قبل رحيل البريطانيين، وتطورت المسودة لتصبح دستورًا مؤقتًا في العام 1972. وعلى الرغم من أن هذا الدستور وُضِع ليكون مرنًا قدر الإمكان، ويعكس الطبيعة الانتقالية للدولة القطرية[85]، إلا أنه وفّر أسسًا لإقامة مجلس وزراء معيَّن، ومجلس شورى مؤلف من 20 عضوًا. وعلى الرغم من كون مجلس الشورى معيَّنًا أيضًا، تم منح بعض الامتيازات للسياسات الانتخابية، وكانت قطر مقسمة إلى عشر دوائر قبلية، يمكن لقائد كل منها ترشيح أربعة أعضاء، يختار الأمير[86] اثنين منهم. وفي العام 1975، تم توسيع مجلس الشورى ليصبح عدد أفراده خمسًا وثلاثين عضوًا، ولكنه بقي تحت سيطرة أسرة آل ثاني الكاملة، ويمتلك الأمير القدرة على إعادة

(84) انظر، جين كينينمونت، «البحرين» لدى كريستوفر ديفيدسون، ص. 41-42.

(85) انظر، ستيفن رايت، «قطر» لدى كريستوفر ديفيدسون
Wright, Steven, 'Qatar' in Davidson, Christopher M. (ed.), Power and Politics in the Persian Gulf Monarchies (London: Hurst, 2011), p. 118.

(86) المصدر نفسه، ص. 119-120

تعيين أعضائه إلى أجل غير مسمى، وعلى المصادقة على أي تشريع مقترح، أو منعه[87].

وعلى غرار الدستور الكويتي، والدستور البحريني الثاني، سعى دستور قطر المؤقت، أيضًا، إلى دمج السلطة الأبوية بالسلطة القانونية الرشيدة، وذلك عن طريق إقحام بند يهدف إلى ترسيخ ديمومة الأسرة الحاكمة. وتطلّب هذا الأمر من المواطنين القطريين كافة «...التعهد بكامل ولائهم وطاعتهم المطلقة للحاكم خوفًا من الله». إضافةً إلى ذلك، وفي محاولة أخرى لتقوية الأسرة الحاكمة، ومنع النزاعات غير المرغوب فيها حول الخلافة، وصف الدستور الحاجة للإجماع بين أفراد الاسرة الحاكمة، على الرغم من عدم تحديده مواصفات وإجراءات ذلك[88].

وبعد توليه الإمارة في العام 1995، قدم حمد بن خليفة آل ثاني عددًا من الوعود لإصلاح المؤسسات السياسية في قطر، وبناءً عليه، تم توقيع مجموعة مراسيم. وبعد ثلاث سنوات، أجريت الانتخابات الأولى لغرفة التجارة والصناعة في قطر؛ وفي العام 1999 أُجرِيت الانتخابات الأولى للمجلس البلدي القطري المؤلف من تسعة وعشرين عضوًا، حيث أدلى أكثر من 22.000 رجل وامرأة بأصواتهم. وأُجرِيت الدورة الثانية في العام 2007، وصوّت 50% من مجمل عدد الناخبين[89]. ولكن، وكما في المملكة العربية السعودية، كانت هذه الانتخابات لمؤسسة ذات سلطات محدودة للغاية، ولا تمتلك أي تأثير في الحكومة المركزية في قطر. وفي العام 2003، تم إجراء استفتاء حول دستور دائم عوضًا عن دستور العام 1972 الأصلي

(87) انظر، ستيفن رايت، «قطر» لدى كريستوفر ديفيدسون، ص. 120.

(88) المصدر نفسه، ص. 119.

(89) انظر، مهران كمرافا

Kamrava, Mehran, 'Royal Factionalism and Political Liberalization in Qatar', Middle East Journal, Vol. 63, No. 3, 2009, p. 416.

المؤقت. أما الدستور الجديد، والذي وافق عليه 97 بالمئة من القطريين، فقد ألزم الدولة، إلى حد كبير، بأن تصبح «ديمقراطية»، ودعا إلى تشكيل مجلس شورى جديد منتخب مقابل الهيئة الأصلية المعينة. وكان من المفترض توسيعه ليصل عدد أفراده إلى خمسة وأربعين عضوًا، يتم انتخاب ثلاثين منهم؛ مدة ولاية المجلس أربع سنوات، لكن توصياته لا تزال بحاجة إلى موافقة الأمير[90]. وتم إعطاء وعد بإجراء الانتخابات في العام 2005، لكنها لم تتحقق، وكذلك كان الأمر في العام 2010. وبالتالي ظل المجلس يخضع للتعيين الكامل، وللانتقادات بسبب دوره غير الفعّال وإمكانياته المحدودة. وفي الواقع، لا يجتمع المجلس إلا خلال ثمانية شهور سنويًا، وساعتين أسبوعيًا[91]. غير أنه في نهاية العام 2011، نُشِر إعلان آخر مفاده أن الإصلاحات الموعود بها ستحدث فعلًا، وأن الانتخابات ستتم في العام 2013 لثلاثين منصبًا من أصل خمسة وأربعين[92].

وكانت عملية تشكيل الدولة في الإمارات العربية المتحدة أكثر تعقيدًا، على الأقل بسبب وجود حكومة اتحادية برزت إلى حيز الوجود بعد الاستقلال في العام 1971، واستمرار وجود حكومات بمستوى إمارات تستجيب للأسر الحاكمة المتتالية. ورغم تصورها في الأصل كاتحاد كونفدرالي غير ثابت، مع انتقال صلاحياته المحدودة إلى الوزارات الاتحادية، وقّع ستة من الحكام المؤسسين على دستور مؤقت في أواخر العام 1971، ومن ثم وقّع عليه حاكم رأس الخيمة في أوائل العام 1972. وأصبحت أبو ظبي العاصمة الجديدة للإمارات تبعًا لسيطرتها، كما أوردنا سابقًا، على إجمالي احتياطي النفط في الإمارات العربية المتحدة، كما تمركزت معظم الوزارات الجديدة فيها. إلا أنه لم يتم نقل سياسات الدفاع والنفط إلى الحكومة الاتحادية،

(90) انظر، مهران كمرافا، ص. 416.

(91) المصدر نفسه، ص. 417.

(92) ذا غارديان، الأول من تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2011.

وكان هناك شعورٌ أن التركيز السريع لقضايا أساسية مثل هذه قد يسيء لوضع وسمعة الحكومات في الإمارات الأكثر فقرًا، ما يهدد بحدوث نزاع وغياب الاستقرار. وبالفعل، عند محاولة أبو ظبي توحيد القوى المسلحة المختلفة في الإمارة في أواخر سبعينيات القرن العشرين، هددت كل من دبي ورأس الخيمة بالانسحاب من الاتحاد، ما أثار أزمة دستورية. ولم يصبح الدستور ثابتًا إلا في العام 1996، مع تشكل القوات المسلحة الموحدة في الإمارات العربية المتحدة تحت مظلة أبو ظبي. وفي هذه المرحلة، كانت دبي، ومعظم الإمارات الأخرى، تمضي قدمًا في مشاريع البنى التحتية المكلفة، وذلك بهدف بناء المزيد من القواعد الاقتصادية المتنوعة، وفضلت نقل أكبر عدد من الخدمات المكلفة إلى أبو ظبي والحكومة الاتحادية[93].

وأشرف المجلس الأعلى للحكام على الحكومة الاتحادية منذ العام 1971، وهو يتألف من سبعة حكام وراثيين لكل إمارة، وفي بعض الحالات، يضم ولاة العهد التابعين لهم. وفي حين أن الدستور يسمح للمجلس الأعلى للحكام بإجراء انتخابات رئاسية كل خمس سنوات[94]، يبقى حكم أبو ظبي، فعليًا مرادفًا لرئاسة الإمارات العربية المتحدة، بسبب تمويل أبو ظبي الأحادي الجانب لمعظم مشاريع التنمية الاتحادية. ولذلك يعكس المجلس الأعلى للحكام أيضًا وضع دبي الرفيع في الإمارات العربية المتحدة، وذلك عن طريق منح حق النقض لكل من أبو ظبي ودبي، فقط، في اجتماعاته -

(93) لمناقشة شاملة، انظر، ديفيدسون

Davidson (2009). pp. 61-69.

(94) انظر، نجاة عبدالله النابه

Al-Nabeh, Najat Abdullah, 'United Arab Emirates: Regional and Global Dimensions' (PhD thesis. Claremont Graduate School, 1984).

بحسب ما ورد في إحدى مواد الدستور[95] - إضافةً إلى تعيين حاكم دبي بشكل دائم نائبًا لرئيس الإمارات العربية المتحدة. ودعمًا للمجلس الأعلى للحكام، أو أكثر تحديدًا، دعمًا للرئيس، يوجد مكتب رئاسي وديوان رئاسي ذو طاقم خاص. ولكن تبعًا للمؤسسات المشابهة التي يمتلكها حاكم أبو ظبي في الإمارة، فإنه من غير الواضح إن كان كل منهما يعمل بشكل مستقل.

أما مجلس الوزراء، فهو المسؤول عن معظم عمليات صنع القرار في الحكومة الاتحادية. وعكست تشكيلته، منذ تأسيسه في العام 1972، سلطة الإمارات الأعضاء في المجلس وتأثيرها النسبي. ورغم كونه مؤلفًا أساسًا من أحد عشر وزيرًا بالإضافة إلى رئيس وزراء، سرعان ما توسع ليضم تسعة عشر منصبًا مع بدء الإمارات الأخرى بتقديم ترشيحات المعيّنين[96]. وقبل أن تدفع الأزمة الدستورية المذكورة آنفًا حاكم دبي إلى أن يصبح رئيسًا للوزراء ونائبًا للرئيس في الوقت نفسه، تم نقل رئاسة الوزراء إلى ولي عهد دبي. ولطالما حظيت أبو ظبي بحصة الأسد من إجمالي المناصب في مجلس الوزراء، بما فيها نائب رئيس الوزراء، والمناصب الوزارية للشؤون الداخلية، والتعليم العالي، والأشغال العامة. أما اليوم، فارتفع عدد أعضاء مجلس الوزراء إلى عشرين وزيرًا وأربعة وزراء دولة، بمن فيهم أربع نساء. ولكن الأمور لا تزال تميل إلى مصلحة أبو ظبي، حيث يتحكم عدد من أفراد الأسرة الحاكمة بوزارة الشؤون الخارجية، ووزارة الشؤون الرئاسية، إلى جانب حقائب أخرى. وإجمالًا، يوجد الآن خمسة أعضاء من آل نهيان يشغلون

(95) البند 49. انظر، عيسى صالح القرق

Al-Gurg, Easa Saleh, The Wells of Memory (London: John Murray, 1998), p. 140; Kéchichian, Joseph A., Power and Succession in Arab Monarchies: A Reference Guide (Boulder: Lynne Rienner, 2008), p. 284.

(96) انظر، كيشيشيان

Kéchichian (2008), p. 206.

مناصب وزراء، في حين أن آخرين من مواطني أبو ظبي يشغلون مناصب وزراء العدل[97]، والاقتصاد[98]، والطاقة[99]. إضافةً إلى ذلك، فإن اثنين من الأعضاء على الأقل هم أعضاء فعليون في الفرق التمثيلية التي تقدمها أبوظبي وذلك لعلاقتهم الوثيقة بالإمارة.

والمجلس الوطني الاتحادي هو هيئة استشارية تعمل في ظل مجلس الوزراء، ويتألف من فريق تمثيلي لكل إمارة. وتعقد هذه الغرفة، التي تضم أربعين عضوًا، بمن فيهم متحدثٌ منتخب داخليًّا، ونائبين، دورات على مدى سنتين في فترة معينة، ولديها عدد من اللجان الفرعية. وعلى غرار مجلس الوزراء، فإن الإمارات الأكثر قوة هي التي تفرض سيطرتها[100]، حيث تقدم كل من أبو ظبي ودبي ثماني أعضاء، في حين تقدم الشارقة ورأس الخيمة ستة أعضاء، أما الإمارات الأربع المتبقية فتمنح أربعة أعضاء فقط[101]. وكانت هذه الفرق التمثيلية، التي يتم تحديدها مسبقًا، تتشكل غالبًا من ممثلين بارزين من القبائل أو الفئات غير الحاكمة، وهي الآن تضم نساءً. وكما في حالة مجلس الشورى القطري، ظهر انتقاد متزايد في السنوات الأخيرة الماضية، للمجلس الوطني الاتحادي، حيث زعم عدد كبير من أعضائه، وغيرهم من المواطنين أنه غير فعّال. وفي حين أنه كان ناجحًا في استدعاء

(97) هادف جوعان الظاهري.

(98) سلطان بن سعيد المنصوري.

(99) محمد بن ظاعن الهاملي.

(100) انظر، كيشيشيان

Kéchichian (2008), p. 285.

وفقًا للمادة 72 من الدستور.

(101) انظر، سيد رضوي

Rizvi, S., 'From Tents to High Rise: Economic Development of the United Arab Emirates', Middle Eastern Studies, Vol. 29, No. 4, 1993, p. 665.

الوزراء في مواضيع مبتذلة[102]، إلا أنه لم يكن قادرًا على القيام بأي تدخل جوهري[103]، وغالبًا ما فشل في استثارة ردود الوزراء[104]. وفي العام 2006، أجريت الانتخابات عن نصف مقاعد المجلس الوطني الاتحادي، ولكن تم الاستهزاء بها بشكل كبير لأن بضع آلاف من المواطنين في الإمارات العربية المتحدة فقط كان يحق لهم التصويت. وكان لا بد من إجراء دورة ثانية من الانتخابات في العام 2010 ولكن تم تأخيرها حتى العام 2011. وكما في حالة انتخابات المجلس البلدي في المملكة العربية السعودية، يبدو أن انتخابات المجلس الوطني الاتحادي الأخيرة استُخدِمت كتسوية في الربيع العربي، فقد تمت زيادة عدد الناخبين إلى 80.000 ولكن لا يمثل هذا العدد سوى نسبة صغيرة من المواطنين في الإمارات العربية المتحدة - أي ما يقارب 12 بالمئة[105] - وبقيت سلطة المجلس الوطني الاتحادي محدودة للغاية[106]. وبعد دعوة رئيس الإمارات العربية المتحدة، علنًا، إلى نسبة ناخبين مرتفعة، شارك أقل من 30 بالمئة من الناخبين المؤهلين للتصويت فعليًا في الانتخابات[107].

(102) عادة ما كانت هذه تتمحور حول مخاوف يمتلكها مجلس الوزراء بالفعل، كالحاجة إلى تشديد تشريعات مكافحة المخدرات، والحاجة إلى إجراء المزيد من التعديلات على قوانين الملكيات في الإمارات العربية المتحدة. انظر، شما بنت محمد آل نهيان

Al-Nahyan, Shamma bint Muhammad, Political and Social Security in the United Arab Emirates (Dubai: 2000), pp. 122–123.

(103) وتحديدًا في القضايا التي من المحتمل أن تميل فيها وجهات نظر المجلس الوطني الاتحادي عن توقعات أي وزير معني، على غرار ما يتعلق بسعر النفط، أو المضمون الثقافي للتلفاز الأرضي. المصدر نفسه، ص. 121.

(104) كان يوجد أمثلة عن رسائل المجلس الوطني الاتحادي إلى وزراء، بقيت من دون إجابة عليها لأشهر متعددة، وفي بعض الأحيان، عدم قدرة المجلس الوطني الاتحادي على إقناع الوزراء بحضور جلساته [المجلس] والإجابة على أسئلة مباشرة حول سياساتهم. المصدر نفسه، ص. 178-179، 188.

(105) وكالة رويترز، 24 أيلول/سبتمبر من العام 2011.

(106) وكالة أنباء الإمارات، 21 حزيران/يونيو من العام 2011.

(107) وكالة رويترز، 24 أيلول/سبتمبر من العام 2011.

ونجد مكاتب القطاع الخاص، ودواوين كل من الحكام وأولياء العهد على رأس حكومات الإمارات. وكون مساحة أبو ظبي الجغرافية أكبر حجمًا، فهي تمتلك ممثلين عن حاكمها في المنطقتين الشرقية والغربية، ولدى هؤلاء مكاتبهم ودواوينهم الخاصة أيضًا. وفي حين تتوافر لمكاتب الحكام القدرة على إصدار قرارات أحادية الجانب، ومن ثم المراسيم الخاصة بها - كما هو الحال في الممالك الخليجية الأخرى -، لا يمكن إلا لحاكمي أبو ظبي ودبي ممارسة هذا الامتياز فعليًا، والجدير ذكره أن مجلس الوزراء الاتحادي اليوم هو من يضع معظم التشريعات. وتمتلك كل من أبو ظبي، ودبي، والشارقة مجالس تنفيذية على مستوى الإمارة، وتميل هذه المجالس إلى حل معظم القضايا المحلية. ونجد أن المجلس التنفيذي في أبو ظبي، الذي تشكل في بداية عام 1971 قبل تأسيس الإمارات العربية المتحدة، أقوى من مجلس الوزراء بطرق عدة، فهو يترأس عددًا من الجهات الحكومية الخاصة بأبو ظبي، ومن بينها، المجلس الأعلى للبترول ذو النفوذ القوي، إلى جانب ثلاث بلديات، وثلاثة من قوى الشرطة (الأولى للعاصمة، وواحدة في كل من منطقتيها البعيدتين)، وذلك إضافةً إلى عدد من الهيئات الحديثة الخاصة بأبو ظبي، والتي تضم مجلسًا تعليميًا، ووكالة للبيئة، وسلطة للسياحة.

وعلى الرغم من كون المجلس التنفيذي للشارقة أصغر حجمًا، فإنه يعمل ضمن حدود مشابهة، ولكن تجدر الإشارة إلى أن المجلس التنفيذي في دبي ليس رسميًا بقدر مجلس الشارقة، ويتم ترتيب اجتماعاته غالبًا بشكل خاص في الأجنحة الخاصة بالمؤتمرات في فنادق الأعمال. ومن المفترض أن تعكس طبيعة المجلس في دبي تاريخ الإمارة كمركز تجاري حيوي، حيث كان يشار إليها دائمًا باسم «شركة دبي». وعلى مستوى الإمارات، في أبو ظبي والشارقة على الأقل، يوجد مجالس استشارية وطنية يفترض بها محاكاة المجلس الوطني الاتحادي، وقد واجهت انتقادات مماثلة. ويمكن التشكيك تحديدًا في منفعة المجلس الاستشاري الوطني لأنه لا يتوجب على

المجلس التنفيذي في أبو ظبي النظر في الاقتراحات التي يتسلمها. وإضافةً إلى ذلك، وبعد أكثر من أربعين عامًا من العمل، تبقى شركة بترول أبو ظبي الوطنية مُعيّنة بالكامل، ومما لا يمكن تصديقه أنه تم تعيين ثلاثة من أعضائها الحاليين فقط في السنوات العشرين الماضية، وكل أعضائها من الذكور، على عكس المجلس الاستشاري الوطني في الشارقة، الذي يضم اليوم ما نسبته 17 بالمئة من الإناث[108].

وعلى عكس البحرين، وقطر، والإمارات التي تشكل الإمارات العربية المتحدة - وهي الممالك الخليجية الأخيرة التي حققت الاستقلال - فإن عُمان هي، في الواقع، الدولة العربية المستقلة الأولى. ولكن بحلول منتصف القرن العشرين، كانت بريطانيا تسيطر بشكل شبه مساوٍ على سياستها (عُمان). ولم تكن بريطانيا قد نقلت بعد ملكية مقاطعة جوادر إلى باكستان في العام 1958، وقمعت ثورة ظفار (المذكورة سابقًا) في أواسط السبعينيات فقط، بل أدت دورًا مركزيًا أيضًا في تعيين سلطان عُمان الحالي، قابوس بن سعيد آل سعيد في خضم النزاع. ومع كفاح والد قابوس، سعيد بن تيمور آل سعيد، لتوحيد البلاد، ومنع الهجرة الجماعية، واسترضاء المتمردين، رشحت بريطانيا قابوس ليكون الأمل الأول للأسرة الحاكمة. ولذلك، قام فريق توقيف تدعمه بريطانيا - زعم أنه حصل على موافقة ما تبقّى من سلالة آل سعيد الملكية - باعتقال سعيد، وفي تكرار لعملية اعتقال حاكم أبو ظبي في العام 1966 وإزاحته عن منصبه، أُجبر سعيد على الرحيل إلى المنفى لينتقل الحكم بعده إلى منافسه الأصغر سنًّا. ومنذ ذلك الحين، لم يواجه قابوس أي تحدٍّ مباشر، على الأقل من أفراد آخرين في الأسرة الحاكمة؛ وبعد عزل معمر القذافي ووفاته في العام 2011، يعتبر اليوم (قابوس) صاحب أطول فترة رئاسية

وبعد انقلاب العام 1970، والذي يشار إليه دائمًا باسم «الصحوة» أو يوم

(108) انظر، ديفيدسون، (2009)، ص 125.

النهضة في عُمان»[109]، يمكن النظر إلى تشكيل الدولة على أنه مجموعة الاستراتيجيات التي وظفتها دول الجوار الشمالي. وقام قابوس بمحاولة أولى لمشاركة السلطة إلى حد ما بعد تعيين عمه، طارق بن تيمور آل سعيد في منصب رئيس الوزراء في عُمان في وقت لاحقٍ من ذلك العام. غير أنه وعلى عكس حكام الكويت، والبحرين، ومؤخرًا قطر - التي يبدو أنها وجدت مصلحة في إضفاء الطابع المؤسساتي على منصب رئيس الوزراء - سرعان ما شعر قابوس بالخوف من احتمال أي سلطة مشاركةٍ، وألغى المنصب في العام 1971. ومنذ ذلك الحين، وإضافةً إلى كونه حاكم عُمان الذي لا منازع له، شغل قابوس منصب وزير الشؤون الخارجية، ووزير الدفاع، ومدير البنك المركزي العُماني، ورئيس أركان القوات المسلحة في الوقت نفسه[110]. وهذا يشير إلى أن ديوان قابوس الملكي سرعان ما أصبح نوعًا من «الوزارة الخارقة» في عُمان، فكان مسؤولًا عن معظم القضايا الحكومية المرتبطة مباشرةً بالمصلحة الوطنية[111]. وعلى الرغم من ذلك، كانت الوزارات الأخرى لا تزال موجودة تحت جناح مجلس الوزراء، وتم تأسيس مجلس استشاري للدولة، وكانت مهمته الظاهرية تقديم النصيحة للحكومة.

وفي العام 1990، حل مجلس شورى معيَّن مكان المجلس الاستشاري للدولة. وكان على كل ولاية من الولايات القبلية في عُمان، التي يصل عددها إلى تسعٍ وخمسين، ترشيح ثلاثة ممثلين للمجلس، على أن يقوم السلطان بتعيين واحد منهم بنفسه. وما بين الأعوام 1993 و1997، تم تعديل النظام، لتقوم كل ولاية من الولايات الأكبر حجمًا بتسمية مرشحين اثنين فقط (بمن فيهم نساء)، في حين تسمي الولايات الأصغر حجمًا

(109) انظر، فاليري، (2011)، ص. 140.

(110) انظر، فاليري

Valeri, (2011), p. 139 ؛مارك كاتز، Katz, Mark, 'Assessing the Political Stability of Oman' Middle East Review of International Affairs, Vol. 8, No. 3, 2004.

(111) انظر، فاليري، (2011)، ص. 139.

مرشحًا واحدًا. وبحلول العام 2000، وبعد إدراك السلطان أهمية وجود مؤسسات تمنح طابع الحكومة التمثيلية، بعيدًا عن القوى التشريعية، تمت توسعة الهيئة الناخبة بشكل كبير. وأصبح لنحو 25 بالمئة من عدد الراشدين - أي ما يقارب 175.000 عُماني - مؤهلين للتصويت. وتمت توسعتها مجددًا في العام 2003، مع إعطاء حق التصويت الكامل، وفي العام 2007 أُجرِيت دورة أخرى من الانتخابات لثلاثة وثمانين مقعدًا. ولكن كما هو الحال في معظم المجالس النيابية في الممالك الخليجية، يبقى المجلس عديم الفعالية بنسبة كبيرة، حيث لا يزال السلطان يعين رئيسه (المجلس)، مع وجود مكتب تنفيذي يراقب جدول أعماله، ونشاطات اللجان الخمسة الدائمة، وعدم قدرة أعضائه على إلزام الوزراء الإجابة عن أسئلتهم[112]. وإضافةً إلى ذلك، كان هناك، منذ العام 1996 ما يسمى بمجلس الدولة الذي يفترض به العمل بالتوازي مع مجلس الشورى، وتأدية الواجبات نفسها بالمجمل. ويعين السلطان أعضاءه الثلاثة والسبعين كلهم لمدة أربع سنوات، وغالبًا ما يكونون من كبار الشخصيات المتقاعدة في الحكومة، والقادة العسكريين، والقضاة، و «أي شخص قد يجد سمو السلطان أنه مناسب للمنصب»[113]. وعلى هذا النحو، فإنه يُمثّل قوة وازنة للهيئة المنتخبة.

ولربما يُشكل عدم تسمية قابوس علنًا لولي عهد أو خليفة الفرقَ الأكبر بين عُمان وقطر والممالك الخليجية الأخرى. ولكنه، على غرار حكام البلدان المجاورة، حاول استغلال دستور الدولة للتأكيد على استمرارية سلالة آل سعيد الملكية بعد وفاته. ويشترط أحد بنود الدستور[114] أن يكون مجلس الأسرة الحاكمة مسؤولًا عن اختيار خليفة في حال خلو العرش، في

(112) انظر، فاليري، (2011)، ص. 143 - 144.

(113) المصدر نفسه، ص. 144.

(114) انظر، المادة رقم 6.

حين وضّح مرسوم صدر في العام 1975 أن السلطان هو «مصدر القوانين كلها»؛ ومنذ ذلك الحين، يطلق على جميع التشريعات الحكومية اسم المرسوم الملكي. وهذا يتضمن القانون الأساسي في عُمان للعام 1996، والذي لم يحدد كون اللغة العربية اللغة الرسمية في عُمان فقط، وكون قانون الشريعة أساس التشريعات كافةً، ولكن حدد وجوب كون نظام الحكومة في عُمان «سلطنة وراثية أيضًا... أساسها العدل، والشورى، والمساواة». كما قدم قانون العام 1996 توضيحًا حول منصب السلطان، يصف فيه من يتولى المنصب بأنه «رمز وحدة عُمان وحاكمها والمدافع عنها»، ويثبت أن «احترامه هو واجب وطني وأن أوامره مطاعة»[115].

مسارات التنمية الاقتصادية

لا شك أن صادرات النفط والغاز اضطلعت بدورٍ رائد في تنمية المسارات الاقتصادية في الممالك الخليجية الست كلها منذ الاستقلال، أو في حالة المملكة العربية السعودية وعُمان، منذ تشكيل الدولة الحديثة، بغض النظر عن وجود بعض الاختلافات الأساسية. ففي حالة المملكة العربية السعودية، تم اكتشاف النفط أولًا في الدمام، بالقرب من مدينة الظهران. ولأن المملكة كانت خارج نطاق السيطرة البريطانية، كما وُصِفَت، كان باستطاعة آل سعود منح الشركات الأميركية امتيازات منذ البداية، وذلك مع دمج شركتي ستاندرد نيوجيرسي للنفط، وسوكوني فاكيوم للنفط بشركتي ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا للنفط وتكساس للنفط في أربعينيات القرن العشرين لتشكيل شركة الزيت العربية الأميركية، أو أرامكو. وعلى عكس الجمهوريات القومية العربية، كان آل سعود حذرين من عدم تأميم صناعة النفط لديهم بالكامل في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وفضلوا المحافظة على علاقة وطيدة بشركائهم الأميركيين والاستفادة من

(115) انظر، فاليري، (2011)، ص. 139. اقتباس المواد رقم 2، و3، و5، و9، و41 من قانون عُمان الأساسي للعام 1996.

التكنولوجيات الحديثة وإمكانية الدخول في الأسواق. ولكن بحلول العام 1973، تعرض آل سعود للضغط في المنطقة ليغيروا موقفهم، بسبب دعم أميركا لإسرائيل في حرب يوم الغفران. وبناءً عليه، سيطرت الحكومة على 25 بالمئة من الحصص في أرامكو، وذلك قبل تأميمها بشكل كلي في العام 1980، وتغيير علامتها التجارية في العام 1988 لتصبح «أرامكو السعودية».

وحصلت اكتشافات النفط الأولى في الكويت في العام 1938 أيضًا، وفازت شركة النفط الكويتية بالامتيازات كلها على الرغم من أنها كانت شركة مدعومة بريطانيًا. وجرى المزيد من الاكتشافات في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، وارتفعت نسبة الصادرات النفطية بشكل كبير في السنوات التي تلت الاستقلال. ورغم محاولة آل صباح تجنب تأميم صناعة النفط، تعرضوا للضغط أيضًا، وألغوا الامتيازات البريطانية في سبعينيات القرن العشرين، ومنحت الحكومة الكويتية الملكية الكاملة لشركة النفط الكويتية. ومن بين إمارات الساحل المتصالح، كانت البحرين الأولى في اكتشاف النفط مع افتتاح آبار جبل الدخان في العام 1934. وبغض النظر عن العلاقات المتعددة التي ربطت آل خليفة ببريطانيا بموجب المعاهدة، واستضافتهم للمقيم السياسي البريطاني، منحت البحرين الامتيازات النفطية فيها بشكل أولي لشركة ستاندرد كاليفورنيا للنفط، التي أسست شركة نفط البحرين أو بابكو قبل سنوات قليلة. وعلى الرغم من أن الحكومة البحرينية استحوذت على 60 بالمئة من الحصص في بابكو في بداية ثمانينيات العشرين، بقي 40 بالمئة منها للشركة الأمريكية كالتكس التي خلفت ستاندرد أويل. وفي هذا الوقت، تم تأسيس مجلس أعلى جديد للنفط لمراقبة الصناعة النفطية البحرينية، ولم يكن مفاجئًا تولي رئيس الوزراء، خليفة بن سلمان آل خليفة، رئاسته.

وكما هو الحال في الكويت، كانت قطر مرتبطة بشكل وثيق بامتيازات النفط البريطانية بعد عملية الحفر الأولى في العام 1939. وفي وقتٍ لاحق،

تـم منـح الامتيـازات الخارجيـة في أربعينيـات القـرن العشريـن لشركـة أمريكيـة هـي شركـة سـوبيريور أويـل للنفـط، وشركـة الاسـتثمار المحـدودة للتعديـن، وفي خمسـينيات القـرن العشريـن، منحـت الامتيـازات لشركـة رويـال داتـش شـل. وفي العـام 1973، أخـذت الحكومـة القطريـة المسـتقلة حديثًـا 25 بالمئـة مـن حصـة صناعـة النفـط في الدولـة، محـاكاةً لقـرار آل سـعود الـذي قـضى بالتأميـم الجـزئي، ومـن ثـم اختـارت تأميـم شركـة قطـر للبـترول الجديـدة بالكامـل في العـام 1976. وفي السـنوات الماضيـة، أصبـح الغـاز أكـثر أهميـة مـن النفـط بالنسـبة إلى قطـر، وذلـك مـع تأسـيس قطـر للغـاز، التـي تملكهـا الحكومـة، في العـام 1984. وبعـد الاكتشـافات الكبـيرة التـي كانـت بمعظمهـا في حقـل الشـمال الكبـير المشـترك مـع إيـران، بـدأت عمليـة تصديـر الغـاز الطبيعـي السـائل في العـام 1997، وفي العـام 2001، أُسسـت شركـة غـاز ثانيـة تملكهـا الدولـة وتدعـى راس غـاز.

ولكـن قـد يصعـب فهـم تنميـة الصناعـة النفطيـة في الإمـارات العربيـة المتحـدة، كـما هـو الأمـر في تشـكيل دولتهـا. ونظـرًا إلى أنـه تـم توقيـع معظـم الامتيـازات الأوليـة قبـل تشـكل الإمـارات العربيـة المتحـدة، فـإن الإمارتـين الرئيسـيتين المنتجتـين للنفـط، أبـو ظبـي ودبي، كانتـا قـد دخلتـا في اتفاقيـات مـع شركات مختلفـة. وفي مـا يتعلـق بأبـو ظبـي، بعـد اكتشـاف النفـط في أم الشريـف في العـام 1958، تـم تجديـد الامتيـازات البريطانيـة الأصليـة، ومُنِحـت الامتيـازات لشركـة النفـط البريطانيـة. غـير أنـه تـم منـح الكثـير مـن الامتيـازات الأخـرى، التـي تـم تجديـد معظمهـا، لشركـة النفـط الفرنسـية، ورويـال داتـش شـل، وإكسـون موبيـل، وتوتـال، وشركـة تطويـر النفـط اليابانيـة، التـي تحظـى جميعهـا بحصـص كبـيرة. ومنـذ الاسـتقلال في العـام 1971، كانـت إحـدى شركات النفـط الوطنيـة، وهـي شركـة بـترول أبـو ظبـي الوطنيـة (أدنـوك)، تمتلـك دائمًـا الحصـص الأكـبر مـن الامتيـازات المتعـددة، إلا أنهـا لم تتخطَّ السـتين في المئـة[116].

(116) انظر، ديفيدسون، (2005)، الصفحات 94-95.

وعلى نحو مماثل، لم يتم تأميم صناعة الغاز في أبو ظبي سوى جزئيًّا، وكانت أدنوك تمتلك 68 بالمئة و70 بالمئة من امتيازي الغاز الأساسيين في الإمارة، في حين تتشارك كل من الشركات البريطانية والأميركية واليابانية الباقي[117].

ومع اكتشافات النفط في بداية ستينيات القرن العشرين، اعتمدت دبي نمطًا مماثلًا للبلدان المجاورة، وتدير شركة دبي للبترول، التي تملكها الحكومة، عددًا من الامتيازات الدولية من بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وإسبانيا، وفرنسا، وألمانيا. وازداد حجم الإنتاج بنسبة كبيرة في ثمانينيات القرن العشرين قبل أن يبلغ ذروته في العام 1991. ومنذ ذلك الحين، وُصفت الصناعة النفطية في دبي بـ «المستقرة»، حيث سيطرت أبو ظبي على أكثر من 90 بالمئة من صادرات النفط في الإمارات العربية المتحدة في العقد الماضي[118]. وبعد اكتشاف النفط في غربي عُمان في العام 1964، اتبعت الحكومة العُمانية النموذج الذي قدمته كل من أبو ظبي ودبي، فامتلكت شركة تنمية نفط عُمان المملوكة بالكامل، 60 بالمئة من حصص الصناعة، ومنحت امتيازات لرويال داتش شل، وشركة النفط الفرنسية، وبارتكس. وازداد معدل الإنتاج بشكل كبير خلال سبعينيات القرن العشرين، حتى وصل إلى ذروته في العام 2000، وكان ذلك في الوقت نفسه الذي افتتحت فيه عُمان مصنع الغاز الأول الكبير فيها، وتحديدًا في ميناء صور.

أما اليوم، فتنتج الممالك الخليجية مجتمعةً ما يقارب 16.6 مليون برميل

(117) انظر، ديفيدسون، (2009)، الفصل الرابع.

(118) حصة دبي اليوم هي 4 بالمئة فقط، ويتشكل الباقي من نسبة أقل من الصادرات من الشارقة، ورأس الخيمة، والفجيرة. لا تمتلك أي من عجمان وأم القوين أي احتياطي للنفط يمكن استغلاله تجاريًا. انظر، ديفيدسون

Davidson (2009), chapter 4.

من النفط الخام يوميًا[119]، أي نحو 19 بالمئة من إجمالي الانتاج العالمي، في حين تسيطر المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة - وتحديدًا أبو ظبي - على نسبة الإنتاج الأضخم. وتنتج الدول الست 232 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويًا[120]، أي نحو 8 بالمئة من الإجمالي العالمي، وتحتل قطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة المركز الأعلى من حيث نسبة الإنتاج. وقد يكون الأمر الأكثر أهمية سيطرة المملكة العربية السعودية على 37 بالمئة من مجمل احتياطي النفط الخام المعروف[121]، و25 بالمئة من مجمل احتياطي الغاز العالمي[122]، في حين تسيطر قطر على 15 بالمئة، على الأقل، من احتياطي الغاز العالمي[123]. وكما سنناقش لاحقًا في هذا الكتاب، نشأ اختلاف مهم بين الدول الست، بعد أن بقي لدى مجموعة الدول الغنية بالنفط - أي المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر - مخزون لعدد من العقود على الأقل، مع وجود مجموعة أخرى من الدول الفقيرة التي تتألف من عُمان والبحرين - إذ يجب على البحرين اليوم استيراد إجمالي حاجتها للنفط، بسبب استنزافها للاحتياطي المحلي[124].

---

(119) انظر، كتاب حقائق العالم لوكالة الاستخبارات المركزية للعام 2009، نظرة عامة على اقتصاد المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وعُمان، والبحرين، تقديرات عامي 2007 و2008. حسابات الكاتب للحصول على المجاميع.

(120) المصدر نفسه.

(121) المصدر نفسه.

(122) الدراسة الإحصائية لشركة بريتيش بتروليوم، حزيران/يونيو من العام 2008.

(123) إدارة معلومات الطاقة الأميركية. لمحة قطرية، 2009.

(124) انظر، كتاب حقائق العالم لوكالة الاستخبارات المركزية. نظرة عامة على الشعب والاقتصاد في اليابان، والصين، وجنوب كوريا، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطرن وعُمان، والبحرين. إحصاءات للعامين 2007 - 2008، مع تقديرات للسكان للعام 2009. بيانات إضافية من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ونظرة عامة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، للعام 2009.

وكانت عملية تحويل عائدات النفط والغاز الفائض إلى استثمارات خارجية طويلة الأمد، من قبل عدد من الممالك الخليجية، أمرًا مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالصناعة النفطية في المنطقة. وتمت معظم استثمارات الثروة السيادية من خلال مجموعة من السلطات أو الشركات التابعة للحكومة، حيث رأت الممالك الخليجية أن هذه الاستثمارات وسيلة لدعم اقتصاداتها المحلية. ويُعتقد اليوم أن أصولها، مجتمعة، تفوق 1.7 تريليون دولار[125]، وكانت تعود بفائدة تقارب 10 بالمئة سنويًا قبل أزمة الائتمان في العام 2008 [126]. ورغم أن عملياتهم تبقى سرية إلى حد ما، يُعتَقَد أنهم فضّلوا، تاريخيًّا، الاستثمارات في الأسهم الممتازة المرتبطة بمؤشر في العالم النامي إلى جانب العقارات الغربية المدروسة[127]. وبعد أزمة موانئ دبي في العام 2006، عندما قامت شركة تابعة مملوكة من قبل الحكومة في دبي، التي كانت قد اشترت شركة شبه الجزيرة والشرق البخارية الملاحية التابعة لبريطانيا، بمحاولة فاشلة للاستيلاء على عمليات في عدد من موانئ الشركة ذاتها في الولايات المتحدة الأمريكية، كانت معظم صناديق الثروة السيادية في الممالك الخليجية تحرص على أن تكون حصصها في الشركات الغربية والشركات المتعددة الجنسيات صغيرة نسبيًّا، وذلك لتبديد المخاوف من استغلال استثماراتهم للحصول على النفوذ السياسي، ولتجنب حصول أي ثورات مستقبلية معادية للأجانب. وكما ستجدون لاحقًا في هذا الكتاب، يبدو أن الصناديق قد تفرعت بشكل ملحوظ لتشمل الأسواق الناشئة ودول آسيا والمحيط الهادئ، في حين قامت الصناديق العربية، الكويتية والسعودية

(125) وكالة الأنباء الكويتية، 15 كانون الثاني/يناير من العام 2012. من المتوقع أن تبلغ الأصول مجتمعة 1.9 تريليون دولار في العام 2012.

(126) انظر، يوروموني، 1 نيسان/أبريل من العام 2006.

(127) انظر، ديفيدسون، (2009)، الفصل الرابع.

بدفع مليارات الدولارات في الصين. ومن المحتمل أن تتجاوز قيمة الاستثمارات في دول آسيا والمحيط الهادئ، قيمة تلك الاستثمارات في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية[128].

وحتى الآن، يبقى جهاز أبو ظبي للاستثمار أكبر الصناديق. ومنذ تأسيسه في العام 1976، جمع مئة مليار دولار على شكل أصول خارجية بحلول تسعينيات القرن العشرين[129]، ونحو 360 مليار دولار بحلول العام 2005[130]. أما اليوم، فمن المقدر أن جهاز أبو ظبي للاستثمار، الذي يقع مركزه، بشكل رمزي، في أطول مبنى في أبو ظبي، كان يسيطر على ما يقارب 900 مليار دولار على شكل أصول في بداية العام 2008 [131]، ومن المحتمل أن الجهاز يمتلك اليوم نحو 600 مليار دولار بعد تكبده عددًا من

(128) انظر، كريستوفر ديفيدسون

Davidson, Christopher M. The Persian Gulf and Pacific Asia: From Indifference to Interdependence (London: Hurst, 2011), chapter 5.

(129) انظر، هندريك فان دير مولن

Van der Meulen, Hendrik, 'The Role of Tribal and Kinship Ties in the Politics of the United Arab Emirates' (PhD thesis. The Fletcher School of Law and Diplomacy, 1997), p. 93.

(130) انظر، ديفيدسون

Davidson (2009), chapter 4.

(131) انظر، ذا إيكونومست، 17 كانون الثاني/يناير من العام 2008؛ جان فرانسوا سيزنيك

Seznec, Jean-François. 'The Gulf Sovereign Wealth Funds: Myths and Reality', Middle East Policy, Vol. 15, No. 2, 2008, pp. 97,101.

يعتقد أن جهاز أبو ظبي للاستثمار يمتلك 875 مليار دولار على شكل أصول وفق لدويتشه بنك. غير أن سيزنيك يعتقد أن المبلغ أقل من ذلك بكثير. لكن من الممكن أن يكون قد أعطى وزنًا غير كافٍ لتاريخ أديا من الاستثمارات في الأسواق الناشئة.

الخسائر، وتحديدًا في الولايات المتحدة الأميركية[132]. وثاني أكبر الصناديق وأقدمها في المنطقة هو مؤسسة النقد العربي السعودي للحيازات الأجنبية «ساما»، في المملكة العربية السعودية، وقد تأسست في العام 1960؛ وهي اليوم تستحوذ على أكثر من 400 مليار دولار على شكل أصول. أما الهيئة العامة لاستثمار في الكويت التي تأسست في العام 1963، فكانت، على مدى سنوات طويلة، أكبر الصناديق، ولكن بعد الغزو العراقي للكويت في العام 1990، وبرنامج إعادة الإعمار الذي تلى، تم بيع عدد من أصولها. غير أنها لا تزال تمتلك أكثر من 200 مليار دولار، ما يجعلها أكبر ثالث صندوق في المنطقة.

وتمتلك الممالك الخليجية الأخرى صناديق أكثر تواضعًا، ما يعكس قلة الفائض من الهيدروكربون. وعلى سبيل المثال، قد تمتلك شركة دبي للاستثمار ما يقارب 20 مليار دولار على شكل أصول[133]، لكن هذا الأمر غير واضح بسبب بعض النزاعات التي سنذكرها لاحقًا والتي تتعلق بقدرة حكومة دبي على تسديد الديون. وتُعد شركتا ممتلكات البحرين القابضة، وصندوق الاحتياط العام للدولة في عُمان أصغر حجمًا، بأقل من 12 مليار دولار[134] - ومع استنفاد احتياطي النفط، فإنه من غير المحتمل تخطيها هذا الحد في نموها. وعلى العكس من ذلك، فإن الصناديق الأسرع نموًّا،

---

(132) انظر، كتاب حقائق العالم لوكالة الاستخبارات المركزية. نظرة عامة على الشعب والاقتصاد في اليابان، والصينن وجنوب كوريا، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر، وعُمان، والبحرين. إحصاءات للعامين 2007 - 2008، مع تقديرات للسكان للعام 2009. بيانات إضافية من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ونظرة عامة لمنطمة التعاون الاقتصادي والتنمية، للعام 2009.

(133) تمتلك شركة دبي للاستثمار 19.6 مليار دولار على شكل أصول، حسب بيانات العام 2012.

(134) وفقًا للتقرير المالي الرسمي لممتلكات القابضة في كانون الأول/ديسمبر من العام 2011ن فإن ممتلكاتها مجتمعة تفوق 11 مليار دولار. يعتقد أن صندوق الاحتياطي العام للدولة في عُمان يمتلك ما يفوق 8 مليار دولار بقليل على شكل أصول.

هـي عـلى الأغلـب حديثـة التأسـيس؛ فهيئـة قطـر للاسـتثمار - تأسسـت في العـام 2006 وهـي تسـتحوذ الآن عـلى نحـو 60 مليـار دولار عـلى شـكل أصـول نظـرًا لقدرتهـا عـلى الحصـول عـلى عائـدات ملحوظـة مـن صـادرات الغـاز - إضافـةً إلى العـدد الكبـير مـن صناديـق الـثروات السـيادية الأخـرى في أبـو ظبـي، والتـي يبـدو أنهـا تعمـل إلى جانـب جهـاز أبـو ظبـي للاسـتثمار. ومـن أبـرز هـذه الصناديـق، شركـة مبادلـة للتنميـة، التـي تأسسـت في العـام 2002 تحـت مظلـة ولي عهـد الإمـارة، وهـي تسـيطر اليـوم عـلى 15 مليـار دولار تقريبًـا عـلى شـكل أصـول؛ وشركـة الاسـتثمارات البتروليـة الدوليـة (آيبيـك)، الأقـدم إنشـاءً التـي تـم تطويرهـا مؤخـرًا تحـت إشراف أحـد أخـوة ولي العهـد[135] والتـي تسـيطر اليـوم عـلى 14 مليـار دولار تقريبًـا عـلى شـكل أصـول[136].

ورغـم هـذه الاسـتثمارات الخارجيـة المهمـة، كان هنـاك وعـي حـاد في الممالـك الخليجيـة بـضرورة تنويـع قواعدهـا الاقتصاديـة، ولم يكـن ذلـك في جهـد للتخفيـف مـن شـدة تعرضهـم لتقلبـات أسـواق النفـط الدوليـة فقـط، بـل لخلـق فـرص توظيـف للكثافـة السـكانية المتسـارعة النمـو، ولتذليـل الضغوطات المتزايـدة التـي سـيرد ذكرهـا لاحقًـا. وكانـت معظـم جهـود التنويـع ترتكـز، في البدايـة، عـلى إنشـاء صناعـات ثقيلـة، معتمـدة عـلى الطاقـة وموجهـة نحـو التصديـر، تسـتند بمجملهـا إلى ميـزة تنافسـية، وهـي الحصـول عـلى طاقـة رخيصـة ومتوافـرة مـن الدولـة. ولم يكـن مفاجئـًا أن الـدول الغنيـة بالمـوارد، وبشـكل خـاص المملكـة العربيـة السـعودية، والكويـت، وقطـر، وأبـو ظبـي في الإمـارات العربيـة المتحـدة، هـي التـي شـقت هـذا الطريـق، غالبًـا عـن طريـق تنميـة صناعـات البتروكيماويـات، والمعـادن، والأسـمدة، والبلاسـتيكيات. وفي حالـة المملكـة العربيـة السـعودية، كانـت الشركـة السـعودية للصناعـات

(135) منصور بن زايد آل نهيان.

(136) اقتباسًـا عـن الأرقـام الرسـمية لمجمـوع الممتلـكات التـي قدمتهـا كل مـن هيئـة قطـر للاسـتثمار، وشركـة مبادلـة للتنميـة، وشركـة الاسـتثمارات البتروليـة الدوليـة، في العـام 2011.

الأساسية (سابك) اللاعب الأبرز، وقد تأسست عام 1976، لإنتاج البوليمرات والكيماويات. واليوم، تُعَد إحدى أكبر الشركات المصدرة لهذه المنتجات في العالم، إضافةً إلى أنها المُنتِج الأول للفولاذ في المنطقة[137]. أما شركة معادن في المملكة العربية السعودية، التي أنشئت في العام 1997، فكانت تركز أساسًا على تنمية مناجم الذهب في البلاد، ولكنها أصبحت منذ ذلك الحين، شركة متنوعة لصناعة الألومنيوم والفوسفات وتصديرهما[138]. وتم افتتاح ست «مدن اقتصادية» جديدة أيضًا، أكبرها مدينة الملك عبدالله الاقتصادية على ساحل البحر الأحمر. وكان الهدف أن تصبح مركزًا متكاملًا وجاذبًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية[139]، وذلك كونها تضم ميناءً بحريًا، ومنطقة صناعية.

ومنذ تأسيس منطقة الشُّعيبة الصناعية في العام 1962، اتبعت الصناعات الثقيلة في الكويت نمطًا مماثلًا في التنمية[140]. وتركزت بمعظمها على تصدير البتروكيماويات، في حين اتجهت أخرى إلى التركيز على إنتاج الأمونيا، والأسمدة، والأسمنت[141]. وتعرضت بعض هذه المشاريع الصناعية للتجميد أو الانهيار، غالبًا نتيجة التذبذب في النقاشات، المذكور آنفًا، داخل المجلس النيابي الكويتي. وفي العام 2008، أُلغي مشروع مشترك، قيمته مليارات الدولارات، بين شركة الصناعات البتروكيماوية الكويتية، والشركة الأمريكية دار للكيماويات، وكان من المتوقع أن يجعل الكويت المنتج الأكبر في العالم

(137) انظر، أخبار العرب، 5 تشرين الأول/اكتوبر من العام 2009.

(138) انظر، الخليج تايمز، 20 كانون الأول/ديسمبر من العام 2009.

(139) انظر، كوتس أولريتشسين

Coates Ulrichsen, 'Saudi Arabia' in Davidson (2011), p. 78.

(140) انظر، روبرتس، (2011) ص. 102.

(141) انظر، وزارة الخارجية الأميركية

US Department of State. 'Background Note: Kuwait' 2011.

للبـولي إيثيلـين[142]. وعـلى غـرار ذلـك، ركـزت قطـر بصناعاتهـا الثقيلـة عـلى البتروكيماويـات، والأسـمدة، والفـولاذ؛ وكانـت معظـم هـذه النشـاطات تتـم بالقـرب مـن مراكـز تصديـر الغـاز في راس لفـان ومسـيعيد. وتتحكـم كل مـن شركـة قطـر سـتيل، وشركـة قطـر للمـواد الأوليـة، وصناعـات قطـر، في إجـمالي الإنتـاج؛ وتعتـبر هـذه الـشركات في المرتبـة الثانيـة في المنطقـة مـن بعـد سـابك. أمـا شركات أبـو ظبـي الصناعيـة التحويليـة الأبـرز هـي فرتيـل (تأسسـت في العـام 1980 وتتشـارك ملكيتهـا شركتـا آدنـوك وتوتـال)[143]، وشركـة أبـو ظبـي للبوليمـرات (تأسسـت في العـام 1998)[144]، والإمـارات للألومنيـوم (إيمـال). وتشـغل الشركـة الأخـيرة اليـوم المرفـق الأكـبر لتصنيـع الألومنيـوم في جزيـرة طويلـة الاصطناعيـة في أبـو ظبـي[145]. ومـن المتوقـع أن يتوسـع هـذا القطـاع عـلى مـدى السـنوات القليلـة التاليـة، حيـث تخطـط كل مـن شركـة مبادلـة، وشركـة أبـو ظبـي للصناعـات الأساسـية (آدبيـك) لبنـاء مصانـع ألومنيـوم ضخمة جديـدة[146]. وبحلـول العـام 2013، سـتكون شركـة آيبيـك في أبـو ظبـي قـد بنـت مدينـة صناعيـة جديـدة للمـواد الكيميائيـة: وبامتلاكهـا القـدرة عـلى إنتـاج 7 مليـون طـن سـنويًا مـن المركبـات العطريـة ومشـتقات الأمونيـا، سـتصبح المجمـع الأكـبر مـن هـذا النـوع في العـالم[147]. وقـد اسـتخدمت الحكومـة كامـل

---

(142) انظر، نيويورك تايمز

New York Times, 28 December 2008.

(143) انظر، مجموعة أكسفورد للأعمال

Oxford Business Group, 'Abu Dhabi: The Report 2007'. p. 202.

(144) يعرف أيضًا باسم بروج. انظر، مجموعة أكسفورد للأعمال

Oxford Business Group, 'United Arab Emirates: The Report 2000'. pp. 94-95.

(145) انظر، مجموعة أكسفورد للأعمال

Oxford Business Group, 'Abu Dhabi: The Report 2007'. p. 212.

(146) لقـد بنـي الأخـير في الرويـس بالتعـاون مـع مجموعـة ريـو تينتـو. ذا ناشـيونال، 24 تمـوز/ يوليـو مـن العـام 2008؛ انظـر، سـيزنيك، Seznec (2008), p. 101.

(147) انظر، البيان الصحفي لبورياليس، Borealis press release, 19 March 2008.

ثقلها في هذه المشاريع التنموية، حيث زادت الإنفاق على البنى التحتية الصناعية بنسبة 400 بالمئة على مدى العقد الماضي. ومع نهاية العام 2012، تعد الحكومة بإنهاء ميناء خليفة والمنطقة الصناعية في جزيرة طويلة[148]، الذي كلف بناؤه 7 مليار دولار، كما أنها التزمت بدفع مبلغ إضافي وقدره 8 مليار دولار لمشاريع بنى تحتية أخرى خاصة بالقطاع. وتم إنشاء وحدة جديدة - المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المخصصة[149] - لإدارة هذه المقاطعات الجديدة، ومنح الدعم التنظيمي، وبناء مخيمات سكنية للعمال[150]. ومن المتوقع أن تساهم المشاريع الجديدة على حد سواء بنسبة 15 بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي لأبو ظبي بحلول العام 2030 [151].

وبموازاة هذه الصناعات الثقيلة المرتبطة بالطاقة، تم إنشاء عدد كبير من مناطق معالجة الصادرات في المنطقة. ومرة أخرى، ظهرت اختلافات واضحة، كانت بمعظمها في الممالك الخليجية التي لم تعد تمتلك الميزة التنافسية المتمثلة بالموارد الهيدروكربونية الوفيرة. وسعت هذه الدول إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبدء الصناعات البديلة للاستيراد، وفي الوقت نفسه، خلق فرص توظيف متنوعة لمواطنيها تكون غير مرتبطة بالنفط، أو صناديق الثروات السيادية، أو الخدمات الحكومية بشكل مباشر. وكما هو، غالبًا، حال «المناطق الحرة» المعتمدة خصيصًا، سمحت لهذه الشركات بالاحتيال على نظام الكفالة المذكور، وثبت بالتالي أنها مستحسنة لدى الشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى إلى إنشاء قواعد، غير مقيدة بالتشريعات المحلية، لها في المنطقة.

(148) انظر، الغولف نيوز، 1 آذار/مارس من العام 2012

(149) يعرف أيضًا باسم المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة.

(150) انظر، ديفيدسون، (2009)، الفصل الرابع.

(151) انظر، الغولف نيوز، 1 آذار/مارس من العام 2012

وكانت دبي، التي افتتحت المنطقة الحرة في جبل علي في العام 1985، الرائدة في اعتماد هذه الاستراتيجية. وفي غضون سنوات قليلة، جذبت هذه المنطقة عدة مئات من الشركات، معظمها من أوروبا، وأميركا الشمالية، وآسيا، حتى إنها أصبحت، في العام 2007، المقر الرئيسي لشركة هاليبرتون المتعددة الجنسيات، والتي كان مقرها في تكساس سابقًا. ومنذ ذلك الحين، أنشأت دبي عددًا آخر من المناطق، كانت بمعظمها مرتبطة بقطاع محدد، ومشهورة أيضًا. وفي العام 2000، تم إطلاق مدينة دبي للإنترنت ومدينة دبي للإعلام، وذلك لشركات تكنولوجيا المعلومات والشركات الإعلامية على التوالي. وفي العام 2003، أنشِئت مدينة دبي الصحية لتكون قاعدة لكل من الشركات والخدمات الطبية الأجنبية، بما فيها كلية الطب بجامعة هارفرد[152]، في حين تم تأسيس قرية المعرفة في دبي لتضم فروعًا من جامعات دولية عدة، ويركز معظمها على منح شهادات دراسات عليا للمغتربين الكثر من أهالي الإمارات. واتبعت إمارات أخرى في الإمارات العربية المتحدة، بما فيها الشارقة ورأس الخيمة، خطوات دبي، وأنشأت نسخات مصغرة عن جبل علي. بحيث نجد في أماكن أخرى في الخليج، منطقة البحرين اللوجستية، والمنطقة الحرة في صلالة في عُمان، وواحة قطر للعلوم والتكنولوجيا.

أما صناعات السياحة الدينية، والصناعات المالية، صناعة العقارات، فكانت تقود، على نحو مماثل، الممالك الخليجية التي تفتقر إلى موارد الطاقة. وفي ما يتعلق بالسياحة، كانت دبي البلد المحظوظ مرة أخرى، حيث تم بناء العشرات من الفنادق الفاخرة خلال السنوات الخمسة عشر الماضية، بما فيها برج العرب الرمزي ذي السبع نجوم. ومنذ ذلك الحين، جذبت الإمارة ملايين السياح، الذين فضلوا شمس الشتاء، ومهرجانات التسوق المعفاة من الضرائب، ومجموعة من المناسبات الرياضية والموسيقية -

---

(152) انظر، ديفيدسون، (2008)، الفصل الرابع.

معظمها من الطراز العالمي. وفي العام 2010، ادعت الحكومة أن ما يقارب التسعة ملايين زائرًا نزلوا في فنادق الإمارة[153]. وحذت بعض الممالك الخليجية الأخرى حذو إمارة دبي، لا سيما عُمان، والبحرين، وقطر، وأبو ظبي؛ وكانت الأخيرة قد افتتحت فندق قصر الإمارات الفاخر في العام 2005، وزعمت أنه استضاف ما يقارب المليوني زائر عام 2010[154]. ورغم كون الكويت البلد الخليجي الأول الذي طور قطاعًا ماليًا بارزًا، كانت البحرين من أسّس المركز المالي الدولي الأول في المنطقة - الموجود حاليًا في المرفأ المالي في المنامة. ويُعتبر مركز دبي المالي الدولي المحاولة الرائدة الأولى للإمارات العربية المتحدة لتحدي موقع البحرين. ويخدم مركز دبي المالي العالمي، الذي تم تأسيسه كجسر محتمل بين المناطق الزمنية للمراكز المالية الرائدة الأخرى في العالم، كلندن، وهونغ كونغ، وسنغافورة، كنوع من المنطقة الحرة، التي تختار الشركات المالية المتعددة الجنسيات نطاق صلاحياتها كمركز لفروعها في الشرق الأوسط. وحديثًا، حاولت ممالك خليجية أخرى إنشاء مراكز مالية، بعد إدراكها المنافع الاقتصادية والأهمية المرافقة لاستضافة مثل هذه المراكز، وإن كان ذلك في نطاقات محدودة أكثر. وفي العام 2005، تم إنشاء المركز المالي القطري، وذلك للوصل بين الشركات التي تعتمد على الطاقة والأسواق المالية العالمية، بشكل أولي. وفي المستقبل القريب، سينتقل المركز المالي الحالي المتواضع في أبو ظبي، إلى حرم أكبر حجمًا، بنته شركة مبادلة في جزيرة الصوة.

وكان قطاع العقارات الناشئ أكثر جدلية. إذ إنه كان مساهمًا كبيرًا لسنوات عدة، في الناتج الإجمالي المحلي غير المرتبط بالنفط في عدد من الممالك الخليجية، ولكن بعد أزمة الائتمان في العام 2008، تقلص هذا القطاع

---

(153) انظر، البيان الصحفي لدائرة السياحة والتسويق التجاري، 28 شباط/فبراير من العام 2011.

(154) انظر، البيان الصحفي لهيئة أبو ظبي للسياحة، 31 كانون الثاني/يناير من العام 2011.

بشدة، وذلك بسبب الائتمانات المحدودة ووفرة العرض الملحوظة. أما دبي، ولأنها كانت الرائدة في السماح للأجانب بشراء العقارات منذ العام 1997 بناءً على الأساس الغامض للإيجارات الطويلة الأمد، ومن ثم حالة التملك غير المحددة[155]، فقد شهدت منذ ذلك الحين الانعكاس الأكبر للثروات، مع توسع قطاع العقارات المفرط، وصرف أكثر من 170 مليار دولار في مشاريع ملغاة[156]؛ وهي تميل اليوم إلى إعاقة التنمية الاقتصادية للإمارة لسنوات قادمة. أما نقطة اللاعودة، فكانت في أواخر العام 2009، عندما أصبح المطور العقاري الأكبر فيها - نخيل - غير قادرٍ على تسديد ديون كبيرة. وأدى هذا إلى خفض الثقة الدولية بقدرة حكومة دبي على إنقاذ المطورين الذين تدعمهم الدولة؛ ولم يستقر الوضع إلا بعد أن قدمت لها أبو ظبي قرضًا كبيراً بقيمة 20 مليار دولار[157]. ويبدو أن المساعدة التي قدمتها أبو ظبي جاءت، بشكل رمزي، مع انعكاسات سياسية، فعندما تم افتتاح برج دبي - ناطحة السحاب الأطول في العالم - أخيراً في أوائل العام 2010، تغير اسمه فجأة ليصبح برج خليفة، تكريمًا لحاكم أبو ظبي خليفة بن زايد آل نهيان. وتُظهر مؤشرات حديثة أن دبي ما زالت تواجه مشكلة، على الرغم من اضطرار شركة دبي القابضة، المدعومة من الأسرة الحاكمة، إلى إعادة جدولة 2.5 مليار دولار من قيمة الدين في أوائل العام [158]2012. وفي هذا الوقت، خاض عدد من الممالك الخليجية التجربة العقارية، على مقياس أصغر، فأطلقت كل من البحرين وقطر مشاريع في السنوات الأخيرة، وتمادت عُمان في ذلك بعد أن دعمت التملك الحر الكامل للأجانب، عقب تشريعات جديدة صدرت العام 2006 [159].

---

(155) انظر، ديفيدسون، (2008)، الفصل الرابع.

(156) انظر، إميريتس 7/24، 13 أيلول/سبتمبر من العام 2011.

(157) انظر، بلومبيرغ، 12 كانون الثاني/يناير من العام 2012.

(158) انظر، وول ستريت جورنال، 5 نيسان/أبريل من العام 2012.

(159) نتج قانون التملك الحر عن مرسوم ملكي عُماني في شباط/فبراير من العام 2006.

وعلى غرار التباين في الصادرات النفطية، وصناديق الثروات السيادية، شددت جهود التنويع المتعددة والعروض المرتبطة بها على الاختلافات الاقتصادية المهمة المتواجدة الآن بين الممالك الخليجية. ويشكل القطاع غير النفطي في البحرين – التي تفتقر إلى الموارد – ما يقارب 90 بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي[160]، في حين أنه يشكل في حالة الإمارات العربية المتحدة، حوالي 70 بالمئة، يعود معظمها إلى الجهود التي تبذلها دبي[161]. وعلى العكس من ذلك، يشكل القطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية وعُمان 55 بالمئة تقريبًا من الناتج الإجمالي المحلي فيها[162]، أما في كل من الكويت وقطر، فتشكل القطاعات غير النفطية أقل من 50 بالمئة من الناتج الإجمالي المحلي[163]. وتعكس المستويات المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الممالك الخليجية، اختلاف المقاربات المتعلقة بالتنويع، في الوقت الذي تتحمل فيه المدن الاقتصادية في المملكة العربية السعودية وغيرها من التطورات مسؤولية جذب نحو 193 مليار دولار بصفة استثمارات في السنوات الأخيرة، إضافةً إلى أن عددًا من المشاريع في الإمارات العربية المتحدة – التي تتمركز بمعظمها في دبي – قد عادت بـ 76 مليار دولار. ومقارنة مع ذلك، جذبت قطر والبحرين أقل من 20 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حين أن الكويت – التي يثقلها غياب الاستقرار السياسي من جديد – لم تحصل سوى على 130 مليون دولار من الاستثمارات[164].

(160) انظر، كتاب حقائق العالم لوكالة الاستخبارات المركزية للعام 2011، لمحة عامة عن البحرين.

(161) انظر، الغولف نيوز، 30 أيار/مايو من العام 2010.

(162) انظر، كتاب حقائق العالم لوكالة الاستخبارات المركزية للعام 2011، لمحة عامة عن المملكة العربية السعودية؛ أخبار الخليج، 30 أيار/مايو من العام 2010.

(163) انظر، كتاب حقائق العالم لوكالة الاستخبارات المركزية للعام 2011، لمحات عامة عن قطر والكويت.

(164) انظر، كتاب حقائق العالم لوكالة الاستخبارات المركزية للعام 2011، لمحة عامة عن الكويت.

وبشكل عام، تنعكس الاختلافات الاقتصادية البارزة بين الدول الست بوضوح في الهوة التي يزداد اتساعها في الناتج الإجمالي المحلي للفرد في المنطقة. أما في قطر، التي تنخفض الكثافة السكانية فيها إلى أقل من مليون نسمة، إلى جانب صادرات الغاز الضخمة، والثروة السيادية، فيصل الناتج الإجمالي المحلي للفرد فيها اليوم إلى 179.000 دولار - ويعتبر هذا الناتج الأعلى في العالم. في حين تمتلك الإمارات العربية المتحدة الثرية، ذات الكثافة السكانية التي تقارب الخمس ملايين نسمة، ناتجًا إجماليًا محليًا مرتفعًا للفرد، لكنه أكثر تواضعًا من الناتج في قطر، الذي يقارب 50.000 دولار؛ وهذه القيمة تساوي تقريبًا قيمة الناتج الإجمالي المحلي للفرد في الكويت التي يفوق عدد سكانها 2.5 مليون نسمة. وفي المستوى الأدنى من المقياس، نجد أنه في البحرين – الفقيرة بالموارد – التي تبلغ الكثافة السكانية فيها 1.2 مليون نسمة، يصل الناتج الإجمالي المحلي للفرد فيها إلى40.000 دولار، في حين أنه يصل في عُمان، ذات الـ 3 مليون نسمة، إلى 25.000 دولار فقط. وعلى الرغم من العائدات النفطية الضخمة، وصناديق الثروة السيادية الكبيرة، يعتبر الناتج الإجمالي المحلي للفرد في المملكة العربية السعودية الأدنى – 24.000 دولار- بسبب الكثافة السكانية المرتفعة فيها التي تبلغ 27 مليون نسمة[165]. وهذا يعني أن الممالك الخليجية، على الرغم من النقاط المشتركة الكثيرة والواضحة بينها، تتحول إلى تكتل دول، ما برح يزداد غرابة، ففي الوقت الذي تحتل فيه نصف دول هذه المجموعة مراتب بين العشر الأوائل – في ما يتعلق بالناتج الإجمالي المحلي للفرد –تبقى الدول الأخرى خارج نطاق المراتب الخمسين الأوائل، ولا يمكن اعتبارها إلا من البلدان ذوات اقتصادات الدخل المتوسط في أفضل الحالات.

(165) انظر، صحيفة سعودي جازيت، 24 تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2010.

الفصل الثاني: تفسير أسباب البقاء - الشؤون الداخلية

استند بقاء الممالك الخليجية حتى اليوم -على المستوى المحلي على الأقل - إلى صفقات الحاكم غير المكتوبة وغير المعلنة، أو إلى عقود اجتماعية قائمة بين الأسر الحاكمة وشعوبها. وتكون هذه الصفقات واستراتيجياتها، مع حكومات السلطة الأبوية الحديثة التي تشكلت، كافية لتهدئة معظم المواطنين عادةً، وتلبية احتياجات المغتربين المقيمين، وضمان قدر معين من القبول السياسي من قبل السكان، ما يسمح للممالك بتجنب قمع أو «إبقاء نظام الحكم» بشكل قسري[1].

وتبعًا للاختلافات الاقتصادية والديمغرافية بين الممالك الخليجية الست، تختلف مكونات صفقات الحاكم المذكورة من دولة لأخرى، ومع تغير الظروف، أضيفت مكونات جديدة في حين ألغيت أخرى. ومع ذلك، هنالك أسس مشتركة وأنماط يسهل تحديدها بين هذه الصفقات الشديدة الديناميكية.

وقد أكدت الممالك الخليجية كلها أن الدولة، أولًا، وقبل كل شيء، موزعٌ للثروة بدلًا من أن تكون مُنتزِعًا لها، ويمكن القول إن هذا لا يزال يشكل الدعامة الأساسية لبقاء الحكم الملكي. ولا شك أن سخاء هذه الدول الريعية الحديثة قد وفّر للأسر الحاكمة والحكومات فيها «شرعية باعثة على السعادة» – أي شرعية مستمدة من الرفاه الاقتصادي وتوفير الرعاية الاجتماعية[2] - ويتأتى

(1) انظر، صامويل هنتنجتون

Huntington, Samuel P., Political Order in Changing Societies (New Haven: Yale University Press, 1968).

(2) ستيفن وايت هو أول من تناول مفهوم الشرعية الباعثة على السعادة، انظر، ستيفن وايت

White, Stephen, 'Economic Performance and Communist Legitimacy', World Politics, Vol. 38, No. 3, 1986, p. 463.

معظمها من عائدات الامتيازات النفطية في المنطقة، أو من الإيجارات التي ولدتها أنشطة مرحلة ما بعد النفط. وكانت قدرة هذه الدول على تعزيز الهوية الوطنية والحالة الاجتماعية لمواطنيها، أو لـ «السكان المحليين» فيها - والذين تُعرفهم مباشرةً على أنهم المتلقين للثروة الموزعة وتضعهم غالبًا في مناصب أعمال مؤاتية - مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بهذا العنصر. ومن شأن هذا الأمر أن يضع المواطنين، تلقائيًّا في أغنى الممالك، في مرتبة تفوق جميع فئات السكان الأخرى. وعلى الرغم من أن ملايين المغتربين الذين يعيشون في الخليج ويعملون هناك، ليسوا من هذه «النخبة الريعية»، لكنهم يحصلون غالبًا على الخدمات ذاتها، إذ يحصل معظمهم على دخلٍ تنافسي ويتم إعفاؤهم من الضرائب، ويخططون عادة للعودة إلى بلدانهم الأصلية بعد سنوات قليلة. أما من لا يوافق على ذلك، فيمكن قمعه بسهولة، وترحيله.

وتحتل المكونات غير الاقتصادية لصفقات الحاكم، حيزًا كبيرًا من الأهمية، وخصوصًا في تلك الممالك التي تفتقر إلى القدرة على توزيع الثروة. وفي الكثير من الحالات، استثمر الحكام وورثتهم الكثير من الوقت والجهد في استثمار الموارد الشخصية أو حتى تكريس عبادة الشخصية؛ وغالبًا ما يستند ذلك إلى البراعة الرياضية، والإنجازات العلمية، أو إلى حالة الشهرة. وكان الهدف من ذلك على ما يبدو، الحفاظ على جو من السلطة التقليدية لهؤلاء الأفراد، لكي يستمروا بإدارة شعوبهم. ولهذا السبب، كان هذا التمويل السخي ودعم المتاحف وغيرها من المشاريع التي تؤكد التراث القبلي لممالك الخليج، وتاريخ مرحلة ما قبل النفط؛ وتشكل غالبًا «ذكريات حية» يتمكن من خلالها أصحاب المناصب من تتبع أنسابهم وصولًا إلى الآباء المؤسسين الرئيسيين. وكان استغلال الدين والمشاركة في اختياره - في معظم الأحيان ولكن ليس حصرًا الإسلام -، وعلى نحو مماثل من الأهمية، تحديدًا في المملكة العربية السعودية، وفي الدول الست أيضًا، على ما يبدو. وقد عملت الأسر الحاكمة بجد لتكوين صورة عن التقوى، في حين

مولت حكوماتها المؤسسة الدينية بعناية وسيطرت على معظم أجزائها، وبهذا قطعت الطريق على المعارضة الدينية. وقد تمت مؤخرًا تجربة مكونات أخرى، ذات نتائج متعددة غالبًا. وعلى سبيل المثال، ثبتت حديثًا، شعبية المشاريع والمبادرات التي تركز على البيئة أو الطاقة الخضراء. وعلى الرغم من الإنتاج الهائل للغاز في المنطقة، ونسبة انبعاث الكربون العالية بالنسبة إلى الفرد الواحد، إلا أنها ساعدت على كسب عناوين رئيسية مناسبة في الصحف للوجهاء المعنيين.

توزيع الثروات

تطور نظام زعماء القبائل التقليدي بشكل هائل منذ ستينيات القرن العشرين، وهو قائم على تقديم الهدايا للرعايا، وللأصدقاء والأعداء مقابل الحصول على الولاء أو على الإخلاص في الخدمات. وسرعان ما تم استبدال التعليمات الشفهية، أو الرسائل الصغيرة الصادرة عن الشيوخ أو أمنائهم، والمرسلة إلى المطالبين الممتنّين، بوثائق رسمية تصدرها مجالس الحكام أو البيروقراطيون الجدد، وذلك بعد أن سمحت عائدات النفط والغاز للدول الناشئة بنقل الثروة مباشرة إلى مواطنيها، وإنشاء دول الرعاية الاجتماعية الأكثر سخاءً في العالم النامي، مرتكزة بذلك على المرافق المدعومة، والوقود، والمواد الغذائية. وكان تأمين المساكن الحكومية من أحد أبرز المنافع التي استفاد منها المواطنون. ورغم تواضع نوعية هذه المساكن المجانية إلى حدٍّ ما في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، إلا أنها كانت توفر التكييف وإمكانية وصل البرادات، وأجهزة التلفاز، وغيرها من الأجهزة. وكان لذلك تأثير كبير في تغيير حياة آلاف المواطنين في المناطق الأكثر فقرًا، في المملكة العربية السعودية وعُمان تحديدًا. فعلى سبيل المثال، يردد الكثير من كبار السن العُمانيون غالبًا اليوم إنه «قبل قابوس لم يكن هناك شيء»، في إشارةٍ إلى الفقر وانعدام الحاجات الأساسية قبل خلافة قابوس بن سعيد آل سعيد في العام 1970. وفي السنوات الأخيرة، تحسنت نوعية

المساكن المجانية بشكل كبير، في الممالك الخليجية الأصغر حجمًا، والأكثر ثراءً تحديدًا، في حين كان ينتقل المغتربون إلى المساكن الحكومية الأساسية غالبًا. ويمكن للمستفيدين في هذه الدول اليوم، أن يتوقعوا الحصول على شقق كبيرة وفيلات، تتضمن عادة غرفة نوم واحدة لكل طفل. وفي بعض الحالات، يتم توفير المرافق، كما الهواتف، مجانًا[3].

فعلى سبيل المثال، قدم مشروع بروة للإسكان في قطر، إقامة مجانية متكاملة عالية الجودة مع حدائق وملاعب لمئات العائلات. ويستفيد منه المواطنون القطريون فقط، وأصحاب الدخل الشهري المرتفع نسبيًا الذي يبلغ كحد أدنى 4.400 دولار[4]. وعلى نحو مماثل، ولكنه أوسع نطاقًا، يمنح برنامج الشيخ زايد للإسكان، في الإمارات العربية المتحدة، ثلاثة خيارات للأسر الوطنية المستحقة: منزل توفره الحكومة، أو قرض من دون فوائد لشراء منزل جديد، أو هبة لتجديد مكان الإقامة الحالية أو صيانته. ونوعية معظم المنازل التي توفرها الحكومة جيدة، وتحديدًا في إمارة أبو ظبي الأكثر غنىً، كما تحسنت نوعية المنازل المجانية في الإمارات الشمالية الفقيرة في الآونة الأخيرة. وفي العام 2008، تمت زيادة الميزانية السنوية للبرنامج لتصل إلى 350 مليون دولار، وأُعلن أنه سيتم بناء أكثر من 40.000 فيلا جديدة لمواطني الإمارات العربية المتحدة على مدى السنوات الأربعة المقبلة بكلفة 4 مليار دولار[5]. وبالتوازي مع ذلك، تملك دبي الآن مخططًا خاصًا بها للإسكان، وتمت تسميته تيمنًا باسم حاكمها، برنامج محمد بن راشد للإسكان. وفي بداية العام 2011 تم تخصيص أكثر من 700 منزل

(3) على سبيل المثال، لا يدفع مواطنو قطر مقابل استخدام المرافق العامة أو خدمات الهواتف الثابتة. انظر، مهران كمرافا

Kamrava,Mehran, 'Royal Factionalism and Political Liberalization in Qatar', Middle East Journal, Vol. 63, No. 3, 2009, p. 406. In the UAE, the same also used to be true.

(4) موقع AME Info، 15 حزيران/يونيو 2008.

(5) انظر، الغولف نيوز، 23 كانون الثاني/يناير 2008.

جديد لمواطني الإمارات العربية المتحدة بكلفة تزيد عن 250 مليون دولار. ويهدف البرنامج إلى «توفير السكن المناسب للإماراتيين من جميع الطبقات الاجتماعية وتلبية احتياجاتهم الأساسية، ولا سيما السكن الكريم»، إلا أنه يختلف عن المساكن الحكومية في أجزاء أخرى من العالم، فتنقسم الوحدات السكنية إلى تسعة تصاميم تتراوح بين ثلاث وخمس غرف نوم، وتمتلك واجهات ذات طرز معمارية مختلفة، بما في ذلك الإسلامية والأندلسية. وعلاوة على ذلك، كان المستفيدون يتلقون معلومات تحديثات البناء عبر رسائل نصية مباشرة من المطّور[6].

وعلى الرغم من أن هذه المنازل الجديدة في الخليج تشكل كلها جزءًا من الإنفاق الحكومي الرسمي إلى حد كبير، إلّا أنه يتم تسليم المفاتيح للمستفيدين بطريقة تقليدية، غالبًا من قبل أحد أفراد الأسرة الحاكمة في نوع من التجمع الثقافي. وخير مثال على ذلك ما ذكرته وسائل الإعلام المدعومة من الدولة في الإمارات العربية المتحدة: ففي العام 2008، كان حاكم دبي يقوم بجولة في المنطقة الشرقية لإمارة أبو ظبي على ما يبدو، بصفته رئيس وزراء الإمارات العربية المتحدة، حين التقى بمواطن إماراتي يبلغ من العمر 99 عامًا. وعند رؤيته شقوقًا في جدران بيت الرجل، سأله عما إذا كان يحتاج شيئًا، فرد الأخير ببساطة أنه «يتمنى حياة طويلة وسعيدة»، وأجابه محمد بأنه «سنبني لك هنا منزلًا مريحًا للغاية»، قبل أن يأمر ببناء فيلا جديدة للرجل، ومرافق جديدة هناك لجميع أحفاده. وبعد مضي ثلاث سنوات، في العام 2011، كانت ردة الفعل المحلية على زيارة محمدالسابقة إيجابية جدًا، وصرّح الرجل المسن أنه «لا توجد كلمات كافية لوصف الكرم والرعاية التي يظهرها [محمد] لشعبه» إضافةً إلى أن حاكم المقاطعة مأخوذ بالشيخ أيضًا[7].

(6) انظر، الغولف نيوز، 10 كانون الثاني/يناير 2011.

(7) انظر، الغولف نيوز، 5 كانون الثاني/يناير 2011.

وفضلًا عن المنازل، برهن منح الحكومة الأراضي للمواطنين، بهدف الاستخدام الزراعي والتجاري، عن شعبيتها أيضًا - وهو مورد مباشر للاستخدام في كثير من الممالك الخليجية، وذلك لامتلاك الدولة، في معظم الحالات، أو حتى الحاكم نفسه، جميع الأراضي، إلا إذا أعيد توزيعها بشكل محدد. أما المواطنون الذين لا يزالون يعيشون في المناطق الريفية أو النائية، فقد تم إعطاؤهم قطعًا من الأراضي لتطويرها وتحويلها إلى مزارع عمل. وفي الممالك الخليجية الأكثر غنًى، وتحديدًا أبو ظبي - حيث حرص زايد بن سلطان آل نهيان على تخضير الإمارة بالأشجار والنبات – مُنحَ عدد كبير من المواطنين هبات لشراء المعدات الزراعية اللازمة وتوظيف العمال المغتربين. وبالإضافة إلى الأراضي الزراعية أحيانًا، وكبديل أيضًا، تم توفير قطع من الأراضي للمواطنين في المناطق الحضرية أو الصناعية -إما بهدف تطويرها لتصبح محال بيع بالتجزئة، أو ورش عمل، أو ببساطة لبناء مبانٍ يتم تأجير الشقق فيها للمغتربين. وفي بعض الحالات، لم يتم تطوير قطع الأرض هذه، فتحولت ببساطة إلى مواقف للسيارات أو مناطق استراحة للشاحنات، لكنها في كلتا الحالتين لا تزال تعود بإيجار على مالكيها. وكما هو الحال مع توزيع المنازل، ترتبط هذه العملية عادة مباشرة بأفراد رئيسيين في الأسر الحاكمة، على الرغم من كونها جزءًا من الإنفاق الحكومي الرسمي. ففي أبو ظبي، على سبيل المثال، صرفت لجنة خليفة للخدمات الاجتماعية والمباني التجارية – التي سُميت تيمنًا باسم الابن الأكبر لزايد، الحاكم الحالي لأبو ظبي، خليفة بن زايد آل نهيان - أكثر من 10 مليارات دولار على مثل هذه الممتلكات أو الهبات منذ إنشائها في العام 1981[8]. ومما لا شك فيه أن شعبية خليفة ساعدت على تعزيز موقعه كولي عهد

(8) انظر، فروكا هيرد باي

Heard-Bey, Frauke, From Trucial States to United Arab Emirates (London: Longman, 1996), p. 397; Davidson, Christopher M., Abu Dhabi: Oil and Beyond (London: Hurst, 2009), see chapter 6.

لأبو ظبي لفترة طويلة. وعلى نحو مماثل، فإن جميع المواطنين في قطر مؤهلون للحصول على قطعة أرض تتراوح مساحتها بين 700 و1500 متر مربع، بالإضافة إلى قرض من دون فوائد بقيمة 250.000 دولار لتطويرها. ولطلب قطعة من هذه الأراضي، يجب تقديم طلب مباشرة إلى مجلس الحاكم، وهي عملية «تعزز رعاية الأمير رمزيًا وعمليًا على حد سواء»[9].

وبالإضافة إلى استحقاقات الضمان الاجتماعي للمواطنين العاطلين عن العمل - والتي تعتبر سخية جدًا في الممالك الخليجية الأكثر ثراءً[10]، إذ تصل قيمتها إلى نحو 3.000 دولار شهريًا، ومتواضعة في جميع الممالك الخليجية الباقية ما عدا الممالك الأكثر فقرًا؛ أي البحرين وعُمان - فإن دول الرعاية الاجتماعية التي أنشئت منذ سبعينيات القرن العشرين تشتمل على الرعاية الصحية والتعليم المجانيين أيضًا. ونجد مرة أخرى تفاوتًا ملحوظًا بين نوعية الخدمات المقدمة في الدول الست الأكثر ثراءً والأكثر فقرًا في الخليج. ففي قطر، يتم حاليًا، على سبيل المثال، إنشاء مستشفىً جديد بكلفة 2.4 مليار دولار بالتعاون مع جامعة كورنيل[11]، في حين يُعتقد أن جامعة قطر التي ترعاها الدولة قائمة على هبات ضخمة. وعلى نحو مماثل، كانت المستشفيات، في الإمارات العربية المتحدة والكويت، مجهزة بشكل جيد لعدة سنوات، ويمكن للطلاب في مدارس وجامعات القطاع الحكومي تلقي الكتب المدرسية مجانًا في بعض الأحيان وحتى أجهزة الكمبيوتر المحمول. أما في المملكة العربية السعودية، فأُنشِئت جامعة جديدة للبحوث العامة - جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية - في العام 2009 بتكاليف باهظة.

(9) انظر، كمرافا

Kamrava, 'Royal Factionalism' (2009), p. 406.

(10) في العام 2009، بلغ الرقم 2800 دولار، انظر، ديفيدسون

Davidson (2009), chapter 6.

(11) موقع AME Info، 31 كانون الثاني/يناير 2008.

وفي الوقت الذي تضم فيه الجامعة إحدى عشرة كلية وتُدرس عدة مئات من الطلاب، فإنها تقدم لطلابها رواتب مالية تبلغ قيمتها آلاف الدولارات سنويًا. وفي حين تفتقر مستشفيات القطاع الحكومي، والمدارس والجامعات في البحرين وعُمان بشكل واضح للمستوى نفسه من الاهتمام والتمويل الموجود في الدول المجاورة، إلا أنها أكثر تطورًا من مثيلاتها في دول العالم النامي من ناحية التسهيلات المتاحة، التي لا تزال أفضل من تلك الموجودة في بقية العالم العربي. وتتمتع جامعة السلطان قابوس في عُمان، التي تأسست في العام 1986، بتاريخ طويل ومميز في المنطقة، كما فعلت مستشفى السلمانية في البحرين حتى وقت قريب.

وكان توفير فرص للعمل في القطاع العام لمعظم المواطنين، بشرط توافر المؤهلات الأساسية فيهم، أحد المظاهر المهمة والبارزة في الدول التخصصية في الممالك الخليجية. وقد ضمن معظم المواطنين الذين تخرجوا من الجامعة في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين وظائف في الخدمة المدنية، وفي الوزارات أو في دوائر حكومية أخرى. وعلاوة على ذلك، كان المواطنون يتمتعون برواتب تفوق رواتب نظرائهم المغتربين دائمًا، إضافة إلى رواتب تقاعدية سخية، وساعات عمل مريحة، وآفاق جيدة للترقية. وعلى الرغم من أن هذا الأمر يعتبر من الموضوعات المُحَرّمة في المنطقة، إلّا أنه من العدل القول إنه لم يُطلَب من المواطنين - في هذه الفترة تحديدًا - العمل وفق المعايير الدولية، ولم يُطرد إلا عدد قليل منهم من مناصبهم. وبتعبير لائق، بالإشارة إلى المملكة العربية السعودية ... «استخدم الملكيون سلطتهم المالية في مناسبات عدة، لـ... توظيف جيوش حقيقيين من العملاء البيروقراطيين العاطلين»[12].

(12) انظر، ستيفن هيرتوغ

Hertog, Steffen, Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and State in Saudi Arabia (Ithaca: Cornell University Press, 2010), p. 3.

وأصبح من الصعب على دول الخليج في السنوات الأخيرة، وتحديدًا تلك التي تعاني من انخفاض في الموارد أو ارتفاعٍ في عدد السكان مثل البحرين وعُمان والمملكة العربية السعودية، الحفاظ على مثل هذه الوظائف المدفوعة بسخاء، والمحمية بشكل جيد وتمويلها. ولا شك أن هناك استراتيجية مركزية في الممالك الأصغر حجمًا والأكثر ثراءً مع ارتباط ارتفاع الرواتب في القطاع العام بأحداث سياسية مهمة. أما في الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، وأثناء عهد خليفة بن زايد كحاكم لأبو ظبي ورئيس للإمارات العربية المتحدة في أواخر العام 2004، تم الإعلان أنّ جميع المواطنين العاملين في القطاع العام سيحصلون على زيادة فورية في الرواتب بنسبة 25 في المئة: وعلى نحو مفهوم، كان ذلك قرارًا شعبيًا[13]. بل وأكثر من ذلك، ففي كانون الأول/ ديسمبر - أي بعد أيام فقط على إعلان وسائل الإعلام العالمية عن الانهيار الاقتصادي في دبي، وتشكيك الكثير من مواطني الإمارات العربية المتحدة في استثماراتهم العقارية في الإمارة - أعلنت الحكومة الاتحادية أن جميع المواطنين في القطاع العام سيحصلون على زيادة في الرواتب بنسبة 70 في المئة، بمن فيهم جميع أفراد الطاقم الذين وظفتهم وزارتا الصحة والتعليم الكبيرتين. وأعرب بعض الإماراتيين الذين أجرت معهم الصحف المدعومة من الدولة مقابلات عن إعجابهم الشديد بعبارة ملحوظة مفادها «أودّ أن أشكر الحكومة على تسهيلها مسألة العيش في المدينة على الإماراتيين، وعلى مساعدتها لهم في دعم خططهم المستقبلية»، بينما زعم آخر أن «هذه الزيادة ستساعدني على العيش براحة أكبر، وعلى شراء العقارات وزيادة الحد الأقصى للإنفاق الخاص بي[14]. وعلى غرار جميع عمليات زيادة الرواتب في المنطقة، يتم استبعاد المغتربين من هذا الأمر بشكل ملحوظ.

---

(13) وحدة الاستخبارات الاقتصادية، أيار/مايو 2005.

(14) ذا ناشيونال، 21 كانون الأول/ديسمبر 2009.

وكما سنناقش لاحقًا في هذا الكتاب، فقد بات من الصعب على الأسر الحاكمة والحكومات الاعتماد على زيادة الرواتب باستمرار لتعزيز شعبيتها، وذلك في الممالك الخليجية التي لا يمكنها ضمان وظائف القطاع العام للمواطنين. ومع ذلك، فقد تم اتخاذ خطوات للتأكد من تمكن أولئك الذين ينتهي بهم المطاف إلى العمل في القطاع الخاص من الاستفادة من جنسيتهم. فعلى سبيل المثال، إن الكثير من الوظائف التي هي ظاهريًا في القطاع الخاص، في المملكة العربية السعودية والكويت، غالبًا ما تكون مؤسسات شبه حكومية، مدعومة من الحكومة مثل الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) أو شركة مشاريع الكويت (كيبكو). وتختلف في هذا المعنى ظروف عمل المواطنين بعض الشيء عن أولئك العاملين في الوزارات أو الدوائر الحكومية. وعلى نحو مماثل، في أبو ظبي، التي قامت مؤخرًا بتخفيض عدد وظائف الخدمة المدنية من 65000 وظيفة إلى 28000 وظيفة، وتخطط لخفض العدد إلى 8000 وظيفة[15]، وفّرت شركات عملاقة مدعومة من قبل الحكومة ومرافق كبيرة ضمّت إليها عددًا كبيرًا من الوظائف المشابهة للوظائف الحكومية، ورعت الكثير من المشاريع المشتركة. والجدير بالذكر أن شركة مبادلة للتنمية، المذكورة سابقًا، بارزة بشكل خاص، إذ إنها، بمشاريعها المتعددة، توظف اليوم آلاف الشباب الإماراتيين.

ومن الصعب، في الأماكن التي يوجد فيها فرص فعلية لتوظيف المواطنين في القطاع الخاص، كالمناطق الحرة لتجهيز الصادرات في البحرين ودبي، تخصيص الوظائف للمواطنين أو تقديم مكافآت مختلفة لهم عن تلك المُقَدمة إلى المغتربين. ومع ذلك، بذلت بعض الممالك الخليجية جهودًا، - على الرغم من عدم نجاحها دائمًا في ذلك - لتشجيع الشركات على المساعدة في توطين القوة العاملة، إما من خلال فرض حصص أو عن

(15) انظر، تقريرمجموعة أكسفورد للأعمال حول أبو ظبي للعام 2007
Oxford Business Group, 'Abu Dhabi: The Report 2007'. p. 16.

طريق سنّ تشريعات تمنح المواطنين حماية كبيرة في العمل، أو عدد ساعات عمل أفضل من أقرانهم المغتربين. وفي العام 2004، أوصى تقرير أعدته «تنمية» - هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية في الإمارات العربية المتحدة - بـ «وجوب تطبيق النظام الذي قدمته الحكومة لتطبيق الحد الأدنى من الحصص لتوظيف مواطني الإمارات العربية المتحدة في قطاعات أكثر اقتصادية لضمان فرص العمل للمواطنين»، وبأن تدرس شركات القطاع الخاص إمكانية إدخال برامج تدريبية خاصة بالمواطنين[16]. وإضافةً إلى ذلك، لجأت الحكومة الاتحادية في الإمارات العربية المتحدة إلى الحمائية المفرطة، في أواخر العام 2009، وبسبب مخاوف من أزمة الائتمان المتنامية، معلنة بذلك أنه من غير القانوني لأرباب العمل الإعلان أن عدد مواطني الإمارات العربية المتحدة الموظفين لديهم يفوق حاجتهم إلا في الحالات القصوى[17].

وتتضمن المظاهر الأخرى لاستراتيجية توزيع الثروات في الممالك الخليجية، عملية إلغاء الديون الاعتيادية، وصرف «الهبات الحكومية» للأقلية من المواطنين المعوزين الذين يتجهون إلى الحصول على السكن المجاني والرعاية الاجتماعية في الدولة. أما الآلية السابقة، فهي تميل - على غرار الزيادات الدورية للرواتب في القطاع العام - إلى الانتشار خلال الأزمات الاقتصادية أو السياسية كوسيلة لتعزيز ولاء المواطنين. وتشكل الكويت خير مثال على ذلك، إذ إن الحكومة ألغت معظم الديون الشخصية وخسائر سوق الأسهم بعد انهيار سوق المناخ في العام 1982، وأُطلِق هذا الاسم على السوق

---

(16) انظر، كارن نيلسون

Nelson, Caren, 'UAE National women at work in the private sector: conditions and constraints', Tanmia Labour Market Study, No. 20, 2004, p. 30.

(17) انظر، كريستوفر ديفيدسون

Davidson, Christopher M., 'Dubai Foreclosure of a Dream', Middle East Report, No. 251, 2009.

نسبة إلى سوق البورصة غير الرسمية المتقلبة الذي أُنشِئ في مرآبٍ مُكَيّف. وكان الآلاف من المواطنين الكويتيين قد اشتروا أسهمًا في السوق كتجربة أولى لهم في الاستثمارات الشخصية قبل سحب أسهمهم. وفي العام 1991، وبعد تحرير الكويت من احتلال العراق، اتجهت الحكومة مرة أخرى إلى إلغاء معظم الديون الشخصية، وسمحت للمواطنين بالعودة إلى أنماط حياتهم السائدة قبل الحرب بسرعة أكبر. وفي العام 2008، أنشأت الحكومة صندوقًا لحالات الطوارئ بقيمة 18 مليار دولار، لمساعدة المواطنين الكويتيين الذين يعانون من مشاكل الديون تحديدًا. ومع تفاقم وقع آثار أزمة الائتمان على اقتصاد الكويت، تم تمديد فترة عمل هذا الصندوق إلى العام 2009، بعد شراء الحكومة لأكثر من 23.3 مليار دولار من القروض الاستهلاكية – ويتم تمويل هذه القروض من الفائدة السنوية المستحقة على الأصول الأجنبية التي تجمعها الهيئة العامة للاستثمار[18]. وكما سنوضح لاحقًا في هذا الكتاب، حصلت في الكويت عملية إلغاء ديون واسعة مرة أخرى في العام 2011، وفي عدد من الممالك الخليجية الأخرى أيضًا، في الوقت الذي تنازع فيه الجميع إثر بدء الربيع العربي.

وتميل المنظمات المعنية في ما يتعلق بـ «الهبات الحكومية»، كمشاريع المساكن المجانية، إلى الإبقاء على ارتباط وثيق جدًا مع الدولة وهي محمية دائمًا ومدعومة علنًا من أفراد بارزين في الأسر الحاكمة. ففي الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال، توجد مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان في أبو ظبي التي تقدم تبرعات لقضايا متعددة، ومؤسسة الإمارات التي يرأسها ولي العهد، والتي ركزت مؤخرًا على توزيع الهبات على المواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة. وتوجد هيئات مشابهة كذلك في دبي والإمارات الأخرى، ولكنها أقل حظًا. وتقدم قطر مثالًا جيدًا على هذه الاستراتيجية أيضًا، بامتلاكها أكبر هيئة خيرية محلية - جمعية

(18) ذا ناشيونال، 24 كانون الأول/ديسمبر 2009.

قطر الخيرية - التي تقدم نسبة من الأموال لمساعدة العائلات القطرية الأقل حظًا ولدعم الأيتام القطريين. وعلى الرغم من تصنيفها نفسها على أنها منظمة غير حكومية، بشكل حاسم، ويترأسها مدير عام[19] بدلًا من فرد من أسرة آل ثاني الحاكمة، إلّا أن جمعية قطر الخيرية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالدولة. وهي تتلقى الدعم المالي واللوجستي من هيئات حكومية بما فيها وزارات شؤون الخدمة المدنية والإسكان، والشؤون الخارجية، والمالية، والاقتصاد والتجارة، والشؤون الإسلامية، والتربية والتعليم. وإضافةً إلى ذلك، تتلقى مساعدةً من المجلس الأعلى لشؤون الأسرة ومجلس التخطيط، اللذين يعتبران مفتاح الآليات الأساسية المتعلقة بالسياسة الاجتماعية للحكومة القطرية. وانطلاقًا من ذلك، ادعى البعض أن الجهود المتعددة لجمعية قطر الخيرية تتلاقى تمامًا مع سياسات الدولة وأهدافها[20]. والأمر المثير للسخرية أنه من الصعب على مواطني الممالك الخليجية إعطاء الأموال مباشرة إلى الفقراء، إذ إنهم يتجاوزون بذلك هذه الجمعيات الخيرية التي تدعمها الدولة. وفي بعض الحالات تمتعض المؤسسة من هذه الأعمال الخيرية الخاصة. وفي السنوات الأخيرة، في الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال، قبل بداية شهر رمضان - الشهر الفضيل الذي يتوجب فيه على جميع المسلمين أن يكون لديهم واجب خيري - كانت وزارة الداخلية تصدر تصريحات بعدم التعاطف مع المتسوّلين، وبأنه سيتم القبض على كل من يقوم بالتسوّل وطرده وحرمانه من العودة إلى الإمارات العربية المتحدة، وتحميله عبء تكاليف الترحيل. وأفيد في العام 2007 أن أكثر من سبعين متسولًا، معظمهم من أصول عربية، تم اعتقالهم وترحيلهم بهذه الطريقة، وفي حال وجود أي مواطن متسوّل، يتم القبض عليه،

(19) عبد الله النامي.

(20) انظر، كمرافا

Kamrava, ‘Royal Factionalism’ (2009), p. 408.

وتوجيهه نحو الجمعيات الخيرية الرسمية، ويُهَدّد بالعقاب في حال كرر هذا التصرف في المستقبل[21].

ومن إحدى النتائج الطبيعية للدول المُخَصِّصة في الممالك الخليجية الغياب الملحوظ للضرائب، أو على الأقل ممارسات استخراجية بارزة. ويتم غالبًا الافتراض أنه ليس هناك تاريخ حقيقي للضريبة في المنطقة، وأن صادرات النفط والغاز والبنى الريعية الناتجة قد سمحت للدول بتجنب مثل هذه التدابير غير الشائعة. وهذا صحيح نوعًا ما، إذ لم يكن هناك نظام ضرائب مباشر في أيٍّ من الممالك الخليجية. ومع ذلك، فقبل عصر النفط، كان هناك عددٌ كبيرٌ من الضرائب غير المباشرة، ورسوم الترخيص، وغيرها من الرسوم التي فرضتها الحكومات القديمة والتقليدية. وكانت الضرائب تُفرض بناءً على حجم ونوعية اللؤلؤ الذي يحاول التجار بيعه، إضافةً إلى مبيعات الإبل، والتمور، والأسماك. وكان من المفترض أيضًا إعطاء المدفوعات عن سفن الصيد والسفن التجارية كلها إلى الشيوخ الذين رست في موانئهم. وفي بعض الحالات، أعيد فرض هذه الضرائب غير المباشرة - أو غيرها من التغييرات الأكثر حداثة - لا سيما في الممالك الخليجية التي واجهت انخفاضًا في موارد النفط والغاز. أما في دبي فهناك ضرائب ملحوظة تُفرض على إيقاف السيارات، وعبور الجسور، وشراء الكحول وإزالة النفايات. كما أضيفت الرسوم الحكومية إلى فواتير المياه. وقد تظهر الضريبة على القيمة المضافة في المستقبل القريب في الممالك الخليجية، لكن ذلك لا يزال بعيدًا بعض الشيء. وفي العام 2008، بدأت الممالك الخليجية الست بالتخطيط لفرض الضريبة على القيمة المضافة بنسبة قليلة، ولكن على الرغم من توصيات صندوق النقد الدولي بضرورة المضي قدمًا

(21) ذا ناشيونال، 4 آب/أغسطس 2008.

في هذا المشروع[22]، إلّا أنه تم، في أواخر العام 2011، تأجيل الخطط على الأقل حتى العام 2013 وذلك تبعًا للوضع السياسي المتوتر في المنطقة[23]. ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن أي خطط لفرض ضريبة الدخل في أي من هذه الدول، فهي غير مشهورة لدى المواطنين، وبالتالي ليس هذا مستساغًا سياسيًا من قبل الأسر الحاكمة وحكوماتها. وفي دراسة حديثة حول المملكة العربية السعودية، وُصِفت «الالتزامات الضريبية الواسعة النطاق» بأنها مستحقة من قبل الدولة لـ «عملائها المتعددين في المجتمع» وأظهرت الدراسة أنه «على مر الزمن، بدا أنه من الصعب عكس سخاء السلطة الأبوية هذا»[24].

النخب الوطنية

بات من الضروري جدًا تطوير الشعور بالهوية الوطنية بعناية في الممالك الخليجية، نظرًا إلى اتجاه معظم مظاهر دولة الرعاية الاجتماعية وآليات توزيع الثروات المتعددة في هذه الدول في المقام الأول نحو المواطنين. وعلى مستوًى أساس، يتعين على الحكومات تحديد الفئات التي يحق لها الاستفادة من الامتيازات والمنافع المتعددة للدولة الريعية بين مواطنيها، وتحديدًا في الممالك التي تفتقر إلى الموارد، هناك حاجة للتأكد من عدم تضييق نطاق توزيع الثروة الوطنية. وبناء حاجز اجتماعي بارز بين المواطنين والمغتربين، لا سيما في الممالك الخليجية مثل قطر، والإمارات العربية المتحدة، والكويت - حيث إن أغلبية السكان الآن هم من المغتربين - قد خلق أيضًا ببراعة حالة النخبة التي يسهل على المواطنين التعرف عليها. وببساطة، يمكن لأي مواطن من هذه الممالك، بغض النظر عن

(22) الإمارات 7/24، 31 آذار/مارس 2011.

(23) زاوية، 20 نوفمبر/تشرين الثاني2011.

(24) انظر، هيرتوغ

Hertog (2010), p. 3.

خلفيته أو مستواه التعليمي، الحصول تلقائيًا على مكانة اجتماعية مرموقة أو جواز سفر أو بطاقة هوية[25]. وكان هذا الأمر يعني، من الناحية العملية، لعدة سنوات – ولا يزال الحال على ما هو عليه في أغلب الأحيان – أن المواطنين يستطيعون تخطي المغتربين في الطوابير، والفوز في الجدال مع الشرطة (خاصة إذا كانت الشرطة من الأجانب)، أي أنهم يتمتعون بمعاملة تفضيلية علنًا بصفة عامة. وفي حين أن هذه الطبقات الاجتماعية أصبحت الآن أقل وضوحًا - لا سيما في تلك الممالك مثل البحرين وعُمان التي سعت للاستثمار الأجنبي المباشر أو أنشأت صناعات سياحية - لا يزال هناك جو - مدعوم من قبل الدولة- من المحسوبية وغياب المساواة الاجتماعية. وفي كلتا الحالتين، ومن وجهة نظر الأسرة الحاكمة فإن أي استغراب أو استياء تجاه المغتربين قد تطغى عليه الفوائد السياسية للكثافة السكانية الوطنية التي لا تتمتع بتوزيع الثروات فقط، وإنما بمكانة النخبة الفعلية أيضًا.

ورغم أن نظام الكفالة المذكور آنفًا ليس مثالًا على توزيع الثروات، إلا أنه يعتمد بشدة على وضع النخبة هذا وعلى التمييز بين المواطنين والمغتربين. وفي حين بذلت معظم الممالك الخليجية التي تعاني من ندرة الموارد، لا سيما البحرين ودبي، جهدًا كبيرًا لتحرير اقتصادها وخلق بيئة تنافسية أكثر إنصافًا لرجال الأعمال والمستثمرين الأجانب، إما عن طريق إزالة شرط الكفالة في المناطق الحرة أو عن طريق السماح للوزارات بالاضطلاع بدور الرعاية بدلًا من الأفراد. نأت معظم الممالك الخليجية بنفسها عن إلغاء هذا النظام، نظرًا لفوائده الاقتصادية الملحوظة على الكثير من المواطنين. ويتبين من الأمثلة الأكثر وضوحًا، أنه يمكن للمواطنين أصحاب

(25) لمناقشة كاملة، انظر، راسل لوكاس

Lucas, Russell E., 'Monarchical Authoritarianism: Survival and Political Liberalization in a Middle Eastern Regime Type', International Journal of Middle East Studies, Vol. 36, No. 4, 2004.

المناصب بيعها كمواطنين للشركاء الأجانب الذين يحتاجون إلى التوافق مع التشريعات القائمة (مثلًا، امتلاك الراعي قدرة على السيطرة بنسبة لا تقل عن 51 بالمئة من أسهم الشركة)[26] والبحث عن شريك محلي. ومن المألوف في هذه الحالات أن نجد أن الشريك المحلي هو «شريك غير فاعل»، وأن المغترب هو الذي يقوم بأغلب العمل. وكما ذكرنا سابقًا، يتيح هذا الأمر للمواطنين التمتع بنوع آخر من الإيجارات، يتجاوز غالبًا عملية تأجير أي من الأراضي أو الممتلكات التي كانوا قد حصلوا عليها بمساعدة الدولة.

وتعد السيطرة على زواج المواطنين عبر استخدام مزيج من الأساليب الرسمية وغير الرسمية إحدى أبرز الآليات المهمّة لحماية القاعدة الاجتماعية الضيقة والمتميزة لهذه الامتيازات، وحفظها. وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الاستثناءات وبعض الفروق المهمّة بين الممالك الخليجية المختلفة، إلّا أن القاعدة العامة تفرض زواج المواطنات من النساء المواطنين من الرجال. والتفسير المعتاد لهذا المطلب الاجتماعي مبني على أن زواج النساء من رجال أجانب سيؤدي إلى تآكل القيم الثقافية، والدينية، وانخفاض نسبة استخدام اللغة العربية لدى أطفالهما. ومع ذلك، وبات هذا الموضوع، بالنسبة إلى جيل يزداد وعيًا من النساء الخليجيات، أكثر صعوبة في الممالك الخليجية، ذلك لامتلاك الرجال القدرة على الزواج ممن يريدون، بغض النظر عن الجنسية أو العرق أو حتى الدين. وعلاوة على ذلك، فإن النساء الخليجيات من الأجيال السابقة، وتحديدًا في عصر ما قبل النفط، كنّ يمتلكن حريةً أوسع، حيث كنّ يستطيعن الزواج من العرب المسلمين من المشيخات المجاورة أو حتى من أماكن أبعد. وفي النهاية، لا يوجد أي شرط قرآني يجبر المرأة على الزواج برجل من بلدها.

(26) على سبيل المثال، قانون الشركات التجارية الاماراتي رقم 8 لسنة 1984، المادة 22.

وعلى المستوى الأسري، ما زال العار يلاحق النساء اللواتي يتزوجن من أجانب، والكثير منهن يتعرضن للنبذ من عائلاتهن إذا مضين قدمًا في مثل هذه الزيجات. وعلى الرغم من عدم وجود أي قوانين تمنع ذلك في الممالك الخليجية، إلا أن هناك بعض الشك في أن الضغط لا يزال يمارس من الأعلى - مع تناقل شائعات ومناقشات حول وجود «مراسيم غير منشورة» ونادرًا ما يدحضها المسؤولون. أما السياسات الحالية فهي تمييزية جدًا، إذ لا يمكن للمواطنات الخليجيات عمومًا منح جوازات السفر إلى أي من أولادهن الناتجين من هذا الزواج، أو - والأكثر أهمية من ذلك - فإن أيًا من أزواجهن وأولادهن غير مؤهلين للاستفادة من المنافع التي تقدمها الدولة الريعية. وتشكل الإمارات العربية المتحدة استثناءً لهذه السياسات، إذ أعلنت، في أواخر العام 2011، أنه يمكن لهؤلاء الأطفال تقديم طلبات للحصول على جوازات سفر في سن الثامنة عشرة[27]. لكن لا تزال الفوائد التي يحق لهم التمتع بها قبل بلوغهم هذه السن غير واضحة. وإضافةً إلى ذلك، لا شك في أن أولاد الرجال من مواطني الإمارات العربية المتحدة من نساء أجنبيات - حتى أولئك الذين ولدوا وتربوا في بلدان مختلفة أو ولدوا خارج نطاق الزوجية - يتمتعون بحقوق أفضل بكثير. وفي العام 2009، زارت لجنة من الإمارات العربية المتحدة مصر وسوريا للتعرف إلى مثل هؤلاء الأطفال الذين قد يكونون مؤهلين للحصول على الجنسية الإماراتية. وأعلن عن برنامج لوزارة الداخلية لمدة ستة أشهر من شأنه «توجيه مواطني دولة الإمارات المستقبليين في إطار سلسلة من البرامج التعليمية والاجتماعية والصحية لمعرفة عادات وتقاليد وتراث وقيم الإمارات العربية المتحدة، التي من شأنها تسهيل اندماجهم في المجتمع الإماراتي»[28].

---

(27) وكالة فرانس برس، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

(28) أخبار مصر، 27 تموز/يوليو 2009.

وعلى مستوى السياسة أيضًا، بالنسبة إلى تلك الممالك الخليجية التي توفر «مساعداتٍ للزواج» للذكور من المواطنين - وهي آلية أخرى لتوزيع الثروات، يبدو أنه يتم اللجوء إليها لتغطية ارتفاع تكاليف مراسم الزفاف - فلا يتم تقديم الدفعات إلا للرجال الذين يرتبطون بمواطنات. وبعبارة أخرى، يوجد الآن حافز مالي ملحوظ لكثير من الرجال كي يتزوجوا بامرأة من البلد نفسه عوضًا عن الزواج بأجنبية. ومن الأمثلة على ذلك صندوق الشيخ زايد للزواج الذي بدأ في أبو ظبي في العام 1990، قبل توفيره فيما بعد في الإمارات العربية المتحدة بأكملها. وقد استفاد من هذا المخطط أكثر من 60000 شاب في العقد الأول، ومُنِحت هبات تجاوزت ال 630 مليون دولار[29]. أما اليوم، فهو يقدم هبة بقيمة 19.000 دولار لكل صاحب طلب مؤهل[30]. وعلى غرار ذلك، توجد حوافز بسيطة في قطر، حيث يتضاعف البدل السكني للرجال القطريين في حال كانت زوجاتهم أيضًا من قطر[31]. وما زالت حفلات الزفاف الجماعية التي ترعاها الأسر الحاكمة في المنطقة لمثل هذه الزيجات تتمتع بشعبية كبيرة، وتكلف غالبًا ملايين الدولارات، وتتخللها ولائم ضخمة لمئات أو آلاف المدعوين[32].

وتمثلت إحدى الآليات البارزة الأخرى باعتماد «زي وطني» لحماية قاعدة اجتماعية من النخب الوطنية في الممالك الخليجية والحفاظ عليها. وهناك اختلافات ملحوظة في جميع أنحاء المنطقة، فالرجال والنساء في عُمان، والمملكة العربية السعودية، والكويت يرتدون أشكالًا مختلفة من الملابس،

(29) وكاة أنباء الإمارات، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2002.

(30) الإمارات 7/24، 27 كانون الأول/ديسمبر 2011.

(31) انظر، كمرافا

Kamrava, 'Royal Factionalism' (2009), p. 406.

(32) في حالة أبو ظبي، انظر، ديفيدسون

Davidson (2009), chapter 6.

أما الأجيال الشابة في الممالك الخليجية الست كلها، فتفضل ارتداء الملابس الغربية وبكثرة في أوقات فراغها. ويميل الجزء الأكبر من الأجيال القديمة، في هذه الدول كلها، ومعظم المواطنين - شبانًا وكبارًا - في الممالك الخليجية الأكثر ثراءً إلى ارتداء لباس متشدد وموحد إلى حد ما، ثوب أبيض أو دشداشة (للرجال)، أو عباءة سوداء اللون (للنساء). وهذه الخيارات للباس اليومي الموحد تسمح للمراقب بالتمييز بين المواطن والمغترب على الفور، مما يساعد المواطن على الحصول على الامتيازات المذكورة آنفًا المرتبطة بالمواطنية والوضع الاجتماعي المرموق المرافق لها. ويظهر الالتزام بالزي الوطني الموحد في الممالك التي تصل فيها المكافآت المادية للمواطنية إلى حدها الأقصى، وحيث يمثل الأجانب النسبة الأعلى من مجموع عدد السكان المقيمين، كما هو الحال في قطر والإمارات العربية المتحدة. وكما تبين في إحدى الدراسات الحديثة، «ليس قيام الرجال القطريين بارتداء الثوب التقليدي في جميع الأوقات اتباعًا للموضة»... فقد خلد الأمير وحكومته أساطير الأصالة التقليدية المحدَّثة هذه، ما أدى إلى خلق نوع من الأوتوقراطية لدى المواطن[33]. وبالتأكيد، من الضروري ملاحظة أن هذا الزي ناتج في المقام الأول عن عصر النفط والدولة الريعية: على الرغم من أن المغتربين يشيرون إليه أحيانًا باسم «اللباس التقليدي» أو حتى «اللباس الإسلامي»، إلا أن الزي الوطني الحالي في الممالك الخليجية هذه يملك القليل من الأصول التقليدية أو الدينية، فهناك بعض الصور في عصر ما قبل النفط تظهر أن السكان الأصليين كانوا في ما مضى يرتدون أزياءً متنوعة الألوان والتصميمات.

وبالإضافة إلى ما ذُكِر عن اللباس، من الملاحظ أيضًا أن بعض أفراد الأسرة الحاكمة من الذكور اعتمدوا في السنوات الأخيرة ألوانًا مختلفة لدشداشاتهم،

(33) انظر، ألن فرومهيرز

Fromherz, Allen J., Qatar: A Modern History (London: IB Tauris, 2012), p. 14.

وخاصة عند ظهورهم العلني. ويظهر هذا الأمر غالبًا في الأحداث أو المناسبات الرسمية التي يرتدي فيها الشيخ الأكبر اللون الأسود، أو البني، أو الأزرق، في حين يرتدي المواطنون الآخرون اللون الأبيض. وبهذه الطريقة يميز الراعي نفسه عن المواطنين العاديين، إذ إنه يتفوق شكليًا. ومن الأمور المثيرة للاهتمام، والتي تعزز الحجة بأن قواعد اللباس تدل على النخبة من الأشخاص وأولئك الذين يستفيدون من الثروات الموزعة، ردود الفعل تجاه المغتربين الذين يعتمدون الزي الوطني. في حين لا يحظى السياح الذين يشترون هذه الملابس أو يرتدونها باهتمام كبير، إضافةً إلى المغتربين الغربيين من أصل قوقازي، أو إلى العاهرات (اللواتي يرتدين عادةً الزي الوطني من أجل التنقل بحذر بين المناطق المختلفة)، ونلحظ عمومًا رد فعل سلبي تجاه المغتربين العرب أو القادمين من جنوب آسيا أو الأفارقة (أو أي شخص يمكن الخلط بينه وبين المواطن - اعتباره مواطنًا) والذين قد يحاولون ارتداء مثل هذا الزي. وتعتبر هذه المحاولات تعديًا على حقوق المواطنين وتؤدي، في بعض الحالات، إلى تدخل الشرطة. ومن زاوية أخرى، من المثير للاهتمام أيضًا أن بعض المجتمعات الخليجية الأصلية التي قليلًا ما تستفيد من بقاء الأنظمة الحالية، تختار عدم اعتماد اللباس الوطني. والجدير ذكره أن الشيعة في البحرين (والشيعة في المنطقة الشرقية المضطربة في المملكة العربية السعودية) نادرًا ما يرتدون الآن اللباس الوطني. ومنذ بداية الثورة في البحرين في شباط/ فبراير 2011، أصبح شائعًا بين المتظاهرين حرق دمى ترتدي دشداشة بيضاء - تمثل أسرة آل خليفة الحاكمة وداعميها - على حبال الغسيل في الساحات الخلفية للمنازل.

استمالة المغتربين

اعتمدت الممالك الخليجية على مدى عقود من الزمن على الأعداد الكبيرة من القوى العاملة الوافدة؛ ولا يعود ذلك إلى انخفاض أعداد سكانها الأصليين فقط، مقارنة مع فرص التنمية الهائلة التي نشأت منذ الازدهار النفطي

الأول، وإنما إلى الفوائد والامتيازات التي يتمتع بها المواطنون وتفضيلهم لاحقًا للعمل في القطاع العام. وتجد اليوم الملايين من الأجانب الموظفين في هذه الدول، والذين يعملون في جميع القطاعات، من جميع أنحاء العالم. وفي حين بات من الصعب الحصول على أرقام دقيقة، نظرًا إلى لحساسية الواضحة لدى الحكومات للاعتراف بهذا الانهيار الديموغرافي، ما زال من الممكن التوصل إلى تعميمات مفيدة. وتتكون معظم القوة العاملة غير الكفوءة في المنطقة (وتكون عادة في مخيمات للعمال خارج المدن الرئيسية) من مواطنين من جنوب آسيا أو شرقها، في حين تتكون معظم قطاعات البيع بالتجزئة وقطاع الخدمات من أشخاص من جنوب آسيا، أو من غير العرب الخليجيين. ويشكل الغربيون والأستراليون، والمواطنون من جنوب أفريقيا، جنبًا إلى جنب مع المثقفين العرب من غير الخليجيين، نسبة كبيرة من الطبقة المهنية في المنطقة، ومن القوى العاملة في القطاع الخاص.

أما في المملكة العربية السعودية، فيوجد الآن ما يقارب ثمانية ملايين مغترب، أي ما يقارب ربع مجموع السكان[34]. وفي عُمان قليلة الموارد، حيث توجد نسبة أقل من الفرص الاقتصادية، ليس من المستغرب وجود عدد أقل من المغتربين. ومع ذلك، اعتبارًا من العام 2011، كان أكثر من 600.000 مغتربًا يعيشون هناك، أي ما يمثل 17 في المئة من مجموع السكان[35]. ويُعتقَد في الوقت نفسه أن نحو 550.000 مغتربًا أو ما يقارب نصف سكان الجزيرة موجودون في البحرين - على الأقل حتى فترة ما قبل الاضطرابات في العام 2011[36]. لكن الأمثلة الأكثر تأثيرًا موجودة في

(34) انظر، تقرير وزارة الخارجية الأمريكية

US Department of State, 'Background Note: Saudi Arabia' 2011.

(35) انظر، تقرير وزارة الخارجية الأمريكية

US .Department of State, 'Background Note: Oman' 2011.

(36) صحيفة الغولف دايلي نيوز، 7 شباط/فبراير 2011، بناء على البيانات السكانية الرسمية.

الممالـك الصغـيرة الأكـثر ثـراءً مـن ناحيـة المـوارد. وفي الكويـت، يشـكل أكـثر مـن 1.1 مليـون مغـترب نحـو 70 في المئـة مـن مجمـوع السـكان[37]، في حـين يبـدو الآن أن المغتربـين يشـكلون 90 في المئـة مـن السـكان في الإمـارات العربيـة المتحـدة[38]. ويُسـتند في ذكـر هـذه النسـبة إلى بيانـات رسـمية مـن حكومـة الإمـارات العربيـة المتحـدة التـي تدعـي أن إجـمالي عـدد السـكان قـد ارتفـع إلى 9 ملايـين[39]، ويوجـد جـدل طويـل حـول هـذا الأمـر يعـود إلى التنافـس التاريخـي بـين الإمـارات العربيـة المتحـدة والمملكـة العربيـة السـعودية الأكـبر مسـاحة. أمـا قطـر التـي تمتلـك الآن الاقتصـاد الأسرع نمـوًا في الخليـج مـع أقـل عـدد مـن المواطنـين - 290.000 فقـط - فسـتلحق قريبًـا بالإمـارات العربيـة المتحـدة. ويشـكل المغتربـون حتـى الآن 80 في المئـة مـن السـكان، وبمعـدل نمـو سـنوي مذهـل يصـل إلى نحـو 60 في المئـة، سـتزداد نسـبتهم بشـكل كبـير[40].

وهنـاك عواقـب اجتماعيـة واقتصاديـة عميقـة لوجـود عـدد كبـير مـن السـكان المغتربـين، ولكـن مـن الممكـن، مـن ناحيـة الاسـتقرار السـياسي، أن يكـون ذلـك قـد سـاهم، إلى حـد كبـير، في بقـاء الممالـك الخليجيـة. فمعظـم الأجانـب في المنطقـة يوجـدون هنـاك لكسـب المـال والعـودة في نهايـة المطـاف إلى بلدانهـم الأصليـة بحـال أفضـل نسـبيًا. وفي الواقـع، يبقـى معظمهـم فقـط في هـذه الدول لمـدة تـتراوح بـين سـنتين وخمـس سـنوات، ويعتـبر عـدد قليـل منهـم الـدول المسـتضيفة وطنًـا حقيقيًـا أو يتجهـون إلى التقاعـد فيهـا. ويختلفـون اختلافًا كبيرًا في هـذا الصـدد عـن المهاجريـن الذيـن يصلـون إلى «بلـدان الدمـج» كالولايـات

(37) انظر، تقرير وزارة الخارجية الأمريكية

US Department of State, 'Background Note: Kuwait' 2011.

(38) انظر، تقرير وزارة الخارجية الأمريكية

US Department of State, 'Background Note: United Arab Emirates' 2011.

(39) بناء على تعداد الإمارات الرسمي في نيسان/أبريل 2010.

(40) انظر، تقرير وزارة الخارجية الأمريكية

US Department of State, 'Background Note: Qatar' 2011.

المتحدة وكندا وأستراليا، حيث يعتزم الكثير منهم قضاء حياتهم كلها هناك، ويساعدون في تشكيل الأمم التي اختاروها وطنًا لهم. وبالتالي، يُنظر إلى مغتربي الخليج على أنهم مهاجرون مؤقتون لأسباب اقتصادية. وعلى الرغم من أنهم لا يمتلكون حق الحصول على كامل المنافع التي تقدمها الدولة الريعية، إلّا أنهم يحصلون على راتب خالٍ من الضرائب، الأمر الذي يكون عادة أفضل مما يمكن لهم توقعه في بلدهم الأصلي. وفي كثير من الأحيان لا اهتمام حقيقي لدى هؤلاء بسياسة الدولة التي تستضيفهم، وبالتأكيد ليس لديهم اهتمام بالسياسات الثورية. وفي نواحٍ كثيرة، يشكلون قاعدة صامتة، موالية وداعمة للأسر الحاكمة، التي تصور نفسها على أنها، إلى حد ما، من حماة الدول المستقرة وغير السياسية، حيث يمكن الحصول على المال بأمان وسهولة. وقد تكون أسرة آل مكتوم الحاكمة في دبي أفضل مثال على ذلك. ويهدف الحاكم الذي أطلق على حكومته اسم «شركة دبي» إلى تصوير نفسه على أنه الرئيس التنفيذي لشركة ما، لا المستبد الذي يترأس حكومة غير منتخبة. وبما أن عدد السكان الأصليين في الإمارة ما زال يتناقص باستمرار، مقارنة بتدفق مئات الآلاف من المغتربين في كل عام، فقد أعلنت الحكومة بانتظام عن مبادرات جديدة لحلحلة الوضع. ولكن حكم مدينة مكونة من مهاجرين مؤقتين ناسب بطرق متعددة مصالح الحاكم - حتى لو أشعر ذلك المواطنين بالخطر.

وبالنسبة إلى الأقلية من المغتربين الذين يمكثون لفترة أطول في الممالك الخليجية، يجب أن تكون الصيغة مختلفة بعض الشيء. هناك مجتمعات تضم فلسطينيين في الكويت، ومجتمعات من الإيرانيين والهنود في دبي، وغيرهم الكثير من السكان الأجانب في المنطقة ممن أمضوا عقودًا من الزمن يعيشون ويعملون هناك، وأحيانًا يكونون ممن ولدوا وترعرعوا في مدنها. ويمكن لأقلية صغيرة توقع الحصول على الجنسية، ولكن هذا أمر مثير للجدل بالنسبة إلى السكان الأصليين، وأصبح - كما سنذكر لاحقًا - قضيةً

رئيسية لدى بعض حركات المعارضة. وبدلًا من ذلك، تفضل الحكومات خلق نوع من الملجأ أو المأوى غير الرسمي لهذه المجتمعات حتى ولو كان وهميًا. وفي كثير من الأحيان، يكون هؤلاء المغتربون من مناطق غير متطورة أو مناطق شتتتها الحرب، وعدد كبير منهم لا يستطيعون العودة إلى ديارهم أو في حالة مئات الآلاف من الفلسطينيين المقيمين في الكويت، (أو على الأقل أولئك الذين لم يُطردوا بعد تحرير الإمارة عام 1991)[41] - لا توجد أي وثائق سفر صالحة لديهم. وفي حين يدرك معظمهم أن سبل عيشهم مرتبطة بمجرد نزوة من مضيفيهم (تم ترحيل عدد كبير من أصحاب الجنسيات الأخرى، غير الفلسطينية، من الممالك الخليجية بسبب خلافات سياسية)، إلا أن هناك قبولًا عامًا للوضع الراهن. وبالتالي، وكما هو حال معظم المهاجرين المؤقتين، يفضل أغلبهم إبقاء رؤوسهم محنية أو يحاولون توفير ما يكفي من المال لشراء المواطنة في أماكن أخرى.

ويتركز اهتمام الكثير من وسائل الإعلام الدولية على الكثافة السكانية الضخمة للمغتربين غير الموهوبين. وعلى وجه الخصوص، تصنف الظروف المعيشية المروعة في بعض مخيمات العمال - التي لا يحوي بعضها مرافق أساسية أو حتى صرفًا صحيًا - على أنها مظهر من مظاهر الاقتصادات الشريرة، واللاأخلاقية، التي تعتمد على الرق. ولا شك أن هذا صحيح بمجمله، إذ ينظر المواطنون والمغتربون الموهوبون غالبًا بطريقة دونية إلى «العمال»، ويتعرض هؤلاء للتمييز العنصري بفعل قوانين تشبه قوانين الفصل العنصري (إذ لا يُسمح لهم على سبيل المثال بدخول مراكز التسوق، أو الحدائق، أو المتاحف). ولكن من نواحٍ متعددة، كان هذا الغضب ناتجًا من وجود المجتمع العالمي الأول الذي يحتل المساحات الصغيرة وغير المريحة ذاتها كما في مجتمع في العالم النامي. ويمكن اعتبار عدد قليل جدًا من العمال عبيدًا، حيث إن أغلبيتهم لم تتقدم بأي خطوة

(41) دعمت منظمة التحرير الفلسطينية العراق اسميًا خلال أزمة الكويت.

نحو المجهول. وفي كثير من الحالات، تبع هؤلاء الرجال آباءهم أو إخوانهم أو أحد أقربائهم الذكور الذين عملوا هناك من قبل في الظروف نفسها. ولا تزال جوازات سفر معظمهم تُصادر لدى وصولهم، ويتم نقلهم في شاحنات لنقل القطعان، ويعملون لساعات طويلة عقابًا لهم. وفي بعض الأحيان، لا يعودون إلى وطنهم إلا مرة واحدة كل سنتين أو ثلاث سنوات. ويتوقع المغتربين الجدد هذا الأمر ويعرفونه عادة، ومعظمهم يتوجه إلى هناك - تمامًا مثل المغتربين الكفوئين- لكسب مبالغ من المال تفوق تلك التي يكسبونها في أوطانهم. وفي الواقع، زعمت دراسة استقصائية مستقلة، نشرت في العام 2009، أن أغلبية عمال البناء الأجانب في الممالك الخليجية يعتبرون أن ظروفهم الحالية أفضل من تلك الموجودة في بلدانهم الأصلية[42].

في ضوء ذلك، يُنظر إلى العمال على أنهم الجانب المظلم من النظام الاقتصادي المأساوي القائم على التحويلات المالية، حيث تبيع دول جنوب آسيا وشرقها القوى العاملة لديها مقابل تحويل الرواتب والاستثمارات من دول الخليج إلى مجتمعاتهم الفقيرة. وعندما تندلع أعمال الشغب في مخيمات العمال تكون الأسباب الأساسية سياسية في بعض الأحيان فقط[43]، وتشكل هذه الاضطرابات تهديدًا بسيطًا لبقاء الممالك الخليجية. وفي العادة، يعزى السبب في ذلك إلى أن صاحب عمل «عديم الضمير» امتنع عن دفع الأجور للعمال، أو ربما إلى مكان العمل غير الآمن، أو شكاوى أخرى مرتبطة بالعمل. وتتحرك الحكومة أحيانًا بسرعة لمعالجة هذه المشكلة وترحيل عدد قليل من زعماء العصابات. ولكن هذا لا يحصل دائمًا، إذ

(42) صوت أمريكا، Voice of America، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

(43) كان هناك استثناء هام، عندما أفيد عن قيام مجموعات يسارية من العمال البنغلادشيين في العام 2008، ينتمون ل « ناكساليتيس»، بالحث على كراهية الممالك الخليجية في مخيمات العمال في الكويت. وزعمت وزارة الداخلية الكويتية أن الـ « ناكساليتيس» يرون في الممالك الخليجية العدو الثاني بعد الهند، انطلاقًا من استغلالها الرأسمالي لليد العاملة من جنوب آسيا. انظر، مجلة أوتلوك انديا Outlook India، 5 حزيران/يونيو 2008.

تبقى سفارات العمال عادة صامتة في الممالك الخليجية، فهي غير مستعدة لدعم مصالح أبناء دولتها خشية تعريض تدفق تحويلات الثروات للخطر.

وقد حصلت أكثر حلقات حوادث مخيمات العمال عنفًا في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وفي حالة هذه الأخيرة، حصلت تحديدًا منذ العام 2009 بعد انهيار عدد من مطوري العقارات وشركات البناء في أعقاب التباطؤ العقاري في دبي. على سبيل المثال، في أيار/ مايو من العام 2010، في الوقت الذي أضرب فيه أكثر من 500 عامل سوري ومصري في مكة المكرمة بسبب عدم دفع الأجور[44]، ألقي القبض على أكثر من 100 عامل بناء فيتنامي وتم ترحيلهم من دبي. وعلى ما يبدو، عندما لم يحصلوا على أجورهم لعدة أشهر - ما تبلغ قيمته أقل من 1.400 دولارًا لكل واحد منهم- وسار الرجال نحو وزارة العمل في الإمارات العربية المتحدة للمطالبة بحقوقهم[45]. وفي أوائل كانون الثاني/يناير من العام 2011، جاء دور العمال النيباليين، وكان السبب هذه المرة اعتداء خمسة حراس من الأمن المصري على أحدهم - ويبدو أن المواجهة اندلعت بعد تقديم شكاوى حول غياب مرافق صحية[46]. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، تم ترحيل أكثر من سبعين عاملًا بنغلادشيًا من دبي - وكانوا قد شاركوا في إضراب ضخم ضم نحو 5.000 رجل. وزعم المتظاهرون أنهم لم يحصلوا على بدل مالي عن وقت العمل الإضافي، وكانوا يطالبون بزيادة في الأجور الأسبوعية تصل بالكاد إلى 55 دولارًا. وعندما طالبوا بالحصول على جواب، ولم يكن مفاجئًا أن القنصل العام البنغلادشي كان حذرًا، إذ أكد حق سلطات الإمارات العربية المتحدة في فك الإضراب لأنه «غير قانوني» مشيرًا إلى أن الشركة المعنية «...لم تُخل بالعقد لدى دفع الرواتب... وأنه إن كان

(44) حقوق المهاجرين، 23 أيار/مايو 2010.

(45) حقوق المهاجرين، 27 أيار/مايو 2010.

(46) انظر، ذا ناشيونال، 4 كانون الثاني/يناير 2011.

العمال يعانون من مشاكل، فعليهم حلّها من خلال اللجوء إلى الحوار مع صاحب العمل»[47]. وعمومًا، يبدو أن عمال البناء الباكستانيين هم أكثر من يتعرضون للسجن، ومن ثم الترحيل من قِبل الممالك الخليجية، وذلك لأن عددهم يفوق عدد الجنسيات الأخرى في معظم مخيمات العمال. وفي أوائل العام 2011، قدّر وزير الدولة الباكستاني للشؤون الخارجية أن أكثر من 4.000 باكستاني كانوا محتجزين في دولٍ الشرق الأوسط، ومعظمهم في الممالك الخليجية؛ مع وجود ما يقارب 1.800 منهم في المملكة العربية السعودية وأكثر من 1.600 في الإمارات العربية المتحدة. كما أوضح أيضًا أنه تم إنشاء وزارة حكومية خاصة لتأمين تذكرة إياب فقط إلى الوطن لهؤلاء السجناء المعوزين[48].

يبدو أن أولئك العمال، الذين تقطعت بهم السبل في الممالك الخليجية، يمثلون أكثر الحالات المؤسفة. وبسبب إفلاس الجهات الراعية أو عدم وجودها في الأساس، فإنهم لا يستطيعون على الأغلب مغادرة البلدان المضيفة لهم ويبقون في حالة من الإهمال، وهم مضطرون، في كثير من الأحيان، لأخذ القروض من أجل البقاء على قيد الحياة كي يتمكّنوا من دفع تكاليف رحلة عودتهم. بحسب وصف متحدث باسم هيومن رايتس ووتش في العام 2010، «...فإننا نشهد ازديادًا في عدد حالات الانتحار بسبب تسريح العمال، وحقيقة أن بعضهم قد تقطعت بهم السبل، حيث يشعرون أنه السبيل الوحيد للنجاة، آملين ألا يلاحق الدائنون أسرهم أو منازلهم في الهند وغيرها من المناطق في جنوب آسيا... لكن للأسف، ليس هذا هو الحال، إذ يلاحق الدائنون أسر العمال المهاجرين حتى بعد وفاتهم». وعلاوة على ذلك، ادعى أن الحكومات المعنية لم «...تلتزم القيام بتغيير جذري في الطريقة التي يتم فيها إحضار العمال المهاجرين وطريقة معاملتهم، لذلك

(47) موقع Construction Week، 27 كانون الثاني/يناير 2011.

(48) انظر، صحيفة ذا نيوز الباكستانية، 1 كانون الثاني/يناير 2011.

أعتقد أن هذه المشكلة ستبقى قائمة هنا لفترة من الزمن، لا سيما في ضوء الأزمة الاقتصادية» . وعلى نحو مماثل، فإن مؤسسة المنظمة غير الحكومية «تبنَّ مخيمًا» «Adopt-a-Camp»[49]، الفريدة من نوعها، ومقرها الرئيسي في الشارقة، والتي تلتزم مساعدة مثل هؤلاء العمال، وصفت كيف كان عملها مؤثرًا جدًّا - إذ كان عبارة عن دروس في اللغة الإنجليزية للعمال وورش عمل حول النظافة ... وحزم الرعاية، ورؤية الأشياء الرائعة، والقيام بأعمال رائعة، وابتسامات الرجال». ولكن عملها تغير بعد ذلك ليصبح «...مؤلمًا لأنه بدلًا من تدريس الرجال وتنوير طريقهم وتوسيع آفاقهم، ومحاولة منحهم تجربة جيدة، أصبح الأمر مشابهًا للرجل الذي يتضور جوعًا. وباتت الأولوية القصوى بالنسبة إليّ تقديم الغذاء والماء له، ورؤية رجال في تلك الظروف أمر مفجع»[50].

عبادة الشخصية

بناء الصورة الشخصية الشاملة هو من المكونات غير الاقتصادية للصفقات في الممالك الخليجية، والأكثر وضوحًا، ويقوم به أفراد محددون من الأسر الحاكمة. وعلى غرار الكثير من الأنظمة الاستبدادية العربية الأخرى، تزين صور كبيرة للحكام وإخوتهم الرئيسيين، أو أولياء العهد، زوايا الشوارع وجدران الدوائر الحكومية والمصارف وأغلبية شركات القطاع الخاص. ويكون الهدف من ذلك عادة تصوير الرجال المعنيين بطريقة جميلة أو ملفتة. وعلى هذا النحو، تُظهِر معظم الصور ابتسامة مشعة، ووجوهًا خالية من التجاعيد، وأسنانًا بيضاء مع تعابير ودودة عمومًا. ويسود الزي الوطني في الصور كلها تقريبًا، ما يساعد المراقبين على الربط بصريًا بين حكامهم وتاريخ البلد وتراثه. غير أن بعض الصور تبين الحكام وكأنهم «رجال

(49) حملة «تبن مخيمًا» (Adopt a Camp)، أنشئت في صيف العام 2010 من قبل ناشط باكستاني يقيم في الشارقة، ذا ناشيونال، 10 أيلول/سبتمبر 2010.

(50) صوت أمريكا Voice of America، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2010.

قاسـون» بتعابـير أكـثر جديـة، ويرتـدون غالبًـا نظـارات شمسـية كبـيرة أو زيًـا عسـكريًا أحيانًـا. إلا أن هـذه تكـون دائمًـا نـادرة بـين الصـور، ويكونـون عـادة لطفـاء في صورهـم . والهـدف هنـا، عـلى مـا يبـدو، هـو أن يظهـر للسـكان أنهـم يجـب أن يحبـوا الحـكام ويخشـوهم في الوقـت نفسـه، والتأكيـد أنـه لا يمكـن تجاوزهـم. وبالإضافـة إلى ذلـك، تكـثر الشـائعات والأسـاطير الحضريـة في الممالـك الخليجيـة عـن مشـاركة الحـكام وأبنائهـم في أعـمال عنـف - والتـي ترتبـط غالبًـا بنزاعـات عائليـة أو صفقـات تجاريـة شرسـة. وكثـيراً مـا تتـم مناقشـة هـذه الأحـداث علنًـا وعـلى نطـاق واسـع، ولكنهـا نـادرًا مـا تعـرض أي دليـل، ولا يتـم قمعهـا أبـدًا - عـلى الأرجـح لأنهـا تمنـح الشـخصيات هالـة وقـوة معينـة.

وفي معظـم الممالـك الخليجيـة، تكـون الصـور العامـة عـادة ثلاثيـة الجوانـب، ويتـم غالبًـا رفـع صـورة الشـخصية في الوسـط عـن صور الشـخصيات الموجـودة على يمينها ويسـارها. وفي الكويـت، عـلى سـبيل المثـال، يكـون الأمـير في الوسـط مـع ولي عهـده عـن يسـاره، ورئيـس الـوزراء عـن يمينـه. وكان يتـم تصويـر رئيـس الـوزراء المخلـوع مؤخـراً، نـاصر بـن محمـد الصبـاح، عـلى سـبيل المثـال، ضاحـكًا أو مبتسـمًا ابتسـامة عريضـة. وكذلـك الأمـر في البحريـن، إذ يتـم اعتـماد نمـط الصـور الثلاثيـة الجوانـب، وإن كان ذلـك مـع الملـك بـدلًا مـن الأمـير. وبـات مـن الشـائع، عـلى مـدى سـنوات عديـدة، أن نـرى صـورًا منفـردة لرئيـس الـوزراء البحرينـي القـوي غـير المنتخـب، خليفـة بـن سـلمان آل خليفـة، والتـي تعكـس بوضـوح مركزيتـه في النظـام. أمـا في قطـر، فتعـود تلـك الصـور الثلاثيـة مجـددًا مـع الأمـير وولي عهـده ورئيـس الـوزراء غـير المنتخـب. وفي الآونـة الأخـيرة، وعـلى الرغـم مـن ذلـك، تـم تصويـر الأمـير غالبًـا لوحـده، مرتديًـا اللبـاس الغـربي الـذي يمثـل عـادة إنجـازًا تاريخيًـا أو انتصـارًا لقطـر. وفي العامـين 2011-2012، ظهـر في صـور كبـيرة رافعًـا كأس العـالم لكـرة القـدم عـلى لوحـات الإعلانـات في إشـارة لإعـلان قطـر في العـام 2010 اسـتضافتها لـكأس العـالم في العـام 2022. لكـن الصـور السياسـية هـي الأكـثر تعقيـدًا في الإمـارات العربيـة المتحـدة، تبعًـا للاتحـاد والعلاقـات داخـل مختلـف الأسر الحاكمـة وفيـما بينهـا. ولا

تزال الصورة الثلاثية المركزية الأكثر شعبية ووسامة هي تلك الخاصة بزايد بن سلطان آل نهيان، رغم وفاته منذ أكثر من سبع سنوات. ويظهر الحاكم الحالي عن يساره وهو متواضع المظهر، مع صورته الجميلة أو الرديئة من التاريخ. في ما يكون ولي العهد القوي من جهة اليمين دائمًا. وأحيانًا يتم تصوير زايد وحده، كرجل أكثر شبابًا على ظهر الخيل، أو حاملًا صقرًا في بعض الأحيان أو رموزًا أخرى من تراث البلد. لكن الإمارات الأخرى تتميز عادة بتصوير حاكمها الحالي في الوسط، مع ولي العهد أو أخ قوي أو «نائب ولي العهد» على جانبيه. وتشمل الاستثناءات منطقة الشارقة، حيث يتم تصوير الحاكم وحده، وعلى الأرجح لأن ولي عهده ليس إبنه، وهناك تاريخ طويل من النزاعات المُهلِكة في الإمارة. وفي دبي نجد صورًا أحيانًا لراشد بن سعيد آل مكتوم - والد الحاكم الحالي وصاحب الفضل في بناء دبي في القرن العشرين- يظهر فيها وحده. وبدا من الشائع الآن رؤية صور مزدوجة لحاكمي أبو ظبي ودبي على الطرق السريعة الرئيسية في المباني الحكومية الاتحادية أحيانًا، أو ربما صورًا ثلاثية لهما جنبًا إلى جنب مع ولي عهد أبو ظبي. أما في سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، فاللوحات الثلاثية الجوانب والصور العامة الأخرى أقل شيوعًا. وكما ذكرنا سابقًا، من الواضح أن السلطان حافظ على السلطة لنفسه، وتردد في رفع أحد من أفراد الأسرة الحاكمة. وعلى ذلك تكون اللوحات عادة للسلطان وحده. وعلى الرغم من كون القوة في المملكة العربية السعودية مشتركة بين أفراد الأسرة الحاكمة، إلّا أنه يتم تصوير الملك عادة وحده. وذلك بسبب وجود عدد كبير من الأقارب الذين تتقارب أعمارهم والذين يتنافسون على عملية الخلافة، ما يسمح للملك بالظهور شكليًا كـ«محور للنظام السياسي»[51] ورمز للوحدة وصاحب دور الوسيط الأعلى.

(51) انظر، لوكاس (2004)، وصف لوكاس الوضع بأن «...الملوك يستطيعون الوقوف بوجه الانقسامات القبلية والدينية والإثنية والمناطقية من خلال التصرف كمسمار لمحور النظام السياسي. ويمكن تصنيف هذه الهويات المتنازعة المحتملة تحت لواء الدعم الطوعي للملك. وبالتالي تصبح المملكة الرمز الموحد للأمة (المنشأة حديثًا).

والعناويـن مهمـة كالصـور أيضًـا في مسـألة بنـاء الصـورة الشـخصية في المنطقـة. وعـلى مـدى السـنين، اتخـذت الأسر الحاكمـة المختلفـة وأعضاؤهـا الرئيسـيون ألقابًـا فاخـرة - تلـك التـي لا علاقـة لهـا عـادة بتاريـخ المنطقـة والتـي قـد تكـون تدنيسـية في بعـض الحـالات. ونظـرًا إلى كـون المملكـة العربيـة السـعودية صاحبـة عملية تشـكيل الدولـة الأكثر اسـتقلالية، سرعـان مـا اتخـذت أسرة آل سـعود هيئـة الملـوك واعتمـدت نظـام ألقـاب في العـام 1940 لا يختلـف عـن النظـام البريطـاني. وعـلى الرغـم مـن التركيـز الواضـح عـلى المسـاواة في الإسـلام، فقـد أصبـح الذكـور مـن نسـل الملـك يُلَقّبـون بـ«صاحـب السـمو الملـكي» في حـين أصبـح الذكـور مـن الأسر الأخـرى يُلَقّبـون بـ«صاحـب السـمو». وكذلـك الأمـر في عـمان، حيـث يبـدو أن السـلطان اتخـذ لقـب « صاحـب السـمو الملـكي» كامـلًا، وهـو لقـب لم يسـتخدمه أي سـلطان مـن قبـل. أمـا الممالـك الخليجيـة - التـي حكمهـا الشـيوخ ببسـاطة بعـد رحيـل بريطانيـا - فقـد رفعـت ألقابهـا إثـر الاسـتقلال عـلى الرغـم مـن حـرص معظمهـم عـلى عـدم مخاصمـة المملكـة العربيـة السـعودية أو إحـراج بريطانيـا، مـع اعتـماد مختلـف حكامهـم لقـب الأمـير بـدلًا مـن الملـك، كـما أنهـم لم يعتمـدوا لقـب «صاحـب السـمو» في حـين اعتمـد الأعضـاء الأقـل مكانـة في أسرهـم لقـب «صاحـب السـعادة»، عـلى الرغـم مـن أن هـذا اللقـب يكـون عـادة لـوزراء الحكومـة أو السـفراء. وفي الآونـة الأخـيرة، كانـت هنـاك جهـود مـن هـذه الممالـك الصغـيرة لتمجيـد زعمائهـم إلى أبعـد حـد. وعـلى وجـه الخصـوص، رفـع الدسـتور البحرينـي المذكـور سـابقًا في العـام 2002 الأمـير إلى رتبـة ملـك، عـلى الرغـم مـن حجـم المملكـة الصغـير. في حـين بـدأت وسـائل الإعـلام المدعومـة مـن قبـل الدولـة في الإمـارات العربيـة المتحـدة تشـير إلى حاكمـي أبـو ظبـي ودبي (ولكـن ليـس حـكام الإمـارات الأخـرى) بلقـب «صاحـب السـمو الملـكي»، في حـين توصـف أسرهـم بـال «ملكيـة» بـدلًا مـن مجـرد لقـب الأسرة «الحاكمـة».

كانـت النجوميـة ذات التكاليـف الباهظـة المطلوبـة مـن بعـض أعضـاء الأسر الحاكمـة، الظاهـرة الأخـرى المثـيرة للاهتـمام، وخاصـة في تلـك الـدول حيـث التعبئـة السياسـية محـدودة جـدًّا، كقطـر والإمـارات العربيـة المتحـدة[52]. وعـلى مـدى سـنوات عـدة، احتفـل الشـباب مـن السـكان الأصليـين بالشـيوخ الصغـار المرتبطـة صورتهـم بركـوب الخيـل والصقـور أو غيرهـا مـن مظاهـر البراعـة الرياضيـة أو بالأنشـطة المتعلقـة بالـتراث القبـلي. ومـع ظهـور تقنيـات الإنترنـت والاتصـالات الجديـدة، تطـورت ثقافـة المشـاهير هـذه إلى مسـتوىً أعـلى. ولم يعـد بنـاء الصـورة يعتمـد عـلى وسـائل الإعـلام المدعومـة مـن الدولـة أو عـلى الظهـور في حفـلات الزفـاف الجماعيـة والمناسـبات التقليديـة الأخـرى. بـل بـدلًا مـن ذلـك، أصبـح للكثـير مـن أعضـاء الأسرة الحاكمـة مواقعهـم الخاصـة عـلى الإنترنـت وصفحـات للمعجبـين عـلى الفايسـبوك وحتـى عـلى تويـتر. ويضـع معظمهـا التواضـع جانبًـا ويُخَصّـص لتسـليط الضـوء عـلى مختلـف إنجازاتهـم الشـخصية، ويكـون مُرفَقًـا غالبًـا بصـور شـاملة وفيديوهـات. ولسـنوات عديـدة، كان ولي عهـد دبي الـذي اعتـلى العـرش في أوائـل عـام 2006 أفضـل مثـال عـلى ذلـك. ففـي الواقـع، كان محمـد بـن راشـد آل مكتـوم أول شـيخ خليجـي بـارز لـه موقعـه الخـاص عـلى الإنترنـت[53]، وكان يسـتخدمه عـلى نطـاق واسـع ليثبـت أنـه لم يكـن مجـرد سـياسي نشـط، بـل إنـه شـاعر مبـدع ورامٍ ماهـر وبطـل في الفروسـية (حائـز عـلى ميداليـات في عـدد مـن المهرجانـات الدوليـة) أيضًـا. واليـوم، يعتمـد ولي العهـد الحـالي في دبي، حمـدان بـن محمـد آل مكتـوم، كثـيرًا عـلى الاسـتراتيجية ذاتهـا، عـلى الرغـم مـن كونـه ذهـب في نـواح كثـيرة - أو بالأحـرى مستشـارو الأسرة الحاكمـة - أبعـد مـن ذلـك في مسـألة بنـاء الصـورة الشـخصية. ومـا زال صـدى أنشـطته يتوافـق مـع الـتراث القبـلي، مثـل ركـوب

---

(52) انظـر، لـوكاس (2004). يحاجـج لـوكاس بأنـه في حـال محاولـة الأنظمـة السـلطانية تعبئـة المجتمـع، فـإن ذلـك يكـون فقـط لتمجيـد الحاكـم أو عبـادة شـخصيته.

(53) انظر، موقع الشيخ محمد

www.sheikhmohammed.co.ae.

الخيل والصيد بالصقور والكتابة وإنشاد الشعر على الطريقة البدوية. ولكن هناك أنشطة أخرى ترد لإثبات حداثته النسبية (كظهوره في فيديوهات موسيقى الراب) وشجاعته وجانب الصرامة الشديدة في شخصيته.[54] وفي مقابلة شخصية نادرة أُجريَت في العام 2011، قال حمدان، البالغ من العمر تسعة وعشرين عامًا، أنه «تعلم أن يكون قائدًا فعالًا من هواياته، من القفز بالمظلات إلى الشعر»، وأن «الهوايات التي يمارسها ولي عهد دبي هي هوايات القيادة في المؤسسة. وقد لخص الصحافي هذه الأفكار على النحو الآتي: «... هواية القفز بالمظلات من الطائرات تعلم الشجاعة والبسالة والثقة بالنفس، وهواية ركوب الخيل تعلم القيادة والتركيز الرئيسي إضافة إلى الغوص الذي يعلم الصبر والبحث عن الأسرار»، وأضاف في الخاتمة أن «كل هذه الهوايات تعطي حمدان بن محمد دورًا رئيسيًا في صياغة مستقبل إمارة دبي، وتمهيد الطريق لخطط التنمية في الإمارة». بينما، وفي موضوع الشعر، أوضح حمدان اتخاذه دور «الملك الفيلسوف» بعد أن صرح: « لقد عشت طفولة سعيدة مع والدي ووالدتي وإخوتي، وترعرعت في بيئة سمحت لي بالتعرف إلى المعنى الحقيقي للحياة، وبالتأمل في عظمة الخالق والجمال الطبيعي للصحراء، والذي يُشعرك بالانسجام والتماسك مع الطبيعة، كل ذلك ساهم في بناء شخصيتي الشعرية منذ الصغر، [و] من ناحية أخرى علمني والدي الشيخ محمد بن راشد في سن مبكرة أن العمل الشاق يضمن قهر المستحيل».[55]

التراث والتاريخ

بذلت الأسر الخليجية الحاكمة وحكوماتها جهودًا حثيثة وأنفقت مبالغ كبيرة لإنشاء المتاحف وترميم المباني القديمة وتمويل مشاريع أخرى متصلة

(54) لرؤية أمثلة على ذلك، انظر، الموقع الرسمي للأمير

www.fazza.ae

(55) موقع بيزنس انسايدر، 25 تموز/يوليو 2011.

بتراث القبائل وتاريخ المنطقة، بهدف المساعدة على تذكير المواطنين بسبب وجود الملكيات الوراثية، والتوضيح لماذا يحق لبعض الأفراد بناء شخصية الطوائف، وتعزيز القومية المحلية، وأيضًا بسبب تمتع هذه الملكيات الخاصة بخصائص إعفائها نوعًا ما من التطور الديمقراطي.

وفيما تبدو مثل هذه الأنشطة في حد ذاتها عادية، يلفت الأنظار هنا الدور المركزي الذي تؤدّيه غالبًا في التخطيط الحكومي والموارد الهائلة المخصصة لها، على الأقل بالمقارنة مع أماكن أخرى من العالم النامي، حيث تلوح الأولويات الأخرى في الأفق. وفي كثير من الحالات، تم تعيين السلطات الحكومية المسؤولة عن التراث في الممالك الخليجية قبل وزارة السياحة أو البيئة. وفي سلطنة عمان، الوزير الوحيد (بصرف النظر عن نائب رئيس الوزراء)[56] الذي هو في الواقع عضو في الأسرة الحاكمة هو وزير التراث والثقافة[57].

وعلى الرغم من وجود بعض الاستثناءات - وخاصة في قطر وأبو ظبي حيث يجري تأسيس معظم المتاحف - تميل معظم المتاحف والمشروعات الثقافية في المنطقة إلى التركيز بشكل ضيق على مرحلة ما قبل النفط. ويكون هناك عادة تركيز على خلفية وتاريخ الأسر الحاكمة نفسها، وبات من الشائع رؤية أشجار الأسرة الحاكمة العملاقة تزين الجدران في متاحف المنطقة. وفي معظم الحالات، تقدم هذه الأخيرة رابطًا بصريًا سريعًا بين الآباء المؤسسين منذ قرون والحاكم الحالي الذي تتم طباعة اسمه بخط عريض ودائري أو وضع صورة له أكبر من صور أسلافه. وتم وصف ذلك في قطر بـ «التراث والتاريخ» الذي حُوّل إلى أسطورة لدعم الأسرة الحاكمة. وهو يهدف في الظاهر إلى

(56) السيد فهد بن محمود آل سعيد.

(57) السيد هيثم بن طارق آل سعيد.

الحفاظ على التراث القطري ... ذلك أن شرعية آل ثاني، وخاصة الأمير، مضمونة»[58].

ويكون التركيز أحيانًا على الأنشطة التقليدية في مرحلة ما قبل النفط كبناء القوارب وصناعة الحبال وسلال النسيج والفخار أو نفخ الزجاج. ويتم إيواؤها غالبًا في «القرى التراثية» التي يصنعها ويُشَغّلُها المواطنون المستخدمون من قبل السلطة الحكومية المسؤولة عادة. وقد أعيد ترميم حصون وأبراج المراقبة القديمة بعناية، وبمبالغ باهظة غالبًا، ويبدو الكثير منها رائعًا. ومع ذلك، تم بناء بعض المباني القديمة من الأساس - مع مجموعة من الأشجار خلف واجهة المبنى أحيانًا - بما في ذلك الحصون في الجزر والعلامة التجارية الجديدة «الأسواق القديمة»، كما هو الحال في قطر والكويت، وعشرات المباني الحديثة «ناطحات السحاب» أو نُزُل بارجيل، كما شهدنا في العام 2004 في عملية تطوير مدينة الجميرة المبنية في دبي. كما تمّ تنظيم مهرجانات تركز على التراث ومسابقات وغير ذلك من الأحداث في السنوات الأخيرة. وتضمنت بطولات وجوائز تراثية تبلغ قيمتها 250000 دولار، موّلها الحكام[59]، وبطولات صيد الصقر والرقص بالسيف وإزاحة الستار عن سيوف كسرت الرقم القياسي في العالم؛ إذ بلغ طولها 15 مترًا، وانطلاق أكبر رقصات الليوة البدوية في العالم[60]. ولسباقات الهجن المُمَوَّلة جيدًا مكانتها في جميع أنحاء المنطقة، لكنها تتميز في الأغلب في

(58) انظر، فرومهيرز (2011)

Fromherz (2011), p. 29.

(59) على سبيل المثال، يقدم حاكم الشارقة جائزة كل ستة أشهر، تبلغ قيمتها 250000 دولار، لمكافأة مواطن عربي ومواطن من بلد غير عربي ساهمت غنجازاتهما الفكرية أو الفنية في تطوير وإغناء وتميز الثقافة العربية في العالم.

(60) تمت إزاحة الستار عن السيف في الفجيرة في العام 2011، كما أقيمت رقصة اليولا (بمشاركة 285 شخص) في العام 2010 في الفجيرة أيضًا، صحيفة الغولف نيوز، 26 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة. وهناك كتابات كثيرة عن هذه السباقات، يُظهِر معظمها أنها لم تكن أبدًا حدثًا تقليديًا، بل إنها، بدلًا من ذلك، أمثلة عن «التقاليد المُختَرَعة»[61]، وتقدم عرضًا يمكن له الجمع بين الأسر الحاكمة والمواطنين في سياق شبه تقليدي، بعيدًا عن ناطحات السحاب في المناطق الحضرية وغيرها من الأدلة على عصر النفط.

وتشكل هذه التطورات جزءًا من الصناعة الممتدة في المنطقة بأسرها، والتي تبدو ملتزمة بخلق «ذكريات حية» عن الفترة الحاسمة التي مرّت بها الممالك الخليجية لتكوين الدولة.[62] أو أنها، كما وصفت دراسة حديثة عن قطر، «مكلفة وتمثل محاولات منتشرة على نطاق واسع لإبراز الثقافة القطرية والإسلامية [التي] تشهد على الاهتمام بالحفاظ على صورة الأصالة الثقافية».[63] ونظرًا إلى أن عددًا من مناطق الجذب يُزار من قبل المواطنين والمغتربين والسياح على حد سواء، فإن هذا الأمر يساهم من نواحٍ متعددة في إعادة الطابع الشرقي للمنطقة وسكانها في الداخل والخارج. وكما أوضحنا سابقًا، لهذه العملية فوائد سياسية مهمة لبقاء الملكيات التقليدية. وبشكل كبير، نادرًا ما تبرز الجوانب غير الملائمة من تكوين الدولة - ونخص بالذكر العلاقات بين الأسر الحاكمة وبريطانيا، أو ردود الفعل في المنطقة على القومية العربية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي - في هذه المشاريع التي ترعاها الدولة. ويبقى التأثير

(61) انظر، سليمان خلف

Khalaf, Sulayman, 'Poetics and Politics of Newly Invented Traditions in the Gulf: Camel Racing in the United Arab Emirates', Ethnology, Vol. 39, No. 3,2000.

(62) انظر، سليمان خلف

Khalaf, Sulayman, 'Gulf Societies and the Image of Unlimited Good', Dialectical Anthropology, Vol. 17, No. 1, 1992.

(63) انظر، فرومهيرز (2011)

Fromherz (2011), p. 2.

الهائـل للـثروة النفطيـة في المجتمـع والاقتصـاد بعيـدًا عـن التركيـز، وإن كانـت هنـاك اسـتثناءات ملحوظـة، مثـل معـرض أبـو ظبـي للبـترول، الـذي فعـل الكثير لفهرسـة تحـول الإمـارة هـذا. وتميـل المناهـج المدرسـية والجامعيـة في الممالـك الخليجيـة إلى الابتعـاد عـن هـذه المواضيـع: وفي بعـض الحـالات، لا يتـم تدريـس التاريـخ المحـلي أو الإقليمـي أبـدًا، أو يتـم الغـوص في مرحلـة مـا قبـل النفـط وتجنـب إثـارة قضايـا أكـثر حساسـية. وهنالـك مـع ذلـك، بعـض الاسـتثناءات، مثـل جامعـة قطـر، التـي أدخلـت مؤخـرًا وحـدات في تاريـخ ومجتمـع الخليـج. ومـن المرجـح أن تتبـع أكـثر المـدارس والجامعـات في المنطقـة النمـوذج القطـري، حيــث ســيزداد الطلــب عــلى هــذا الموضــوع مــن قبــل المواطنــين الشــباب والمغتربـين. وتشـكل البحريـن حالـة مثـيرة للاهتـمام أيضًـا، نظـرًا إلى التوتـرات الطائفيـة التـي سنناقشـها لاحقًـا في هـذا الكتـاب. وقـد تـم اسـتخدام الكتـب المدرسـية والجامعيـة لترويـج تاريـخ رسـمي للبـلاد، ويبـدو ذو ارتبـاط قليـل بالواقـع. ويتـم وصـف آل خليفـة بـالأسرة التـي حـررت البحريـن، بـدلًا مـن الاسـتيلاء عليهـا، كـما يتـم التغـاضي عـن مراحـل سـابقة كانـت أسر شـيعية تحكـم فيهـا الجزيـرة.[64]

اختيار الدين

في الوقـت الـذي يُنظـر فيـه إلى الدّيـن كسـلاح ذي حدين، تـم اعتبـاره – وخاصة الإسـلام - تهديـدًا وفرصـة في الوقـت ذاتـه للممالـك الخليجيـة. وكـما سـنناقش لاحقًـا، شـكّكت الحـركات الاسـلامية سـواء الفكريـة منهـا أو العسـكرية، في الوضـع الراهـن لهـذه الـدول. وسـلّط معظمهـا الضـوء عـلى السـلوك غـير الإسـلامي لمختلـف الأسر الحاكمـة، والانحـدار نحـو الاسـتبداد والاعتـماد عـلى قـوى أجنبيـة غـير إسـلامية لضـمان الأمـن وتفـشي الفسـاد مـن بـين مسـائل أخـرى. وعـلى هـذا النحـو، مثّلـت هـذه الجماعـات غالبًـا بديـلًا قويًـا وأحيانًـا صوتًـا للمعارضـة في شـبه الجزيـرة العربيـة، وفي بعـض الحـالات، انضـم إليهـا

(64) صحيفة فورين بوليسي، 21 أيلول/سبتمبر 2010.

أشخاص من المؤسسة؛ أي الدولة. وفي الواقع، وكما ذُكِر، «... لأن الإسلام هو دين متعالٍ لا يمكن تحييده تمامًا، [وحتى مثل هذه] الحكومات الاستبدادية يتعين عليها التنازل عن بعض الاستقلالية للمؤسسات الدينية المدعومة من قبل الدولة، أو النخب، ما يثير الاحتمال بأن يشكل عناصر المؤسسة الدينية خللًا في المعارضة الإسلامية».(65)

ولطالما كان للأسرة الحاكمة في السعودية موقف صارم، نظرًا إلى تحالفها مع الحركة الوهابية، ونظرًا إلى وجود اثنين من المزارات الإسلامية المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، ونظرًا إلى استضافتها ملايين الحجاج المسلمين في كل عام أيضًا. ومنذ العام 1986، أصبح اللقب الرسمي لملك المملكة العربية السعودية «خادم الحرمين الشريفين»(66) - إحياءً لعنوان ديني استخدمه الخلفاء والسلاطين العثمانيين وسلاطين المماليك في مصر سابقًا. وعلى الرغم من عدم مطالبة الممالك الخليجية الأصغر حجمًا بمثل وثائق التفويض الدينية المحددة هذه، لكنها قلقة أيضًا. وكالمملكة العربية السعودية، تعتمد جميعًا على قوى غير إسلامية - وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية - لضمان الأمن، مع استضافة أغلبيتها لقوات مماثلة على أراضيها ومنذ الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، والاجتياح الإنكليزي والأمريكي للدول الإسلامية المجاورة – أي أفغانستان والعراق - أصبح موقف الممالك الخليجية محفوفًا أكثر بالمخاطر.

وقد اختلفت استراتيجيات احتواء واستمالة الإسلام في كل من الممالك، بحسب الظروف، على الرغم من وجود بعض الأنماط المشتركة. وفي أسلوب

(65) انظر، دانيال برومبيرغ

Brumberg, Daniel, 'The Trap of Liberalized Autocracy', Journal of Democracy, Vol. 13. No. 4, 2002, p. 58.

(66) كان فهد بن عبد العزيز آل سعود الملك السعودي الأول الذي يغير هذا اللقب.

مشابه لأساليب زعماء الجمهوريات العربية الاستبدادية المخلوعين حديثًا، استحضر رجال الدين الموالون للأسر الحاكمة في الخليج من وقت إلى آخر بعض الآيات القرآنية لتسويغ السلطة المطلقة. ووفقًا للبيان الذي صدر في أواخر العام 2011 من جامعة الأزهر حول الربيع العربي، تم فعل ذلك عادة عن طريق التفسير المحدود للآية التي تقول[67]: «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم». وتم الاستشهاد بهذه الآية وحدها مرارًا وتكرارًا، ولكن بحسب ما يؤكد بيان الأزهر، فإنه لا ينبغي الاستشهاد بآية خارج سياق موضوعها، وخصوصًا من دون أخذ الآية السابقة[68] بعين الاعتبار، والتي تنص على «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل».[69] وربما ذهبت الأسرة الحاكمة في السعودية إلى أبعد من هذه الاستراتيجية، في الوقت الذي ادعت فيه المؤسسة الدينية الوهابية وممثلو حكومتها أن آل سعود يمارسون «القيادة الشرعية» أو ولاية العهد انطلاقًا من هذا الأساس.

وبدلًا من ذلك، ركزت أصغر ممالك الخليج، لاسيما قطر والإمارات العربية المتحدة على استخدام مواردها لتمويل وحماية مساجدها والمؤسسات الدينية المحلية. وكل رجال الدين هم موظفون حكوميون تقريبًا، وتتم مراقبتهم عن كثب. ويتوجب على معظمهم حمل بطاقات هوية عليها الصورة الشخصية، ويتم اختيار خطاباتهم عادة من قائمة رسمية تحوي المواضيع المعتمدة، وتضعها الهيئة الحكومية كل أسبوع. وتؤكد ذلك البرقية التي أرسلتها السفارة الأمريكية في أبو ظبي التي توضح فيها كيف «أن مسؤولي الإمارات العربية المتحدة يدينون علنًا وبشدة الهجمات المتطرفة والإرهابية»، وكان موضوع مكافحة التطرف الذي وافقت عليه

(67) القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 59.

(68) القرآن الكريم، سورة النساء، الأية 58.

(69) بيان الأزهر دعمًا للثورات العربية، والذي صدر في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2011.

الحكومة محور خطب الجمعة في المساجد.[70] فضلًا عن توفير رواتب سخية لرجال الدين، ما يجعلهم مندمجين في القطاع العام العملاق في الدولة الريعية، كما واستُخدِمت الثروة في هذه الممالك لبناء مساجد كبيرة وفخمة ومدارس دينية، وغيرها من المؤسسات. ومن المتوقع أن بعض أكبر المساجد في العالم موجود الآن في الممالك الخليجية، مثل مسجد الشيخ زايد الكبير في أبو ظبي، الذي بنته الحكومة ويمكن له استيعاب 40.000 مصليًا. واستغرق بناؤه عدة سنوات بتكلفة بلغت أكثر من 540 مليون دولار، وهو مكان دفن الراحل زايد بن سلطان آل نهيان. وعلى الرغم من وجود بعض الاستثناءات مثل مسجد قطر الأكبر حجمًا في البلاد، وهو الذي يسمى ببساطة «مسجد قطر» أو «الفنار»[71]، ومسجد الفاروق الجديد المقترح في دبي - تحمل أغلبية المساجد الكبرى في الممالك الخليجية عادة اسم أحد أبرز أفراد الأسرة الحاكمة، على الرغم من أن بناءها تم باستخدام أموال الدولة -. وهناك بالطبع عددٌ لا يُحصى من المشاريع الأخرى التي تربط الإسلام بسخاء الأسر الحاكمة أو الدولة، وبعض هذه المساجد مبتكر جدًا ويضيف غالبًا نقاطًا إيجابية إلى الرصيد المعنوي للمموّلين. وفي الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، بدأت اللجنة المُنظمة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم بتخطيط وتصميم مجموعة كتاب مقدس أو مصحف سمي باسم حاكم أبو ظبي _ «مصحف الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان. والهدف منها إنتاج ملايين المجلدات التي سيتم بعد ذلك توزيعها مجانًا بموجب أوامر رئيس الوزراء»[72]. والمثال البارز على ذلك متحف الفنون الإسلامية في قطر، الموجود على جزيرة خاصة به، والتي صممها المهندس المعماري الذي صمم الجناح المعاصر لمتحف

(70) ويكيليكس، السفارة الأمريكية في أبو ظبي، 29 نيسان/أبريل 2006.

(71) ترجع تسمية المسجد إلى المعنى الذي يوحي بأنه تم إنشاؤه ليهدي المسلمين القطريين والأجانب الذين يقيمون في الدوحة.

(72) وكالة أنباء الإمارات، 18 آب/أغسطس 2011.

اللوفر في باريس؛ وهو يرتبط بشكل وثيق بالحاكم وزوجته صاحبة المكانة العالية، موزة بنت ناصر المسند. وتم افتتاحه في أواخر العام 2008 وظهر في عشرات الصحف والمجلات العالمية.

ولتزويد الأسر الحاكمة بالشرعية الدينية، أو بشكل أكثر دقة السماح للحكام بإبراز صورتهم على أنهم ملوك متسامحون وخيّرون أيضًا، كان هناك الكثير من الدعم للأديان الأخرى في بعض ممالك الخليج. باستثناء المملكة العربية السعودية _حيث تم حظر جميع الأديان الأخرى، وازدهرت المسيحية في ممالك الخليج، من باب مجاملة المغتربين الهنود والفيليبينيين. وتوجد كنائس لكل الطوائف تقريبًا في الممالك الخليجية الخمس الصغيرة، بما في ذلك الكنائس الإنجيلية الصغيرة. ويتبرع أحد أفراد الأسرة الحاكمة عادة بأرض جيدة لتلك الكنائس لمساعدتها على التوسع. وفي أبو ظبي، افتتح للعامة الدير المسيحي النسطوري القديم في العام 2010، والذي اكتشفته الشركة الحكومية للسياحة وتطوير الاستثمار على واحدة من الجزر النائية في الإمارة[73] وهكذا تم الاعتراف والاحتفال بمرحلة ما قبل الإسلام في البلاد. ويوجد أيضًا معابد للهندوس والسيخ في بعض هذه الدول، كبرج الصمت الزرادشتي في دبي، والذي كان مركزًا للمؤتمرات الزرادشتية العالمية أحيانًا. وعلى الرغم من وجود مقاطعة رمزية لإسرائيل من قبل الممالك الخليجية، وعدم السماح ببناء أي كنيس يهودي في أي من هذه الدول، إلّا أن هناك بعض التسامح مع اليهود. وفي البحرين على سبيل المثال، هناك مجتمع صغير جدًا من اليهود البحرينيين. على الرغم من تضاؤل عددهم من عدة مئات إلى بضع عشرات فقط، إلّا أنهم يحظون باحترام كبير ويشاركون في مجلس النواب البحريني. وفي العام 2008 عين الملك يهوديًا سفيرًا للبحرين في الولايات المتحدة وكندا والبرازيل.[74]

(73) وكالة الأنباء الكاثوليكية، 16 كانون الأول/ديسمبر 2010.

(74) صحيفة نيويورك تايمز، 5 نيسان/أبريل 2009، كانت هدى عزرا ابراهيم نونو سفيرة البحرين في الولايات المتحدة الأمريكية.

المؤهلات البيئية

نادرًا ما تستحضر الممالك الخليجية صورتها كصديقة للبيئة، نظرًا إلى مركزية النفط والغاز بالنسبة إلى المنطقة ومختلف الصناعات الثقيلة المرتبطة بها، التي تعتمد بمعظمها على الوقود الأحفوري الوفير. وعلاوة على ذلك، أدت الرواتب السخية في القطاع العام، وفوائد الرعاية الاجتماعية الشاملة، وشراك الدولة الريعية الأخرى، إلى أنماط حياتية ذات استهلاك مرتفع لدى الكثير من مواطني دول الخليج، بما في ذلك توافر سيارات متعددة للأسرة الواحدة، والاعتماد الكبير على التكييف الهوائي. ووفقًا لمركز معلومات تحليل ثاني أكسيد الكربون التابع لوزارة الطاقة الأمريكية، تعاني الممالك الخليجية الآن من أعلى نسبة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد الواحد في العالم. وكانت قطر مصنفة في العام 2008 على أسوأ بلد في العالم، إذ تبلغ فيها نسبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون 53.5 طن متري للفرد الواحد. أما الإمارات العربية المتحدة فكانت ثالث أسوأ بلد وفق هذا التصنيف، وبلغت نسبة الانبعاث فيها 34.6 طن متري، في حين حلّت البحرين في المرتبة الخامسة بنسبة 29 طن متري. ولم تكن كلّ من الكويت والمملكة العربية السعودية وعُمان بعيدة عن هذا الركب، إذ حلّوا في المرتبة السابعة والثالثة عشرة والرابعة عشرة على التوالي[75]. ونظرًا إلى التطور السريع في المنطقة منذ العام 2008، وخاصة في المملكة العربية السعودية، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، يبدو أن هذه البلدان الثلاثة ستبقى الأسوأ بين المخالفين في العالم - ربما بعد ازدياد معدل استخدام الرصاص فيها. ويُعتَقَد أن نسبة النفايات مرتفعة جدًا على مستوى الفرد في الممالك الخليجية، وفقًا لدراسة حديثة خلصت إلى أن أبو ظبي تمتلك أحد أعلى معدلات النفايات على مستوى الفرد الواحد في العالم - بمعدل ست

(75) وفقًا للمعلومات من مركز تحليل معلومات ثاني أكسيد الكربون التابع لوزارة الطاقة الأمريكية.

مـرات أكـثر مـن بلـدان أوروبـا الغربيـة[76]. ومـع أنـه تـم إجـراء تحسـينات في جميـع أنحـاء المنطقـة، إلّا أن النفايـات مـا زالـت تُرمـى في مواقـع للطمـر في الصحـراء. وعـلى الرغـم مـن أن تحديـد نصيـب الفـرد مـن السـيارات هـو تدبـير أقـل فائـدة للممالـك الخليجيـة، نظـرًا إلى أنـه مـن المرجـح أن تكـون نسـبة السـيارات للمواطنـين أعـلى مـن تلـك الخاصـة بالمغتربـين، إلا أنـه مـن الجديـر ذكـره أن قطـر الآن مـن بـين العـشرة الأوائـل في العـالم وفقًـا لأرقـام البنـك الـدولي، مـع وجـود 724 سـيارة لـكل ألـف شـخص، في حـين أن البحريـن والكويـت تأتيـان بعدهـا[77].

ومـع ذلـك، عـلى الرغـم مـن سـجل المنطقـة الضعيـف، أصبحـت حمايـة البيئـة مؤخـرًا سياسـة بـارزة في بعـض الممالـك الخليجيـة. وحولـت حكومتـا الإمـارات العربيـة المتحـدة وقطـر عـلى وجـه الخصـوص مـا كان يشـكل سـابقًا عبئًـا عـلى سـمعتهما الإقليميـة والدوليـة إلى عامـل قـوة. وتـم الإعـلان عـن عـدد هائـل من المشـاريع والمؤسسـات والدوائـر الحكوميـة الجديـدة، وغيرهـا مـن المبـادرات التـي لا تهـدف بمعظمهـا إلى معالجـة الأزمـات البيئيـة المحليـة فقـط، وإنمـا إلى تعزيـز البحـث وتطويـر الطاقـة النظيفـة والـشروط البيئيـة الأخـرى عـلى المسـتوى الـدولي [78]. بالطريقـة نفسـها التـي تـم بهـا الربـط بـين اسـتراتيجيات توزيـع الـثروات عـلى المواطنـين، وتمويـل المؤسسـات الدينيـة وبـين أفـراد بارزيـن مـن الأسر الحاكمـة بشـكل وثيـق، كان هـذا الحـال غالبًـا ذاتـه بالنسـبة إلى هـذه المشـاريع البيئيـة. وقـد وفـرت وسـائل الإعـلام المدعومـة مـن الدولـة تغطيـة واسـعة لذلـك، فكثـيرًا مـا كانـت تربـط علنًـا بـين أحـد أفـراد الأسرة

(76) انظر، ذا ناشيونال، 9 تموز/يوليو 2010.

(77) بيانات البنك الدولي في العام 2011 حول تعداد وسائل النقل لكل 1000 شخص.

(78) لمناقشة الموضوع كاملًا، انظر، ماري لومي

Luomi, Mari, The Gulf Monarchies and Climate Change: Abu Dhabi and Qatar in an Era of Natural Unsustainability (London: Hurst, 2012).

الحاكمـة وتنميـة محـددة، بحيـث يحتـل عناويـن الصحـف المحليـة. وشـكّل ذلـك أيضًـا مسـاحة لسياسـة جذبـت إلى حـد كبـير تغطيـة دوليـة مناسـبة، وكانـت تتـم إعـادة نـشر الكثـير مـن المقـالات للقـراء المحليـين.

وعـلى سـبيل المثـال، تقـوم زوجـة الحاكـم برعايـة معهـد بحـوث الطاقـة والبيئـة الجديـد في قطـر مبـاشرة. ولأنـه يهـدف إلى «التخفيـف مـن آثـار تغـير المنـاخ والملوثـات الضـارة بالبيئـة»، ويركـز عـلى «صحـراء قطـر والبيئـات البحريـة والحيـاة النباتيـة والحيوانيـة ونوعيـة الهـواء»، فإنـه مُمـول بشـكل جيـد وتشـيد بـه وسـائل الإعـلام المحليـة[79]. ويبـدأ منشـور حديـث لمؤسسـة البحـث والتطويـر «رانـد» يُركـز عـلى المعهـد، عـلى سـبيل المثـال، بالتصريـح أن «القيـادة القطريـة خلقـت رؤيـة اسـتدامة لهـذا البلـد»[80]. وعـلى نطـاق أوسـع، أنشـأت أبـو ظبـي مـا يسـمى بالهيئـة البيئيـة في أبـو ظبـي، وأوكلـت مؤخـرًا إلى معهـد سـتوكهولم للبيئـة في السـويد مسـألة وضـع سياسـة مناخيـة صارمـة للإمـارة[81]. ومنـذ العـام 2009، كان هنـاك أيضًـا جائـزة زايـد لطاقـة المسـتقبل، التـي تقـدم الآن للـشركات الفائـزة أو الدوائـر الحكوميـة جوائـز تصـل إلى أكـثر مـن 4 مليـون دولار[82]. وتظهـر جميـع الصـور المعروضـة عـلى الموقـع الرسـمي للجائـزة ولي العهـد وسـط مجموعـة مـن الشـخصيات الدوليـة البـارزة، في حـين تشـير جميـع النصـوص التـي تصـف الجائـزة إلى «إرث الشـيخ زايـد»[83]. ولكـن حتـى الآن، تشـكل مدينـة مصـدر في أبـو ظبـي أهـم مبـادرة

(79) وفقًا لتصريحات موقع قطر الخيرية الرسمي.

(80) انظر، نيدهي كالرا

Kalra, Nidhi, Recommended Research Priorities for the Qatar Foundation's Environment and Energy Research Institute (Los Angeles: RAND Corporation, 2011)

(81) صحيفة الغولف نيوز، 14 آب/أغسطس 2008.

(82) تمت زيادة قيمة الجائزة إلى 4 ملايين دولار في العام 2012.

(83) انظر، موقع http://www.zayedfutureenergyprize.com/en/

متعلقة بالبيئة في المنطقة. وكونها مبنية من قبل شركة أبو ظبي لطاقة المستقبل، وهي إحدى الشركات التابعة لشركة مبادلة للتنمية، الخاصة بولي العهد، كانت الخطة تقوم على إيجاد تطوير خالٍ من الكربون في المناطق النائية في الإمارة. أما الهدف الأوسع، فهو توفير مصدر البنى التحتية لمنطقة حرة من شأنها السماح لنحو 1500 شركة للطاقة المتجددة وشركات دولية أخرى ذات صلة بالبيئة لتستطيع التمركز وبناء قواعد لها في أبو ظبي، أو على الأقل جعل مقرها الإقليمي هناك. وستركز بعض هذه الشركات على تقنيات احتجاز الكربون، ومن المتوقع أن تصدِّر خدماتها إلى البلدان المجاورة التي لا تزال تعتمد على تقنيات استخراج النفط والغاز التي عفا عليها الزمن[84]. وتأمل شركة أبو ظبي للطاقة المستقبلية أيضًا جذب شركات البحث والتطوير إلى شركة مصدر في محاولة لجعل أبو ظبي عاصمة المنطقة للتقنيات الخضراء[85]. وعلى نحو مماثل، من المرجح أن يؤدي استثمار شركة مبادلة في الشركة الفنلندية وينويند إلى مشروع طاقة الرياح المشترك في شركة مصدر[86]. ولدعم جميع هذه الشركات، تم إنشاء مركز جديد للأبحاث - معهد مصدر - وكانت عدة هيئات بحثية دولية رائدة قد بدأت بالعمل هناك[87]. ومرة أخرى، قامت وسائل الإعلام المحلية بتغطية إعلامية واسعة، وعلى الرغم من وجود بعض الانتقادات لشركة مصدر في وسائل الإعلام الدولية إلّا أن شركة مبادلة وولي العهد استفادا عمومًا من أهداف شركة أبو ظبي للطاقة المستقبلية الشاملة.

(84) انظر، ذا ناشيونال، 23 تموز/يوليو 2008.

(85) انظر، ذا ناشيونال، 22 تموز/يوليو 2008.

(86) انظر، موقع AMEInfo.

(87) بيان مدينة مصدر، تموز/يوليو 2008.

الفصل الثالث: تفسير أسباب البقاء - الشؤون الخارجية

هنـاك اسـتراتيجيات متعـددة أيضًـا، تهـدف، بالتـوازي مـع المفاوضـات المحليـة، إلى ضـمان بقـاء الممالـك الخليجيـة ورفـع مكانتهـا في المنطقـة والعـالم. وكانـت الأولويـة عـلى مـدى سـنوات، بنـاء روابـط متينـة مـع باقـي العـالم العـربي وتحديـدًا مـع فلسـطين وتلـك الـدول العربيـة التـي رفضت الاعـتراف بإسرائيـل. وكان لهـذا هدفان متلازمـان: إرضـاء المشـاعر المؤيـدة لفلسـطين والمناهضـة لإسرائيـل لـدى شـعوبهم، في الوقـت الـذي يسـمح فيـه أيضًـا لـلأسر الحاكمـة بالبقـاء جنبًـا إلى جنـب مـع الحكومـات القوميـة العربيـة. وفي الآونـة الأخـيرة، وتحديـدًا منـذ اجتيـاح العـراق للكويـت وتحريرهـا لاحقًـا مـن قبـل قـوة تقودهـا الولايـات المتحـدة عـام 1991، كانـت الأولويـة اكتسـاب نفـوذ ومكانـة جيـدة في هـذه الـدول باعتبارهـا الضـمان الأمنـي الأكـثر ثقـة - وبالأخـص القـوى الغربيـة. ويبـدو أن تصاعـد التوتـر مـع إيران والوصـول إلى طريـق مسـدود بشـأن تطويـر برنامجهـا النـووي، يعنيـان مواصلـة تكثيـف الجهـود الغربيـة. ولكـن يظهـر اليـوم بعـدٌ إضـافي يتلخـص بالسـعي إلى تحسـين العلاقـات مـع القـوى الغربيـة، بمـا فيهـا الصـين، التـي لم تصبـح شريـكًا تجاريًـا رئيسـيًا فقـط، ولكنهـا قـد تقـدم قريبًـا ضمانـات أمنيـة بديلـة. ومـن بـين أولويـات الممالـك الخليجيـة، أولويـة ثالثـة ذات صلـة، وهـي الحاجـة إلى إقامـة علاقـات جيـدة مـع الـدول والمجتمعـات المسـلمة الأخـرى، بمـا في ذلـك تلـك الموجـودة خـارج العـالم العـربي. وبالإضافـة إلى الثنـاء عـلى جهودهـا في تعزيـز المؤهـلات الإسلامية وإسـقاط المعارضـة الإسلامية المحلية، تهدف هذه الاسـتراتيجية إلى تفـادي ومواجهـة الاعتـداءات الخارجية مـن المتطرفين الإسـلاميين - التهديد الذي أصبـح خطـرًا، وخصوصًـا عقـب أحـداث الحادي عـشر مـن أيلول/سـبتمبر، والحملة التّاليـة لتنظيـم القاعـدة في المملكـة العربيـة السـعودية[1].

---

(1) للحصـول عـلى التحليـل الأكـثر شـمولية حـول حملـة «تنظيـم القاعـدة في جزيـرة العـرب»، انظـر، تومـاس هيجهامـر

Hegghammer, Thomas, Jihad in Saudi Arabia: Violence and Pan-Islamism Since 1979 (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).

واستخدمت الممالك الخليجية، إلى حد ما، استراتيجيات تقليدية لتحقيق هذه الأهداف، وهي: بناء القدرات الدفاعية العسكرية بمعدات مصدرها الأساس الغرب؛ والانضمام إلى منظمات إقليمية كجامعة الدول العربية؛ ومحاولة وضع ترتيبات أمنية مشتركة في ما بينها - وتحديدًا في مجلس التعاون الخليجي. وكما سنناقش لاحقًا، وعلى الرغم من اهتمام العلماء الشديد بهذه الاستراتيجيات، إلّا أنها كانت محفوفة بالمخاطر وبقيت فرص نجاحاتها محدودة. وعوضًا عن ذلك، فإن عددًا من السياسات الأخرى غير الملحوظة، قد تقدم شرحًا أفضل لأسباب البقاء الخارجية لدى الممالك الخليجية.

أولًا، وكامتداد طبيعي للدولة الريعية المحلية، والاستراتيجيات المعروفة الخاصة بها لتوزيع الثروات، أصبحت الممالك الخليجية أكثر حرصًا على توزيع بعض مواردهاعلى الدول المجاورة لها الأقل حظًا، على شكل معونات إنمائية، أو أعمال خيرية، أو هدايا إلى بعض الدول العربية أو المسلمة أو الدول المجاورة غالبًا. **وثانيًا**، بذلت معظم الممالك الخليجية جهودًا لاستخدام موقعها ومواردها لوضع نفسها في مكان الدول «المحايدة والفاعلة» المفيدة - إما عن طريق إرسال بعثات لحفظ السلام أو التوسط لحل النزاعات الإقليمية. وكانت هذه الاستراتيجية عادة تمكنها من تجنب الانحياز في الصراعات المجاورة، وفي الوقت نفسه، تعزيز سمعة الخير والمهادنة لدى الدول الأقل استقرارًا أو الدول التي قد تشكل تهديدًا. كما ساعدت على تحويل الرأي العام العربي الأوسع - بعيدًا عن اعتمادها على الحماية العسكرية الغربية - التي لا يمكن إخفاؤه. **وثالثًا**، كانت هناك جهود طويلة لتمويل المتاحف، والجامعات، وغيرها من المشاريع الثقافية والمؤسسات تحت إشراف القوى الغربية – وعلى نحو متزايد مع نظرائها الشرقيين- من أجل تحسين الاعتراف بالممالك الخليجية وآرائهم بها، وبالتالي المساعدة على بناء قاعدة «لقوتهم الناعمة» في هذه الدول الفاعلة. وفي بعض الحالات، تم توجيه المعونات الإنمائية إلى هذه الدول لهذا الغرض. وعلى غرار استراتيجيات البقاء المحلية،

يوجد المزيد من الاختلافات الملحوظة في مجموعة السياسات هذه، تبعًا للظروف المنفردة لكل مملكة خليجية. ومع ذلك، يبدو أن هناك نمطًا واضحًا، مع إمكانية تحديد بعض مظاهر كلٍّ من الاستراتيجيات المختلفة في الممالك الخليجية على الأقل.

المساعدة الإنمائية والمؤسسات الخيرية الدولية

منذ سبعينيات القرن العشرين، كانت الممالك الخليجية الأكثر ثراءً - لاسيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت - من بين أكبر مانحي المعونات الإنمائية للدول العربية الفقيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي الآونة الأخيرة، انضمت إليهم قطر الغنية بالغاز، وامتدت برامج الإعانة الخاصة بها على نطاق أوسع، مع عدد لا يحصى من التبرعات إلى المجتمعات في شرق أفريقيا، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا، وحتى أوروبا الشرقية. وكانت السيطرة على المعونات تتم بحذر من قبل الوزارات المعنية بالشؤون الخارجية في الممالك الخليجية أو من قبل المؤسسات الراسخة التي تديرها الدولة مثل الصندوق السعودي للتنمية (أنشئ في العام 1974)، وصندوق أبو ظبي للتنمية (الذي يعود تاريخه إلى العام 1971 تحت اسم صندوق أبو ظبي للتنمية العربية)[2]، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (أنشئ في العام 1961، وكان أول أداة للمعونات الخارجية أنشأتها دولة نامية). بيد أن هذه المعونات الإنمائية الرسمية ليست سوى جزء من القصة، لأن الكثير من أعضاء الأسرة الحاكمة، وغيرهم من الجمعيات الخيرية التي ترعاها الدولة في الممالك الخليجية يشاركون في هذه الأنشطة أيضًا، وربما ذهبت الإمارات العربية المتحدة إلى أبعد من ذلك في محاولة لتنظيم جهودها المختلفة تحت مظلة

---

(2) انظر، آندرو ويتكروفت

With United Strength: Sheikh Zayed bin Sultan Al-Nahyan, the Leader and the Nation (Abu Dhabi: Emirates Centre for Strategic Studies and Research, 2005), p. 185.

واحدة، من خلال إنشاء مكتب اتصال معني للمعونات الخارجية في العام 2008. وكان هذا ردًا جزئيًا على التشكيكات والانتقادات من عدد من ممثلي الأمم المتحدة عقب ادعاء دقيق ومحتمل من أحد وزراء الإمارات العربية المتحدة بأن 3.6 في المئة من الناتج الإجمالي المحلي يتم تخصيصها للمساعدات الإنمائية[3]. وليس مفاجئًا تسمية عدد كبير من نتاج المعونات الإنمائية (كالمستشفيات، والمساجد، والمدارس) في الدول المستفيدة تيمنًا باسم الملك المعني، وذلك ضمن الجهود المختلفة التي يبذلها الحكام لتعزيز شرعيتهم.

وعمومًا، أشارت التقديرات طوال الفترة الممتدة بين العامين 1976 و2006 إلى أن أكثر من 4.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية أو نحو 49 مليار دولار قد خصصت للمعونات الإنمائية[4]، في حين يُعتقد أنه في الإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر، تجاوزت نسبة المعونات غالبًا 3 في المئة من الناتج الإجمالي المحلي. وعلى الرغم من أن هذا لا يزال أقل بكثير من نسبة إنفاق الممالك الخليجية على المعدات العسكرية - التي تكون عادة بين 4 و 11 في المئة من الناتج الإجمالي المحلي[5] - يبدو أن الفجوة تضيق فعلاً في الوقت الذي تصبح فيه المعونات الإنمائية الرسمية، على نحو متزايد، ركنًا أساسيًا في السياسة الخارجية لهذه الدول. ومن الضروري الإدراك أن المعونات الإنمائية الرسمية في الخليج تكون غالبًا أعلى مما هي عليه في الغرب، بما في ذلك الولايات المتحدة، على مستوى النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي. أما في العالم العربي، فليس مفاجئًا كون فلسطين المستفيد الأقدم والأكبر من المعونات الإنمائية الرسمية الموجهة. وعلى مر العقد الماضي، منحت المملكة

(3) انظر، ذا ناشيونال، 11 تموز/يوليو من العام 2008.

(4) انظر، ذا ديلي تلغراف، 26 آذار/مارس من العام 2006.

(5) انظر، قاعدة بيانات الإنفاق العسكري، معهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولي. في العام 2010، كانت نسبة الإنفاق في المملكة العربية السعودية 11.2 بالمئة، وفي الإمارات العربية المتحدة 7.3 بالمئة، وفي الكويت 4.4 بالمئة.

العربيـة السـعودية السـلطة الفلسـطينية نحـو 500 مليـون دولار مـن المعونـات، كـما أرسـلت مئـات الملايـين مـن الـدولارات لمسـاعدة اللاجئـين الفلسـطينيين عـبر جامعـة الـدول العربيـة ووكالـة الأمـم المتحـدة للإغاثـة والتشـغيل. ويعتقـد اليـوم أن المملكـة العربيـة السـعودية، منفـردةً، توفـر لفلسـطين مـا بـين 14 و 17 مليـون دولار شـهريًا[6]. وعـلى نحـو مماثـل، قدمـت الإمـارات العربيـة المتحدة مسـاعدات ملحوظـة لفلسـطين عـلى مـر السـنين، ويُعتَقَـد أنـه قـد تـمّ منحهـا خـلال العقـد المـاضي أكـثر مـن 4 مليـارات دولار، بمـا في ذلـك بنـاء مجمـع سـكني بقيمـة 62 مليـون دولار في العـام 2004 سُـمي تيمنًـا باسـم حاكـم أبـو ظبـي الراحـل، زايـد بـن سـلطان آل نهيـان، وإعـادة بنـاء مخيـم جنـين بعـد تدمـيره في العـام 2002 بكلفـة 70 مليـون دولار[7]. وعـلى الرغـم مـن فـوز حـماس المفاجـئ في الانتخابـات في العـام 2006، إلّا أن وتـيرة المسـاعدة الإنمائيـة الرسـمية مـن الخليج إلى فلسـطين لم تتباطـأ، بـل تسـارعت، ولعـل أفضـل مـا يمثلهـا هـو مسـجد الشـيخ خليفـة بـن زايـد في بيـت عنيـا، الـذى سـمي تيمنًـا باسـم حاكـم أبـو ظبـي الحـالي. وسـيمتلك هـذا المسـجد أطـول مئذنتـين في فلسـطين عنـد اكتمالـه بكلفـة تقـارب 5 ملايـين دولار[8]. ويتناقـض هــذا الـرد مـع مانحـين آخريـن كالولايـات المتحـدة - التـي كانـت تعيـد النظـر بموضـوع برنامـج المسـاعدات الخـاص بهـا نظـرًا لعلاقـات حـماس المزعومـة بمنظـمات إرهابيـة[9]. وبهـذا، فـإن دور الممالـك الخليجيـة في مجـال التنميـة في فلسـطين لا مـوازي لـه الآن.

---

(6) انظر، سي أن أن، 22 شباط/فبراير من العام 2006.

(7) انظر، خالد المطوع

Mutawwa, Khalid, The Arabic Falcon (Sharjah, 2005), pp. 214-215.

(8) انظر، ذا ناشيونال، 27 تموز/يوليو من العام 2008.

(9) انظـر، أسوشـيتد بـرس، 12 تموز/يوليـو مـن العـام 2011. صرح عضـو مجلـس الشـيوخ عـن نيويـورك جـاري أكرمـان، وهـو ديمقراطـي في اللجنـة الفرعيـة للشـؤون الخارجيـة في الكونغـرس، عـن الـشرق الأوسـط وجنـوب آسـيا، «مـن بـاب كل مـن القانـون واللياقـات الأساسـية، لا نتعامـل مـع أي حكومـة يسـيطر عليهـا الإرهابيـون، أو تقـدم المعلومـات إليهـم، ولـن نمنحهـا أي إعانـات».

وكان لبنان مقصدًا رئيسًا آخر للمساعدة الإنمائية الرسمية من الخليج، نظرًا إلى مركزيته المماثلة، ولارتباطه بالسياسات الإقليمية. وبعد حسم الحرب الأهلية اللبنانية في العام 1990، زودت الإمارات العربية المتحدة البلاد المنكوبة بمبلغ يتراوح بين 500 و700 مليون دولار، ومُنِحَ التمويل للجيش اللبناني لشراء معدات عالية الجودة لإزالة الألغام[10]. وفي أعقاب الصراع مع إسرائيل في العام 2006، قدمت جمعية الهلال الأحمر الإماراتي للبنان مبلغًا إضافيًا قيمته 300 مليون دولار، في إطار مشروع التضامن الإماراتي. وأُنفق معظم المال على إعادة بناء البنى التحتية المادية التي تضررت بفعل القصف الإسرائيلي، إضافةً إلى بناء مستشفيات ومدارس جديدة[11]. ومنذ ذلك الحين، يُعتقد أن الإمارات العربية المتحدة قد تعهدت بتقديم 300 مليون دولار إضافية لمساعدة لبنان، وقامت بذلك فعلًا[12]. وفي العامين 2006 و2007، قدمت المملكة العربية السعودية لمصرف لبنان المركزي ما يقارب 2.7 مليار دولار بينها 500 مليون دولار لإنفاقها على إعادة الإعمار[13]. وكانت قطر حريصة، بالقدر نفسه، على المساعدة، إذ وظفت نحو 250 مليون دولار لإعادة إعمار بنت جبيل؛ المدينة اللبنانية الأكثر تضررًا خلال حرب العام 2006. واستُخْدِمَ مبلغ كبير من هذه الأموال لبناء 12.000 منزلًا جديدًا، وإصلاح 470 دار للعبادة - بما فيها المساجد السنية والشيعية والكنائس المسيحية[14].

---

(10) انظر، كمال حمزة

Hamza, Kamal, Zayed: A Mark on the Forehead of History (Abu Dhabi, 2005), p. 166.

(11) انظر، ذا ناشيونال، 18 تموز/يوليو من العام 2008.

(12) وزارة الخارجية الأميركية

US Department of State, ‘Background Note: United Arab Emirates’ 2011.

(13) انظر، صوت أميركا، 25 تموز/يوليو من العام 2006.

(14) انظر، ديرشبيغل، 13 آذار/مارس من العام 2007.

وكان وضع العراق الأصعب على مستوى تلقّي المساعدات من الممالك الخليجية، وذلك، على الأغلب، بسبب إصرار الكويت على وجوب تسديد الحكومة العراقية، بعد العام 2003، نحو 16 مليار دولار من القروض - والتي كانت بمعظمها مقدمة من المصارف الكويتية إلى حكومة صدام حسين قبل غزو العراق للكويت في العام 1990. ومع ذلك، وحرصًا منها على إيقاف الانتهاكات الإيرانية في العراق، كانت مساعدات المملكة العربية السعودية سخية جدًا، وتراوحت بين مشاريع إعادة الإعمار والتعهد بضمانات تصدير بقيمة مليارات الدولارات، وتوفير عدد كبير من القروض الميسرة. وربما كانت المعونات التي قدمتها الإمارات العربية المتحدة إلى العراق ذات قيمة أكبر، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض التبرعات الكبيرة الممنوحة منذ العام 2005، بما في ذلك هدية بقيمة 215 مليون دولار دعمًا لجهود إعادة الإعمار[15]، إضافةً إلى تقديم القوات المسلحة الإماراتية طائرات هليكوبتر ومعدات أخرى للجيش العراقي الجديد[16]. وفي صيف العام 2008، أعلنت الإمارات العربية المتحدة أنها ستلغي ديون العراق المستحقة إلى الإمارات بأكملها، والتي بلغت نحو 7 مليارات دولار، وذلك «للمساعدة على تخفيف الأعباء الاقتصادية التي يعاني منها الشعب العراقي الشقيق»[17].

وقد استفادت عدة دول في شرق أفريقيا من المساعدات الإنمائية الرسمية الخليجية: على الأخص الدول التي يسكن فيها عدد ملحوظ من العرب أو المسلمين، ولكن بدأ آخرون في الآونة الأخيرة بتلقي المساعدة. وكانت الإمارات العربية المتحدة توزع المعونات على الصومال منذ أوائل تسعينيات

---

(15) انظر، المطوع (2005)، ص. 99.

(16) انظر، وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية، 16 كانون الثاني/يناير من العام 2004.

(17) انظر، كيرستوفر ديفيدسون

Davidson, Christopher M., Abu Dhabi: Oil and Beyond (London: Hurst, 2009), chapter 6.

القرن العشرين، وفي العام 2008، بدأت بتقديم الأدوية والمواد الغذائية إلى السودان[18]. واعتمدت المملكة العربية السعودية مسارًا مماثلًا، وذلك بعد تخصيصها 10 ملايين دولار لمساعدة بلدان القرن الأفريقي من خلال برنامج الأغذية العالمي، بالإضافة إلى ما قدمه أحد أفراد الأسرة الحاكمة، الوليد بن طلال آل سعود، من مساعدة بقيمة مليون دولار، لمساعدة كينيا تحديدًا. ودفعت الهبة الأخيرة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي للقول إن «...هذا هو بالضبط نوع الدعم الذي يستحقه هؤلاء الناس اليائسون من المانحين من القطاع الخاص والحكومات»[19]. وشاركت قطر في الأمر أيضًا، إذ دفعت مؤخرًا مبلغًا لإعادة إعمار إستاد أسمرا الدولي في إريتريا وبناء «قاعة الصداقة القطرية-الإريترية» الجديدة كجزء من المجمّع[20]. وعلى الرغم من كون هذه المبالغ وحزم المساعدات أصغر بكثير من تلك التي يتم إرسالها حاليًا إلى الدول العربية، إلّا أنه من المرجح إرسال المزيد من المساعدات الإنمائية الرسمية الخليجية إلى شرق أفريقيا، مع التدهور الأمني في المنطقة، في حين لا يزال الباب مفتوحًا أمام القراصنة والجماعات الإرهابية لاستهداف المصالح الخليجية.

وقد تلقت بعض الدول في جنوب آسيا - لا سيما الباكستان والهند - مساعدات سخية من الممالك الخليجية على مدى سنوات عدة، بسبب تاريخهم الاقتصادي المشترك وتدفق هجرة العمالة. لكن على مدى العقد الماضي، ازدادت قيمة المساعدات بشكل مثير للاهتمام، وذلك أساسًا كرد على التهديد الملموس لأمن المنطقة من قبل تنظيم القاعدة وغيرها من المنظمات التي يقع مقرها في أفغانستان وباكستان. وبعد الزلزال الذي وقع في كشمير في العام 2005، تبرعت المملكة العربية السعودية بـ 3

(18) انظر، كيرستوفر ديفيدسون، (2009).

(19) انظر، البيان الصحفي لـ برنامج الأغذية العالمي، 2 أيار/مايو من العام 2006.

(20) انظر، ذا بينينسولا، 3 حزيران/يونيو من العام 2011.

ملايين دولار لباكستان على الفور، ووعدت بتقديم مبلغٍ إضافي قيمته 570 مليون دولار في المعونة الآتية وهي الحزمة الأكبر بين تلك المُقَدّمة من أي دولة مانحة. وتم إنشاء منظمة جديدة - حملة التبرعات الشعبية السعودية لضحايا زلزال باكستان-، شرعت في بناء أكثر من 4.000 منزلًا جديدًا بكلفة 17 مليون دولار لبعض الباكستانيين المشردين[21]. ومؤخرًا، في أعقاب الفيضانات التي حصلت في باكستان في العام 2010، كانت المملكة العربية السعودية، مرة أخرى، المانح الرئيس في جهود الإغاثة في باكستان، إذ قدّمت أكثر من 360 مليون دولار من المساعدات وساعدت على بناء مُستَشفَيَين جديدين[22]. وفي الفترة نفسها، يُعتقَد أن المملكة العربية السعودية قدمت لأفغانستان أكثر من 200 مليون دولار من المساعدات. وتعهدت كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة بمنح باكستان مبلغ 100 مليون دولار بعد زلزال العام 2005 [23]، ووصلت جهود الإغاثة الكلية المُقَدّمة إلى أفغانستان إلى نحو عدة مئات من ملايين الدولارات. ومنذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، قدمت جمعية الهلال الأحمر الإماراتي أكثر من 40 مليون دولار أمريكي و30 مليون دولار من مجموعات أخرى مقرها أبو ظبي[24]. واستُخدِمَت هذه الأموال لبناء مستشفًى كبير، وست عيادات، ومكتبة عامة، وإحدى عشرة مدرسة، إضافةً إلى جامعة الشيخ زايد في أفغانستان، القادرة على استيعاب 6.000 طالب. ويتم بناء مدينة زايد لإيواء أكثر من 2.000 مشرد[25]، وقد سُمِّيت بهذا الاسم نسبة إلى حاكم أبو ظبي المتوفى.

---

(21) انظر، نيويورك تايمز، 20 تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2005.

(22) انظر، عرب نيوز، 30 آب/أغسطس من العام 2010.

(23) انظر، بي بي سي نيوز، 12 تشرين الأول/أكتوبر من العام 2005.

(24) انظر، ذا ناشيونال، 5 آب/أغسطس من العام 2008.

(25) انظر، ذا ناشيونال، 23 حزيران/يونيو من العام 2008.

وأُرسلت معونات إنمائية إلى أجزاء أخرى من آسيا أيضًا، تحديدًا إلى البلدان التي يقطنها أغلبية مسلمة أو تلك التي توجد علاقة توريد يد عاملة بينها وبين الممالك الخليجية. وعلى الرغم من بطء وصول المعونات الخليجية إلى إندونيسيا وأماكن أخرى من شرق آسيا في أعقاب كارثة تسونامي عام 2004، ووصف قناة الجزيرة لاستجابة المملكة العربية السعودية بأنها «مخزية»، إضافةً إلى حثّ جريدة القبس الكويتية للحكومة «على منحهم أكثر من ذلك حيث إنّنا أغنياء»[26]، فإنه من غير المرجّح إعادة ارتكاب الخطأ نفسه مرة أخرى. فقطر، على سبيل المثال، تمتلك الآن جمعية خيرية جديدة ترعاها الدولة – أيادي الخير نحو آسيا - لتقديم الإعانات والتوعية التثقيفية للمناطق الفقيرة في جنوب شرق آسيا تحديدًا. وتترأس هذه الجمعية إحدى بنات الأمير، وقد وُصِفت أهميتها على أنها «لا يتم إضاعتها على العدد الكبير من العمال المهاجرين من جنوب شرق آسيا، والمقيمين في قطر»[27]. وكانت الإمارات العربية المتحدة فاعلة على نحو مماثل، حيث يصل برنامج المساعدات الخاص بها إلى منغوليا. وبتكليف من مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية الجديدة التي يقع مقرها في منغوليا، التي يشرف عليها فرد أدنى مرتبةً في الأسرة الحاكمة في أبو ظبي، يتم بناء مجمع يتضمن مساكن، ومدارس، ومساجد، ومرافق للرعاية الصحية، بكلفة قدرها نحو مليون دولار. وعلى نحو المعنى ذاته، تم وصف المشروع بأنه لـ «المنغول المسلمين الذين يعيشون في أولجي... التي تقع في أقصى غرب منغوليا والتي تتشارك الحدود مع الصين وروسيا»[28].

---

(26) انظر، بي بي سي نيوز، 7 كانون الثاني/يناير من العام 2005.

(27) انظر، مهران كمرافا

Kamrava, Mehran, 'Royal Factionalism and Political Liberalization in Qatar' in Middle East Journal, Vol. 63, No. 3, 2009, pp. 407-408.

(28) انظر، وكالة أنباء الإمارات، 12 تموز/يوليو من العام 2011.

أدّت المساعدات الإنمائية الرسمية الخليجية دورًا كبيرًا في أوروبا، وتحديدًا في تنمية المجتمعات المسلمة في أوروبا الشرقية، الأمر الذي فاجأ الكثيرين. وكان أبرزها، المساعدات الملحوظة التي تدفقت إلى كوسوفو وأجزاء أخرى من البلقان، منذ الصراعات التي حصلت في أواخر تسعينيات القرن العشرين. وأنفقت اللجنة السعودية المشتركة لإغاثة كوسوفو - المدعومة من الحكومة - 5 ملايين دولار في تمويل مشاريع سكنية، وتوفير المواد الغذائية والإمدادات الطبية؛ كما أنها دفعت مبالغ لبناء المساجد، وإقامة «البرامج الدينية»[29]، في حين أرسلت جمعية الهلال الأحمر السعودي متطوعين طبيّين إلى عدد من مخيمات اللاجئين[30]. وكانت الإمارات العربية المتحدة بالمستوى نفسه من النشاط في كوسوفو إن لم نقل أكثر نشاطًا، وذلك من خلال برنامج المساعدات الخاص بها الذي يُعتقد الآن أنه بلغ نحو 30 مليون دولار. وقدمت مؤسسة محمد بن راشد للأعمال الخيرية والإنسانية - التي سميت تيمنًا باسم حاكم دبي الحالي - عدة ملايين من الدولارات دعمًا لجهود إغاثة كوسوفو، وفي العام 1999، شاركت محطات التلفزيون الأرضية في الإمارات العربية المتحدة في حملة تلفزيونية خيرية. وجمع الحدث 15 مليون دولار، ومن ثم ضاعف محمد هذا المبلغ على الرغم من أن الأمر لم يكن سريًا. واستُخدم هذا المال لبناء أكثر من خمسين مسجد جديد في كوسوفو في العام 2000[31]. وعند زيارة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، كولن باول، دبي في العام 2009 للمشاركة في حفل تخرج جامعي، أشار إلى هذا الموضوع وإلى مساعدة إنمائية أخرى من دبي بحضور محمد قائلًا إنّ

(29) انظر، البيان الصحفي لوزارة الشؤون الخارجية في المملكة العربية السعودية، 31 تشرين الأول/أكتوبر من العام 1999.

(30) انظر، بي بي سي نيوز، 24 نيسان/أبريل من العام 1999.

(31) انظر، غرايم ويلسون

Wilson, Graeme, Rashid's Legacy: The Genesis of the Maktoum Family and the History of Dubai (Dubai: Media Prima, 2006), p. 516.

«الإمارة الآن على قدم المساواة مع نيويورك، ولندن، وباريس» و«مشيدًا بالحملات الإنسانية والخيرية التي أطلقتها القيادة الرشيدة لمساعدة الناس في جميع أنحاء العالم على إدراك مفهوم تقاسم الثروات وتحقيق المساواة الاجتماعية بين الشعوب في المجتمعات المختلفة، وخاصة الفقيرة منها»[32].

الحيادية الفاعلة: حفظ السلام والوساطة

ويرتبط صرف المساعدات الإنمائية والخيرية الدولية ارتباطًا وثيقًا بمهام حفظ السلام المُرسلة من بعض الممالك الخليجية إلى الأماكن الإقليمية الساخنة، التي تضم غالبًا الدول نفسها التي تتلقى المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلى الرغم من وجود بعض الاستثناءات، ففي معظم الحالات لم تقترب عمليات نشر القوات الخليجية إلى الخطوط الأمامية بل كان دورها مساندًا لقوات من دول أخرى. ومع ذلك، أدت أنشطتها غالبًا إلى ظهور عناوين رئيسية إقليمية ودولية مؤاتية. وكدولة صغيرة تمتلك عددًا صغيراً من السكان الأصليين، تعتبر الإمارات العربية المتحدة أفضل مثال على هذه الاستراتيجية. وبعد محاولتها التدخل تقريبًا في أي نزاع إقليمي منذ سبعينيات القرن العشرين، ساعدتها مهام حفظ السلام على القيام بما هو خارج نطاق قدرتها في العالم العربي. وفي العام 1977 تم نشر جنود الإمارات العربية المتحدة[33] في الخارج للمرة الأولى، عندما أرسلت كتيبة للانضمام إلى قوات الردع العربية المشتركة في لبنان[34]. وفي العام 1992، قامت القوات المسلحة الإماراتية بتدخلها المبكر خارج الشرق الأوسط عبر إرسال مهندسين وقوة حفظ السلام لمساعدة العمليات الأميركية في

(32) انظر، ذا ناشيونال، 14 أيار/مايو من العام 2009.

(33) لقد كانت تسمى القوات المسلحة الاتحادي للإمارات العربية المتحدة آنذاك «قوة دفاع الاتحاد».

(34) انظر، نايف عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (بيروت: مجد، 2004)، ص. 155.

الصومال[35]. وفي منتصف تسعينيات القرن العشرين، وصل المزيد من قوات الإمارات العربية المتحدة إلى الصومال، ورواندا، وموزمبيق[36]. وكانت الإمارات العربية المتحدة في العام 1995، أول دولة عربية تتدخل في نزاع أوروبي، إلى حد كبير، عند نقلها الجرحى المسلمين جوًا من البوسنة. وبحلول العام 1999، كانت الإمارات العربية المتحدة السبّاقة، مرة أخرى، في البلقان، إذ أرسلت قوة للمساعدة في حماية ألبان كوسوفو المحاصرين[37] جنبًا إلى جنب مع جهودها للإغاثة الإنمائية في المنطقة.

وعلى الأرجح، أبصرت أهم مهمة لحفظ السلام النور في الخليج في العام 2008، وكانت تضم الإمارات العربية المتحدة مرة أخرى. وكشفت هيئة الإذاعة البريطانية للمرة الأولى، عن نشر نحو 250 جندي من الإمارات العربية المتحدة، وعدد من السيارات المدرعة في أفغانستان منذ العام 2003، وذلك للحفاظ على أمن خط الإمدادات وتوصيل المساعدات الإنسانية، وقد يكون ذلك لكون السلطات الإماراتية حذرة في البداية من الإعلان عن أنشطتها المناهضة لطالبان، وعن دعمها الصريح لقوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة. وقد أفادت هيئة الإذاعة البريطانية أيضًا، أنه كان على الكتيبة الإماراتية صد هجمات طالبان، ما يجعلها القوة العربية الوحيدة في أفغانستان التي اشتبكت بالفعل مع العدو[38]. وصرح

(35) انظر، فروكا هيرد باي

Heard-Bey, Frauke, From Trucial States to United Arab Emirates (London: Longman, 1996), pp. 511–513; Davidson, Christopher M., Dubai: The Vulnerability of Success (London: Hurst, 2008), chapter 5.

(36) انظر، دونالد هولي

Hawley, Donald, The Emirates: Witness to a Metamorphosis (Norwich: Michael Russell, 2007), p. 30.

(37) انظر، مجلة جين الأسبوعية للدفاع، 7 شباط/فبراير من العام 2007.

(38) انظر، ذا ناشيونال، 14 أيار/مايو من العام 2009؛ انظر، بي بي سي نيوز، 28 آذار/مارس من العام 2008.

الضابط الآمر قائلًا إنّه «إذا صادفنا أي نوع من أنواع الهجمات الشخصية، فسنواجهها بالنار. وبعد ذلك، نذهب إلى الشيوخ في هذه المنطقة ونقول: «لماذا تطلقون النار علينا؟ لقد جئنا لمساعدتكم، ونحاول إقناع الناس بأن الولايات المتحدة وبريطانيا جاءتا لإحلال السلام»[39].

وتحدثت وسائل الإعلام الموالية لحكومة الإمارات العربية المتحدة في الآونة الأخيرة عن أنشطة الكتيبة بشكل مكثف، مدعية أن القوات الإماراتية تشارك بفاعلية في حملة الجيش الوطني الأفغاني، «قلوب وعقول»، في ولاية هلمند. ووفقًا لمراقب بريطاني كان على صلة بالقوات، أدّى وجود مثل هذه القوات الإسلامية في أفغانستان إلى جذب الحشود، وبات الكثير من الأفغان «على استعداد لمصافحة هؤلاء الرجال من «عربستان»... مع الإماراتيين الذين يوزعون نسخًا من القرآن الكريم، ودفاتر، وأقلام، وحلوى». وتابع المراقب وصف ما اعتبره «السلاح الأكثر فاعلية في الصراع الدائر في أفغانستان» لدى الكتيبة الإماراتية - وهو دعوة جنود إماراتيين بارزين للشيوخ في القرى للانضمام إليهم في صلاة الظهر. وادعى أن هذا كان «...قوة فاعلة في العمل» - قوةٌ لا تتجرأ طالبان على تحديها، ولا يمكن للتحالف [الذي تقوده الولايات المتحدة] السيطرة عليه. وما هذه الطيبة السليمة التي تقدمها القوات الإماراتية إلا سلاحٌ بسيط وإنما قوي من أجل التغيير في أفغانستان. كما ربط المراقب بين عملية حفظ السلام والمساعدات الإنمائية من الإمارات العربية المتحدة إلى أفغانستان، موضحًا «أن الرجال الأفغان يستطيعون نقل عائلاتهم بالسيارات على طول الطريق المعبدة الممولة من دولة الإمارات العربية المتحدة» بالقرب من قاعدة الإمارات العربية المتحدة في البلاد، «وزيارة عيادة مبنية من قبل الإمارات العربية المتحدة، حيث تتلقى النساء والأطفال العلاج على يد طبيبات إماراتيات، في حين أن

---

(39) انظر، بي بي سي نيوز، 28 آذار/مارس من العام 2008.

محطة الراديو التي تتلقى تمويلًا من الإمارات العربية المتحدة تقدم برامج الأخبار والموسيقى في الباشتون[40].

وكان العرض الضخم لوثائقي في مجلس ولي عهد أبو ظبي في آب/ أغسطس 2011 أفضل ما يعكس المكاسب السياسية الهائلة للأسر الحاكمة في الإمارات العربية المتحدة من المهمة في أفغانستان. وإلى جانب العدد الكبير من كبار الشخصيات في الإمارات العربية المتحدة، بمن فيهم معظم الحكام في الإمارات، وأولياء العهد، والوزراء، كان هناك وفود من الممالك الخليجية الأخرى، من ضمنهم وزير الشؤون الخارجية في البحرين، ونحو 400 ضيف آخر. أما الوثائقي، الذي حمل عنوان «مهمة: رياح الخير»، فركز على «تكريم الأفراد الشجعان الذين يؤدون واجبات مهمة نيابة عن بلادهم» في حين بيّن أيضًا «كيف يجب على قوات الإمارات العربية المتحدة الاعتماد على شجاعتهم، وتدريبهم، والأهم، اعتمادهم على بعضهم البعض من أجل تنفيذ هذا العمل المهم في الظروف الأكثر عدائية وتحديًا». وفي بيان صحفي نشرته وكالة أنباء الإمارات الرسمية، وصفت أيضًا، بشكل بارز، «سياسة الإمارات العربية المتحدة لتقديم الدعم لأفغانستان بما في ذلك مشاريع الرعاية الصحية، والتعليم، كبناء العيادات والمدارس، وتطوير بنًى تحتية كافية للمجتمع كالمساجد، والطرقات، والمدارس، قبل أن تختم بأن «...وجود الإمارات العربية المتحدة كجزء من التحالف الدولي في أفغانستان ساعد على حفظ الأمن لضمان عدم تقويض المشاريع الإنسانية على يد القوات الإجرامية التي تسعى إلى تعطيل تقديم المعونة»[41].

وفي ما يتعلق بالتوسط في النزاعات والخلافات مؤخرًا - وتحديدًا منذ تسلم حاكم قطر الحالي، حمد بن خليفة آل ثاني، السّلطة في العام 1995 – كانت قطر، حتى ذلك الوقت، وسيط السلام الإقليمي الأبرز، بعد استضافتها

(40) انظر، ذا ناشيونال، 22 تموز/يوليو من العام 2011.

(41) انظر، وكالة أنباء الإمارات، 22 آب/أغسطس من العام 2011.

مؤتمرات لا حصر لها، ومشاركتها، بشكل وثيق، في عدد من اتفاقات السلام الرئيسية، وغالبًا في الدول التي استفادت من مساعداتها الإنمائية. وعلاوة على ذلك، وكما سنناقش لاحقًا في هذا الكتاب، فمنذ بداية الربيع العربي في العام 2011، أصبحت جهود حمد أكثر إنتاجًا. وينبغي أن يكون دور قطر المكتشف حديثًا طبيعيًا، لأنها أصغر وأغنى الممالك الخليجية بالنسبة إلى الفرد الواحد. وبذلك ستكون البلاد جائزة قيمة لأي معتدٍ أجنبي، ونظرًا إلى هذه الظروف الجغرافية-الاستراتيجية المحفوفة بالخاطر، فقد تمتلك الأسرة الحاكمة في قطر الكثير لتكسبه من موضع الدولة كمحايد فاعل بامتياز في المنطقة، أو كما وصفها مراقبون آخرون بـ «سويسرا الخليج». ويؤكد أحد البنود في الدستور القطري الحالي التزامه بمثل هذه الاستراتيجية، في حين يفيد أيضًا أنه لن يقحم نفسه في الشؤون الداخلية لدولة أخرى: «...تقوم السياسة الخارجية للدولة على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين، عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام»[42].

وكان نجاح قطر الأبرز، دورها في إنهاء الأزمة في لبنان بين حزب الله وتحالف 14 آذار، المناهض علنًا لسوريا، في العام 2011. وبعد عام ونصف العام تقريبًا من الاحتجاجات وسط المدينة، التي بدأت في كانون الأول/ ديسمبر من العام 2006، احتلت الميليشيات، المتحالفة مع حزب الله، وسط بيروت أخيرًا، في أيار/ مايو من العام 2008، لأكثر من أسبوع ما أدى بالبلاد إلى الركود. وأقام حاكم قطر مؤتمر الحوار الوطني اللبناني بعد أن دعا فورًا ممثلين عن جميع الفصائل للذهاب إلى الدوحة، وقد أدى

(42) انظر، المادة السابعة من دستور العاك 2005، كما اقتبسه ستيفين رايت، «قطر» لدى كريستوفر ديفيدسون

Wright, Steven, 'Qatar' in Davidson, Christopher M. (ed.), Power and Politics in the Persian Gulf Monarchies (London: Hurst, 2011).

ذلك إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة وتعيين رئيس لبناني جديد بسرعة[43]. وأشاد مجلس الأمن في الأمم المتحدة بجهود قطر التي أدت إلى إنهاء الأزمة، في ما يعرف بـ «اتفاق الدوحة»، وصرَّح أنه «يرحب بالاتفاق الذي توصل إليه القادة اللبنانيون في الدوحة، ويدعمه بشدة... والذي يشكل خطوة أساسية نحو حل الأزمة الحالية». وانطلقت الألعاب النارية والحفلات الموسيقية في جميع أنحاء البلاد، مع عدد من اللافتات التي تظهر حاكم قطر بشكل بارز.

ومن ثم أدّت قطر دورًا رئيسيًا في التوسط لتسليم ست ممرضات بلغاريات من ليبيا في العام 2007. وبعد أن اتُّهمن بتعمد التسبب بإصابة أكثر من 400 طفل بفيروس نقص المناعة المكتسب في العام 1998، حكم عليهن بالإعدام قبل أن يخفف الحكم إلى السجن المؤبد. وعلى الرغم من أن فرنسا سيطرت على معظم العناوين الرئيسية في الصحف لتسهيل إطلاق سراحهن، اعترف نيكولا ساركوزي بالفشل قائلًا إن «...بعض الوساطات الإنسانية من قبل حكومة قطر الصديقة، كانت حاسمة في المساعدة للإفراج عن الممرضات»[44]. وقد يكون الأمر الأكثر إثارة للجدل، مشاركة قطر في التوسط لوقف إطلاق النار بين حكومة الخرطوم ومتمردي دارفور في السودان في العام 2010. وبعد استدعاء الرئيس السوداني، عمر البشير، إلى الدوحة، على الرغم من إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحقه بسبب ارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، دعا حاكم قطر رؤساء كلٍّ من تشاد وإريتريا أيضًا[45]، وتم أخيرًا التوقيع على هدنة دائمة في صيف العام 2011، ومرة

(43) تم التوصل إلى اتفاق الدوحة في 21 أيار/مايو من العام 2008.

(44) إرجع إلى البث على قناة الجزيرة، 6 آب/أغسطس من العام 2007.

(45) انظر، بي بي سي نيوز، 4 آذار/مارس من العام 2009؛ انظر، سي أن أن، 23 شباط/فبراير من العام 2010.

أخرى، كُرِّمَت قطر من قبل كل من اللاعبين الإقليميين والمجتمع الدولي. وبشكل ملحوظ، عُقِدت جلسة التوقيع في فندق الدوحة، برئاسة الحاكم وبحضور عدد من رؤساء الدول الأفريقية، بالإضافة إلى ممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتأكيدًا لجهود قطر، قال حمد إن «... دولة قطر حريصة بالتنسيق مع شركائها الإقليميين والدوليين على أن ترى أبناء دارفور والسودان عمومًا ينعمون بالأمن والاستقرار، وهما شرطا التنمية والاستقرار»[46]. وكذلك الأمر في شرق أفريقيا، إذ لاقت محاولات قطر لتسوية النزاعات الحدودية المستمرة منذ فترة طويلة بين إريتريا وجيبوتي، اهتمامًا دوليًا أيضًا، على الرغم من أن المحاولة لم تثمر عن النجاح بعد. وفي العام 2010، وصل وفد قطري رفيع المستوى إلى جيبوتي بعد زيارة إلى إريتريا. لكن لن يتم التوصل إلى اتفاق من دون دعم من إثيوبيا التي قطعت العلاقات مع قطر في العام 2008 على أساس أن «دعم قطر لإريتريا جعل منها مصدرًا رئيسيًا لغياب الاستقرار في القرن الأفريقي»[47].

وباعتبار الإمارات العربية المتحدة وسيطًا إقليميًا معترفًا به للسلام، كان لها أيضًا عددًا من التدخلات الناجحة، وإن كانت أقل بروزًا من جهود قطر. والمثال الأول على هذه الوساطات الإماراتية كان في العام 1974 عندما فضّ حاكم أبو ظبي نزاعًا حدوديًا بين مصر وليبيا[48]. وفي العام 1991 تحديدًا، حاول إنقاذ العراق من غزو شامل بعد لقاء الملك السعودي والرئيس المصري حسني مبارك، وذلك في محاولة للتوصل إلى اتفاق بين صدام حسين

(46) انظر، كابيتال إريتريا، 14 تموز/يوليو من العام 2011.

(47) انظر، صوماليلاند برس، 7 حزيران/تموز من العام 2010.

(48) انظر، جون ديوك أنتوني

Anthony, John Duke, Arab States of the Lower Gulf: People, Politics, Petroleum (Washington DC: Middle East Institute, 1975), p. 152.

والحاكم المخلوع للكويت، جابر الأحمد الصباح[49]. وفي أوائل العام 2003، كانت أبو ظبي مرة أخرى وسيطًا فاعلًا، إذ اقترحت عقد قمة طارئة بهدف ثني الولايات المتحدة عن الهجوم على العراق. وقد عُقِدَ اجتماع في شرم الشيخ برئاسة الأمين العام لجامعة الدول العربية[50]. وبحسب ما ورد، تم تقديم ملجأ لصدام حسين وعائلته في أبو ظبي في حال امتثالهم للمطالب الأميركية بمغادرة العراق[51]. ومنذ تولّي خليفة بن زايد آل نهيان منصب حاكم إمارة أبو ظبي في العام 2004، واصلت الإمارات العربية المتحدة اتباع هذه السياسات إلى حدٍّ ما. وفي أوائل العام 2007، سافر وزير الشؤون الخارجية إلى إيران للقاء ممثلين عن الحكومة[52]، ولاحقًا في ذلك العام (وفي غضون أسبوعٍ واحدٍ فقط)، استضاف خليفة كلًّا من محمود أحمدي نجاد ونائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني على حدة، وعلى ما يبدو شكّل ذلك محاولة لنزع فتيل المواجهة النووية بين إيران والولايات المتحدة[53]. وفي العام 2008، كانت الإمارات العربية المتحدة فاعلة مرةً أخرى، بعد دعوتها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، التي كانت في طريقها إلى شرق آسيا، إلى أبو ظبي لاستخلاص المعلومات من المبعوث الأمريكي وليام بيرنز حول مفاوضاته مع إيران. وقبل أسبوع واحد فقط، التقى ولي عهد أبو ظبي بعلي رضا شيخ عطار - مبعوث محمود أحمدي نجاد، ووكيل الوزير الإيراني للشؤون الخارجية[54]. وحظيت هذه الإجراءات

(49) انظر، هيرد باي

Heard-Bey (1996), pp. 388–391.

(50) عمرو موسى.

(51) انظر، ذا ناشيونال، 28 تموز/يوليو من العام 2008؛ المطوع (2005)، ص. 99.

(52) انظر، مجموعة أكسفورد للأعمال

Oxford Business Group, ‘Abu Dhabi: The Report 2007’, p. 25.

(53) وكالة رويترز، 11 أيار/مايو من العام 2007؛ بي بي سي نيوز، 13 أيار/مايو من العام 2007.

(54) انظر، الغولف نيوز، 18 تموز/يوليو من العام 2008.

الدبلوماسية مجتمعةً على الإشادة بالإمارات العربية المتحدة في خلال اجتماعات مجلس أمن الأمم المتحدة في أغسطس/آب من العام 2008 [55].

القوة الناعمة في الغرب: الاستثمارات الاستراتيجية والمساعدة الإنمائية

كانت استراتيجية القوة الناعمة للممالك الخليجية في الغرب، على مدى سنوات كثيرة، جزءًا رئيسيًا من صناديق ثرواتهم السيادية. وإضافةً إلى استثمارات هذه الصناديق في الشركات المتعددة الجنسيات، والشركات الممتازة والعقارات المدروسة، تم إجراء المزيد من الاستثمارات، والرعايات المرتبطة بها، في مشاريع بارزة، تجتذب العناوين الرئيسية، وقد لا تدر ربحًا بالضرورة. ويبدو أن الهدف من ذلك زيادة وعي الممالك الخليجية المرتبطة بقوًى غربية محددة، على المستويات كافة، من المسؤولين الحكوميين إلى أفراد الشعب. وفي جميع الحالات تقريبًا، حصلت هذه الاستثمارات، التي تركز على العلامة التجارية، في البلدان التي تمتلك تاريخًا في دعم الممالك الخليجية عبر تقديم الحماية أو الضمانات الأمنية، أو التي يمكن التوقع منها تقديم المساعدة في حالات الطوارئ في المستقبل.

وتعتبر قطر، بطبيعة الحال، المؤيد الأكثر فاعلية لهذه الاستراتيجية، وذلك للأسباب نفسها التي أظهرتها كوسيط السلام الإقليمي الأكثر حيوية. فعلى سبيل المثال، اشترت قطر القابضة، التي تملكها الأسرة الحاكمة، متاجر هارودز المرموقة في لندن في العام 2010، بعد محاولة فاشلة لشراء سلسلة البقالة الوطنية البريطانية، سينسبري. وبعد أن دفعت 2.3 مليون دولار لقاء هارودز - ويُعتقد أن هذا العرض سخيٌّ جدًا - أعلن رئيس مجلس إدارة قطر القابضة (وهو أيضًا رئيس وزراء قطر وعضو رئيسي في الأسرة الحاكمة) أن الصفقة لن «تضيف قيمة كبيرة إلى ملف الاستثمارات» الخاص بها فقط، بل إن هارودز أيضًا «...مكان تاريخي. وأنا أعلم أنه شديد الأهمية، ليس للشعب البريطاني فقط، ولكن للسياحة أيضًا». وعلى نحو مماثل،

(55) انظر، ذا ناشيونال، 8 آب/أغسطس من العام 2008.

وصف نائب رئيس قطر القابضة الصفقة قائلًا إنها «صفقة تاريخية» بالنسبة إلى قطر[56]. وفي الوقت نفسه، حصلت قطر على ممتلكات رمزية أخرى في لندن بما في ذلك ثكنات تشيلسي القديمة ومبنى السفارة الأميركية في ساحة جروفينور. كما أنها قدمت نسبة كبيرة من تمويل أطول ناطحة سحاب في أوروبا - برج شارد في لندن - لا سيما عبر مصرف قطر المركزي الذي يمتلك حصة فيه نسبتها 80 في المئة. ويضم البرج ذو الأمتار 310، والذي تبلغ قيمته 3 مليار دولار، شقتين فاخرتين، كل منهما من طابقين، مخصصتين ليتم استخدامهما من قبل الأسرة الحاكمة القطرية؛ وكان حفل الافتتاح الرسمي للبرج في تموز/يوليو من العام 2012 بضيافة رئيس مجلس إدارة قطر القابضة[57]. وعندما طُلِب منه إعطاء رأيه، كان محافظ البنك المركزي واضحًا بخصوص السبب الجوهري للاستثمار، شارحًا أنّه واثق من «...أن شارد سيصبح رمزًا للعلاقات الوثيقة بين قطر والمملكة المتحدة». وإضافةً إلى ذلك، صرح السفير القطري لدى المملكة المتحدة أن «... المملكة المتحدة هي بلد عزيز علينا ... استثمارنا هو استثمار طويل الأمد، ونحن لسنا في حاجة إلى الأموال الآن ...ونعتقد أن المملكة المتحدة هي المكان المناسب لوضع استثماراتنا. المملكة المتحدة هي شريك استراتيجي لبلدنا»[58].

وعلاوة على ذلك، كانت قطر ناشطة في أماكن أخرى من أوروبا، إذ وقعت مؤسسة قطر - برئاسة زوجة الحاكم - على صفقة رعاية تبلغ قيمتها 230 مليون دولار في العام 2011 مع نادي برشلونة الإسباني لكرة القدم[59]، أحد أكبر العلامات التجارية في كرة القدم الدولية. وبعد تجنبه مسبقًا

(56) انظر، بي بي سي نيوز، 8 أيار/مايو من العام 2010.

(57) انظر، ديلي ميل، 4 تموز/يوليو من العام 2012.

(58) انظر، ذا غارديان، 30 كانون الأول/ديسمبر من العام 2011.

(59) انظر، أسوشيتد برس، 25 أيلول/سبتمبر من العام 2011.

مسـألة رعايـة القميـص وتفضيلـه عـرض شـعار اليونيسـف للأعـمال الخيريـة للأطفـال عليـه، كشـفت عمليـة تدقيـق في العـام 2010 أن النـادي غـارق في ديـون تبلـغ قيمتهـا نحـو 500 مليـون دولار. ورغـم الإفـادة بـأن خبراء التسـويق كانـوا يعملـون عـلى إيجـاد وسـيلة لعـرض الشـعارين عـلى القمصـان الجديـدة، تبـين أنـه إذا ثبتـت اسـتحالة هـذا الأمـر، سـتكون الأولويـة لشـعار مؤسسـة قطـر[60]. ويبـدو أن هـذا هـو الحـال الآن، حيـث تـم نقـل شـعار اليونيسـف إلى الجهـة الخلفيـة مـن القميـص. وفي فرنسـا، كان الـدور لأكـبر صناديـق الـثروات السـيادية القطريـة - هيئـة قطـر للاسـتثمار – التـي اسـتثمرت في كـرة القـدم مـن خـلال آليـة جديـدة تركـز عـلى الرياضـة – قطـر للاسـتثمار الريـاضي. وفي العـام 2011، حصلـت قطـر للاسـتثمار الريـاضي عـلى حصـة مسـيطرة بنسـبة 70 في المئـة في فريـق باريـس سـان جيرمـان[61]، وعينـت، عـلى الفـور، شـخصًا قطريًـا كرئيـس جديـد للنـادي، – وكان أول رئيـس غـير فرنـسي في تاريـخ النـادي.

وعـلى الرغـم مـن كـون الإمـارات العربيـة المتحـدة بعيـدة عـن الأضـواء الآن، وأقـل إسرافًـا منـذ أزمـة دبي في العـام 2009، وصناديـق الإنقـاذ التـي قدّمتهـا أبـو ظبـي لاحقًـا، إلّا أنهـا كانـت مسـتثمرًا بـارزًا للـثروات السـيادية في الغـرب، يركـز عـلى العلامـات التجاريـة، وتحديـدًا في بريطانيـا والولايـات المتحـدة. فعـلى سـبيل المثـال، قامـت أدوات الاسـتثمار المختلفـة في دبي بـشراء فنـدق كارلتـون تـاور وفنـدق لاونـدز في وسـط لنـدن، إلى جانـب فنـدق آرت ديكـو المشـهور في مانهاتـن[62]، وكانـت الاسـتثمارات الأبـرز عـين لنـدن، ومتحـف مـدام توسـو للشـمع[63] اللذيـن حصلـت عليهـما دبي انترتاشـونال كابيتـل في العـام 2006. وفي العـام 2007، اشـترت شركـة نخيـل العقاريـة في دبي السـفينة

(60) انظر، بي بي سي الرياضية، 10 كانون الأول/ديسمبر من العام 2010.

(61) انظر، إي أس بي أن، 31 أيار/مايو من العام 2011.

(62) فندق إيسيكس.

(63) تم الحصول على هذه الأخيرة في العام 2006 مقابل 800 مليار دولار.

البريطانية السياحية الرمزية، المسحوبة من الخدمة، كوين إليزابيث 2 (QE2) بنحو 100 مليون دولار، مصممة على تحويلها إلى فندق عائم[64]. وفي ما يتعلق بتسجيل العلامات التجارية، كانت صفقة شركة طيران الإمارات في دبي الأنجح من حيث حصولها على حقوق تسمية الإستاد الجديد لنادي أرسنال في لندن على مدى خمسة عشر عامًا؛ وقد افتُتِح هذا الإستاد في العام 2006، بالتوازي مع صفقة مدتها ثماني سنوات لرعاية الإمارات لقميص النادي[65]. أما الآن، فيشار إليه ببساطة باسم «إستاد الإمارات»، مع تزيين جانب مبناه بشعار الإمارات، وأصبح معلمًا رئيسيًا في لندن.

وتعتبر استثمارات أبو ظبي في الغرب كثيرة أيضًا، بعد أن دفعت شركة أبو ظبي للاستثمار مبلغًا أُفيد أنه 800 مليون دولار لمبنى كرايسلر الشهير في نيويورك – العنصر الرئيسي للقطات البانوراما في فيلم مانهاتن في هوليوود - وذلك قبل بداية أزمة الائتمان مباشرةً، في العام 2008[66]. وبالبذخ نفسه، اشترت شركة مبادلة للتنمية التابعة لولي العهد حصةً تصل إلى 5 في المئة، في العام 2005، أي ما يعادل 130 مليون دولار في شركة فيراري الشهيرة لصناعة السيارات في إيطاليا[67]. وبشكل ملحوظ، تبع هذا الأمر رعاية شركة مبادَلَة لفريق فيراري للفورمولا 1، التي ظهر فيها شعار الشركة، بشكل بارز، على مقدمة سيارات الفيراري[68]. وكذلك الأمر بالنسبة إلى كرة القدم، إذ كانت من أولويات أبو ظبي، والتي تمثلت بشراء نادي مانشستر سيتي لكرة القدم من قبل مجموعة أبو ظبي المتحدة للتنمية والاستثمار بنحو 360

(64) انظر، ديلي ميل، 16 آذار/مارس من العام 2010.

(65) انظر، بي بي سي الرياضية، 5 تشرين الأول/أكتوبر من العام 2004.

(66) انظر، فرانس برس، 9 تموز/يوليو من العام 2008.

(67) انظر، ذا ناشيونال، 22 تموز/يوليو من العام 2008.

(68) انظر، إيميريتس 7/24، 17 آذار/مارس من العام 2008.

مليـون دولار في صيـف العـام 2008[69]. وبقيـادة أحـد الإخـوة الأصغـر سـنًا لـولي العهـد (ونائـب رئيـس وزراء الإمـارات العربيـة المتحـدة)، منصـور بـن زايـد آل نهيـان، قـام الفريـق سريعًـا، بتعيـين أحـد مسـاعدي ولي العهـد (الـذي يشـغل منصـب رئيـس جهـاز الشـؤون التنفيذيـة في أبـو ظبـي أيضًـا) كرئيـسٍ جديـدٍ للنـادي. وعـلى غـرار تسـمية الإمـارات لإسـتاد أرسـينال، دفعـت شركـة طـيران أبـو ظبـي، الاتحـاد للطـيران، 642 مليـون دولار للحصـول عـلى حقـوق التسـمية لإسـتاد مانشسـتر سـيتي، الـذي بُنِـي أساسًـا لاسـتضافة دورة ألعـاب الكومنولـث في العـام 2002؛ وقـد وصفهـا الرئيـس التنفيـذي السـابق للنـادي[70] قائـلًا «إنهـا الترتيبـات الأهـم في تاريـخ كـرة القـدم العالميـة»[71]. واليـوم، تتناقـل الصحـف البريطانيـة أخبـار اتحـاد أبـو ظبـي مـع مانشسـتر سـيتي، وتناقشـها، وغالبًـا مـا يكـون رئيـس النـادي موضوعًـا متكـررًا في المقـالات الموجـودة في الملاحـق الرياضيـة.

كـما قامـت الممالـك الخليجيـة الأخـرى بعمليـات شراء بـارزة في الغـرب، عـلى الرغـم مـن ميلهـا إلى عـدم لفـت الانتبـاه بشـكل كبـير بسـبب حذرهـا المتزايـد، أو مواردهـا المحـدودة. وعـلى سـبيل المثـال، تمتلـك دار الاسـتثمار الكويتيـة حاليًـا 51 في المئـة مـن شركـة السـيارات البريطانيـة الفاخـرة أسـتون مارتـن[72]، وهـي علامـة تجاريـة ترتبـط عـادة بأفـلام جيمـس بونـد وغيرهـا مـن أفـلام الإثـارة البريطانيـة. وعـلى الرغـم مـن امتلاكهـا قـدرات اسـتثمار الـثروات السـيادية الأكـثر تواضعًـا، إلا أن البحريـن كانـت فاعلـة أيضًـا، بعـد شراء ممتلـكات القابضـة، المدعومـة مـن الدولـة، حصـة بنسـبة 30 في المئـة في مجموعـة ماكلاريـن البريطانيـة في العـام 2007؛ مُصَنِّـع سـيارة ماكلاريـن الخارقة

(69) انظر، إنترناشيونال هيرالد تريبيون، 2 أيلول/سبتمبر من العام 2008.

(70) غاري كوك.

(71) كما اقتبسها جيمس دورسي

Dorsey, James, Mideastposts, 7 October 2011.

(72) انظر، ذا غارديان، 27 أيلول/سبتمبر من العام 2009.

وصاحب فريق ماكلارين في الفورمولا 1 الفائز بعدد من بطولات ال[73]. وفي العام 2011، زادت شركة ممتلكات حصتها إلى نسبة 50 في المئة، الأمر الذي فسّر إلى تردد ماكلارين بمقاطعة سباق جائزة البحرين الكبرى في العام 2011، عقب الموجة الأولى من الاحتجاجات في المملكة، كما سنناقش لاحقًا في الكتاب.

ويمكن اعتبار استضافة الممالك الخليجية للأحداث الرياضية الدولية ذات الأهمية المتزايدة عنصرًا من عناصر هذه الاستراتيجية، فعلى الرغم من أنه لا علاقة مباشرة لها بالاستثمارات في الشركات الغربية، والتي تهدف أيضًا إلى المساهمة في التنويع الاقتصادي (أي دعم الصناعات السياحة الناشئة) في المنطقة، فإنها مع ذلك تشكل مساهمة مهمة في صناعة الرياضة الدولية، وتساعد في زيادة وعي الممالك الخليجية بين الجماهير الغربية في المقام الأول. وإلى جانب البحرين، تستضيف أبو ظبي سباق الجائزة الكبرى السنوي للفورمولا 1، في حين تستضيف دبي بطولة رابطة محترفي التنس، وبطولة الرابطة الأوروبية لمحترفي الغولف، من بين عدد من الأحداث الأخرى. وتشكل استضافة قطر لبطولة كأس العالم لكرة القدم في العام 2022 المثال الأقوى على هذه الأحداث. وبعد تغلب قطر على عروض قدمتها عدة دول أخرى، بمن في ذلك الولايات المتحدة واليابان، التزمت بإنفاق ضخم من أجل تهيئة البنى التحتية اللازمة لهذا الحدث، تتضمن ما لا يقل عن اثني عشر إستادًا عالميًا. وتشير التقديرات إلى أن الكلفة الإجمالية ستصل إلى نحو211 مليار دولار، منها 163 مليار دولار مخصصة للإستادات، و47 مليارًا للبنى التحتية للنقل. ويلوح في الأفق عقدٌ من الصفقات المربحة لشركات البناء، والصناعات المرتبطة بالرياضة، وبذلك تستمر قطر في احتلال العناوين الرئيسية المرتبطة بكرة القدم في الصحف الغربية وغيرها من الصحف الدولية على مدى السنوات القادمة.

(73) انظر، ذا ديلي تلغراف، 10 كانون الثاني/يناير من العام 2011.

وفي الوقت نفسه، تنوي قطر أيضًا تقديم عروضات لكل من بطولة العالم لألعاب القوى في العام 2017 ودورة الألعاب الأولمبية في العام 2020 [74].

ويعتبر العدد المتزايد من الهدايا والتبرعات العلنية للمؤسسات والمنظمات في الغرب دليلًا إضافيًا على استراتيجية القوة الناعمة المُعتمدة من قبل الممالك الخليجية. وفي بعض النواحي، وعلى الرغم من أن هذه التبرعات والهدايا قد تتضمن نقلًا للثروات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، إلا أنه يُمكن النظر إلى ذلك باعتباره شكلًا من أشكال المساعدة الإنمائية. ومن غير المفاجئ أن نجد قطر نشطة، بشكل خاص، في هذا المجال بعد قيام سفيرها في الولايات المتحدة بزيارة إلى نيو أورلينز في العام 2006، وتعهده بدفع 100 مليون دولار لمساعدة ضحايا إعصار كاترينا. وعندما طُلِب منه التوضيح، صرَّح أن هذا «ليس مرتبطًا بتحسين صورة قطر لدى الولايات المتحدة... أو بالدبلوماسية العامة». ومع ذلك، كانت معونة قطر إحدى أكبر الهبات الأجنبية عقب إعصار كاترينا، وتوقع مراقب بارز في لويزيانا أن «السفير [القطري] سيواجه الكثير من الأسئلة والثناء حول الإحسان الذي قدمته بلاده عند مجيئه إلى المنطقة»[75]. ومن الأمور التي تؤكد بشدة استراتيجية القوة الناعمة لدى هذه الإمارة، الشكر الذي تلقاه رئيس الوزراء القطري من شخصية رفيعة المستوى في الولايات المتحدة بخصوص الهبة، وبحسب ما أفادت التقارير، أجاب أنه «قد نتعرض لكاترينا الخاصة بنا يومًا ما»[76]، مُلَمّحًا، بوضوح، إلى ضعف قطر، واحتمال حاجتها إلى حماية الولايات المتحدة. ومن الأمثلة الأخرى الحديثة عن المساعدة الإنمائية القطرية للغرب إنشاء

(74) انظر، ذا ديلي تلغراف، 8 تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2011.

(75) انظر، الإذاعة الوطنية العامة، 7 أيار/مايو من العام 2006.

(76) انظر، فورين بوليسي، 12 نيسان/أبريل من العام 2011.

صندوق بقيمة 50 مليون دولار في العام 2011 لمساعدة رجال الأعمال الشّباب في ضواحي باريس الفقيرة المأهولة بأغلبيتها من المهاجرين من شمال أفريقيا. وقد تتلقى الحكومة الفرنسية الهبة برحابة صدر، بعد أن تم وصفها على أنها «جزء من الجهود الواسعة النطاق، التي تبذلها الدولة الصغيرة لتوسيع وجودها الدولي من خلال الاستثمار والدبلوماسية»؛ وكانت الحكومة الفرنسية قد اتُهِمت بالتخلي عن هذه المناطق المضطربة والمعروفة بارتفاع معدلات البطالة فيها[77].

وعلى نحو مماثل، شاركت الإمارات العربية المتحدة في مشاريع التجديد الحضري، ووقعت أبو ظبي اتفاقًا بلغت قيمته - وفقًا للتقارير - 1.5 مليار دولار مع مجلس مانشستر سيتي، وهيئة تجديد نيو إيست مانشستر في العام 2011 لتطوير موقع بمساحة 80 فدانًا بالقرب من إستاد كرة القدم، ما يربطه بملكية أبو ظبي لنادي مانشستر سيتي لكرة القدم. وهناك خطط لبناء مجموعة من المرافق الرياضية الجديدة، بالإضافة إلى بركة سباحة بهدف «استخدام الرياضة لإلهام حياة الأطفال، وتغييرها في منطقة تعاني حرمانًا شديدًا، بالإضافة إلى بعض أدنى درجات متوسط العمر المتوقع في بريطانيا»[78]. وفي أيلول/سبتمبر من العام 2009، في الوقت نفسه الذي كانت الإمارات تنتظر فيه (موافقة) الكونغرس الأمريكي للتصديق على الاتفاق النووي المدني (الذي تم تأجيله بسبب مزاعم متعلقة بالأسرة الحاكمة في أبو ظبي، كما سيرد لاحقًا)، تلقّى المركز الطبي الوطني للأطفال في واشنطن تبرعًا كبيرًا تصل قيمته إلى 150 مليون دولار – وأفادت التقارير أنه التبرع الأكبر من بين الهبات المقدمة لجراحة الأطفال – وقد تم تحويل الأموال المرسلة عبر معهد الشيخ زايد المدعوم من حكومة أبو ظبي، وبحسب رئيس المركز، فإن المبلغ «...سيسمح لنا بخدمة العالم على

(77) انظر، فورين بوليسي، 5 كانون الثاني/يناير من العام 2012.

(78) انظر، مانشستر إيفننج نيوز، 3 آذار/مارس من العام 2011.

مـدى الأعـوام المئـة المقبلـة»[79]. وربطًـا بـين اسـتراتيجيات المسـاعدة الإنمائيـة للغــرب ودعــم أوراق الاعتــماد الإســلامية، بنــت كلّ مــن الإمــارات العربيــة المتحــدة والمملكــة العربيــة الســعودية مســاجد جديــدة في أوروبــا الغربيــة. ومؤخــرًا، تــم اســتكمال أعــمال بنــاء أكــبر مســجد في أوروبــا، في هولنــدا، في أواخـر العـام 2010، بتمويـل مـن مؤسسـة آل مكتـوم في دبي، التـي أطلـق عليهـا هـذا الاسـم نسـبة إلى الأسرة الحاكمـة في الإمـارة. ويمكـن لهـذا المسـجد، الـذي يقـع في روتـردام، اسـتيعاب 3.000 مُصَـلٍ، وهـو مشـهور بمئذنتيـه اللتـين يصـل طولهـما إلى 250 مـترًا، كـما يضـم مركـزًا «للتبرعـات الخيريـة، والتفاهـم المتبـادل، والتسـامح» أيضًـا. وعـلى الرغـم مـن مواجهـة هـذا المسـجد لمعارضـة شـديدة مـن قبـل حـركات اليمـين المتطـرف الهولنـدي، التـي صرحـت أن «هـذا الـشيء الفظيـع لا ينتمـي إلى هـذا المـكان وإنمـا إلى المملكـة العربيـة السـعودية»، إلا أنـه قـد يثبـت شـعبية كبـيرة لـدى السـكان المسـلمين الكـثر في روتـردام[80].

وعـلى الرغـم مـن ذلـك، كانـت المعارضـة أكـثر شـدةً في أماكـن أخـرى، وقـد يثبـت أن اسـتراتيجية تمويـل المسـاجد في أوروبـا الغربيـة محرجـة جـدًا بالنسـبة إلى الممالـك الخليجيـة المعنيـة. ففـي النرويـج، عـلى سـبيل المثـال، منعـت الحكومـة مركـز توفيـق الإسـلامي في المملكـة العربيـة السـعودية مـن إنفـاق عـشرات الملايـين مـن الـدولارات لبنـاء مسـاجد جديـدة. ويبـدو أن وزيـر الشـؤون الخارجيـة في النرويـج قـد أغلـق البـاب في وجـه المزيـد مـن التمويـل السـعودي، موضحًـا، في العـام 2010، أن «...قبـول التمويـل مـن بـلاد تغيـب فيهـا الحريـة الدينيـة أمـر يشـكل تناقضًـا وغـير طبيعـي» وأن «...قبـول هـذه الأمـوال يشـكل تناقضًـا لأن المملكـة العربيـة السـعودية تُجَـرِّم ترسـيخ الإيمـان المسـيحي في المملكـة العربيـة السـعودية»[81].

---

(79) انظر، ذا ناشيونال، 15 حزيران/يونيو من العام 2011.

(80) انظر، وكالة الأنباء الفرنسية، 18 كانون الأول/ديسمبر من العام 2010.

(81) انظر، VG Nett، 19 تشرين الأول/أكتوبر من العام 2010.

القوة الناعمة في الغرب: المؤسسات الثقافية

كانت الممالك الخليجية، ذات النشاط المتزايد في دعم متاحف مشهورة، ومعارض فنية، وغيرها من المؤسسات الثقافية، تعمل في بعض الأحيان كامتداد لنموذج المساعدة الإنمائية، وتحديدًا عند تعرض المؤسسات الغربية المعنية لصعوبات مالية، وفي حالات أخرى، تعمل كمثال غير مباشر على استراتيجية الرعاية وحقوق التسمية. وكانت الإمارات العربية المتحدة تمول مركزًا جديدًا للبحوث في مجال الفن في باريس، وتمنح 32 مليون دولار لمساعدة متحف اللوفر على إصلاح جناح في سرادق دي فلور. وعند اكتماله، سيستضيف الأخير معرضًا جديدًا للفن الدولي، وسيسمى تيمنًا باسم الحاكم الأسبق لأبو ظبي[82]. وعلاوة على ذلك، أفادت التقارير أن أبو ظبي كانت تدفع مبلغ 10 مليون دولار لإصلاح مسرح «نابليون الثالث» - شاتو دو فونتينبلو - كي يصار إلى إعادة تسميته تيمنًا باسم الحاكم الحالي، خليفة بن زايد آل نهيان. وبعد توقيع الصفقة في العام 2007، صرّح ناطق باسم أبو ظبي أن «هذا دليلٌ على العلاقات الثقافية والسياحية المتجذرة بين الإمارات العربية المتحدة وفرنسا. ونحن نعتبرها بمنزلة دعامة إضافية لعلاقاتنا الثنائية» وذلك قبل التّوضيح أن «مبادرة الشيخ خليفة تعتبر جزءًا من تاريخ طويل من التعاون بين فرنسا والإمارات العربية المتحدة، ومن المُقرَّر أن تتبعها شراكات ثقافية أخرى». وعلى الرغم من السماح بإعادة تسمية أحد المباني الذي يشكل جزءًا من موقعٍ سريّ للتراث العالمي لدى اليونيسكو، والذي كان منزلًا لأكثر من ثلاثين من الملوك والأباطرة الفرنسيين، زعم الوزير الثقافة الفرنسي أن «...هذا التعاون الثقافي الحالي هو دليل على النهج الذي اعتمدته الدولتان لمواصلة تعزيز التعاون والتقارب السلمي بين الثقافات والحضارات في العالم»[83].

---

(82) انظر، نيويورك تايمز، 7 آذار/مارس من العام 2008؛ فاينانشال تايمز، 17 كانون الأول/ديسمبر من العام 2008.

(83) انظر، البيان الصحفي الخاص بهيئة أبو ظبي للسياحة، 30 نيسان/أبريل من العام 2007.

واستوردت بعض الممالك الخليجية أكبر المؤسسات الثقافية الغربية إلى الخليج، وذلك كجزء من الاستراتيجية نفسها، على الرغم من كونها نقيضتها، غالبًا عن طريق تقديم حوافز مالية ضخمة استُخدِمت، بشكل واضح، لدعم موارد المؤسسات الرئيسية. ومن الأمور الأكثر إثارة للدهشة، أن شركة التطوير والاستثمار السياحي في أبو ظبي تعمل حاليًا على تطوير جزيرة السعديات - «جزيرة السعادة» - بكلفة إجمالية تفوق 27 مليار دولار. ويتم ربط هذ الجزيرة بالبر الرئيسي عبر عشرة جسور، يُفترض أن تصبح المحور الثقافي الرئيسي في الإمارة، وستستضيف فروعًا لمتحفي اللوفر وغوغنهايم، إضافة إلى متحف الشيخ زايد الوطني الجديد، ومركزًا للفنون المسرحية، ومتحفًا بحريًا، وحديقة ثقافية تضم تسعة عشر جناحًا. إضافةً إلى أن كلفة بناء متحف اللوفر أبو ظبي منفردًا ستبلغ 110 ملايين دولار، ووافقت شركة التطوير والاستثمار السياحي على دفع مبلغ إضافي قيمته 520 مليون دولار لقاء العلامة التجارية لمتحف اللوفر، لقاء إقراضها مختلف المعارض والمجموعات. وسيكون متحف غوغنهايم أبو ظبي الفرع الدولي السادس لمتحف نيويورك الشهير، والذي كلّف بناؤه المبلغ الكبير ذاته . ويمتد هذا المبنى، الذي صممه فرانك غيري – وقد وصفته فانيتي فير بـ «المهندس المعماري الأكثر أهمية في عصرنا»[84] – على أكثر من 30.000 متر مربع، وسيصبح أحد أكبر المراكز لإقامة المعارض في العالم[85]. وعندما زار الرئيس الفرنسي أبو ظبي في العام 2009، لافتتاح قاعدة عسكرية فرنسية جديدة في الإمارة – كما سنناقش لاحقًا – بذل جهدًا كبيرًا ليصرح أن «...العلاقات بين الدولتين تتجاوز القضايا الاقتصادية... يوجد علاقات ثقافية غنية بين الدولتين في ضوء المبادرات المبتكرة والواعدة مثل متحف اللوفر أبو ظبي» قبل تأكيده أن «...فرنسا إلى جانبكم في حال كان أمنكم في خطر.

(84) انظر، فانيتي فير، 22 تموز/يوليو من العام 2010.

(85) انظر، ذا غارديان، 10 آب/أغسطس من العام 2006.

وفرنسا ...مستعدة لتحمل مسؤولياتها لضمان الاستقرار في المنطقة. هذه المنطقة الاستراتيجية للتوازن في العالم».[86]

وعلى الرغم من أن متحف الشيخ زايد الوطني ليس نتاجًا للعلامات التجارية الغربية، إلا أن شركة فوستر وشركاؤه في لندن - لنورمان فوستر - تقوم بتصميمه، كما يتم دفع مبالغ للمتحف البريطاني كي يكون شريك الاستشارات الرئيس للمشروع، ويقدم النصائح لعدد من القضايا التي تخص التصميم، والبناء، والوصف المنهجي للقطع الموجودة في المتحف، إضافةً إلى البرامج التعليمية والمتعلقة برعاية المتاحف، والتدريب. وعند اكتماله، سيضم المتحف، ذو التصميم البريطاني، ما لا يقل عن خمسة معارض مختلفة مخصصة لتمجيد جوانب حياة الحاكم السابق، أي «اهتمامه بحماية البيئة»، والتزامه بالتراث و»القيم التقليدية القريبة إلى قلبه في خلال حياته»، و»دوره في توحيد الإمارات سياسيًّا واجتماعيًّا، وفي «تأسيس التعليم في الإمارات العربية المتحدة كلها»، «وإنسانيته ... ودعمه للقيم الإسلامية والتسامح الديني»[87].

وعلى غرار أعمال بناء المساجد في أوروبا وغيرها من المساعدات الإنمائية للدول الغربية، سبّب تمويل الممالك الخليجية لمثل هذه المؤسسات الثقافية البارزة معارضة في بعض الأحيان. أما أعمال التنمية الخاصة بجزيرة السعديات، التي كان من المقرر إنهاؤها في العام 2013، والتي تمّ تأجيلها بانتظار كفالة الحكومة لشركة التطوير والاستثمار السياحي[88]، فقد تمّت مقاطعتها مؤخرًا من قبل 130 فنانًا كبيرًا بحجة الاستغلال الدائم للعمال المغتربين المشاركين في بناء المتاحف. وينص تعهد الفنانين، الذي نشر في

(86) انظر، وكالة أنباء الإمارات، 24 أيار/مايو من العام 2009.

(87) انظر، موقع AME Info.com، 11 حزيران/يونيو من العام 2007؛ البيان الصحفي الخاص بشركة الاستثمار للتنمية السياحية، 25 تموز/يوليو 2009.

(88) انظر، ذا ديلي تلغراف، 31 كانون الأول/ أكتوبر 2011.

آذار/مارس من العام 2011»، [أنهم سوف] يرفضون كل أشكال التعاون في المشروع حتى يضمن غوغنهايم وشركاؤه آليات التنفيذ لتعويض العمال عن أي رسوم توظيف يدفعونها، ولاستئجار مراقب مستقل ذي سمعة جيدة، من شأنه تبيان النتائج حول ظروف العمل». وفي غضون ذلك، صرَّح ناطق باسم هيومن رايتس ووتش أن «هذه المجموعة الرائدة من الفنانين أوضحت أنها لن تعرض أعمالها في متحف بناه عمال مُستَغلّون، وأن الخطوات التي اتُّخِذَت حتى الآن من قبل غوغنهايم وشركة التطوير والاستثمار السياحي غير ملائمة... وفي حال فشل غوغنهايم وشركة التطوير والاستثمار السياحي في النظر في مخاوف الفنانين، فقد يصبح المتحف معروفًا بعرضه لانتهاكات العمال أكثر من عرضه للفن»[89].

وثبت أن محاولة المملكة العربية السعودية تمويل معرض براغ الدولي للكتاب - أحد أكبر معارض الكتاب في العالم - مثيرة للجدل. ففي العام 2011، تم إدراجها كأحد «ضيوف الشرف» في المعرض، وأفادت التقارير أنّه تم تشييد «منصة ضخمة وفخمة» في وسط المعرض. وكان هذا «...على شكل قلعة وهمية مغطاة وذات أبراج، تزخر بنماذج مُصَغّرة عن مكة المكرمة والمدينة المنورة، ومنطقة للعب الأطفال وبعض النساء الشقراوات بأزياء سعودية، والكثير من التمور الملفوفة بأوراق بلاستيكية، كلّ على حدة للجميع. كما كان هناك بعض الكتب، على افتراض دلالتها على أنه معرض للكتاب». ومع ذلك، لم يُلحَظ وجود مؤلفين سعوديين في المعرض، لا سيما عبده خال، على الرغم من فوزه بالجائزة العالمية للرواية العربية للعام 2010 عن رواية «ترمي بشرر»، الذي لا يزال محظورًا في المملكة العربية السعودية. وبالتالي، تم انتقاد تورط المملكة العربية السعودية بشدة، ووُصِفت بأنها ذات «...نظام قمعي يأمل شراء بعض الشرعية الثقافية لنفسه مقابل البترودولارات الخاصة به» و «...سرقة فكرة الثقافة

(89) انظر، هيومن رايتس ووتش، 17 آذار/مارس 2011.

الأدبية لاستخدامها كمجد سريع من قبل النظام المناهض للأدب في المملكة العربية السعودية»[90].

القوة الناعمة في الغرب: تمويل الجامعات والتلاعب بالأبحاث

لسنوات عدة، تولّت الممالك الخليجية الست رعاية عدد من الجامعات الغربية البارزة، وبعض أساتذتها، ومراكز البحوث، والبرامج البحثية الخاصة بها. وكانت الجامعات والإدارات التي ركزت تاريخيًا على الدراسات الشرق أوسطية، والدراسات الإسلامية، وتحديدًا دراسات الخليج، هي التي حظيت باهتمام خاص. وكانت معظم هذه التبرعات في الماضي - التي بلغ الكثير منها ملايين الدولارات -تأتي مباشرة من أعضاء في الأسر الحاكمة الخليجية. ومع أن ذلك لا يزال يحصل أحيانًا، إلّا أنه أصبح من المتعارف عليه الآن تحويل التمويل من خلال الجمعيات الخيرية أو «المؤسسات» المدعومة من الدولة، بحيث يبدو أن هذا يمهد الطريق للمؤسسات المستفيدة لتقديم العناية الواجبة لداعميها الأجانب، وبذلك مساعدتها على البقاء على مسافة من الأنظمة أو الأفراد غير المرغوب فيهم، الذين قد تعترض عليهم هيئات الموظفين والطلاب التابعة لهم. ومع ذلك، فإن مختلف المباني، والوظائف، والبرامج، التي تمت رعايتها بهذه الطريقة، تحمل أسماء حكام الخليج أو أقاربهم النّافذين دائمًا.

ومعظم هذه الهبات هي هبات من دون أي مقابل بحد ذاتها، ولا يكون هناك عادةً مراقبة تتبع تقديم الهبة. وعلى الرغم من ذلك، يستطيع المانحون عادة الاعتماد على ثقافة الرقابة الذاتية المترسخة في المؤسسات المستفيدة. ففي النهاية، في حال تلقت أي جامعة أو معهد منحة كبيرة من مصدر مرتقب مماثل - مقابل المزايدات على المنح البحثية التنافسية - فمن المحتمل أن تأمل الحصول على المزيد من المصدر نفسه في المستقبل. وفي هذه الظروف، يميل الأفراد الشباب من الموظفين أو طلاب الدراسات

(90) انظر، ذا غارديان، 16 أيار/مايو 2011.

العليا للشعور بعدم الارتياح لدى مناقشة مصدر التمويل أو متابعة مواضيع حساسة تتعلق بالبلد المانح. ومن غير المعقول، على سبيل المثال، أن نتخيل طالبًا جامعيًا من دون مصدر بديل للدخل، يجري أبحاثًا ويكتب نقدًا خطرًا عن نظام يدفع له أو لها الراتب، أو يقدم له المنح الدراسية، أو المبنى الذي يضم مكتبه أو مكتبها. ولم يعد هذا السيناريو محتملًا في عدد كبير من الجامعات الرائدة فقط، بل أصبح بدلًا من ذلك مُرَجّحًا.

بالإضافة إلى تعزيز الرقابة الذاتية، تميل التبرعات أيضًا إلى التشجيع على الاتجاه بالنقاش الأكاديمي بعيدًا عن الممالك الخليجية نفسها - وبصفة خاصة الدراسات المتعلقة بسياساتها المحلية أو بمجتمعاتها - وبدلًا من ذلك، فإنها تعزز القيام بأبحاث مرتبطة بـ «مواضيع أكثر أمنًا» في المنطقة الأوسع، أو أبحاث حول اللغة العربية، أو الدراسات الإسلامية. وفي الواقع، يُعتَبَر الحقلان الأخيران تحديدًا مستساغَيْن، لا سيما أنهما يوفران المزيد من الدعم لمحاولات الممالك تشكيل موارد للشرعية الثقافية والدينية. وفي حالة المملكة العربية السعودية، يبدو أن تمويل مراكز الدراسات الإسلامية الرائدة هو أيضًا جزء من جهد يهدف لجعل تفسير السعودية المثير للجدل حول الاسلام «سائدًا» ومقبولًا، على الأقل في الأوساط الأكاديمية والحكومية. وسيؤدي هذا كله قريبًا (وفي بعض الحالات أدى بالفعل إلى ذلك) إلى الانضباط الأكاديمي الذي يطوِّق مواضيع «الخط الأحمر» الرئيسية، كالإصلاح السياسي، والفساد، وحقوق الإنسان، وآفاق الثورة؛ إذ ينظر جامعو التبرعات والمدراء التنفيذيون للجامعات إلى هذه المواضيع عادة على أنها تتسبب بغضب رؤسائهم الخليجيين وتثير عداوتهم. وعلى هذا النحو، يعتبر تيار التمويل هذا أحيانًا استراتيجية أكثر قوة وحساسية للقوة الناعمة في الممالك الخليجية، حيث إنه لا يهدف، في المقام الأول، إلى التأثير في الرأي العام أو الحكومي في الغرب، بل على العكس من ذلك، فإن هدفه غير المباشر، هو التأثير في الرأي الأكاديمي في الغرب، أو على

الأقل تعزيز «جو مخيف» من السلوك الاعتذاري أو تجنب الحديث عندما يتعلق الأمر بنقاش فكري حول الممالك الخليجية.

أما الروابط التاريخية بين بريطانيا والمنطقة، فتعني أن الممالك الخليجية انجذبت بشكل خاص نحو تمويل الجامعات البريطانية، وتمثل هذه حاليًا أفضل أمثلة على هذه الاستراتيجية. وإنه من الصعب فعلًا العثور على أي مؤسسة بريطانية رائدة تركز على منطقة الشرق الأوسط لم تتلقَ جميع أصناف الهدايا في الوقت الحالي. وفي الوقت الحاضر، تشيد جامعة إكسيتر، موطن المركز الوحيد في بريطانيا للدراسات الخليجية، بحاكم الشارقة، سلطان بن محمد القاسمي، باعتباره الجهة المانحة الأكثر سخاءً، بعد أن عينته كعضوٍ مؤسسٍ لكلية المتبرعين لديها في العام 2006. وهذا الأمر لا يعتبر مفاجئًا، إذ قام سلطان بدفع مبلغ لمبنى القاسمي في الجامعة (الذي يضم معاهد للدراسات العربية والإسلامية)[91]، وموّل اثنتَين من الأُستاذيّات؛ أستاذية القاسمي للدراسات العربية والثقافة المادية الإسلامية وأستاذية الشارقة للدراسات الإسلامية. في الماضي، كان هناك أستاذية القاسمي لسياسة الخليج أيضًا، ولكنها لم تعد موجودة الآن. وعلى نحو مماثل، في جامعة درهام، موطن إحدى أكبر التجمعات في بريطانيا للأكاديميين الذين يعملون على دراسات حول الشرق الأوسط، دفع حاكم الشارقة مبلغًا لمبنى آخر تحت اسم القاسمي (الذي كان يضم في الأصل معهد درهام للدراسات الإسلامية والشرق أوسطية، ويضم الآن كلية الشؤون الحكومية والدولية)، وموّل أستاذية الشارقة للشريعة الإسلامية والشؤون المالية. في أماكن أخرى في الإمارات العربية المتحدة، قدمت مؤسسة الإمارات للنفع الاجتماعي، التي تمولها أبو ظبي، نحو 15 مليون دولار لإطلاق مركز جديد للدراسات الشرق أوسطية في كلية لندن للاقتصاد، و3 ملايين دولار إضافية لتسمية مسرح المحاضرات الرئيس في المبنى الأكاديمي الجديد لكلية لندن

(91) بني مبنى القاسمي في العام 2000.

للاقتصاد باسم زايد بن سلطان آل نهيان[92]. ومولت أيضًا أستاذية ممنوحة - أستاذية الإمارات للشرق الأوسط المعاصر- التي لا يركز حاملها على الممالك الخليجية. وعلى نطاق أصغر، كان خليفة بن زايد آل نهيان قد دفع بالفعل مبلغًا لمبنى خليفة في جامعة ويلز في لامبيتر[93]، وذلك قبل توليه منصب حاكم أبو ظبي الحالي؛ ويضم المبنى الآن قسم اللاهوت، والدراسات الدينية، والدراسات الإسلامية، بالإضافة إلى مسجد صغير. وكانت دبي نشطة أيضًا، مع قيام أفراد من الأسرة الحاكمة فيها بتمويل كلية آل مكتوم في دندى، وهي معتمدة، حاليًا، من قبل جامعة أبردين، وتركز على عدد من المجالات المتخصصة بما في ذلك المجتمعات المسلمة في بريطانيا ودراسات «بيت المقدس».

وعلى نحو مماثل، كانت الكويت إحدى الجهات السخية المانحة للبيئة الأكاديمية البريطانية، وكانت جائزة الكتاب السنوي الرئيسية للجمعية البريطانية لدراسات الشرق الأوسط تحمل اسم أحد أفراد الأسرة الحاكمة، وممولة من قبله على مدى سنوات عدة[94]. ومنذ العام 2010، كانت جامعة كامبريدج هي التي تتولى إدارة الجائزة، وبقي هذا الفرد من الأسرة الحاكمة أحد الحكام الخمسة. وإضافةً إلى ذلك، قامت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، المدعومة من الحكومة، بتمويل برنامج أبحاث كبير في كلية لندن للاقتصاد حول «التنمية، والحوكمة، والعولمة في دول الخليج» بمبلغ 15 مليون دولار، مدته عشر سنوات، ومولت أستاذية ممنوحة؛ أستاذية الكويت للاقتصاد والعلوم السياسية. وعلى الرغم من تصريح مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بأنه يتعين على الأستاذ الملزم «...أن يولي اهتمامًا في البداية لقضايا رئيسية تؤثر في التنمية الاقتصادية في الاقتصادات

(92) البيان الصحفي الخاص بكلية لندن للاقتصاد، 19 كانون الأول/ديسمبر 2006.

(93) بني مبنى خليفة في العام 1997.

(94) مبارك العبدالله الصباح.

الغنية بالموارد، وتحديدًا الممالك الخليجية، والاعتراف بالكويت في الدوائر الأكاديمية ودوائر صنع السياسات المرموقة في جميع أنحاء العالم»، يبدو أن أيًا من شاغلَيْ المنصب منذ العام 2007 لم يركزوا على الدول الخليجية[95]. وفي شهر أيار/ مايو 2011، بدأ رئيس الوزراء الكويتي - وهو عضو بارز في الأسرة الحاكمة - وبرعاية جامعة درهام، بتمويل برنامج بحوث مسمًى باسمه، بمبلغ 3.5 مليون دولار، إضافةً إلى أستاذية ممنوحة مسماة باسمه أيضًا؛ أستاذية سمو الشيخ ناصر بن محمد الصباح للعلاقات الدولية، والسياسة الإقليمية، والأمن[96]. وبعد أشهر فقط، كما سنناقش لاحقًا في هذا الكتاب، عُزِلَ ناصر من منصب رئيس الوزراء بعد احتجاجات شعبية واتهامات بالفساد، ولكن الجامعة اختارت الاحتفاظ بالهبة.

ويوجد اليوم أمثلة متعددة عن تبرعات كبيرة من الممالك الخليجية الأخرى لجامعات بريطانية- نجد، مرة أخرى، أن معظمها من كيانات مدعومة من الحكومة أو من أعضاء مؤثرين من الأسر الحاكمة. ودفع حاكم قطر لجامعة أكسفورد نحو 3.5 مليون دولار لمنح أستاذية جديدة سميت تيمنًا باسمه؛ أستاذية صاحب السمو حمد بن خليفة آل ثاني في الدراسات الإسلامية المعاصرة[97]، في حين دفع حاكم عُمان لأستاذيتين في جامعة كامبريدج، ويبدو أنهما، مرة أخرى، بمنأى آمن عن أي نقاش في السياسة الخليجية؛ أستاذية كرسي صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد للغة العربية المعاصرة وأستاذية السلطان قابوس للدراسات الإبراهيمية والقيم المشتركة[98]. وفي العام 2008، دفع الوليد بن طلال آل سعود، وهو صاحب نفوذ كبير في المملكة العربية السعودية، مبلغًا وقدره 13 مليون دولار

(95) وفقًا للموقع الرسمي لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

(96) انظر، ذا سبيكتيتور، 1 نيسان/أبريل 2011.

(97) انظر،

Oxford University Gazette, No. 4857, Vol. 139, 16 October 2008.

(98) انظر، خليج تايمز، 26 شباط/فبراير 2011.

لمركز الدراسات الإسلامية، وكذلك فعل في كامبريدج[99]، وقدم تمويلًا مماثلًا لإنشاء مركز الأمير الوليد بن طلال للدراسات الإسلامية في جامعة إدنبره. وقد يكون مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية، الأكثر رمزية، وهو «مركز مستقل، معترف به من جامعة أكسفورد». ولهذا المركز، الذي تأسس في العام 1985، بناء جديد كبير يشارف على الانتهاء، وعدد كبير من الزمالات الممنوحة. وعلى الرغم من أن بعض تمويله مصدره كيانات بريطانية، وأميركية، وأجزاء أخرى من العالم الإسلامي، يُعتَقَد أن الممالك الخليجية هي مصدر الجزء الأكبر منه. كما يعتقد أن المملكة العربية السعودية، منفردة، قد تبرعت بالفعل بنحو 30 مليون دولار للمركز[100].

وعلى الرّغم من عدم كون أكاديمية ساندهيرست البريطانية جامعة بحد ذاتها - وهي مدرسة تدريب نخبة الجيش البريطاني والمدرسة الأم لعدد من الأعضاء في الأسر الحاكمة الحالية في الخليج - إلا أنها كانت تتلقى تبرعات هائلة أيضًا. ففي العام 2009، على سبيل المثال، أفادت التقارير أن الإمارات العربية المتحدة مولت بناء قاعة جديدة للسكن في الأكاديمية لإيواء مئة طالب[101]. وعلى نحو معبر، أعلن السفير البريطاني في الإمارات العربية المتحدة، في اليوم التالي، أن سلاح الفرسان الخاص بالملكة سيؤدي عرضًا في معرض أبو ظبي الدولي للصيد والفروسية في وقت لاحق من ذلك العام - وهو العرض الأول الذي ستؤديه السرية في الخارج. وأكمل حديثه مصرحًا أنه «في الواقع، لا يوجد أي علاقة مهمة بين المملكة المتحدة ودول في الشرق الأوسط أهم من العلاقة مع الإمارات العربية المتحدة بالنسبة إلينا»، في حين صرّحت إحدى الشخصيات العسكرية البريطانية البارزة قائلةً: «أعتقد

(99) انظر، ذا ديلي تلغراف، 6 كانون الثاني/يناير 2008.

(100) انظر، ناشيونال أوبسيرفر، رقم 81، كانون الأول/ديسمبر 2009.

(101) انظر، ذا ناشيونال، 14 أيار/مايو 2009.

أن أي شيء يمكننا القيام به لتعزيز العلاقات بين أبو ظبي وبريطانيا هو أمر جيد»[102].

وعلى نحو مماثل، تم تقديم تبرعات مماثلة، ولكن أصغر حجمًا، للجامعات في أجزاء أخرى من أوروبا الغربية وجامعات دول الكومونولث. ففي الجامعة الوطنية الأسترالية، على سبيل المثال، يوجد منصب كبير المحاضرين الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم في مركز الدراسات العربية والإسلامية، ويموله نائب حاكم دبي. أما في كندا، في جامعة ماكماستر، فهناك أستاذية الشارقة في الإسلام العالمي، بتمويل من حاكم الشارقة. وفي فرنسا، كان يتم تشغيل برنامج الكويت، المُمول من قبل مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، لمدة خمس سنوات منذ العام 2007، وذلك في معهد الدراسات السياسية بباريس - ويشبه هذا البرنامج، إلى حد كبير، برنامج كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية الممول من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي. وقد وجد هذا النوع من التمويل طريقه إلى الجامعات الأمريكية أيضًا، لكن الولايات المتحدة كانت، تاريخيًا، المتلقي الأكثر اضطرابًا، بسبب التأثير النسبي للّوبي الإسرائيلي الخاص بها، والذي سعى، في بعض الأحيان، إلى منع مثل هذه الهبات. وفي العام 2000، على سبيل المثال، وقّع موظفو جامعة هارفارد، وهيئة طلابها، على عريضة لرفض عرض لأستاذية ممنوحة في الدراسات الإسلامية من حاكم أبو ظبي، استنادًا إلى كون خلية التفكير المرتبطة بالأسرة الحاكمة - مركز زايد للتنسيق والمتابعة -تعزز معاداة السامية، ولوجود انتهاكات، موثقة بشكل جيد، لحقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة، بحسب زعمهم. وكانت الخطة الأصلية للأستاذية، التي كان من المفترض تسميتها تيمنًا باسم الحاكم، الحصول على التركيز الواسع المعتاد، ما يسمح لصاحب المنصب بالاحتيال في النقاش حول الممالك

(102) انظر، الغولف نيوز، 15 أيار/مايو 2009.

الخليجية[103]. وعلى نحو مماثل، قطعت جامعة كونيتيكت علاقتها مع دبي للأسباب نفسها، إلى حد كبير، في العام 2007[104]. ومع ذلك، ما زال هناك تبرعات كبيرة يتم تقديمها على مر السنين، كتمويلات من المملكة العربية السعودية إلى جامعة أركنساس (التي حصلت على 27 مليون دولار لمركز دراسات الشرق الأوسط التابع لها)، بالإضافة إلى تمويل لجامعات كورنيل، وروتجرز، وبرنستون وغيرها من الجامعات. وعلى سبيل المثال، سُمِيت أستاذية الفكر والثقافة الإسلامية في جامعة جنوب كاليفورنيا تيمنًا باسم الملك السعودي السابق، فيصل بن عبد العزيز آل سعود، في حين أُعيد تسمية مركز التفاهم الإسلامي-المسيحي المشهور في جامعة جورجتاون، ليصبح اسمه مركز الأمير الوليد بن طلال للتفاهم الإسلامي-المسيحي، وذلك بعد تلقّي هبة بقيمة 20 مليون دولار من الوليد في العام 2005. ودفع هذا الأمر عضو الكونغرس، في العام 2008، إلى التساؤل عما إذا كان المركز انتقد الحكومة السعودية في السابق[105].

وفي الآونة الأخيرة، في العام 2011، قبلت كلية وليام وماري، إحدى أقدم مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة، هدية من حاكم عُمان لإنشاء أستاذية ممنوحة؛ أستاذية السلطان قابوس بن سعيد الأكاديمية لدراسات الشرق الأوسط. وخلال ذلك، يبدو أن جامعة هارفارد قبلت تبرعًا، الآن، بقيمة مليون دولار من ديوان ولي عهد أبو ظبي، على الرغم من رفضها سابقًا لأي تمويل من الأسرة الحاكمة في أبو ظبي. وقد ساعدت الهبة، التي

(103) وفقًا للبيان الصحفي للكلية اللاهوتية في جامعة هارفارد، الذي يعود إلى 15 أيلول/سبتمبر 2000، كان على المعين أن يركز على «تعاليم أوسع حول تاريخ الدين الإسلامي، ومبادئه، وممارساته، وتأثيرها على المجتمعات المحلية والعالمية» و منح «القيادة والتعليمات لبرنامج الدراسات الإسلامية الأوسع، ذات الاختصاصات المتعددة».

(104) خططت جامعة كونيتيكيت لافتتاح فرع للحرم الجامعي في دبي، ولكنها انسحبت من المشروع استنادًا على معاداة السامية المزعومة. انظر، غولف نيوز، 7 أيار/مايو 2007.

(105) انظر، واشنطن بوست، 15 شباط/فبراير 2008.

تم تقديمها إلى كلية جون ف. كينيدي التابعة لجامعة هارفارد، على وضع مخطط تدريب للخريجين لكبار المسؤولين الحكوميين في أبو ظبي في جامعة هارفارد، كما ساعدت أيضًا على «تطوير مهمة مبادرة الشرق الأوسط في الكلية، كهمزة وصل لتجمع صانعي السياسات والعلماء في المنطقة. وعند توقيع الاتفاق، صرَّح ديوان ولي عهد أبو ظبي أن «هذا... يعكس الاعتقاد الراسخ للرئيس سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان الراسخ، بأن تقدم الأمم مبني على التعليم، والالتزام الحازم لولي العهد سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بالتعليم والتطوير المستمر للقادة المستقبليين»[106].

وفي صورة تعكس استراتيجية تمويل المؤسسات الثقافية، تعمل الممالك الخليجية التي تموِّل جامعات غربية وبرامج بحوث في الممالك الخليجي، الآن بشكل معاكس، حيث تقوم بدعوة مؤسسات التعليم العالي الأميركية والبريطانية الرائدة إلى إنشاء فروع لها في المنطقة. ومن الضروري التمييز بين تلك الجامعات الغربية (التي تكون عادة مؤسسات ذات مستوى متوسط أو منخفض) التي أنشأت فروعًا لها في عمليات المنطقة الحرة - كتلك الموجودة في قرية المعرفة في دبي- التي سعت إلى النجاح التجاري ولم تتلق حوافز مالية من الحكومات المعنية[107]، وبين تلك المؤسسات ذات المستوى المرتفع، التي كانت تقوم ببناء حرم جامعي أكبر حجمًا وأكثر فخامة - وتحديدًا في أبو ظبي وقطر. وهذه الفئة الأخيرة من الجامعات هي المهمة، لأنها تتلقى تمويلًا هائلًا من الحكومات المعنية، وهي الآن مرتبطة باستراتيجيات القوة الناعمة لهذه الممالك. ففي النهاية، إذا كانت مملكة ما قادرة على الادعاء بأنها تمتلك علاقة عمل بارزة جدًا مع واحدة من الجامعات الكبرى في إحدى الديمقراطيات الأكثر رسوخًا

(106) البيان الصحفي الخاص بجامعة هارفارد، 29 أيلول/سبتمبر 2010.

(107) على سبيل المثال، جامعة ولاية ميشيغان التي أغلقت حرمها الجامعي في دبي في العام 2008 بعد خسارات مالية جسيمة. انظر، نيويورك تايمز، 27 آذار/مارس 2012.

في العالم، والتي تمتلك جيشًا قويًا، فإن المبلغ الذي تدفعه لقاء الحصول على سمعة جيدة - مهما كان مرتفعًا - يعتبر، بالتأكيد، استثمارًا حكيمًا. ولكل من جامعتي نيويورك والسوربون الآن عمليات ثابتة في أبو ظبي، مع تولي إحدى الشخصيات الرئيسية في حكومة أبو ظبي منصب رئيس مجلس أمناء الجامعة في نيويورك[108]. أما في قطر، فقد قامت مجموعة كاملة من الجامعات بالتمركز في «مدينة التعليم» - وهو مجمع ضخم تموله مؤسسة قطر، وهي برئاسة زوجة الحاكم المذكورة سابقًا. وبعد أن وُصِفت بـ «جامعات الخمس نجوم، المستوردة بالكامل من الخارج، بشكل مثالي»[109]، فإنها تضم جامعة جورجتاون، وجامعة تكساس إيه آند أم، وجامعة فرجينيا كومنولث، وكلية طب وايل كورنيل، وجامعة كارنيجي ميلون، وجامعة نورث وسترن، وكلية لندن الجامعية. وفي الكثير من الحالات، ونظرًا إلى الرواتب السخية التي تقدمها، فقد جذبت أكاديميين بارزين في اختصاصاتهم. ومن الصعب التأكد من تكاليف التشغيل الحقيقي لهذه الجامعات؛ ومع ذلك، إنه من الممكن التأكيد أن الكلفة الإجمالية لمدينة التعليم تبلغ نحو 33 مليار دولار، حيث تبلغ كلفة الكلية الواحدة منفردة بين 100 و200 مليون دولار[110]. ومقابل العدد القليل جدًا من الطلاب الإماراتيين الذين ينتسبون إلى جامعة نيويورك[111]، أو جامعة السوربون[112] في أبو ظبي، هناك على الأقل عدد متواضع من المواطنين

(108) خلدون خليفة المبارك، رئيس جهاز الشؤون التنفيذية في أبو ظبي، وفي بعض المواقع، اليد اليمنى لولي العهد.

(109) انظر، ألن فرومهيرز

Fromherz, Allen J., Qatar: A Modern History (London: IB Tauris, 2012), p. 2.

(110) وفقًا لإفادة شركة المراس للاستشارات الإدارية التي يقع مقرها في قطر.

(111) في العام الدراسي 2011، لم يكن هناك سوى 10 طلاب من أصل 161 طالب في جامعة نيويوك في أبو ظبي من المواطنين الإماراتيين. انظر، خليج تايمز، 20 أيلول/سبتمبر 2011.

(112) تزعم جامعة السوربون أن 33 بالمئة من هيئة طلابها هم من الجنسية الإماراتية. انظر، نيويورك تايمز، 27 آذار/مارس 2012.

القطريين الذين ينتسبون إلى مختلف مؤسسات مدينة التعليم[113]. ومع ذلك، فإن معظم الطلاب هم من المغتربين (سواء كانوا من الأسر المقيمة في دول الخليج أو في المنطقة ككل، أو في حالة أبو ظبي، أولئك الذين حصلوا على منح دراسية سخية جدًا)[114]، وباستثناء جامعة جورجتاون[115]، فإن القليل من الاهتمام الأكاديمي يولى حاليًا للممالك الخليجية - وخاصة في مجال العلوم السياسية.

القوة الناعمة في الشرق: الصين واليابان

على الرغم من امتلاك الممالك الخليجية بعض التاريخ الاقتصادي الحديث المشترك مع القوى الرئيسية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[116] - وتحديدًا الصين واليابان - إلّا أن اقتصاداتهم تتشابك الآن على نحو متزايد. وما بدأ كزواج مصلحة بسيط، في منتصف القرن العشرين، استنادًا إلى واردات وصادرات النفط والغاز، يتطور سريعًا ليصبح التزامًا، متبادلًا، وشاملًا، وطويل الأجل، لا يواصل الاستفادة فقط من الخليج الغني بموارد الطاقة والاحتياجات الطائلة لدول آسيا والمحيط الهادئ للطاقة، وإنما يسعى

(113) على سبيل المثال، تزعم جامعة نورث ويسترن أن 36 بالمئة من هيئة طلابها هم من الجنسية القطرية. انظر، نيويورك تايمز، 27 آذار/مارس، 2012.

(114) في حال حصول طلاب جامعة نيويورك في أبو ظبي على الموافقة، فإنهم يحصلون على كامل الرسوم، والسكن، والرحلات الجوية، ومصروف بقيمة 2000 دولار. انظر، بلومبيرغ، 15 أيلول/سبتمبر 2010.

(115) استضاف مركز الدراسات الدولية والإقليمية في جامعة جورجتاون في قطر عددًا من ورش العمل الدولية في السنوات الأخيرة، وركزت على الممالك الخليجية. لقد ناقشت هذه الورش الاقتصاد السياسي في المنطقة، والقضية النووية، والعلاقات الدولية، واليد العاملة المهاجرة. غير أنه من الملاحظ أنه لم يتم إجراء مناقشات حول الإصلاح السياسي، أو حقوق الإنسان، أو الديمقراطية، في الممالك الخليجية.

(116) انظر، كريستوفر ديفيدسون

Davidson, Christopher M., The Persian Gulf and Pacific Asia: From Indifference to Interdependence (London: Hurst, 2011), chapter 1.

أيضًا إلى تطوير تجارة ثنائية قوية في القطاع غير الهيدروكربوني، ويسهِّل استثمارات كبيرة للثروات السيادية. وعلى الرغم من أن هذه العلاقة الشاملة على نحو متزايد لا تتضمن ترتيبات الأمن العسكرية للممالك الخليجية – والتي تبقى غالبًا مع القوى الغربية - وعلى الرغم من أن كلا الجانبين قاما بمحاولات عدة لاستبدال هذه الترتيبات أو تحقيق التوازن مع التحالفات الجديدة في دول آسيا والمحيط الهادئ، هناك أدلة دامغة على أن الممالك الخليجية تسعى إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية في القطاع غير الهيدروكربوني، إضافةً إلى العلاقات غير الاقتصادية مع هذه الدول. وفي الواقع، لا شك أن العدد المرتفع للزيارات على المستوى الرسمي، والذي غالبًا ما يكون على مستوى أعلى من الزيارات التي تتم مع القوى الغربية، يساعد الممالك الخليجية، إضافةً إلى عددٍ كبيرٍ من الاتفاقيات التعاونية، والهبات، والقروض، وغيرها من الحوافز، على بناء قاعدة للقوة الناعمة في الشرق وكذلك في الغرب.

وتحتل كل من الصين واليابان الآن المركزين الثاني والثالث على مستوى أكبر احتياجات استهلاك النفط في العالم، بعد الولايات المتحدة فقط، في حين لا تزال اليابان تمتلك خامس أكبر احتياجات استهلاك الغاز في العالم، وهي متقدمة على ألمانيا وبريطانيا[117]. ووفقًا لمنظمة الدول المصدرة للنفط، وعلى الرغم أنه من المُرَجّح انخفاض الطلب الياباني للنفط بنسبة 15 في المئة بحلول العام 2030، إلّا أنه من المُرجّح ان تشكّل اقتصادات الصين، وكوريا الجنوبية، وغيرها من الاقتصادات في دول آسيا والمحيط الهادئ، ما نسبته 80 في المئة من صافي نمو الطلب العالمي على النفط خلال الفترة ذاتها[118]. وتلبي الممالك الخليجية معظم نسبة الطلب في دول آسيا

---

(117) كتاب وقائع الأحداث لوكالة الاستخبارات المركزية 2009. لمحات عامة اقتصادية حول اليابان، والصين، وجنوب كوريا، تقديرات 2006 – 2008. حسابات المؤلف للحصول على المجموع.

(118) انظر، ذا ناشيونال، 5 آب/أغسطس 2009، اقتباسًا عن بيانات أوبيك.

والمحيط الهادئ؛ ويقارب إجمالي تجارة النفط والغاز في الممالك الخليجية، حتى الآن، 200 مليار دولار سنويًا[119]، ومن المُرَجَّح ازدياد هذا الرّقم بشكل كبير خلال العقد المقبل. ولا تبذل اقتصادات دول آسيا والمحيط الهادئ جهدًا كبيراً لإخفاء اعتمادها على واردات النفط والغاز من الخليج، خلافًا لعدد من القوى الغربية التي تحاول علنًا الحد من اعتمادها وتنويع مصادرها. وعلى الرغم من أن نطاق التجارة غير النفطية التي تتم بين المنطقتين أصغر بكثير، إلا أنه هناك سابقة تاريخية لاستيراد بعض السلع من دول آسيا والمحيط الهادئ إلى الممالك الخليجية، وتحديدًا المنسوجات والسلع الكهربائية. ومنذ حصول ارتفاع كبير في نصيب الفرد من الثروات في شبه الجزيرة العربية عقب الطفرة النفطية الأولى، ازداد الطلب على مثل هذه الواردات في المقابل، مع ظهور مطالب الجديدة كالسيارات، والآلات، ومواد البناء، وغيرها من المنتجات الأخرى المرتبطة بالصناعات النفطية وصناعات التشييد في المنطقة. وفي الإجمال، يمكن أن تصل قيمة واردات الممالك الخليجية من اليابان، والصين، وكوريا الجنوبية اليوم إلى 63 مليار دولار سنويًا[120]. وعلاوة على ذلك، لم يعد هناك قدر من عدم التوازن في التجارة غير النفطية بين المنطقتين كما كان الوضع في السابق، لأن بعض صناعات الممالك الخليجية الموجهة نحو التصدير - وتحديدًا تلك التي تنتج المعادن، والبلاستيكيات، والبتروكيماويات - تحول مبيعاتها الآن إلى زبائن في دول آسيا والمحيط الهادئ.

وفي حين تبقى استثمارات الممالك الخليجية للثروات السيادية لدى القوى الشرقية أكثر تواضعًا منها لدى الغرب، إلا أن هذا الأمر يتغير ببطء أيضًا، مع النظر إلى الاستثمارات في دول آسيا والمحيط الهادئ كبدائل واقعية وأكثر

---

(119) انظر، ديفيدسون

Davidson (2010), chapter 3.

(120) المصدر نفسه، الفصل 4.

ملاءمة للاقتصادات الغربية الأكثر تطورًا. وكان هذا النّوع من البدائل يُعتَبَر ضروريًا، وخاصةً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، التي لم يبذل، عقبها، عدد كبير من الحكومات والشركات الغربية جهدًا يُذكر لإخفاء انعدام ثقتهم بصناديق الثروات السيادية الخليجية، وناقش الكثير من المعلقين عدم كون الاستثمارات الخليجية تجارية فقط وإمكانية تورط سياسة القوة[121]. وفي ما يتعلق باليابان، امتلكت شركة أرامكو السعودية، على سبيل المثال، حصة بنسبة 15 في المئة منذ العام 2004، في خامس أكبر شركة نفطية تابعة لها، وتسمى شركة شوا شل سيكيو[122]. وفي العام 2007، اشترت دبي انترناشيونال كابيتال «حصة كبيرة» في شركة سوني المحاصرة - وهي أول استثمار رئيس للإمارات العربية المتحدة في اليابان[123]. وأعلنت منظمة التجارة الخارجية اليابانية في صيف العام 2009، أن الإمارات العربية المتحدة هي إحدى أكبر ثلاث بلدان مستهدفة في تحديد مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر[124]. ومنذ بدء حملة جيترو، حصلت شركة أبو ظبي الدولية للاستثمارات البترولية على 21 في المئة؛ أي 780 مليون دولار، كحصة في شركة كوزمو أويل اليابانية[125]. وعلى الرغم من كون الاستثمارات الكويتية السيادية في اليابان أكثر تواضعًا، إلا أن هيئة الاستثمار الكويتية صرحت مؤخرًا اعتزامها زيادة استثماراتها في اليابان بنسبة ثلاثة أضعاف[126].

(121) انظر، عرب نيوز، 7 أيار/مايو 2009، اقتباسًا عن نيكولاس جاناردان.

(122) وزارة الشؤون الخارجية اليابانية. نظرة عامة حول ملف المملكة العربية السعودية من العام 2009.

(123) انظر، أرابيان بزنس، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

(124) إلى جانب روسيا والبرازيل.

(125) انظر، وكالة رويترز، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

(126) انظر، جون كالابريسي

Calabrese, John, 'The Consolidation of Gulf-Asia Relations: Washington Tuned in or Out of Touch?', policy brief published by the Middle East Institute, Washington DC, June 2009, p. 5.

وكشـفت وزارة الصـين للتجـارة في العـام 2005، أن اسـتثمارات الممالـك الخليجيـة في الصـين بلغـت 700 مليـون دولار[127]، ومعظمهـا مـن الكويـت. وبالعـودة إلى العـام 1984، سـيطر أحـد فـروع شركـة البـترول الكويتيـة عـلى حصـة نسـبتها 15 في المئـة مـن حقـل غـاز ياتشـنغ البحـري في الصـين، في حـين أنشـأت مؤسسـة البـترول الكويتيـة مشروعـًا مشـتركًا في السـنة اللاحقـة؛ الشركـة العربيـة الصينيـة للأسـمدة الكيماويـة لاسـتثمار في منشـأة تشـيلو للبتروكيماويـات في شرق مقاطعـة شـاندونغ الصينيـة[128]. وفي تسـعينيات القـرن العشريـن، زادت هيئـة الاسـتثمار الكويتيـة نسـبة اسـتثماراتها في الصـين مـن 10 إلى 20 في المئـة[129]، وهـي، الآن، المسـتثمر الأجنبـي الأكـبر في البنـك الصناعـي والتجـاري الصينـي[130]. وقـد جعـل هـذا الحكومـة الكويتيـة أكـبر مسـتثمر في أحـد أوائـل العـروض العامـة الرئيسـية في الصـين. كـما تعـززت العلاقـة بـين البلديـن بشـكل كبـير بعـد إنشـاء مـشروع مشـترك بقيمـة 9 مليـار دولار بـين مؤسسـة البـترول الكويتيـة وشركـة سـينوبك في العـام 2005. ومنـذ ذلـك الحـين، قدمـت الشركتـان تمويـلًا مشـتركًا لبنـاء مصفـاة نفـط ضخمـة سـعتها 300.000 برميـل يوميًـا، ومصنـع إيثيلـين في مقاطعـة قوانغدونـغ جنـوب الصـين. وعندمـا يبـصر المـشروع النـور في العـام 2013، سـيكون أكـبر مـشروع مشـترك ناجـح في

(127) انظر، محمود غفور

Ghafour, Mahmoud, 'China's Policy in the Persian Gulf ', Middle East Policy, Vol. 16, No. 2, 2009, p. 87.

(128) انظر، جون كالابريسي

Calabrese, John, 'China and the Persian Gulf: Energy and Security', Middle East Journal, Vol. 52, No. 3, 1998; Bin Huwaidin, Muhammed, China's Relations with Arabia and the Gulf, 1949-1999 (London: Routledge, 2002), p. 194.

(129) انظر، كالابريسي

Calabrese (2009). p. 5.

(130) انظر، واشنطن بوست، 9 نيسان/أبريل 2007.

الصين[131]. ولكن إنشاء الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية كان الجانب الأكثر ابتكارًا ورمزيةً للاستثمارات بين البلدين. وبعد إنشائها في العام 2005، تمتلك الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية اليوم رأسمالًا أساسيًا يقارب 350 مليون دولار، أي نحو نصف ما تمتلكه نقدًا، وذلك لتسهيل عملية الاستجابات السريعة للفرص الاستراتيجية - والجدير ذكره أن هيئة الاستثمار الكويتية تمتلك حصة نسبتها 15 بالمئة من أسهم الشركة. وهي متخصصة في الاستثمارات المتعلقة بالأعمال الزراعية الصينية، وخاصة تلك التي تنتج محاصيل ذات قيمة تصديرية عالية كالأرز، والقمح، والذرة، والذرة البيضاء. وفي الوقت نفسه، تمتلك أرامكو السعودية الآن مكاتب في الصين يفوق عدد مكاتبها في أي بلد آخر، وأخذت حصة نسبتها 25 في المئة في مشروع مشترك ضخم مع سينوبك وبتروتشاينا التابعة لشركة البترول الوطنية الصينية في العام 2001[132]. وأتاح المشروع، المسمى بشركة فوجيان للتكرير والبتروكيماويات، للشركتين توسيع مصفاة موجودة في مقاطعة فوجيان جنوب شرق الصين، إضافةً إلى بناء مصنع إثيلين جديد. وعلاوة على ذلك، تعتبر أرامكو الآن صاحبة أكبر نسبة من الأسهم في مشروع مصفاة ثالث في الصين، وفي المستقبل القريب، قد تبدأ العمل في مشروع مشترك آخر مع الشركتين الصينيتين لبناء مصفاة في مدينة تشينغداو الساحلية الصينية، وتحصل شركة أرامكو فيها مرة أخرى على النسبة الأكبر من الحصص[133]. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى بناء أحد أكبر مرافق تكرير النفط في العالم وقد يتطلب استكماله مبلغ 6 مليارات دولار.

(131) انظر، اسوشيتد برس، 26 حزيران/يونيو 2009.

(132) انظر، هنري لي

Lee, Henry, and Shalmon, Dan, 'Searching for Oil: China's Oil Initiatives in the Middle East' discussion paper published by the Environment and Natural Resources Program, Belfer Center for Science and International Affairs Discussion Paper, Harvard University, January 2007, pp. 4-5.

(133) انظر، جريدة سعودي جازيت، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

وعلى نحو مماثل لاستراتيجية شركة أرامكو، كانت سابك قد ساعدت على إطلاق ثلاثة مشاريع بتروكيماوية في الصين كجزء من «خطة الصين» الخاصة بها، والتي تهدف إلى تسهيل الاستثمارات المتبادلة بين البلدين من خلال دعم التنمية الاقتصادية في الصين، وتساعد بالتالي على تلبية طلباتها المتزايدة، إذ أنها المزود الرئيسي للبتروكيماويات[134]. وفي العام 2009، دخلت سابك في اتفاق لبناء مجمع رابع للبتروكيماويات، بكلفة 3 مليار دولار في محافظة تيانجين شمال شرق الصين[135]. أما هيئة الاستثمار القطرية، فإنها تصبح نشطة في الصين أيضًا، وقد اتبعت مؤخرًا خطى الكويت بعد أن أشارت إلى نيتها شراء أسهم بقيمة 200 مليون دولار من العروض العامة الآتية التي أعلن عنها البنك الصناعي والتجاري الصيني[136]. كما افتتحت الهيئة، أيضًا، مكتبًا دائمًا في الصين بهدف الحصول على المزيد من فرص استثمار الثروات السيادية في البلاد، وأوضح المدير التنفيذي لهيئة قطر للاستثمار أن «الصين وآسيا هما عبارة عن أسواق نامية بالنسبة لقطر -إننا جادون حقًا في مسألة إيجاد الفرص المناسبة هناك»[137]. وربما الأهم كان الإعلان عن أن قطر للبترول ستدخل في مشروع مشترك مع بتروتشاينا بقيمة 12 مليار دولار. وإذا ما تمت هذه الصفقة، فإنها ستحجب الاستثمارات الكويتية في الصين، وستؤدي إلى بناء مصنع جديد للبتروكيماويات في مقاطعة تشجيانغ، شرق الصين، جنبًا إلى جنب مع مصفاة لتكرير النفط، ومصنع للإثيلين، وميناء لناقلات النفط العملاقة[138].

---

(134) انظر، ستيف أ. يتيف

Yetiv, Steve A. and Lu, Chunlong, 'China, Global Energy, and the Middle East' in Middle East Journal, Vol. 61, No. 2, 2007, pp. 207-208.

(135) انظر، ذا ناشيونال، 2 كانون الأول/ديسمبر 2009.

(136) انظر، غفور، ص. 87.

(137) انظر، فاينانشال تايمز، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

(138) انظر، غولف تايمز، 6 آب/أغسطس 2009.

وعلى غرار الدول المجاورة لها، تقوم الإمارات العربية المتحدة، وتحديدًا دبي، بالاستثمار في الصين، وذلك منذ نهايات ثمانينيات القرن العشرين بعد تأسيس شركة أورينتال للتمويل في دبي[139]. وفي الآونة الأخيرة، قامت موانئ دبي العالمية باستثمارات كبيرة في المدن الساحلية الصينية، وهي تشغّل اليوم سبع محطات للحاويات في البلاد، ثلاثة منهم في هونغ كونغ. ولم تواجه موانئ دبي العالمية، بشكل أساس، أيًّا من المعارضة التي شهدتها في العام 2006 عندما قدمت عرضًا لتشغيل موانئ في الولايات المتحدة، وأُرجع نجاحها إلى شراكتها المتطورة مع مجموعة ميناء تيانجين[140]. وسيفتتح المشروع المشترك محطة في محافظة تشينغداو شمال شرق الصين في المستقبل القريب، وفي العام 2009، أُعلِن أنّ هذا المشروع سيأخذ حصة بنسبة 80 في المئة في مشروع مشترك مع شركة صينية وشركة تان ثوان للترويج الصناعي التي تملكها الحكومة الفيتنامية، لبناء ميناء آسيوي آخر للحاويات خارج مدينة هو تشي منه[141]. وبالتالي، نجد أن أبو ظبي كانت أكثر حذرًا من دبي في ما يتعلق بالاستثمار في الصين، ولكن، على الرغم من ذلك، هناك بعض النماذج عن التفويض: تمتلك آيبيك حصة مسيطرة في بورياليس، نسبتها 65 في المئة[142] - وهي شركة بلاستيكيات مقرها النمسا وعلى صلة مع شركة أبو ظبي للبوليمرات - وبدورها، تقوم بورياليس بالاستثمار في مصنع بولي بروبلين في الصين، للمساعدة في زيادة إمداد

(139) انظر، أنوشروان احتشامي

Ehteshami, Anoushivaran, 'The Rise and Convergence of the "Middle" in the World Economy: The Case of the NICs and the Gulf States' in Davies, Charles E. (ed.), Global Interests in the Arab Gulf (Exeter: University of Exeter Press, 1992), p. 151.

(140) انظر، كالابريسي

Calabrese (2009), p 4.

(141) انظر، ذا ناشيونال، 21 تموز/يوليو 2009. إشارةً إلى محطة حاويات سايغون الكبرى.

(142) انظر، ذا ناشيونال، 5 آب/أغسطس 2008.

البلاستيك لصناعة السيارات المزدهرة لديها[143]، والتي تشتمل اليوم على أكثر من خمسة وأربعين شركة مصنعة للسيارات، بما في ذلك شركة بكين المحدودة لأعمال السيارات (بي إيه دبليو) وشيري للسيارات[144].

وفي ما يخص بناء علاقات القوة الناعمة غير الاقتصادية، يبدو أن الزيارات الدبلوماسية العادية والعالية المستوى من الممالك الخليجية إلى دول آسيا والمحيط الهادئ باتت جزءًا من الاستراتيجية. وفي حين تتم مناقشة المسائل الاقتصادية والتجارية في خلال هذه الأحداث المنظمة بدقة، إلا أن الاجتماعات تعتبر فرصًا ثمينة للحكام ووزرائهم للاجتماع بنظرائهم من دول آسيا والمحيط الهادئ والنظر في مجموعة من المسائل الأخرى. وغالبًا ما يتم منح هبات كبيرة أو قروض من دون فوائد في خلال هذه الاجتماعات - خصوصًا للصين، في محاولة لبناء تفاهمات سياسية وثقافية أكثر قوة، وحتمًا، لإظهار المزيد من حسن النية. وتكثفت وتيرة هذه الزيارات بشكل كبير، ولكن الأهم من ذلك كانت الرتبة العليا للزوار، والتي تفوق رتب أولئك الذين يتم إرسالهم إلى العواصم الغربية[145]. وحدد تقرير صدر عن معهد الشرق الأوسط في الولايات المتحدة، عام 2009، هذا الاتجاه أيضًا، مشيرًا إلى أنه كان يوجد «عملية تدريجية ثابتة في بناء العلاقات الشخصية والمؤسساتية – التصميم الشبكي الأساسي للاعتماد المتبادل بين دول الخليج وآسيا... وقد تُوِّجت [الزيارات الدبلوماسية] بعدد كبير من برامج التعاون والمشاريع المشتركة الطموحة»[146].

---

(143) انظر، كالابريسي

Calabrese (2009), p. 5.

(144) انظر، ديفيدسون

Davidson (2010), chapter 5.

(145) المصدر نفسه، الفصل السابع.

(146) انظر، كالابريسي

Calabrese (2009), p. 2.

وزار الملـك السـعودي الصـين في العـام 2006 لتوقيـع عـدد مـن الاتفاقيـات الجديـدة التـي كانـت تهـدف إلى «كتابـة فصـل جديـد مـن التعـاون الـودّي مـع الصـين في القـرن الحـادي والعشريـن». وكبـادرة حسـن نيـة، وافـق أيضًـا عـلى منـح الصـين قرضًـا كبـيرًا لإنشـاء بنـى تحتيـة في محافظـة شـينجيانغ الغنيـة بالنفـط [147]. وكانـت هـذه الزيـارة الدوليـة الأولى لـه بصفتـه الملـك الجديـد - قبـل زيـارة أي دول غربيـة - وأعلـن الرئيـس الصينـي أنهـا «سـتكون بدايـة مرحلـة جديـدة مـن الشراكـة بـين البلديـن في القـرن الجديـد»[148]. وبعـد زيـارة حاكـم أبـو ظبـي إلى الصـين في العـام 1990، قدمـت الإمـارات العربيـة المتحـدة الكثـير مـن التبرعـات الكبـيرة إلى الصـين، بمـا في ذلـك هبـاتٍ لإنشـاء مركـز الدراسـات العربيـة والإسـلامية في جامعـة بكـين للدراسـات الأجنبيـة، وتمويـل التوسـع في مطبعـة للجمعيـة الإسـلامية الصينيـة. وأدت زيـارات متتاليـة إلى منـح الصـين الإذن لإنشـاء فـروع لوكالـة أنبـاء شـينخوا وصحيفـة الشـعب اليوميـة، في الإمـارات العربيـة المتحـدة[149]. وقريبًـا، سـتبني جامعـة زايـد في الإمـارات العربيـة المتحـدة معهـد كونفوشـيوس كنتيجـة «لشراكـة جديـدة مبتكـرة» يتـم تطويرهـا مـع جامعـة شـينجيانغ في الصـين[150]. وفي هـذه الأثنـاء، كانـت الكويـت أحـد الموردين الأكـثر سـخاءً في تقديـم قـروض ذات فائـدة منخفضـة إلى الصـين، إذ منـح الصنـدوق الكويتـي للتنميـة الاقتصاديـة العربيـة، الصـين أكـثر مـن 600 مليـون دولار مـن هـذه القـروض منـذ تسـعينيات القـرن العشريـن[151]. وإضافـةً إلى ذلـك، كان هنـاك عـدد مـن الهبـات الكبـيرة، التـي

(147) انظر، غفور (2009)، ص. 87-88.

(148) انظر، يتيف

Yetiv and Lu (2007), p. 205.

(149) انظـر، وزارة الشـؤون الخارجيـة الصينيـة. نظـرة عامـة حـول ملـف الإمـارات العربيـة المتحـدة، 2009.

(150) من كتيب جامعة زايد، تحت عنوان 'Destined to Lead'، 2009.

(151) انظر، بن هويدن (2002)، ص. 200-201.

تتضمـن حزمـة الإغاثـة مـن الكـوارث في العـام 1998 عقـب فيضانـات خطـيرة حصلـت في الصـين[152]. وكانـت الممالـك الخليجيـة الأكـثر فقـرا أقـل نشـاطًا في تقديـم الهبـات والمسـاعدات الإنمائيـة إلى الصـين. ومـع ذلـك، في العـام 2001، تـبرع حاكـم عُـمان بمبلـغ 200.000 دولار لمسـاعدة متحـف قوانغتشـو لتاريـخ مـا وراء البحـار عـلى بنـاء غرفـة عـرض عربيـة وإسـلامية جديـدة[153].

(152) انظـر، غفـور (2002)، ص. 87، 89. وزارة الشـؤون الخارجيـة الصينيـة. نظـرة عامـة حـول ملـف الكويـت 2009.

(153) انظر، وزارة الشؤون الخارجية الصينية. نظرة عامة حول ملفات قطر وعُمان 2009.

الفصل الرابع: الضغوط الداخلية المتصاعدة

هنـاك الكثـير مـن نقـاط الضعـف والمشـاكل التـي كانـت تُضعـف الأنظمـة السّياسـية للممالـك الخليجيـة، عـلى الرغـم مـن اسـتراتيجيات البقـاء الداخليـة والخارجيـة، والتـي سـاهم الكثـير منهـا في اسـتقرارها النسـبي عـلى مـدى العقـود القليلـة الماضيـة.

وكثـيراً مـا تـمّ تجاهـل هـذه المشـاكل وغـضّ النظـر عنهـا، نظـرًا إلى قـدرة حـكّام الممالـك، عـلى اختلافهـم، عـلى شراء إذعـان شـعوبهم وفـرض شرعيتهـم. وعـلاوةً عـلى ذلـك، شـكّلت هـذه النقـاط مشـاكل خفيّـة، ونـادرًا مـا أدّت إلى احتجاجـات عنيفـة أو حـوادث جديـرة بالاهتـمام. ولكـن بالنظـر إلى تجـذر وهيكليـة معظـم نقـاط الضعـف هـذه، وعـدم قابليتهـا للحـل، يمكـن القـول إنهـا تلامـس جوهـر الهيـاكل السياسـية والاقتصاديـة للممالـك الخليجيـة، مـا يفضـح غالبًـا طبيعـة الممارسـات الحاليّـة غـير المسـتدامة وضعفهـا. كـما تُبـيّن أجـزاء لاحقـة مـن هـذا الكتـاب، لم تكـن الممالـك الخليجيـة بمنـأى عـن الربيـع العـربي، الـذي يأخـذ بـلا شـك دور محفّـزِ الإصـلاح والثـورة في المنطقـة، لكـن هـذه المشـاكل المحليّـة الخاصـة بالخليـج هـي ربّمـا الأكـثر مركزيـة لفهـم التحديـات التـي تلـوح في أفـق الممالـك.

ويؤثـر تراجـع احتياطيـات النفـط والغـاز لـدى الممالـك الخليجيـة السـت، وارتفـاع أنمـاط الاسـتهلاك المحـلي للطاقـة فيهـا، إلى جانـب الازديـاد السريـع في عـدد السـكان، وتقـل أعـمار معظمهـم عـن سـن الواحـدة والعشريـن. ويضيـف هـذا ضغطًـا كبـيراً عـلى قـدرة هـذه الـدول في الحفـاظ عـلى توقّعـات مواطنيهـا الاقتصاديّـة، في حـين تتأثـر دول الرفاهيـة وأنظمـة التوزيـع بسـبب هـذا التوتّـر، حتـى في الممالـك الخليجيـة الأكـثر ثـراءً، نظـرًا إلى تكاليـف الدعـم السـكاني الدائم.

وتتصـل مشـكلة «البطالـة الطوعيـة» الهيكليّـة بمـا سـبق ذكـره: فعـلى الرغـم مـن مبـادرات تأميـم العمـل الدائمـة، لا تـزال معظـم الممالـك الخليجيـة غـير

قادرة على تحفيز مواطنيها للحصول على عمل هادف والمساهمة في الاقتصاد الوطني نظراً إلى اعتمادهم على دولة الرفاهية وتوقعهم البقاء تلقائيًا أعضاء في النخبة الوطنية الثرية، وهي ما يرمز إلى كياسة جنسيتهم. وتتضمّن الضغوط الأخرى، المتفاقمة بسبب انعدام الشفافية في هذه الممالك، على مواردهم الوطنيّة المحدودة، التمويل المستمر لمشاريع النفوذ والهيبة والتبذير في الإنفاق الحكومي وتراكم الثروة الهائلة من قبل الأسر الحاكمة وأقرب حلفائها.

وتتضح زيادة الفقر بين المواطنين في الممالك الخليجية الفقيرة، مع تزايد البطالة الحقيقية بسبب عدم استطاعة الممالك تقديم الفرص الاقتصادية ذاتها كما كان يحصل في الماضي. ويؤدي هذا إلى فجوات صارخة في الثروة بين أغنى وأفقر الأسر في بعض المجتمعات الوطنيّة، ما يقوّض أي معنى للمساواة بينهما، ويعرّض بالتالي التراث القبلي وموارد الشرعية الدينيّة التي تمتّع بها الحكّام سابقًا إلى الخطر.

وتزايد التمييز على نطاق واسع، وبطرق عديدة أقرّتها الدولة، ضد قطاعات واسعة من مواطني الممالك الخليجية، ما أضعف مجددًا أوراق اعتماد الأسر الحاكمة – مع وجود مئات الآلاف من عديمي الجنسية والذين هم بعيدون الآن كلّ البعد عن فكرة التجنيس، أكثر من أي وقت مضى، ومع خفض رتبة عدد كبير ومهم من السكان الشّيعة - خاصة في البحرين والمملكة العربية السعوديّة - إلى الدرجة الثانية من المواطنيّة.

وسبّب الاعتماد على أشكال قمعيّة من الرّقابة قلقًا مساويًا ومثّل كذلك ضعفًا لقدرة الأسر الحاكمة على دعم عقودها الإجتماعيّة والحفاظ على شرعيّتها، وبدأت بعض هذه الحالات قبل العام 2011 بفترة طويلة. وبما أن ما سبق أثّر في المواطنين والأجانب على حد سواء، فقد كُبِتت معظم قنوات التعبير والاستياء المتبقيّة، ما جعل من الصعب على الممالك الخليجيّة الحفاظ على تمويهها لطبيعة أنظمتها السياسية الحاكمة الاستبداديّة.

الموارد والكثافة السّكانية والمعونات

على الرغم من سيطرة بعض الممالك الخليجية على موارد هيدروكربونية كبيرة، فإنها ستواجه أيضًا ضغوطًا للحفاظ على نفس مستوى الدعم لسكانها في السنوات المقبلة، خصوصًا مع استنزاف الاحتياطيات بسرعة ومحدودية التنويع الهادف لقواعدها الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، تفشل تلك الممالك، التي تعاني من الاستنزاف في الاحتياطيات، في الحفاظ أيضًا على بعض المعونات. وقد كانت الممالك الخليجية حساسة ومتكتمة غالبًا في ما يتعلق بمواردها المتبقية تبعًا لتداعيات سياسية واضحة تجلّت في انخفاض الفوائد وفي أي تخفيض طرأ على رفاهية الدول.

ووفقًا لبرقيات دبلوماسية أمريكية ما بين العامين 2007 و 2009، زُعِم على سبيل المثال، أن المملكة العربية السعودية كانت تبالغ بقيمة احتياط النفط الخام بنسبة تصل إلى 300 مليار برميل أو 40 في المئة. ونقلاً عن عالم جيولوجي كبير، تعارض محتوى البرقيات مع كلام نائب رئيس شركة أرامكو السعودية للتنقيب، الذي ادعى في العام 2007 أن لدى أرامكو 716 مليار برميل من الاحتياطات الإجمالية، و51 في المئة منها قابل للاسترجاع، مضيفاً أنه في غضون عشرين عامًا، سيكون لدى أرامكو 900 مليار برميل من احتياطي النفط. لكن في المقابل، قيل إن المملكة العربية السعودية سوف تصل قريبًا إلى الاستقرار في مستوى الناتج الإجمالي الذي سيستمر خمسة عشر عامًا فقط قبل البدء بالانحدار[1].

وعلى نحو مهم، أشارت برقيات من العام 2009 إلى انخفاض قدرة المملكة العربية السعودية على تصدير النفط (وبالتالي الحفاظ على تمويل دولة الرفاه وتوفير المعونات) مع ارتفاع الطلب المحلّي على الطاقة. وذكرت البرقيات أنه «... من المتوقع أن ينمو الطلب [على الكهرباء] بنسبة 10 في المئة سنوياً على مدى العقد المقبل نتيجة النمو السكاني والاقتصادي،

(1) ويكيليكس، السفارة الأمريكية في الرياض، 10 كانون الأول/ديسمبر 2007.

ونتيجة لذلك سوف تحتاج [المملكة العربية السعودية] إلى مضاعفة قدرة توليد الطاقة إلى 68 ألف ميغاوات في العام 2018»، وأضافت البرقيات أن تأجيل المشاريع الكبرى على اختلافها والحوادث التي حصلت في المملكة العربية السعودية هي «دليل على أن شركة «أرامكو» السعودية بحاجة إلى العمل بشكل أقوى من أجل البقاء - ومن أجل استبدال التراجع في الإنتاج»[2].

وكانت البحرين ذات الموقف الأضعف، حيث يُعتقد أنه منذ العام 1965، كان قد تمّ استنزاف نصف احتياطاتها النفطيّة البريّة، وأنّ إنتاج النفط من حقل أبو سعفا البحري (الذي تتشاركه مع السعوديّة) بدأ بالتباطؤ في العام 1987. ومنذ ذلك الحين اضطرّت البحرين إلى الاعتماد بشدّة على نحو 147 ألف برميل يوميًا (نحو 77 في المئة من إنتاجها الإجمالي) من المملكة العربية السعودية[3] وذلك كتعويض عن هذه الخسارة.

وفي العام 1993، قُدِّرَت قيمة احتياطات البحرين المتبقية بـ 200 مليون برميل مع استنزاف إجمالي متوقع في العام 2005 [4]. وعلى الرغم من حصول هذا، إلّا أنّه تمّ تمويهه بقدرة البحرين على تكرير النفط، حيث إنها تقوم الآن بتكرير النفط السعودي. والبحرين الآن، كغيرها من الممالك الخليجية الأخرى، منتجٌ بارز للغاز، ولكن يُقدّر أن القطاع المحلي سيتطلب نسبة متزايدة من إنتاجها.

---

(2) ويكيليكس، السفارة الأمريكية في الرياض، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

(3) انظر، جين كينيمونت

Kinninmont, Jane, Bahrain: Beyond the Impasse (London: Chatham House, 2012), p. 2.

(4) انظر، هيلين ميتز

Metz, Helen (ed.), Persian Gulf States: A Country Study (Washington: GPO for the Library of Congress, 1993).

ويُعتَقد كذلك أن سلطنة عُمان تواجه تراجعاً في إنتاج النفط[5]، وذلك مع الاكتشافات الحديثة التي أثبتت انعدامه تجاريًا، أو وجوده على نطاق أصغر بكثير مما كان عليه في الماضي[6]. ويقال إن لدى سلطنة عمان 5.5 مليار برميل من احتياطيات النفط المعروفة فقط، ومعظمها منتشر في حقول متباينة.

وهذا يعني أن سلطنة عمان سوف تصبح قريباً دولة مستوردة[7] للهيدروكربون الصافي مع تزايد معدلات استهلاكها المحلي للطاقة بنسبة تخطّت الضعف خلال العقد الماضي[8]. وفي حين لا يزال أمام أبو ظبي بضعة عقود من احتياطيات النفط المتبقية مع ما يقدّر بـ 98 مليار برميل[9]، تعيق نسبة الكبريت العالية إنتاج الغاز المُخصص للقطاع المنزلي. وتستورد أبو ظبي بالفعل الغاز القطري عبر خط أنابيب مشروع دولفين؛ وهو مشروع مشترك بين قطر وشركة رويال داتش شل تمّ إنشاؤه في العام 1999.

وتشكل كمية الطاقة المتزايدة التي على أبو ظبي تأمينها للإمارات الستة الأخرى مشكلة، وذلك مع ارتفاع مطالب هذه الأخيرة. وعلى الرغم من أن الإمارات الأربع الأفقر لم تكن تمتلك احتياطيات كبيرة من الهيدروكربون، كانت كلّ من مدينتيّ دبي والشارقة منتجتين للنفط والغاز. وقد وصل

(5) موقع AME Info، 7 شباط/فبراير 2008.

(6) انظر، ميتز

Metz (1993).

(7) كتاب حقائق وكالة المخابرات المركزية في العالم، 2011.

(8) إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، 2011

US Energy Information Administration 2011. Country overview on Oman.

(9) إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، 2011

Energy Information Administration 2011. Country overview on the UAE.

إنتاج الشارقة الآن إلى حدّه الأدنى، وفي العام 1995 تباطأ الإنتاج اليومي للنفط في دبي ليصل إلى 300 ألف برميل فقط[10]. ومع أن حاكم دبي أعلن في أوائل العام 2010 عن اكتشاف حقل نفط بحري جديد[11]، فقد بدت هذه الخطوة سياسيّة في المقام الأوّل مع محاولة تلك الإمارة استعادة ثقة المستثمرين بعد الصعوبات التي واجهتها في أواخر العام 2009. وبالفعل، أعرب محللون بسرعة عن شكوكهم حول الجدوى التجارية للحقل، ووصفوا الاكتشاف بأنه «قطرة في محيط ديون دبي»[12].

أمّا الكويت، فوضعها أقوى بكثير، مع تقديرات رسمية تصل إلى 100 مليار برميل من النفط الاحتياطي، ومعظمها يأتي من حقل برقان الضخم، وهو ثاني أكبر حقل نفطي في العالم. ومع ذلك، فقد تنازع بعض المحللين وأعضاء البرلمان الكويتي على هذا التقدير لحجم النفط، مدّعين أن الكويت لديها فقط نحو 48 مليار برميل متبقٍ، حيث إن عمر أغلبية حقولها البرية يقارب السبعين عامًا، وبهذا سيصبح من الصعب عليها الحفاظ على مستويات الإنتاج الحاليّة.

وتجاوز استهلاك الكويت للغاز إنتاجها منذ العام 2008، ما دفع الإمارة إلى الاستيراد. ومن المرجح أن يزداد هذا النقص خلال السنوات القليلة المقبلة، إذ يُعتقد أن الطلب على الكهرباء في المنازل سيزيد بنسبة 8 في المئة سنويًا، بعد القضاء على ما كان هامشًا مريحًا للاحتياط[13]. وأمّا الموقف الأفضل في هذا كلّه، فهو موقف قطر، التي لديها أقل كثافة سكانية، وفي المقابل احتياطات غاز هائلة، ما

(10) في العام 1995، انخفض الإنتاج إلى نحو 300.000 برميل يوميًا.

(11) انظر، ذا دايلي تلغراف، 4 شباط/فبراير 2010.

(12) وكالة الأنباء الفرنسية، 9 شباط/فبراير 2010.

(13) إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، 2011

US Energy Information Administration 2011. Country overview on Kuwait.

سيسمح لها على الأرجح بالاستمرار بتصدير كميّات كبيرة من الغاز لعدّة عقود أخرى.

ووفقًا لمزاعم مسؤولين، يمكن لقطر «... تلبية جميع احتياجات المملكة المتّحدة من الغاز لمدّة 250 عامًا»[14]. ومع ذلك ستواجه هذه الإمارة قريبًا ضغوطًا في ما يتعلق باستهلاك النفط، في حين أنها تملك نحو 25 مليار برميل من احتياط النفط فقط، ما يجعلها ثاني أصغر منتج للنفط في أوبك. ومنذ العام 2000، تضاعف الاستهلاك المحلي من النفط ثلاث مرات، ومن المرجّح أن يرتفع بنسبة 5 في المئة سنويًا على مدى العقد المقبل بسبب اقتصاد الدولة الذي ينمو بشكلٍ سريع، وبالأخص مع الطلب المتزايد من قطاع النقل[15].

وبالإضافة إلى انخفاض الاحتياطات والضغط المتزايد على أنظمة توزيع الثروة، هناك تزايد عدد السكّان السّريع في الممالك الخليجية. وبالرغم من إغفال هذا الأمر كثيرًا تبعًا لحجم الجاليات الحضرية الكبيرة، إلّا أن عدد المواطنين في هذه الدول ارتفع بشكل كبير في السنوات الأخيرة. ولا يرجع ذلك إلى طول عمر مجتمعات السكان الأصليين فحسب، نظرًا إلى التحسّن الكبير في مجال الرعاية الصحيّة، ولكن إلى امتلاك أعلى معدلات الخصوبة في العالم أيضًا، وسبب ذلك توافر مختلف الفوائد الاقتصادية.

ولطالما كان لدى المملكة العربية السعوديّة أعلى نسبة من المواطنين والأجانب في مجموع سكانها، حيث وصلت نسبتهم إلى 70 في المئة من العدد الإجمالي، أو ما يعادل 19 مليون شخص، وهذا وفقًا للإحصاء

(14) وفقًا للموقع الرسمي لشركة قطر للغاز، وعنوان القسم « حقائق مذهلة عن قطر غاز2».

(15) إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، 2011

US Energy Information Administration 2011. Country overview on Qatar.

الرسمي للعام [16]2010. ويظهر بشكل ملحوظ أن أعمار 47 في المئة من المواطنين السعوديين تحت سن الثامنة عشرة، و 80 في المئة هم تحت سن الثلاثين، مايجعل المجتمع السعودي أحد المجتمعات الفتيّة في العالم[17].

ويصعب تحديد معدل الخصوبة لدى المواطنين السعوديين وجميع مواطني الخليج، لأن معظم الإحصاءات مبنيّة على مجموع السكان المقيمين (ويجري بالتالي خفض هذه النسبة من خلال إدراج معدلات خصوبة المجتمعات الوافدة والتي تعتبر أقل من غيرها)[18].

ومع ذلك فمن المرجح أن معدّل الخصوبة هذا لا يزال أعلى بكثير منه في الدول المتقدمة، في حين أن متوسط العمر المتوقع أصبح قابلًا للمقارنة مع ذلك الموجود في الدول المتقدمة كذلك. وعلى نحو مماثل، هناك معدّلات نمو عالية جدًّا لدى الممالك الخليجية الخمس الباقية، مع معدلات خصوبة متواضعة أو عالية ومع ارتفاع ملحوظ في متوسّط العمر المتوقّع. وعلى الرغم من أن الأمم المتحّدة ادّعت في تقرير أصدرته مؤخّرًا حول شؤون الإمارات العربيّة المتّحدة، أن معدّل ولادات الدولة انخفض إلى النصف على مدى السنوات الثلاثين الماضية، وبهذا أصبح المعدّل الأدنى في المنطقة، إلّا أنها أخطأت بالجمع بين السكان الوطنيين والمغتربين. وبما أن الإمارات العربية المتحدة لديها أعلى نسبة من المغتربين مقارنة مع عدد المواطنين في المنطقة، فإن هذا الأمر حجب النمو

(16) انظر، جريدة سعودي جازيت، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

(17) انظر، ليه نولان

See Nolan, Leigh, ‘Managing Reform? Saudi Arabia and the King's Dilemma’ Brookings Doha Center Policy Briefing, May 2011.

(18) نسبة كبيرة من الأجانب الذين يعملون في المنطقة عازبون، أو قد تركوا عوائلهم في أوطانهم.

السريع للسكان الأصليين، والذي من المرجح كونه ينمو بسرعة النمو ذاتها في الممالك الخليجية الأخرى[19].

وشكّلت الأعراض النّاشئة جرّاء الانخفاض في مستوى الاحتياطيات المذكور وزيادة الاستهلاك المحلي للطاقة وارتفاع عدد السكّان، الإخفاقات المتكررة للحكومات في الحفاظ على المرافق الرخيصة وفي توفير الوقود والمواد الغذائيّة المنخفضة الكلفة.

ولطالما كانت هذه تاريخياً ثلاثة من أبسط أنواع الدعم في الدول الخليجية، ولا تزال تعتبر حقًّا مكتسبًا لا يمكن الاستغناء عنه من قبل معظم المواطنين، وخاصة الأجيال الشابة التي لا ذاكرة معيشية لديها عن عصر ما قبل النفط وعن مرحلة الفقر السابق في المنطقة. ويتوقع هؤلاء الشباب الكثير من الدعم غير المحدود، وعلى عكس أجدادهم، نادرًا ما ينظرون إلى هذا الدعم على أنّه هديّة من الحكام الذين حقّقوا هذا التحوّل في حياتهم. وهناك آثار سياسية أقل بالنسبة إلى المغتربين، ومع هذا لا يمكن الإنكار بأن الممالك الخليجية يجب أن تبقى أماكن جذّابة وتنافسيّة للعيش والعمل فيها.

وفي ما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، ناقش تقرير صدر مؤخرًا عن مركز «بروكينغز» أن «عدد السكان الشباب المزدهر» الآن يشكّل «ضغطًا على قدرة الدولة على توفير الرفاهية في السعودية... وهي خصائص أظهرتها مجتمعات أخرى كانت قد شهدت ثورات سياسيّة»[20].

وفي أوائل العام 2011، زعم تقرير أكثر دقّة ورد على الـ «بي بي سي» أن المملكة العربية السعودية كانت تواجه تضخمًا في أسعار الغذاء بنسبة

---

(19) انظر، إيميريتس 7/24، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2010، اقتباسًا من «تقرير نساء العالم 2010».

(20) انظر، نولان

Nolan, May 2011.

أعلى من 9 في المئة، حيث تضاعف سعر بعض المواد الغذائيّة مثل لحم البقر والدجاج والخضار خلال سنوات قليلة، وأن ذلك على نحو محتمل نتيجة لزيادة كلفة الإنتاج والنقل[21]. وفي الكويت، كانت الوتيرة المتزايدة لانقطاع الكهرباء خلال فترات ذروة الطلب المشكلة الأكثر تجليًّا، وخصوصًا خلال فصل الصيف. وأدّى ذلك بإدارة معلومات الطاقة للاستنتاج في العام 2011 أن الكويت الآن في «حالة نقص دائم في إمدادات الكهرباء»[22].

وتقدم دولة الإمارات العربية المتحدة أمثلة أكثر وضوحًا لأسباب ليس أقلها أنها تعتبر دولة غنية. فبعد مواسم صيف متتالية شهدت فيها مدينة الشارقة انقطاعًا في التيار الكهربائي بسبب زيادة الطلب وعدم قدرة حكومتها على دفع تكاليف الكهرباء، أعلنت هيئة كهرباء ومياه الشارقة في العام 2009 عن رفع رسوم الكهرباء بنسبة 50 في المئة، بما فيها تلك المفروضة على مواطني دولة الإمارات. وأدى ذلك إلى الكثير من الشكاوى، ومعظمها من المواطنين الذين ادعوا أن السلطات لم تتمكن من التأقلم مع التوسع السكاني. ومنذ ذلك الحين استمر انقطاع التيار الكهربائي في الإمارة، وغالبا ما أُجبِرت شركات على إغلاق أبوابها بسبب النقص في التكييف الهوائي[23].

وبدأت حكومتا دبي وأبو ظبي أيضًا بالتعثّر، وخاصة في ما يتعلق بدعم شركات بيع البترول بالتجزئة المدعومة من الدولة مثل شركة الإمارات الوطنية للنفط وشركة الإمارات للمنتجات البترولية (وكلتاهما مملوكتان من قبل دبي) وشركة إمارات (المملوكة من قبل أبو ظبي).

---

(21) بي بي سي نيوز، 6 شباط/فبراير 2011.

(22) إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، 2011

US Energy Information Administration 2011. Country overview on Kuwait.

(23) انظر، الغولف نيوز، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

وفي العام 2010، بدأت محطات البنزين القائمة على جانب الطرق والتابعة للشركات المذكورة بالمعاناة من النقص في الوقود، واستمر هذا الوضع في العام 2011.

وفي البداية، قيل إن مشاكل لوجستية كانت وراء هذا النقص، ولكن اتضح فيما بعد أن خدمة التسليم لم تكن متوفّرة بسبب عدم قدرة هذه الشركات على دفع المبالغ المتوجبة عليها. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الوقود في السنوات الأخيرة الماضية، الأمر الذي لم يلقَ شعبيّة بين مواطني دولة الإمارات، لم يبدُ أن هناك أي بديل، في حين بدأت مختلف الحكومات على مستوى الإمارات بالتخلّص من دعم الوقود على أساس أنها تكلّف البلاد مئات الملايين من الدولارات كل عام[24].

وبالفعل، أوصت كلّ من شركتي إينوك وإيبكو بإزالة الغطاء عن أسعار الوقود، وذلك في اجتماع سرّي مع مسؤولين في وزارتي المالية والصناعة. وكان باستطاعة هذه التوصية أن تؤدّي إلى تضاعف سعر البنزين ثلاثة مرّات فورًا، من نحو دولارين للغالون الواحد إلى نحو 6 دولار للغالون الواحد.

ولكن في العام 2011، ونظرًا إلى ردّة الفعل السياسيّة المدركة لارتفاع الأسعار في أعقاب الربيع العربي، ونظرًا إلى ارتفاع شعبية جماعات المعارضة المختلفة في دولة الإمارات العربية المتحدة، انعطفت أبو ظبي عن مسارها بنسبة 180 درجة من خلال توفير رأس مال أكبر لشركة «إمارات». وفي الوقت نفسه، ألغت الحكومة الاتحادية تراخيص كلّ من إينوك وإيبكو نظرًا إلى عدم قدرة حكومة دبي على تقديم خطة إنقاذ، في حين استلمت شركة بترول أبو ظبي الوطنية إدارة محطّات البترول الخاصّة بهما[25]. وعلاوة على ذلك،

(24) ذا ناشيونال، 7 حزيران/يونيو 2011.

(25) انظر، الغولف نيوز، 5 تموز/يوليو 2011.

اقترح مسؤولون في الوزارة إدراج بدل وقود جديد بقيمة 550 دولار مخصّص للعائلات الإماراتيّة، وذلك لتغطية الزيادات المستقبليّة.

البطالة الطوعية

على الرغم من توجه الأنظمة الملكية الأفق؛ التي لديها موارد أقل لتمويل وظائف القطاع العام للمواطنين أو لتوفير الحوافز لتوظيف القطاع الخاص لامتلاك قوى عاملة أكثر توازنًا، تواجه الأنظمة الملكية الأكثر ثراءً ارتفاع مستويات البطالة الطوعيّة بشكل متزايد في مجتمعاتها الشّابة.

وفي نواح كثيرة، وعلى الرغم من وجود بعض الاستثناءات، أدت الرعاية السابق وصفها للنخبة الوطنية من قبل هذه الممالك، على مدى العقود الأربعة الماضية، إلى نشأة مواطنين ليسوا معتادين على المنافع المادية وعلى أشكال الاستخلاص فحسب، بل محرومين - مع توافر جميع أنظمة الرعاية المختلفة والقروض الميسرة، وفرص التوظيف في القطاع العام - من أي دافع لاكتساب المؤهلات ذات المغزى أو من الدخول في سوق عمل أكثر تنافسيّة، أو حتى في أي شكل من أشكال التوظيف في القطاع الخاص.

وبتعبير آخر، هناك تراجع كبير ومتزايد للفوائد السياسية -مستمَدّ من تدليل المواطنين الأصليين، ويؤدّي هذا الأمر وبطرق عديدة إلى وضع المواطنين في أهم مدن الممالك الخليجية في موقع المتفرّج على هامش تطوّر بلادهم.

وعلاوة على ذلك، هناك أدلة على أن ما ذُكر قد يؤدّي إلى جيل جديد من أبناء الخليج المحبطين والضجرين والمستائين والجانحين أحيانًا.

وفي منتصف التسعينيات، كان حاكم أبو ظبي قد حذّر من هذه الظاهرة، غير واعٍ على ما يظهر لكونها من ابتكار حكومته جزئيًّا، من خلال انتقاد خمول المواطنين الشباب الذين يجب عليهم التوظف

وجني الأرباح. وصرّح أنه «لا يمكنه فهم كيف يستطيع شبّان ذوو لياقة بدنيّة الوقوف مكتوفي الأيدي وتقبّل الإذلال في الاعتماد على الآخرين في معيشتهم»[26].

وكذلك الأمر، في أواخر التسعينيات، بدا وكأن ولي عهد دبي يجهل الأسباب الجذرية للمشكلة حين اشتكى من «البطالة الطوعية» في إمارته، مشيراً إلى أن «البطالة هي مضيعة للموارد الطبيعية وغير ملائمة عندما تُوفّر دولة الإمارات العربية المتحدة لجميع أبنائها وبناتها فرصًا لم تكن متوفّرة للجيل السابق»[27].

وتوقّع أحد أهم التجّار في دبي، أثناء كتابة يوميّاته عن تلك الفترة، أن «نحو 20 في المئة من بين المواطنين الشباب في دبي، سيكونون ذوي شأن فقط، وسيصبحون أكاديميين ومهنيين ورجال أعمال. فيما يمكن تجاهل نحو 60 في المئة، وهذه من الآثار المترتّبة على القبول السهل للمسرات [والتسهيلات] المُقَدّمة إليهم»[28].

وعلى نحو مماثل، وفي قصة واقعية، رُوِي أن حاكم قطر السابق[29]، عندما مرض في منتصف التسعينيات، صُدِم لحقيقة كون مسعفه في الواقع مواطنًا قطريًا، أكثر من صدمته بالنوبة القلبية التي عانى منها حينها[30].

وعلى الرغم من تنفيذ عدد من استراتيجيات تأميم العمل في الممالك

(26) انظر، غرايم ويلسون
Wilson, Graeme, Rashid's Legacy: The Genesis of the Maktoum Family and the History of Dubai (Dubai: Media Prima, 2006), p. 528.

(27) المصدر نفسه، ص. 529.

(28) انظر، عيسى صالح القرق
Al-Gurg, Easa Saleh, The Wells of Memory (London: John Murray, 1998), p. 219.

(29) خليفة بن حمد آل ثاني.

(30) وكالة رويترز، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2010.

ذات الموارد الأغنى، فوُطّنت في السعوديّة والإمارات والكويت وقطر، إلّا أنها تسبّبت بمضاعفة المشكلة. وفي معظم الحالات، تفادت تقويم المشاكل الهيكلية لمعظم المواطنين، المتمثّلة باعتمادهم على الاقتصاد التوزيعي، وأدّت إلى إبقاء المواطنين المتكلّفين خارج السوق فقط، ما حوّلهم بالتالي إلى موظفين غير ملفتين للأنظار. وعلى وجه الخصوص، زادت قوانين العمل التي تضمن الوصول إلى صناديق التقاعد الخاصّة وتحد من ساعات العمل ومن كلفة توظيف المواطنين[31].

وقد كانت وطأة أنظمة الحصص المذكورة، ومخططات حماية المواطنين المفروضة على بعض الصناعات ثقيلة جدًّا[32]. وغالبًا ما تسبّبت هذه الأمور باستياء الزملاء المغتربين من نظرائهم المواطنين الخليجيين وزادت من حذر أرباب العمل. وكما لاحظ أحد التقارير مؤخّرًا، أنه «نادرًا ما يحظى السكان المحليون بالتدريب العملي على وظيفة في مجال الصحة أو في أي مكان في القطاع الخاص في منطقة الخليج، وخصوصاً في الدول التي يحرك النفط والغاز نموها السريع. وفي اتفاق غير معلن بين الحكام والمحكومين، يبدو أن جميع المواطنين الخليجيين سعداء جداً بملء الوظائف الحكومية الفخمة حيث الأجور مرتفعة، وساعات العمل قليلة، وحيث لا يكون هناك عمل فعلي أحيانًا. أمّا في القطاع الخاص، فيشغل موظفون من جنوب آسيا والعرب غير الخليجيين والغربيون فرص العمل»[33].

---

(31) تم سن قانون للعمل في العام 2002 بهدف تنظيم توظيف المواطنين في القطاع الخاص. وبموجب القانون، يستفيد المواطنون من صندوق المعاشات التقاعدية الخاصة ويتم «ضمان حقوق أفضل لهم كموظفين»، بما فيها تحديد الحد الأقصى لساعات العمل أسبوعيًا، وضمان إنهاء النساء اللواتي لديهن أطفال في المدرسة عند الساعة الرابعة عصرًا.

(32) وخاصة في مجال البنوك وشركات التأمين. غولف نيوز، 23 أيلول/سبتمبر 2004، غولف نيوز، 8 كانون الأول/ديسمبر 2006.

(33) وكالة رويترز، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2010.

وفي حالة الإمارات العربية المتحدة، ووفقاً للتقديرات المتحفظة لهيئة «تنمية»، يشكّل المواطنون 9 في المئة فقط من إجمالي القوى العاملة[34] و1 في المئة فقط من القوى العاملة في القطاع الخاص[35]، وهناك حوالى 17 ألف مواطن إماراتي راشد عاطل عن العمل[36].

وأعربت تقديرات أخرى عن أن عدد السكان العاطلين عن العمل يبلغ 35 ألف مواطن[37]، وكثيرون من بينهم هم من حملة الشهادات[38]. ويُرجّح أن أغلبية هؤلاء في أبو ظبي ويندرجون ربما في فئة البطالة الطوعية.

وبالفعل، تدّعي التقارير الرسمية الأخيرة أن لدولة الإمارات معدل بطالة يصل إلى 23 في المئة، مع تصريح الحكومة ببساطة أن أغلبيتهم «من دون عمل بخيارهم»[39]. وعلى نطاق أوسع، يُعتقد أن ما لا يقل عن نصف هؤلاء المواطنين الذين يتلقّون استحقاقات الضمان الاجتماعي السخيّة لديهم القدرة الجسديّة والقدرة على العمل[40].

وأوضح شابٌ إماراتي في مقابلة مع وكالة رويترز في العام 2010، أنه «لا يمكن له التغاضي عما هو واضح»، وأنه «مستعدٌ للصمود لمدة تصل إلى سنة للحصول على منصب حكومي بدلًا من العمل في وظيفة في شركة خاصة». وادّعى أيضًا أن «باستطاعتي العمل في أحد البنوك على الأقل من الساعة الثامنة صباحًا إلى الخامسة عصرًا، وأنال نصف الراتب الذي

(34) مجموعة أكسفورد للأعمال، «أبو ظبي:التقرير 2007»، ص. 51.

(35) وكالة رويترز، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2010.

(36) ذا ناشيونال، 27 تموز/يوليو 2008.

(37) انظر، الغولف نيوز، 8 كانون الأول/ديسمبر 2006.

(38) انظر، الغولف نيوز، 28 تموز/يوليو 2008.

(39) وكالة رويترز، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2010.

(40) أكسفورد أناليتيكا، شباط/فبراير 2007.

أود الحصول عليه في وظيفة حكوميّة بدوام من الثامنة صباحًا وحتّى الثانية بعد الظهر. وأيّ شخص سيختار الخيار الأفضل». بالإضافة إلى ذلك، قال مواطن آخر: «سأنتقل إلى القطاع الحكومي، وأرى أنه واجب اتجاه بلدي» وذلك قبل أن يُوضح: «أنت قل لي، من لا يرغب في الجلوس هناك والحصول على الكثير من المال؟»[41].

وقدّر تقرير رويترز الشامل نفسه أن الوضع أفضل بقليل في الدول الخليجية الأخرى، مع عمل 10 في المئة فقط من المواطنين السعوديين و5 في المئة من المواطنين القطريين في القطاع الخاص[42]، على الرغم من برنامج التوطين السعودي الذي يهدف إلى استبدال 10 في المئة من العمال المغتربين بمواطنين عاطلين عن العمل[43]، وبرنامج التوطين القطري الذي يهدف إلى تأميم العمالة بنسبة 40 في المئة.

وفي حديث له في أواخر العام 2010، أوضح الوزير السعودي للشؤون الداخلية حينها (وولي العهد مؤخّرًا)[44] أن «... الحكومة لا تستطيع الاستمرار في توفير فرص العمل للجميع»، ووفقًا لتقرير نشرته «فاينانشال تايمز»، أعرب عن نفاذ صبره من الشركات التي توظّف المغتربين فقط وحثّ القطاع الخاص على توظيف المزيد من السعوديين»[45].

وبعد ذلك بأشهر قليلة، أقرّ رئيس مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية[46] أن الوضع مُلح، داعيًا الحكومة إلى تشكيل «شركة استشاريّة

(41) وكالة رويترز، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2010.

(42) المصدر نفسه.

(43) أرابيان بيزنس، 30 كانون الأول/ديسمبر 2010.

(44) نايف بن عبد العزيز آل سعود.

(45) فاينانشيال تايمز، 7 أيلول/سبتمبر 2010.

(46) صالح كامل.

دوليّـة للمسـاعدة في تطبيـق برنامـج «التوطـين السـعودي» بشـكل أكـثر فعاليـة»، بحجّـة أن المشـكلة هـي أنـه «في حـين حقّقـت [الحكومـة] نجاحًـا نسـبيًّا في إنشـاء قطـاع تعليـم جيّـد جـدًّا، إلّا أنهـم لا يخرّجـون أشـخاصًا قادريـن عـلى العمـل في القطـاع الخـاص»[47].

وكـما هـي الحـال مـع دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، يبـدو أنـه سـيكون مـن الصعـب جـدًّا حـل هـذه المشـكلة، مـع وصـول متوسـط أربـاح المغتربـين في القطـاع الخـاص في المملكـة العربيـة السـعودية إلى نحـو 200 دولار شـهريًّا مقارنـة مـع مـا يزيـد عـن 800 دولار للمواطنـين السـعوديين[48].

وخلُـص تقريـر «الفاينانشـال تايمـز»، بوضـوح يصحبـه تشـاؤم، إلى أن «الكثـير مـن الشـباب السـعوديين المتخرّجـين حديثًـا يشـعرون أنـه مـن حقّهـم الحصـول عـلى وظائـف إداريـة بحكـم جنسـيتهم، ويشـتكون مـن أن أربـاب العمـل الأجانـب [يتحكّمـون فيهـم]». وأضـاف التقريـر أن «الحكومـة تتصـارع مـع التحـدي المتمثـل في إيجـاد وظائـف ذات أجـور مرتفعـة لمجتمـع شـاب لديـه شـعور قـوي بأنـه مؤهّـل، وتعليمـه ضعيـف وغالبًـا مـا يظهـر ضعفًـا في أخلاقيـات العمـل».

وكانـت وجهـات نظـر كبـار الاقتصاديـين في بنـوك مقرّهـا السـعوديّة سـلبيّة كذلك، كـما ألمحـوا إلى طبيعـة المشـكلة المتجـذّرة والهيكليّـة، حيـث أوضحـوا أنـه عـلى «الحكومـة العمـل عـلى تغيـير مواقـف مواطنيهـا، التـي تمـت تنميتهـا خـلال الازدهـار النفطـي الأوّل في سـبعينيّات القـرن العشريـن»، وتسـاءلوا: «كيـف يمكـن خلـق فـرص عمـل للسـعوديين إذا كانـوا لا يريـدون دخـول القطـاع الخـاص وكان الأخـير لا يريدهـم كذلـك؟»[49]

---

(47) أرابيان بيزنس، 30 كانون الأول/ديسمبر 2010.

(٤٨) فاينانشيال تايمز، 7 أيلول/سبتمبر 2010.

(49) فاينانشـيال تايمـز، 7 أيلول/سـبتمبر 2010. اقتباسًـا عـن جارمـو كوتيلـين، وهـو اقتصـادي في الأهـلي كابيتـال (وهـو بنـك اسـتثمار سـعودي) وجـون سـفاكياناكيس، كبـير الاقتصاديـين في البنـك السـعودي الفرنـسي.

ويُعتقد أنه يوجد في الكويت أكثر من 12 ألف مواطن ينتظرون وظائف في القطاع العام، ويفضّلون البقاء عاطلين عن العمل في الوقت الحالي على العمل في القطاع الخاص[50].

وكانت نسبة كلّ من البحرين وسلطنة عمان أقل بكثير، ولكن يعود هذا من جهة إلى الارتفاع في البطالة الحقيقيّة في هذه الدول، كما سنناقش لاحقًا في هذا الفصل. وعلاوة على ذلك، كانت هناك بعض الخطط الجديدة نسبيًا لتأميم العمل في هذه البلدان، وحقق بعضها نجاحًا، وإن كان لا يزال محدودًا. فعلى سبيل المثال، رفعت دولة البحرين في العام 2009 كلفة التأشيرات للعمال الأجانب في محاولة لوضع العمال البحرينيين في صورة أكثر جاذبية لأرباب العمل.

ولكن في النهاية مارست الكثير من الشركات ضغطًا لحماية الوضع الراهن، ورُفعت كلفة التأشيرة 27 دولارًا فقط، ما اعتُبر بذلك عائقًا ثانويًا لتوظيف المغتربين. وفي سلطنة عُمان، طلبت الحكومة أن يكون سائقي سيارات الأجرة والعاملين في مكاتب استقبال الفنادق من مواطني البلد منذ ثمانينيات القرن العشرين. وهذا يعطي زوّار البلاد انطباعًا بأن القوى العاملة في سلطنة عمان مُوطّنة أكثر من مثيلاتها في دول الخليج الأخرى. ومع ذلك، يبقى هذا المثال مثالًا ضيّقًا.

وبصرف النظر عن العواقب الاقتصادية الطويلة الأجل، جرّاء عدم وجود أي مواطن عامل في القطاع العام، ومع وجود الكثيرين من العاطلين عن العمل الذين يستلمون استحقاقات الضمان الاجتماعي، والتي غالبًا ما تكون سخيّة، هناك أيضًا أعراض متزايدة للمشاكل الاجتماعية والسياسية المتخزّنة لدول الخليج.

في صيف العام 2010 مثلًا، تجمّع ما يقرب المئات من الخريجين السعوديين

(50) وكالة رويترز، 21تشرين الأول/أكتوبر 2010.

خارج وزارة التربية والتعليم حاملين ملصقات يطالبون بوظائف حكوميّة ويرفعون لافتات كُتب عليها شعارات مثل «كفى ظلمًا»[51].

ويتزايد ارتباط المشكلة بمخاوف الإرهاب والأمن، حيث يشير بعض المحللين إلى أن «... الحكومة السعودية تعتقد أن مسألة البطالة مشكلة رئيسية لها آثار كبيرة على الأمن ... والأغلبية العظمى من المُوَظّفين في الأنشطة الإرهابية هم من العاطلين عن العمل»[52].

وارتفعت أيضًا معدلات الجريمة بين مواطني دول الخليج، ومعظمها متّصل بأعمال جنوح مثل سرقة السيارات والمحلات التّجارية.

ومع أن الإحصاءات الرسميّة غير متوافّرة نظرًا إلى الحساسيات السائدة في المجتمعات المحافظة، ارتفعت نسبة تعاطي الكحول والمخدّرات بشكل كبير بين السكان الأصليين، على الرغم من العقوبات القاسية المرتبطة بالمخدرات.

ويوجد في معظم الممالك الخليجية الآن مراكز تأهيل واسعة النطاق. ففي دبي على سبيل المثال، هناك مركز الإمارة «للتدريب والتأهيل»، المتوفّر فقط للمواطنين، وهو ما وصفته صحيفة نيويورك تايمز بأنه «منشأة مترفة مكمّلة مع دروس سباحة وفن وصالة رياضية في عمق الصحراء». وفي السعودية هناك برامج تلفزيونيّة الآن تناقش تعاطي المخدرات علنًا، بينما يعظ رجال الدين في البحرين والكويت حول مخاطرها.

وكما زعم ممثّل «مينتور العربية»، وهي منظمة تهدف إلى مساعدة الحكومات الإقليمية على صياغة سياسات مكافحة المخدرات- فإن «التابو

(51) وكالة رويترز، 29 آب/أغسطس 2010.

(52) المصدر نفسه.

(المحرمـات) حـول إدمـان المخـدرات يتـلاشى لأن المشـكلة أصبحـت مخيفـة جـدًا»، وأضـاف أن «هنـاك الكثـير مـن المـؤشرات التـي تظهـر أن هـذا سيشـكّل ... ومـا يبـيّن هـذا الأمـر هـو بـدء الحكومـات بطلـب المسـاعدة».

وفي الوقـت نفسـه، أوضـح مواطـن إمـاراتي كان يتعاطـى المخـدّرات سـابقًا أن «مشـكلة المخـدرات هنـا تشـكل غـزوًا حقيقيًـا... المـال متوافـر والمـكان مُتـاح، وبالتـالي مـن المحتّـم أن يحـدث هـذا الأمـر هنـا»[53].

تبديد الثروات

يـضرّ التبذيـر الهائـل للمـوارد الوطنيّـة التـي يسـتفيد منهـا أحيانًـا أعضـاء الأسرة الحاكمـة، بالبـلاد عـلى المسـتوى ذاتـه، الـذي يضرهـا بـه نشـوء مشـاكل ناتجـة مـن غمـوض السياسـة في دول الخليـج، بـدلاً مـن الآثـار الجانبيـة للاقتصـاد التوزيعـي.

ولسـنوات عديـدة، كان «الإنفـاق المقلّـد» في الممالـك المتنافسـة المثـال الأكـثر وضوحًـا عـلى هـذه المشـكلة، حيـث بـدا أن كلّ واحـدة تحـاول أن تتفـوّق عـلى الأخـرى عـن طريـق شراء أو بنـاء نسـخة أفضـل مـن الأصـل، سـواء أكانـت سـلعة فخمـة أم بنـاءً مرمـوق.

وأدى هـذا في كثـير مـن الحـالات إلى تضاعـف ملحـوظ في الاسـتثمارات البـارزة في المنطقـة، وعـادةً مـع قليـل مـن التعـاون بـين الجـيران وقليـل مـن التخطيـط عـلى المـدى الطويـل. ويتجـلى هـذا أكـثر عـلى الصّعيـد الجـوي، فبالإضافـة إلى وجـود مطـار دولي واحـد عـلى الأقـل في كل دولـة، تملـك كلّ دولـة خليجيّـة الآن أيضًـا شركـة طـيران دوليـة واحـدة عـلى الأقـل، عـلى الرغـم مـن عـدد السـكّان القليـل نسـبيًا في هـذه البلـدان.

وكان مـن المفـترض أن تكـون «شركـة طـيران الخليـج»، المملوكـة مـن قبـل

(53) انظر، نيويورك تايمز، 5 أيار/مايو 2006.

دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي على وجه التحديد) والبحرين وقطر وسلطنة عمان، الناقل الرئيسي لهذه البلدان، وذلك قبل أن تؤسّس دبي شركة طيران «الإماراتيّة»، وقطر «الخطوط الجوية القطرية»، وعمان «الطيران العماني»، وأسّست أبو ظبي بالتالي شركة «الإتحاد للطيران».

وبهذا، أصبحت شركة «طيران الخليج» الناقل الوطني للبحرين فقط اليوم، بينما تتنافس مثيلاتها الأخرى مع شركات طيران مثل الخطوط الجوية الكويتية والخطوط الجوية العربية السعودية. وهناك أمثلة لا تعد ولا تحصى، ومعظمها متّصل باستراتيجيات القوة الناعمة أو جهود التنويع، بما في ذلك تنافس الممالك على امتلاك أندية كرة قدم أوروبية والصراع على استضافة سباق الجائزة الكبرى للفورمولا 1، الرياضة الأكثر إثارة.

والآن تنظّم كل من البحرين وأبو ظبي أحداث مماثلة على الرغم من قرب المسافة بينهما، وفي العام 1981، استضافت دبي «سباق الجائزة الكبرى في دبي» بشكل غير رسمي، وقد عُلّقت حينها ملصقات تُبرز وجه حاكم[54] تلك الإمارة بشكل أكثر بروزًا من صورة أي سائق أو سيّارة.

وكانت هناك منافسة شرسة بين ممالك الخليج لبناء ناطحات السحاب الأطول أيضًا. وفي وقت الانتهاء من بناء برج خليفة في دبي في العام 2010 الذي يصل طوله إلى 828 مترًا، أعلن الوليد بن طلال آل سعود أنّه قد وقّع عقدًا بقيمة 1.2 مليار دولار لبناء برج يصل طوله إلى 1 كيلومتر خارج مدينة جدة.

ومتحدّثاً عن البرج الذي يُقصد به أن يكون معلمًا محوريًّا للبلدة النموذجيّة التي يبنيها، وهي «كينغدوم سيتي» أو «مدينة المملكة»، التي من المفترض إنهاء بنائها بحلول العام 2016، زعم الوليد أن «بناء هذا البرج في جدّة يبعث برسالة مالية واقتصادية لا ينبغي تجاهلها... لـ[هـذا

(54) رشيد بن سعيد آل مكتوم.

البرج] عمق سياسي لنقول للعالم إننا كسعوديين نستثمر في بلادنا بالرغم مما يحدث من حولنا من أحداث واضطرابات وثورات»[55].

وبالنظر إلى وجود سبع عائلات حاكمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، يقدم الاتحاد دراسة حالة جيدة، لا سيما على المستوى الجزئي لهذه الاستثمارات المتكررة والمشاريع غير الضرورية. وحتى في منتصف سبعينيات القرن العشرين، كان وزير التخطيط الإماراتي[56] يشتكي من المشكلة، موضحًا أنّ «الضرورة الاقتصادية ستتطلّب في نهاية المطاف إيقاف التكرار المُكلف للمشاريع الحاصلة في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها». وادّعى أيضًا أن «المسؤولين يدركون أن تكرار المشاريع هذا مضيعة للوقت والمال اللّذين يمكن توظيفهما في مجالات أكثر فعاليّة».

وبموجب التنافس الشديد بين مختلف الإمارات ومسألة «المقام» المهم، أصبح واجبًا، في حال أنشَأت إحدى الإمارات مطارًا أو مصنعًا، أن تبني الإمارات الأخرى منشأة مماثلةً[57].

وأثناء كتابته في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، أكّد مراقبٌ غربي هذا الانعدام في التنسيق والتكرار غير الضروريّ النّاتج منه في دولة الإمارات، مشيرًا إلى أن «أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة لديها جميعها مطارات تقدم رحلات دوليّة وداخليّة. وهذا الافراط، بدافع التنافس بين إمارات الدولة الواحدة، ترك المنشأتين الأخيرتين [المطارات الدولية والداخليّة] «غير

(55) إم إس إن بي سي MSNBC، 2 آب/أغسطس 2011.

(56) سعيد أحمد غباش.

(57) انظر، جي إل أوفرتون

Overton, J. L., 'Stability and Change: Inter-Arab Politics in the Arabian Peninsula and the Gulf' (unpublished PhD thesis. University of Maryland, 1983), p. 184. Taken from Overton's interview with Said Ahmad Ghubash in Abu Dhabi in 1976.

مستخدمتين بشكل كافٍ». ومن جهة، افتتحت أبو ظبي مؤخرًا مطارًا جديدًا وكبيرًا للطيران المدني للتحكّم في حركة الطيران، أمّا دبي، فهي تُطوّر منشآتها «حيث إن مطارها هو الأكثر ازدحامًا في الخليج...»[58].

ومن الواضح أن الاستفادة الضئيلة من المطارات الرئيسيّة كانت نتيجة بناء هذه المرافق في بلد صغير نسبيًّا. ولا تزال هذه المشكلة بارزة اليوم مع إنشاء مطارات دوليّة جديدة في مدينتي العين والفجيرة، ومع قرار شركات الطيران الأجنبيّة تخفيض رحلاتها إلى مطار الشارقة منذ ذلك الحين نتيجة لاستمرار توسّع مطار دبي على بعد بضعة أميال فقط.

وفي الواقع، فإن مطار دبي أقرب والدخول عبره إلى بعض مناطق الشارقة أسهل بكثير من الدخول إليها عبر مطار الشارقة نفسه. وسوف ترتفع وتيرة المنافسة مع الانتهاء من إنشاء مطار دبي الجديد في جبل علي ومع توسيع مطار أبو ظبي.

وفي ما يتعلق بشركات طيران دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد واجهت المشكلة عينها، وخاصّة عند انسحاب أبو ظبي من شركة «طيران الخليج». واعتبر الكثير من المحللين إطلاق شركة «الاتحاد للطيران» في عام 2003 «غير ضروريّ»، لأسباب ليس أقلّها أن مقر شركة الطيران الإماراتيّة الناجحة في دبي والّتي أسّسها ولي العهد السابق والحاكم الحالي، يبعُد بضع مئات الأميال فقط.

وبعد تعيينها بموجب قانون صادر في أبو ظبي «الناقل الوطني [الجديد] لدولة الإمارات العربية المتحدة» وعلى رأسها عضو رئيسي في عائلة أبو

(58) انظر، مالكولم بيك

Peck, Malcolm, The United Arab Emirates: A Venture in Unity (Boulder: Westview, 1986), p. 100.

ظبـي الحاكمـة[59]، يجـب أن يُنظـر إلى إنشـاء «الاتّحـاد للطـيران» كـردّ عـلى عمليـة دبي الناجحـة جـدًا.

وشـكّل تمويـل مشـاريع مرموقـة ومُكلِفـة مثـالًا بـارزًا عـلى تبديـد الـثروة الوطنيـة، التـي كانـت عـادة عبارة عـن نـزوات أعضـاء العائـلات الحاكمـة أو شركات التطويـر التابعـة لهـم مـع سـبيل وصـول مبـاشر إلى المـوارد، وبالتـالي فقـد تجـاوزت هـذه المشـاريع القنـوات الحكوميـة المعتـادة أو ضوابـط التخطيـط.

وغالبًـا مـا يشـار إلى هـذه المشـاريع باسـم «الحماقـات» أو «مشـاريع الفيلـة البيضـاء»، حيـث أدّت في كثـير مـن الأحيـان إلى إنشـاء مبـانٍ فارغـة، ومخططـات غـير مكتملـة أو غيرهـا مـن المغامـرات ذات التكلفـة العاليـة. وفي بعـض الحـالات، أدى ذلـك إلى حالـة مـن التذمـر والاسـتياء بـين المواطنـين، وقـد زعـم أكثرهـم صراحـةً أن هـذه المشـاريع دليـل عـلى الفسـاد والهـدر عـلى أعـلى المسـتويات. وعـلى سـبيل المثـال، في أواخـر ثمانينـات القـرن العشريـن، انتُقـد حاكـم «الشـارقة»[60] بشـدّة عـلى «إقـراره مشـاريع مُكلفـة وغـير ضروريـة... بمـا في ذلـك محطـة تلفزيونيـة لم يكتمـل إنشـاؤها، بالإضافـة إلى الكثـير مـن المتاحـف الفارغـة».

وبالفعـل، عندمـا أطـاح بـه شـقيقه الأكـبر لفـترة وجيـزة خـلال انقـلاب العـام 1987، كان أحـد أسـباب هـذا الانقـلاب إنفاقاتـه المرتفعـة، عـلى الرغـم مـن

(59) الرئيـس هـو أحمـد بـن سـيف آل نهيـان. لتفاصيـل مرسـوم 5 تشريـن الثاني/تنوفمـبر 2003، انظـر، كريسـتوفر م. ديفيدسـون

Davidson, Christopher M., The United Arab Emirates: A Study in Survival (Boulder: Lynne Rienner, 2005), chapter 3.

(60) سلطان بن محمد القاسمي.

موارد المملكة المحدودة[61]. وقدّمت دبي خلال العقد الماضي مثالًا أفضل عن هذه المشكلة، حيث تتناثر في أرجاء الإمارة مشاريع غير مكتملة وفي أغلب الأحيان مضرّة بالبيئة. وتشمل هذه المشاريع مشروع «قناة العرب» غير المكتمل وقيمته 11 مليار دولار، وكان من المفترض بهذه القناة أن تمتد على مسافة 75 كيلومتر على طول قلب مدينة دبي[62]، وكمثال ثالث هناك «جزيرة النخل» غير المكتمل بناؤها، وهي حاليًّا عبارة عن كومة من الرمل والركام ملقاة في البحر. وهناك أيضاً مشروع «عالم دبي» غير المكتمل، وهو عبارة عن أرخبيل من عشرات الجزر الاصطناعية المصممة على شكل بلدان العالم، ولكن يتم استخدام واحدة منها فقط حاليًّا. وقد ندّدت عدة جماعات بيئيّة ببناء هذه الجزر المختلفة، إذ اعتقدوا أنها تدمّر الموائل البحرية الطبيعية، بما في ذلك الشعاب المرجانيّة[63]. ويمكن أيضًا اعتبار برج خليفة «فيلًا أبيض»، إذ بقي أكثر من ثلثي وحداته التجارية غير مستخدم لأكثر من عامين بعد افتتاحه رسميًا[64]. وعلى الرغم من تمويل معظم هذه المشاريع في دبيّ من قبل شركات عقارية بدلًا من الحكومة أو الأسرة الحاكمة، إلّا أن الحاكم كان قد أقرّ الكثير منها وشجّع عليه، وبالتالي يمكن وصف الشركات المعنيّة بأنّها تابعة لحكومة الإمارة.

(61) انظر، غوفين براون

Brown, Gavin, OPEC and the World Energy Market (London: Longman, 1998), p. 359.

ويُعتقد أنه في العام 1987، كان سلطان قد راكم ديونًا بنحو 920 مليون دولار بعد عدة مشاريع إنشائية طموحة.

(62) بيان ليمتلس الصحافي، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2007.

(63) انظر، على سبيل المثال، إس بوركيس

Purkis, S., and Riegl, B., 'Spatial and Temporal Dynamics of Arabian Gulf Coral Assemblages Quantified from Remote-Sensing and in situ Monitoring Data (Jebel Ali, Dubai, UAE)', Marine Ecology Progress Series, No. 287, 2005, pp. 99-113.

(64) انظر، بي بي سي نيوز، 22 تموز/يوليو 2012.

وعلى هذا النحو، ساهمت مغامراتهم مباشرةً في انهيار دبي الاقتصادي في العام 2009 وفي استمرار عبء الديون في الإمارة.

وفي أماكن أخرى في الإمارات العربية المتحدة، واجه حكّام أبو ظبي انتقادات، مع ظهور العلاقة الضئيلة لعدد من المشاريع الحديثة بخطط تنمية رسميّة. وفي أوائل العام 2011، وبعد مدة قصيرة من الكشف عن تخطيط أبو ظبي لتمويل بناء تسعة «أهرامات شمسيّة لتوليد الطاقة» في الصحراء، بما فيها هرم رئيسي يصل طوله إلى 50 متراً[65]، أعلنت الصحافة البريطانيّة أيضًا أن الكثير من مواطني دولة الإمارات كانوا محتارين بسبب زيادة كثافة السحب وزيادة تواتر الأمطار والعواصف. وأصبح سكان المدينة الأكثر تضرّرًا، العين، قلقين من عنف بعض هذه العواصف التي كان يصحبها غالبًا البرق والرياح العاصفة والبَرَد.

ووفقاً لصحيفة «صنداي تايمز»، كانت العواصف نتيجة لمشروع سري مُمَوّل من حاكم إمارة أبو ظبي منذ العام 2010، والذي كان قد أُطلِق من دون استشارة أيّ من سكان مدينة العين.

ومع توريط شركة أنظمة طقس سويسرية، كان هذا المخطط المثير للجدل يهدف إلى زيادة هطول الأمطار على المدينة المذكورة من خلال إنتاج الغيوم عبر استخدام مواد كيميائية مختلفة، وقد نجحت على ما يبدو في توليد أكثر من خمسين عاصفة ممطرة من صنع الإنسان على مدى العام[66].

وعلى الرغم من إطلاق موقع إلكتروني يحتوي على معلومات محدودة، تمّ إيقافه منذ ذلك الحين وتبقى التكلفة الإجماليّة للمشروع مجهولة. وفي وقت لاحقٍ من ذلك العام، أفادت الصحافة البريطانية عن مشروع

(65) انظر، ذا ناشيونال، 6 شباط/فبراير 2011.

(66) انظر، ذا صنداي تايمز، 2 كانون الثاني/يناير 2011.

مشابه في قطر، بعد أن اتّضح أن الإمارة الأخيرة دفعت مقابل الحصول على تقنية إنتاج غيوم اصطناعية لتوفير الظل لملاعب كرة القدم في حال كانت مباريات كأس العالم في العام 2022 ستتم تحت حرارة أشهر الصيف الشديدة.

وإذا تم تطبيق تلك التقنية، ستبلغ تكلفة كل سحابة نحو 500 ألف دولار وسيتم التحكّم فيها عن بعد باستخدام محرّكات تعمل على الطاقة الشمسيّة[67].

وربّما كان القلق الأكبر ناتجًا عن تراكم الثروة الشخصية الضخمة لدى كبار أعضاء الأسر الحاكمة. وهذا الأمر، الذي يحدث منذ منتصف القرن العشرين، يتم في سرية تامة، وغالبًا بمساعدة مدراء ماليين من المغتربين ومصرفيين شخصيين.

ومع «امتلاك» الكثير من الحكام وأقاربهم معظم أراضي بلادهم ومواردها الطبيعية، لا يزال من الصعب جدًا الفصل بين ثروة الأسر الحاكمة والدولة. وبالفعل، تم التوقيع على معظم التنازلات الهيدروكربونية الأصلية بين شركات النفط الأجنبية والحكام، لا مسؤولي الدولة.

وعلى الرغم من أن هذا الأمر لم يعد يشكل قضية، فإنه لا يزال يبدو أن الأسرة الحاكمة في بعض الممالك الخليجية تأخذ حصّتها من عائدات النفط والغاز قبل تقسيم الباقي على الحكومة وصناديق الثّروة السّيادية المختلفة. وكما هو الحال مع مختلف مشاريع الوجاهة، وشكّل هذا الأمر موضع انتقاد بين السكان على الصعيد الوطني، مع ازدياد القلق بشأن عدم مساءلة النخبة الحاكمة والتأثير المرجّح أن يحدثه هذا الأمر في دول الرفاه والتوزيع المستمر للثروة.

(67) انظر، ذاغارديان، 24 آذار/مارس 2011.

وفي العام 2011، وصف أحد الباحثين هذا الأمر قائلًا إن «الملك يلجأ أحيانًا إلى إعادة توزيع الثروة الوطنية لمصلحة الفقراء والمعدمين ... ولكن حتّى هذا النوع من الأبويّة الاجتماعية محدود بسبب ميول العصبة الحاكمة السّلبية، وهذه الأخيرة شبكة مترابطة من الأسر والعملاء ينتهي بها المطاف بالسّيطرة على جزء كبير من الموارد الوطنية[68].

ونظرًا إلى السّرية الواضحة المحيطة بمصدر الثروة، أصبح الأمر الآن أكثر من مجرد لعبة تخمين جرّاء حجم الثروات المجموعة من قبل الأسر الحاكمة في الخليج. فمن المرجّح أنهم يشكلون الآن أغنى العائلات في العالم، مع أصول كبيرة مسجلة في الخارج باسم شركات وهمية خاصة، وليس عبر صناديق الثّروة السّيادية الرّسمية. وهناك أحيانًا تلميحات حول حجم الثروة، بالرغم من أن هذه تكون عادةً نتيجة الفضائح والتحقيقات في الخارج. فعلى سبيل المثال، في أوائل تسعينيات القرن العشرين، رفع التحقيق الدولي الواسع النطاق حول انهيار بنك الاعتماد والتجارة الدولي في أبو ظبي، الذي يديره مصرفيون باكستانيون مغتربون، والمُمَوّل جزئيًا من قبل الأسرة الحاكمة، الغطاء مؤقّتًا عن «هيكل شبكي متعدد الطبقات مؤلّف من شركات وهمية واستثمارات خاصة تأسست نيابة عن أعضاء مهمّين في الأسرة الحاكمة»[69].

وبالمثل، قدّمت برقية دبلوماسية سُرِّبت مؤخّرًا من الولايات المتحدة، وكُتبت في العام 1996، وصفًا تفصيليًا لآليات توزيع الثروة (والمشاكل المترتّبة عليها) داخل الأسرة الحاكمة في السعودية.

(68) انظر، جان بيير فيليو

Filiu, Jean-Pierre, The Arab Revolution: Ten Lesson from the Democratic Uprising (London: Hurst, 2011), p. 35.

(69) انظر، ديفيدسون

Davidson (2005), chapter 4.

وبالإضافة إلى تصريحها أن «الفساد يكثر من دون أي رادع» في المملكة العربية السعودية، تخلص البرقيّة إلى أنّ «السيطرة على تجاوزات العائلة المالكة هي على رأس أولويات» المملكة، وأن «كثيرين في المملكة يشعرون بأن الجشع الملكي قد تخطّى حدود العقل». وتشرح البرقيّة تحديدًا ابتلاع وزارة الماليّة جزءًا من عائدات النفط والغاز في البلاد. ثم توزيعه في أجزاء متفاوتة لكل عضو من أعضاء الأسرة الحاكمة بصفة رواتب شهرية.

وفي العام 1996 كان الاعتقاد أن هذه المبالغ تتراوح بين 800 دولار شهريًّا لآلاف الأمراء المتواضعين وترتفع إلى حوالى 270 ألف دولار لبضع المئات من كبار الأمراء وأسرهم. وعلاوة على ذلك، أُفيدَ أن الكثير من الأمراء يمكنهم كسب مكافآت تبلغ نحو 3 ملايين دولار لقاء زواجهم أو بنائهم قصرًا، مع زيادة على رواتبهم لقاء إنجابهم المزيد من الأبناء.

وكان يُعتقد سابقًا أن رواتب خمسة أو ستّة أمراء كانت تعادل ناتج توزيع مليون برميل من النفط في اليوم الواحد. أمّا اليوم، فمن المرجح أن تكون هذه الأرقام أعلى بكثير مع ارتفاع عدد الأمراء المتلقين للرواتب.

ويعتقد أن الفوائد المؤسسية الأخرى التي تتمتع بها الأسرة الحاكمة هي «الحصّة الملكيّة» الناتجة من مصادرة الأراضي من أفراد الأسرة غير الحاكمة ومن ثم بيعها إلى الحكومة، من القروض المصرفية المُهملة، وتصرّف الأمراء على أنّهم «رعاة خارقين» لمئات المغتربين وفقًا لنظام الكفالة المذكور سابقًا[70].

وتختلف الآليات المحدّدة لتمويل وإغناء الأسرة الحاكمة في ممالك الخليج الأخرى، فكان البعض، كما حال الكويت حيث الرواتب أكثر تواضعًا، أكثر شفافيّة من الآخرين. ومع ذلك واصلت ثرواتهم النمو بشكل كبير في جميع الحالات، من دون رادع، وبغض النظر عن الانهيارات الاقتصادية أو الركود. وفي

(70) ويكيليكس، السفارة الأمريكية، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1996.

أحدث لائحة للأثرياء الملكيين التي نشرتها مجلة «فوربس» في العام 2009، قُدّرت قيمة ثروة خليفة بن زايد آل نهيان في أبو ظبي بـ 18 مليار دولار، بينما قُدِّرت قيمة ثروة الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز آل سعود بـ 17 مليار دولار. ويليهما حاكم دبي محمد بن راشد آل مكتوم الذي قُدّرت قيمة ثروته بـ 12 مليار دولار، بينما قُدّرت قيمة ثروة أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني بـ 2 مليار دولار. أمّا سلطان عمان، قابوس بن سعيد آل سعيد فقُدّرت قيمة ثروته بنحو 700 مليون دولار، وقيمة ثروة أمير الكويت أحمد الجابر الصباح بنحو 400 مليون دولار[71]. ومع ذلك، وبالنظر إلى إجراء هذه التقديرات بعد فترة وجيزة من الخسائر الناجمة عن أزمة الائتمان، من المرجّح أن تكون قيمة التقديرات أعلى بقليل.

ولسنوات كثيرة، استُعرضت مظاهر الثراء هذه بشكل ملحوظ في الخارج، حيث لجأت مختلف الأسر الحاكمة إلى شراء وبناء المنازل الفخمة في بريطانيا وإسبانيا والمغرب وغيرها من المواقع، بالإضافة إلى مئات الممتلكات الأخرى، بما في ذلك المحميات وشقق الطوابق العليا ومباني المزارع. وتستمر هذه الحال إلى اليوم من دون انقطاع، حيث يسعى ملوك الخليج والأفراد الأقوياء الآخرين إلى تحقيق استثمارات أجنبيّة صلبة وملاذات راحة آمنة في الخارج في وقت واحد. وخير مثال على ذلك هو قصر حاكم أبو ظبي الجديد في جزر «سيشيل». فبعد أن أنفق شخصيًّا مليونيّ دولار أمريكي على شراء أراضٍ في هذه الجزر، أنفق مكتب الرئاسة الإماراتي أيضاً 15 مليون دولار أمريكي لتحسين وضع شبكة أنابيب نقل المياه في البلاد. وفي الوقت عينه، كانت الحكومة الاتحادية في دولة الإمارات قد تعهّدت بدفع ما يزيد على 130 مليون دولار دعمًا لشعب الجزيرة، وقدّمت لها زوارق سريعة إضافة إلى مبلغ 30 مليون دولار للمساعدة في تخفيف الديون عن حكومتها[72].

---

(71) فوربس، 17 حزيران/يونيو 2009.

(72) وال ستريت جورنال، 9 أيلول/سبتمبر 2010.

ولكـن في الآونـة الأخـيرة، يبـدو أن التحفّـظ النسـبي عـلى بنـاء القصـور خـارج البـلاد انخفـض، وذلـك مـع بنـاء عـشرات القصـور الجديـدة في الوطـن. ففـي سـلطنة عـمان مثـلًا، وبالرغـم مـن الصـورة العامـة التـي يقدمهـا عـن التواضـع ومـوارد الدولـة المحـدودة، مـن المعـروف أن السـلطان «قابـوس» الـذي يتحـدّى العمـر، يملـك مـا لا يقـل عـن ثمانيـة قصـور، بمـا فيهـا الديـوان الملـكي في محافظـة «السـيب» والـذي يخضـع لحراسـة مشـدّدة، بالإضافـة إلى قـصر مـع واجهـة بحريـة واسـعة في مسـقط رأسـه في «صلالـة».

وفي القصـور أيضًـا مـراسٍ لليخـوت الكبـيرة، ويقـال إن «قابـوس» يملـك خمسـة منهـا عـلى الأقـل، بمـا في ذلـك «البيهـار» الـذي كان أكـبر يخـت بنـي في إيطاليـا في ثمانينيـات القـرن العشريـن، بالإضافـة إلى يخـت «آل سـعيد» الـذي يبلـغ طولـه 150 مـترًا، والـذي تـمّ بنـاؤه في ألمانيـا ويضـم مهبـط طائـرات وحـوض سـباحة ومسـاحة كافيـة لأوركسـترا.

وفي البحريـن، اتُّهمـت الأسرة الحاكمـة ببنـاء الكثـير مـن القصـور الجديـدة والمنتجعـات السـاحلية في السـنوات الأخـيرة عـلى أراضٍ كانـت مُلـكًا عامًـا. وفي أوائـل العـام 2010، اتّحـدت مجموعـةٌ مـن السياسـيين المعارضـين مـن جميـع الطوائـف للمطالبـة بفتـح تحقيـق في هـذا الفسـاد. وتعاونـوا عـلى إصـدار تقريـر اتّهـم الأسرة الحاكمـة «بالسـيطرة غـير القانونيّـة عـلى عُـشر أراضي البحريـن العامّـة والنـادرة»[73].

وكذلـك الأمـر في أبـو ظبـي، حيـث قضـت الأسرة الحاكمـة العقـد المـاضي في اسـتعمار أغلبيـة الجـزر الصغـيرة النائيـة التابعـة للإمـارة، وتـمّ غالبًـا بنـاء «قصـور بحريّـة» كاملـة مـع أحـواض سـباحة مكشـوفة ومـراسٍ واسـعة. وتكـثر لحراسـة عـلى هـذه المرافـق الآن، مـع وجـود دوريـات مسـلحة عـلى امتـداد شـواطئها، وفي بعـض الحـالات تـمّ تثبيـت بطاريـات صواريـخ «باتريـوت» بتكتـم.

(73) انظر، نيويورك تايمز، 26 آب/أغسطس 2010.

وتـم إنشـاء بعـض الطـرق ومنشـآت الـصرف الصحـي والإضـاءة عـلى هـذه الجـزر مـن قبـل بلديـة أبـو ظبـي، عـلى الرغـم مـن أن أراضيهـا أصبحـت بـكل وضـوح تحـت سـيطرة الأسرة الحاكمـة. ومنـذ بضـع سـنوات، كانـت معظـم هـذه الجـزر أراضٍ عامّـة، حيـث كان باسـتطاعة المواطنـين والمغتربـين عـلى حدّ سـواء التّخييـم وممارسـة رياضـة التسـلّق. وحصـل تطـور لافـت في جزيـرة «الفطيـسي» المملوكـة مـن قبـل عضـو أقـلّ شـأنًا في الأسرة الحاكمـة، وهـو حمـد بـن حمـدان آل نهيـان. فبعـد بنائـه ملعبًـا للغولـف وحصنًـا وهميًـا عـلى تلـك الجزيـرة، بـدأ في العـام 2011 بنحـت اسـمه «حمـد» بحـروف عملاقـة عـلى سـطح الجزيـرة. وبالرّغـم مـن كـون جزيـرة «الفطيـسي» موطنًـا لمسـتنقعات أشـجار المانجـروف والغـزلان، إضافـة إلى حيوانـات بريّـة أخـرى، وبلـغ طـول كلّ حـرف مـن اسـمه عـلى الجزيـرة نحـو كيلومـتر واحـد، ويتمتـع بعمـق كافٍ لملئـه بالميـاه لتسـتطيع اليخـوت التّنقـل بحريّـة. ومـع امتـداد الاسـم عـلى مـدى ثلاثـة كيلومـترات، فقـد كان مرئيًّـا بوضـوح في صـور خرائـط الأقـمار الصناعيـة.

ويشـكل القـصر الرئـاسي الجديـد لدولـة الإمـارات العربيّـة المتّحـدة مصـدرًا أكـبر للتباهـي، كونـه سـيبنى في جزيـرة أبـو ظبـي الرئيسـيّة. وعـلى الرغـم مـن بنائـه مـن قبـل وزارة الدولـة لشـؤون المجلـس الوطنـي الاتحـادي، إلّا أنـه سـيكون بحكـم الأمـر الواقـع المركـز الرئيـسي للحاكـم وولي عهـد أبـو ظبـي، وذلـك نظرًا لسـيطرتهما عـلى الاتحـاد. وسـيضم المجمـع العمـلاق الـذي يبلـغ طولـه 150 هكتـارًا، الكثير من القصـور الأصغـر حجـمًا الملحقـة بـه، وسـيكون حجمـه مشـابهًا لحجم مجمـع باب العزيزيّـة الحكومـي والسّـكني التابـع لمعمّـر القـذّافي في طرابلـس. وقـد سّـلم عقـد البنـاء إلى شركـة يونانيّـة في العـام 2007، وتبقـى قيمـة الاتّفـاق سريّة بسـبب اتّفاقيّة السريّـة الموقّعـة بـين المتعهّـد وحكومـة أبـو ظبـي[74]. بيـد أنه مـن المُرجّـح أن تكون القيمة الإجماليّة 490 مليون دولار على الأقل[75].

(74) كونستركشن ويك، 3 آب/أغسطس 2010.

(75) بيزنس انسايدر، 13 نيسان/أبريل 2011.

الفقر والبطالة الحقيقية

هنـاك الآن مصـدر قلـق مبـاشر، وبالأخـص في ممالـك الخليـج الأفقـر كالبحريـن وسـلطنة عـمان، وإلى حـدّ مـا المملكـة العربيـة السـعوديّة، عـلى الرّغـم من عدم تجلّيـه، وهـو الانهيـار الواضـح في قـدرة هـذه الـدول عـلى توفـير التسـهيلات الأساسـيّة والفـرص الاقتصاديّـة لمواطنيها.

وبالإضافـة إلى معاناتهـا مـن تراجـع في قدرتهـا عـلى تقديـم الدعـم وإلى المشـكلة الهيكليـة للبطالـة الطوعيـة، تعـاني هـذه الـدول بشـكل متزايـد مـن الفجـوة المتسـعة في الـثروة داخـل مجتمعاتهـا الوطنيّـة، وذلـك مـع ارتفـاع نسـبة البطالـة غـير الطوعيّـة أو البطالـة الحقيقيـة وفي بعـض الحـالات معيشـة بعـض المواطنـين في ظـروف الفقـر.

أمـا في مـا يتعلّـق بـثروات العائـلات الحاكمـة الشـخصية، فقـد كانـت هـذه المسـألة الأخـيرة موضوعًـا حسّاسًـا، لا بـل كان النّقـاش فيـه في المنطقـة لسـنوات متعـدّدة. وكان مـن الخطـر عـلى دول الخليـج الاعـتراف بـأن هنـاك الآن أعـدادًا كبـيرة مـن المواطنـين المعوزيـن في بلدانهـم بعـد عقـود مـن تصديـر النفـط والغـاز وإيـرادات الحكومـة الكبـيرة.

وفي حالـة البحريـن، قُـدِّرت نسـبة البطالـة في العـام 2005 بنحـو 15 في المئـة[76]، رغـم أن الأرقـام الرسـميّة تكـون عـادةً أقـل. وفي أوائـل العـام 2011، كان معـدل البطالـة الرسـمي لا يـزال أقـل مـن 4 في المئـة[77]، بينـما زعمـت دراسـات مسـتقلّة في منتصـف العـام 2011 أنهـا كانـت 15 في المئـة. وكذلـك الأمـر في سـلطنة عـمان، وقـد قـدّرت دراسـات مسـتقلة مؤخّـرًا أن

---

(76) كتاب حقائق العالم 2011

CIA World Factbook 2011. Country overview on Bahrain.

(77) بلومبيرغ، 21 شباط/فبراير 2011.

معدّل البطالة هو 15 في المئة[78]. وتبقى البطالة الشاملة في المملكة العربية السعودية، ومعظمها الآن على الأرجح غير طوعي، موضوعًا للتأمل، حيث تظهر التقديرات نسبة تتراوح بين 10 و20 في المئة للذكور البالغين، وخاصّة الشّباب. وفي العام 2009، تمّ إجراء إحصاءات رسميّة أشارت إلى أنّ 27 في المئة من الرجال تحت سن الثلاثين كانوا عاطلين عن العمل، في حين بقيت فرص العمل للنساء محدودةً للغاية[79]. وفي الواقع، قيل أن بعض النساء السعوديات اضطررن للعمل كخادمات في قطر[80]. وفي أواخر العام 2010، أعلن وزير العمل السعودي أن هناك 500 ألف مواطن سعودي عاطل عن العمل، ووعد بلقاء في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، وقال «إنّه سيكون علينا إيجاد حلّ لمشكلة البطالة هذه». بيد أنّه في الوقت ذاته تقريبًا، صدرت أرقام جديدة تُشير إلى ارتفاع معدّل البطالة إلى 10.5 في المئة، وقد ادّعى محلّلون أن أهداف المملكة العربية السعوديّة بخفض معدّل البطالة بحلول العام 2014 هي غير واقعيّة، مرجّحين أن تبقى نسبة البطالة عالية[81].

وكما هو متوقَّع، يؤدي هذا الأمر إلى زيادة الانتقادات ضد الحكومة من قبل الشباب السعودي العاطل عن العمل أو أولئك الّذين عليهم العمل في وظائف «وضيعة»: وفي اعتصام نظّمه معلّمون عاطلون عن العمل في العام 2010، زعم المتحدّث باسمهم أنهم «فوجئوا بعدم وجود فرص على الرغم من الحاجة إلى معلمين، ولكن الوزارة لم تكن مهتمة بهذا»، وقد

(78) انظر،

Al-Masah Capital Special Report 2011, 'MENA: The Great Job Rush'.

(79) انظر، نولان

Nolan, May 2011.

(80) انظر، ألن فرومهيرز

Fromherz, Allen J., Qatar: A Modern History (London: IB Tauris, 2012), p. 12.

(81) أرابيان بيزنس، 30 كانون الأول/ديسمبر 2010.

أشار تقرير لوكالة «رويترز» مؤخرًا إلى حالة هؤلاء المواطنين السعوديين المتعلمين الذين يمكنهم الآن العثور على عمل فقط كسائقي سيارات أجرة أوحرّاس أمن خاص أو غيرها من الوظائف ذات الأجر القليل[82].

وتُوجّه الشكاوى على نحو متزايد ضد المغتربين بدلًا من توجيهها ضد الحكومة، حيث يسود الاعتقاد لدى الكثير من المواطنين السعوديين -على الرّغم من كونه غير دقيق- بأن المغتربين يحصلون على أجر أعلى من أجر المواطنين، وأنهم يأخذون الوظائف التي كانت في الأساس محفوظة لهم. ووفقًا لتقريرٍ نشرته صحيفة «ذا فاينانشال تايمز» في أواخر العام 2010، قام بعض كتاب الأعمدة في الصحف السعودية ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بالنّوح علنًا على «الأموال التي يعتقدون أن الأجانب يسلبونها للسّعوديين، وبالتالي تصوير الأجانب على أنّهم يتقلبون في النّعمة والثّراء في حين تعاني البلاد من البطالة».

وقد ادّعى كاتب واحد على وجه التحديد ذلك قائلًا «نحن لسنا متفاجئين. يسيطر الأجانب على جميع الأعمال التجارية كالبيع بالتجزئة ومحلات البقالة... وتقدِّم لهم التسهيلات ونعطيهم الأولوية، ما أدّى إلى قتل جميع فرص عمل السعوديين... وتسعة ملايين أجنبي يتسببون بمشاكل مالية خطرة لهذه البلاد»[83]. وحتّى في الدول الخليجية الأصغر والأغنى، هناك دلائل على أن البطالة القسرية ترتفع، وخاصّة في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث لا يزال هناك خلل كبير بين الإمارات الأكثر تقدّمًا؛ مثل «أبو ظبي» و «دبي»، والإمارات الأكثر فقرًا كـ «الإمارات الشمالية».

وفي الفجيرة على سبيل المثال، أشارت الإحصاءات الرسمية في العام 2009 إلى أن معدل البطالة في الإمارة كان 20.6 في المئة، أي تجاوز بنسبة كبيرة المعدل

(82) وكالة رويترز، 6 تموز/يوليو 2011.

(83) انظر، فاينانشيال تايمز، 7 أيلول/سبتمبر 2010.

الوطني لدولة الإمارات العربية المتّحدة الذي بلغ 14 في المئة[84]. والأكثر أهمية من ذلك هو احتمال كون معظم غير الموظفين في الإمارات الأكثر تطورًا عاطلين عن العمل بشكل طوعي، في حين يحتمل كون معظم غير الموظفين في الإمارة الشمالية عاطلين عن العمل رغمًا عنهم.

وفي ما يخص الفقر وسوء الأحوال المعيشية، هناك أدلة متزايدة في المملكة العربية السعودية عن نضال أعداد كبيرة من المواطنين من أجل تغطية نفقاتهم. وفي تقرير نشرته مؤخّرًا صحيفة «ذا فاينانشال تايمز»، قيل إنّ «... الكثير من الشباب لا يستطيعون الزواج أو شراء منزل، ما أثار المخاوف من حدوث اضطرابات اجتماعية وارتفاع معدلات الجريمة... فالكثير من الأجانب يشتكون من انتزاع حقائبهم أو تعرّضهم للسرقة تحت التهديد من قبل شباب سعوديين، إذ أن البطالة تذكي حالة بغض الأجانب»[85].

وفي الوقت نفسه حذر كبير الاقتصاديين في البنوك الموجودة في السعودية أنه «[بالرغم من] عدم كون معدّل البطالة جديدًا، فقد أصبح الوضع مصدر قلق سياسيّ الآن، مع ارتفاع الأسعار في مجالات حرجة جدًا مثل الغذاء والسكن، وسرعان ما ستتآكل القوة الشرائية»[86].

ويُعتقد أن الوضع في البحرين أسوأ بكثير، مع تقدير بوجود نحو 50 ألف مواطن بحريني على لوائح الانتظار للحصول على مساكن بأسعار معقولة[87]. وفي بعض الحالات، كان على المواطنين البحرينيين الانتظار ما يقارب العشرين عامًا قبل تقديم مسكن لائق لهم.

---

(84) وكالة رويترز، 6 تموز/يوليو 2011.

(85) فاينانشيال تايمز، 7 أيلول/سبتمبر 2010.

(86) فاينانشيال تايمز، 7 أيلول/سبتمبر 2010. اقتباسًا عن جارمو كوتيلين، وهو اقتصادي في الأهلي كابيتال.

(87) انظر، كينيمونت

Kinninmont (2012), p. 18.

وفي تقرير نُشِر في العام 2011، شكّلت حياة صيادٍ نموذجًا لتصنيف الظروف الاجتماعية السيئة التي يعاني منها الكثير من البحرينيين. وقال إنه كان دائمًا «... يتقاسم منزل العائلة الضيق والبالي في «سترة» مع والديه وأربعة أشقاء وشقيقتين. وينام الإخوة البالغون الأربعة في غرفة واحدة صغيرة. وإحدى شقيقاته متزوّجة، ولديها أربعة أطفال، يعيشون أيضًا في منزل العائلة». ويُعتَقد أن دخله الشّهري يبلغ نحو 210 دولارات فقط، وهو أمر اشتكى منه حيث إنّه لا يكاد يكفي لدفع ثمن طعام أسبوع واحد. وعلاوةً على ذلك، صرّح عن رغبته «بالزواج وتكوين أسرة، ولكنه لا يستطيع تحمّل تكلفة منزل. ومثل الكثير من الشّباب البحرينيين، لم يستطع تأسيس عائلة لأنه كان فقيرًا جدًّا»[88].

وفضلًا عن ارتفاع معدلات البطالة، توفّر الإمارات الشمالية في دولة الإمارات، مثال الفقر الأكثر إثارة للاهتمام في الممالك الخليجية، نظرًا للانقسام الواضح على نحو كبير بين الإمارات الأكثر ثراء وتلك الأكثر فقرًا في البلاد.

ووفقًا للإحصاءات الصادرة في العام 2008، كانت مساهمة إمارة أبو ظبي تقرب 56 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة، في حين بلغت مساهمة دبي نحو 32 في المئة. وعلى هذا النحو، ساهمت الإمارات الخمس الأخرى مجتمعة بـ 12 في المئة فقط من الناتج الإجمالي المحلي.

وسببت حقيقة كون مساهمة أبو ظبي في الموازنة الحكوميّة الإتّحاديّة 3 في المئة فقط من ناتجها المحلي الإجمالي قلقًا أكبر فقط، حيث إن هذه الموازنة تشكل مصدر تمويل معظم المساعدات التنمويّة في الإمارات الفقيرة، في حين بلغت مساهمة دبي النصف في المئة من ناتجها المحلّي

(88) تقرير غلوبال ريسيرش الخاص حول البحرين، 10 نيسان/أبريل 2010.

الإجمالي في الموازنة ذاتها فقط[89]. ويمكن القول إنه منذ استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة في العام 1971، انخفضت المساهمات النّسبية للإمارات الشّمالية من الناتج المحلي الإجمالي[90]. وقد تجلّت الظروف السيئة بطرق مختلفة. إذ نُظّمت بعض الاحتجاجات الصغيرة، وتم شراء سكوت البعض منها بتقديم وعود بزيادة إعانات السكن، في حين قُمع آخرون من قبل قوات أمن الدولة[91]. وفي العام 2006، قطع سكّان قرية خارج «رأس الخيمة» الطرق لمنع الشاحنات من المرور. وردّت السلطات بإرسال دبّابات، وأتبعت ذلك بتعويضات ماليّة كبيرة للقرويين. ولكن في كثير من الأحيان، يشكو رعايا هذه الإمارات غالبًا من مجموعة متنوعة من المشاكل بدءًا من النقص في الحاجات الأساسية إلى النقص في المساكن. ولكن في جميع الحالات، تفيد استنكاراتهم بتبديد أسطورة ثراء ورضا كل المواطنين الإماراتيين.

وفي رأس الخيمة على سبيل المثال، لا يزال السكان يشكون من قطع إمدادات المياه، أحيانًا لعدّة أيّام في كل مرة[92]، ومن غزو القوارض[93]. كما وتشكو بعض العائلات من المنازل الصغيرة التي لا تستطيع تحمّل نفقة إصلاحها. وقالت مواطنة إماراتية في مقابلة لها مع جريدة حكوميّة، إنّها تنام على الأرض مع أطفالها الثلاثة، واستطاعت فقط إصلاح مشكلة الرطوبة والعفن من خلال بيع الذهب الذي حصلت عليه كمهر. وأشارت أيضًا إلى عدم قدرتها على تحمل كلفة الأثاث لولا مساعدة ابنتها التي تعمل كشرطيّة. وبعد انتظارها منذ العام 2008 للحصول على منزل

(89) انظر، ذا ناشيونال، 27 حزيران/يونيو 2010.

(90) انظر، ديفيدسون

Davidson (2005), chapter 3.

(91) وكالة رويترز، 6 تموز/يوليو 2011.

(92) وكالة رويترز، 6 تموز/يوليو 2011.

(93) انظر، إيميريتس 7/24، 10 تموز/يوليو 2011.

جديد، قالت إنها زارت مكتب الإسكان يوميًا لتسأل عن سبب عدم وجود اسمها على القائمة، موضحة أن «كل ما أريده هو منزل من الحكومة لأطفالي... لا أريد الكثير من المال في المصرف»[94]. ورسم تقرير لرويترز في العام 2011 صورة قاتمة مماثلة، تصف «غياب اللوحات الإعلانية الرقمية ومراكز التسوق والفنادق التي تصنّف دبي. وبدلًا من ذلك، تنتشر في الطرق الصحراوية مجموعات من المباني السكنية الصغيرة وورش إصلاح السيارات ومحال تخفيضات تجارة التجزئة. ويمكن رؤية حبال الغسيل محمّلة بالغسيل ليجف في الشمس، كما توضع مولّدات الديزل بالقرب من المباني التجارية والسكنية، للتعويض عن النقص في الطاقة»[95].

ووُزِّعَ الكثير من مساعدات الإنقاذ المختلفة في الإمارات الشماليّة على مدى سنوات، ولكن هذه المساعدات كانت إمّا قليلة، أو تم ابتلاعها من قبل المسؤولين الفاسدين في حكومات الإمارات. وفي العام 2008، خُصِّصَت منحة قيمتها 4.3 مليار دولار من قبل الحكومة الاتحادية لمراقبة مشاريع البنى التحتيّة في الإمارات الشماليّة. ولكن على الرغم حجم المبلغ، شَكّكت بعض البلديات المستفيدة في المساعدة، وقال متحدثٌ، مجهول الاسم، «نسمع كثيراً عن هذه المشاريع في أبو ظبي، ولكن لم نشهد تطبيق أيّ منها»[96].

وفي العام 2011، وبعد فترة قصيرة من اندلاع الثورتين التونسية والمصرية، تمّ الإعلان عن استلام الإمارات الشماليّة مساعدات بقيمة 1.6 مليار دولار. وتدّعي الحكومة العامة أن لديها خطّة على مدى عشرين عامًا تهدف إلى معالجة بعض «الثغرات والقضايا الأخرى من الرعاية الصحيّة والتعليم والإسكان والطرق والمياه»[97]. ووعدت أيضًا بإنشاء أكثر من 100 كيلومتر

(94) انظر، ذا ناشيونال، 21 نيسان/أبريل 2011.

(95) وكالة رويترز، 6 تموز/يوليو 2011.

(96) انظر، ذا ناشيونال، 28 تموز/يوليو 2008.

(97) وكالة رويترز، 6 تموز/يوليو 2011.

من الطرق الريفية الجديدة[98]، ومضاعفة التمويل لبرنامج تطوير الأعمال الصغيرة الهادفة إلى زيادة فرص العمل في المنطقة[99].

وقد دفعت هذه التحسينات المخطّط لها بعض المحللين إلى القول إنّ «الحكومة الاتحادية قادرة على زيادة الإنفاق في هذه الإمارات الأصغر لدرء أي اضطراب اجتماعي»[100]. ولكن من المرجّح استمرار نمو فجوة الثروة في دولة الإمارات. وأشار تقرير صدر في صيف العام 2011، إلى أنه «على الرغم من أن رأس الخيمة تبعد أقل من 300 كيلومتر عن عاصمة الإمارات أبو ظبي، إلّا أن أحياءها ذات مباني الإسمنت والسيارات المغبرة، تشعرك بالوجود في بلد مختلف»[101].

وفي مقابلة مع صحفيين، تذمّر بعض المواطنين قائلين إن «التفاوت في الثروة بين الإمارات الشمالية ودبي وأبو ظبي يشكل القضية الأكثر تحديًا لاستقرار البلاد ككل». واتفقوا أيضًا على أن الاحتياجات الأكثر إلحاحًا كانت تطوير المرافق والرعاية الصحية والتعليم، وأنهم نادرًا ما يسافرون إلى الإمارات خارج دبي وأبو ظبي لأنها تفتقر للخدمات الكافية[102].

ومع أن قطر تُعتبر عادةً في مأمن من الحرمان الاقتصادي أو غيره من المشاكل، وذلك بسبب الثروة العالية جدًا في البلاد من حيث نصيب الفرد الواحد، إلّا أن بعض المواطنين القطريين بدؤوا مؤخرًا بالتذمر من ظروفهم. وفي العام 2007، بدأ شيخ قطري معروف[103] بتسليط الضوء على

(98) انظر، ذا ناشيونال، 25 كانون الأول/ديسمبر 2011.

(99) انظر، فاينانشيال تايمز، 27 حزيران/يونيو 2011.

(100) وكالة رويترز، 6 تموز/يوليو 2011.

(101) انظر، فاينانشيال تايمز، 27 حزيران/يونيو 2011.

(102) وكالة رويترز، 6 تموز/يوليو 2011.

(103) أحمد محمد البوعينين.

قضيتهم، مدعيًا أن هناك «فقرًا في قطر الغنية بالسيولة و[هناك حاجة إلى] وجود برامج للتخفيف من حدّته من خلال توفير قروض سكنية من دون فوائد على المدى الطويل وفرص العمالة الذاتيّة للمواطنين ذوي الدخل المنخفض»[104].

وفي أوائل العام 2011، سلّطت إحدى الصحف المدعومة من الدولة مزيدًا من الضوء على المشكلة عندما ذكرت أن بعض المواطنين القطريين ينشرون على منتديات الإنترنت الحاجة إلى تقديم المزيد من المساعدة «للأُسَر ذات الدخل المنخفض التي تعتاش من الإعانة الحكوميّة الهزيلة»، وأنه «صحيح أن الرواتب مرتفعة، ولكن الموارد تُستنزف مع حلول منتصف الشهر بسبب غلاء الأجارات وارتفاع أسعار المواد الغذائيّة»، بالإضافة إلى الحاجة المتزايدة لعبور الحدود إلى مدينة الأحساء السعودية القريبة «لشراء المؤن المنزلية كل شهر، لتأمين قوت يومهم»[105].

وفي وقت لاحق من العام 2011، وعلى الرغم من كونه مثالًا محدودًا، إلّا أنّ الصحيفة نفسها ذكرت أنّ عددًا من العائلات القطرية كانت غير راضية إزاء إلغاء سلطات قطر السياحة مهرجان صيف الدوحة السنوي. وبعد أن أوضح التقرير أن هذه العائلات كانت مضغوطة بسبب «تراكم القروض المصرفية التي تجعل مسألة تحمل قضاء إجازة في الخارج أكثر صعوبة»، وبالتالي، كانت «متحمّسة لمهرجان الصيف بسبب مشاكلها المالية»[106]، بدا التقرير وكأنه يتحدّى الصورة النمطيّة أن جميع المواطنين القطريين يتمتعون بمزايا كبيرة تقدمها الدولة. وفي الآونة الأخيرة، صرّح تقرير مسهب نشرته شركة استشارية مقرها قطر أن «[ما يقال] كون جميع القطريين أغنياء مجرّد أسطورة... فليس هذا واقع الأمر»، مضيفًا أن نحو ثلاثة أرباع

(104) انظر، ذا بننسولا، 16 كانون الثاني/يناير 2007.

(105) انظر، ذا بننسولا، 18 كانون الثاني/يناير 2011.

(106) انظر، ذا بننسولا، 14 نيسان/أبريل 2011.

الأسر القطريّة الوطنيّة كانت واقعة في شباك الدّيون بالفعل، وغالبًا ما تصل قيمتها إلى 65 ألف دولار أو أكثر[107].

التمييز وانعدام الجنسية، والطائفية

وثمة مشكلة مماثلة، غير مبلغ عنها، لكنها تؤثر في السكان الأصليين في الكثير من ممالك الخليج، وهي التمييز المستمر، في بعض الحالات، ضد الأقليات المختلفة، على الرّغم من العقوبات التي أقرتها الدولة. وكان هناك فشل في معالجة مسألة انعدام الجنسية على وجه الخصوص، مع وجود أرقام كبيرة - ربما الآن مئات الآلاف - مِمن هم «من دون جنسيّة»، والذين سكنت عائلاتهم في المنطقة على مر الأجيال، لكن لم تستطع، لأسباب مختلفة، تأمين وثائق كافية لاكتساب الجنسيّة الكاملة.

وهناك أيضًا توجه، مثير للقلق في بعض الممالك الخليجية، نحو التحيز والتعصب بما في ذلك العنف الطائفي المُمارس من قبل النخب السياسية والتجارية ذات الأغلبية السنية ضد السكان الشيعة الأصليين. وما لا شك فيه أن هذه المشكلة تفاقمت في السنوات الأخيرة، وكما سيتضح في أقسام لاحقة من هذا الكتاب، أصبحت الآن نقطة أساسية للمعارضة في المنطقة في أعقاب الربيع العربي في العام 2011. وتقوض هاتان الظاهرتان شرعية الأسر الحاكمة، وخصوصًا مع عدم إزالة الانقسامات بين مكونات المجتمع على الصعيد الوطني، وقد أدّى الحقد والاستياء إلى ازدياد الانقسام الطبقي داخل مجتمعات يفترض بها أن تكون منصفة.

وفي ما يتعلق بانعدام الجنسية، تشكل الكويت حتى الآن أكبر المسيئين، على الأقل بالنسبة إلى إجمالي عدد سكانها، مع وجود حوالى 106 ألف شخص (البدون) يعيشون الآن «من دون جنسيّة» في هذه الإمارة[108].

---

(107) وفقًا لما ذكرته شركة الاستشارات المراس، ومركزها قطر.

(108) انظر، هيومن رايتس ووتش، 13 حزيران/يونيو 2011.

وتصنّف أغلبيتهم من قبل الحكومة «كمقيمين غير شرعيين» وتعالج وزارة الداخلية القضية، مشيرة إلى التعامل معها باعتبارها مسألة أمن[109]، ولكن على صعيد الممارسة العملية، يُنظر إلى من هم «من دون جنسيّة» كمواطنين من الدرجة الثانية غير قادرين على الاستفادة من تقديمات الدولة. ويدّعي الكثير من منعدمي الجنسيّة في الكويت أنّهم من السكّان الأصليين، ولكنّهم لم يلحقوا بعمليّة التجنيس الكاملة لأن أهاليهم لم يكملوا أوراق التسجيل الضروريّة لدى الحكومة بعد الاستقلال عام 1961. وهذا يرجع في معظمه إلى الأمية أو إلى عدم فهم مدى أهمية أوراق الجنسية لاحقًا. وبالنسبة لمعظم سنوات الستينيات والسبعينيات، كان بوسع منعدمي الجنسية الاستفادة من دولة الرفاه وفوائدها كما المواطنين العاديين، على الرغم من عدم أهليتهم للتصويت في الانتخابات البرلمانية الكويتية[110]. وبعد تسبب هذا الأمر باستياء كبير في خلال هذه الفترة، مُنِحت قبيلة سعوديّة كاملة[111] الجنسية الكويتيّة - في محاولة من عضو بارز في الأسرة الحاكمة (والرئيس الحالي للحرس الوطني) لتعزيز قاعدة دعمه[112]. وبعد فترة من عدم الاستقرار في الثمانينيات أدّت إلى زيادة بغض الأجانب والاعتقاد الذي طوّرته الحكومة أن «البدون» هم أصلًا من الدول المجاورة مثل العراق وقد دمّروا وثائقهم عمدًا على أمل أن يصبحوا كويتيين، ازدادت صعوبة حالتهم[113].

وواجهوا على وجه الخصوص صعوبات كبيرة في الحصول على وثائق رسمية مثل شهادات الميلاد والزواج ورخص القيادة، وجوازات السفر.

(109) انظر، بي بي سي نيوز، 18 تموز/يوليو 2011.

(110) هيومن رايتس ووتش، 13 حزيران/يونيو 2011.

(111) العجمي.

(112) مراسلات شخصية، كانون الثاني/يناير 2012. وكان الرجل سالم علي الصباح، وهو عميد أسرة آل الصباح.

(113) هيومن رايتس ووتش، 13 حزيران/يونيو 2011.

ونتيجة لذلك، لم يستطع الكثيرون منهم الاستفادة من التعليم الحكومي المجاني[114]، وفشلوا في تأمين المساكن الحكومية، وبالتالي اضطروا لدفع إيجار العقارات كما المغتربين. وعلاوة على ذلك، يفشل معظمهم في تأمين التوظيف في القطاع العام، وبالتالي لديهم رواتب أقل بكثير من دخل أفقر مواطن كويتي. ووفقاً لتقرير أعدّته الـ «بي بي سي» مؤخرًا، يجني الكثير من منعدمي الجنسيّة بضع مئات الدولارات شهريًا فقط[115]. ومع ذلك يبدو أن القليل يستطيعون الحصول على عمل في الشرطة أو الأجهزة الأمنية، وذلك على الأرجح بسبب الولاء الكبير المطلوب في هذه الوظائف والذي يشكل قيمة عالية لدى الدولة، ويقال أنها طريقة ممكنة للتجنيس.

وفي العام 2011، بدت محنة «البدون» الكويتيين أفضل قليلًا، مع تقرير لـ «هيومن رايتس ووتش» يزعم أنه «لمدة 50 عامًا، أضاعت الكويت الوقت في استعراض مطالبات «البدون» بالجنسيّة، في حين ابتُكرت أنظمة تقييد تركتهم في حالة من الشّك والفقر المدقع». وعلاوة على ذلك، أضاف التقرير أن «الكويت لديها كل الموارد التي تحتاجها لحل هذه المشكلة، ولكنها تختار المماطلة بدلًا من ذلك»[116].

وخلص صحفيون بارزون في المنطقة كذلك مؤخرًا إلى أنّ «البدون» «جُرّدوا من صفتهم الإنسانيّة وتم إغفالهم من قبل السياسات الحكومية علاوةً على الوسم الاجتماعي المنتشر»[117]. والجدير ذكره أنه يبدو أن النظام المركزي الجديد للحكومة المسؤول عن حل حالة المقيمين بصورة غير قانونية، والمعروف بلجنة «البدون»، يحرز تقدمًا يُذكر. وفي حين تم إصدار بطاقات تموينية لـ «البدون» مؤخرًا، وسُمح لهم بتلقي المواد الغذائية

(114) هيومن رايتس ووتش، 13 حزيران/يونيو 2011.

(115) انظر، بي بي سي نيوز، 18 تموز/يوليو 2011.

(116) هيومن رايتس ووتش، 13 حزيران/يونيو 2011.

(117) انظر، جدلية، 26 آذار/مارس 2011. مقال منى كريم.

المدعومة عبر التعاونيات التي تديرها الحكومة، لا تزال اللجنة ترفض طلبات الولادة، والزواج، وشهادات الوفاة، وهكذا لا تزال تمنع «البدون» من إقامة أي شكل من أشكال العلاقات القانونية في الكويت. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقًا «لهيومن رايتس ووتش»، لا يزال هناك مزاعم عن وجود أدلة على جنسيات البدون الحقيقيّة، على الرغم من عدم السّماح للبدون المتقدمين بطلبات للحصول على الجنسية برؤيتها[118]. وفي أواخر العام 2010، ادعى المسؤولون علنًا أن ما لا يقل عن 42 ألف شخص منعدم الجنسيّة في الكويت كانوا أساساً مواطنين عراقيين، وأشار إلى أن «[الكويت] لديها الوثائق التي تثبت انتماءهم إلى بلدان عربية أخرى، لذلك يتعين اتخاذ التدابير الدبلوماسية»[119].

وفي شهري شباط/ فبراير وآذار/مارس من العام 2011، خرج ما يزيد على ألف شخص من البدون إلى الشارع للمطالبة بحقوق أفضل. وعلى الرّغم من وجود حركة كويتية واسعة النطاق والتي، كما سيتضح لاحقًا في هذا الكتاب، تعارض الحكومة الحالية وأعضاء الأسرة الحاكمة، يمكن برغم ذلك رؤية احتجاجات «البدون» على أنها احتجاج مبكر للربيع العربي.

وقد شُكّلت مجموعة تمثل البدون، تجمّع البدون الكويتي، مع إشارة ممثليها إلى أن «الحق الأكثر أهمية الذي نطلبه، وهو أمر غير قابل للتفاوض، هو حق الحصول على الجنسية الكويتية» بحجة أن «هناك بعض حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في الرعاية الصحية، والحق في العمل، والحق في التعبئة، والحق في الحصول على أوراق الهوية، والحق في التعليم والسفر». وعلاوة على ذلك، قالوا إن «هذه هي الحقوق الطبيعية والأساسية لأي إنسان عادي يعيش في أي مكان»، وذكرت المجموعة أن الاحتجاجات الأولى جاءت نتيجة للـ «الأحداث في الشرق الأوسط التي حفّزت البدون الشباب

(118) هيومن رايتس ووتش، 13 حزيران/يونيو 2011.

(119) انظر، الخليج تايمز، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

على الخروج والمطالبة بحقوقهم- أي الحقوق التي أُخِذت منهم»[120]. ومن المثير للاهتمام، أنه في المسيرات شوهد المتظاهرون يحملون الأعلام مع رمز الصليب المعقوف والشعارات التي شكت طبيعة لجنة البدون الفاشية. ومع ردّ الأجهزة الأمنية على الاحتجاجات بالمدافع والغاز المسيل للدموع وقنابل الدخان والقنابل الصّوتية، ومع وقوع عشرات الجرحى واعتقال أعداد كبيرة، يبدو أن الوضع سيتدهور أكثر لاحقًا[121].

وفي الواقع، ألمح تجمّع البدون في الكويت إلى أن الوضع في الكويت الآن «قنبلة موقوتة» وأن «القنبلة لم تنفجر بعد، وهذه ليست سوى شرارات قبل الانفجار الكبير»[122].

وعلى الرغم من تلقيه اهتمامًا أقل بكثير مما في الكويت، إلّا أن موضوع البدون أصبح متزايد الأهمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يُعتَقَد وجود ما بين 10 آلاف إلى مئة ألف شخص عديمي الجنسيّة، مع وجود بعضهم في إمارتي دبي وأبو ظبي الأكثر ثراءً.

وكما في الكويت، لم يتمكنوا من الحصول على وثائق أو الإفادة من أكبر قدر من المكاسب الرئيسية من دولة الرفاه. وعلى وجه الخصوص، تنقصهم «البطاقة العائلية» أو «بطاقة القيد» الأساسيّة، وهي مطلوبة لإثبات نسب الشخص. وفي أحسن الأحوال، استطاعوا الحصول على جوازات سفر مؤقتة واستُبعِدوا بهذه الطريقة عن العمل في القطاع العام. وعلاوة على ذلك، غالبًا ما يُمارَس التمييز علنًا ضدهم، وتُشوه الحكومة سمعتهم إلى حد كبير. وفي شهر نيسان/أبريل من العام 2011، وعند اعتقال ستة نشطاء مؤيدين للديمقراطية، ظلّت وكالة الأنباء المدعومة من قبل الدولة في

(120) انظر، بي بي سي نيوز، 18 تموز/يوليو 2011.

(121) انظر، جدلية، 26 آذار/مارس 2011. مقال منى كريم.

(122) انظر، بي بي سي نيوز، 18 تموز/يوليو 2011.

الإمـارات تشـير في جميـع البيانـات الصحفيـة إلى أحدهـم عـلى أنّـه «شـخص مـن دون وثائـق صالحـة». وأدّى ذلـك بالتّـالي إلى إثـارة التهمـة والريبـة بشـأنه بطريقـة أو بأخـرى، بالإضافـة إلى عـدم كونـه مواطنًـا إماراتيًـا أصليًـا.

وفي تقريـر مُفَصّـل لمجلـة «أرابيـان بيزنـس الإماراتيـة» في العـام 2009، أُجرِيـت مقابـلات مـع عـدد مـن البـدون الموجوديـن في الإمـارات العربيـة المتحـدة، وهو حـدث نـادر وصـوت لا يُسـمع عـادة في البـلاد. وزعمـت امـرأة في المقابلـة أنهـا واحـدة مـن الآلاف الذيـن يعيشـون في ظـروف صعبـة، موضحـةً أنـه «عندمـا تكـون مـن البـدون، لا يمكنـك فعـل أشـياء كثـيرة. لسـت مواطنًـا أو مغتربًـا؛ أنـت في مـكان مـا بينهـما».

وعـلى الرغـم مـن اعترافهـا أن أصـل أسرتهـا مـن إيـران، أوضحـت أنهـا قـد وصلـت إلى البـلاد - إمـارات السـاحل المتصالـح آنـذاك - في العام 1953 واسـتلموا جـوازات سـفر مـن الشـارقة. ولكـن بعـد اسـتقلال دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة في العـام 1971، مُنحـوا جـوازات سـفر مؤقتـة يتـم تجديدهـا كل سـتة أشـهر حتـى عـام 1982 عندمـا تـم رفـض طلباتهـم.

ويزعـم الكثـيرون مـن البـدون في الإمـارات أن أصلهـم يعـود إلى القبائـل المحلية، ويمكـن تتبـع نسـبهم وصـولًا إلى عـدة أجيـال. وفي الواقـع، ادّعـى التقريـر أنـه «وفقًـا للأدلـة القوليـة، وُلـد مـا يقـرب 50 في المئـة مـن الآبـاء البـدون [الإماراتيـين] في دول الخليـج بينـما ولـد نحـو 30 في المئـة مـن أجدادهـم في المنطقـة، ولكنهـم اليـوم يجـدون أنفسـهم في منطقـة مُحَرّمـة».

وبالحديـث عـن هـذا التنـوع، أوضـح متحـدث باسـم المنظمـة الدوليـة للّاجئـين أن «[أي شـخص مـن البـدون في الإمـارات العربيـة المتحـدة] يمكـن أن يكـون أحـدًا يجـد نفسـه في هـذا الوضـع لعـدد مـن الأسـباب؛ منهـا أن عائلاتهـم قـد عاشـوا تاريخيًـا في البـلاد، ولكـن لسـبب مّـا لم يتـم توثيـق ذلـك أو اختـاروا عـدم التّوثيـق حينهـا؛ كـما يمكـن أن يكـون شـخصاً دخـل البـلاد طالبًـا اللجـوء،

ليس هناك حالة نمطية واحدة؛ إنه حقاً مجتمع متنوع من الأفراد»[123].
وأثبتت الأبحاث الحديثة أيضًا أن بعض «بدون» الإمارات العربية المتحدة في كثير من الأحيان يحتارون بشأن كونهم مواطنين أم لا، مع جوازات سفر مؤقتة يبدو أنه يتم إعطاؤها ومن ثم إلغاؤها بحسب الرّغبة.

ومع وصفهم بأنهم «قطاع انتقالي» تتم إدارته سياسيًا حسب الأولويات المرحلية للحكومة، ما زال هؤلاء البدون الأكثر حظًا من غيرهم غير قادرين على التخطيط لأي مستقبل[124]. ومع ذلك، وبغض النظر عن خلفياتهم الدقيقة أو الوضع المحدّد لجوازات سفرهم، يدّعي جميع البدون الحاليين في دولة الإمارات أنهم إماراتيون، حيث يشير معظمهم أنهم وآباءهم وأجدادهم لم يعرفوا حياةً في أي بلد آخر. وقال أحد هؤلاء الأشخاص ببساطة «إن حياتي هنا؛ كل أصدقائي المقربين هم من الإماراتيين. أعرف عن دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر مما أعرف عن إيران. سيكون من المستحيل بالنسبة لي أن أعيش في أي مكان آخر»[125].

ويبدو أنه يتم التّعامل مع القضية بذات الطريقة كما في الكويت، إذ تشكّل الحكومة لجانًا، وتتباطأ بعد ذلك في التحرّك. وفي العام 2008، وبعد إنشاء مراكز تسجيل للبدون، تمّ تجنيس نحو 1300 شخص منهم، وذلك فقط لاستطاعتهم بطريقة ما إثبات أصلهم ونسبهم في فترة ما قبل العام 1971 [126].

---

(123) انظر، أرابيان بيزنس، 13 تموز/يوليو 2009.

(124) عرض قدمته نورا لوري في المؤتمر السنوي لمركز دراسات الشرق الأوسط، 4 كانون الأول/ديسمبر 2011. وعنوانه:

The Political Management of Rentier Transformations, Naturalization Policy, and Liminal Populations in the UAE'.

(125) انظر، أرابيان بيزنس، 13 تموز/يوليو 2009.

(126) انظر، ذا ناشيونال، 26 أيلول/سبتمبر 2008.

ووفقًا لإحدى الصحف الموالية للدولة، كان الكثير من المصطفّين في المراكز في حالة عاطفية للغاية، كونهم أدركوا مدى الانتظار لعقود طويلة، والذي عانت منه عائلاتهم. وبحسب وصف أحد البدون المتفائلين للعملية، فإن «هذا سوف يغير كل شيء بالنسبة إلينا وإلى أبنائنا. أن نصبح إماراتيين هو بمثابة ولادة جديدة إلينا»[127]، وصّرح آخر: «إنّي سوف أحمل شعار البلاد على رأسي وحبي له في قلبي». وبشكل ملحوظ، وبعد عملية تجنيس هذا العدد الصغير، سرعان ما شدّد وزير للداخلية على حقيقة أن المواطنة في دولة الإمارات العربية المتحدة امتياز، وهي مكافأة للولاء والإذعان السياسي بدلًا من أن تكون حقًّا.

وأنذر على وجه الخصوص «أن الوفاء شرط من شروط التجنيس ويُتَوَقَّع من المواطنين الجدد احتضان القيم التي ضمنت الأمن والاستقرار الاجتماعي للجميع. ويسمح الدستور بإلغاء جنسية أي شخص لا يستحقها». وعندما سُئِل مُجَنّس جديد عن أفكاره حول هذه الرسالة، فقال ببساطة إن «من يشرب من البئر لن يرمي الأوساخ فيه»[128].

ومنذ ذلك الحين، لم يكن هناك أي تحسن ملموس مع المسؤولين الحكوميين وغيرهم من المتحدثين باسم الموالين للحكومة الذين يسلّطون عادة الضوء على قلة الولاء وانعدام الثقة المُحتَمَلين من البدون نظراً لماضيهم غير المؤكّد. فعلى سبيل المثال، ادعى مدير الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب في أبو ظبي أن المشكلة الرئيسية هي أن البدون كانوا مسجّلين تحت أسماء مختلفة لأنهم تعاملوا مع موضوع الجنسيّة على أنها مسألة حظ، بل وردّد أيضًا حجج المسؤولين الكويتيين، موضحًا في العام 2009 أن «الأغلبية العظمى من أولئك الذين يدّعون أنّهم بدون هم في الواقع مهاجرون غير شرعيين، أتلفوا وثائقهم الثبوتيّة من وطنهم

---

(127) انظر، ذا ناشيونال، 7 أيلول/سبتمبر 2008.

(128) انظر، ذا ناشيونال، 26 أيلول/سبتمبر 2008.

الأصلي في محاولة منهم للحصول على الجنسية الإماراتيّة. هناك قلّة من البدون الحقيقيين، ولكنهم للأسف اختلطوا مع الأغلبية الذين يدّعون أنّهم بدون».

وعلى نحو مماثل، زعم أكاديمي إماراتي أن «الكثير من هؤلاء الناس جاؤوا إلى هنا في الثمانينيات وأتلفوا وثائقهم للبقاء في الإمارات [لأنهم] لا يريدون مغادرة البلاد. جاؤوا إلى البلاد لأسباب سياسية وهناك الكثيرون ممن دخلوا البلاد بصورة غير شرعيّة»[129].

وعلاوة على ذلك، لا تزال الحكومة ملتزمة باستخدام التهديد بسحب الجنسية كوسيلة لضمان الإذعان. وكما سنبرز لاحقًا في الكتاب، سُحِبت الجنسيّة في شهر كانون الأول/ ديسمبر من العام 2011 من سبعة ناشطين كانوا يروّجون لجدول أعمال إسلامي، وبالتالي خُفِّضَت منزلتهم إلى «بدون».

ويُعتَقَد بوجود جماعات كبيرة من عديمي الجنسية في المملكة العربية السعودية، حيث هناك عدد غير معروف من البدون. ويبدو أنهم يتعرّضون لتمييز واسع النطاق، وخاصة على الصعيد القانوني، مع وجود تقارير متواترة صادرة عن الحكومة أو المتحدّثين باسمها تزعم أنهم لا يتمتعون بأيّ حقوق.

وفي شهر كانون الأول/ ديسمبر 2011، وبعد الحكم على ستّة أشخاص من البدون ببتر اليد والقدم بعد توقيعهم مُكرَهين على اعترافات بارتكابهم جريمة سطو مسلّح، حيث أخبرهم موظّفو السجن أنهم ليس لديهم حقوق بصفتهم من البدون[130].

---

(129) انظر، أرابيان بيزنس، 13 تموز/يوليو 2009.

(130) هيومن رايتس ووتش، 16 كانون الأول/ديسمبر 2011.

وفي البحريـن، يُعتَقَـد أنـه لا يـزال هنـاك آلاف البـدون. وعـلى الرغـم مـن تجنيـس الحكومـة البحرينيـة لبضعـة آلاف مـن البـدون مـن أصـل إيـراني في العـام 2001، وكتعقيـب عـلى ميثـاق العمـل الوطنـي المذكـور سـابقًا، أبـدت الدولـة البحرينيّـة كـما الإماراتيّـة، اسـتعدادهما لسـحب الجنسـية وإعـادة المواطنـين إلى رتبـة البـدون عنـد اضطرارهـما لذلـك. وفي العـام 2010، جـرّدت الحكومـة رجـل ديـن بـارز وهـو أحـد البـدون السـابقين، والـذي كان قـد انتقـد الحكومـة، مـن جـواز سـفره فـورًا متذرعـة بكونـه وعائلتـه «لم يحصلـوا عـلى الجنسية عـبر وسـائل قانونيّـة» في العـام 2001 [131] وكان هـذا تحذيـرًا واضحًـا لبقيـة البـدون السـابقين.

وأصبـح التمييـز ضـد المجتمعـات الشـيعية في ممالـك الخليـج أمـرًا شـائعًا في الوقـت الحـالي كـما التّمييـز ضـد عديمـي الجنسـية. ولطالمـا شـكّلت البحريـن أسـوأ مثـال عـلى ذلـك، حيـث شـكل الشـيعة تاريخيًـا أغلبيـة السـكان الأصليـن، بيـد أنّهـم -عـبر اسـتراتيجية لا تختلـف عـن تلـك المُتّبعـة مـن قبـل صـدام حسـين في العـراق، كانـوا محكومـين مـن قبـل الأقليّـة السـنيّة منـذ وصـول قبيلـة العتـوب إلى الحكـم كـما ذُكـر سـابقاً، ومؤخـرًا أسرة آل خليفـة.

وكانـت حـركات تمـرّد متفرقـة مـن قِبـل المجتمعـات الشـيعيّة في أوائـل وأواسـط القـرن العشريـن قـد قُمعـت بالقـوّة، وكان أهمّهـا عريضـة رُفِعـت في العـام 1920 إلى بريطانيـا يشـكون فيهـا مـن سـوء المعاملـة مـن قبـل الأسرة الحاكمـة، وأيضًـا إضراب في العـام 1956. وكانـت أسـباب القمـع تعـود غالبًـا إلى الاعتقـاد السّـائد بـأن الشـيعة كانـوا يشـكّلون في الواقـع طابـورًا خامسًـا تابعًـا لإيـران الشـاه. وبالفعـل، وفي العـام 1957، أقـرّ البرلمـان الإيـراني مـشروع قانـون ينـص عـلى تبعيـة البحريـن ويعلنهـا المحافظـة الرابعـة عـشر، عـلى الرغـم من إسـقاط هـذا الادّعـاء في وقـت لاحـق إثـر اسـتفتاء أجرتـه الأمـم المتّحـدة لسـكّان البحريـن، وصوّتـت فيـه الأغلبيّـة السـاحقة عـلى بقـاء البحريـن مسـتقلّة.

(131) الجزيرة الإنكليزية، 22 أيلول/سبتمبر 2010. بالإشارة إلى آية الله حسين ميرزا نجاتي.

ولكن في وقت لاحق من القرن العشرين، وخصوصًا بعد الثورة الإسلامية في إيران في العام 1979 وبعد مزاعم آل خليفة في العام 1981 عن اكتشاف مؤامرة موالية لإيران[132]، ازداد اضطهاد الشيعة في البحرين. وأدّت التّوترات النّاتجة من ذلك، بالإضافة إلى انتشار الاعتقاد بوجود تمييز ضد الشيعة على مستوى فرص العمل والمكاسب المُقَدّمة من الدولة، إلى انتفاضة شاملة في تسعينيات القرن العشرين، راح ضحيتها أكثر من أربعين متظاهر وأدت إلى سجن ونفي الكثيرين من شخصيات المعارضة الرئيسيّة.

وعلاوة على ذلك، ادّعت الحكومة في العام 1996 كشف النقاب عن مؤامرة شيعية جديدة، ويديرها هذه المرة فرع تابع لحزب الله في البحرين مدعوم من إيران[133]. وبحلول نهاية الانتفاضة وإطلاق ميثاق العمل الوطني المذكور سابقًا في العام 2001، كان لا يزال يُعتقد أن ما بين 70 و75 في المئة من عدد السكان هم من الشيعة - معظمهم من العرب الشيعة الأصليين[134]، أو من منحى عرقي؛ من العرب الفرس الذين استقرّوا منذ فترة طويلة على تلك الجزيرة[135].

ومنذ ذلك الحين، يُعتَقَد بازدياد نسبة المواطنين البحرينيين السنة، ويرجع هذا في معظمه إلى تلاعب الحكومة و «الهندسة الديموغرافية». وبشكل خاص، يُعتَقَد أن الحكومة كانت تقدم الجنسيّات للأسر العربية والأفريقية

---

(132) في العام 1981، اعتقلت الحكومة 73 شخصًا متهمين بالتخطيط لانقلاب بالنيابة عن منظمة موالية لإيران، وهي الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، والتي يقودها عالم دين عراقي، هادي المدرسي. انظر، جين كينيمونت

Kinninmont, Jane. 'Bahrain' in Davidson, Christopher M. (ed.), Power and Politics in the Persian Gulf Monarchies (London: Hurst, 2011).

(133) انظر، كينيمونت

Kinninmont (2011).

(134) البحارنة.

(135) العجم.

السـنية مـن غـير السـكان الأصليـين في محاولـة لتعزيـز نسـبة السـنة مـن السـكان الوطنيـين، والحـد بذلـك مـن تأثـير الشـيعة.

وفي العـام 2006، نُـشرت تفاصيـل هـذه السياسـة بشـكل غـير متوقـع في المجـال العـام إثـر نـشر تقريـر مطـوّل لـ صـلاح البنـدر، وهـو مواطـن بريطـاني مـن أصـل سـوداني، كان يعمـل لمصلحـة وزارة شـؤون مجلـس الـوزراء.

وادّعـى التقريـر، الملقّـب الآن بـ «بندرغايـت» (تقريـر البنـدر)، الكشـف عـن خطّـة سريّـة مـن قبـل مجموعـة في الحكومـة مـن أجـل «حرمـان جـزء أسـاسي مـن السـكان [الشـيعة] مـن حقوقهـم»[136]. وعـلاوة عـلى ذلـك، يسـتدل عـلى أن تلـك المجموعـة كانـت تحـاول تحويـل الشـيعة إلى أقليـة في غضـون بضـع سـنوات فقـط، وكانـت مشـغولة بإيجـاد سـبل لإعـادة صياغـة الدوائـر الانتخابيـة وذلـك للحـد مـن نفـوذ أعضـاء البرلمـان الشّـيعة. وعـلى الرغـم مـن نفـي البنـدر ومَنـع الإعـلام الحكومـي مـن نـشر تقاريـر حـول القضيـة، نُظّمـت مظاهـرة تطالـب بالتّحقيـق الشـامل فيهـا[137].

وفي العـام 2008، وإثـر نـشر إحصـاءات رسـميّة تشـير إلى ازديـاد عـدد سـكان البحريـن بنسـبة تفـوق 40 في المئـة بـين عامـي 2002 و 2007، ازدادت التوترات، وبـدا أنـه مـن غـير المحتمـل أن يعـود سـبب هـذا الازديـاد إلى المغتربـين أو إلى تجنيـس البـدون. وقـال المحللـون إنـه يفـترض بمعـدل النمـو الطبيعـي للسـكان المواطنـين أن يـؤدي إلى ازديـاد نسـبته 47.000 شـخص، وهنـاك بالتّـالي أكـثر مـن 72.000 شـخص مُنِحـوا الجنسـية عـلى الأرجـح في خـلال هـذه الفـترة مـن الزمـن[138].

---

(136) انظر، انترناشيونال هيرالد تريبيون، 2 تشرين الأول/أكتوبر 2006.

(137) انظر، انترناشيونال هيرالد تريبيون، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2006.

(138) انظر، كينيمونت

Kinninmont (2011).

وفي صيف العام 2010، قدّرت جماعات المعارضة في البحرين إضافة ما بين 65.000 و 100.000 ألف مواطنٍ سنّي إلى قوائم الناخبين في البلاد في العقد الماضي. ويبدو أن معظم الوافدين الجدد[139] يسكنون في قرى جديدة تقع في المناطق الدّاخلية في البحرين، وعلى مسافة بعيدة من القرى القديمة ذات أغلبية الشيعيّة. ويبدو أن الكثير منهم يعمل في خدمات أمن الدولة والشرطة أو الديوان الملكي، على الأرجح بسبب ولائهم الذي لا يتزعزع للنخب السنية.

وفي مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز» في صيف العام 2010، صرّح أحد سكّان قرية مماثلة-مُنشَأة خصّيصًا للسنّة العاملين في قطاع الأمن-، أنّه وشقيقيه يعملان للشرطة وأنّه «إذا سيطر الشّيعة على البلاد، فإنهم سوف يقلعون عينًا واحدة لكلّ سنّي فيها»[140]. وبشكل غير مفاجئ، واصلت الاحتجاجات، التي يقودها الشيعة والّتي تركّز على التمييز الاجتماعي والاقتصادي ضدهم أو سجن قادتهم، وتيرتها بعد هذه الفضائح، وأصبحت قضية التلاعب الطائفي الآن في جوهر الثورة الدامية الجارية في البحرين.

ولكن، وحتّى في فترة ما قبل العام 2011، كانت احتجاجاتهم تُقمَع باستخدام القوة القصوى. فمثلاً في شهر آذار/ مارس من العام 2009، وبعد اعتقال ثلاثة وعشرين قائدًا شيعيًا، احتشدت الجموع للمطالبة بالإفراج عنهم وحملت لافتات مع شعارات «نحن ضد سياسة التمييز الطائفي» و«لا لا لقمع الحريات».

وقامت الشرطة البحرينيّة المؤلّفة بمعظمها من مواطنين بحرينيين سنّة أو سنّة مغتربين من الأردن، وباكستان، بإطلاق قنابل الغاز المسيّل للدموع

(139) لاحظ عدد من البحرينيين ازديادًا في تدفق المواطنين الجدد من باكستان واليمن وبلوشستان. انظر، كينيمونت

Kinninmont (2012), p. 18

(140) نيويورك تايمز، 26 آب/أغسطس 2010.

على الحشود. وعلى مدار عدة أيام، دارت معارك ضارية في الكثير من القرى الشيعيّة.

وفي مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز، اشتكى المحتجون الشيعة من منعهم جميعًا من أن يشغلوا مناصب في الجيش والأمن، وأنه «ليس هناك وظائف بسبب تجنيس المغتربين وبسبب المعتقلين السياسيين وبسبب انتهاك حقوق المواطن»[141].

وفي شهر آب/ أغسطس في العام 2010، وقبل وقت قصير من الانتخابات البرلمانية المقرّر إقامتها، أُلقِي القبض على أربعة نشطاء شيعة بمن فيهم المتحدث الرسمي لجماعة سياسية شيعية تسمى «حركة حق للحرية والديمقراطية»[142]، وآخر هو رئيس مجموعة شيعية لحقوق الإنسان ملتزمة بمساعدة الذين تعرضوا للتعذيب[143]، وآخرين ينتمون إلى مجموعة أُسّست- بحسب تعبير الحكومة- «لتقويض الأمن والاستقرار في البلاد»[144].

وتعليقًا على الاعتقالات، قال رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان: «أنا لا أعتقد أن أحدًا في البحرين يصدّق تلك القصص»، وتوقّع أنها قد تلهب التوترات الطائفية في البلاد[145]. وبحلول نهاية الشهر، يُقَدّر أنه تم اعتقال ما يقرب 160 ناشطًا، وفي مقدّمتهم قادة سياسيون وحقوقيون شيعة رفيعو المستوى، وبعدها انضم إليهم الكثير من الشباب من غير النشطاء».

وكانت وجهة النّظر الرّسمية تميل بطبيعة الحال إلى «الإنكار»، مع ادعاء متحدثين باسم الحكومة أن المعتقلين كانوا «مشتبهًا بهم لارتكابهم

(141) نيويورك تايمز، 27 آذار/مارس 2009.

(142) عبد الجليل السنكيس.

(143) عبد الغني خنجر.

(144) بالإشارة إلى محمد المقداد وسعيد النوري.

(145) انظر، ذا ناشيونال، 17 آب/أغسطس 2010.

انتهاكات الأمن والإرهاب، ولم يُعتقلوا على خلفيّة التعبير عن آراء سياسية مختلفة» وأن «الشيء الوحيد الباطل الذي فعلته الحكومة هو تساهلها كثيراً في البداية».

وذكرت الحكومة أيضًا أنها «لن تتسامح مع الاضطرابات بين الشيعة بعد الآن» وأن المدانين «بالمساس بالأمن الوطني أو الافتراء على الأمة يمكن حرمانهم من الرعاية الصحية وغيرها من خدمات الدولة»[146].

وفي مقال له في مجلة الإيكونوميست في شهر تشرين الأول/ أكتوبر في العام 2010 وقبل أسبوع من الانتخابات، حاول أحد المحللين تلخيص المزاج العام في البحرين بعد تدابير الحكومة المضادة والقاسية. فعلى المدى القصير، زُعِم أنه يمكن نجاح هذه التدابير، «فيمكن ترهيب أفراد المعارضة وحقوق الإنسان لتحقيق الإذعان». غير أنه تمت الإشارة إلى أنه نظرًا «إلى سوء تعامل الحكومة مع الأحداث في الأسابيع القليلة الماضية، فقد أثارت تيارًا من الاستياء، من شأنه أن يشكّل خطرًا، على المدى الطويل، على الهيمنة السنّية، وعلى الأسرة الحاكمة أيضًا».

وادّعى المقال أيضًا أن الحكومة «تضايق الأحزاب المعارضة بشكل صارخ، وخاصّة تلك التي يهيمن عليها الشيعة» وأن قادة هذه الأحزاب «يُهاجمون في الصحافة الموالية للحكومة مع اتهامهم بتشجيع الإرهاب [والتّبعية] لـ «قوى خارجية»، ويقصدون بذلك إيران»[147].

وفي الواقع، إثر لقاء عضو مجلس اللوردات البريطاني[148] مع زعماء بحرينيين شيعة في لندن، واجتماع السفير البريطاني في البحرين مع زعماء شيعة في المنامة، انتشرت في الصحف الموالية للدولة البحرينية مزاعم عن

(146) انظر، نيويورك تايمز، 26 آب/أغسطس 2010.

(147) ذا ايكونوميست، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2010.

(148) اللورد إريك آيفبيري.

وجود مؤامرات بريطانيّة أو إيرانيّة، تخطّط للإطاحة بالأسرة الحاكمة. وتم توقيع عريضة من قِبل السنة البحرينيين البارزين يطالبون بطرد السفير البريطاني انطلاقًا من هذا الأساس.

واشتكى شيعة المملكة العربية السعودية أيضاً على مدى عدة سنوات من التمييز. وهم، بخلاف نظرائهم البحرينيين، يشكلون أقلية بين المواطنين السعوديين، وهي الآن أقلية كبيرة تُشَكّل ما بين 5 و 15 في المئة، معظمهم من سكّان المنطقة الشرقية، القريبة من البحرين، التي تضم عدة حقول النفط الرئيسية في المملكة.

وعلى مر السنين، دارت معظم الشكاوى حول مدى التخلف النسبي في المحافظة مقارنة ببقية المملكة العربية السعودية- والتمييز المؤسسي الذي واجهوه، خاصة في ما يتعلّق بفرص العمل في القطاع العام. وكانت الاحتجاجات أقل من مثيلاتها في البحرين، ومع ذلك اندلعت أعمال شغب في العام 1979 - التي قُمعت بشدة، وذكرت تقارير أنه في العام 2009، هاجمت قوات الأمن السعوديّة الحجّاج الشيعة[149].

وفي بعض الأحيان، شهدت المنطقة معارضة منظّمة، إذ قام 450 ناشط شيعي بالتوقيع على عريضة في العام 2003 حملت عنوان «شركاء في وطن واحد» طالبت بمعاملة الشيعة بمساواة في ظل القوانين السعوديّة[150].

وكما الحال مع البحرين، حصلت احتجاجات للشيعة في المملكة العربية السعودية مباشرةً قبل العام 2011. فمثلًا في شهر كانون الأول/ ديسمبر

(149) انظر، نولان،

Nolan, May 2011

أعمال الشغب في العام 1979 كانت في القطيف والأحساء.

(150) انظر، نولان،

Nolan, May 2011

2010، اندلعت اشتباكات عنيفة في المدينة المنورة أثناء إحياء ذكرى عاشوراء، وهو يوم ديني أساسي لدى الشيعة.

وتبيّن أن المئات من المتشددين السنة هاجموا المصلين الشيعة، مستخدمين الأعمدة والحجارة، كما ورد. وعلى الرغم من انتشار قوات الأمن في نهاية المطاف، كان هناك على ما يبدو تأخير لأكثر من ساعتين قبل تفريق المهاجمين. وبالإضافة إلى ذلك، وفيما ذكرت الكثير من الصحف الموالية للدولة الهجمات، تجنّبت ذكر العنصر الطائفي، ولامت إحداها[151] «المتعصبين الصغار الذين يرتدون الثياب السوداء» -في إشارة إلى المتعبّدين الشيعة- لتأجيجهم العنف.[152]

وكان الوضع أفضل بشكل عام في الكويت، فعلى الرغم من أن المجتمع الشيعي يقدّر بنسبة 15 في المئة من سكّان البلاد، فإنّ هذه النسبة مندمجة في نخبة رجال الأعمال في الإمارة. ومع ذلك، كان هناك ازدياد في عدد الحوادث الدّالة على تصاعد التوتر الطائفي، وخصوصًا في ما يتعلّق بمزاعم تعزيز الروابط بين شيعة الكويت وشيعة البحرين، وبين شيعة الكويت وإيران.

وفي أواخر العام 2010 على سبيل المثال، ذكرت صحيفة «القبس» الموالية للدولة وجود خلايا شيعية في جميع أنحاء ممالك الخليج، بما فيها الكويت، على استعداد للضرب في حال وجود أي هجوم على إيران. وفي الوقت نفسه، تم تجريد ناشطَين كويتيين شيعيين من جنسيتهما بحجة أنهما «يحاولان تأجيج الصراع بين المسلمين».

ومما زاد الأوضاع سوءًا إلقاء القبض على أربعة من الشيعة الكويتيين خلال الفترة ذاتها تقريبًا، وتمّت إدانتهم مع ثلاثة مغتربين إيرانيين بالتجسّس

(151) الرياض.

(152) وكالة أسوشيتد برس، 18 كانون الأول/ديسمبر 2010.

لمصلحة إيران في الكويت، بالإضافة إلى تسريب معلومات عسكريّة سريّة. وقد نفت إيران هذه التهم بشدّة[153]. وفي أوائل العام 2011، وبعد وقت قصير من بداية الثورة البحرينيّة، تصاعد التوتّر في الكويت، وتزامن ذلك مع مقالات ضدّ الشيعة، نُشِرَت في الصحف الموالية للدولة.

وصنّف كثيرون الثورة البحرينية في إطار طائفي، معزّزين أدلة على اتصالها بإيران، في حين كتبت صحيفة الوطن مقالًا خاصًا عن أحد الناشطين الشيعة الذين سُحِبت منهم الجنسيّة[154]. وعلى الرغم من أن لا شيء يمكنه موازاة فضيحة «البندر» في البحرين، فقد انتُقدت الحكومة الكويتيّة مؤخّرًا لاعتمادها الطائفة معيارًا في تجميع إحصاءاتها الديمغرافيّة.

وفي شهر حزيران/ يونيو 2011 عُمّم تقرير على نطاق واسع على شبكة الإنترنت، ادّعى أن الحكومة تحاول تحديد عدد السكّان الكويتيين الشيعة الذين يشاع أنهم يشكّلون 15.7 في المئة من عدد السكّان. وأدّى هذا إلى ردّ قوي من وزارة الداخلية الكويتية، التي صرحت بدورها أنه «لا صحة على الإطلاق في للمزاعم بأن وزارة الداخلية أعدت إحصاءات حول عدد المواطنين الكويتيين على أساس طائفتهم، السنية أو الشيعية» وأن «وزارة الداخلية ليس لديها صلاحيات لإجراء مثل هذه الإحصاءات»[155].

ودليل التوتر الطائفي في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يُعتقد وجود أقلية شيعية تشكل نحو 5 في المئة من مجموع المواطنين هناك، أكثر سردية في الوقت الحالي. وكما هو الحال في الكويت، يحاول معظم الشيعة الإماراتيين الاندماج بالمجتمع، وخاصّة في دبيّ حيث يشكلون قوة

(153) الجزيرة الإنكليزية، 22 أيلول/سبتمبر 2010.

(154) جدلية، 26 آذار/مارس 2011.

(155) الغولف نيوز، 5 تموز/يوليو 2011.

رئيسية في المجتمع الاقتصادي لتلك الإمارة. ولكن في السنوات الأخيرة، كان هناك تحول ملحوظ في المواقف، فاشتكى الكثير من الشيعة من فرص العمل المحدودة وأحيانًا من التمييز ضدّهم في مكان العمل.

ومع الوضع الحالي في البحرين والمملكة العربية السعودية، ومع تصاعد التوتر بين الإمارات وإيران، من المرجح أن تزداد هذه الحالة سوءًا في المستقبل القريب. وبالفعل هناك مؤشرات واضحة على أن السلطات الإماراتية تشك في المغتربين العرب الشيعة الموجودين في بلادها، بمن في ذلك أولئك الذين عملوا بإخلاص في قطاعها العام على مدى عقود.

وفي العام 2009، بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، بترحيل العشرات من المغتربين اللبنانيين الشيعة الذين تواجدوا فيها لوقت طويل، انطلاقًا من خلفيّة ارتباطات ماليّة وغير ذلك مع حزب الله في لبنان. ومنذ ذلك الحين، تم ترحيل الكثير غيرهم من اللبنانيين والعرب الشيعة وعادة يكون الأمر من دون أي سابق إنذار.

ومن المثير للاهتمام الآن أنه تم تشكيل لجنة في لبنان لمكافحة هذا التمييز الطائفي، وقد قدمت تفاصيل عن الكثير من المُرحّلين اللبنانيين، بمن فيهم رجل عمل كصحافي في الشارقة لمدة اثنين وعشرين عاماً وآخر كان قد عاش في الإمارات العربية المتّحدة لمدّة خمسة وثلاثين عاماً، ويملك ثلاث شركات وكان لديه عقود تجاريّة بقيمة 5 مليون دولار في الإمارات العربية المتحدة، كما كان قد وظّف أكثر من ثمانين مغترب من العرب السنّة في البلاد.

وقال الأخير إنّه لم يتلقّ أي تحذير ولم يُسمح له بحزم حقائبه، شارحًا أنه تمّ إيقافه عند المطار بعد عودته من إجازة ومُنع من دخول أراضي الإمارات العربية المتّحدة «لأسباب أمنيّة». وبعد تأكيده لعمليات الترحيل، أشار ممثّل ذو شأن عن حزب الله إلى أنّ الإمارات العربيّة المتّحدة

«انتهكت حقوقهم وحريتهم» ودعا السلطات الإماراتية إلى «إنقاذ مئات العائلات اللبنانية التي ساهمت في تطوير بلادكم»[156].

الرقابة وتقييد حرية التعبير

ظهر ازدياد كبير في ممارسة الرقابة في المنطقة، ويمكن رؤيتها على أنها استجابة مبكرة للضغوط الداخلية المتراكمة في ممالك الخليج، بالإضافة إلى انعدام الشفافية المرتبطة بالهياكل السياسية السائدة. وعلى مدى عقود من الزمن، كانت هناك محاولات أوّليّة لحظر مقالات الصحف الأجنبيّة، ومنع بعض الكتب وطرد بعض الصحفيين ومضايقة الأكاديميين الذين تخطّوا الحدود المرسومة لهم.

ولكن مع ظهور وسائل الاتصالات الجديدة، وخاصّة تلك التي تتضمن الهواتف النقالة والإنترنت، كان لا بد من أن تصبح ردود الحكومات رفيعة المستوى، حيث توظف غالبًا أحدث التقنيات والأساليب والأجهزة القانونيّة الجديدة لقطع قنوات حرية التعبير وإزالة المسؤولين عنها من منصبهم أو التشويه بسمعتهم. ويوضح الفصل الأخير من هذا الكتاب أنه أصبح من الصّعب على الحكومات القيام بما ذُكر، وذلك مع تطور وسائل الإعلام وتمكن المعارضين من المُحافظة على تدفّق المعلومات والأفكار خارج نطاق سيطرة الحكومة.

ومع ذلك، كانت هناك أمثلة بارزة عن الرقابة الفعّالة في جميع دول الخليج في السنوات القليلة الماضية. ولم يمر هذا الأمر من دون أن يلاحظه أحد، فقد حلّت دول الخليج الست في أسفل المؤشّر العالمي لحرية الصحافة وذلك وفقًا لتصنيف منظمة مراسلون بلا حدود.

واعتبارًا من أوائل العام 2012، حلّت الكويت في أعلى مرتبة بين دول الخليج -في الدرجة 78، فيما كانت مراتب الإمارات العربية المتّحدة

---

(156) وكالة فرانس برس، 1 تشرين الأول/أكتوبر 2009.

وقطر وسلطنة عمان أدنى من مراتب عشرات الديكتاتوريات الأفريقية، أي في درجات 112 و 114 و 117 على التوالي، بينما حلّت المملكة العربية السعودية والبحرين بين أسوأ البلدان في العالم[157].

وبالرغم من نجاحها الظاهري على المدى القصير في الحد من أصوات المعارضة، إلّا أن مختلف استراتيجيات الرقابة المستخدمة تؤدّي إلى مخاوف وانتقادات واسعة وتنديد بالأنظمة المسؤولة عنها، ليس فقط من قبل المجتمع الدولي، بل أيضًا من قبل السكان المواطنين والمغتربين المقيمين. وفي صيف العام 2011، كشف استطلاع «يوجوف» بتكليف من برنامج «مناظرات الدوحة» التابع للـ «بي بي سي»، والذي جمع ردودًا من 1000 مشارك من المنطقة، أن أكثر من نصف المستجيبين في الخليج كانوا «يخشون التحدث علنًا ضد حكّامهم».

ويتناقض هذا بشدّة مع استطلاع مماثل بين مواطني دول شمال أفريقيا التي شهدت ثورات الربيع العربي، حيث أعرب المشاركين عن تفاؤلهم بشأن حريّاتهم[158].

ومما لا دهشة فيه أن البحرين تقدّم بعض الأمثلة المفرطة عن الرقابة والهجمات على حرية التعبير، مع عدد كبير من الاعتداءات والاعتقالات الأخيرة التي تستهدف صناع الرأي والمعلقين. وفي شهر آب/أغسطس عام 2010، على سبيل المثال، أفاد مركز البحرين لحقوق الإنسان أن رئيس تحرير جريدة الوطن البحرينية[159] هوجم من قبل عدة رجال ملثّمين خارج مقر الصحيفة في ساعة مبكرة من الصباح. وقال إنّهم سألوه عما إذا كان يعمل لحساب الصحيفة، فأجابهم بـ «نعم»، ثم بدأوا بضربه وأشعلوا

(157) مراسلون بلا حدود، كانون الثاني/يناير 2012. موردًا «مؤشر حرية الصحافة في العالم 2012».

(158) البيان الصحافي لمناقشات الدوحة، 25 حزيران/يونيو 2011.

(159) مهند أبو زيتون.

النـار في سيّارته[160]. وعـلى الرغـم مـن الاعتقـاد بـأن جريـدة الوطـن مـن قبـل أحـد أفـراد الأسرة الحاكمـة ولديهـا صلات وثيقـة مـع النظـام، واتّهمـت بتعزيـز الطائفيـة في البحريـن، إلّا أنـه يُعتَقَـد أن موقفهـا المؤيـد للحكومـة بـدأ يتذبـذب في السـنوات الأخـيرة.

وفي الشـهر التـالي، وقـع حـادث آخـر مثـير للقلـق عنـد اعتقـال مؤسـس المنتـدى الإلكـتروني الأكـثر شـعبية في البحريـن[161] - Bahrainonline.org - مـن قبـل الأجهـزة الأمنيـة، وتـمّ إيقـاف منتـداه الإلكـتروني بحجّـة أنّـه «ينـشر أخبـارًا خاطئـة».

وكونـه كان واحـدًا مـن بـين أكـثر مـن 200 مـدوّن وناشـط إلكـتروني اعتُقِلـوا في ذلـك الصيـف، اعتبرتـه الحكومـة القضيـة تهديـداً لهـا إذ أنّ منتـداه سـمح لأصـوات المعارضـة بمناقشـة مسـائلها بحريـة مـع البحرينيـين الآخريـن

وبمـا أن الآلاف كانـوا يـزورون المنتـدى كلّ يـوم، فقـد عُـرِف بشـكل خـاص لمساهمته في المسـاعدة في نـشر أنبـاء عـن فضيحـة البنـدر، بالإضافـة إلى «تسـليط الضـوء عـلى حـالات التمييـز الطائفـي، ووحشـية الشرطـة وفسـاد الدولـة، والتجنيـس السـياسي». ووفقًـا لأحـد مسـتخدمي هذا المنتـدى، كان المنتدى نشـطًا بحيـث إنّـه «عنـد سـماع دويّ في الليـل، سـيكون باسـتطاعتك تفقّـد المنتـدى لتجـد بالفعـل أن أحدهـم قـد كتـب عـن الموضـوع في غضـون دقائـق قليلـة. ونـشر بعـض المسـتخدمين صـورًا لرجـال الأمـن الحكوميـين الذيـن يظهـرون في احتجاجـات، مـا دفـع هـؤلاء إلى تغطيـة وجوههـم عنـد ظهورهـم في العلـن».

ومنـذ ذلـك الحـين تـم حجـب مئـات المواقـع الأخـرى، وكان عـلى المواقـع المتبقيـة تسـجيل بياناتهـا في وزارة الإعـلام. وتـم حجـب برنامـج «جوجـل إيرث» بعـد أن بـدأ النشـطاء باسـتخدام صـور الأقـمار الصناعيـة فيـه لعـرض حجـم

(160) البيان الصحافي لمركز البحرين لحقوق الإنسان، 27 آب/أغسطس 2010.

(161) علي عبد الإمام.

وفخامة قصور الأسرة الحاكمة بالمقارنة مع الضواحي الفقيرة التي على معظم البحرينيين العيش فيها[162].

وتضمّنت حوادث أخرى في العام 2010 تغريم الصحفيين الذين حاولوا الإبلاغ عن فضائح غسل الأموال شارك فيها وزراء، على الرغم من أن قضاياهم تحولت من ولاية النيابة إلى المحاكم، وبالتالي لم تعد خاضعة للأوامر القضائية القاضية بحظر تداولها[163].

ومن الأشياء الملفتة هذا العام أيضًا، بيان صادر عن وزارة المعلومات يفيد بعدم وجوب استخدام أجهزة بلاك بيري الخلويّة لتداول أيّ شكل من أشكال الأخبار.

وكان هذا رد فعل للحكومة، مماثل لرد فعلها على منتديات الإنترنت، ومستند إلى قلق متزايد لديها من استخدام أجهزة الـ «بلاك بيري» من قبل البحرينيين لتمرير المعلومات حول فساد وانتهاكات الحكومة. وشرح البيان أن «الهواتف المحمولة تنقل أخبار حوادث ومواضيع في البحرين. ونظرًا لتأثير مثل هذه الأخبار في التسبب بحالة من الفوضى والارتباك للجمهور، تم استدعاء أولئك الأفراد والجهات من قبل الوزارة، وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية ضد مخالفي القوانين».

وعلى الرغم من عدم وضوح مدى نجاح خطّة الوزارة في السيطرة على استخدام أجهزة الـ «بلاك بيري»، يبدو أنه تم حظر ميزة التطبيق العالمي «بلاك بيري» في البحرين، وبالتالي حظر تنزيل تطبيقات التواصل والمناقشة.

وشهدت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضًا استجابة متنوعة وقوية لقنوات حرية التعبير في السنوات الأخيرة. وعلى خلاف البحرين، حيث لا

(162) فورين بوليسي، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2010.

(163) الغولف نيوز، 29 كانون الأول/ديسمبر 2010.

تقوم الحكومة بجهد كافٍ لإخفاء ممارساتها، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر حذرًا في وسائلها، لأسباب ليس أقلها أن القطاعات الاقتصادية غير النفطية تعتمد بشكل متزايد على سمعة دولية سليمة.

وعلاوةً على ذلك، يسيطر شعور أعمق من التهكم على هذه النقاشات في دولة الإمارات مقارنةً بالبحرين، حيث أن حكّامها حاولوا إظهار أنفسهم في بعض الحالات على أنّهم أبطال حرية التعبير، وبالتّالي كسب سمعة جيّدة في هذا المجال. والجدير ذكره أنه في العام 2004، صرّح وزير التعليم العالي والبحث العلمي[164] في معرض للكتب في أبو ظبي أنّ «دولة الإمارات العربية المتّحدة تعيش الآن في عصر ينبغي تزويد الناس فيه بجميع أنواع المعلومات. لدى كل الناس الحق في اختيار وتحديد المعلومات وهم حكماء بما يكفي لتحديد هذه الخيارات. لا يجب حجب أي معلومة من الناس في هذه الأيّام وهذا العصر»[165].

وفي وقت لاحق من ذلك العام كرّر ولي عهد دبي محمد بن راشد آل مكتوم، تصريحًا حول حريّة التعبير كان قد ألقاه خلال افتتاح مدينة دبي للإعلام في العام 2000[166]، حيث حثّ ممثلي وسائل الإعلام على «الحفاظ على الموضوعية في سعيهم نحو الحقيقة... واعدًا بتسوية الصعوبات التي تعيقهم أثناء تنفيذ واجباتهم»، وبعد ذلك، أشار إلى أن «وجوب تقديم جميع السلطات التسهيلات والدعم المعنوي إلى شركات الإعلام العاملة في دبي ... التي يجب أن تبقى واحة للحرية المسؤولة وديمقراطية الرأي والتعبير»[167].

(164) نهيان بن مبارك آل نهيان.

(165) حساب المؤلف الشخصي.

(166) حساب المؤلف الشخصي.

(167) الغولف نيوز، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2004.

وفي العـام 2008، أسسـت أبـو ظبـي صحيفـة جديـدة باللغـة الإنكليزيّـة «ذا ناشـيونال»، بهـدف تعزيـز الشـفافية والتغطيـة الشـديدة اللهجـة لـكل القضايـا المحليـة والإقليميـة. وتـمّ إطلاقهـا مـن قبـل فريـق مؤلـف مـن محرّريـن غربيـين ذوي خـبرة يتقاضـون أجـورًا مرتفعـة، وبـدأت الصحيفـة عملهـا وسـط ضجـة كبـيرة، وذلـك قبـل أن يتجـلّى واقـع كونهـا مدعومـة مـن الدولـة، فبـدأ الموظفـون بمغادرتهـا.

وفي العـام 2010، كـرّر محمـد بـن راشـد هـذا الموضـوع، وهـذه المـرة بصفتـه حاكـم دبي، إذ ألقـى خطابًـا في شـهر رمضـان وجّهـه إلى الصحفيـين والمحرريـن، وتضمّـن حقائـق بديهيـة حـول طبيعـة حريـة التعبـير: «توجيهـاتي واضحـة وبمـا لا يـدع أي مجـال للتسـاؤل، نظـرًا لاعتمادنـا عـلى الصراحـة والشـفافية. ونحـن نعتقـد بشـدّة أن الإعـلام هـو مـرآة الأمـة. ولديـه رسـالة نبيلـة لنشرهـا وتوعيـة الجمهـور، بعيـدًا عـن المبالغـة والتحيـز وتشـويه الحقائـق. الإعـلام هـو لسـان حـال الأمـة. والغربـال لا يمكـن أن يحجـب الشـمس»[168].

وبعـد ظهـور أزمـة الائتـمان في العـام 2008 وتأثيرهـا الكبـير في اقتصـاد دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، وخاصـة قطـاع العقـارات في دبي، أوضحـت الإمـارات العربيـة المتحـدة أخـيرًا قيودهـا المعروفـة في وسـائل الإعـلام التـي كان معظمهـا يعتمـد في السـابق عـلى تهديـدات غـير رسـمية والرقابـة الذاتيـة عـن طريـق إدخـال تشريعـات جديـدة.

وعـلى وجـه الخصـوص، انتـشر مـشروع قانـون تضمـن إنـزال عقوبـات ماليـة جديـدة وكبـيرة بالصحافيـين الذيـن تجـاوزوا الخطـوط الحمـراء مثـل «إهانـة كبـار مسـؤولي الحكومـة أو الأسرة المالكـة» أو «تضليـل الـرأي العـام والإضرار بالاقتصـاد». وفي حـين تـم سـحب عقوبـات السـجن، كان معظـم النقـاد يـرون في الغرامـات الكبـيرة وسـيلة فعّالـة للغايـة لخنـق حريـة التعبـير، نظـرًا لعـدم

(168) إمبريتس 7/24، 15 آب/أغسطس 2010.

إرادة رؤساء تحرير الصحف السماح للصحفيين بمعالجة مواضيع محفوفة بالمخاطر.

وفي تقرير شامل عن القانون الجديد، خلصت منظمة «هيومن رايتس ووتش» إلى أنه «[سيكون] ينظّم وسائل الإعلام بشكل غير قانوني عن طريق تقييد حرية التعبير وسوف يتدخل بإفراط في قدرة الإعلام على الإبلاغ عن المواضيع الحسّاسة».

وعلاوة على ذلك، لاحظ التقرير أيضًا أن القانون المنتظر إقراره «يتضمن أحكامًا من شأنها منح الحكومة سيطرة فعلية كاملة في تحديد من يسمح له بالعمل كصحفي وما هي المنظمات الإعلامية التي يسمح لها العمل في البلاد»[169].

وفي نيسان/ أبريل 2009، تم تمرير القانون أخيرًا، مع ادّعاء مسؤول حكومي أنه «يتوافق مع الدور الإقليمي الرائد لدولة الإمارات في تعزيز حرية الصحافة»[170].

وكما الحال مع البحرين، أصبح الإنترنت ساحة معركة رئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مع إيلاء السلطات اهتمامًا كبيرًا للمعلومات التي يتلقاها المواطنون والمغتربون المقيمون. وفي العام 2009، نشرت مبادرة «أوبن نت»، وبالاشتراك مع جامعة تورنتو، وجامعة هارفارد، ومجموعة سيك ديف في أوتاوا تقريرًا عن الرّقابة على الإنترنت.

وادّعى التقرير أن الحكومة الإماراتية «تصفّي المواقع التي تتضمن موادًا إباحية أو محتوى متعلق بالكحول وتعاطي المخدرات وقضايا مثليي الجنس والسحاقيات، أو مواقع التعارف عن طريق الإنترنت أو القمار»، في

(169) هيومن رايتس ووتش، 13 نيسان/أبريل 2009.

(170) وكالة أنباء الإمارات، 28 نيسان/أبريل 2009.

حين خلص إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة «تواصل منع المواطنين من الوصول إلى كمية كبيرة من محتويات الإنترنت التي تغطي مجموعة متنوعة من المواضيع».

ومن المثير للاهتمام، أن التقرير خلص أيضًا إلى أن مخطط التّصفية يُطبّق الآن على مناطق دبي الحرّة الآنف ذكرها، بما فيها مدينة دبي للإعلام، والتي كانت تتمتّع بحريّة استخدام الإنترنت من دون قيود.

وفي العام 2010، زعم تقرير آخر أن دولة الإمارات تذهب حتى إلى ما هو أبعد من التصفية، من خلال شركة الاتصالات المملوكة من الدولة والتي وفّرت لها شركة «سايبرترست»، التي يقع مقرها في الولايات المتحدة، منذ العام 2005، القدرة على تقليد اتصالات آمنة[171]، على الرغم من كونها ذراعًا للدولة السلطوية. وهذا، كما قيل، يضعها في موقع الوسيط خلال التعامل على شبكة الإنترنت بين المستخدمين[172].

وعمليًا، تم حجب مجموعة واسعة من المواقع والأنشطة عبر الإنترنت حاليًا في الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك كل الفئات التي حددتها مبادرة «أوبن نت»، وتلك المدرجة في مذكرة مُسربة من الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات في دولة الإمارات[173].

بالإضافة إلى ذلك، تم حظر كل موقع باللغة العربية أو الإنكليزية يتضمن نقدًا للأسر الحاكمة في الإمارات، أو الأسر الحاكمة في الممالك الخليجية

(171) مؤسسة الحدود الإلكترونية، 13 آب/أغسطس 2010؛ نيويورك تايمز 13 آب/أغسطس 2010.

(172) مجلة سلايت، 27 آب/أغسطس 2010.

(173) الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة، 24 أيلول/سبتمبر 2006. وحمل المستند عنوان:

'Internet Content Filtering Policy and Procedure'.

الأخرى، وكذلك المواقع أو أقسام المواقع التي تركز على حقوق الإنسان، وأوضاع السجون، والحريات المدنية في المنطقة.

وفي بعض الأحيان، يُحظر الدخول إلى المواقع الإلكترونيّة التابعة لمنظمات دولة غير حكومية رائدة في حال نشرت الأخيرة عناوين سلبية أو مقالات تتعلّق بدولة الإمارات العربية المتحدة. ويُمنع أيضًا أحيانًا الدخول إلى المواقع الإلكترونية التابعة لوكالات الأنباء الدولية الكبرى في حال نشرها عناوين معيّنة.

وهناك استراتيجية أكثر حداثة وشيوعًا، وهي منع قراءة مقالات محددة على مواقع الصحف الأجنبية. فمثلًا في العام 2009، تمّ حجب مقال طويل عن دبي نشره موقع صحيفة «ذي اندبندنت»[174]، بينما مُنع الاطلاع على مقال مماثل في مجلّة «فانيتي فير» من دون أي تفسير.

وبالتوازي مع الرقابة على الإنترنت، لا يزال المجلس الوطني للإعلام في الإمارات يطلب أحياناً من المحلات التجارية ومحلات بيع الصحف إزالة الصفحات أو المقالات المخالفة أو تسويدها في النسخات المطبوعة من هذه المنشورات.

وتمّ التلاعب بمجلّة «فانيتي فير» بهذه الطريقة حسب ما ورد[175]، في حين تمّت إزالة طبعة كاملة من صحيفة «صنداي تايمز» في العام 2009[176] من رفوف البيع في الإمارات وإتلافها، بسبب إبرازها تقارير سلبية عن المشاكل الاقتصادية في دبي، ورسمًا كاريكاتوريًا يصور حاكم دبي غارقًا في بحر من الديون.

---

(174) ذا اندبندنت، 7 نيسان/أبريل 2009. وكان عنوان المقال :

The Dark Side of Dubai.

(175) موقع سفن دايز، 10 نيسان/أبريل 2009.

(176) صنداي تايمز، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2009.

كما وتم إخضاع أجهزة البلاك بيري للرقابة في دولة الإمارات، مع صب معظم الاهتمام على نظام رسائلها المشفّر الذي يسمح للمستخدمين بالتواصل من دون رقابة من قبل برامج التجسس الحكوميّة.

وفي العام 2009، بدأت أكبر شركات الاتصالات المملوكة من قبل الدولة في الإمارات بتقديم برنامج تحديث لـ «تعزيز الأداء» لمستخدمي خدمة البلاك بيري والتي ادعت أنها «قدّمت أفضل خدمة «بلاك بيري» والخبرة المثالية».

وأفاد المستخدمون الذين اعتمدوا البرنامج أن أجهزتهم أصبحت بطيئة للغاية ونضبت بطارياتها. وسرعان ما أطلقت شركة «ريسيرش إن موشن» - المُصنّع الكندي للبلاك بيري - تطبيقًا مضادًا لإلغاء برنامج التّحديث المذكور، موضحة أنه في الحقيقة تطبيق مراقبة مصمم للسماح للسلطات الإماراتية بمراقبة رسائل مستخدمي أجهزة بلاك بيري وبريدهم الإلكتروني[177].

وبعد سنة تحديدًا، بدا أن أسوأ مخاوف السلطات الإماراتية تحققت عندما بدأ تنظيم إحتجاجات صغيرة من خلال برنامج بلاك بيري ماسنجر. وعلى وجه التحديد، كان الكثير من المواطنين الإماراتيين يستخدمون خدمة التواصل هذه لمناقشة المراسلات المسرّبة التي تظهر أن بعض أعضاء الحكومة اعتبروا أنفسهم أهم من أن يدفعوا المخالفات المرورية[178]، في حين استخدم آخرون هذا التطبيق للتخطيط لاحتجاجات ضد الحكومة بسبب الارتفاع في أسعار البنزين.

(177) آي تي بي دوت نت، 14 تموز/يوليو 2009.

(178) فورين بوليسي، 10 آب/أغسطس 2010. «وفيما كانت الإمارات العربية المتحدة منشغلة مع بقية العالم في حرارة كأس العالم في حزيران/يونيو، ظهرت وثيقة مسربة وتم توزيعها على الإماراتيين من خلال برنامج مسنجر على هواتف البلاك بيري. وتبين أن الوثيقة عبارة عن التماس رسمي من الأمين العام للبرلمان في الإمارات العربية المتحدة ... يطلب فيه تجاهل المخالفات المرورية لرئيس مجلس النواب من قبل إدارة المرور في دبي...».

وعلى الرغم من إلغاء الاحتجاجات في نهاية المطاف واعتقال شاب عمره ثمانية عشر عامًا (لأنه وضع رقم التعريف الشخصي الخاص به في رسالة عبر البلاك بيري، وبالتالي كشف عن هويته) مع خمسة إماراتيين آخرين[179]، دفع احتمال حدوث المزيد من هذه الاحتجاجات سلطات الإمارات العربية المتحدة لإعلان فرض حظر شامل على أجهزة بلاك بيري في غضون شهر واحد ما لم توفّر شركة «ريسيرش إن موشن» للحكومة رموز الدخول إلى نظام إرسال الرسائل المشفرة.

وفي شهر تموز/ يوليو عام 2010، أعلنت الحكومة أن «أجهزة بلاك بيري تعمل خارج نطاق السلطة القضائية للتشريعات الوطنية» لأنها «الأجهزة الوحيدة العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تصدر بياناتها فورًا للخارج».

وعلى نحو شديد الأثر، زعم البيان أيضاً أن «بعض تطبيقات بلاك بيري تسمح للناس بإساءة استعمال الخدمة، ما يتسبب بتداعيات اجتماعيّة وقضائيّة ووطنيّة خطيرة»[180].

وكونها وُضعت في موقف صعب، ونظرًا لأنه تبين أن حق الوصول إلى المعلومات كان قد مُنح للحكومات في الولايات المتحدة وبريطانيا، والصين، وروسيا، قرّرت شركة «ريسيرش إن موشن» أنه لا يجب منح السلطات الإماراتية حق الحصول على معلومات خدمات بلاك بيري، وذلك، على نحو محتمل، نظرًا إلى سجلها في التهديد المباشر لمستخدمي بلاك بيري، وفقًا لوصف منظّمة مراسلون بلا حدود[181].

---

(179) البيان الصحافي لمراسلون بلا حدود، 29 تموز/يوليو 2010.

(180) ذا ناشيونال، 25 تموز/يوليو 2010.

(181) البيان الصحافي لمراسلون بلا حدود، 29 تموز/يوليو 2010.

وعلى الرغم من عدم فرض الحظر بشكل رسميّ، ومع وصف محامين إماراتيين[182] له صراحةً في مقابلات صحفية[183] بـ «غير الدستوري» و بأنه «اعتداء صارخ على حرية التعبير»، يبقى من غير الواضح ما إذا تم تحقيق مطالب السلطات الإماراتية بالفعل أم لا.

وترتكز الرقابة في الكويت بشكل متزايد على الإنترنت وتقنيات التواصل الجديدة، مع اعتقال المدونين ومستخدمي وسائل التواصل الإجتماعي حاليًا. ولا تزال السلطات تبدو وكأنها تعتمد على اعتقال عدة مواطنين كويتيين كأكباش فداء، وخصوصًا الصحافيين الذين يهاجمون الحكومة، أو بشكل أكثر جدّيّة، ينتقدون الأسرة الحاكمة. وفي قضية بارزة في العام 2008، حُكِم على رئيس تحرير جريدة الشاهد بالسجن ثلاث سنوات وبدفع غرامة بسبب «إهانة الحاكم» على الرغم من أنّ الحاكم قد كتب إليه مسبقًا «مسامحًا إياه ومتمنيًا له النجاح في جريدته». وعلى الرّغم من كون رئيس التحرير أيضاً فردًا من الأسرة الحاكمة، يُعتَقَد أنه سمح بنشر رسوم كاريكاتيرية عن الحاكم ووليّ العهد في صفحة التسلية في جريدته، مع تعليقات تطلب من القرّاء معرفة الفوارق بين الرسمين[184]. وفي قضية طالت الأسرة الحاكمة أيضًا، نُقِل أنّه في العام 2010، قام ثلاثة من الأفراد الثانويين فيها بمهاجمة محطة تلفزيونية خاصّة كانت قد بثّت مسبقًا برنامجًا كوميديًا اعتُبِر مهيناً لذلك الفرع من الأسرة. وقد تمّ الإفراج عن جميع المعنيين بموجب كفالة، ولكن ليس قبل اتهام مالك المحطّة بمحاولة «الإطاحة بالحكومة»[185]. وبجدّية أكثر، وأيضًا في العام 2010، حُكِم على صحافيٍّ كويتيٍّ بالسجن سنة واحدة بسبب الافتراض بأنّه «قلّل من مقام

(182) على سبيل المثال عبد الحميد الكميتي.

(183) الشرق الأوسط، 4 آب/أغسطس 2010.

(184) عرب تايمز، 14 كانون الأول/ديسمبر 2009.

(185) الغولف نيوز، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2010.

الحاكم» وذمّ رئيس الوزاء غير المحبوب، والذي هو، بحسب الوصف، عضو أساسي في الأسرة الحاكمة. واتُّهِم الصحافي على وجه الخصوص بالقول علنًا إنّ رئيس الوزراء «لم يكن قادرًا على تسيير شؤون البلد»[186]، كما واتُّهِم بالاستنتاج أن عملاء الإستخبارات الإيرانية كانوا قادرين على الوصول إلى الشؤون الكويتية عبر رجل أعمال معروف كان شريكًا لرئيس الوزراء. وبعد قضائه نصف مدّة حكمه، نُقِل الصحافي بشكل طارئ إلى المستشفى بسبب اضطراب في القلب، ولكن حتى أثناء ذلك، قيل أنه بقي مقيد اليدين والرجلين في سريره[187]. ولم تنحصر الاتّهامات بشتم أو إهانة الحاكم بالمواطنين الكويتيين، فمن حين لآخر، كان يتمّ اعتقال المغتربين. ففي العام 2009 على سبيل المثال، سُجِنَت مواطنة أسترالية من أصل عراقي لمدّة ستة أشهر بتهمة انتقادها الحاكم على ما يُظَن. وقد زعمت لوسائل الإعلام الدولية أنّها قد تعرّضت للضرب، ووُضِعت في الحبس الانفرادي في بعض الأوقات، فضلًا عن ترهيبها للتخلّي عن جواز سفرها الأسترالي. وقد زعمت أيضًا أنه طُلِب منها تكرار القول بأنها عراقيّة فعلًا[188].

وقبل الربيع العربي بقليل، باشرت السلطات الكويتية أيضًا بقمع التجمعات العامة، وخصوصًا في كانون الأول/ ديسمبر من العام 2010 عندما هاجمت القوى الأمنية مجموعة من نوّاب المعارضة وغيرهم من المواطنين الكويتيين الذين كانوا قد نظموا اجتماعًا عامًّا لمناقشة «خطة حكومية لتعديل دستور العام 1962 بهدف قمع الحريات العامّة». وقد جُرِح ما يزيد على عشرة من المشاركين ونُقِلوا إلى المستشفى، ما أدى إلى عريضة وقع عليها 52 شخصًا منهم مفكّرون وناشطون كويتيون «أعربوا عن أسفهم وإدانتهم للاستعمال المفرط للقوة ضدّ المواطنين الكويتيين». وقد قدّم نوّاب كويتيون معارضون التماسًا بطلب مساءلة رئيس الوزراء

---

(186) كيب ريبورت، 7 نيسان/أبريل 2010.

(187) وكالة فرانس برس، 7 كانون الأول/ديسمبر 2010.

(188) وكالة فرانس برس، 3 تموز/يوليو 2009.

على أساس أنّه كان «يقمع الحريات». وقد زعم الموقعون على العريضة والنواب في بياناتهم أنّه كان للحكومة الكويتية سياسة ناشطة ل «قمع التغطية الإعلامية» وقرنوا ذلك بقطع الكويت مؤخرًا لبث شبكة الجزيرة الإخبارية القطرية في الإمارة[189].

وكانت استجابة المملكة العربية السعودية للرقابة مشابهة، بطريقة أو بأخرى، لاستجابة الإمارات العربية المتحدة والكويت، ولكن مع وجود مجموعة جديدة من قوانين الإنترنت أكثر وضوحًا تمّ طرحها في العام 2011. ومع كونها تهدف في الظاهر «لحماية المجتمع من الممارسات الخاطئة في النشر الإلكتروني» تبدو القوانين الجديدة واسعة النطاق لكنها أيضًا مبهمة، وتشمل جميع أنواع «الصحافة الإلكترونية» من مدوّنات إلى غرف الدردشة والأرشيف، بالإضافة إلى «أي نوع آخر من المنشورات الإلكترونية التي قد تختار الوزارة إضافتها». ونظرًا إلى كونها تدرك صعوبة جعل المدوّنين والناشطين على الإنترنت يسجلون مواقعهم لدى الوزارة بالطريقة نفسها التي يتمّ من خلالها تسجيل الصحف الإلكترونية وغيرها من المنتديات المعترف بها والتي اضطرت لذلك، تقتضي القوانين عوضًا عن ذلك «تسجيلًا طوعيًا». وعلى نحو ذي مغزى، للوزارة الحق، في ظلّ هذه القوانين الجديدة، في طلب تفاصيل من مالكي المواقع الإلكترونية من السيرفرات، حتى ولو كانت هذه الأخيرة خارج البلاد، ما يسمح لمسؤولي الحكومة نظريًا بإيقاف هذه المواقع المسيئة إذا اقتضت الحاجة ذلك[190]. وفي الوقت نفسه، وكما هي الحال في الكويت، استمرت السعودية باعتقال عدد كبير من الناشطين والمفكّرين الذين تكلّموا أو كتبوا بأسلوب ناقد للحكومة أو الأسرة الحاكمة. فعلى سبيل المثال، وفي أواخر العام 2010، تمّ اعتقال أستاذ قانون سعودي[191] بعد نشره

(189) وكالة فرانس برس، 19 كانون الأول/ديسمبر 2010.

(190) ذا غارديان، 2 كانون الثاني/يناير 2011. بالإشارة إلى مدونة بريان ويتاكر.

(191) محمد آل عبد الكريم.

على الإنترنت مقالة تسائل شرعية الأسرة الحاكمة وتتكهّن بشأن الانقسامات في داخلها وما قد يعنيه ذلك في مستقبل المملكة. وكان، وفقًا للتقارير، قد أُخِذَ من منزله على يد أربعة رجال لم يكن بحوزتهم مذكّرة توقيف من المحكمة، وتمّ اعتقاله بعد ذلك من دون تهمة[192].

ومن بين جميع ممالك الخليج، كانت قطر الأقلّ قلقًا بشأن الرقابة، نظرًا لوضعها الاقتصادي والشعبية العامة التي تحظى بها الأسرة الحاكمة فيها. فضلًا عن ذلك، وكونها موطن شبكة الجزيرة، التي يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها تتمتّع نسبيًا بحرّية التعبير، فقد ازدادت قوة أوراق الاعتماد القطرية. وفي المقابل، وكما هي الحال مع الدول المجاورة، فقد ضمنت الحكومة وجود آليات قويّة لمراقبة جميع أنواع وسائل الإعلام والتحكّم بها، بما في ذلك وسائل التواصل الإلكترونية وعبر الإنترنت. وقد تمّ اعتقال عدد قليل من الناشطين والمدوّنين، ما يؤكّد أوجه التشابه الهيكلية بين قطر وسائر ممالك الخليج. ويبدو أن المشكلة الأكبر حتى الآن تتمثّل في الإحراج العامّ بخصوص محاولة علنية من قبل الأسرة الحاكمة لوسم قطر بالملاذ الإقليميّ لحرية التعبير عن الرأي. وكان مركز الدوحة لحرية الإعلام، الذي أطلقته زوجة الحاكم في العام 2008، ربما لجعل الحاكم يبدو بعيدًا قليلًا عن هذا المشروع إذا دعت الحاجة[193]، قد عيّن «روبير مينار»، المدير السابق لمنظمة مراسلون بلا حدود ومقرّها في باريس، كمدير مؤسّس للمركز. وقد أسّس المركز فيما بعد منزلين آمنين في

(192) وكالة فرانس برس، 6 كانون الأول/ديسمبر 2010.

(193) كما يصف فرومهيرز «[الحاكم] يمكنه أن يدعم مبادرات كحرية الصحافة من خلال [زوجته]، في الوقت الذي يبعد نفسه لعض الشيء عن المخاطر التي ترافق مثل هذه المشاريع».

انظر، فرومهيرز

Fromherz, Allen J., Qatar: A Modern History (London: IB Tauris, 2012), p. 27.

الدوحـة للصحافيـين الهاربـين مـن الـدول المجـاورة ونصّـب نفسـه مسـؤولًا عــن دفـع التكاليـف القانونيـة للاجئـين المماثلـين.

ولكـن بعـد أشـهر قليلـة مـن إطلاقـه، أرسـل «مينـار» رسـالة مفتوحـة إلى زوجـة الحاكـم يدعـي فيهـا أنّـه تـم رفـض تأشـيرات دخـول الصحافيـين المماثلـين مـن قبـل المسـؤولين القطريـين وأنّ «بعـض المقرّبـين إليـكِ، وغيرهـم مـن الأشـخاص الذيـن قمـتِ بتعيينهـم في مناصـب أساسـية في المركـز، يقومـون بتعطيـل نشـاطاته». وإلى ذلـك، فقـد طـرد «مينـار» موظفًـا قطريًـا مـن المركـز، لهـذا السـبب ظاهريًـا، واحتـجّ بـأنّ الإعـلام القطـري كان يعمـل «بموجـب الأوامـر»[194]. وعـلى نحـو غـير مفاجـئ، اسـتقال «مينـار» مـن المركـز بعـد ذلـك بفـترة قصـيرة، واقتبسـت وسـائل الإعـلام العالميـة عنـه قولـه مـا يـلي: «كيـف يمكـن أن يكـون لنـا أيّ مصداقيـة إذا بقينـا صامتـين حيـال مشـاكل في البلـد المضيـف لنـا؟»[195] وقـد شرح أيضًـا أنـه «..تـم خنـق المركـز. ولا يمكننـا الحصـول عـلى الحريّـة أو المصـادر للقيـام بعملنـا»، وأضـاف أنّ «... بعـض المسـؤولين القطريـين لم يريـدوا أبـدًا مركـزًا مسـتقلًا، حـرًا في التعبـير مـن دون قلـق مـن السياسـة أو الشـؤون الدبلوماسـية، وحـرًا في انتقـاد قطـر أيضـاً». وأخـيراً، لفـت الانتبـاه إلى قطـر نفسـها، شـاكيًا مـن أنّ «قطـر لم تصـدق بعـد عـلى الميثـاق الـدولي للحقـوق المدنيـة والسياسـية، بالرغـم مـن الوعـود المتكـررة... وأنّـه كان مـن المفـترض أن تناقـش اللجنـة قانونًـا جديـدًا حـول الإعـلام -تمّـت دعـوتي لحضـوره- ولكـن لم يُعقـد أيّ لقـاء حتـى الآن»[196].

(194) ذا إيكونومست، 14 أيار/مايو 2009.

(195) فاينانشال تايمز، 24 حزيران/يونيو 2009.

(196) البيـان الصحفـي لمركـز الدوحـة للحريـة الإعلاميـة، 23 حزيران/يونيـو 2009. أُزيـلَ عـن الإنترنـت منـذ ذلـك الحـين.

الفصل الخامس: الضغوط الخارجية المتصاعدة

على الرغم من نجاح استراتيجيات البقاء الخارجية المعتمدة من قبل الممالك الخليجية سعيًا وراء تثبيت مواقعها ضمن بيئة متغيرة، وإلى تعزيز مكانتها ونفوذها في دول تفوقها قوة، إلا أنها [الممالك الخليجية] لا تزال تقبع رهينة الضغوط ونقاط الضعف المتأتية إمّا عن هذه العلاقات الخارجية، أو عن سوء الإدارة مع القوى الخارجية المؤثرة في المنطقة. وتندرج في هذا السياق، الجهود المبذولة لتنويع القواعد الاقتصادية بعيدًا عن النفط والغاز، اللذين ساهما، بشكل كبير، في تطوير قطاعات اقتصادية جديدة، موجهة نحو المستثمرين الأجانب، أو السياح، أو، ببساطة، نحو الأعداد المتزايدة من المغتربين. وقد أدّى هذا الأمر، في معظم الحالات، إلى تغيرات، ورخاء معيشي تنازلي، بسبب الاقتصاد في مجتمعات الممالك الخليجية، وبالأخص في الممارسات الثقافية والدينية، إلا أنه ولّد إحباطًا واستياءً لدى بعض فئات القواعد الشعبية، لا سيما أولئك الذين يعتقدون أن حكوماتهم والأسر الحاكمة لديهم لا يقومون بما يكفي للحفاظ على قيمهم وتقاليدهم، ما يؤدي إلى تناقص موارد الشرعية في الممالك وخاصة في الأمور المتعلقة بالسلطة التقليدية والإسلام.

وكانت جهود الممالك الخليجية، مفروضة على شريحة أوسع من السكان أيضًا، وذلك بهدف توطيد روابطها الأمنية مع القوى الغربية، في ظل غياب أي استشارات. وأدى هذا إلى إنشاء الكثير من القواعد العسكرية الغربية على أراضيها في السنوات الأخيرة، بما في ذلك عدد من المنشآت السرية التي لا يدرك المواطنون حتى حقيقة وجودها. كما أدى ذلك إلى تزايد الإنفاق على الأسلحة الغربية، حيث خصص عدد من الممالك الخليجية نسبة ضخمة من الناتج المحلي الإجمالي لتغطية مثل هذه النفقات التي تمثل اليوم «مضرب الحماية»، عوضًا عن محاولة اتخاذ مسار شرعي يقوم على بناء القدرات الدفاعية الوطنية. ويزداد قلق المواطنين الخليجيين في

ظل هذه الاتفاقيات العسكرية في المنطقة، من التشدد المستشري لدى معظم حكوماتهم، لا سيما في ما يتعلق بإيران. وعلى الرغم من التاريخ الاقتصادي والجهود التاريخية المشتركة لدى الكثير من الأسر الحاكمة لتثبيت أنفسهم كمحايدين نشطين، إلا أنه يبدو أن جيلًا جديدًا من الملوك الخليجيين يسعى بشكل غير مسبوق إلى المجاهرة بالعداء تجاه الدول القوية المجاورة.

وعلى الرغم من سجل المنطقة الحافل في مقاطعة إسرائيل دعمًا للقضية الفلسطينية، والذي يدعو إلى الحد من التواصل معها دعماً للقضية الفلسطينية، ومن وجود قاعدة شعبية لا تزال ترفض، بمعظمها، الاعتراف بإسرائيل، يبدو أن الكثير من حكام الخليج يسعون، بل يحرصون على تقوية العلاقات الاقتصادية والسياسية مع إسرائيل، كجزء من استراتيجية خطرة متعددة الجوانب لاسترضاء مناصريهم في الغرب، ولتضييق الخناق على إيران. ومن ناحية أخرى، فإن غياب أي معنى للأمن الجماعي، أو في بعض الحالات، غياب التعاون الرئيسي بين الممالك الخليجية يشكّل مصدر قلق متزايد، وأحد الأسباب المهمة لذلك، السياسات الخطرة الجديدة تجاه إيران واسرائيل. فقد مضى أكثر من ثلاثين سنة على تأسيس مجلس التعاون الخليجي، ولا يزال أعضاؤه الستة على خلاف في كثير من المسائل، بما في ذلك النزاعات الحدودية وغيرها من الجدالات الإقليمية القائمة منذ أمد طويل. وقد يؤدي تفاقم الخلافات في بعض الأحيان إلى تفاقم الفجوات الدبلوماسية، واندلاع العنف، والتدخل في السياسات الداخلية للدولة الأخرى، وقد يتعداه إلى مرحلة تقوم فيها الدولة بالتحريض على انقلابات عسكرية وتمويلها في محاولة لإعادة هيكلة القوى المجاورة.

الترحيب بالأجانب وانعدام الشّرعية

شهدت بعض الممالك الخليجية، تراخيًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، وخاصة في الدول التي بذلت جهودًا حثيثة لجذب الاستثمار الأجنبي

المباشر، والسياح، أو لمنح تأشيرات السفر للمغتربين. وفي حين يُنظر إلى هذه السياسات على وجه التحديد على أنّها عنصر مفيد أو ضروري للتنمية الاقتصادية، فقد واجهت انتقادًا حثيثًا، وقويًا من قبل عناصر محافظة من السكان، وأبدى معظمهم غضبهم لعدم اكتراث الأسرة الحاكمة الجليّ بالحساسيات الدينية والثقافية. وخير دليل على ذلك حتى الآن، دبي، حيث تم تسخير الجهود -كما هو واضح - من أجل تغيير القاعدة الاقتصادية للإمارة من خلال بناء المناطق الحرة، والسياحة، وصناعة العقارات، وقطاع مالي. وسعت حكومة الإمارة إلى التأكد من أن الأعداد الهائلة من المغتربين، والمستثمرين الأجانب، والسياح يشعرون بأعلى قدر من الترحيب والراحة، وذلك إلى جانب حصولهم على تحرر اقتصادي ملحوظ، كالأحكام التي تسمح لهم بشراء ملكيات خاصة. ونظرًا إلى أن عددًا من القادمين الجدد إلى دبي، هم إما من غير المسلمين أو من أولئك الذين يتقاسمون نسبة قليلة من الروابط التاريخية والثقافية مع هذا البلد، كالمغتربين السابقين من إيران، والهند، ومناطق أخرى من العالم العربي[1]، إلا أن حالة التراخي القائمة كانت تتمحور عادة في دائرة القيم والتقاليد الإسلامية. ويمكن ملاحظة الظاهرة ذاتها في أبو ظبي، والبحرين، وقطر، وعُمان، وإن كانت على مدى أقل.

ويرتبط أحد أكثر مظاهر التراخي وضوحًا في المنطقة بكمية المشروبات الكحولية المستهلكة، (باستثناء المملكة العربية السعودية والكويت)، فحتى وقتٍ قريب، ما زالت عملية شراء المشروبات الكحولية تنحصر في بارات الفنادق والمطاعم، أو في أماكن محدودة وسرية جدًا، في حال أثبت المواطن للشرطة أنه غير مسلم، وأنه يمتلك «رخصة استهلاك الخمور». لكن بات الآن بمقدور أي شخص شراء المشروبات الكحولية، خاصة في دبي

(1) انظر، كريستوفر م. ديفيدسون

Davidson, Christopher M., Dubai: The Vulnerability of Success (London: Hurst, 2008), chapter 2.

والبحريـن، إذ لا يتـم التدقيـق في التراخيـص، وتبتعـد الفنـادق عـن انتهـاج التمييـز. أمـا بالنسـبة الى مدينـة دبي، وخلافًـا لقوانـين الكحـول الأساسـية في إمـارات السـاحل المتصالـح والتـي تعـود إلى منتصـف خمسـينيات القـرن العشريـن[2]، أصبـح اسـتهلاك المشروبـات الكحوليـة خـلال العقـد المـاضي أمـرًا متاحًـا في شـهر رمضـان وفي الأعيـاد الإسـلامية. ويقـدم الكثـير مـن الفنـادق المشروبـات الكحوليـة بعـد السادسـة مسـاءً في شـهر رمضـان، فيـما لم تعـد البـارات تغلـق أبوابهـا عشـية الأعيـاد الرئيسـية أو حتـى في فـترات الحـداد عـلى أحـد أفـراد المتوفـين في الأسرة الحاكمـة. والأمـر عينـه في أبـو ظبـي وأجـزاء أخـرى مـن الإمـارات العربيـة المتحـدة. ومـن جهـة أخـرى، لا يوجـد أي حظـر فعـلي عـلى اسـتهلاك الطعـام خـلال النهـار في شـهر رمضـان في دبي. فقـد أصبـح الآن تنـاول وجبـة سريعـة أثنـاء السّـير في شـارع مزدحـم أمـرًا مقبـولًا، وبطبيعـة الحـال تبقـى سلسـلة مطاعـم الوجبـات السريعـة مفتوحـة لهـذا الغـرض، ففـي المـاضي القريـب، كان الشرطـي أو المواطـن الـذي يشـعر بالإهانـة إزاء هـذا الفعـل الانتهـاكي يحتـج، لكـن اليـوم، ومـع الحركـة السـياحية عـلى مـدار السـنة، ووجـود نسـبة مـن المغتربـين غـير المكترثـين ثقافيًـا، أصبحـت مثـل هـذه الاحتجاجـات أمـرًا نـادرًا.

عـلى نحـو لافـت، أفـادت التقاريـر، في أوائـل العـام 2011 أن الممالـك الخليجيـة تحتـل أعـلى مراكـز في مـا يتعلـق بمعـدلات النمـو الأعـلى في العـالم لجهـة اسـتهلاك المشروبـات الكحوليـة. ويُعتقـد أن معـدلات النمـو في دبي تراوحـت بـين 26 و28 بالمئـة في خـلال سـنوات الازدهـار بـين العامـين 2006 و2008، في حـين أنـه منـذ ذلـك الوقـت، تربعـت أبـو ظبـي في الصـدارة بنسـبة نمـو قُـدّرت بــ28 بالمئـة. وبالفعـل، يشـير الموزعـون الإقليميـون إلى صناعـة السـياحة والترفيـه التـي تنتـشر بسرعـة في الإمـارة، والتـي مـن شـأنها تسريـع

(2) انظر، وزارة الخارجية

Foreign Office 370/109814.

زيادة الطلب على الكحول. وفي الوقت الحاضر، تسيطر دبي على صناعة البيرة في المنطقة، بعد أن دخلت في مشروع مشترك بين شركة طيران الإمارات المدعومة من قبل الدولة، وشركة هاينكن الدولية، التي تسيطر على ثلثي أسهم السوق في الإمارات العربية المتحدة، وتتصدر منتجاتها أسواق عُمان، والبحرين، وقطر[3]. في حين تسيطر الواردات على صناعة المشروبات الروحية، حيث تعتبر سكوتش ويسكي المشروب الكحولي المفضل، ووُصِفَ بـ «الخيار الرئيس في المنطقة». ووفقًا لبحث أجرته يورومونيتور الدولية في العام 2010، تبين أن الإمارات العربية المتحدة تعتبر الدولة الأكثر استهلاكًا للسكوتش في العالم، حيث بلغ معدل نمو المبيعات 9% في العام 2010، ليصل مجموعها إلى 10.2 مليون ليتر، ما تكفّل بإزاحة فرنسا إلى المرتبة الثانية. وفي تصريح لأحد الموزعين الأساسين، أفاد أن «زيادة الاستثمار لشركات الكحول الكبرى [في الإمارات العربية المتحدة]، قد تساهم في محافظة الدولة على أهميتها في المستقبل»، و «بالنظر إلى المعدلات الخجولة للأسواق الأساسية المتطورة الأخرى، لا يجب على الإمارات العربية المتحدة أن تسبب أي صدمة، وأن تنتقل إلى محور التوقعات المرتفعة لنسبة استهلاك الكحول في المنطقة»[4]. أما في ما يتعلق بالممالك الخليجية الملتزمة رسميًا كالمملكة العربية السعودية والكويت، فإن نمو معدل استهلاك الكحول كان مرتفعًا أيضًا، لكن كان من الصعب قياسه. ويعتقد العاملون في الصناعة أن الهوامش نحو مزيد من الارتفاع، حيث يصل متوسط سعر زجاجة الويسكي في السوق السوداء إلى 150 دولار. ويرجح أن متاجر الكحول الموجودة في الإمارات الفقيرة التي تقع في شمال لإمارات العربية المتحدة هي مصدر الكثير من المشروبات الروحية التي يتم تهريبها. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى إضعاف الأسواق المرخصة في دبي وأبو ظبي، ومن المقدر أن أكثر من

---

(3) فايننشيال تايمز، 3 كانون الثاني/يناير 2011.

(4) أرابيان بزنس، 19 كانون الثاني/يناير 2011.

نصف المشروبات الكحولية التي تباع إلى التجار في هذه الإمارات ينتهي بها الأمر بالتّهريب إلى المملكة العربية السعودية[5].

هذا ويُعتبر أن الطفرة في المظاهر التجارية والعلمانية لأعياد الميلاد المدعومة من قبل مراكز التسوق، تساهم في تراجع الإسلام أيضًا، وتحديدًا الأعياد الإسلامية. ففي تسعينيات القرن العشرين، كان من النّادر رؤية أشجار الميلاد في الأماكن العامة في الخليج، لكنها أصبحت الآن معلمًا بارزًا في المحال التجارية، والفنادق، والبارات، والمطاعم، وخاصة في الإمارات العربية المتحدة. وفي حين كانت تُزال زينة العيد، والعيد الوطني، التي ترعاها الحكومة، قبل وقت قصير من عيد الميلاد تجنبًا لأي لغط قد يحصل، إلا أنها اليوم تتركها في على مدى طيلة فترة عيد الميلاد، وخصوصًا في حال حلَّ شهر رمضان في وقت متأخرٍ وانتهى في شهر كانون الأول/ديسمبر. وفي إحدى المناسبات، بلغ حجم الإنفاق على عيد الميلاد ذروته في الإمارات العربية المتحدة. ففي أواخر العام 2010، وبعد صرف مبلغ قُدّر بنحو عشرة ملايين دولار لتجميع شجرة ميلاد عملاقة، بارتفاع 43 قدم، مرصعة بالألماس، وأُجْبِر الفندق الأفخم في أبو ظبي، قصر الإمارات، على الإقرار بمبالغته في «تجسيد روح عيد الميلاد» وأزالوا الشجرة بعد تلقي كمٍّ هائل من الانتقادات. وفي محاولة دفاعية، برر الفندق – المعتمد لإقامة المؤتمرات الدولية الرفيعة المستوى - هذا الفعل على أنه مجرد جهد «... لتعزيز أجواء العيد لدى زبائنه، انطلاقًا من قيم الانفتاح والتسامح في الإمارات العربية المتحدة»[6]. وإضافةً إلى التغير الحاصل في أجواء الأعياد، ويُعتبر أن يوم السبت لدى المسلمين معرض للخطر أيضًا، نظرًا الى أن عطلة نهاية الأسبوع في القطاع العام الرسمي في الإمارات العربية المتحدة التي كانت يومي الخميس والجمعة -على مدى 35 عامًا- تغيرت في

(5) فاينانشيال تايمز، 3 كانون الثاني/يناير 2011.

(6) ذا غارديان، 19 كانون الأول/ديسمبر 2010.

أواخر العام 2006 لتصبح يومي الجمعة والسبت. وزُعِمَ أن ذلك لتتمكن الإمارات العربية المتحدة من مجاراة دول الشرق الأوسط الأخرى[7]، (بما في ذلك الكويت التي سبق لها أن قامت بالتغيير)، إلّا أن السبب الحقيقي هو تأمين يوم عمل إضافي للدوائر الحكومية والشركات المدعومة من قبل الدولة للتواصل مع نظرائها وزملائها الأساسيين في العالم والقيام بالأعمال التجارية معهم. ويتخوف المواطنون الإماراتيون اليوم من إقدام السلطات على اعتماد عطلة الأسبوع المتبعة في الغرب بشكل دائم، وخصوصًا أن الكثير من العاملين في القطاع الخاص سبق لهم أن بدؤوا باعتماد هذا النظام.

وفي حين تبقى المراهنة فعلًا محرمًا هشًّا، مع عدم وجود أي كازينوهات شرعية قائمة. غير أن بعض الممالك الخليجية شرعت هذه الممارسات بعد سماحها بتداول التذاكر المشابهة لليانصيب في سباقات الخيول، وكما هو الحال أيضًا بالنسبة إلى الإمارات العربية المتحدة، فقد طرحت مؤخرًا جائزة «الصكوك الوطنية»، التي كانت «فرصة لأصحاب المدخرات بالفوز بـ 41.750 جائزة [سنويًا]»[8]. وقد يكون استثمار الممالك الخليجية في الشركت الغربية التي تركز على المقامرة، الأمر الأكثر إثارةً للجدل كجزءٍ من استراتيجية الاستثمارات الخارجية المذكورة سابقًا. ففي العام 2007، على سبيل المثال، نالت شركة دبي القابضة، المدعومة من قبل الدولة، مبلغًا وقدره 5 مليارات دولار، أي بنسبة 9.5% من حصة شركة أم جي أم ميراج التي يقع مقرها في نيفادا - وهي ثاني أكبر مجموعة للمقامرة، وتمتلك كازينوهات مونتي كارلو، بيلاجيو، وقصر القيصر، والأقصر، وميراج، وغيرها من الكازينوهات الباذخة في لاس فيغاس. وأُفيد في الوقت نفسه، أن

(7) الغولف نيوز، 1 أيلول/سبتمبر 2006.

(8) على سبيل المثال "برنامج الإدخار بالدرهم» الذي قدّمته شركة الصكوك الوطنية في الإمارات العربية المتّحدة.

دبي القابضة اشترت أسهمًا نسبتها 50 بالمئة من مشروع أم جي أم ميراج، السكني والترفيهي وهو مشروع مركز المدينة[9]، والذي قدرت كلفته بـ 7 مليارات دولار. وفي العام 2008، أفادت التقارير أن شركة مبادلة للتنمية في أبو ظبي، كانت تنشئ مشروعًا مشتركًا مع شركة أم جي أم ميراج[10]، ونتج منه بناء منتجع أم جي أم في أبو ظبي بقيمة 3 مليار دولار، بما فيه فندق أم جي أم كبير مؤلف من 600 غرفة نوم[11].

وتتجه الدعارة في الممالك الخليجية إلى الازدياد أيضًا، حيث تصدرت كل من دبي والبحرين لفترة طويلة المراكز الرئيسية لصناعة السياحة الجنسية في المنطقة، فيما تعمد السلطات في أبو ظبي وقطر إلى غض النظر عن هذا النشاط. وعلى ما يبدو، تتم تلبية المطالب كافة تقريبًا، في ظل وجود عدد كبير من الفنادق في هذه المدن - بما فيها المؤسسات الفاخرة - التي تعج بمواكبات من الطبقة الراقية مساءً. أما في دبي، فهناك الكثير من المومسات في مناطق معينة. وعلى الرغم من عمليات القمع التي تحصل نادرًا، وغالبًا قبل حلول شهر رمضان، إلا أنه في الحقيقة، نادرًا ما تتدخل الشرطة، وعادةً ما لا يتم التحقق من إغراء المارة على الطرقات، والطائفين في السيارات. وتصل معظم بائعات الهوى إلى الممالك الخليجية عبر فيزا سياحية، أو يعملن كنادلات أو مضيفات في الفنادق والمطاعم في بداية الأمر. وفي أغلب الحالات، يتم تجريدهن من جوازات سفرهن من قبل الكفلاء أو أرباب العمل، وغالبًا ما ينتهي بهن المقام عالقات في دوامة من الديون، فيبحثن عن طرق أخرى لتسديد تكاليف الفيزا والإقامة. ورغم أن البعض الآخر يأتي من أجزاء أخرى من العالم العربي

(9) فاينانشيال تايمز، 27 آب/أغسطس 2007.

(10) انظر، AME Info، 14 نيسان/أبريل 2008.

(11) انظر، مجلة كونستركشن ويك، 4 آذار/مارس 2010؛ ذا ناشيونال، 6 يونيو/حزيران 2011. ولكن منتجع أم جي أم في أبو ظبي لن يكون منتجعًا للعب القمار.

وإيـران، إلا أن عـددًا كبـيرًا منهـن يأتـين مـن بـلاد بعيـدة، كآسـيا الوسـطى، وشرق آسـيا، وأوروبـا الشرقيـة.

وتميـل المسـارات المنتهجـة للدخـول في الدعـارة في الممالـك الخليجيـة، إلى الاختـلاف، فتتبايـن بـين بلـد وآخـر، لكنهـا، بشـكل عـام، تكـون قصـة احتيـال أو إتجـار بالبـشر. وقـد كُـرِّس الكثـير مـن الكتـب خدمـةً لهـذه القضيـة، وخاصـةً بالنسـبة للنسـاء اللـواتي ينتهـي بهـن المطـاف في دبي[12]. وفي معظـم الحـالات، يكـون هـذا الأمـر نتيجـة الحرمان الاقتصـادي، والبـؤس، وانتهاك حقوق الإنسـان، وتجاهـل القيـم والتقاليـد التـي يفـترض بالسـكان الأصليـين في الممالـك الخليجيـة الحفـاظ عليهـا. وتعليقًـا عـلى هـذه المسـألة مـن منظـور دولـة مـوردة أساسـية، أوضـح مسـؤول عسـكري إيـراني:»...أن النسـاء ذوات السـمعة السـيئة يعمـدن الى اختيـار الشـابات والفتيـات مـن عائـلات [إيرانيـة] تعـاني صعوبـات ماليـة، وتحـت ذريعـة تأمـين السـعادة لهـؤلاء الفتيـات في الممالـك الخليجيـة، يتـم دفـع فديـة لعائلاتهـن، وفي غضـون ثلاثـة أسـابيع تنقـل الفتيـات إلى دبي. وبعـد وصولهـن إلى دبي، ومـن خـلال الشـبكات التـي يتعاملـن معهـا، يتـم تعريـف الفتيـات عـلى رجـال أعـمال عـرب. ويتـم بيـع كل فتـاة لقـاء تأمـين مبلـغ 5000 دولار كربـح لعائلتهـا، وعـشرة أضعـاف هـذا المبلـغ للتجـار. أمـا المشـترون فيسـتخدمون هـؤلاء الفتيـات في أعـمال البغـاء». ثـم يقـدم مثـالًا آخـر، مبينًـا كيـف يتنكـر رجـال عـلى شـكل سـائق أجـرة ويتجولـون في طهـران بحثًـا عـن فتيـات هاربـات، ومـن ثـم يبلغـون التجـار الذيـن يقومـون بالتحضـير للفيـزا والتأشـيرة مـن أجـل سـفرهن إلى الممالـك الخليجيـة. وقـد وُصفـت ترتيبـات السـفر عـلى أن «إنجازهـا لا يسـتغرق أكـثر مـن شـهر، بذريعـة السـياحة. وأثنـاء انتظـار معامـلات الفيـزا وجـواز السـفر، تُقطـع وعـود لهـؤلاء الفتيـات بحيـاة أفضـل وأكـثر ازدهـارًا، ويتـم وعدهـن بالـزواج مـن شـيوخ عـرب. إلا أنـه، وبعـد

(12) انظر، على سبيل المثال برويز مهدوي

Mahdavi, Parvis, Gridlock: Labor, Migration, and Human Trafficking in Dubai (Palo Alto: Stanford University Press, 2011).

الدخول إلى الإمارات العربية المتحدة، يسلم أعضاء العصابة الفتيات إلى بيوت الدعارة وشبكات البغاء»[13].

وترتفع وتيرة الانتقاد لهذه المشاكل والقضايا الكثيرة، بشكل متزايد، كما كان متوقعًا. فعلى سبيل المثال، منذ عدة سنوات، صرّح أحد المواطنين البارزين في الإمارات العربية المتحدة لإحدى الصحف الكبرى في الولايات المتحدة، أن المدينة التي يقطن فيها - دبي - أصبحت غريبة ولم تعد مدينة عربية. وأعرب عن استيائه أثناء زيارته لأحد المراكز التجارية الكثيرة، من أن أغلبية الزبائن هم من الأجانب، وأنه نادرًا ما يسمع اللغة العربية. وبشكل أكثر إدانة، عبَّر المقال عن قلق الرجل من أنه على الرغم من المحظورات الدينية «...فإن شرب الكحول يحصل من دون أي خجل [وهو يخشى] من أن تصبح الحفلات العامة لتذوق النبيذ أمرًا شائعًا، ومن أن تجتاح الفنادقُ الشواطئ التي أمضى فيها شبابه، وما يرافقها (الفنادق) من المتشمسين الذين غالبًا ما يكونون عراة، والغربيين الذين يرتدون ثيابًا غير لائقة...كما يبدي امتعاضه الشديد من النساء اللواتي يمارسن رياضة الركض في الشارع، في بعض الأحيان مع كلابهن، إذ يعتبر الكلب نجسًا في الشريعة الإسلامية، ومن مظاهر الاحتفال الخجولة بالأعياد الإسلامية والعيد الوطني مقارنة مع الاحتفال التجاري بعيد الميلاد». وختم مقابلته قائلًا إنه وعائلته يشعرون كأنهم في «منفًى داخلي»، وفي محاولة للحفاظ على هويتهم العربية والإسلامية، اضطروا للانتقال من وسط المدينة في دبي إلى إحدى الضواحي النائية[14]. وفيما لا تُعَدُّ هذه الحالة استثنائية، مع وجود الكثير من النماذج الأخرى من أهالي الإمارات العربية المحدة الأصليين، الذين يعمدون إلى الانتقال من دبي بشكل نهائي، أو يقومون

(13) البيان الصحفي لوكالة سينا للأخبار، أيّار/مايو 2004، مترجم من قبل منتدى المرأة ضد الأصولية في إيران.

(14) واشنطن بوست، 30 نيسان/أبريل 2006.

ببناء منزل للعائلة في إمارة أخرى من الإمارات، كي يشعر أولادهم أنهم يترعرعون في مدينة عربية. ومؤخرًا، في العام 2012، برزت حملة واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي لدعم اللباس المحتشم. وهذه الحملة، التي أطلقتها امرأتان، وتركزت كموضوع على موقع تويتر تحت عنوان #UAEDressCode، شهدت انتقادًا من أعدادٍ كبيرة من المواطنين الإماراتيين، لتقاعس الحكومة عن تطبيق المعايير الأساسية[15].

وقد تعالى صدى هذا الموضوع بشكل صريح، حيث ناقش رئيس شرطة دبي[16] المسألة بشكل علني، محاججًا بأن المغتربين والسياح يشكلون خطرًا حقيقيًا على الهوية الوطنية والأعراف الاجتماعية في الممالك الخليجية. وفي مداخلة له في برنامج مشهور يُعرَضُ على تلفزيون قطر، ناقش «ما إذا كانت الأعداد المتزايدة للعمال الأجانب تشكل تهديدًا على هوية الخليج وثقافته، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الخطوات التي قد تتخذها الحكومات في المنطقة لدرء الخطر؟ ومن ضمن مسائل أخرى تناولها، حاجج بأنه: «...في حال لم تُقدِم الحكومات الخليجية على اتخاذ خطوات جريئة للحد من تدفق القوى العاملة الأجنبية، قد يؤدي ذلك إلى تهميش السكان المحليين في عقر دارهم، ليصبحوا كالهنود الحمر في الولايات المتحدة الأمريكية»[17]. وعلى نحو مثير للاهتمام، منذ بداية أزمة الائتمان وتراجع اقتصاد دبي، تم رصد بعض المؤشرات الصغيرة بأن الحكومة بدأت تأخذ الأمور بجدية أكثر؛ وقد يعود ذلك إلى قلقها من الإحباط المسيطر على السكان المحليين تجاه السلطات، بسبب العمليات الاستثمارية الفقيرة والخسارات الجسيمة الذين يتكبدونها. والجدير بالذكر، أنه في العام

(15) بي بي سي نيوز، 5 يوليو 2012. يبدو أنّ السّلطات غير مستعدّة لاتّخاذ الإجراءات المناسبة، على الأرجح لأنّها قلقها من أن يتم اعتبار أي تطبيق لمعايير اللّباس كاعتراف بالجماعات الإسلامية في البلاد.

(16) ضاحي خلفان التّميم.

(17) غولف نيوز، 26 كانون الأوّل/ديسمبر 2010.

2009، تم إدراج «قواعد الحشمة» في دبي، ما أدى إلى ظهور ملصقات في المراكز التجارية والأماكن العامة، تملي على النساء ما يمكن وما لا يمكن ارتداؤه، محذرةً من إظهار المشاعر بشكل علني. وعلاوة على ذلك، وفي صيف العام 2011، تم منع البارات والمطاعم المستقلة، غير التابعة إلى الفنادق، من عرض المشروبات الروحية علنًا، فيما طُلب من البارات داخل الفنادق تلوين زجاج واجهات العرض. وتشبه هذه القوانين، إلى حد ما، تلك المفروضة في الشارقة المجاورة في العام [18]2001. وقد تكون البحرين الأكثر دراماتيكية، عندما تم حظر المشروبات الكحولية بشكل نهائي في الفنادق ذات الثلاث نجوم في العام 2009، عقب تعرضها لانتقادات من قبل مجموعات ضغط، وخاصةً في ظل سعيها لتطوير الصناعة السياحية، واستضافة الأحداث الرياضية العالمية.. وفي أوائل العام 2012، أعلنت قطر أنه قد يتم حظر الكحول في «اللؤلؤة» - وهي إحدى التطورات الرئيسية في مجالي السياحة والعقارات[19].

وكانت المملكة العربية السعودية البلد الأكثر عرضة للانتقادات في ما يتعلق بهذه الاتجاهات في المنطقة، بسبب قرب الأسرة الحاكمة من المؤسسة الدينية، واعتمادها الأكبر على الشرعية الدينية. وفيما يدرك معظم المواطنين كمية الكحول، والمخدرات، والدعارة المتفشية في بلدهم، إلا أن السلطات تمكنت من إبقاء هذه الرذائل بعيدًا عن أعين الشعب. ومع ذلك، فقد أثارت عدة أحداث مؤخرًا غضب المواطنين السعوديين واستياءهم، خاصة في ما يتعلق بمشاريع البناء المختلفة في المدينتين المقدستين، والطريقة التي يحاول النظام من خلالها استغلال صناعة الحج. ففي أواخر العام 2010، أفادت صحيفة نيويورك تايمز، أن عددًا من المباني شارف على الانتهاء في مكة المكرمة، من بين هذه المباني: برج ساعة مكة

---

(18) الغولف نيوز، 26 أيلول/سبتمبر 2001.

(19) أرابيان بزنس، 15 كانون الثاني/يناير 2012.

الملكي، الذي يعرف أيضًا باسم مجمع أبراج البيت، والذي أصبح في العام 2011 ثاني أطول مبنى في العالم[20]. ووُصِفَ البرج المكسو بأضواء النيون، والمزين بهلال في قمته، بـ «التقليد الهابط لساعة بيغ بن في لندن» في حين أنه «انتقاد لاذع للفن المعماري الإسلامي القديم». وقامت السلطات بتدمير قصر عثماني يرجع إلى القرن الثامن عشر في محاولة لإفساح المجال لبنائه - وعادةً ما يتم تبرير هذا الفعل بأن المباني التي تم بناؤها قبل تأسيس الدولة السعودية، بنيت في «عصر فاسد». ومما لا يثير الدهشة، تخوف الكثيرين من بناء برج الساعة، ومجموعة من الفنادق الفاخرة الجديدة والمباني المرتفعة التي ظهرت في السنوات الأخيرة في مكة المكرمة. وقد فسّر أحد المهندسين السعوديين بالقول إنها «تسويق لبيت الله»، و«كلما اقترب [الفرد] إلى المسجد الحرام، كلما ارتفعت تكلفة الشقق... في الأبراج الأكثر كلفة، قد تدفع الملايين لقاء شقة... ولكنك تدفع ثلاثة أضعاف المبلغ إذا كنت تتمكن من رؤية المسجد». وفي ما يتعلق بهذه المسألة، زُعِمَ أن هذه المباني تساهم في تقسيم مكة المكرمة بشكل فاعل، «على أساس طبقي واضح، حيث يمكث الأثرياء في شقق مبردة في مبانٍ شاهقة تحيط بالمسجد الحرام، فيما يتم إقصاء الفئة الفقيرة نحو المناطق المهمشة... وعلى غرار الأجنحة الفاخرة التي تحيط معظم الإستادات الرياضية، تتيح هذه الشقق للأغنياء رؤية الحدث بشكل خاص من داخل أجنحتهم المريحة، من دون الحاجة إلى الاختلاط مع العامة الرعاع في الأسفل». ووفقًا لناقد سعودي آخر، فإن «...المفارقة هنا تكمن في أن المطورين يناقشون بأنه كلما ازداد عدد الأبراج، اتسعت الرقعة التي تسمح برؤية الحرم... لكن الأغنياء وحدهم هم من يدخلون هذه الأبراج ويتمتعون بالمناظر... لا نريد نيويورك أخرى في مكة المكرمة»[21]

(20) البيان الصحفي لمجلس المباني الشاهقة والمساكن الحضرية، شباط/فبراير 2012.

(21) نيويورك تايمز، 29 كانون الأول /ديسمبر 2010.

القواعد الغربية والسلاح

في وقت لا تزال فيه حكومات الممالك الخليجية تعتبر أن الضمانات الأمنية الغربية التي سعت إليها وحافظت عليها، ضرورة بالنسبة إليها - في ظل خوف معظمها (الممالك الخليجية) من أي عدوان خارجي، أو حتى في ما بينهم - إلا أنها تصبح منطوية على مشاكل متزايدة، ليس أقله بسبب توسع الوجود العسكري الغربي الملحوظ في أراضيها، والذي غالبًا ما وُصِفَ بـ» الجنود على الأرض». بصرف النظر عن تلقيهم الترحيب من قبل الأسر الحاكمة، المضيفة لهم، إلا أن وجود عدد كبير من القواعد غير العربية، وغير المسلمة في شبه الجزيرة العربية لطالما شكّل موقع جدل، ومن المحتمل أنه قد يجرد الممالك الخليجية من شرعيتها بالقوة. ومع بروز المزيد من التفاصيل حول حجمها وامتدادها، من المرجح ازدياد حدة الانتقادات ضد هذه القواعد، الأمر الذي قد يشكل لحظة وميض أخرى لحركات المعارضة، في حين تشكك في قدرة هذه الدول على الحفاظ على مكانتها كجهات حيادية سلمية.

ومن بين أكثر القواعد تحصينًا في الممالك الخليجية، قاعدة العديد الجوية القطرية. ففي العام 1999، أبلغ حاكم قطر الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته في رؤية «10 آلاف جندي أميركي متمركزين بشكل دائم إلى الإمارات»، وفي السنوات القليلة اللاحقة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال الجنود من أحد المخيمات العسكرية إلى قاعدة الأمير سلطان الجوية السعودية[22]. وعلى الرغم من أن قاعدة العُدَيْد لم تضم في وقت واحد سوى بضع آلاف من الجنود الأمريكيين، إلا أنه تم استخدامها كمقر رئيسي متقدم للقيادة المركزية الأمريكية - سنتكوم - إلى جانب ضمها جنودًا من الجناح الجوي في القوات الجوية الأمريكية، وقاعدة لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، ومجموعة من القوات الخاصة الأميركية

(22) التقرير الخاص حول قاعدة العُدَيْد الجوّية، قطر في موقع Globalsecurity.org.

الذيـن يسـكنون في مجمعـات سـكنية. وعـلى نحـو مماثـل، لا تـزال دولـة البحريـن المجـاورة تسـتضيف قاعـدة للقـوات البحريـة الأمريكيـة الداعمـة التـي تضـم القيـادة المركزيـة للقـوات البحريـة الأمريكيـة والأسـطول الخامـس بأكملـه. وعـلى الرغـم مـن تقليـص الـدور الأمـيركي مؤخـرًا في الكويـت، إلا أنـه لا يـزال يوجـد، عـلى الأقـل، أربـع قواعـد للمشـاة، بمـا في ذلـك معسـكر كامـب باتريـوت، الـذي يعتقـد أنـه يضـم نحـو ثلاثـة آلاف جنـدي أمريـكي، بالإضافـة إلى قاعدتـين جويتـين: معسـكر عـلي سـالم، ومعسـكر الجابـر.

وعـلى الرغـم مـن عـدم وجـود قواعـد للمشـاة في الإمـارات العربيـة المتحـدة، إلا أن الولايـات المتحـدة تسـتخدم موانئهـا بشـكل كبـير. إذ يعتـبر ميـنـاء جبـل عـلي اليـوم، «ميـنـاء الحريـة» الأكـثر اسـتقبالًا لقـوات البحريـة الأمريكيـة، حيـث يتـم تزويـد السـفن الحربيـة بالوقـود أو الخدمـات بانتظـام، كسـفينة يـو إس إس جـون كينيـدي، في الأحـواض الجافـة في دبي[23]، التـي تعـد واحـدًا مـن أصـل مركزيـن لإصـلاح السـفن الحربيـة في الخليـج[24]. وقـد قُـدِّر مؤخـرًا عـدد البحـارة الأمريكيـين الوافديـن إلى شـاطئ جبـل عـلي سـنويًا، نحـو أربعـة آلاف بحـار. وفي اسـتطلاع مجهـول المصـدر للقـوات البحريـة الأمريكيـة، اعتـبر الكثـير منهـم أن دبي تمثـل الموقـع الأمثـل بالنسـبة إليهـم للتوقـف نظـرًا إلى توافـر الكحـول والملاهـي الليليـة فيهـا[25]. وإضافـةً إلى ذلـك، يشـكل ميـنـاء جبـل عـلي، وميـنـاء راشـد، نقطـة رئيسـية لعبـور العتـاد العسـكري الأمريـكي، والـذي يتـم شـحن معظمـه عـبر ثـلاث شركات شـحن أوروبيـة غـير معروفـة[26]. وفي الوقـت عينـه،

(23) انظر، كريستوفر م. ديفيدسون

Davidson, Christopher M., The Persian Gulf and Pacific Asia: From Indifference to Interdependence (London: Hurst, 2010), chapter 7.

(24) يقع الحوض الجاف الآخر في البحرين.

(25) ديفيدسون (2010)، الفصل 7

Davidson (2010), chapter 7.

(26) إحدى الشركات بريطانية، وأخرى دنماركية، وأخرى نرويجية.

يعتبر ميناء زايد في أبو ظبي، ثاني أهم ميناء للقوات البحرية الأمريكية في الخليج[27]، وكذلك الأمر بالنسبة إلى ميناء الفجيرة بالمياه العميقة المستخدم من قبل قوات البحرية الأميركية، الذي، على الرغم من استخدامه على نطاق أقل، يتمتع بأهمية كبيرة، وتوجد فيه الفنادق الأهم في الإمارات، حيث يتم حجز الكثير من الغرف لجنود البحرية، الأمر الذي يتطلب ترتيبات طويلة عادة. وعلى نحو مماثل، وعقب غزو العراق في العام 2003، بدأت فنادق أبو ظبي بإيواء الجنود الأمريكيين أثناء انسحابهم من العراق. وفي منتصف العام 2006، أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أن «...الإمارت العربية المتحدة هي شريك أساس لقواتنا البحرية في منطقة حساسة، وخارج بلدنا، تخدم دبي سفننا أكثر من أي بلد آخر في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، وتعليقًا على فضيحة موانئ دبي، السّابقة الذكر، في الولايات المتحدة، صرح أدميرال أمريكي أنه «...لطالما كانت موانئ دبي بمثابة المسؤولة عن الأمن الأميركي، لأن سفننا ترسو هنا في دبي، وانطلاقًا من تجربة شخصية، أؤكد أنهم فعّالون بشكل رائع»[28].

وقد ثبت أن استخدام البنى التحتية الجوية للإمارات العربية المتحدة هو مدخل رئيس للتعاون مع الجيش الأمريكي في المنطقة، فبعد حادثة 11 أيلول/سبتمبر، أصبحت المحطة الثانية في مطار دبي الدولي واحدة من المطارات الأكثر انشغالًا خلال حرب أفغانستان. ومنذ ذلك التاريخ، وعلى مدى سنواتٍ عدة، كان أحد المطارات القليلة في العالم الذي ينظم رحلات إلى بغداد وكابول، حيث كانت أعداد كبيرة من المقاعد محجوزة لجنود أمريكيين، أو لموظفين تابعين لمقاولين مهمين في الولايات المتحدة كشركة هاليبرتون. وكانت مرافق الشحن العسكري في المطار على القدر نفسه من الأهمية، وقد استخدمت

(27) ووركرز وورلد، أيّار/مايو 2007.

(28) انظر، ديفيدسون (2008)، الفصل 8

Davidson (2008), chapter 8.

مـن قبـل شركات تجاريـة لشـحن العتـاد العسـكري الأمريـكي وحتـى الآليـات المصفحـة. وبسريـة تامـة، عـلى مـدى سـنوات طويلـة، وضعـت أبـو ظبـي قاعدتها الجويـة في الظفـرة في خدمـة القـوات الجويـة الأمريكيـة، ووكالـة الاسـتخبارات المركزيـة، ومحطـة لطائـرة الاسـتطلاع مـن دون طيـار RQ-4 غلوبال هـوك، وكانت طائـرة الوقـود KC-10 قـد اسـتخدمت القاعـدة لدعـم العمليـات العسـكرية في أفغانسـتان. وتعرضـت السـلطات في الإمـارات العربيـة المتحـدة لأكـثر المواقـف إحراجًـا في صيـف العـام 2005، تـمّ الكشـف عـن اسـتخدام طائـرات أميركيـة مـن دون طيـار، وطائـرة يـو-2 للقاعـدة الجويـة في الظفـرة، وذلـك عقـب تحطـم طائـرة تجسـس مـن دون طيـار أثنـاء عودتهـا مـن مهمتهـا في أفغانسـتان إلى أبـو ظبـي. ودفعـت هـذه الحادثـة بالولايـات المتحـدة إلى الاعـتراف بتمركـز الجنـاح الاسـتطلاعي رقـم 380 للقـوات الجويـة منـذ العـام 2002[29]، وفي ذلـك الحـين، كان يعتقـد بوجـود أكـثر مـن 100 عسـكري أمريـكي في الظفـرة[30]. إضافـةً إلى ذلـك، كانـت الإمـارات العربيـة المتحـدة تضـع قاعـدة جويـة في باكسـتان تحـت تـصرف الجيـش الأمريـكي. وبسـبب برقيـة دبلوماسـية أمريكيـة مُسَرّبـة، وتقريـر لرويـترز يصـف القاعـدة الجويـة بــ «اللغـز الـذي يلفـه الغمـوض»، تبـين أنـه قـد تـم تأجـير قاعـدة الشـامسي في بلوشسـتان مـن قبـل الحكومـة الباكسـتانية للإمـارات العربيـة المتحـدة منـذ العـام 1992، ولكـن الإمـارات أجّرتهـا فيـما بعـد بالخفـاء إلى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، عـلى افـتراض أنهـا تسـهل العمليـات العسـكرية للأخـيرة في أفغانسـتان وباكسـتان. وبحسـب البرقيـة، «أملـت الإمـارات المتحـدة العربيـة الحفـاظ عـلى تفاصيـل التعـاون بينهـا وبـين الجيـش الأمريـكي في أفغانسـتان وباكسـتان سريًـا، بسـبب قلـق الحكومـة مـن كـون إشـهار هـذا التعـاون سـيعرض أمـن الإمـارات العربيـة المتحـدة للخطـر في كل مـن الإمـارات وباكسـتان»[31].

---

(29) انترناشيونال هيرالد تريبيون، 22 حزيران/يونيو 2005.

(30) مجلة جين الأسبوعية للدفاع، شباط/فبراير 2007.

(31) صحيفة إكسبرس تريبيون الباكستانية، 4 تموز/يوليو 2011.

وعلى الرغم من المناشدات والعروضات لتأمين المساعدات المالية، من قبل بعض حكام الخليج للحفاظ على تمركز الجنود البريطانيين في المنطقة بعد الاستقلال[32]، إلا أن الدور البريطاني العسكري تقلص بشكل كبير في الممالك الخليجية منذ العام 1971. ومع ذلك تابعت القوات الجوية الملكية نشر جناح جوي استطلاعي في قاعدة العُدَيْد القطرية، بالإضافة إلى امتلاكها قاعدة جوية في الصحراء في ثُمْرَيْت في عُمان[33]. وإضافة إلى ذلك، كانت القوى الغربية الأخرى تنشئ قواعد في المنطقة مؤخرًا - بشكل علني في بعض الأحيان، وبشكل سري في أحيان أخرى. ولعل أبرز القواعد العسكرية، قاعدة فرنسا الآنفة الذكر في أبو ظبي، والتي افتُتِحَت في العام 2009 في الظفرة. وعلى الرغم من رفض حاكم أبو ظبي السابق، زايد بن سلطان آل نهيان، الوجود العلني للقوات العسكرية الغربية في أبو ظبي لفترة طويلة، استشعارًا منه للخطر المحدق بسبب هذه المسألة، لكن يبدو أن خلفاءه لم يكونوا على القدر ذاته من الحذر. بل تم افتتاح القاعدة الفرنسية، التي يطلق عليها اسم «معسكر السلام»، على وقع استعراض عسكري موسيقي مهيب، حيث كان الرئيس الفرنسي من بين الحضور[34]. وتبع ذلك تصريحات تعلن أن البحرية الفرنسية قد تبدأ باستخدام مرافق في ميناء زايد في أبو ظبي، وأن الدبلوماسيين الإماراتيين يستطيعون البدء بالاستفادة من السفارات الفرنسية في الدول التي لا وجود إماراتي فيها[35]. وقد صرّح الرئيس الفرنسي في كلمةٍ له في افتتاحية مهمة لإحدى الصحف

(32) للاطّلاع على بحث كامل، انظر، كريستوفر م. ديفيدسون

Davidson, Christopher M., The United Arab Emirates: A Study in Survival (Boulder: Lynne Rienner, 2005), chapter 1.

(33) انظر، ديفيدسون (2010)، الفصل 7

Davidson (2010), chapter 7.

(34) الواشنطن بوست، 27 أيّار/مايو 2009.

(35) ذا ناشيونال، 25 أيّار/مايو 2009.

المدعومة من الدولة في الإمارات العربية المتحدة، قائلًا: «لقد كنا شركاء استراتيجيين لمدة 55 عامًا، ارتباطًا باتفاقية الدفاع التي وقعناها في العام 1995. وبوجود هذه القاعدة الدائمة، يصبح التزامنا معكم أقوى. وتثبت هذه القاعدة، أن بلادنا على أتم الجهوزية لتلزم نفسها بالكامل، معكم، في سبيل أمن هذه المنطقة». وزعم في موضع آخر من مقالته أن القاعدة «...تثبت أن فرنسا مستعدة لخوض المخاطر كلها من أجل أصدقائها. هذه الرسالة واضحة: سنقف إلى جانبكم في الظروف كلها، حتى أكثرها صعوبة». قبل أن يختم بالقول، «...لا نعرف الصديق إلا وقت الضيق، فكونوا على ثقة بأنكم تستطيعون الاعتماد علينا في حال وجود أي خطر يهدد أمن المنطقة»[36].

وكانت كندا تُشغّل قواعد عسكرية في الممالك الخليجية، من بينها معسكر غير مشهور – يطلق عليه اسم «ميراج» - يقع خارج دبي، ويستخدم كمحطة للراحة وتأمين المؤن للقوات الكندية والأسترالية التي تحارب في أفغانستان. وعقب خلاف بشأن حقوق الخطوط الإماراتية بالهبوط في كندا في العام 2010 - الذي قد يكون نتيجة السياسة الحمائية للخطوط الكندية[37]، وقيام الإمارات بممارسة الضغط ضد محاولة كندا في الحصول على مقعد في مجلس الأمن الدولي[38] - تم كشف النقاب عن المعسكر بشكل علني، عند إغلاقه من قبل السلطات الإماراتية، كردة فعل انتقامية. لكن من المرجح، إعادة فتح المعسكر فور انجلاء الغبار، وعودة الكنديين.

وسيتسارع الوجود العسكري للقوى الغربية على أراضي الممالك الخليجية، بعد إعلان قائد القيادة المركزية الأمريكية[39]، أن أربع دول خليجية على

(36) ذا ناشيونال، 25 أيّار/مايو 2009.

(37) وكالة رويترز، 10 تشرين الأوّل/أكتوبر 2010.

(38) سي بي سي نيوز، 14 تشرين الأوّل/أكتوبر 2010.

(39) الجنرال ديفيد بتريوس.

الأقل، ستحصل على أحدث نظم أميركية مضادة للصواريخ - وهي نسخات جديدة من بطاريات باتريوت المضادة للصواريخ - في محاولة لامتصاص المخاوف من هجوم إيراني صاروخي، على ما يبدو. ويظهر أن الجنرال لم يتمكن من الكشف بشكل صريح عن أسماء الدول التي وافقت على نشر الأسلحة الأمريكية، مع شرح تقرير إعلامي أن «الكثير من الدول في منطقة الخليج مترددة بشأن الإفصاح عن قبولها مساعدات عسكرية أمريكية مع القوات التي ترافقها. وأسماء الدول التي سيتم فيها نشر الأنظمة المضادة للصواريخ مصنفة، لكن معظمها سرٌّ معروف». ومع ذلك، بات معلومًا أن الدول التي لم يتم الكشف عن أسمائها هي الكويت، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمد إلى إبقاء طرادات إيجيس مجهزة برادارات إنذار مسبق، كي تقوم بدوريات في الخليج على الدوام[40].

ويشكل الانفاق المتزايد باستمرار للممالك الخليجية على الأسلحة الغربية إشكالية مساوية لذلك، إن لم يفقه أهمية، تلك الناتجة من استضافتها (الممالك الخليجية) للكثير من القواعد العسكرية الأجنبية. وحيث إن معظم الأسلحة مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، يبدو أن على هذه الدول أن تدفع بذلك ثمنًا لقاء حصولها على الضمانات الأمنية الخارجية. في الواقع، حتى لو لم يتم استخدام المعدات التي تم شراؤها، أو أنها غير ملائمة في أطر القدرات الدفاعية، أو تبين أنها تزيد على متطلبات الممالك الخليجية في إطار عمليات حفظ السلام، لكنها لطالما اعتُبِرَت جزءًا أساسيًا من التكاليف الإجمالية لتأمين حمايتها، كما هو الحال بالنسبة إلى الاستثمارات السيادية واستراتيجيات القوة الناعمة المعتمدة في الغرب، السابقة الذكر. وفي السنوات الأخيرة، برزت إشارات كثيرة عن كون هذا الانفاق أصبح خارجًا عن السيطرة، إذ تعتبر الممالك الخليجية حاليًا،

(40) نيويورك تايمز، 31 كانون الثاني/يناير 2010.

الدول الأكثر إنفاقًا على التسلح في العالم – على الأقل كنسبة من ناتجها المحلي الإجمالي. ويتضمن هذا التصنيف حتى الممالك الخليجية الأفقر، التي، وبحسب ما تمت مناقشته، تعاني من تناقص الموارد، بالإضافة إلى ضغوط اجتماعية واقتصادية خطرة. ومع ظهور المزيد من المعلومات حول عملياتهم الشرائية في العلن، سيكون من الأصعب على الحكومات والأسر الحاكمة تفسير هذه الصفقات الضخمة والتي تكون عادة مبهمة بالنسبة إلى السكان المحليين الذين يعانون من حصار متزايد.

وبحسب بيانات البنك الدولي، ومعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام حول مجموع الإنفاق العسكري، تكرس المملكة العربية السعودية نسبة تتراوح بين 10 و11 بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي على قواتها المسلحة في العام 2010، وهي النسبة الأعلى في العالم، وأكثر من ضعفي مجموع الإنفاق العسكري للقوى العسكرية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وما يقارب خمسة أضعاف مجموع إنفاق كل من بريطانيا، وفرنسا، والصين. ومما لا يمكن تصديقه، أن دولة فقيرة نسبيًا كعُمان، احتلت المركز الثاني على مستوى الإنفاق العسكري بالنسبة لناتجها المحلي الإجمالي، فقد كرست ما يقارب 10 بالمئة منه لجيشها في العام 2009. واحتلت الإمارات العربية المتحدة المركز الثالث بين الممالك الخليجية، حيث تراوحت نسبة إنفاقها على جيشها بين 5 و6 بالمئة من ناتجها المحلي الاجمالي في السنوات الأخيرة – وتجاوزت بذلك كلًا من الولايات المتحدة وروسيا. في حين تبلغ نسبة إنفاق باقي الممالك الخليجية بين 3 و5 بالمئة على جيوشها - وهي النسبة الأعلى من معظم دول العالم النامي[41].

وقُدِّرَ حجم عمليات الشراء في وقت ما بـ 7 مليارات دولار، وتراوحت المشتريات بين دبابات وطائرات حربية، وصولًا إلى سفن حربية، وأنظمة

(41) بيانات البنك الدولي عام 2011 مستنبطة من معهد ستوكهولم الدّولي لبحوث السلام، قاعدة بيانات الإنفاق العسكري.

صواريخ. ومالت مشتريات كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى تصدر العناوين الرئيسية، بسبب ناتجيهما المحليين الإجماليين المتعادلين والأعلى على صعيد الممالك الخليجية، ما يمنحهما بذلك قدرة شرائية أكبر لأكثر المعدات حداثة. ففي العام 2009 فقط، أفادت التقارير أن الإمارات العربية المتحدة اشترت معدات عسكرية أميركية قيمتها 8 مليارات، لتصبح بذلك أكبر زبائن السلاح الأمريكي في تلك السنة، فيما بلغ حجم إنفاق السعودية حوالى 3.3 مليار دولار من التجهيزات الأمريكية[42]. وفي أواخر العام 2010، وعقب قيام الإمارات العربية المتحدة بدعوة 50 من مصنعي الأسلحة الأمريكيين إلى البلاد بهدف «البحث في فرص النمو مباشرة»[43]، أُفيد أن الإمارات العربية المتحدة أنفقت ما يقارب 70 مليار دولار على الأسلحة في السنوات الأخيرة، واستأثرت بحوالى 60 بالمئة من إجمالي العمليات الشرائية للدول الخليجية على الدبابات والصواريخ بين العامين 2005 و2006. وبالإضافة الى الأسلحة الأميركية، يرجح أن تتأتى هذه الواردات أيضًا من فرنسا، وروسيا، وإيطاليا، وتضمنت سفنًا حربية، وسفنًا شراعية حربية، وأنظمة دفاع جوية[44]. وعلاوة على ذلك، وبعد استضافة أبو ظبي لمعرض الدفاع السنوي الدولي، واستضافة دبي لمعرض دبي للطائرات النصف سنوي؛ تمكنت الإمارات العربية المتحدة من تعزيز مكانتها باعتبارها سوق السلاح الأول في المنطقة، حيث سجلت أعلى معدلات لاستخدام موردي الأسلحة الدوليين البارزين لهذه الأحداث لعرض أحدث منتجاتهم أمام ممثلين عن الممالك الخليجية كلها وعن الدول المجاورة الأخرى.

وبعد أحداث الربيع العربي، وتفاقم الصراع على نطاق أوسع في المنطقة،

(42) ذا ناشيونال، 2 كانون الثاني/يناير 2010.

(43) فورين بوليسي إن فوكس، 10 حزيران/يونيو 2011.

(44) موقع العربية، 26 كانون الأول/ديسمبر 2010.

من المرجح أن تكون الدول الست قد لجأت إلى زيادة حجم إنفاقها العسكري أكثر. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر من العام 2011، أعلنت الحكومة الأمريكية عن إتمام صفقة بقيمة 30 مليار دولار تتضمن بيع طائرات أف-15 المقاتلة والمصنعة من قبل شركة بوينغ، إلى القوات الجوية الملكية السعودية[45]. وفيما يتعلق بالإمارات العربية المتحدة، وعقب معرض الدفاع الدولي في العام 2011، أُعلِنَ أن شركة بوينغ ستقوم بتسليمها طائرات نقل عسكرية جديدة، بينما ستؤمن شركة نكستر الفرنسية الدعم لدبابات لوكلير، وستمنحها شركة غوودريتش الأمريكية قطع الغيار الخاصة بالقوات الجوية. وبشكل أكثر إثارة للجدل، أُفيد أنه قد تم التخطيط لشراكة بين شركة يقع مقرها في الإمارات، وبين شركة جنرال أتوميكس لنظم الملاحة الجوية التي يقع مقرها في الولايات المتحدة، بهدف بيع طائرات بريداتور بدون طيار للإمارات العربية المتحدة. وفي حال تمت العملية بنجاح، ستكون المرة الأولى التي يتم فيها بيع طائرات أميركية من دون طيار إلى جهة أجنبية[46].

وبشكل غير مفاجئ، وبالإضافة إلى الانتقادات الشديدة من قبل معارضين محليين، والذين يحاجج معظمهم بأن العمليات الشرائية هدر هائل للموارد الوطنية الثمينة، وترسل إشارات خاطئة بشأن نوايا الممالك الخليجية، أدّت المبيعات الأخيرة إلى نشوء معارضة في الغرب. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، كرر اللوبي المؤيد لإسرائيل، في نقاشاته، أن عمليات بيع معدات ذات جودة عالية كهذه إلى الممالك الخليجية من شأنها تقليص «التفوق النوعي» الإسرائيلي في المنطقة. وعلاوة على ذلك، ففي ظل الاحتجاجات وغيرها من حركات المعارضة التي تشتعل في الخليج - كما سنناقش لاحقًا - سعت بعض الحكومات الغربية إلى إيقاف تصدير

(45) نيويورك تايمز، 29 كانون الأول/ديسمبر 2011.

(46) فورين بوليسي إن فوكس، 10 حزيران/يونيو 2011.

المعدات إلى الدول التي قد تستخدمها في قمع شعوبها. ففي أوائل العام 2012، على سبيل المثال، سعى عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي إلى الوقوف بوجه صفقة بيع أسلحة مقترحة إلى البحرين، تقدر بأكثر من 50 مليار دولار، نظرًا إلى المعارك المستعرة في شوارع البحرين بين المتظاهرين والقوى الأمنية في ذلك الوقت[47].

وبالرغم من استئناف عملية البيع في أيار/مايو من العام 2012، إلا أنه تم حظر تجارة قنابل الغاز المسيل للدموع، وأسلحة «السيطرة على الحشود»[48]. وعارضت حكومات غربية أخرى الاجراءات المرتبطة بعملية بيع الأسلحة للممالك الخليجية، على خلفية تصاعد حركات المعارضة ضد ما ينظر إليه على أنه ممارسات فاسدة. وتحقيق الحكومة البريطانية طويل الأمد حول ادعاءات الرشوة التي تحيط بصفقة اليمامة الضخمة للأسلحة مع المملكة العربية السعودية، التي بلغت قيمتها 86 مليار دولار، معروف بشكل واسع، على الرغم من إلغائه في نهاية المطاف.

وفي الآونة الأخيرة، اضطرت الحكومة الألمانية إلى التحقيق في قضية رشاوى ورسوم مزعومة مرتبطة بصفقة بيع 200 دبابة ليوبارد ألمانية إلى المملكة السعودية العربية. فضلًا عن ذلك، حاجج النقاد بأن عملية البيع «... تتعارض مع قوانين ألمانيا الصارمة حول تصدير الأسلحة، التي تحظر بيع الأسلحة للدول في مناطق الأزمات، والدول المتورطة في صراعات مسلحة، وتلك التي تملك سجلًا مشبوهًا في ما يتعلق بحقوق الإنسان»[49].

معاداة إيران

يعتبر العداء الظّاهر والمتزايد من قبل بعض الممالك الخليجية تجاه إيران

(47) الجزيرة الإنكليزية، 2 شباط/فبراير 2012.

(48) وكالة رويترز، 11 أيّار/مايو 2012.

(49) ذا إندبندنت، 8 تّموز/يوليو 2011.

في السنوات الأخيرة، نتيجة لاعتماد الأولى على الضمانات الأمنية الغربية، وتوجد القواعد العسكرية الغربية على أراضيها؛ وبالتالي فإنه لا خيار أمامها سوى الاصطفاف إلى جانب السياسات الغربية فيما يخص إيران، وهي لا تمتلك، من الناحية العملية، مجالًا واسعًا للمناورة في حال تطلب الأمر المساعدة في فرض عقوبات على إيران، أو الحد من نفوذها في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، ونظرًا إلى المتطلبات المرافِقة لشراء كميات هائلة من السلاح من قِبَل ضامنيهم الرئيسيين، يمكن أن نناقش أنه من مصلحة الحكومات والمنشآت العسكرية-الصناعية للدول الموردة تهيئة الممالك الخليجية ضد الدولة المجاورة الأكثر قوة. وبشكل مثالي، وفي ما يتعلق بعمليات بيع الأسلحة، من المفترض أن يزيد هذا من حدة الحرب الباردة المتأزمة والمريرة، حيث ينظر كل طرف إلى الآخر باعتباره يشكل تهديدًا عسكريًا، ويشجع بالتالي على تعبئة المنطقة عسكريًا، والمزيد من التزود المكلف. وفي هذا الصدد، يمكن تفسير الموقف الحالي للممالك الخليجية تجاه إيران، في سياق من علاقة التبعية بين الأساس والمحيط[50]: حتى وإن كان مركز الثقل في العلاقات الاقتصادية للممالك الخليجية يميل بانتظام إلى جهة الشرق، إلا أن القوى الغربية ما زالت تعتبر المانح الأساسي للأمن، وبالتالي يمكنها أن تجرهم إلى مواقف متشددة.

وتزداد الإشارات إلى اعتبار الموقف تجاه إيران - مهما بلغت خطورته - الآلية الأمثل بالنسبة لبعض الممالك الخليجية التي يمكن من خلالها احتواء المعارضة المحلية. وإضافة إلى الخلق المستمر لفكرة الدولة المجاورة، مصدر الرعب، من أجل تخويف المواطنين، ليصرفوا النظر عن بعض الآفات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، والضغوط المتراكمة، فإن وسم إيران بأنها عدو خطر ومباغت يسيطر عليه الشيعة، وعازم على امتلاك

(50) للاطّلاع على نظرية التبعية في سياق العالم العربي، انظر، على سبيل المثال سمير أمين
Amin, Samir, Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism (New York: Monthly Review Press, 1976).

الأسلحة النووية، يساعد أيضًا على تسويغ التلاعب الطائفي الحاصل في عدد من الممالك الخليجية؛ كما يساعد على نزع الشرعية من أي فعاليات ثورية، وتشويه سمعة المتظاهرين بصفتهم عملاء لإيران. وفي الواقع - كما سيتضح في الفصل اللاحق - ومنذ بداية الربيع العربي، سعت حكومات الممالك الخليجية جاهدةً إلى تسليط الضوء على أي وجود للشيعة في حركات المعارضة، ما سمح، بشكل أو بآخر، بتصنيف معارضيهم ونقادهم كطابور خامس، وليس كناشطين مؤيدين للإصلاح. وحتى الآن، نجحت هذه الاستراتيجية بشكل محدود، حيث سارعت شريحة كبيرة من السكان من الطائفة السنية إلى اتهام الناشطين الشيعة بالخيانة، في ظل استمرار الكثير من صناع الرأي الغربيين بتقديم الدعم للممالك الخليجية، على أساس أن البديل قد يكون حكومات ثورية مناهضة للغرب، شبيهة بنظام إيران الثيوقراطي. وقد ساهمت مثل هذه الآراء في تغذية ما وصفه بعض الكتاب بـ «الخيال الجيوسياسي» لـ «هلال شيعي»، قد يمتد من أفغانستان إلى لبنان، يضم الممالك الخليجية، ويتخذ من طهران مركزًا له[51].

ومما لا ريب فيه، أن معاداة إيران بأسلوب متشدد على مستوى النخب في الممالك الخليجية هي مسألة خطرة، ويحتمل أن تكون وجودية. وبطبيعة الحال، فإن هذه الدول تسمح بأن يتم اعتبارها أهدافًا شرعية، أو في «خط المواجهة»، لأي صراع جديد في الخليج. وفي هذا السياق، فإن استراتيجيات البقاء الخارجية الخاصة بها - المرتبطة، تحديدًا، بتوزيع المعونات الإنمائية في المنطقة، والجهود الطويلة الأمد لتنصيب أنفسهم، كدول حيادية معتدلة، ووسيطة للسلام- يتم تقويضها بشكل كبير على يد الجيل الحال من حكام الخليج. إنه لمن المستبعد أن يكون آباؤهم قد سمحوا بحصول مثل هذه التصعيدات، مهما كانت نسبة عدم

(51) انظر، جان بيير فيليو

Filiu, Jean-Pierre, The Arab Revolution: Ten Lessons from the Democratic Uprising (London: Hurst, 2011), p. 145.

ثقتهم بإيران. وكانت تتم تنحية معظم المواجهات السابقة - بما فيها استيلاء شاه إيران على ثلاث جزر تابعة للإمارات العربية المتحدة في العام 1971- حفاظًا على المصالح الاقتصادية المشتركة، أو بسبب النسبة الكبيرة من السكان الإيرانيين المهاجرين المقيمين في عددٍ من الممالك الخليجية.

وتتصدر كل من المملكة العربية السعودية، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة - أو على وجه التحديد، فروع من الأسرة الحاكمة في أبو ظبي - لائحة الدول المعادية لإيران. ووفقًا لبرقية دبلوماسية أميركية مسربة مؤخرًا، كانت المملكة السعودية العربية قد «حثَّت الولايات المتحدة مرارًا، في العام 2008، على قطع رأس الأفعى»، في إشارة إلى إيران، بقدراتها العسكرية الظاهرة، وبرنامج بناء السلاح النووي الذي لا يزال المسؤولون الإيرانيون ينكرون وجوده[52]. وقد أعلن رئيس الاستخبارات السعودية السابق أن المملكة السعودية العربية يجب أن «... تدرس موضوع امتلاك أسلحة نووية لمواجهة إيران...»[53]، وفي برقية مسربة أخرى تعود إلى العام 2008، اقترح وزير الخارجية السعودي المخضرم[54]، شنّ حملة مدعومة إما من الولايات المتحدة أو من منظمة حلف شمال الأطلسي للقضاء على سيطرة حزب الله المدعوم من إيران على السلطة. وبعد تحذيره المسؤولين الأمريكيين من أن انتصار حزب الله في الانتخابات اللبنانية قد يؤدي إلى «استيلاء إيراني» على الدولة، ادعى أن الوضع في بيروت كان «... برمته عسكريًا...وأن الحل يجب أن يكون عسكريًا كذلك». وناقش أنه من بين جميع الجبهات الإقليمية التي كانت إيران تتقدم فيها، فإن

(52) وكالة رويترز، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

(53) وكالة رويترز، 7 كانون الأول/ديسمبر 2011.

(54) سعود بن فيصل آل سعود.

لبنان سيكون «المعركة الأسهل»، في نظر «الحلفاء المناهضين لإيران»[55]. وعلى نحو مماثل، في برقية أرسلت في العام 2009، حث ملك البحرين المسؤولين العسكريين الأمريكيين على «القيام بالخطوات الصارمة لإنهاء البرنامج النووي الإيراني مهما تطلب الأمر»، مضيفًا أن «...خطر السكوت عنها يفوق خطر إيقافها»[56]. واستغلت المملكة الرأي العام المعادي لإيران في المنطقة بشكل كبير، ففي العام 2011، أعلنت عن عزمها ترحيل الشيعة «الذين تربطهم علاقات مع حزب الله والحرس الثوري الإيراني»، انطلاقًا من السياسات الطائفية المعتمدة في البحرين، وبالأخص التمييز ضد سكانها من الطائفة الشيعية. وعمليًا، يعني هذا طرد مئات المغتربين اللبنانيين الذين خدموا طويلًا في البحرين، على غرار ما تقوم به الإمارات العربية المتحدة منذ العام 2009، وتعليق جميع الرحلات الجوية بين المنامة وبيروت، وتحذير مواطنيها البحرينيين من السفر إلى لبنان بسبب «التهديدات والتدخلات من قبل الإرهابيين»[57].

ويبدو أن ردة فعل أبو ظبي كانت أكثر ترددًا - ربما لأن سياسات الحاكم السابق الأكثر اعتدالًا كانت لا تزال سائدة. وفي برقية مسربة من العام 2006، صرّحت السفارة الأمريكية في أبو ظبي أن الإمارات العربية المتحدة تعتقد «أن أي تهديد من القاعدة سيكون ثانويًا مقارنة مع إيران في حال امتلاكها أسلحة نووية... إلا أنها مترددة باتخاذ أي خطوة من شأنها استفزاز الدولة المجاورة لها». وأوضحت البرقية أن مسؤولين إماراتيين طلبوا من مسؤولين أمريكيين «...عدم الاستعانة بهم إلا باعتبارهم الملاذ الأخير»، وأضافوا: « إذا استطعتم حل الأمور من دون إقحام الإمارات

(55) ذا غارديان، 7 كانون الأول/ديسمبر 2010.

(56) وكالة رويترز، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

(57) وكالة الأنباء الفرنسية، 24 آذار/مارس 2011.

العربيـة المتحـدة، فنرجـو منكـم القيـام بذلـك»[58]. ومـع ذلـك، وبعـد سـيطرة ولي عهـد أبـو ظبـي محمـد بـن زايـد آل نهيـان وإخوتـه الخمسـة عـلى معظـم جوانـب السياسـة الخارجيـة والمؤسسـات الأمنيـة، سرعـان مـا حـذت الإمـارات حـذو أقرانهـا في المملكـة العربيـة السـعودية والبحريـن.

ومنـذ العـام 2007، تـم تشـجيع المسـؤولين في السـفارات الغربيـة مـرارًا، مـن قبـل مسـاعدي ولي العهـد، عـلى اسـتقدام المزيـد مـن القـوات عـلى أراضيهـا، في محاولـة لمواجهـة الهيمنـة الإيرانيـة. وفي صيـف العـام 2009، وبحسـب برقيـة دبلوماسـية أمريكيـة أخـرى، حـذر ولي العهـد الولايـات المتحـدة مـن اسـترضاء إيـران، مصرحًـا أن «أحمـدي نجـاد هـو هتلـر»[59]. وبعـد أشـهر عـدة، ظهـر قائـد القيـادة المركزيـة الأمريكيـة في قطـر ليعـبر عـن موافقتـه عـلى الموقـف الجديـد للإمـارات العربيـة المتحـدة، معلنًـا، في مؤتمـر أمنـي كبـير في البحريـن، أن «القـوات الجويـة الإماراتيـة تسـتطيع القضـاء عـلى القـوات الجويـة الإيرانيـة بنفسـها بأكملهـا بحسـب اعتقـادي، نظـرًا إلى امتلاكهـا مـا يقـارب 70 مقاتلـة أف-16 بلـوك 60، وهـي أفضـل مـن مقاتـلات أف-16 الأمريكيـة»[60]. وبمزيـد مـن العدائيـة، أعلـن سـفير الإمـارات العربيـة المتحـدة إلى الولايـات المتحـدة (وهـو مواطـن مـن أبـو ظبـي)[61]، في مقابلـة لـه مـع المجلـة الأميركيـة ذا أتلانتيـك في صيـف العـام 2010، عـن رغبـة بـلاده في الحـرب. وعندمـا سـئل: «هـل تريـد مـن أمريـكا إيقـاف البرنامـج النـووي الإيـراني بالقـوة؟» أجـاب، «حتـمًا، حتـمًا، باعتقـادي نحـن معرضـون لخطـر البرنامـج النـووي الإيـراني أكـثر منكـم بكثـير (الولايـات المتحـدة)... أنـا أشـير إلى اعتقـادي أن الإمـارات العربيـة المتحـدة هـي الأكـثر ضعفًـا أمـام إيـران، مـن بـين الـدول كافـة في المنطقـة.

(58) وكالة رويترز، 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

(59) نيويورك تايمز، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

(60) فورين بوليسي، 17 كانون الأول/ديسمبر 2009.

(61) يوسف العتيبة.

جيشنا الموجود منذ أربعين عامًا، يصحو، ويحلم، ويتنفس، ويأكل، وينام، على وقع التهديد الإيراني. إنه التهديد العسكري الوحيد المعروف الذي يخطط له جيشنا، ويتدرب من أجله، ويعد العدة له؛ هذا يلخص كل شيء، لا يوجد أي خطر آخر، لا يوجد في المنطقة أي دولة تشكل تهديدًا للإمارات العربية المتحدة، سوى إيران»[62].

وعلى نطاق أوسع، يمكن تفسير امتلاك الإمارات العربية المتحدة، وغيرها من الممالك الخليجية أسلحة نووية، على أنه جزء من تعزيز الجبهة المناهضة لإيران. وبدأ هذا في أواخر العام 2009، فقد وقّعت أبو ظبي عقدًا بقيمة 20 مليار دولار مع اتحاد شركات بقيادة كوريا الجنوبية[63]، من أجل بناء أربع محطات للطاقة النووية بحلول العام 2020[64]، ومنذ ذلك الحين سرعت خطواتها مع الكويت[65]، والمملكة العربية السعودية[66] التي تقوم أيضًا بمناقشة شركات أجنبية نووية. وعلى الرغم من كون البرنامج الإماراتي مدنيًا بكل جوانبه، ومنطقيًا لجهة تنويع إمدادات الطاقة، نظرًا إلى تضاؤل احتياطي النفط والغاز، وارتفاع الاستهلاك المحلي للطاقة، مع ذلك، كان الهدف من أسلوب إطلاق البرنامج، توجيه تحذير إلى إيران. وكان هناك حرصٌ على نيل الموافقة على البرنامج، ليس فقط من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإنما من القوى النووية الرئيسية في العالم. ولم تمض الإمارات العربية المتحدة قدمًا في العقد إلا بعد حصولها على موافقة الكونغرس الأميركي، على الرغم من أن نيتها كانت عدم منح العقد لاتحاد

(62) ذا أتلانتك، 6 تموز/يوليو 2010.

(63) اتّحاد يضم شركة كوريا للطاقة الكهربائية، وشركة سامسونج، وشركة هيونداي، وشركة دوسان، وشركة وستنجهاوس.

(64) ذا ناشيونال، 29 كانون الأوّل/ديسمبر 2010.

(65) وكالة أسوشيتد برس، 21 حزيران/يونيو 2009.

(66) وكالة الأنباء الفرنسية، 30 تموز/يوليو 2011.

الشركات الأمريكية- اليابانية[67]. ويأتي هذا ليتعارض بشكل كبير مع الجهود الإيرانية للاستمرار في برنامجها النووي المحلي، من دون السعي إلى أخذ الإذن من الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من القوى النووية.

أما بالنسبة إلى قطر، وبصرف النظر عن شدة حذرها في تصريحاتها العلنية بشأن إيران، نظرًا لكونها وسيط السلام الأكثر فاعلية في المنطقة، إلا أنه تم كشف أمرها في برقيات مسربة. فمن الجدير ذكره أنه في إحدى البرقيات التي تعود إلى العام 2009، وصف رئيس الوزراء القطري علاقة الإمارة بإيران قائلًا «هم يكذبون علينا، ونحن نكذب عليهم»[68]. فيما يبدو أن قطر تسعى إلى تجنب الوقوع في خط المواجهات الأمامية، الذي تحتله المملكة العربية السعودية، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة. ويعود هذا، على الأرجح، إلى وضعها المتزعزع: فهي تستضيف منشآت عسكرية أمريكية كبرى، وفي الوقت نفسه، يجب عليها مشاركة المورد الأكبر للغاز لديها - حقل غاز الشمال - مع إيران.

وكذلك بالنسبة إلى عُمان، التي كانت أكثر تحفظًا على معارضة إيران، على الرغم من وجود قواعد غربية على أراضيها، وإنفاقها الضخم على الأسلحة الغربية. وفي محادثة خاصة مع مسؤول كبير في البحرية الأمريكية في العام 2008، بدا سلطان عُمان أكثر واقعية من حكام الدول المجاورة، في الوقت الذي كان فيه تصريحه العلني واقعيًا على نحو مماثل. وهذا الأمر غير مثير للدهشة تبعاً لكونه الحاكم الذي تولى المنصب لأطول فترة في المنطقة، وقد حظي بخبرة واسعة في التعامل مع إيران قبل الثورة وبعدها. وإضافةً إلى ذلك، ومع امتداد شبه جزيرة مسندم العُمانية في مضيق هرمز الاستراتيجي، فإنها المملكة الخليجية الأقرب إلى إيران، -وربما الأكثر أهمية -، وكما هو الحال في قطر، تتقاسم

(67) اتّحاد يضم شركتي جنرال إلكتريك وهيتاشي.

(68) ذا غارديان، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

عُمان حقل غاز بحري كبير مع الجمهورية الإسلامية. وفي الواقع، 80 بالمئة من حقل هينجام في موجودة في المياه الإيرانية الإقليمية، وخصصت الشركة الوطنية الإيرانية للنفط مبلغ 800 مليون دولار لتطويره[69] - وهو استثمار تعجز عُمان، على الأرجح، عن مضاهاته. وفعلًا، علَّق قابوس بن سعيد آل سعيد في محادثة له مع مسؤول أميركي في العام 2008، قائلًا إن «الإيرانيين ليسوا حمقى»، وزعم أن «طهران أدركت وجود خطوط لا يمكن تجاوزها [أي المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة]». وفي ما يخص مسألة الممالك الخليجية وإيران، صرَّح أن «إيران دولة كبيرة ولديها قدرات، ويجب علينا أن نتعامل معها»، ولكن «ما دامت الولايات المتحدة في الأفق، فإننا لا نهاب شيئًا»[70].

وهناك موقف آخر مثير للاهتمام تجاه إيران، صادر عن الشارقة ودبي، على الرغم من أنه لا يؤثر في أمن المنطقة بشكل كبير. وكأحد أقدم الموانئ في الخليج، لطالما كانت الشارقة موطنًا لمجتمع أساسي إيراني الأصل، وبغض النظر عن خسارتها إحدى جزرها النائية في العام 1971، لمصلحة إيران، بقيت العلاقات ودية إلى حد ما. وحافظت شركة نفط الهلال، التي يقع مقرها في الشارقة، على وجود مكتب لها في طهران دائمًا، وفي العام 2001، وقعت الشركة على اتفاق بقيمة مليار دولار لمدة 25 سنة مع الشركة الوطنية الإيرانية للنفط، لنقل نحو 500 قدم مكعب من الغاز الطبيعي الإيراني يوميًا إلى الإمارة[71]. وعلى نحو مماثل، تعتبر دبي، الميناء الأكبر في المنطقة، والتي تمتلك تاريخًا طويلًا في اعتماد سياسات الحرية الاقتصادية، وموطنًا للمجتمعات الأساسية الإيرانية الأصل على مدى أكثر من قرن، ولديها سجل موثق من الدعم، أو على الأقل من

(69) مجلة النّفط والغاز العربي، 2 كانون الثاني/يناير 2012.

(70) موقع ويكيليكس، السفارة الأمريكية في مسقط، 1 آذار/مارس 2008.

(71) موقع وكالة داو جونز الإخبارية، 14 تموز/يوليو 2011.

الحفاظ على موقع الحياد في ما يخص إيران. وحتى عندما دعمت أبو ظبي، وأغلبية الممالك الخليجية، العراق، بشكل علني، خلال الحرب الإيرانية-العراقية في ثمانينيات القرن العشرين، نأى حاكم دبي بنفسه عن ذلك علنًا، وبقيت المرافق البحرية للمدينة مفتوحة أمام السفن الإيرانية، كما استمرت إذاعتها الرسمية ببث الأخبار بنسختها الإيرانية. وعلى ضوء تراجع فعالية السياسات الخارجية لدبي إثر دمج قواتها العسكرية مع قوات أبو ظبي العسكرية بقيادة الإمارات العربية المتحدة في تسعينيات القرن العشرين، و- كما خمّن الكثيرون - بعد إنقاذ أبو ظبي لاقتصادها في السنوات الأخيرة، تم الافتراض أن الإمارة ستجاري أبو ظبي في مواقفها. وهذا ما حصل إلى حد ما، في ظل عدم توافر الكثير من الخيارات للأسرة الحاكمة في دبي، سوى الانصياع لرغبة أبو ظبي، في الموافقة على العقوبات الاقتصادية الأميركية ضد التجارة الإيرانية. ومنذ العام 2008 تقريبًا، أصبح من الصعب جدًا على رجال الأعمال الإيرانيين تحويل الأموال من وإلى دبي، وفي بعض الحالات، إنشاء حسابات مصرفية. وعلى الرغم من ذلك، اعتبرت هذه القيود مؤذية للحياة المعيشية في دبي، حيث انتهج حاكم الإمارات سياسة مغايرة فيما يتعلق بإيران، محاججًا في مقابلة تلفزيونية له على قناة سي أن أن، في كانون الأول/ديسمبر 2011، أن إيران لا تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية، «بغض النظر عن شكوك الغرب في أنها تطورها»، سائلًا، بشكل بلاغي، «ما يمكن أن تفعله إيران بالسلاح النووي؟»[72]

إسرائيل: الحلف غير المقدس

لعل الأمر الأكثر إثارة للجدل، والأكثر خطورة من التشدد تجاه إيران، هو تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بشكل سري، بين الممالك الخليجية وإسرائيل. وفي سياق ما يبدو تعزيزًا للعلاقات مع ضامني الأمن الغربيين، وتقوية للجبهة المناهضة لإيران، إضافةً إلى أنه نتيجة بناء روابط تجارية

(72) وكالة رويترز، 7 كانون الأول/ديسمبر 2011.

مثمرة مع أحد الاقتصادات الأكثر تطورًا في المنطقة، يظهر أن بعض الحكام الخليجيين يرغبون في التعاون والتآزر الأمني مع إسرائيل بشكل سري. وتعتبر هذه السياسة بالتحديد خطرة، نظرًا إلى تاريخ الممالك الخليجية الطويل في مقاطعة إسرائيل، واصطفافهم العلني مع «جبهة الرفض»[73]، و- كما ناقشنا مسبقًا - تقديمهم المعونات الإنمائية الأساسية لفلسطين. فضلًا عن ذلك، فإن شعوبهم بأغلبيتها معادية لإسرائيل، ومؤيدة لفلسطين، في ظل المشاعر المتأججة التي تثيرها الموضوعات المتعلقة بإسرائيل والصهيونية. وبطبيعة الحال، شب عدد كبير من سكان الممالك الخليجية وهم يشاهدون الانتفاضة الفلسطينية عبر التلفاز[74]، وتبقى القضية الفلسطينية بالتأكيد قضية مشتركة بين الفئات الشابة في المنطقة. ومن المرجح أن معظم المغتربين إلى الممالك الخليجية يمتلكون وجهات نظر مماثلة أيضًا. وحتمًا، يوجد عدد كبير من الجاليات الفلسطينية التي مكثت طويلًا في جميع الممالك الخليجية. وفي بعض الحالات، هناك مواطنون خليجيون مجنسون من أصول فلسطينية، ولدوا في مخيمات للاجئين، ويعملون كمستشارين كبار في دواوين الحكام، ويتبوؤن مناصب عالية أخرى.

ومنذ بداية استقلال الممالك الخليجية، وصياغة الدساتير فيها، أو كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، عند إعلان قانونها الأساسي، أدرجت بنود ومواد في الممالك الخليجية، توجب على الشخصيات حكومية، ورجال الأعمال، وحتى السكان، مقاطعة كافة العلاقات مع إسرائيل. وفي حالة الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، لطالما كان هناك مكتب لمقاطعة إسرائيل قابع ضمن الحكومة الإتحادية، ونص القانون الاتحادي رقم 15، منذ العام 1971، على أن «...أي شخص حقيقي أو قانوني يحظر

(73) أوليفير روي

Roy, Olivier, The Politics of Chaos in the Middle East (London: Hurst, 2008), p. 96.

(74) فيليو، ص.133

Filiu, p. 133.

عليه إبرام اتفاقيات مباشرة، أو غير مباشرة مع مؤسسات أو أشخاص إما يسكنون في إسرائيل، أو مرتبطين بها بسبب جنسيتهم، أو يعملون بالنيابة عنها»[75]. إلا أنه، وعلى مدى سنوات كثيرة، توسعت أعمال مكتب المقاطعة إلى حد تخطت فيه الحظر التجاري المباشر بين المؤسسات التي يقع مقرها في الإمارات العربية المتحدة وبين إسرائيل. وبشكل ملحوظ، تم حظر المكالمات الهاتفية إلى إسرائيل، وحجب المواقع الإلكترونية ذات النّطاق الإسرائيلي من قبل شركة الاتصالات التابعة للدولة[76]، ومُنِعَ المواطنون الإسرائيليون من الدخول إلى الإمارات العربية المتحدة، وكذلك الحال – نظريًا - بالنسبة لأي زائر يوجد على جواز سفره ختم تأشيرة الدخول الإسرائيلية[77].

واستمر مركز زايد للتنسيق والمتابعة في أبو ظبي، بنشر مواد معادية للسامية، واستضافة متحدثين معادين للسامية مدانين دوليًا، وصولًا إلى العام [78]2003. ووفقًا لمكتب وزارة الخارجية الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، أُفيد أن السلطات الإماراتية، فشلت أيضًا في وقف نشر الرسوم الكاريكاتورية المعادية للسامية في صحيفتين عربيتين تابعتين للدولة، تمتلكان أعلى نسبة مبيع – الاتحاد، والبيان[79]. وغالبًا ما تقارن

(75) انظر، مارجوري ج. هال

Hall, Marjorie J., Business Laws of the United Arab Emirates (London: Jacobs,1987).

(76) النّطاق: .IL.

(77) عمليًا، من الممكن الدخول إلى الإمارات العربية المتّحدة بجواز سفره عليه ختم تأشيرة الدخول الإسرائيلية، ولكن لم يبذل أي جهد لتوضيح المسألة.

(78) انظر، ديفيدسون (2008)، من ص.199 إلى ص.200. وإلى أن تمّ إغلاقه، استمر مركز زايد للتنسيق والمتابعة في أبو ظبي باستضافة متحدثين معادين للسامية، بمن فيهم أعضاء منظمة التقدم العالمية.

(79) تقرير مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل لعام 2007 حول الإمارات العربية المتّحدة.

الرسـوم الكاريكاتوريـة القـادة الإسرائيليـين بهتلـر، واليهـود بالشـياطين. وفي شـهر كانـون الثاني/ينايـر مـن العـام 2009، وفي ذروة حـرب غـزة، لم تكتـف الصحيفـة الإماراتيـة الصـادرة باللغـة الإنكليزيـة، غولـف نيـوز، بعـرض رسـم كاريكاتـوري (يظهـر جنديًـا إسرائيليًـا بلسـان أحمـر متشـعب)[80]، بـل قامـت بنـشر مقالـة اسـتذكرت فيهـا المحرقـة اليهوديـة زاعمـة أنـه «...مـن الواضـح أن المحرقـة اليهوديـة كانـت مكيـدة حاكهـا الصهاينـة والنازيـون، وقـد راح ضحيـة هـذه المؤامـرة اللاإنسـانية الكثـير مـن النـاس الأبريـاء... المحرقـة اليهوديـة كانـت جريمـة كـبرى في التاريـخ والمجرمـون الإسرائيليـون يعيـدون تجسـيدها اليـوم»[81].

وبعـد انضـمام الإمـارات العربيـة المتحـدة إلى منظمـة التجـارة العالميـة في العـام 1996، بـات مـن الواضـح أن السـلطات الإماراتيـة تـرزح تحـت وطـأة الضغـوط، إمـا للتخـلي عـن مقاطعـة إسرائيـل، أو التخفيـف مـن حدتـه عـلى الأقـل. وعندمـا وافقـت دبي عـلى اسـتضافة الاجتـماع السـنوي العـام لمنظمـة التجـارة العالميـة في العـام 2003، تَوَجَّـبَ عليهـا دعـوة وفـود مـن الـدول الأعضـاء كافـة، ولم يكـن هنـاك أي وسـيلة لتجنـب حضـور وفـدٍ إسرائيـلي ورفـع العلـم الإسرائيـلي في أعـلى بـرج مركـز دبي التجـاري العالمـي[82]. وقـد كان لـدور الإمـارات العربيـة المتحـدة القيـادي الحديـث في مجـال الطاقـات المتجـددة، نتائـج مشـابهة: فبعـد فوزهـا باسـتضافة مقـر الوكالـة الدوليـة للطاقـة المتجـددة، لم يمتلـك مكتـب الهجـرة، في أوائـل العـام 2010، أي خيـار سـوى السـماح لوفـد إسرائيـلي - يضـم وزيـرًا - بالمشـاركة في اجتماعـات

(80) الغولف نيوز، 11 كانون الثاني/يناير 2009. مقال بعنوان

'Israel's War of Deceit, Lies, and Propaganda'.

(81) الغولف نيوز، 4 كانون الثاني/يناير 2009. مقال بعنوان

'Zionists are the New Nazis'.

(82) ديفيدسون (2008)، ص.200.

Davidson (2008), p. 200.

الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا)، في الإمارة. وأكد متحدث باسم إيرينا أنه «تم استضافة إسرائيل وفقًا لاتفاقيات محددة مع الإمارات العربية المتحدة» وذلك «...على الرغم من عدم وجود روابط دبلوماسية بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل»(83).

وبالإضافة إلى المنظمات الدولية، تعرضت الإمارات العربية المتحدة لضغوط متزايدة مباشرة من الولايات المتحدة، حيث سجل مكتب الامتثال ضد المقاطعة، التابع لوزارة التجارة الأميركية بوفاء الأمثلة حول طلبات المقاطعة التي تفرضها الإمارات العربية المتحدة. وعادة ما تظهر هذه الطلبات على شكل بنود في العقود الصادرة عن الشركات الإماراتية، والتي غالبًا ما تكون بهذه الصيغة: «يجب على البائع أن لا يعرض السلع أو المواد التي تم تصنيعها أو إنتاجها في إسرائيل، ويمنع الاستفادة من أي منظمة إسرائيلية لاستلام السلع أو المواد أو نقلها»(84).

وفي هذه الأثناء، أفادت مبادرة الشبكة المفتوحة -أوبن نت- من جامعتي هارفرد وتورنتو، أن الإمارات العربية المتحدة قامت بإلغاء الحظر على المواقع الإلكترونية ذات النطاق الإسرائيلي -وهو نوع من الاستثناء نظرًا للزيادة الهائلة في الرقابة على الإنترنت. وبشكل مفاجئ، أصبحت جميع هذه المواقع «متاحة بشكل ثابت من خلال مُزَوِّدَيّ خدمات الإنترنت في البلاد»، كما ذُكِرَ «...أن الأسباب وراء قرار السلطات الإماراتية برفع الحظر عن المواقع الإلكترونية الإسرائيلية ليست واضحة، وما إذا كان رفع الحظر

(83) وكالة رويترز، 18 كانون الثاني/يناير 2010.

(84) انظر، كريستوفر م. ديفيدسون

Davidson, Christopher M., Abu Dhabi: Oil and Beyond (London: Hurst, 2009), chapter 6.

هـذا سيسـتمر»[85]. وبشـكل أكـثر إثـارة للاسـتهجان، أفـادت صحيفـة كويتيـة في أواخــر العــام 2010، عــن نقــل امــرأةً مــن الأسرة الحاكمــة في أبــو ظبــي إلى إسرائيـل، للخضـوع «لجراحـة معقـدة للقلـب». كـما ورد أن أحـد أعضـاء الكنيسـت قـام بتيسـير إجـراءات الدخـول، وذلـك بعـد أن أوصى طبيب الشـيخة بمستشـفى محـدد في حيفـا. ومـن المثـير للانتبـاه، أن صـورة الشـيخة ظهـرت في تقريـر للقنـاة الإسرائيليـة الثانيـة، تأكيـدًا عـلى أن «العـلاج لا يميـز بـين المـرضى، ويجـب أن يكـون وسـيلة للتقـارب بـين شـعوب المنطقـة»[86].

وفي شــهر شــباط/فبراير مــن العــام 2011، ســلطت منظمــة العفــو الدوليــة الضــوء عــلى اختفــاء مــدرِّس إمــاراتي، كان قــد تــم اعتقالــه مســبقًا في أواخــر العــام 2008 بســبب «التظاهــر تضامنًــا مــع أهــالي قطــاع غــزة، الــذي كان يتعـرض لهجـوم عسـكري إسرائيـلي»[87]. ففـي السـنوات الماضيـة، كان لا بـد لأي مواطـنٍ خليجـي، اتخـذ موقفًـا مماثـلًا، مـن الحصـول عـلى الموافقـة الضمنيـة للسـلطات، كي لا يواجـه أي صعوبـات.

في بعـض الجوانـب، تجـاوزت البحريـن الإمـارات العربيـة المتحدة في إطار تحسـين علاقاتهـا مـع إسرائيـل، عـلى الأقـل على المسـتوى الرسـمي. ففـي السـنوات الأخيرة الماضيـة، صـدرت تعليـمات للشـخصيات الحكوميـة بعـدم الإشـارة إلى إسرائيـل بــ «الكيـان الصهيـوني» أو «العـدو»، وفي العـام 2005، أغلقـت المملكـة مكتـب المقاطعـة لديهـا[88]. وعـلاوة عـلى ذلـك، وفقًـا لبرقيـة دبلوماسـية مسربـة تعـود للسـنة نفسـها، أسرَّ الملـك لدبلوماسـيين أميركيـين «أنـه [الملـك] يقـوم باتصـالات مـع إسرائيـل عـلى المسـتوى الاسـتخباراتي/الأمني (أي مـع الموسـاد)، وأشـار إلى أن

(85) البيـان الصحفـي لمبـادرة الشـبكة المفتوحـة (OpenNet Initiative)، 20 تشريـن الثـاني/ نوفمبر 2009.

(86) الوطن، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

(87) البيان الصحفي لمنظمة العفو الدّولية،11 شباط/فبراير 2011.

(88) الغولف نيوز، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

البحرين ستكون على استعداد للمضي قدمًا في مجالات أخرى». غير أنه عندما تعرض للضغط في ما يتعلق بالروابط التجارية مع إسرائيل، أقر أن «الوقت مبكر جدًا، وأنه يجب تأجيل المسألة إلى ما بعد قيام دولة فلسطينية»[89]. وفي الواقع، هناك إشارات في البحرين، كما هو الحال في الممالك الخليجية الأخرى، إلى أنه من شأن الكشف عن أي روابط رسمية مع إسرائيل أن يُقَابَل بإدانة كبيرة من قبل المواطنين. وفي صيف العام 2010، على سبيل المثال، قامت مظاهرات ضخمة في الجوامع الرئيسية في البحرين -السنية والشيعية على حد سواء- لاستنكار الهجمات الإسرائيلية على أسطول غزة. وبالنسبة إلى ملك يرعى الروابط الأمنية والتجارية مع إسرائيل، فإن هذا الأمر يسبب قلقًا، فقد رفعت الحشود شعارًا وصفت فيه الرئيس الأمريكي بالكاذب لأنه «لم يقر أن إسرائيل دولة إرهابية»[90].

وهناك بعض الدلائل على أن حكومتي كل من قطر والمملكة العربية السعودية، تتراخيان في موقفهما تجاه إسرائيل أيضًا. فحتى العام 2009، كان هناك «قسم المصالح التجارية» الإسرائيلي، ومقره في الدوحة[91]، وفي العام 2010، أفيد أن هيئة الاستثمار القطرية ومجموعة العليان السعودية عقدتا شراكة مع كريدي سويس ومصرف إسرائيل ديسكاونت القابضة، من أجل إنشاء صندوق جديد لـ «انتهاز فرصة ملاحقة استثمارات الائتمان في الأسواق الناشئة». ويساهم كل شريك بمبلغ 250 مليون دولار، فيكون بذلك مبلغ الصندوق الذي تصل قيمته إلى مليار دولار هو أحد أكبر الصناديق الجديدة التي أُنشِئت منذ أزمة الائتمان في العام 2008. وعلى الرغم من أن التغطية الصحفية المترتبة أشارت إلى أن المملكة العربية السعودية وقطر لا تزالان

(89) هآرتس، 8 نيسان/أبريل 2011.

(90) الحياة، 5 حزيران/يونيو 2011.

(91) انظر، ألن جيه. فرومهيرز

Qatar: A Modern History (London: IB Tauris, 2012), p. 23.

ضمـن المجموعـة المقاطعـة لإسرائيـل، إلا أن المحللين صرحـوا أن «المقاطعة العربية ليسـت إلا حـبراً عـلى ورق»، وأن هنـاك «تدفـق للمهـارات والسـلع الإسرائيليـة إلى العـالم العـربي»[92]. ومـما يثـير الاهتـمام، أن تراخـي قطـر في علاقتهـا مـع إسرائيـل قـد طـال مجـال التعليـم. فبحسـب وثائـق مسربـة إلى صحيفـة العـرب في صيـف العـام 2011، تـم تزويـد معلمـي اللغـة العربيـة الذيـن يخضعـون للتدريـب في الإمـارة، بوثائـق ومـواد باللغتـين العربيـة والعبريـة، يبـدو أنهـا صـادرة عـن وزارة التعليـم الإسرائيليـة. وعندمـا تـم التحقـق مـن هـذا الموضـوع، أجـاب الموزعـون بـكل بسـاطة: «لقـد كان هنـاك خطـأ»[93].

أمـا بالنسـبة إلى العلاقـات الأمنيـة، وكـم هـو الحـال في البحريـن، يوجـد الآن قنـاة مفتوحـة للتواصـل بـين قطـر والأجهـزة الأمنيـة الإسرائيليـة. في أواخـر العـام 2010، حـضر إلى الإمـارة وفـد مـن كبـار رجـال الشرطـة الإسرائيليـين، للمشـاركة في اجتـماع للإنتربـول ظاهريًـا، وكان مـن بينهـم رئيـس فـرع التحقيـق والاسـتخبارات في الشرطـة الإسرائيليـة. واللافـت في الأمـر، أن وكالـة فرانـس بـرس أفـادت أن الوفد الإسرائيـلي التقـى بقائـد شرطـة دبي «بالصدفـة» أيضًـا، وأنـه «لم يظهـر أي توتـر بـارز... عـلى الرغـم مـن النـزاع بـين الدولتـين»[94]. وبذلـك حتـى الآن، لا يوجـد سـوى القليـل مـن الأدلـة القاطعـة عـلى العلاقـات الأمنيـة المتناميـة بـين المملكـة العربيـة السـعودية وإسرائيـل، أو عـلى أقـل تقديـر، لم يكـن هنـاك أي اعـتراف صـارخ، كـما هـو الوضـع بالنسـبة لقطـر والبحريـن. ومـع ذلـك، انتشرت إشـاعات قويـة متكـررة عـلى مـدى السـنوات القليلـة المنصرمـة، حـول التعـاون بـين هاتـين القوتـين، عـلى الأغلـب بسـبب موقـف المملكـة العربيـة السـعودية مـن إيـران،

---

(92) الغولف نيوز، 13 آب/أغسطس 2010.

(93) صحيفة العرب، 12 حزيران/يونيو 2011.

(94) وكالة فرانس برس، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

ووجـود عـدو مشـترك[95].

الانقسام وغياب الوحدة

بـصرف النظـر عــن إدراك كـمّ التهديــدات الحاليــة المشــتركة أو عــدم إدراكهــا، وبـصرف النظـر عـن أن غــزو الكويــت مــا زال ماثـلًا أمــام أعــين الكثـير مـن المواطنين الخليجيـين، إلا أن الممالـك الخليجيـة تبـدو، أكـثر مـن أي وقـت مـضى، أبعـد مـا يكـون عـن التعـاون الأسـاسي، والأمـن الجماعـي. وكــما ســنناقش في الفصــل الآتي، وعــلى الرغــم مــن تصنيــف عــدد مــن الأفعـال المؤخـرة عـلى أنهـا «أعـمال جماعيـة» في أعقـاب الربيـع العـربي، وعمليًـا، كانـت هـذه جهـودًا أحاديـة أو ثنائيـة فاعلـة مـن جانـب المملكـة العربيــة الســعودية والإمــارات العربيــة المتحــدة لتفــادي انهيــار النظــام في الــدول المجــاورة غــير المســتقرة. وبالفعــل، في حــين تتوافــر المجالــس الرسـمية والآليـات المتعـددة مكتوبـة عـلى ورق، يتعـذر وجـود هيئـة فاعلـة لضـم هـذه الـدول المتشـابهة إلى حـد كبـير، في تحالـف قيّـم. وعـلى المـدى القصـير، وهـذا يعنـي أن الممالـك الخليجيـة سـتبقى ضعيفـة للغايـة مقابـل الهجـمات الأجنبيــة والنزاعــات الثانويــة في مــا بينهــا، أمــا عــلى المــدى البعيـد، فسـيبقى اعتمادهـا عاليًـا عـلى الضمانـات الأمنيـة الخارجيـة، ومـا ينجـم عنهـا مـن التعـرض للمشـاكل المرتبطـة بهـا.

ومجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة، أو مـا يعـرف بــ «مجلـس التعـاون الخليجـي»، هـو المنظمـة التـي توقـع الكثـيرون أن تمثـل «جبهـة موحـدة»

(95) وفي صيـف 2010، عـلى سـبيل المثـال، ذكـرت وكالـة الأنبـاء الإيرانيـة شـبه الرسـمية، وكالـة أنبـاء فـارس، أنّ طائـرة حربيـة إسرائيليـة حطّـت في قاعـدة جوّيّـة سـعوديّة بالقـرب مـن مدينـة تبـوك في شـمال غـربي المملكـة. وعـلاوة عـلى ذلـك، زعمـت الصّحافـة الإسرائيليـة أنّ إسرائيـل تـدرس مـدى فائـدة اسـتخدام تبـوك كقاعـدة محتملـة لـضرب إيـران، وأنّ أحـد كبـار أفـراد الأسرة السـعودية الحاكمـة كان ينظّـم العمليـة. وتـمّ اقتبـاس قـول أحـد المسـافرين في المطـار بـأنّ حركـة الملاحـة الجويـة توقّفـت كلّيًـا مـن دون أي تبريـر خـلال هبـوط الطائـرات الإسرائيليـة المزعـوم، ولكـن تـمّ التّعويـض لجميـع المسـافرين المحتجزيـن ماديًـا وتـمّ إيواؤهـم في فنـادق فاخـرة.

للممالـك الخليجيـة. تأسـس المجلـس في العـام 1981 في أبـو ظبـي، وكانـت الحـرب العراقية-الإيرانيـة الدافـع وراء إنشـائه، وتحديـدًا، المخـاوف الكويتيـة مـن الأضرار الجانبيـة، أو مـن هجـوم مـن الـدول المجـاورة المتحاربـة. وعـلى مسـتوًى اقتصـادي، كان مـن المفـترض بالمجلـس تعزيـز المشـاريع المشـتركة بـين الممالـك، وإزالـة الحواجـز أمـام التجـارة، وإنشـاء عملـة موحـدة لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي بحلـول العـام 2010. وفي ظـل النجـاح المحـدود في إنشـاء اتحـاد جمـركي لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي، بقـي الدمـج الاقتصـادي الحقيقـي بعيـد المنـال، مـع تأجـج عـدد مـن النزاعـات التـي حالـت دون تشـديد أواصر العلاقـات.

وبشـكل خـاص، أعلنـت عـمان في العـام 2006، أنهـا لـن تكـون قـادرة عـلى توفـير متطلبـات العملـة الموحـدة، في حـين أعلنـت الإمـارات العربيـة المتحـدة في العـام 2009، عـن انسـحابها الكامـل مـن المـشروع، في خطـوة تبـدو انتقامًـا مـن إعـلان مجلـس التعـاون الخليجـي مدينـة الريـاض مقـرًا لمصرفهـا المركـزي عوضًـا عـن مدينـة أبـو ظبـي. وفي غضـون أيـام مـن انسـحاب الإمـارات، تُـرِكَ الآلاف مـن سـائقي الشـاحنات الإماراتيـين عالقـين عـلى الحـدود مـع المملكـة العربيـة السـعودية. ووفقًـا لبرقيـة دبلوماسـية أميركيـة مسربـة، تـم إلقـاء اللـوم، بشـكل علنـي، عـلى نظـام البصمـة السـعودي الجديـد[96]، وذلـك بعـد وصـف المشـكلة بأنهـا «أزمـة إنسـانية»، ولكـن أجمـع معظـم المحللـين عـلى أنهـا ردة فعـل انتقاميـة إزاء موقـف الإمـارات العربيـة المتحـدة في مـا يخـص العملـة. وإضافـة إلى ذلـك، اسـتمرت الممالـك الخليجيـة بتوقيـع اتفاقيـات تجـارة حـرة ثنائيـة الأطـراف مـع دول أخـرى، عـلى الرغـم مـن إطـلاق مجلـس التعـاون الخليجـي سـوقًا مشـتركًا في العـام 2008. واعتـبر كل مـن المملكـة العربيـة السـعودية وأعضـاء مجلـس التعـاون الخليجـي أن البحريـن، التـي طـورت اتفاقيـة تجـارة حـرة شـاملة مـع الولايـات المتحـدة، تجـاوزت

(96) موقع ويكيليكس، السفارة الأمريكية في أبو ظبي، 16 حزيران/يونيو 2009.

السـوق المشـترك للمجلـس.

وعـلى المسـتوى العسـكري، كان الهـدف مـن مجلـس التعـاون الخليجـي توفـير الحمايـة الجماعيـة لجميـع الأعضـاء مـن خـلال قـوات درع الجزيـرة. وكان مـن المفـترض أن تضـم هـذه القـوات، التـي أنشـئت في العـام 1984، 10.000 جنـدي يمثلـون الممالـك الخليجيـة السـت. ولكـن حتـى بعـد تحريـر الكويـت في العـام 1991، اقتـصر عـدد الجنـود في القـوات عـلى 5.000 فقـط، ولأنهـا لم تضطلـع بـأي دور فعـال في الـصراع، تـم حلهـا مؤقتًـا، وأعيـدت الوحـدات المشـاركة إلى جيوشـها الوطنيـة الخاصـة بهـا[97].

وفي السـنوات الأخـيرة، كان هنـاك ادعـاءات تفيـد بـأن عـدد القـوات قـد بلـغ 40.000[98]، لكـن عـدد الجنـود المتواجديـن في مقرهـا في مدينـة الملـك خالـد العسـكرية في المملكـة العربيـة السـعودية، غـير واضـح، في حـين أن الهيـكل القيـادي والتوجيهـي لا يـزال غامضًـا. ولطالمـا هـددت النزاعـات الأمنيـة وحتـى الاشـتباكات بـين الممالـك الخليجيـة وجـود القـوات باسـتمرار. وحتـى في القـرن الواحـد والعشريـن، هنـاك الكثـير مـن الدلائـل أن مشـاكل القرنـين التاسـع عـشر والعشريـن حـول الحـدود وغيرهـا مـن الشـكاوى القديمـة مـا زالـت قائمـة. فعلى سـبيل المثـال، مـا زال هنـاك نـزاع حـاد حـول الحـدود بـين أبـو ظبـي والمملكـة العربيـة السـعودية. وبالعـودة تاريخيًـا إلى أولى الهجـمات الوهابيـة عـلى أراضي أبـو ظبـي، وإلى المواجهـات حـول واحـة البريمـي في خمسـينيات القـرن العشرين، والتسـوية حـول الحـدود المتنـازع عليهـا في سـبعينيات القـرن العشريـن، تبقـى

---

(97) انظر، أنتوني هـ. كوردسمان

Cordesman, Anthony H. and Obaid, Nawaf, National Security in Saudi Arabia: Threats, Responses, and Challenges (Westport: Praeger Security International, 2005), p. 138.

(98) صحيفة الشرق الأوسط، 29 آذار/مارس 2011.

القضية محطًا للجدل. وما زال عدد من المؤسسات في أبو ظبي يصدر خرائط تظهر أن الأراضي الإماراتية تضم مناطق تم التنازل عليها لمصلحة المملكة العربية السعودية منذ سنين مضت، وفي آذار من العام 2010، أفيد أن اشتباكًا بحريًا وقع في المنطقة البحرية المتنازع عليها. ووفقًا لمراسل الدايلي تلغراف في الإمارات العربية المتحدة، فقد أطلقت سفينة إماراتية النار على سفينة سعودية عندما انحرفت الأخيرة عن طريقها إلى المياه الإقليمية الإماراتية، على حد زعمها. واستسلمت السفينة السعودية، ولكن تم اقتياد بحارتها إلى أبو ظبي وبقوا رهن الاحتجاز لمدة أسبوع قبل أن يتم ترحيلهم. وعلى الرغم من أن متحدثًا باسم وزارة الدفاع الإماراتية أكد حصول الحادثة، إلا أنه لم يتمكن من إعطاء تفاصيل حولها. ولكن صرّح دبلوماسي مقيم في الخليج أنه «...يبدو أن هناك محاولات بذلت للتكتم حول هذا الموضوع، وهذا ما كان متوقعًا استنادًا إلى العلاقة المهمة بين البلدين...لكن ذلك يذكرنا بالجيوش المضطربة الموجودة في هذه المنطقة من الخليج»[99].

كما أن النزاعات القائمة بين عُمان والإمارات العربية المتحدة هددت أي تصور لوجود أمن جماعي في دول مجلس التعاون الخليجي. فعلى مدى سنوات طويلة، كانت القضايا الإقليمية على المحك، لكن الوضع بات أكثر توترًا في العقود الماضية. ففي العام 2003، بدأت الإمارات العربية المتحدة بإنشاء جدار ضخم يمتد على طول الحدود الصحراوية بين الدولتين. وهذا الجدار، الذي تم بناؤه بالكامل في العام 2008، مكّن الإمارات العربية المتحدة فعليًا من إغلاق الحدود المفتوحة سابقًا بين مدينة العين التابعة لإمارة أبو ظبي، ومدينة البريمي العُمانية المجاورة. وولّد الجدار استياءً شعبيًا في كلتا المدينتين، إضافةً إلى الشركات المحلية الزراعية، التي بات يتوجب عليها المرور بنقاط تفتيش لعبور الحدود، واعتبر الجدار هدمًا

(99) ذا دايلي تليغراف، 26 آذار/مارس 2010.

لقرون من الروابط التجارية والأسرية بين المجتمعين[100]. وما شكل خطورة كبيرة، خاصةً على مستوى الحكومات الدولية، ورود معلومات واسعة النطاق عن اختراق شبكة تجسس تعمل لمصلحة الإمارات العربية المتحدة في عُمان. ففي أواخر العام 2010، ادعى مدونون عُمانيون اعتقال «عملاء إماراتيين»، وفي أوائل العام 2011، أكدت السلطات العُمانية هذه الادعاءات. وعلى الرغم من أن الإمارات نفت وجود الجواسيس في البداية، مصرحةً أن «الإمارات العربية المتحدة تعرب عن استعدادها التام للتعاون مع عُمان في أي تحقيق قد تجريه وبشفافية مطلقة، للكشف عن أولئك الذين يحاولون تشويه العلاقات بين الدولتين»[101]، ولم تحل المشكلة إلا بعد الوساطة الكويتية، التي تمثلت بزيارات شخصية إلى عُمان، لولي عهد أبو ظبي، وحاكم دبي.

وفي ما يتعلق بانقسام الممالك الخليجية حول العلاقات مع إيران، اتضح أن شبكة التجسس الإماراتية كانت تسعى ربما للحصول على معلومات بشأن احتمال وجود علاقات أمنية بين عمُان وإيران. وبحسب وصف محلل بارز في مركزٍ للتفكير مقره في دبي – «... هناك احتمال واحد، بأن الإمارات تريد أن تعرف المزيد عن العلاقات العمانية-الإيرانية، على خلفية العلاقات الطويلة في التعاون الأمني العسكري بين مسقط وطهران»[102]. وبالفعل، قبل اعتراف السلطات العُمانية بوقت قصير، أفادت المؤسسة الإعلامية الإيرانية المدعومة من الدولة، أن وزير الداخلية[103] قد زار مسقط مؤخرًا. وبعد لقائه حاكم عُمان، ذُكِرَ أن الوزير وصف عُمان بالـ«صديق قديم لإيران، ولطالما كانت تسعى إلى تطوير الروابط مع طهران»، كما أثنى على

(100) ذا ناشيونال، 20 تموز/يوليو 2008.

(101) بي بي سي نيوز، 31 كانون الثاني/يناير 2011.

(102) المصدر نفسه.

(103) مصطفى محمّد نجّار.

عُمان «لإرسالها سفينة «زينة البحار» إلى المياه الإقليمية الإيرانية الجنوبية حاملة رسالة سلامٍ وود»، ولإطلاقها سراح 101 من السجناء الإيرانيين الذين كانوا محتجزين في السجون العُمانية. وفي هذه الأثناء، أُفيد أن حاكم عُمان «...دعا إلى ترسيخ الروابط الثنائية وتحديدًا في المجالات الاقتصادية»، وقال إن «إيران يمكن أن تلعب دور الممر لنقل السلع من عُمان إلى آسيا الوسطى»، وذلك قبل أن يختتم بقوله إن «إيران وعُمان تقفان جنبًا إلى جنب كأخوين، ولا يمكن لأي شيء أن يوجد شرخًا بينهما»[104].

ومن الواضح أن هذا النوع من التجسس، والصفقات الإقليمية الأمنية الثنائية مع القوى الإقليمية الأخرى - سواءً أكانت حقيقية أم وهمية - يوهن أي تصورٍ للثقة بدول مجلس التعاون الخليجي، وبقدراتها. ومما لا شك فيه أن حكومات الممالك الخليجية الست كلها ما زالت تعتبر أن الضمانات الأمنية الدولية المنفصلة هي شبكة الأمان الفاعلة الوحيدة بالنسبة لهم. ولقد انتهزت بعض القوى الغربية الفرص التي ظهرت أمامها جراء نقاط الضعف هذه، وبدأت اليوم باكتشاف إمكانية توسيع نطاق تحالفاتها الفردية واتفاقياتها لإنشاء مجموعات ثانوية للممالك الخليجية.

وبكلمات أخرى، إذا كان من الممكن ضم مملكتين أو ثلاث ممالك خليجية مع بعضها في ظل قوة غربية واحدة، يمكن خلق إحساس بالأمن الجماعي لدى تلك الدول حتى ولو كان ذلك برعاية قوة أجنبية، وتطلب ذلك تجاوز مجلس التعاون الخليجي وقوات درع الجزيرة الخاصة به. وبعد تأسيس قاعدة الجيش الفرنسي في أبو ظبي في العام 2009، لمّح الرئيس الفرنسي إلى هذا الاحتمال في مقال رأي كتبه في صحيفة أبو ظبي الناطقة بالإنكليزية والمدعومة من الدولة. وأوضح أن «...وجود قاعدة عسكرية فرنسية للمرة الأولى في الشرق الأوسط يظهر أن دولتنا تمتلك نية المشاركة في الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها بشكل كامل»، واسترسل بالتصريح أنّ «فرنسا

(104) المكتب السياسي لـ طهران تايمز، 21 كانون الثاني، يناير 2011.

لديها الكثير من الحلفاء في المنطقة؛ إن وجودنا في أبو ظبي سيُمَكِّنُنَا من تعزيز شراكتنا الاستراتيجية معهم» و«إننا [فرنسا] نأمل أن يتم ترسيخ تعاون دفاعي صلب متعدد الأطراف بين حلفائنا في المنطقة». وختم قائلًا إنه «لهذا السبب نريد أن نشرك قطر بشكل كامل في تدريبات «درع الخليج» العسكرية الفرنسية-الإماراتية. ففي منطقة مضطربة كمنطقتكم، من الضروري أن تعمل الدول، التي تدافع عن القيم ذاتها، مع بعضها البعض لتعزيز أمنها المشترك»[105].

التدخل والانقلابات

أدت النزاعات والخلافات الحادة بين الممالك الخليجية، إلى محاولات لتغيير مسار الخلافة في السلالات الحاكمة في ما بينها. وعندما تسنح الفرص لذلك في إحدى الممالك الخليجية - ربما بعد وفاة حاكم، أو عقب نزاع داخلي بسيط - يصبح من الطبيعي أن تقوم الممالك الخليجية الأخرى بالتدخل، إما عن طريق دعم المرشح المفضل بشكل سري، أو في أقصى الحالات، تمويل انقلاب. وإضافة إلى ذلك، في ظل فشل الممالك الخليجية الست في بناء جبهة موحدة، والانقسام الذي يحصل غالبًا حول اختيار المرشح في «سباق الخلافة» هذا، فإن الفراغ الذي ينتج سمح للقوى الأجنبية، غير الاقليمية بالتدخل. وبطريقة أو بأخرى، لم يكن هذا بالأمر الجديد، فخلال فترة النفوذ البريطاني في الخليج، شهدت الممالك الخليجية عدة حالات قام المقيم السياسي خلالها بالمضي قدمًا في هيكلة مستقبلها. وكما وصفنا ذلك سابقًا، سهل الممثل الاستعماري عملية انتقال السلطة في أبو ظبي في العام 1966، من أخ الى آخر، أما في العام 1970، فتأكدت بريطانيا من انتقال السلطة في عُمان من الأب الى الابن. وفي معظم هذه المواقف، لعبت بريطانيا دور الوسيط، لا المتطفل، فكانت تستشير عادةً أفراد الأسرة الحاكمة المعنية وتساعد السلالة الحاكمة على تنصيب الخليفة المفضل

(105) ذا ناشيونال، 25 أيار/مايو 2009.

لديها على حساب أصحاب المناصب الذين لا يحظون بالشعبية والحذرين بشكل مبالغ فيه. ولكن اتخذت المشاحنات والانقلابات في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين منحًى مختلفًا عما كانت عليه، عندما كانت الممالك المجاورة أو القوى الأجنبية متورطة، ونادرًا ما كانت تُبْذَلُ أي جهود لاختيار المرشح المناسب، أو الذي يمتلك شعبية، فقد كان التركيز يُصبّ على تنصيب الحاكم الأكثر خدمة لمصالحهم.

ففي أواخر ثمانينيات القرن العشرين، على سبيل المثال، لم يتم إبطال الانقلاب الذي حصل في الشارقة، في الإمارات العربية المتحدة - على خلفية قيام أخ[106] بالإطاحة بأخيه[107] على أساس سوء الإدارة الاقتصادية والهدر - إلا بعد تدخل دبي المجاورة، التي قدمت مسكنًا للحاكم المخلوع، وقامت بنشر روايات مؤيدةً له في الصحف[108]. وعلى نحو مشابه، حاولت كل من أبو ظبي والمملكة العربية السعودية، في العام 1995، إعادة تنصيب حاكم قطر المخلوع[109]، من بعد إطاحة ابنه - الذي يمتلك شعبية أكبر ويؤيد الإصلاح - به[110]. وعلى الرغم من نجاح عملية مكافحة الانقلاب، بقيت المخاوف من إعادة هذه المحاولة تلاحق قطر لسنوات عدة. وبالواقع، في السنة التالية، حُرِمَ نحو 6.000 رجل قبيلة من حقوقهم، واعتقل عدد من أفراد الأسرة الحاكمة لارتباطهم بمؤامرة انقلاب مدعومة من المملكة العربية السعودية[111]. وفي العام 2009، أفادت تقارير ستراتفور عن وجود محاولة

(106) عبد العزيز بن محمد القاسمي.

(107) سلطان بن محمّد القاسمي.

(108) للاطلاع على بحث كامل حول انقلاب الشارقة، انظر، ديفيدسون (2008)، الفصل 7.

(109) خليفة بن حمد آل ثاني.

(110) حمد بن خليفة آل ثاني.

(111) انظر، مهران كامرافا

Kamrava, Mehran. 'Royal Factionalism and Political Liberalization in Qatar', Middle East Journal, Vol. 63, No. 3, 2009, p 415.

لتنفيذ انقلاب ضخم في الإمارة، يتضمن أفرادًا من الجيش القطري، والأسرة الحاكمة. وقد ألمحت معظم التغطيات الصحفية لاحقًا، إلى حيازة الانقلاب على دعم المملكة العربية السعودية[112]. وكذلك الأمر في شهر شباط/فبراير في العام 2011، وأفادت وكالة الأنباء البوابة التي يقع مقرها في الأردن والإمارات العربية المتحدة، بأن هناك محاولة لتنفيذ انقلاب آخر في قطر، وقد اعتقل ثلاثين عسكريًا إثر ذلك. كان من المفترض أن يتزامن ذلك مع تصريح موقع من ستة وستين معارضًا، يتضمن ستة عشر فردًا من الأسرة الحاكمة، يدعمون الأخ المنفي للحاكم في فرنسا[113]؛ ويزعم التصريح أن الحاكم وزوجته متورطان «بقضايا فساد وظلم اجتماعي»[114]. وتمّت هذه المرة تغطية القصة، التي اكتسبت زخمًا إضافيًا، في نشرات موجهة إلى مختلف وكالات الأمم المتحدة. وبغض النظر عن مدى صحتها، فقد ثبت أن التقرير، ذا المصدر الأجنبي، يضر بالحاكم، وأبقى شبح الانقلاب قابعًا في أذهان معظم القطريين، والمغتربين المقيمين. وبالفعل، أفادت كل من وكالة فارس الإيرانية للأنباء، والعربية التابعة للملكة العربية السعودية، في نيسان من العام 2012، أن محاولة انقلابٍ أخرى قد حصلت، إذ تم جمع كبار الضباط العسكريين، ووضعوا تحت الإقامة الجبرية، بعد مواجهات مع قوات الحرس الملكي، والقوات العسكرية العادية، المتواجدة خارج قصور الحكام. وزعمت التقارير، أن الحاكم وزوجته نُقلا عبر مروحيات أمريكية إلى مكان آمن، الأمر الذي قد يكون من نسج الخيال[115].

وحتى الآن، يبقى الانقلاب الذي حصل في رأس الخيمة في أقصى شمال الإمارات العربية المتحدة، المثال الأفضل للانقلابات الحديثة، والذي تسبب

(112) كما أشير إليه في فرومهيرز (2012).

(113) عبد العزيز بن خليفة آل ثاني.

(114) البوابة، 28 شباط/فبراير 2011.

(115) وكالة أنباء فارس، 12 نيسان/أبريل 2012.

بتدخل أجنبي. وفي العام 2003، إثر قيام متظاهرين بإحراق علم لأمريكا، في تظاهرة منددة بالحرب على العراق، تم استبدال ولي عهد الإمارة[116]، الذي شغل المنصب لمدة طويلة، بأحد إخوته الأصغر سنًا[117]. ووقّع والدهما الطاعن في السن على مرسوم يدعم فيه هذا التغيير، ولكن في الوقت نفسه، شكك الكثير من المحللين في قدرات الحاكم على اتخاذ القرارات، نظرًا إلى تقدمه في العمر، وحالته الصحية السيئة. ونال ولي العهد الجديد دعم أبو ظبي العلني، في الوقت الذي توجهت فيه دبابات تابعة للقوات المسلحة الإماراتية الاتحادية من أبو ظبي إلى رأس الخيمة، وتمركزت عند زوايا الطرقات. ونزل مؤيدو ولي العهد المخلوع في مظاهرات، مرددين اسمه، ورافعين الرايات، موضحين بذلك أنه لا يزال يتمتع بالدعم الشعبي - ولكنهم ووجهوا بمدافع المياه، وتفرقوا. وقد تم نفيه رسميًا؛ فعبر الحدود إلى عُمان أولًا، من ثم استقر في أمريكا وبريطانيا.

ومع بداية تعثر برنامج التنمية للإمارة، الشبيه ببرنامج دبي، في العام 2008، أصبح ولي العهد الجديد أكثر عرضة للانتقادات. كما انتشرت ادعاءات عن تغلغل الفساد في إدارته، خاصة في المواضيع المتعلقة بالرشاوى في صناعة البناء. وفيما كان ولي العهد المخلوع لا يزال في المنفى، استخدم شركة أمريكية للعلاقات العامة، ومحاميًا بريطانيًا، لإجراء حملة إعلامية دولية، ذات هدفين؛ إقناع أبو ظبي ومن ثم المجتمع الدولي، أن ولي العهد الحالي كان مسببًا للمشاكل. وزعمت الحملة، تحديدًا، أنه لم يتم أبدًا التصديق على مرسوم العام 2003، وأن الحاكم المسن وقّع على مرسوم آخر في العام 2004 يدحض فيه قرار العام 2003. وفي محاولة لاستجداء موقف أبو ظبي تجاه إيران، ركزت الحملة أيضًا على العلاقات الواضحة لولي العهد الجديد مع إيران، زاعمة أن نائبه الفعلي - وهو رجل أعمال

(116) خالد بن صقر القاسمي.

(117) سعود بن صقر القاسمي.

لبناني شيعي - لديه مصالح تجارية كبيرة، بما في ذلك مصانع في الجمهورية الإسلامية. وفي العام 2009، ادعت الحملة أيضًا أن ميناء رأس الخيمة، كان يزوره موظفين في الجمارك الإيرانية، وأن الإمارة كانت تستخدم كقناة لنقل المواد النووية إلى إيران. كما سلط الإعلام الضوء على العلاقات بين رأس الخيمة والقاعدة، مع وجود ادعاءات بأن مؤامرات إرهابية حديثة كانت تحاك في رأس الخيمة ضد الإمارات العربية المتحدة، ومن ضمنها محاولة تفجير ناطحة سحاب «برج خليفة» والذي كان حينها لم يكتمل بعد[118]. وفي إحدى المراحل، بدا كأن فريق الحملة يحاول الحصول على دعم إسرائيل، وقد أُفيد أن ولي العهد المنفي قابل السفير الاسرائيلي في بريطانيا، وبحسب وثائق اطلعت عليها صحيفة الغارديان، فإن السفير وعده بأنه «...يعمل مع أشخاص محددين من جهته» و«أن حل هذه القضية سوف يكون لصالحه [ولي العهد السابق]»[119].

في العام 2010، ظهرت إشارات تدل أن الحملة قد تكون اكتسبت زخمًا، فالأسرة الحاكمة في أبو ظبي، على ما يبدو، سمحت لولي العهد المخلوع العودة من المنفى لزيارة أبيه الذي كان يخضع للعلاج في مستشفى في أبو ظبي. وأفادت التقارير أنه قد سُمِحَ له بالبقاء أيضًا في قصر زوجته في كلباء - وهي مدينة تابعة للشارقة. ونظرًا إلى موقف أبو ظبي الذي يزداد تشددًا إزاء إيران، اعتقد بعض المراقبين أن أبو ظبي لم تكن تنوي السماح لرأس الخيمة بالحفاظ على الروابط مع طهران. ولكن عند وفاة الحاكم أخيرًا في تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2010، ساد الارتباك لساعات، فدخل ولي العهد السابق من جديد إلى رأس الخيمة، ونزل في قصره الذي كان يسكنه ما قبل العام 2003، مع حوالى 150 حارسًا مدججًا بالسلاح،

(118) انظر، وثيقة المعلومات في أكسفورد أناليتيكا حول رأس الخيمة، 28 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2010. بقلم الكاتب.

(119) ذا غارديان، 28 تموز/يوليو 2010.

وعدد يفوقهم من رجال القبائل الأوفياء. وعلى حد اعتقاده، فإنه نال مباركة أبو ظبي لحضور جنازة أبيه، واستنتج أنه سيتم تنصيبه حاكمًا في وقت لاحق من ذلك اليوم. وفي وقت مبكر من ذلك المساء، أصدرت وزارة شؤون الرئاسة للإمارات العربية المتحدة في أبو ظبي بيانًا موجزًا أعلنت فيه أن شقيقه الأصغر سينصب حاكمًا جديدًا على رأس الخيمة في النهاية. ومرة أخرى، انتشرت الدبابات على مشارف رأس الخيمة، وتم اعتقال حراس ولي العهد السابق كافة - بمن فيهم اثنان من أقربائه، وعدد من المواطنين العُمانيين، ومستشار عسكري كندي - واحتجزوا للاستجواب[120]. وبعد شهرين دعي حاكم الإمارة الجديد إلى مأدبة على شرفه في أبو ظبي، وهنأه حاكم أبو ظبي وولي عهده الجديد - أحد أبنائه - على نجاحاتهم. ووُصِفَ الحاكم الجديد عندئذٍ بأنه «...يعرب عن سعادته بلقاء الرئيس [حاكم أبو ظبي]، مؤكدًا أنه سيعمل بمنتهى التفاني والصدق، في ظل توجيهات الرئيس وقيادته الحكيمة»[121].

ومن المحتمل أن يشهد المستقبل القريب المزيد من محاولات الانقلاب المماثلة في المنطقة، مع وجود عدد من الممالك الخليجية التي يرأسها اليوم حكام مسنون - في ظل الازدياد المستمر لعدد أفراد الأسرة الحاكمة - إضافةً إلى التفاف الفصائل القوية على المرشحين المتنافسين. وفي كلّ واحدة من هذه الحالات، يُحتَمَل تولّد منافسات طاحنة، ونظرًا إلى الرهانات العالية المطروحة، فإن التورط السري للقوى الأجنبية ليس أمرًا حتميًا. ففي عُمان، على سبيل المثال، ليس لدى الحاكم، قابوس بن سعيد آل سعيد، الذي يبلغ من العمر واحدًا وسبعين عامًا، أولاد أو ورثة شرعيون، ولطالما أحجم عن تعيين ولي عهد له. وإضافةً إلى ذلك، وبالنظر إلى

(120) انظر، وثيقة المعلومات في أكسفورد أناليتيكا حول رأس الخيمة، 28 تشرين الأوّل/أكتوبر 2010. بقلم الكاتب؛ انظر، فايننشيال تايمز، 28 تشرين الأول/أكتوبر 2010.

(121) وكالة أنباء الإمارات، 20 كانون الأول/ديسمبر 2010.

إقصائه معظم أفراد الأسرة الحاكمة من المناصب الحكومية العليا، لم يظهر أي مرشح فعلي كخليفة محتمل، إذ يتمكن أي أحد من جمع الخبرات الإدارية أو العسكرية الضرورية، والحنكة التي تكون عادةً متوقعة من الوريث المحتمل في أي مملكة خليجية. وفي الوقت الحالي، يبدو أن الكثيرين يتمسكون ببند في الدستور العُماني[122]، يسمح بعدم تعيين ولي عهد، ما يجيز لـ»مجلس الأسرة الحاكمة» الانعقاد بعد وفاة الحاكم، للبت في موضوع الخلافة. وبالفعل، صرَّح قابوس عن رغبته في انعقاد مجلس مماثل بعد وفاته، ولكن في حال فشل المجلس في التوصل إلى إجماع، عليهم أن يفتحوا ظرفًا مختومًا يتضمن اسمين للمرشحين اللذين أوصى بهما، وفقًا للترتيب التنازلي. ويعتقد بوجود نسختين من هذه التوصيات، حفظتا في مكانين مختلفين. ويشكل محتواهما موضعاً لتكهنات الكثيرين، إذ يعتقد معظم العُمانيين أنه سيتم تسمية أحد أبناء عم قابوس المشهور على الأقل والمتوفى في العام [123]1980. ويتركز القلق الواضح في عمان - الذي يشكل حاليًا موضوعًا لتوقعات كثيرة - على إمكانية حدوث انقسام في مجلس الأسرة الحاكمة حول القرار، ليتم بذلك التقيد بإحدى توصيات قابوس، وبالتالي سيحظى الحاكم الجديد بمقدار من الشرعية، ويكون بالتالي عرضةً للمنافسين.

ويستلزم الوضع القائم في أبو ظبي - وبالتالي رئاسة الإمارات العربية المتحدة - الاهتمام. ففي أواخر العام 2010، عاد الحاكم خليفة بن زايد آل نهيان، الذي يبلغ من العمر 64 عامًا، إلى البلاد بعدما خضع لفترة طويلة من العلاج الطبي في سويسرا، ولم يتمكن من العودة في الوقت المناسب للمشاركة في مهرجان عيد الفطر - الذي يعتبر حضوره من الأعراف التي يمارسها الحكام الخليجيون. وإضافةً إلى ذلك، تبين

(122) المادة 6 من الدستور العماني.

(123) طارق بن تيمور آل سعيد.

أنه قد عانى خسارة كبيرة في الوزن، ولم يذكر الإعلام المدعوم من قبل الدولة سوى القليل في ما يخص حالته. وكونه غير قادر على تعيين أحد أبنائه وليًا للعهد، كان الوريث الشرعي البديل هو أحد إخوته الأصغر سنًا، غير الأشقاء، محمد بن زايد آل نهيان. ومحمد، الذي يبلغ من العمر الآن 51 عامًا، وتم تنصيبه وليًا للعهد منذ العام 2004، يتمتع بنفوذ قوي في الإمارة، ويسيطر بشكل فعلي على جيش الإمارات العربية المتحدة، إضافةً إلى شركة مبادلة للتنمية، وعدد آخر من الكيانات المدعومة من الدولة. وما يميز محمد أيضًا، أنه يمتلك خمسة إخوة غير أشقاء، بالإضافة إلى أم ما زالت تتسم بالنفوذ[124]، ولطالما اعتُبرت المفضلة بين زوجات الخليفة الراحل، ويشار إليها الآن بـ «أم الأمة»[125]. ومن بين هؤلاء الإخوة، يمسك عدد بالحقائب الرئيسة في أبو ظبي، والحكومات الاتحادية، ويبدو أن الابن الأكبر لمحمد يسيطر الآن على حقيبة الأمن الداخلي. ولكن عند وفاة خليفة، قد لا يكون الوضع سهلًا بالنسبة لمحمد وإخوته، فبالرغم من نفوذهم القوي، إلا أنهم لا يسيطرون حتى الآن على جميع الميادين في أبو ظبي. ومن الملاحظ أن المجلس الأعلى للبترول، الأكثر أهمية، وهيئة أبو ظبي الضخمة للاستثمار، وعدد من المؤسسات الرئيسة الأخرى في أبو ظبي ما تزال خارج متناول أيديهم. ومما لاشك فيه أن محمد وإخوته يتمتعون بشعبية في بعض الأوساط في أبو ظبي، في ما يبدو أن مواطني الإمارات الأخرى في الإمارات العربية المتحدة يهابونه بقدر ما يحبونه. وتحديدًا، فيما يخص موقفه المتشدد المذكور تجاه إيران، وعلاقاته مع إسرائيل و- كما سنناقش لاحقًا في هذا الكتاب - إجراءات القمع الأخيرة التي اتخذتها أجهزة الأمن الإماراتية بحق المعارضين - ومن المحتمل أن يبقى عامل الخوف في تزايد. وعلى الرغم

(124) فاطمة بنت مبارك الكتبي.

(125) انظر، موقع www.motherofnation.ae.

مـن محافظـة النقـاد والمنافسـين المحتملـين في الأسرة الحاكمـة الممتـدة عـلى نسـبة منخفضـة مـن العلنيـة، لكنهـم في الحقيقـة موجـودون، وبعـض هـؤلاء الأفـراد يتمتعـون بالدعـم الـسري و- بفضـل مـا ورثـوه عـن أمهاتهـم، أو بفضـل ارتباطاتهـم الزوجيـة - تنظـر القبائـل الأكـبر حجـمًا والأكـثر نفـوذًا في الإمـارات العربيـة المتحـدة إليهـم بعـين الرضـا.

وتتركـز جولـة التوقعـات الأخـيرة حـول الخلافـة في المملكـة العربيـة السـعودية، فلاعبوهـا الأساسـيون مسـنون، وفي بعـض الحـالات، يعتـبرون أنهـم يمتلكـون وجهـات نظـر مختلفـة في مـا يتعلـق بمواضيـع رئيسـية، كالعلاقـات مـع الولايـات المتحـدة الأميركيـة، وتأثـير المؤسسـة الدينيـة، وحقـوق المـرأة. ويبـدو أن سـيل الوفيـات في الصـف الأول مـن الأسرة الحاكمـة، الـذي بـدأ بالفعـل، ينبئ بتنصيـب ملـك لا يتمتـع بالشـعبية، ومـن المحتمـل أن يـؤدي إلى ظهـور انقسـامات عميقـة داخـل الأسرة الحاكمـة. وهـذا بـدوره قـد يـؤدي إلى طريـق مسـدود، أو قـد يدفـع إلى حصـول انقـلاب في المملكـة. ويحظـى الملـك الحـالي، عبـد اللـه بـن عبـد العزيـز آل سـعود، بمحبـة شـعبه إلى حـد مـا. غـير أنـه يُعتقـد أنـه يبلـغ مـن العمـر الآن نحـو 88 عامًـا، فقـد تخطـت مسـيرة حياتـه، حيـاة عـدد مـن إخوتـه وأقربائـه الأصغـر سـنًا. والجديـر بالذكـر أن ولي عهـده منـذ العـام 2005، سـلطان بـن عبدالعزيـز آل سـعود، قـد تـوفي في العـام 2011 عـن عمـر يناهـز ثلاثـة وثمانـين عامًـا. ومـع غيـاب الكثـير مـن الخيـارات، يبـدو أن عبداللـه عـيّن أحـد إخوتـه الأصغـر سـنًا، نايـف بـن عبدالعزيـز آل سـعود، وليًـا للعهـد، وخليفـةً لـه.

وكونـه شـغل منصـب وزيـر الداخليـة السـعودي منـذ العـام 1975، يعتقـد الكثـيرون أن نايـف مسـؤول عـن عـدد كبـير مـن انتهـاكات حقـوق الإنسـان، وحـالات التعذيـب. وممـا يـدل عـلى هشاشـة احتـمالات الخلافـة في السـعودية، أن نايـف عُـرف بكونـه أحـد أكـثر أفـراد المحافظـين في الأسرة الحاكمـة، ويعتقـد أنـه حصـد الكثـير مـن المعارضـين. ووفقًـا لمقـال نشرتـه

صحيفة نيويورك تايمز في العام 2003، فإن دعم نايف العلني للعناصر المتطرفة في المملكة، قد بلغ مداه إلى حد دفع بعضو في مجلس الشيوخ الأميركي[126] إلى كتابة رسالة إلى السفير السعودي في الولايات المتحدة طالبًا منه تنحية نايف نتيجةً لـ «تاريخه الموثق الحافل في الحث على تمويل الإرهاب، وتجاهل الأدلة المتعلقة بالتحقيق في الهجمات الإرهابية على أميركا»[127].

وركزت الانتقادات الأخيرة على موقف نايف البارز حول القيم المتحفظة والمرأة، وقد أشار أحد الدبلوماسيين إلى أنه «[نايف] رجل محافظ سيرخي الحبل للمؤسسات الدينية كما لن يفعل أحد من إخوته»، فيما توقع آخرون، بأنه سوف يتم التنازل عن الإصلاحات الأخيرة التي جعلت من السهل على المرأة الانخراط في ميدان العمل، وهدفت إلى كبح التطرف في نظام التعليم كلها في حال نجاحه. وحتمًا، كانت هناك أدلة تثبت قيام نايف بعرقلة بعض الإصلاحات الاقتصادية في منصبه السابق كوزير للداخلية. وعقب شهر من إعلان عبدالله تعيين أول امرأة في منصب نائب وزير، أفيد أن نايف قد صرح بشكل علني، بأنه لا يرى أي حاجة لوجود أعضاء إناث في مجلس الشورى[128]. وبالفعل، زعمت برقية أميركية دبلوماسية مسربة تعود إلى العام 2009، أن «نايف يعتبر محافظًا متشددًا، وهو في أحسن الأحوال غير مبالٍ بمبادرات الإصلاح التي يطلقها الملك عبدالله»، وفي تجمع للصحافيين الأجانب أقيم في أواخر العام 2011، في منزله في الرياض، نُقِلَ أنه «...أجاب عن سؤال حول ما إذا كانت المملكة العربية السعودية عازمة على تحسين العلاقات مع الإخوان المسلمين، التي كانت تبرز بالطبع في مصر... بتوجيه انتقاد إلى الصحافي الذي استجوبه،

---

(126) شارلز إ. شومر.

(127) نيويورك تايمز، 1 آب/أغسطس 2003.

(128) موقع برس تي في، 26 كانون الأول/ديسمبر 2010.

وبلهجة شديدة اتهمه بالتعاطف مع الإرهابيين، وبقي غاضبًا حتى الساعة الرابعة صباحًا بشأن المؤمرات التي تستهدف آل سعود»[129].

مع وفاة نايف في حزيران/ يونيو من العام 2012، رحلت أزمة الخلافة المباشرة، وأصبح عبدالله الآن قادرًا على تعيين أخيه سلمان بن عبد العزيز البالغ من العمر سبعة وستين عامًا، وليًا للعهد. ويبدو أن سلمان قد تدبر أمر علاقته مع المؤسسة الدينية بحرص أكثر من نايف، بصفته حاكمًا للرياض منذ مدة طويلة، واشتهاره كدبلوماسي بارع ووسيط للسلام[130]. وفي السنوات الأخيرة، وبعد أن أصبح سلمان وزيرًا للدفاع منذ العام 2011، تبين أنه يتمتع بعلاقات أفضل مع القوى الغربية من تلك التي كان يتمتع بها سلفه. وعلى العموم، يتوقع منه أن يكمل ما بدأه عبدالله من سياسات وإصلاحات[131]. ومع ذلك، تبعاً لبلوغ مجموع عمر الملك السعودي وولي عهده الآن 164 عامًا، ليس من المؤكد احتمالية القيام بتعيينات متعددة في السنوات أو الأشهر القادمة. وفي ظل وجود عدد كبير من المتنازعين والفصائل المتنافسة في المراتب العليا من سلالة آل سعود الحاكمة، يزداد احتمال اشتعال المنازعات، أو وجود شاغلي مناصب غير مناسبين ولا يمتلكون أي شعبية. وفي مرحلة ما في المستقبل القريب على وجه التحديد، ستتبلور الحاجة إلى نقلة بين الأجيال، من الأبناء إلى أحفاد الأب السابق عبد العزيز بن سعود. ومع تشكل عدد من الفروع حول أبناء عبد العزيز الذين يبلغ عددهم خمسة وأربعين، والذين أنشؤوا بأغلبيتهم علاقات مع دول خليجية وقوى أجنبية أخرى، فإن صراعًا كهذا من شأنه تمزيق أوصال المملكة. ويمثل كل من نايف وسلمان على سبيل المثال جزءًا من كتلة قوية تتألف من

(129) نيويورك تايمز، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2010.

(130) صحيفة الأخبار، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

(131) وكالة رويترز، 18 حزيران/يونيو 2012.

7 أعضاء أشقاء (السديريين السبعة)[132]. لقد بقي منهم خمسة حتى الآن، من بينهم وزير الداخلية الجديد[133]، ومن الممكن أن يشكلوا ثقلًا على كاهل سلطة الملك. وحتى الآن، حصلت انشقاقات رئيسية في «هيئة البيعة»، السابقة الذكر، والتي أسسها عبدالله في العام 2005، للمساعدة في اختيار خليفة على أسس منظمة لتفادي مثل هذه المشاكل. والجدير بالذكر، أن طلال بن عبد العزيز آل سعود أعلن سحب عضويته في أواخر العام 2011، بعد انتقاده سابقًا لما أشار إليه بـ «احتكار السلطة السعودية من قبل فئة غير مسماة في الأسرة الملكية»[134].

(132) ترجع تسمية السديريين السبعة إلى والدتهم، حصة بنت أحمد السديري، التي تنحدر من قبيلة ذات نفوذ من الداخل.

(133) أحمد بن عبد العزيز آل سعود.

(134) وكالة أسوشيتد برس، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2011. تمّ الإفصاح عن نقد طلال للمرّة الأولى في العام 2007.

الفصل السادس: الانهيار المقبل

واجهت الممالك الخليجية حركات معارضة مختلفة على مر السنين، لكن هذه الأخيرة لم تكن واسعة النطاق، ومثّلت فقط فئات صغيرة من السكان الأصليين. وعلاوة على ذلك، امتلكت الممالك الخليجية القوة والثّقة الكافيتين لاسترضاء أو تهميش أي معارضة قبل كسبها الكثير من التأييد. وكانت الممالك الخليجية أيضا فعالة جدًا في تشويه صورة المعارضين، سواء عبر تصنيفهم كطابور خامس مدعوم من الخارج أو كأصوليين دينيين، أو حتى كإرهابيين. وبدوره، سمح هذا الأمر للحكام وحكوماتهم بإبراز أنفسهم لأغلبية المواطنين ولمعظم المراقبين الدوليين على أنهم دعاة مُطَمئِنون وموثوق بهم في الوضع الراهن، وأنّ هذا بالتّالي أفضل بكثير من أي بدائل خطيرة وغير متوقعة. وعندما أثّرت القوى الإصلاحية في سكان الممالك الخليجية، -إذ عملت على تحسين الاتصالات بين المواطنين أو سهّلت حصولهم على التعليم- و كانت ممالك الخليج فاعلة في اعتماد الخيار المشترك، إذ وضعت القوى المماثلة غالبًا تحت مظلة الدولة أو أعضاء الأسر الحاكمة. واستمرت في تطبيق النموذج الفسيفسائي للولاءات التقليدية، جنبًا إلى جنب مع التحديث، حتى في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين.

وبالرغم من ذلك، برزت في الفترة الأخيرة حركات معارضة قوية، في الفترة الأخيرة، أثبتت أن احتواءها أقل سهولة. ويعود ذلك إلى أسباب ليس أقلها أنها تود تحقيق الاستفادة القصوى من إمكانات قوات التحديث الجديدة. إذ لم يكن من السهل مشاركة هذه الأخيرة مع الحكومات. ونتيجة لذلك، تجرأ عدد متزايد من مواطني الممالك الخليجية على الاحتجاج، وغالبًا، على مساءلة حكامهم علنًا للمرة الأولى. وفي العام 2011، وبإيعاز من التطورات الحاصلة في أماكن أخرى في المنطقة، شكّل هؤلاء المعارضون والمنتقدون أخطر التحديات للأسر الحاكمة. وكانت ثورات الربيع العربي في تونس

ومصر وليبيا واليمن وسوريا مثالًا على الأحداث الخطرة التي واجهتها الأنظمة القائمة. فلقد أعطت لمواطني الممالك الخليجية والحركات الملتزمة المتمركزة في الخليج الأمل للقيام بالإصلاح السياسي الجاد وخلع تيار الأنظمة الاستبدادية. وأعاقت هذه الثورات أيضًا مسألة تصوير الممالك الخليجية لأعدائها الجدد على أنهم ليسوا ناشطين مؤيدين للديمقراطية أو مواطنين محبطين قد اعترفوا بالانهيار الحتمي للهياكل السياسية والاقتصادية التي يقوم عليها حكامها. وعلاوة على ذلك، ساعدت ثورات العام 2011، أو على الأقل الاحتجاجات البسيطة في تونس ومصر، على إبراز تفضيل الممالك الخليجية القوية لدعم الدول الاستبدادية الأخرى في المنطقة وخوفها من تبلور الديمقراطية والحكومات التمثيلية في الدول المجاورة. وكانت الردود الأولى لمعظم الممالك الخليجية رافضة للربيع العربي بشكل ملحوظ، حتى مع محاولتها لاحقًا تغيير المسار. وكان لهذا تأثير هائل في نزع شرعية الأسر الحاكمة والحكومات المتورطة، فلقد وضعوا أنفسهم في نظر الكثيرين من مواطنيهم كجزء من كتلة تاريخية مختلفة مضادة للثورة.

ولم يكن مفاجئًا إظهار المعارضة الجديدة، التي برزت بعد العام 2011 في ممالك الخليج، نفسها بطرق مختلفة تبعًا للظروف والضغوط في كل دولة. وتراوح هذا بين أعمال شغب في الشارع أدّت إلى وقوع شهداء في الممالك الخليجية الفقيرة و«معارضة إلكترونية» أكثر تمكنًا على المستوى الفكري، ومسرحها شبكة الإنترنت، في الممالك الخليجية الأكثر ثراء. وردّت الأنظمة بالمزيد من القمع في جميع الحالات، مما أدّى إلى تزايد استهداف الأسر الحاكمة. وفي بعض المرات، شنّت الشرطة حملات وحشية وتم نشر مرتزقة من الأجانب، بينما تم احتجاز السجناء السياسين والتلاعب بالنظم القضائية في في مرات أخرى، وأصبح وضع المجتمع المدني حرجًا كذلك. وحتى الآن، كانت قطر الوحيدة التي تجنبت هذه الوحشية، على الأغلب بسبب ظروفها الملائمة، وموقفها المختلف نوعًا ما حول

الربيع العربي. ومع ذلك تتعرض الأسرة الحاكمة فيها لانتقادات لاذعة، وهناك بالفعل مؤشرات على إمكانية نشوء حركة معارضة، وقد يتبعها قمع كبير.

المعارضة الناشئة

ركزت معظم حركات المعارضة المبكرة في الممالك الخليجية على المظالم الاقتصادية وإحباط المجتمعات التجارية والعمالية في عصر ما بعد صناعة اللؤلؤ. وقد لحظت الأسر الحاكمة -خاصة في الستينيات وبداية السبعينيات- أهمية التواصل مع الدول غير العربية وغير الإسلامية، والحاجة إلى إيجاد تقارب بينها وبين الجمهوريات العربية القومية في المنطقة. وبرزت معاقل خاصة للمعارضة في دبي والبحرين والكويت، كما انطلقت أيضًا بعض الاحتجاجات، والمتعلقة بإسراف الأسر الحاكمة[1]، من قبل المواطنين العاملين في مجال النفط في قطر. وتأسست عدة جبهات وطنية، لكن واحدة منها فقط، - وهي جبهة تحرير ظفار، التي أُطلِق عليها لاحقًا اسم الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل - أدت إلى تمرد مسلح. وفي نواح كثيرة، كانت الممالك الخليجية في الموقع المناسب لمواجهة هذه التهديدات، في الوقت الذي سلبت فيه انتصارات إسرائيل على القوى العسكرية العربية الرئيسية، في العامين 1967 و1973، الكثير من بريق القومية العربية. وعلاوة على ذلك، ومع ازدياد صادرات النفط وتوسع خزائن الدولة، تم البدء بعدد من أعمال توزيع الثروة في المنطقة. ولم يكن مواطنو الدول الخليجية يتمتعون بنمط حياة مميز، ولكن بقي عدد منهم مشغولًا بالأنشطة والفرص الجديدة الناجمة عن الطفرة النفطية الرئيسية الأولى. وفي حالة دبي، أصبح عدد من الأسر المتورطة في نشاط الجبهة الوطنية والمعارضة للأسرة الحاكمة في العام 1960، أكثر ثراءً

(1) انظر، ألن فرومهيرز،

Fromherz, Allen J., Qatar: A Modern History (London: IB Tauris, 2012), p.7 .

في العـام 1970، ويرجـع ذلـك في معظمـه إلى منحهـا تراخيـص اسـتيراد حصريـة لمختلـف المنتجـات التـي يتطلبهـا النمـو الاقتصـادي السريـع في الإمـارة. ويتربـع أحفـاد هـذه الأسر اليـوم، والذيـن يعتـبرون الآن مـن الحلفـاء الرئيسـيين لـلأسرة الحاكمـة، عـلى رأس بعـض أكـبر الإمبراطوريـات التجاريـة والبيـع بالتجزئـة[2].

كان مـن الصعـب احتـواء حـركات المعارضـة اللاحقـة، بسـبب تركيـز أكثرهـا على عـدم شرعيـة الممالـك الخليجيـة وعـلى تلاعبهـا بالإسـلام عـلى وجـه الخصـوص. ونظـرًا لارتكازهـا غالبًـا عـلى المنابـر الدينيـة أو لانقيادهـا لفئـات مـن السـكان خـاب أملهـا أو تعرضـت للتمييـز، لم تهـدأ هـذه الحـركات كليًـا بحصولهـا عـلى المنافـع الماديـة. ففـي المملكـة العربيـة السـعودية، عـلى سـبيل المثـال، انطلقـت المعارضـة الأكـثر خطـورة ضـد الأسرة الحاكمـة في العـام 1990 من حركـة منتشرة، مؤلفـة مـن شـبان معارضـين ملتزمـين دينيًـا وطـلاب جامعـات محافظـين. ونظـرًا لانتقادهـا الدعـم الزائـف للمؤسسـة الدينيـة الرسـمية للقواعـد الأمريكيـة عـلى الأراضي السـعودية بعـد غـزو الكويـت في العـام 1990، تـم التعامـل مـع حركـة الصحـوة هـذه فقـط مـع مـن خـلال منـح المزيـد مـن السـيطرة للمحافظـين المتدينـين عـلى المؤسسـات الاجتماعيـة والقطـاع التعليمـي. وتأكيـدًا لوجهـة نظـر الأسرة الحاكمـة، التـي سـيطرت عـلى المـدى الطويـل، بـأن الدوائـر الدينيـة سـتكون مصـدر المعارضـة الرئيسـية لهـا، في نهايـة المطـاف، بـدلًا مـن الإصلاحيين الليبراليـين، اعتُـبِر هـذا الأمـر منـاورة ضروريـة إن لم نقـل غـير مُرضِيـة، مـن أجـل تجنـب المزيـد مـن الانتقـادات[3]. وفي دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة والكويـت، مركـز تواجـد منظـمات الإخـوان المسـلمين أو «جمعيـات الإصـلاح»

(2) لمناقشة شاملة حول معارضة دبي انظر، كريستوفر ديفيدسون

Davidson, Christopher M., 'Arab Nationalism and British Opposition in Dubai, 1920–1966', Middle East-ern Studies, Vol. 43, No. 6, 2007.

(3) انظر، ليه نولان

Nolan, Leigh. 'Managing Reform? Saudi Arabia and the King's Dilemma', Brookings Doha Center Policy Briefing, May 2011.

لسنوات متعددة، كان هناك تفاهم ضمني على مسامحة هذه الجماعات وإعطائها بعض النفوذ في المؤسسات الدينية والتعليمية. وقد يؤدي هذا الأمر في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى السيطرة الفعلية لجماعة الإخوان المسلمين على وزارتي التعليم والشؤون الاجتماعية، إذ سيترأس أعضاء منها لجان المناهج ويسيطرون لسنوات على الجامعة الرئيسية في دولة الإمارات[4]. وحتى العام 2003 كان كبار أعضاء الأسرة الحاكمة في أبو ظبي يعقدون اجتماعات مع ممثلي الإخوان، في محاولة لإيجاد مجموعة من التسويات[5].

وانقلبت الممالك الخليجية على حركات المعارضة الإسلامية الآتية عقب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وحرب الولايات المتحدة التالية على الإرهاب، بعد أن قبضت وكالة الاستخبارات المركزية على شخصية رئيسية من تنظيم القاعدة في دولة الإمارات العربية المتحدة في العام 2002[6]، وبعد أن أطلق «تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية» حملة عنيفة ضد صناعة النفط السعودية والأجانب الغربيين في العام 2003. وكان هذا جزئيًا ناتجًا عن الخوف مع وجود استطلاعات للرأي في المملكة العربية السعودية بعد العام 2001، غير منشورة، تشير إلى تعاطف معظم الشباب السعوديين مع أسامة بن لادن واعتراضهم على أي شكل من أشكال تعاون السعودية مع الولايات المتحدة في حرب العراق[7]. ولكنه كان أيضًا بسبب السهولة المتزايدة التي خبروها في تسمية المعارضين بـ «الإرهابيين" أو زعمهم أنهم على اتصال بمؤامرات غير محددة لتنظيم القاعدة. وفي

(4) جامعة الإمارات العربية المتحدة، في العين.

(5) وفقًا لدراسة حول الإخوان المسلمين في الإمارات العربية المتحدة نشرتها صحيفة دار الحياة في المملكة العربية السعودية. انظر، دار الحياة، 12 أيلول/سبتمبر 2010.

(6) اعتقل عبد الرحيم الناشري في الإمارات العربية المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2002.

(7) انظر، نولان، أيار/ مايو 2011

Nolan, May 2011.

الواقـع، كانـت أجهـزة الأمـن في الممالـك الخليجيـة عـادة قـادرة عـلى اعتقـال الناشـطين وقمـع أي منظـمات إسـلامية عـلى أراضيهـا مـن دون الخـوف مـن أي رقابـة دوليـة في الآونـة الأخـيرة. وفي كثـير مـن الحـالات، لاقـت حمـلات القمـع هـذه مديـح القـوى الغربيـة، إذ وصفتهـا بأنهـا جـزء مـن «التـزام الممالـك الخليجيـة بمكافحـة الارهـاب»[8].

وفي دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، عـلى سـبيل المثـال، ألغيـت الإمتيـازات السـابقة الممنوحـة لجماعـة الإخـوان المسـلمين وصرف المئـات مـن المعلمـين والأكاديميـين وموظفـي الـوزارة مـن وظائفهـم في العـام 2006 بسـبب الانتماءات الإسـلامية. ومنـذ ذلـك الحـين اتهـم البعـض بـ«الـولاء المـزدوج» أو بالتهديـد بـ«أعـمال عنـف في الإمـارات العربيـة المحتلـة»[9]، وفي العـام 2008، سـجن عـدد كبـير مـن الناشـطين واتهمـوا بأنهـم جـزء مـن «حركـة سريـة في دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة تحـاول الترويـج لعـرض وجهـة نظرهـا الصارمـة حـول الإسـلام»[10]. وفي تلـك الأثنـاء، اسـتخدم قانـون جديـد لمكافحـة الإرهاب في المملكـة العربيـة السـعودية، مـرارًا وتكـرارًا لسـجن رجـال وصفتهـم المنظـمات الدّوليـة لحقـوق الإنسـان بالنشـطاء السياسـيين. وفي أواخـر العـام 2010، أفـادت غلوبـال بوسـت في كنـدا عـن سـتة عـشر مواطنًـا سـعوديًا -بمـن فيهـم رجـال أعـمال وأسـاتذة جامعـات وقـاضٍ - اتُّهِمـوا في محكمـة سرية بــ «دعـم الإرهاب والتآمـر لقلـب نظـام الحكـم». وقـد كانـوا محتجزيـن لأكـثر مـن أربـع سـنوات، ويعتقـد أنهـم كانـوا معروفـين بمطالبتهـم السـلمية بالإصلاحـات السياسـية. ولم تتـداول الصحافـة السـعودية قضيتهـم، عـلى الرغـم مـن تعليـق بعـض المواطنـين السـعوديين عـلى هـذه المسـألة، مدعـين أن المتهمـين كانـوا فقـط

(8) وال سـتريت جورنـال، 30 آب/أغسـطس 2010. إشـارة إلى الاضطرابـات في المملكـة العربيـة السـعودية.

(9) دار الحياة، 12 أيلول/سبتمبر 2010.

(10) ذا ناشيونال، 6 نيسان/أبريل 2010.

«... يسعون إلى الإصلاح وتنوير عقول الناس» وأنهم «كانوا ضد تنظيم القاعدة بكل معنى الكلمة». وعلاوة على ذلك، اشتكى النشطاء الآخرون من انتشار اتهامات مماثلة بالإرهاب الآن في المملكة إذ باتت «... واحدة من التهم الأكثر ملاءمة لأنه لا أحد سيدافع عنك وستصبح شخصًا ميؤوسًا منه»[11]. ويوجد الآن عدد لا يحصى من الأمثلة المشابهة في المملكة العربية السعودية وأماكن أخرى في المنطقة، ومنها احتجاز جراح سعودي في السجن بتهمة «دعم وتمويل الإرهاب» بعد ظهوره على قناة الجزيرة وانتقاده الحكومة[12]. وكذلك الأمر في البحرين حيث عقدت محاكمة في أواخر العام 2010 لمجموعة من خمسة وعشرين معارضًا اتهموا بـ «تمويل الإرهاب» و«التحريض على كراهية الأسرة الحاكمة». وتم ضربهم وتعذيبهم ومنعت وسائل الإعلام البحرينية من تغطية قضيتهم، وشملت هذه المحاكمة مدونين بارزين وصحفيين وأيضًا عضوًا في مجموعة حقوق الانسان[13].

وعمومًا، ساد اتهام حركات المعارضة، ووصف الممالك الخليجية بالبديل الآمن، في الحكومات التي يهيمن عليها الإسلاميون كما كانت هناك سيناريوهات أخرى فعالة للغاية. وفي الواقع، ووفقًا لما ورد في كتاب نُشِر مؤخرًا حول الربيع العربي، فإن هؤلاء «.. الحكام أصبحوا متمكنين من روتين حياتهم من دون حجج بديلة : إذ ادّعوا للغرب أنهم الوحيدون القادرون على ردع سيطرة الإسلاميين[14]. وعلاوة على ذلك، قيل إن هناك الآن «... مفارقة محزنة وهي أن السلطات انتهت بالاعتقاد بتخيلاتها حول التهديد الإسلامي. ولم تستخدم تلك الحكومات هذه الورقة خارجيًا فحسب

(11) غلوبال بوست، 22 كانون الأول/ديسمبر 2010.

(12) فرانس برس، 30 كانون الأول/ديسمبر 2010.

(13) لوس أنجلوس تايمز، 23 كانون الأول/ديسمبر 2010.

(14) انظر، جان بيير فيليو

Filiu, Jean-Pierre, The Arab Revolution: Ten Lesson from the Democratic Uprising (London: Hurst, 2011), p. 76.

بـل غـذّت عقـول شـعوبها بالقصـص العنيفـة حـول حتميـة ... الخـراب»[15]. وأن الممالـك الخليجيـة والـدول العربيـة المجـاورة المنهـارة والمسـتبدة، هـي الآن مسـؤولة عـن «... التسـرع في الانخـراط في الحـرب العالميـة عـلى الإرهـاب، إذ إن المعارضـات المحليـة تنـدرج في فئـة واسـعة مـن أنصـار تنظيـم القاعـدة». كـما أن تشريعـات وقوانـين الطـوارئ لمكافحـة الإرهـاب التـي اسـتخدمت لتحييـد المعارضـين، تلقـت انتقـادات شـديدة لكونهـا «مناقضـة لوصـف تعليـق حكـم القانـون والضعـف المطلـق للمواطـن أمامهـا»[16].

وكـما الجماعـات الإسـلامية، تعتـبر بعـض حـركات المعارضـة في المنطقـة، وخاصـة في البحريـن والمملكـة العربيـة السـعودية -حيـث توجـد نسـبة كبـيرة مـن الشـيعة-، إرهابيـة، وجـزءًا مـن مؤامـرة كـبرى لتعزيـز مصالـح ايـران في الممالـك الخليجيـة. وبربطهـا مـع التشـدد المتزايـد تجـاه إيـران، شـكّل هـذا آليـة أخـرى واضحـة وملائمـة نسـبيًا في هـذه الـدول لوصـف المعارضـين، مهـما كانوا سـلميين، بأنهـم جـزء مـن الطابـور الخامـس الخطـير الـذي يخـدم قـوة أو جهـة أجنبيـة. وقـد سـمح هـذا للممالـك مـرة أخـرى بتشـويه سـمعة المعارضـين في عيـون المواطنـين الآخريـن، مـع السـماح لهـم بإظهـار اسـتعدادهم لدعـم السياسـات الغربيـة ضـد إيـران أيضًـا. ففـي البحريـن، عـلى سـبيل المثـال، زعمـت الحكومـة مـرارًا أن المعارضـة يجـري تمويلهـا مـن قبـل إيـران أو أنهـا تتلقـى أسـلحة أو دعـمًا لوجسـتيًا آخـر منهـا. وفي أيار/مايـو 2011، ادعـى مسـؤولون عسـكريون بـأن المعارضـة مؤلفـة مـن «خونـة ومخربـين» رسـموا «... خطـوط التوجيـه مـن إيـران والتـي أدّت الى أعـمال التخريـب والهمجيـة في المملكـة»[17]. وحتـى بعـد نـشر تقريـر مسـتقل عـن حملـة البحريـن في تشريـن الثاني/نوفمـبر 2011 - كـما سـنناقش لاحقًـا - والـذي خلـص إلى أن «الإيرانيـين هـم [مجـرد] مُروجـون ولا

(15) انظر، جان بيير فيليو، ص. 74.

(16) المصدر نفسه، ص. 75.

(17) وكالة الأنباء البحرينية، 2 أيار/مايو 2011.

يمكن توقع عدم استفادتهم من الوضع» و «لم نعثر على دليل أنّهم موّلوا وحرضوا....»، ولا يزال مسؤولون في الحكومة البحرينية يدعون أن هناك رابطًا، مشيرين إلى أن لديهم «أدلة لا يمكن رؤيتها أو التحقق منها ماديًا، ولكننا نعرف أنها موجودة».[18]

تحديث القوى

بات من المتوقع، منذ بداية عصر النفط، والتحول الاجتماعي والاقتصادي السريع في ممالك الخليج، أن تؤدي القوى التحديثية المؤثرة في المنطقة إلى منافذ سياسية كبيرة، أو على الأقل، وفقًا للوصف، إلى كثافة سكانية وطنية أكثر وعيًا ومطالبةً. وبدلًا من ذلك، حصل في جميع الأحوال تحكم دقيق أو حتى تسخير لهذه القوات من قبل الأنظمة. وعلى الرغم من التحسن الكبير وإنشاء عدد كبير من المدارس والجامعات إلّا أن المناهج التعليمية تستخدم عادة لدعم الدولة أو الأسرة الحاكمة بشكل مباشر. وقد أدى هذا إلى تدريس مادة التاريخ بصورة مشوهة أو غير دقيقة في المنطقة، وإلى غياب بعض مجالات العلوم السياسية والقانون من الكليات الجامعية، والاعتماد على فرض الرقابة الذاتية، وغالبًا توظيف الأجانب في هذه المؤسسات أيضًا. وكذلك استثمرت الممالك الخليجية، في ما يتعلق بالاتصالات، موارد وجهود كبيرة في إيجاد طرق لفرض رقابة على التفاعلات بين المواطنين أنفسهم وبين المواطنين والأحزاب الأخرى. وعلى هذا النحو، أصبحت كل تكنولوجيا الاتصالات الجديدة المتاحة في المنطقة خاضعة لرعاية الدولة (على سبيل المثال الصحف المدعومة من الدولة، ومحطات الراديو والتلفزيون)، أو يتم حظرها إن استعصى الأمر (مثل صحف أجنبية غير مستساغة، ومحطات الراديو والتلفزيون الأجنبية غير المرغوب فيها، والبث الفضائي، والكتب الأجنبية).

يمكن القول حتى إن الإنترنت نفسه، والذي توقع الكثيرون أن يؤدي إلى تغييرات جذرية في مثل هذه المجتمعات ذات الرقابة المشددة، خضع لسيطرة

(18) واشنطن تايمز، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

الدول الخليجية، على الأقل في الأيام الأولى. وحُجِبت المواقع الهجومية، بما في ذلك المدونات الإلكترونية التي تنتقد الأنظمة، وبالنسبة إلى أساليب اتصالات الإنترنت الأساسية الأخرى مثل البريد الإلكتروني أو برامج التواصل (مسنجر)، فيمكن حظرها أو، بطريقة أكثر إفادة للدولة، رصدها من قبلها وذلك لتوفير المعلومات والتفاصيل حول المعارضين وحركات المعارضة[19]. وعلاوة على ذلك، استغلت بعض الممالك الخليجية نشاط الاتصالات على الإنترنت، وربما قامت بذلك بشكل أفضل من معظم الحكومات في الدول المتقدمة، مع إطلاق مجموعة واسعة من خدمات موقع « الحكومة الإلكترونية»، التي يوفر معظمها للمواطنين إمكانية التواصل بشكل وثيق مع الدوائر الحكومية، وبهذا تساعد على استحضار نمط علاقات العصر السابق، أي العلاقات الشخصية المباشرة بين الحكام والمحكومين[20]. وفي الوقت نفسه، تواجد الحكام أنفسهم على الإنترنت غالبًا، وتتميز مواقعهم الشخصية بمنتديات للنقاش وذلك لتسهيل التفاعل بينهم (أو بالأحرى بين موظفيهم) وعامة الجمهور. ووضع عدد من الأعضاء الأقل نفوذًا في الأسرة الحاكمة والوزراء وقادة الشرطة وشخصيات أخرى في المنطقة، آخر التحديثات التفاعلية على تويتر وفايسبوك للغرض نفسه، ويتبعهم الآن «بعض الآلاف من المواطنين وغيرهم من المهنّئين». وقد تجاوزت تحديثات تويتر الخاصة بحاكم دبي، على سبيل المثال، المليون مشترك في تموز/يوليو 2012. وشدّد هذا التحديث على الطابع التشاركي للبرمجيات: «معًا توصلنا إلى عدد من المبادرات الاجتماعية والإنسانية والثقافية واستفدت شخصيًا

(19) لقد استخدمت الأنظمة أيضًا «تفتيش الحزمة العميق» لمراقبة البريد الالكتروني الخاص. انظر، فيليو (2011)، ص. 46

Filiu (2011), p. 46.

(20) على سبيل المثال، قضية حكومة أبو ظبي الالكترونية. انظر، كريستوفر ديفيدسون

Davidson, Chris-topher M., Abu Dhabi: Oil and Beyond (London: Hurst, 2009), chapter 6.

من أفكاركم البناءة. شكرًا لكم جميعًا، وآمل أن يصل تواصلنا وتفاعلنا إلى المستوى التالي قريبًا، من أجل خير مجتمعاتنا»[21].

ومؤخرًا، يبدو أنّ لموجات تكنولوجيا الإنترنت الجديدة- التي تكون عادة مجمّعة على نحو غير مضبوط تحت عنوان تطبيقات «ويب 2.0» - في الآونة الأخيرة، تأثير في حصول المنطقة على التعليم والتواصل، المتوقّع أو المرغوب من قبل أصحاب نظريات التّحديث السابقين. وهذه التطبيقات، المعروفة شعبيًا بـ «تسهيل مشاركة المعلومات وإمكانية التشغيل المتداخل وتصميم محوره المستخدم»، تسمح للمستخدمين بالاتصال مع بعضهم البعض باستخدام «شبكات التواصل الاجتماعي». وتستند إلى المضمون الذي أنشأوه بأنفسهم بالتعاون مع مشتركين آخرين، بدلًا من استرجاع المعلومات من الإنترنت بالشكل الذي يرد إليهم. ومن أفضل الأمثلة على هذه التطبيقات نشاطات الفايسبوك الأكثر حداثة، التي لم تعد تركز على الصفحات الشخصية ومواقع المعجبين فقط، بل أصبحت موطنًا لآلاف مجموعات المناقشة النشطة؛ والنسخ الحديثة من تويتر، التي تستضيف الآن الآلاف من تطبيقات الطرف الثالث، وهذه الأخيرة تساعد المستخدمين في العثور على المحتوى والشخصيات الأنسب على أساس اهتماماتهم واتباعها؛ واليوتيوب، الذي يسمح للمستخدمين بتحميل ومشاركة مقاطع الفيديو والتعليق عليها من هواتفهم المحمولة، أو حتى إنشاء قنواتهم التلفزيونية الخاصة. وفي حين ما يزال يمكن حجب تطبيقات الويب 2.0 هذه وغيرها في مجملها من قبل الأنظمة المتحفظة، غير أنه من المستبعد حدوث هذا الأمر في ممالك الخليج إذ إنّه سيثير احتجاجًا لا مفر منه من أعداد المستخدمين الكبيرة الذين سيكون من الصعب أو ربما من المستحيل إرضاؤهم.

وتستخدم هذه التطبيقات، حتمًا، على نحو متزايد لاستضافة المناقشات ومقاطع الفيديو والصور والرسوم وخلاصات الأخبار التي تنتقد الأسر

---

(21) الغولف نيوز، 30 تموز/يوليو 2012.

الحاكمة، وتسلط الضوء على الفساد في الحكومات، وتؤكد على الحاجة إلى إصلاح سياسي كبير أو حتى ثورة في الخليج. وتجتذب الآن شخصيات معارضة بارزة، وأيضًا أفراد الأسر الحاكمة، عددًا من الأتباع على هذه التطبيقات (وهم مواطنون خليجيون مجهولون غالبًا). في حين كانت هناك بعض المحاولات من قبل الأنظمة لهجوم مضاد ضد هذه المعارضة الإلكترونية، سواء عن طريق نشر حسابات وهمية على وسائل التواصل الاجتماعي لتهديد المستخدمين الحقيقيين غالبًا، أو من خلال إنشاء مواقع تعتمد أنظمة «وعاء العسل» لخداع النشطاء والمساعدة على كشف هويتهم. وفي معظم الأحيان، تتجاوز هذه التطبيقات ضوابط الرقابة والآليات المستخدمة للسيطرة على قوات التحديث السابقة بشكل فعال. وعلى هذا النحو، تسهل مجموعة غير مسبوقة من الاتصالات الأفقية التي تتشكل بين مواطني الدول الخليجية أنفسهم وبين مواطني دول الخليج من جهة وأحزاب خارجية من جهة أخرى - وهي اتصالات تجري الآن خارج اختصاص أو تدخل من الأسر الحاكمة وأجهزتها الأمنية بشكل حاسم.

ولا يزال الدور الدقيق الّذي أدّته تطبيقات الويب 2.0 ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من قوى التحديث في ثورات الربيع العربي في العام 2011 غير واضح، إذ إنّ نسبة السكان المتصلين بالإنترنت في شمال أفريقيا واليمن وسوريا أو الّذين استعملوه لأغراض ثورية، غير معروفة. وقد حاجج البعض بأنّ تطبيقات الويب 2.0 لم تؤدّ إلى «ثورات 2.0»، حيث لم يكن الجميع يستخدمون الإنترنت في هذه البلدان، ومن الممكن أن يكون أبطال الكيبورد (أو أبطال لوحة المفاتيح) قد نشروا عددًا من الرسائل الغاضبة على الإنترنت، ولكنهم لم يشاركوا بالضرورة في احتجاجات الشوارع[22]. ومع ذلك فإنّ كثيرًا من المراقبين يرون أنّ لتوسعات شباب العالم العربي التي

(22) فورين بوليسي، 21 أيلول/سبتمبر 2010.

قادها الإنترنت مؤخرًا تأثير كبير وقد أصبحت حديثًا «أداة مهمة تضاف إلى أدوات الاحتجاج»[23]. وفي كانون الثاني/يناير 2011، على سبيل المثال، صرّح وزير الشباب والرياضة التونسي المعيّن حديثًا: «... في الحقيقة، نحن المتابعين للإنترنت، كنا على استعداد لبدء أيّة ثورة في أي مكان في العالم العربي». ومشددًا على الترابط الذي أصبح ممكنًا بفضل تطبيقات الويب 2.0، وعلى أهمية التواصل الحاصلة عبرها، صرح أننا «دعمنا بعضنا البعض ونبذل جهدنا منذ وقت طويل، وأنتم تعرفون مدى أهمية الإنترنت للثورة»[24]. في الواقع، يُعتَقَد أنّ المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء الحقوقيين في كلّ من تونس ومصر يلجأون إلى استخدام شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الوكيلة، التي تكون غالبًا مستضافة في بلدان أخرى، لتتبع عمليات القمع الجارية وللحفاظ على مواجهة الفبركات المذكورة في وسائل الاعلام المدعومة من الدولة.

وتبدو مزاعم وجود صلة مباشرة بين نشاط المعارضة وتطبيقات الويب 2.0 في دول الخليج، بطرق عدة، أقوى بكثير مما هي عليه في شمال أفريقيا، إذ أن نسب اختراق ومعدلات استخدام الإنترنت والهواتف الذكية في الدول الأكثر تقدمًا نسبيًا تشير إلى أنّ معظم مواطني الخليج - والأغلبية الساحقة من الجيل الأصغر سنًا - لا يملكون ما يلزم للوصول إلى هذه التقنيات فقط، بل هم مطلعون على قدراتهم بشكل جيد أيضًا. ففي ما يتعلّق بالهواتف الذكية، على سبيل المثال، تمتلك أربعة من ممالك الخليج أعلى معدلات اختراق في العالم، مع 1030 لكل 1000 فرد في البحرين، 1000 لكل 1000 فرد في الامارات العربية المتحدة، 939 لكل 1000 فرد في الكويت، و882 لكل 1000 فرد في قطر. وتقارن هذه المعدلات مع معدل منظمة

---

(23) انظر، فيليو

Filiu (2011), p. 46.

(24) المصدر نفسه، ص. xiii.

التعاون الاقتصادي والتنمية بـ785 فقط لكل 1000 فرد[25]. وفي العام 2011، أفادت التقارير أنّ اشتراكات الإنترنت السريع الواسع النطاق ارتفعت بشكل كبير في المنطقة مع 50.000 مشترك جديد خلال النصف الأول من العام في الإمارات العربية المتحدة وحدها، ومع ارتفاع العدد الاجمالي للأجهزة المنزلية المزودة بالإنترنت إلى 1.3 مليون. وخلال السنوات القليلة المقبلة، سيستمرّ معدل الاختراق بالارتفاع، كما نوعية الاتصال بالإنترنت تمامًا، مع استثمارات العديد من ممالك الخليج الكثيفة بشبكات الألياف البصرية. وفي مقابلة في صيف العام 2011، زعم رئيس مجلس إدارة[26] أكبر مزود للاتصالات[27] مدعوم من الدولة في الإمارات العربية المتحدة، أنّ الإمارات العربية المتحدة كانت على وشك أن تكون «واحدة من بين أكثر خمس دول تقدمًا في قطاع الإنترنت في العالم في أعقاب استثمار الحكومة بأكثر من 15 مليون دولار في هذه الشبكات[28].

من الصعب قياس استخدام الويب 2.0 وشبكات التواصل الاجتماعي في المنطقة، ومع ذلك تدلّ معظم المؤشرات على أنّه يزداد بسرعة. وادعى تقرير نشره برنامج الحوكمة والابتكار في كلية دبي للإدارة الحكومية في نيسان/أبريل 2011، أنّ إجمالي عدد مستخدمي الفايسبوك العرب قد زاد بنسبة 30 في المئة في الربع الأول من ذلك العام ليصل المجموع إلى أكثر من 27 مليون مستخدم[29]. وبعد عام واحد، في أيار/مايو 2012، أعلنت الشركة المشغلة للفايسبوك بأنّ عدد المستخدمين في المنطقة قد وصل إلى 45 مليون مستخدم، مع معدل اختراق يبلغ نحو 67 في المئة، وقد قررت فتح مكتب

(25) انظر، فيليو، ص. 44.

(26) محمد عمران.

(27) بالإشارة إلى اتصالات.

(28) أرابيان بزنس، 2 تموز/يوليو 2011.

(29) انظر، كيب ريبورت، 8 حزيران/ يونيو 2011. اقتباس عن التقرير الثاني للاعلام الاجتماعي في العالم العربي الذي نشره برنامج الحوكمة والابتكار في كلية دبي للادارة الحكومية.

إقليمـي في دبي[30]. وقـد زعـم تقريـر العـام 2011، بشـكل ملحـوظ، أنّ 70 في المئـة مـن المسـتخدمين العـرب ينتمـون إلى الفئـة العمريـة بـين 15 و29 عامًـا. كـما قـدّر أنّ هنـاك أكـثر مـن مليـون مسـتخدم نشـط لتويـتر في العـالم العـربي نـشروا، مجتمعـين، أكـثر مـن 22 مليـون تغريـدة في الربـع الأول مـن العـام 2011. وزعـم التقريـر أنّ الإمـارات العربيـة المتحـدة وقطـر والبحرين والكويـت، بالإضافة إلى لبنـان، كانـت الـدول الخمـس الرائـدة في المنطقـة مـن حيـث نسـبة السـكان المسـتخدمين لشـبكات التواصـل الاجتماعـي، مـع وجـود أكـثر مـن 400.000 مسـتخدم لتويـتر في المملكـة العربيـة السـعودية، و 200.000 في الإمـارات العربيـة المتحـدة. كـما قـدر أنّ هنـاك نحـو 4 ملايـين مسـتخدم للفايسـبوك في المملكـة العربيـة السـعودية، وأنّ أكـثر مـن 50 في المئـة مـن سـكان الامـارات العربيـة المتحـدة كانـوا يسـتخدمونه، في حـين كان يسـتخدمه 36 في المئـة مـن سـكان قطـر و 30 في المئـة مـن سـكان البحريـن. وبـرزت في العـام 2011 أيضًـا مزاعـم بوجـود «انتقـال كبـير في اسـتخدام شـبكات التواصـل الاجتماعـي مـن الأهـداف الاجتماعيـة إلى الأعـمال المدنيـة والسياسـية في المنطقـة، مـع اعتبـار عـدد مـن الّذيـن تمـت مقابلتهـم في التقريـر اسـتخدام شـبكات التواصـل الاجتماعي «أساسًـا لتنظيـم النـاس ونـشر المعلومـات وزيـادة الوعـي حـول... الحـركات الاجتماعيـة». ومـن المثـير للاهتـمام أنّ أغلبيـة التونسـيين والمصريـين الّذيـن أُجرِيـت معهـم المقابـلات رأوا أنّ «محـاولات أنظمتهـم المخلوعـة حظـر الوصـول إلى شـبكات التواصـل الاجتماعـي... قـد قدّمـت، فعـلًا، دفعًـا لحـركات [المعارضـة] مـا دفـع المتظاهريـن إلى عمـل أكـثر حسـمًا وإبداعًـا»[31].

مكافحة الربيع العربي: الجانب الخاطئ من التاريخ

خـلال ثـورات الربيـع العـربي الأولى في تونـس ومـصر، وقفـت معظـم الممالـك الخليجيـة، بسرعـة وبشـكل فطـري، بجانـب الأنظمـة الاسـتبدادية المتبقيـة

(30) الغولف نيوز، 31 أيار/ مايو 2012.

(31) كيب ريبورت، 8 حزيران/ تموز 2011؛ مجلة تايم، 12 تموز/يوليو 2012.

في المنطقة. وأساء عدد من المستشارين والحكومات في الدول الخليجية فهم هذه الانتفاضات أو تقدير حجمها، إذ افترضوا ربّما أنّ مصيرها الفشل أو أنّ المصالح الأميركية أو الغربية في المنطقة سترفض إعطاء هذه الحركة المُعارِضة الدعم الدولي الكافي في نهاية المطاف. ونتيجة لذلك، اختاروا تصوير دولهم كمعاقل للاستبداد، وأنّها تشكّل مجتمعة نوعًا من كتلة مضادّة للثورة. وعلى الرغم من عدم وضوح هذا الموقف بشكل كامل حتى الآن، فإنّه من المرجّح أن الناخبين وحكومات ما بعد الثورة الجديدة لن ينظروا إلى الممالك الخليجية بشكل إيجابي، حتى لو كانت ما تزال مفتوحة أمام الاستثمارات الخليجية والمساعدة الإنمائية. وعلاوة على ذلك، يحتمل أن ينظر الكثير من مواطني الخليج الأصغر سنًا والأكثر مثالية، ربما بشكل أكثر أهمية، إلى حكوماتهم والأسر الحاكمة في بلدانهم بارتياب أو بكونها «في الجانب الخاطئ من التاريخ»، وخاصة أنّ المزيد من هؤلاء المواطنين يدرسون الربيع العربي ويراسلون ويتفاعلون مع زملائهم العرب من دول ما بعد الثورة. وفي مطلع شباط/فبراير 2011، على سبيل المثال، وفي ذروة الثورة المصرية، اجتمعت مجموعة كبيرة من المواطنين المواطنين الخليجيين، بمن في ذلك من أكاديميين وصحافيين وناشطين في مجال حقوق الانسان «لحثّ الممالك التي حكمت المنطقة لقرون على تبنّي الديمقراطية وحرية التعبير». وبالإشارة إلى نفسها بـ «المنتدى الخليجي لمؤسسات المجتمع المدني»، أصدرت المجموعة بيانًا يدعو «... الأسر الحاكمة في الخليج لإدراك أهمية التحول الديمقراطي الذي تطمح إليه شعوبنا»، وحذرت الممالك الخليجية من قمع النشطاء الذين يخططون لتنظيم احتجاجات سلمية. كما دعا البيان، بشكل ملحوظ، الأسر الحاكمة إلى «الفهم بأنّ الوقت قد حان للإفراج عن جميع المعتقلين والسجناء السياسيين وسجناء الرأي وإصدار الدساتير التي تلبّي مطالب العصر الحديث»، وادعى أنّ «الشعوب الخليجية تتطلّع إلى أن تكون بلادها من بين الدول التي تدعم الحرية وسيادة القانون

والحكم المدني والديمقراطية التي أصبحت جزءًا من الحقوق الأساسية للشعوب»[32].

ومع ذلك، في الوقت ذاته الذي كانت تصدر فيه هذه البيانات، قام المرجع الديني الرائد في السعودية والمفتي العام وهو العالم السبعيني المذكور سابقًا عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ - والذي كان قد صرّح في وقت سابق بأنّ «المصالحة بين الأديان مستحيلة»[33] - بانتقاد الثورتين التونسية والمصرية علنًا. وبعد زعمه بأنّ «... هذه الأعمال الفوضوية قد صدرت عن أعداء الإسلام وأولئك الّذين يخدمونهم»، ذهب إلى القول بأن «...التحريض على الاضطرابات بين الناس وقادتهم في الاحتجاجات يهدف إلى ضرب الأمة [العالم الاسلامي] في جوهرها وتمزيقها». ومع منح الرئيس التونسي المخلوع حق اللجوء السياسي في قصر جدة، ومع اتصال الملك في وقت سابق هاتفيًا بالرئيس المصري المحاصر حسني مبارك لتقديم الدعم و«لتوجيه النقد العنيف للعابثين بأمن واستقرار مصر»[34]، كان من الواضح تمامًا أنّ العائلة السعودية الحاكمة تخشى الربيع العربي وتعارضه على حدّ سواء. علاوة على ذلك، وبعد وقت قصير من الإطاحة بمبارك، قام أعضاء من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالادعاء بامتلاكهم «معلومات مفادها أنّ بعض الدول الخليجية عرضت تقديم المساعدة لمصر مقابل عدم تقديم مبارك للعدالة»[35]. ومع الاعتقاد بأن الدولة المعنية هي المملكة العربية السعودية، بدا هذا دلالة أخرى على موقف المملكة من الثورة، وربما على كيفية تخطيط الحكومة لاستخدام المعونات الإنمائية للحد من تصرفات أي حكومة مصرية جديدة أو التأثير فيها. وعلى مستوى السياسة

(32) فرانس برس، 9 شباط/فبراير 2011.

(33) كانت هذه ردة الفعل الأولى للشيخ على محاضرة البابا بندكتس السادس عشر في 12 أيلول/سبتمبر 2006.

(34) الشرق الأوسط، 5 شباط/فبراير 2011.

(35) المصري اليوم، 10 نيسان/أبريل 2011.

الخارجيـة، أوضحـت المملكـة العربيـة السـعودية تمامًـا أنّ الحكومـة المصريـة الجديـدة وحكومـات مـا بعـد الثـورة العربيـة الأخـرى تشـكل خطـرًا عـلى أمـن المنطقـة، عـلى الأقـل مـن خـلال زعزعـة موقـف الـدول الخليجيـة المذكـور مـن إيـران. وبعـد منـح إدارة مبـارك الإذن لإيـران للإبحـار بسـفينتين حربيتـين عـبر قنـاة السـويس في شـباط/فبراير مـن العـام [36] 2011 وإعلانهـا إعـادة العلاقـات الدبلوماسـية مـع طهـران، سرعـان مـا أشـار محلّلـون خليجيـون إلى أنّ «صانعـي القـرارات في الخليـج شـعروا بالقلـق إزاء دخـول إيـران إلى مـصر»، وأنّـه «... ليـس هنـاك أدنى شـك بـأنّ السـعوديين قلقـون للغايـة بشـأن التوجـه الجديـد للسياسـة الخارجيـة المصريـة، وأنّ المملكـة العربيـة السـعودية تسـعى لاسـتعادة ثقلهـا في المنطقـة، وتقـوم بذلـك بطريقـة حازمـة جـدًا. إنّهـا لا تريـد أن تـرى مـصر تمحـو أيّ مكاسـب سـعودية»[37].

كـما ظهـر أنّ موقـف الإمـارات العربيـة المتحـدة الرسـمي مـن الربيـع العـربي، في الأيـام الاولى، متـماشٍ مـع موقـف المملكـة العربيـة السـعودية. إذ سرعـان مـا قمعـت الشرطـة محاولـة مسـيرة «سـلمية وصامتـة مناهضـة لمبـارك» مـن قبـل نشـطاء مصريـين أمـام قنصليـة بلادهـم في دبي[38]. كـما اختُطِـف مواطـن إمـاراتي[39]، كان قـد حـاول التعبـير عـن دعمـه للمتظاهريـن التونسـيين والمصريـين في المسـجد، لاحقًـا مـن منزلـه في الشـارقة بتهمـة «تعكـير الأمـن العـام». وبقـي مكانـه غـير معـروف لعـدة أيـام، وكانـت منظمـة العفـو الدوليـة قـد تقدمـت بطلـب للسـلطات الاماراتيـة لتأكيـد مـكان وجـوده ووضعـه القانـوني[40]. وبعـد

(36) بي بي سي نيوز، 22 شباط/فبراير 2011.

(37) وكالـة رويـترز، 27 نيسـان/أبريل 2011. اقتباسًـا عـن شـادي حميـد، محلـل في مركـز بروكينغز في قطـر، وتيـودور كاراسيك، محلـل دفاعـي في دبي.

(38) غولف نيوز، 28 كانون الثاني/يناير 2011.

(٣٩) حسن محمد حسن الحمادي.

(40) البيان الصحفي لمنظمة العفو الدولية، 9 شباط/فبراير 2011.

أسبوعين من بدء الاحتجاجات في مصر، أصبح وزير الخارجية الإماراتي[41] الدبلوماسي الدولي الأول والعربي الوحيد الذي يلتقي بمبارك خلال الثورة. وكانت الزيارة التي وصفها دبلوماسي عربي آخر بأنها «تظهر دعمًا سياسيًا استثنائيًا لمصر»، موضع شك كبير من قبل عدد من المتظاهرين المصريين. ويعود سبب ذلك إلى إعلان ولي عهد أبو ظبي[42] في وقت سابق من ذلك الأسبوع، أنّ «... الإمارات العربية المتحدة ترفض كلّ المحاولات الخارجية للتدخل في شؤون مصر الداخلية»[43]. علاوة على ذلك، وبعد وقت قصير من سقوط مبارك، أفادت وكالة رويترز أن أحد مساعدي ولي العهد «... عبر عن استيائه بشأن سقوط حليف رئيسي لطالما اعتقد حكام الخليج بأنّه راسخ في السلطة، مثلهم تمامًا»، وتساءل «كيف يمكن لشخص أن يفعل ذلك له [مبارك] » وأوضح في ما بعد أنّه «كان الأب الروحي للشرق الأوسط. وكان رجلًا حكيمًا قاد المنطقة... لم نكن نريد أن نراه يبعد بهذه الطريقة...»[44]. وفي الوقت نفسه، صرّح عضو بارز في المجتمع التجاري في إمارة دبي لصحيفة غولف نيوز المدعومة من الحكومة وأكثر الصحف قراءة أنّ «هناك خطراً حقيقيًا من تدمير حكم الغوغاء لسمعة واستقرار واقتصاد مصر بينما كان مبارك رمزًا للاستقرار وازدهار الاقتصاد والسلام»[45].

وكما المملكة العربية السعودية وبعض الممالك الخليجية الأخرى، أُفيد عن قلق الإمارات العربية المتحدة من مواجهة مبارك لمحكمة مهينة لكرامته. ووفقًا لمزاعم صحيفة المصري اليوم، «... عرض بعض الأمراء دفع تكاليف استشفاء الرئيس المخلوع حسني مبارك [الخاصة] عندما علموا أنّ الحكومة

(41) عبدالله بن زايد آل نهيان.

(42) محمد بن زايد آل نهيان.

(43) ذا ناشيونال، 9 شباط/فبراير 2011.

(44) وكالة رويترز، 27 نيسان/أبريل 2011.

(45) أهرام، 30 نيسان/أبريل 2011. اقتباسًا عن خلف الحبتور.

المصريـة لـن تغطيهـا[46]. ومؤخـرًا، وحتـى بعـد نجـاح مرشـح الإخـوان المسـلمين محمـد مـرسي في انتخابـات العـام 2012 المصريـة، أطلـق بعـض كبـار المسـؤولين في الإمـارات العربيـة المتحـدة التصريحـات التحريضيـة علنًـا. وقـد صرّح قائـد شرطـة دبي المخـضرم[47] في تمـوز/ يوليـو 2012، عـلى سـبيل المثـال، أنّ أعضـاء مـن الإخـوان كانـوا «يلتقـون بأفـراد مـن الخليـج ويناقشـون إسـقاط الانظمـة الخليجيـة»، كـما حـذّر المجموعـة المتمركـزة في مـصر مـن أنّهـم «سـيخسرون كثـيرًا في حـال تحديهـم الـدول الخليجيـة»[48]. وبعيـدًا عـن مـصر، كان موقـف الإمـارات العربيـة المتحـدة الدبلومـاسي مـن ثـورات الربيـع العـربي مماثـلًا، عـلى الأقـل عنـد بدايتهـا. ففـي نيسـان/أبريل 2011، وبعـد قرابـة شـهرين مـن انـدلاع الثـورة البحرينيـة، وشـهر مـن نـشر القـوات الإماراتيـة والسـعودية في المملكـة -كـما سـنناقش لاحقًـا- اسـتقبل ولي عهـد أبـو ظبـي وفـدًا مبعوثًـا مـن قبـل الحكومـة البحرينيـة التـي «أعربـت عـن امتنانهـا للموقـف الداعـم الـذي يسـهم في إعـادة الأمـن والاسـتقرار للمملكـة». وعـلى الرغـم مـن غيـاب أي دور لسياسـة ولي العهـد الخارجيـة في حكومـة الإمـارات الفدراليـة، إلا أنّـه رحـب بالمبعوثـين «مشـددًا عـلى عمـق الرابـط الأخـوي بـين الإمـارات العربيـة المتحـدة والبحريـن وباقـي الـدول الخليجيـة عـلى حـد سـواء». وذكـر أنّ «هـذه العلاقات مبنيـة عـلى الروابـط التاريخيـة المتينـة، والمصالـح المشـتركة، ووحـدة المصـير». وعـلى الرغـم مـن القمـع الوحـشي الـذي كان يجـري في البحريـن في الأسـبوع ذاتـه، أعـرب ولي العهـد عـن «دعـم البحريـن وشـعبها وكذلـك التدابـير التـي اتخذتهـا القيـادة الحكيمـة في البحريـن لإقـرار السـلام والأمـن». كـما «أشـاد بجهـود الملـك وولي العهـد البحرينيـين للإصلاحـات والتنميـة وكذلـك لحمايـة قيـم الوحـدة الوطنيـة والتسـامح والتعايـش السـلمي بـين الطوائـف»[49].

(46) المصري اليوم، 23 أيار/مايو 2011.

(47) ضاحي خلفان التميم.

(48) بي بي سي نيوز، 31 تموز/يوليو 2012.

(49) وكالة أنباء الإمارات، 11 نيسان/أبريل 2011.

على صعيد أوسع، هناك مؤشرات على بذل الممالك الخليجية جهودًا أقصى من أي وقت مضى لتصوير نفسها مجتمعة على أنها تختلف بطبيعتها عن الجمهوريات الاستبدادية العربية. وقد بذلت جهودًا متضافرة لإقناع كل من شعوبها والمجتمع الدولي بوجود اختلافات هيكلية كافية، بطريقة أو بأخرى، بين أسلوبها في الحكم الاستبدادي وبين أسلوب جيرانها لتفادي الثورات على نمط الربيع العربي. وكانت هناك محاولات حديثة بارزة لتوسيع مجلس التعاون الخليجي ليشمل الممالك العربية المجاورة أي الأردن والمغرب. وعلى الرغم من بعد هذه الدول جغرافيًا عن الممالك الخليجية ووجود بعض القواسم الاقتصادية أو الاجتماعية المشتركة، لا يوجد ما يعلّل أهمية استمرارهما بالنسبة للممالك الخليجية. وقد واجه كلّ من الأردن والمغرب احتجاجات خطيرة منذ مطلع العام 2011، ولكن بقيت الأنظمة قائمة حتى الوقت الحاضر، وبالتالي وفرت بعض الأدلة المؤقتة لنظرية «اختلاف النظام الملكي». وفي أيار/مايو 2011، تم عقد قمة تشاورية خليجية تقرر خلالها منح الأردن والمغرب عضوية مجلس التعاون الخليجي. وكان الربيع العربي موضوع النقاش الرئيسي، وكيف يمكن للممالك الخليجية إيجاد أفضل السبل لتقديم المساعدات المالية لاثنتين من الممالك الأخرى في المنطقة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى تزايد وضوح الاستفادة من المرتزقة الأجانب منذ بداية الربيع العربي، فمن المرجح أن ينظر إلى الأردن والمملكة المغربية - وكلاهما غني بالموارد البشرية - على أنهما موردان محتملان في حال احتياج الممالك الخليجية لتوسيع أجهزتها الأمنية بسرعة.

وبعد وقت قصير من القمة، زار وزير الخارجية المغربي[50] أبو ظبي لنقل «... امتنان الملك محمد للإمارات العربية المتحدة بقيادة الشيخ خليفة للدعوة الصادقة والأخوية التي وردت في البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجي التشاورية الأخيرة بشأن انضمام المغرب إلى

(50) الطيب الفاسي الفهري.

مجلس التعاون الخليجي. وأضاف أن «مثل هذه الخطوة ستعزز العلاقات الثنائية بين البلدين»، وأشار الوزير أيضًا إلى «... التنسيق الأخوي والتعاون الذي يربطنا مع هذه الدول منذ زمن طويل على المستويات كافة»، على الرغم من عدم وجود أي اتفاقيات رسمية سابقة بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي[51]. وبشكل غير مفاجئ، وبعد مرور بضعة أشهر على هذا الاجتماع والاجتماعات المماثلة بين مسؤولين أردنيين وممثلي دول مجلس التعاون الخليجي، تم الإعلان في أيلول/سبتمبر من العام 2011، عن تمويل دول مجلس التعاون الخليجي لبرنامج التنمية الخمسية في الأردن والمغرب. وكان بعض المحللين ينظر للصفقة، التي تم تنقيحها في كانون الأول/ديسمبر من العام 2011 بتخصيص 2.5 مليار دولار لكل دولة، على أنها «...توحيد للممالك السنية» مع مساعد [دول الخليج] في جذب جيش [الأردن] المُدَرّب تدريبًا جيدًا»[52]. وذكرت رويترز أيضًا أنّ الصفقة تعكس حاجة الممالك الخليجية «... لروابط أوثق مع الممالك العربية خارج نطاق الخليج كجزء من الجهود المبذولة لاحتواء الاضطرابات المؤيدة للديمقراطية التي تعصف بالنخب الاستبدادية الحاكمة في العالم العربي»[53].

البحرين: الغضب والثورة

شكّلت البحرين أكبر نقطة ساخنة في الخليج منذ بداية الربيع العربي. وهذا ليس مُستَغرَبًا، إذ تَوَجّب على الأسرة الحاكمة في البحرين التعامل مع أغلب الضغوط المتصاعدة الواردة في هذا الكتاب، باعتبارها واحدة من أفقر الممالك ونظرًا لمعاناتها من تاريخ طويل من الطائفية. وعلى خلفية الثورة المصرية، شهدت الاحتجاجات البحرينية ما يقدّر ب 150.000 مواطنًا يجتاحون شوارع المنامة في «يوم الغضب» الأول في 14 شباط/فبراير من

(51) وكالة أنباء الإمارات، 16 أيار/مايو 2011.

(52) ذا ناشيونال،13 أيلول/سبتمبر 2011؛ وكالة رويترز، 20 كانون الأول/ديسمبر 2011.

(53) وكالة رويترز، 20 كانون الأول/ديسمبر 2011.

العام [54]2011. وفاجأت قوة وحجم هذه الحركة الكثيرين بعد تنظيمها من قبل مجموعات شبابية مختلفة، لا من الجمعيات السياسية. وعلى الرغم من أن أغلبية المحتجين كانوا من الشيعة - نظرًا إلى التمييز المستمر الذي واجهوه منذ فترة طويلة وتقليص فرصهم الاقتصادية- كان هناك عدد من المشاركين السنة أيضًا[55]، مع ترديد شعارات «لا سنية لا شيعية، كلنا أسرة بحرينية»[56]. ولم تهدف هذه الاحتجاجات إلى إسقاط أسرة آل خليفة الحاكمة، بل ركزت على وفاء الحكومة بوعودها السابقة في الإصلاح السياسي وإطلاق سراح السجناء السياسيين مع الدعوة لتنفيذ ميثاق العمل الوطني في العام 2001. ومع ذلك، ضيّقت أجهزة الأمن البحرينية بشدة على الاحتجاجات، بقوة مفاجئة، مستخدمة الغاز المسيل للدموع، وخراطيم المياه، بل وحتى الذخيرة الحية. كما جُرِف نصب دوار اللؤلؤة، الذي يشكل نقطة محورية لموجة الاحتجاجات الاولى، في آذار/مارس 2011، بالرغم من تمثيله لفترة أساسية من تاريخ البحرين. وخوفًا من تحوله إلى معلم ثوري كميدان التحرير في القاهرة، طوق الركام كل جهات الدوار، ودمر ما لا يقل عن ثلاثين من المساجد الشيعية الراسخة والهياكل الدينية الأخرى في المملكة بحجة عملها من دون تراخيص[57].

في هذا الوقت، بدأ وصول الاحتجاجات إلى المرفأ المالي في المنامة، مع توقعات بوصولها قريبًا إلى القصور والمباني الحكومية. وكان لا بد من إلغاء سباق الجائزة الكبرى-الفورمولا 1، وهو دعامة مركزية في الاستراتيجية الاقتصادية

(54) انظر، جين كينينمونت

Kinninmont, Jane, Bahrain: Beyond the Impasse (London: Chatham House, 2012), p. 3.

(55) نيويورك تايمز،15 شباط/فبراير 2011.

(56) انظر، كينينمونت

Kinninmont (2012), p. 9.

(57) المصدر نفسه، ص. 10.

البحرينية[58]، ما سبّب الكثير من الذعر للأسرة الحاكمة. وبدافع قلقها من أن تكون الإطاحة بالملك مقررة، على غرار النظامين التونسي والمصري، أطلقت قوات الأمن البحرينية سلسلة ضخمة من عمليات القمع على الضواحي والقرى التي يعتقد أنها موطن معظم المتظاهرين. وعلاوة على ذلك، دُعِي نحو 1500 جندي سعودي وأكثر من 500 من رجال الأمن من الإمارات العربية المتحدة لعبور جسر الملك فهد الذي يربط البحرين بالبر الرئيسي للمملكة العربية السعودية، لتعزيز دفاعات الحكومة ومنشآتها الأمنية. وهي خطوة غير مسبوقة من قبل الممالك الخليجية[59]، وتم تبرير نشر القوات بأنه رد رسمي من قبل قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي، على الرغم من عدم وجود تهديد بغزو أجنبي ومن عدم وجود أي وحدات كبيرة من الممالك الخليجية الأخرى[60]. وعلى الرغم من إبلاغ السلطات البحرينية لمواطنيها أنّ «... القوات الاجنبية (السعودية والاماراتية) بدأت بالوصول إلى البحرين في ظل الوضع المؤسف الذي تشهده المملكة»، ودعوتها «... جميع المواطنين والمقيمين للتعاون الكامل مع قوات دول مجلس التعاون الخليجي والترحيب بهم ترحيبًا حارًا»[61]، كانت هناك خلال أيام تقارير تفيد باشتباك القوات السعودية والإماراتية مع المحتجين ومشاركتها في فرق الاعتقالات[62].

بعد الفشل في قمع الاحتجاجات، اعتُقِل عدة مئات من السجناء السياسيين الإضافيين، بمن في ذلك الأكاديميين، والصحافيين، ونشطاء حقوق

---

(58) بي بي سي الرياضية، 21 شباط/فبراير 2011.

(59) غير أنه يوجد عدد كبير من تقارير الشهود العيان على دخول الجيش السعودي إلى البحرين خلال الاضطرابات المختلفة في تسعينيات القرن العشرين. انظر، كينينمونت، Kinninmont (2012), p.3.

(60) والاستثناء هو التبليغ عن دورية بحرية كويتية.

(61) لوس أنجلوس تايمز، 15 آذار/مارس 2011.

(62) انظر، تقرير غلوبال ريسيرتش الخاص حول البحرين، 10 نيسان/أبريل 2011.

الانسان، وأيضًا الأطباء والممرضين - وقد شهدت المجموعات الأخيرة الإصابات والوفيات التي لحقت بالمتظاهرين. وفي وصف ينزع الشرعية عن النظام، أشارت التقارير إلى محاولة الحكومة البحرينية تعزيز أجهزتها الأمنية بمرتزقة من باكستان وبعض البلدان الأخرى. ومع وجود كتيبة دائمة من المواطنين الباكستانيين الذين يخدمون في قطاع الأمن، جنبًا إلى جنب مع عدد من الجنود الأردنيين واليمنيين، يُعتقد بأنّ السلطات تحاول زيادة أعداد الموظفين غير العرب بسرعة، حيث يكون هؤلاء الأجانب أكثر استعدادًا لفتح النار على المواطنين البحرينيين. بالتزامن مع تجنيد آلاف الجنود الباكستانيين وإرسالهم إلى البحرين من قبل تكتل ذي صلة وثيقة مع الجيش الباكستاني، بدأت إعلانات «الحاجة الماسة للحرس الوطني البحريني» بالظهور في الصحف الباكستانية، بعد وقت قصير من الاحتجاجات الأولى في البحرين[63]. وفي وقت لاحق من العام 2011، بينت التقارير أن البحرين كانت تحاول تجنيد أفراد من إندونيسيا وماليزيا، مع إشارة عالم دين سعودي إلى أنّ «المملكة البحرينية تشهد آخر أيامها» وأنهم (أي الأسرة الحاكمة) «لا يثقون حتى بالموالين لهم، لذلك هم بحاجة إلى طلب مرتزقة من أماكن أخرى - وسوف يتم القبض على هؤلاء المرتزقة ومحاكمتهم علنًا يومًا ما»[64].

بشكل غير مفاجئ، تطورت مطالب المتظاهرين الرئيسية من المطالبة البسيطة بالإصلاح السياسي إلى المطالبة بالتغيير السياسي الكامل، مع ترديدهم هتافات «يسقط حمد» - في إشارة إلى الملك[65]- التي أصبحت مألوفة. وعلاوة على ذلك، تم اتهام رئيس وزراء البحرين[66] المذكور سابقًا،

(63) انظر، الجزيرة باللغة الانجليزية، 30 تموز/يوليو 2011؛ ذا إكسبرس تريبيون باكستان، 11 آذار/مارس 2011.

(64) جاكارتا غلوب، 19 حزيران/يونيو 2011.

(65) حمد بن عيسى آل خليفة.

(66) خليفة بن سلمان آل خليفة.

صاحب الخدمة الطويلة - والعضو في الأسرة الحاكمة وعم الملك - بقيادة القمع ودعوة قوات من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وغيرها من القوات الأجنبية إلى المملكة. وخلال صيف العام 2011، استمرت الاحتجاجات بلا هوادة مع تواتر التقارير عن عمليات القتل والحرق واعتقال الناشطين. وقد سجّلت العديد من حملات القمع هذه من قبل بعض المتفرجين على هواتفهم الذكية، وحُمِّلت على موقع اليوتيوب وغيره من مواقع تبادل ملفات الفيديوهات. وقد شاهدها آلاف المواطنين الخليجيين الآخرين، ونوقشت بشكل كبير على منصات شبكات التواصل الاجتماعي. وعلى الرغم من مواجهة شبكة الجزيرة للانتقادات لعدم تغطيتها مختلف ثورات الربيع العربي بطريقة موحدة، فقد أنتجت الشبكة التي تتخذ من قطر مقرًا لها فيلمًا وثائقيًا عن الاحتجاجات البحرينية. وبعد أسبوع من نشره على اليوتيوب، حصد فيلم «صراخ في الظلام» أكثر من 200.000 مشاهدة. وقد أدى إلى أزمة دبلوماسية بين قطر والبحرين، إذ إنه يصور وحشية الشرطة ومختلف الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، فنشر وزير الخارجية[67] تغريدة على حسابه في موقع تويتر تفيد أنّه «من الواضح أنّ قطر لا تريد الخير للبحرين. وهذا الفيلم على قناة الجزيرة الإنكليزية هو أفضل مثال على هذا العداء الذي لا يمكن تفسيره»[68].

منذ ذلك الحين، حاولت الحكومة على عجل خلق فرص عمل في القطاع العام ورفع الرواتب - عقب صفقة طوارئ، قيمتها 10 مليارات دولار، مقدّمة من مجلس التعاون لدول الخليج العربي - وسعت إلى عقد «حوار التوافق الوطني» مع مختلف جماعات المعارضة والأحزاب السياسية من أجل «إعادة إطلاق عمليات الاصلاح السياسي» و«كتابة فصل جديد في

(67) خالد بن أحمد آل خليفة.

(68) الجزيرة باللغة الإنكليزية، 5 آب/أغسطس 2011.

تاريخ البلاد»[69]. ولكن قاطعت جمعية الوفاق الوطني الاسلامية، الجمعية الشيعية السياسية الرائدة، الحوار، ومن نواح عدة، لم تعد الجمعيات الأخرى المشاركة في الحوار تمثّل الاحتجاجات الشعبية الضخمة في شوارع البحرين. وفوّض الملك، أيضًا، اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق وتقديم تقرير عن حملة القمع. ومن المرجح أنه كان في نية الملك الحصول على متنفس عند التعامل مع المجتمع الدولي من خلال تعيينه عددًا من محامي حقوق الإنسان المعروفين عالميًا بكونهم فوق الشبهات بمن فيهم شريف بسيوني محامٍ سابق في الأمم المتحدة. وفي الواقع، وُصِفَت اللجنة من قبل بعض أعضاء المعارضة البحرينية بأنها «الدرع المثالية للملك» لأنها سمحت له بمواصلة قمع الاحتجاجات لعدة أشهر، في حين كان يسترضي الدبلوماسيين الغربيين المعنيين والمراقبين الآخرين من خلال إقناعهم بأنّه يتم اتخاذ إجراء ما.

على الرّغم من أنّ النتائج التي توصّلت إليها اللجنة، والتي نُشِرَت في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 2011، وبُثّت في وسائل الإعلام، شكّلت إدانة مناسبة، إذ وصفت كيفية تعذيب السجناء حتى الموت وتهديدهم بالاغتصاب، وغالبًا جلدهم وضربهم وصعقهم بالصدمات الكهربائية[70] وهم مُقنَّعو الرؤوس، كانت الإجراءات الملموسة المتخذة من قبل السلطات قليلة. إذ لم يعاقب معظم الأفراد والإدارات المتهمين من قبل اللجنة، مع محاكمة 10 من ضباط الشرطة المبتدئين[71]، والإفراج عن بضع المئات من السجناء السياسيين. وعلاوة على ذلك، استمرت حملات القمع ضد الاحتجاجات، ولم تبدُ أقلّ وحشية من ذي قبل، مع ورود تقارير عن استمرار القتل

---

(69) بي بي سي نيوز، 2 تموز/يوليو 2011.

(70) ذي إيكونومست، 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

(71) انظر، كينينمونت

Kinninmont (2012), p. 11.

والتعذيـب. وتسـارعت هــذه الحمـلات بعــد إضراب أحــد رمــوز المعارضــة الطويـل عـن الطعـام[72] وإعـادة سـباق جائـزة البحريـن الكـبرى الفورمـولا 1 في آذار/مـارس مـن العـام 2012 – والـذي اعتبرتـه صحيفـة الإندبندنـت «السـباق الأكـثر إثـارة للجـدل» في تاريـخ الفورمـولا 1 [73]. ومـع تنـاسي الهيئـة المنظمـة للفورمـولا 1 للوضـع، أُفيـد أنّ أكـثر مـن 100.000 متظاهـر خرجـوا إلى الشـوارع، مـع إطـلاق قـوات الأمـن الغـازات المسـيلة للدمـوع والقنابـل الصوتيـة عـلى الحشـود[74]. وعُـثِر عـلى أحـد المتظاهريـن «مصابًـا بالشـوزن... بعـد تعرضـه للـضرب والحـرق الجـزئي»[75]. وتزعـم مصـادر المعارضـة، الآن، أنّ أكـثر مـن 80 بحرينيًا لقـوا حتفهـم منـذ بـدء الثـورة[76]، كـما فُصِـل مـا يقـارب 5000 موظـف شـيعي مـن وظائفهـم[77]، بالإضافـة إلى مداهمـة مئـات المنـازل، ونهـب أكـثر مـن 10 مليـون دولار مـن الجماعـات الشـيعية مـن قبـل أفـراد قـوات الأمـن[78].

عُمان: التظاهرات والوعود

شـهدت عـمان احتجاجـات وأعـمال شـغب خطـرة في العـام 2011، كونهـا إحدى الممالـك الخليجيـة الفقـيرة نسـبيًا. وعـلى غـرار البحريـن، لم يطالـب المحتجـون، في البدايـة، بإسـقاط النظـام، لكنهـم كانـوا يعـبّرون عـن سـخطهم مـن الفـرص الاقتصاديـة السـيئة، وغيـاب الإصلاح السـياسي، والفسـاد المسـتشري في الحكومة.

(72) عبدالهادي الخواجة.

(73) ذي اندبندنت، 21 نيسان/أبريل 2012.

(74) بي بي سي نيوز، 20 نيسان/أبريل 2012.

(75) انظر، كينينمونت

Kinninmont (2012), p. 12.

(76) وكالة رويترز، 31 تموز/يوليو 2012.

(77) انظر، كينينمونت

Kinninmont (2012), p. 3.

(78) البيـان الصحفـي لجمعيـة الوفـاق، 30 تموز/يوليـو، 2012. اقتبـاس عـن حملـة «عصابـات الظـلام» للتوعيـة.

وليس من المستغرب أن أخطر الاحتجاجات حصلت في المناطق أكثر فقرًا في عُمان، وخاصة في مدينة صُحار، حيث قتل عدد من المتظاهرين - الذين كانوا بأغلبيتهم قد تجمعوا حول دوار الكرة الأرضية للمشاركة في المسيرة الخضراء - في اشتباكات مع الشرطة في شباط/فبراير من العام 2011. ولكن أفيد عن احتشاد عدة مئات من المتظاهرين في العاصمة مسقط أيضًا، وكانوا قد ترجموا شعارات لافتاتهم إلى اللغتين الفرنسية والإنكليزية كي تستفيد منها وسائل الإعلام الدولية. وبعد أن قدم حاكم عُمان[79] وعودًا خاطفة تمثلت بزيادة المعونات، وزيادة الرواتب في القطاع العام، ومخصصات من الضمان الاجتماعي للعاطلين، عن العمل وغيرها من المخصصات الّتي قُدِّرت كلفتها على الحكومة بـ 2.6 مليار دولار[80]، قام بإقالة اثني عشر وزيرًا، في محاولة أخرى لاسترضاء المعارضة[81]. ولكن في مطلع نيسان/أبريل من العام 2011، نشرت الصحف العمانية عناوين رئيسية مفادها اكتشاف أسلحة يدوية الصنع في بيوت المتظاهرين، بمن فيهم أعضاء في مجموعة تسمى «عصابة التنين»، وعُرضت صورٌ تشير إلى تصنيع السكاكين والسيوف[82]. وبحلول نهاية الشهر، اندلعت احتجاجات جديدة في أماكن أخرى من البلاد، مع تدفق المئات إلى شوارع صلالة، المدينة الجنوبية في عُمان؛ في حين انطلق احتجاجات أصغر في هيما، وهي منطقة رئيسة لإنتاج النفط، وفي ولاية عبري. وركزت المطالب، مرة أخرى، على المخاوف الاقتصادية، والمزيد من المساءلة الحكومية، ولكن هذه المرة، وجدت السلطات صعوبة في تفريق المتظاهرين، الذين بقي الكثير منهم في الساحة المركزية لصلالة لأسابيع[83].

---

(79) قابوس بن سعيد آل سعيد.

(80) وكالة رويترز، 29 حزيران/يونيو، 2011.

(81) بي بي سي نيوز، 27 شباط/فبراير 2011؛ وكالة رويترز، 9 نيسان/أبريل 2011.

(82) الغولف نيوز، 9 نيسان/أبريل 2011؛ عُمان ديلي، 8 نيسان/أبريل 2011.

(83) صوت أميركا، 22 نيسان/أبريل 2011.

على الرغم من سجن عدة مئات من المحتجين خلال هذه الفترة، إلّا أنّ عددًا قليلًا منهم بقي في الحجز[84]. ومع ذلك، وبعد المظاهرات الجديدة في أيار/مايو من العام 2011، أفادت تقارير عن لجوء قوات الأمن إلى قدر أكبر من الوحشية - ما تضمن نشر الآليات المصفحة لطرد المتظاهرين من خيامهم، وإزالة حواجز الطرقات، وإطلاق النار في الهواء. عندئذٍ، تم اعتقال المئات من السجناء وأُفيد أن اثنين من المتظاهرين تعرضوا لإطلاق النار. زعم متظاهرون في صلالة أنّ الحكومة «تحاول قمع حركتهم»[85]، وحُكِم على العشرات من الناشطين بالسجن لسنة واحدة بتهمة «تدمير الممتلكات العامة» و«الاعتداء على موظفي القطاع العام»[86]. وقد حُكِم على سبعة متهمين بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة «إيقاف العمل في منظمة حكومية»[87]. وبدورها، أدت موجة الاعتقالات إلى المزيد من الاحتجاجات في صيف العام 2011، عندما دعا المتظاهرون إلى إطلاق سراح هؤلاء السجناء، بالإضافة إلى تنفيذ مطالبهم السابقة. وعلى الرغم من أن التقارير أفادت أن «المتظاهرين الشباب» قرروا إنهاء مظاهرتهم والعودة إلى منازلهم، لـ «تجنّب المواجهة مع قوات الأمن، التي قد ينتج منها عواقب سيئة»، إلا أن الأخيرة وُصِفَت بأنها «كانت موجودة بأعداد كبيرة» واستُخْدِمَ الغاز المسيل للدموع والهراوات لتفريق الحشود المتبقية[88].

وبالتوازي مع الإجراءات الأمنية، بدأت السلطات العمانية بتشجيع انطلاق مسيرات موالية، غالبًا ما كانت تضم مواكب سيارة للمئات من السيارات التي تطوف في أنحاء مسقط. وعلى الرغم من أنّ وسائل الإعلام

(84) الغولف نيوز، 8 أيار/مايو 2011.

(85) العربية، 14 أيار/مايو 2011.

(86) الغولف نيوز، 20 حزيران/يونيو 2011.

(87) انظر، وكالة رويترز، 29 حزيران/يونيو 2011.

(88) الغولف نيوز، 22 تموز/يوليو 2011.

المدعومة من الدولة ادَّعت أنها إظهار عفوي للميل إلى الحاكم، زعم ناشطون في المعارضة أنّ شركة الاتصالات المملوكة من الدولة[89] كانت ترسل رسائل قصيرة خلال الليالي التي تسبق التظاهرات لحثّ المواطنين العُمانيين على المشاركة فيها. ومنذ بداية الاحتجاجات، سعت السلطات إلى الحدّ من أعمال منظمات المجتمع المدني الموجودة أيضًا، لا سيما تلك المعنية بحقوق الانسان. وعلى غرار ما جرى في معظم ممالك الخليج الأخرى، تم إنشاء منظمة لحقوق الإنسان، مدعومة من الدولة. وعلى الرغم من أنها [المنظمات] قدمت الدعم والمشورة للمتظاهرين والسجناء السياسيين، إلا أنّ افتقارها للاستقلالية والحيادية كان محلّ انتقاد للكثير من المراقبين. وعلاوة على ذلك، كان يوجد ارتفاع ملحوظ في الرقابة على وسائل الإعلام في العام 2011، بعد إلقاء القبض على عدد من الصحفيين والمدونين. والجدير بالذكر، أنه في آب/أغسطس من العام 2011، تعرضت إحدى الصحف العمانية المستقلة القليلة (الزمان) للتهديد بالإغلاق بعد أن نشرت مقالًا تزعم فيه عن وجود فساد في وزارة الداخلية. وتم التحقيق مع رئيس تحرير الصحيفة، بينما اعتقل كاتب المقال[90] - وهو صحفي ومخرج عُماني بارز، وأحد المشاركين في الاحتجاجات - وأُحضِرَ للاستجواب. اتّهم [كاتب المقال] بـ «إهانة وزير العدل ونائبه»، و «محاولة خلق انقسامات في المجتمع»، و «إساءة استخدام السلطة القضائية في عُمان»، و «انتهاك قانون المطبوعات والنشر»، و «ممارسة مهنة من دون الحصول على ترخيص من وزارة الإعلام»، وذلك من دون السماح له بتعيين محامٍ. وأوضح ممثلون عن لجنة حماية الصحفيين أنّ محاكمة الكاتب كانت بسبب «انخراط السلطات العمانية في تكتيكات انتقامية ضد (المتهم) بسبب كتاباته النقدية» وأنّ «الخطوات التي اتخذها القضاء العماني تشير إلى أنّ هذا الانتقام سياسي عوضًا عن كونه محاولة لتطبيق العدالة». وفي

(89) إشارةً إلى عُمانتل.

(90) يوسف الحاج.

خطـوة مشـابهة، أصـدرت مجموعـة مـن المثقفـين، والصحفيـين، والناشـطين العُمانيـين بيانًـا أدانـوا فيـه إغـلاق صحيفـة الزمـان، مشـيرين إلى أنّ هـذا الأمـر مـن شـأنه «...أن يعيدنـا إلى عـالم قمـع الحريـات وتقييدهـا»[91].

ومـع حلـول خريـف العـام 2011، بـدا أن الوضـع في عُـمان قـد اسـتقر بعـد الانتخابـات المقـرر إجرؤهـا لمجلـس الشـورى في تشريـن الأول/أكتوبـر، والوعـود التـي أطلقهـا الحاكـم بمنـح المجلـس سـلطة تشريعيـة أكـبر، وبخلـق أكـثر مـن 50.000 وظيفـة جديـدة، معظمهـا في القطـاع العـام. وبـدا واضحًـا مـن الوعـد الأخـير [الـذي قطعـه الحاكـم] أنّ عُـمان قـد طلبـت المسـاعدة مـن المملكـة العربيـة السـعودية وغيرهـا مـن الممالـك الخليجيـة، مـن خـلال خطـة مجلـس التعـاون الخليجـي للإنقـاذ المـالي، قيمتـه حـوالى 10 مليـار دولار- عـلى أن تـوزّع عـلى مـدى 10 سـنوات - تـم تخصيصـه سـابقًا لعُـمان[92]، وذلـك عـلى غـرار الإعانـة الماليـة المذكـورة آنفًـا للبحريـن. ولكـن عـلى مـدار العـام 2012، بـرز المزيـد مـن الاعتقـالات، تشـمل عـددًا مـن المدونـين والناشـطين عـلى الإنترنـت في أيار/مايـو مـن العـام 2012؛ بمـن فيهـم مصـور عـماني مشـهور، وطالبـة تكتـب باسـم مسـتعار، «وردة ظفـار»، حُكِـمَ عليهـم بالسـجن لمـدة تـتراوح بـين 12 شـهرًا و18 شـهرًا، بتهمـة التشـهير بالحاكـم[93].

المملكة العربية السعودية: ظهور التفككات

بعـد تدخـل المملكـة العربيـة السـعودية عسـكريًا في البحريـن، وبعـد أن نصبـت نفسـها ممـولًا فعليًـا لـلأسر الحاكمـة البحرينيـة والعُمانيـة ولمسـاعدتهم عـلى تجنـب مخاطـر أعـمال الشـغب والثـورة، فـإن أيّ اضطـراب سـياسي فيهـا [السـعودية] سـيكون مـن شـأنه أن يسـبب عواقـب كبـيرة في الممالـك الخليجيـة كلهـا. وفي الواقـع، في الوقـت الـذي يمكـن القـول بإمكانيـة احتـواء أي ثـورة أو

(91) القدس العربي، 21 آب/أغسطس 2011.

(92) ذا ناشيونال، 11 آذار/مارس 2011.

(93) الغولف نيوز، 17 تموز/يوليو 2012.

حرب أهلية داخل أيٍّ من الممالك الخليجية الأصغر حجمًا، من قبل الدول المجاورة، فإنّ أي صراع بارز في المملكة العربية السعودية سينتشر بسرعة ليتجاوز حدودها. وعلى الرغم من أنّها ما زالت مسؤولة عن نسبة كبيرة من الموارد، إلّا أنّ المملكة لا زالت ترزح تحت متاعب متزايدة، مع وجود عدد من الضغوطات المتزايدة التي تمّت مناقشتها في هذا الكتاب - بما في ذلك ارتفاع معدلات بطالة الشباب، والفقر، والانقسام الطائفي المتزايد بين مواطنيها السنة والشيعة - ما يخفض من قدرة الأسرة الحاكمة فيها على المراوغة. وكما هو الحال في البحرين وعُمان، حدثت احتجاجات وعدد من عمليات القتل في أعقاب الربيع العربي، ولكن نظرًا إلى جهاز الشرطة الأكثر قمعًا في المملكة، وسيطرتها القوية على الإعلام والجو الذي لا يسمح باستضافة صحفيين أجانب ومنظمات دولية غير الحكومية، بشكل عام، فإنّها لم تتلقَ الاهتمام الّذي تستحقه حتى الآن.

بدأت الاحتجاجات السعودية في الوقت ذاته الذي بدأت فيه الاحتجاجات البحرينية، وبعد فترة قصيرة من بدء تجمع الحشود في ميدان التحرير في القاهرة. وقد وُصِفت [الاحتجاجات] بأنها «الاحتجاجات الصامتة في الجزيرة العربية» وفيما بعد بـ «الأزمة التي حصلت على أقل تغطية إعلامية في الشرق الأوسط»[94]. وفي دحض مباشر لموقف المفتي العام حول الربيع العربي، دعا عدد من كبار العلماء والزعماء الدينيين السعوديين، علنًا، مبارك إلى التنحي من أجل «منع إراقة من المزيد الدماء»، وذلك في أوائل شباط/فبراير 2011، واحترام «الآلاف الذين يحتجون مطالبين بإصلاحات اجتماعية وسياسية»[95]. وفي الأسبوع ذاته، أنشأ ناشطون سعوديون مجموعة على الفايسبوك، مركزين على محنة بلدهم. وقد استطاعت المجموعة، التي تسمى «الشعب يريد إصلاح النظام»، جذب عدة آلاف من المتابعين، الذين

(94) ذا غارديان، 23 كانون الثاني/يناير 2012.

(95) البشير نيوز، 6 شباط/فبراير 2011.

بـدا أن معظمهـم مواطنـون سـعوديون، خـلال وقـت قصـير. وبالإضافـة إلى مطالبتها بـ "التوزيـع العـادل للـثروات» و "معالجـة مشـكلة البطالـة بجديـة»، دعـت المجموعـة إلى سـلطة قضائيـة مسـتقلة وإجـراءات لمكافحـة الفسـاد و "احـترام حقـوق الإنسـان والمـرأة» أيضًـا. وبعـد إقصـاء مبـارك، بـدأ تـداول عـدة عرائـض في المملكـة العربيـة السـعودية بشـكل رسـمي أكـثر. وتضمنـت البيانـات، التـي وقـع عليهـا آلاف الإسـلاميين والشـخصيات الليبراليـة البـارزة مـن «مختلـف ألـوان الطيـف السـياسي»[96]، «إعـلان الإصـلاح الوطنـي» وحمـل أحدهـا عنـوان «نحـو دولـة الحقـوق والمؤسسـات». وعـلى غـرار المجموعـة على الفايسـبوك، ركـزت البيانـات عـلى الحاجـة إلى المزيـد مـن الحريـات السياسـية والاجتماعيـة، وإلى تحسـين إدارة الاقتصـاد[97]. وفي منتصـف شـهر شـباط/فبراير، أطلقـت شـخصيات معارضـة حزبًـا سياسـيًا، عـلى الرغـم مـن عـدم قانونيـة هـذه المنظـمات في المملكـة. ولم يضـم «حـزب الأمـة الإسـلامي»، الجديـد، الّـذي وُصِـف بأنـه «عمليـة احتجـاج»، إسـلاميين فحسـب، بـل عـددًا مـن الأكاديميـين العلمانيـين وناشـطين في مجـال حقـوق الإنسـان والمحامـين أيضًـا. وفي رسـالة أُرسِـلت إلى الملـك ونُـشِرت عـلى موقـع عـلى الإنترنـت، خاطبـه فيهـا قائـلًا، «أنـت تعـرف جيـدًا التطـورات السياسـية الكبـيرة وتحسـينات الحريـة وحقـوق الإنسـان التـي تحـدث حاليًـا في العـالم الإسـلامي» وصرّح بوضـوح أنّ «... الوقـت قـد حـان لنقـل هـذا التطـور إلى المملكـة». وفي ذلـك الوقـت، وفي هجـوم علنـي غـير مسـبوق عـلى النظـام الملـكي، صرح عضـو في الحـزب، ومحـامٍ سـعودي بـارز[98] لرويـترز، أنـه «لا يمكـن للحـزب الملـكي أن يحكـم البـلاد بمفـرده. نريـد إثارة هذه المسألة مع مسؤولين حكوميين، وإقناعهم»[99].

(96) واشنطن بوست، 20 نيسان/أبريل 2012. اقتباس عن وليد أبو الخير.

(97) نولان

Nolan, May 2011.

(98) عبدالعزيز الوهابي.

(99) وكالة رويترز، 10 شباط/فبراير 2011.

وبالتوازي مع حركات التحدي هذه، جرى عدد من الاحتجاجات في الشوارع. وعلى الرغم من أن هذه الاحتجاجات في البداية لم تحظَ إلا بنسبة إقبال منخفضة، ربما خوفًا من هجوم مضادٍ لقوى الأمن، إلا أنّه بحلول نيسان/أبريل من العام 2011، كان المواطنون قد تجمعوا بوتيرة متزايدة، حتى صاروا يعادلون وتيرة من في البحرين وعُمان. وبشكل غير مفاجئ، حصلت أكبر الاحتجاجات في المنطقة الشرقية في المملكة. وفي بعض الحالات، كانت تضم التظاهرات عدة مئات من المحتجين، وخاصة في القطيف ذات الأكثرية الشيعية، وكان يدعو أغلبهم إلى حقوق محسنة للإنسان، وإلى المزيد من الإصلاحات السياسية. وعلى الرغم من صدور فتوى في اليوم السابق عن هيئة كبار العلماء المدعومة من الدولة في السعودية، أعلنت فيها أن المظاهرات مخالفة للشريعة الإسلامية، جرى احتجاج ضم أكثر من 200 مواطن سعودي في بلدة العوامية. وقد أدان متظاهرو العوامية، بشكل ملحوظ، دور الجيش السعودي في البحرين، وخاصة التورط السعودي المزعوم في تدمير المساجد الشيعية هناك[100].

وكانت استجابة النظام لهذه التحديات، حتى الآن، متعددة الجوانب، تمامًا كالتلك التي حصلت في البحرين وعُمان، وتضم مزيجًا من التهديد، والعنف، والتهدئة، وزيادة سخاء الحكومة. وبعد اعتقال نحو 160 سجينًا سياسيًا في الشهرين الأولين من الاحتجاجات[101]، أعلن الملك بسرعة عن إنشاء لجنة جديدة لمكافحة الفساد، وفي الوقت عينه وعد بآلاف فرص العمل الجديدة في القطاع العام. ومع ذلك، اعتُبِرَت أغلبية هذه الوظائف تعزيزًا للقطاع الأمني في المملكة، حيث خُصِّصت 60.000 وظيفة منها لوزارة الداخلية – وهي من أكبر

(100) وكالة رويترز، 22 نيسان/أبريل 2011.

(101) وكالة رويترز، 22 نيسان/أبريل 2011.

المُوَظّفين في المملكة العربية السعودية[102]. وفي خضم الانحدار الهائل في استراتيجية توزيع الثروات، تم الإعلان عن مجموعة من المعونات الجديدة والزيادات في رواتب القطاع العام أيضًا. وتشير التقديرات إلى أن كلفة الحزمة وصلت إلى أكثر من 130 مليار دولار، نحو 14 مليار دولار منها على شكل مكافآت مدفوعة لموظفي الخدمة المدنية، و 530 دولار شهريًا كمخصصات جديدة للبطالة؛ ومن الواضح أن الهدف منها توفير حل سحري مؤقت لأغلبية السعوديين من أجل عزلهم عن المزيد من التأثيرات المتعلقة بالربيع العربي. وبدا أن هذه الاستراتيجية قد حقّقت الهدف المرجو إلى حد ما، فمع حلول أيار/مايو من العام 2011، أُفيد عن زيادة في إنفاق المستهلكين، على أساس سنوي، بنسبة 58 في المئة، وبدأ الكثير من السعوديين بالاستمتاع بمكاسبهم غير المتوقعة[103].

ومع تقدم العام 2011، واستمرار الاحتجاجات من دون انقطاع، وخاصة في المنطقة الشرقية، أصبح من الواضح أنّ هذه التدابير غير كافية لإخماد الاضطرابات كلها في المملكة. وعلى غرار البحرين، أفادت بعض التقارير عن سعي السلطات السعودية لضم مرتزقة من الأجانب إلى قواتها الأمنية. وفي حزيران/يونيو من العام 2011، زعم أحد العلماء السعوديين البارزين أنّ «السعوديين [كما في البحرين] يحاولون دعوة إندونيسيا وماليزيا إلى إرسال قوات عسكرية لحماية المملكة، كما نرى ذلك في الأردن أيضًا»[104]. وعلى نحو مماثل، أفادت قناة الجزيرة إلى أنّ رئيس مجلس الأمن الوطني السعودي[105] قام «برحلتين هادئتين إلى باكستان للحصول على دعم في

(102) نولان

Nolan, May 2011.

(103) أرابيان بزنس، 25 أيار/مايو 2011.

(104) انظر، جاكارتا غلوب، 19 حزيران/يونيو 2011. اقتباس عن علي الأحمد.

(105) بندر بن سلطان آل سعود.

حـال انـدلاع احتجاجـات في الوطـن». وبعـد ادعـاء وسـائل الإعلام الباكسـتانية أنّ رئيـس الـوزراء الباكسـتاني[106] أخـبر الزائـر السـعودي أنّ «... بـلاده دعمـت الموقـف السـعودي في الخليـج والـشرق الأوسـط، وسـتقف إلى جانـب الريـاض لتحقيـق السـلام الإقليمـي»، لاحـظ أحـد المراقبـين أنّ «الحاجـة المحتملـة لقوات أجنبيـة في حـال خـروج الاحتجاجـات عـن نطـاق السـيطرة أجـبرت السـعوديين عـلى العمـل مـع الحكومـة الباكسـتانية الحاليـة التـي كانـوا لا يشـعرون بـشيء غـير الازدراء المطلـق تجاههـا»[107].

وبحلـول هـذا الوقـت، دخـل عـدد مـن القوانـين الجديـدة العاجلـة حيـز التنفيـذ، وقـد هـدف معظمهـا إلى الحـد مـن الاسـتخدام الصاخـب والمتزايـد لوسـائل الاعـلام، وخاصـة الإنترنـت، مـن قبـل المعارضـين. وصـدر مرسـوم في أواخر نيسـان/ أبريـل مـن العـام 2011، يقـضي بتعديـل قانـون الصحافـة والمطبوعـات الحـالي في المملكـة، وذلـك لحظـر كل وسـائل التعبـير، بمـا في ذلـك التعليقـات عـلى الإنترنت، «التـي تتناقـض مـع أحـكام الشريعـة الاسـلامية»، إضافـةً إلى «كل مـا يدعـو إلى الإخـلال بأمـن البـلاد أو نظامهـا العـام، أو يخـدم مصالـح أجنبيـة تتعـارض مـع المصلحـة الوطنيـة». وعـلاوة عـلى ذلـك، خشـيةً مـن حـدوث رد فعـل عنيـف ضـد الفتـوى المثـيرة للجـدل، عـزز القانـون الجديـد موقـف المؤسسـة الدينيـة من خـلال الإعـلان عـن الحظـر المفـروض عـلى «انتهاك سـمعة وكرامـة المفتي العـام... وأعضـاء هيئـة كبـار علـماء الديـن والتّشـهير بهـم». ومـن خـلال منـع التشـهير «بـأي مسـؤول حكومـي أو مؤسسـة حكوميـة أخـرى»، ومنـع «نـشر إجـراءات التحقيقـات أو المحاكـمات مـن دون موافقـة مسـبقة» أيضًـا، وضع القانـون أعضاء الأسرة الحاكمـة فـوق النقـد وشرّع ممارسـات إجـراءات المحاكـم السرية المتفشـية أساسًـا، بشـكل فاعـل. وقـد وصفـت منظمـة هيمـن رايتـس ووتـش القانـون بأنـه «يجـرد مـن أي مكاسـب في حريـة التعبـير تحـت حكـم [الملـك]»، كـما اتُّهِـمَ

(106) يوسف رضا جيلاني.

(107) انظر، الجزيرة باللغة الانجليزية، 30 تموز/يوليو 2011.

[القانون] «بإعادة المملكة بفعالية إلى الزمن الذي كانت المعارضة من أي نوع فيه تؤدي إلى الاعتقال»[108].

وعلى الرغم من أنّ الغرامات المالية المُتَرتِّبة على مخالفة القانون مرتفعة جدًا - تبلغ الآن نحو 130.000 دولار[109] - تم اعتقال عدد من المدونين والصحفيين الذين يغطون موضوعات «الخطوط الحمراء» منذ بدء العمل به. ومن بين هؤلاء، كاتب[110] وثّق مختلف الاعتقالات التي حدثت في المنطقة الشرقية، والطبيعة السلمية لمسيرة الشموع التي نظمتها متظاهرات في القطيف؛ وقضية الشابين[111] اللذين اعتقلا بعد كتابتهما عن الاحتجاجات الأولى في شباط/ فبراير وآذار/مارس من العام 2011. وقد اعتبرت منظمة هيومن رايتس ووتش أن ذلك «أعاد مناخ الاصلاح في المملكة العربية السعودية إلى نقطة التجمد»، كما اعتُبِرَت الاعتقالات دليلًا واضحًا على أنّ «الأسرة الحاكمة السعودية لم تقم بأي مبادرات تدل على تخفيفها من قبضتها الحديدية على حرية التعبير عن الآراء السياسية»[112]. وفي مطلع العام 2012، أصبح من الواضح أنّه من المرجح أن يواجه الصحفي الشاب السعودي[113] عقوبة الإعدام بعد تسليمه إلى المملكة، بعد أن تم اعتقاله في ماليزيا، التي هرب ملتجئًا فيها. وبعد أن نشر تغريدات اعتبرتها هيئة كبار العلماء تجديفًا على الله، لأنها كشفت عن شكوكه بتعاليم النبي محمد، نشر تغريدات مثيرة للجدل أيضًا، دفاعًا عن حقوق المرأة في البلاد، بما فيها تغريدة

(108) انظر، هيومن رايتس ووتش، 3 أيار/مايو 2011.

(109) انظر، الوطن، 5 حزيران/يونيو 2011.

(110) فاضل مكي المناسف.

(111) مصطفى بدر المبارك، وحسين كاظم الهاشم.

(112) انظر، هيومن رايتس ووتش، 3 أيار/مايو 2011.

(113) حمزة كاشغري.

تقـول إنّـه «لا يمكـن لامـرأة سـعودية أن تدخـل النـار، فمـن المسـتحيل أن تدخلهـا مرتـين»[114].

كـما تـمّ القيـام بتحـركات لتعزيـز تشريعـات المملكـة العربيـة السـعودية في مجـال مكافحـة الإرهـاب، في محاولـة لإضفـاء الشرعيـة عـلى اعتقـال شـخصيات معارضـة وناشـطين آخريـن. وفي الواقـع، زعمـت منظمـة العفـو الدوليـة في تموز/يوليـو مـن العـام 2011، أن السـلطات السـعودية تقـوم لوضـع قـرار سري جديـد لمكافحـة الإرهـاب، مـن أجـل «خنـق الاحتجـاج السـلمي» و «تمهيـد الطريـق لوسـم أصغـر أعـمال المعارضـة السـلمية بالإرهـاب». وبعـد اطلاعهـا عـلى نسـخة سريـة مـن مـشروع القانـون، أكـدت الــ بي بي سي أنّ التغيـيرات المقترحـة ستسـمح بتمديـد مـدة اعتقـال المشـتبه بهـم مـن دون محاكمـة (أكـثر مـن 120 يومًـا في كل مـرة)، وسـتحد قدرتهـم في الوصـول إلى القانـون، ومـن المرجـح أن تزيـد مـن اسـتخدام عقوبـة الإعـدام. وعـلاوة عـلى ذلـك، أصبـح أي تشـكيك في نزاهـة الأسرة الحاكمـة في المملكـة العربيـة السـعودية جريمـة لا تقـل عقوبتهـا التلقائيـة عـن السـجن لمـدة عـشر سـنوات. وقـد أدى هـذا بمحمـد فهـد القحطـاني[115]، أحـد مؤسـسي جمعيـة الحقـوق المدنيـة والسياسـية في المملكـة العربيـة السـعودية، إلى الادعـاء بـأنّ «[القانـون] سـيطلق يـد وزيـر الداخليـة للقيـام بـكل مـا يريـد أن يفعلـه. إنـه يسـيطر عـلى السـلطة القضائيـة والنيابـة العامـة أساسًـا، كـما أنّـه المسـؤول الفعـلي عـن نظـام السـجون، وليـس هنـاك طريقـة للحصـول عـلى محاكمـة عادلـة»[116].

---

(114) ذي اندبندنت، 13 شباط/فبراير 2012.

(115) يجـب أن لا يتـم الخلـط بينـه وبـين محمـد القحطـاني، الخاطـف رقـم عشريـن في أحـداث الحـادي عـشر مـن أيلول/سـبتمبر، الـذي يقبـع حاليًـا في معتقـل غوانتانامـو.

(116) بي بي سي نيوز، 22 تموز/يوليو 2011.

الكويت: ربيع الشعوب

تجنبت الكويت تظاهرات عنيفة في أعقاب صحوة الربيع العربي، لأنها مملكة خليجية غنية ذات عدد قليل من السكان نسبيًا، وحكومة قادرة على مواصلة توزيع الثروات على معظم مواطنيها، وحتى الآن، لم يكن هناك سوى دعوات قليلة لتغيير النظام. وعلاوة على ذلك، تتمتع الإمارة بنوع من صمام الأمان، في ظل برلمانها الأكثر قوة من جيرانها، فقد تمّ القبول بدرجة معينة من حرية التعبير. ومع ذلك، تخلل العام 2011 فترات عنيفة من احتجاجات الشوارع، إلى جانب معارضة قوية وعامة للحكومة وللأسرة الحاكمة - وبالأخصّ رئيس الوزراء غير المنتخب، ناصر بن محمد الصباح. وعلى غرار الممالك الخليجية الأخرى، كان يوجد حملة قمع ملحوظة على المعارضين من مثقفين، وصحفيين، وناشطين آخرين. وقد تركزت معظم الانتقادات على الفساد الحكومي، وهدر الموارد الوطنية، وغياب الإصلاحات السياسية والاقتصادية المفيدة، التي يعتقد الكثير من الكويتيين أنها تأخرت كثيرًا.

في كانون الأول/ديسمبر من العام 2010، قبل أسبوع واحد من بداية الثورة التونسية، أقيمت تظاهرة في الهواء الطلق في إحدى ضواحي مدينة الكويت من قبل مجموعة من المعارضين، بمن فيهم أعضاء من البرلمان وأكاديميين؛ واتهم هؤلاء الحكومة بمحاولة تعديل دستور الإمارة للعام 1962، وبالتالي الحدّ من صلاحيات البرلمان الكويتي، واحتجوا لأن خمسة عشر من أصل ستة عشر وزيرًا في مجلس الوزراء الكويتي هم غير منتخبين. ولم يتفرّق الرجال إلا بهراوات القوات الخاصة الكويتية. وأفيد أنّ عشرات المشاركين تعرضوا للضرب، نُقِل خمسة منهم إلى المستشفى لتلقي العلاج بسبب الجروح والكسور[117]. وبعد شهر، أي في كانون الثاني/ يناير من العام 2011، بدأت المعارضة بتقديم المزيد من الادعاءات، ومنها أنّ الحكومة كانت

(117) فرانس برس، 8 كانون الأول/ديسمبر 2010.

ترشي النواب لضمان ولاء الأصوات البرلمانية. وبعد إطلاقها على نفسها اسم كتلة «إلا الدستور»، اجتمعت المجموعة، ذات القاعدة العريضة إلى حد ما، لمناقشة جدول أعمالها لـ «حماية الدستور والحريات الأساسية والوحدة الوطنية»، والتخطيط له؛ فيما أدانت الحكومة لـ «ممارستها الضغط على وسائل الإعلام التي تعلّق سلبًا عليها». وعلى وجه الخصوص، كان إغلاق الحكومة لجريدة المستقبل اليومية وقناة مباشر التلفزيونية الفضائية في وقت سابق من ذلك الشهر محلّ انتقاد شديد. وحاجج أحد الأعضاء بأن السلطات «... يجب أن تحقق في مصادر تمويل وسائل الإعلام الفاسدة بدلًا من استهداف الشباب الشجعان على تويتر، الصادقين والأوفياء للكويت»، ومحذرًا الحكومة من انتهاك الحريات عن طريق قمع الدستور. وفي تلك الأثناء، دعا عدد من الأعضاء الآخرين إلى إقالة صريحة لرئيس الوزراء، على أساس أنّ محاولات نواب المعارضة لتمرير اقتراحات غير متعاونة ضده يجب أن تدفعه إلى الاستقالة من منصبه[118]. وفي مطلع شهر شباط/ فبراير من العام 2011، عندما كانت الثورة المصرية في زخمها، تعززت مطالب المعارضة الرسمية في ظل نشوء تحالف غير رسمي من ناشطين كويتيين شباب، ومعظمهم من الطلاب، والمهنيين، وغيرهم من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي. وبدأت المجموعة، التي أطلقت على نفسها اسم «السور الخامس»، باستخدام التويتر لحثّ المواطنين الكويتيين على تنظيم مظاهرة حاشدة خارج مبنى البرلمان للاحتجاج على «ممارسات الحكومة غير الديمقراطية» و «الضغط من أجل الحق المشروع بعقد الجلسات ولإعلان رفضنا لاستمرار هذه الحكومة»[119].

وكما هو الحال في المملكة العربية السعودية، تمثل ردّ الحكومة الكويتية الفطري على هذه المعارضة المتصاعدة، بزيادة الإنفاق العام بشكل هائل.

(118) عرب تايمز، 5 كانون الثاني/يناير 2011.

(119) فرانس برس، 6 شباط/فبراير 2011.

وتـم الإعـلان عـن إصـدار قسـائم طعـام مجانيـة لجميـع المواطنـين الكويتيـين لمـدة 14 شـهرًا، وعـن تلقـي كلّ مواطـن – بمـن في ذلـك الأطفـال حديثـي الـولادة – دفعـة واحـدة تبلـغ نحـو 3500 دولار. وعـلى هـذا النحـو، تلقـت الأسر الكويتيـة التـي تمتلـك عـدة أطفـال مبالـغ ماليـة تصـل إلى 15.000 دولار أو أكـثر. وعـلى الرغـم مـن أن توقيـت حزمـة الإنفـاق - التـي قـدّرت كلفتهـا ب 4 مليـار دولار[120] – تزامـن مـع احتفـال الإمـارة بخمسـين عامًـا مـن الاسـتقلال، اعتـبرت علاجًـا سريعًـا لمنـع المواطنـين الكويتيـين الأكـثر فقـرًا مـن النـزول إلى الشـوارع [للاحتجـاج]. وبالتـوازي مـع زيـادة الإنفـاق، بـدأت الحكومـة باسـتخدام دعـاوى التشـهير وغيرهـا مـن الآليـات القانونيـة لملاحقـة الأعضـاء الأكـثر بـروزًا في حـركات المعارضـة. وفي حزيران/يونيـو مـن العـام 2011، عـلى سـبيل المثـال، ألقـي القبـض عـلى اثنـين مـن المواطنـين الكويتيـين وقُدّمـا للمحاكمـة بتهمـة اسـتخدام التويـتر «لـلإضرار بمصالـح الدولـة» وزعـم أنهـما أهانـا الأسرة الحاكمـة الكويتيـة بالإضافـة إلى الأسر الحاكمـة في السـعودية والبحريـن[121].

وعـلى نحـو مماثـل، يُعتَقَـد أنّ شـابة كويتيـة مـن أصل بريطـاني اعتقلت بسـبب نشرهـا تغريـدة عـلى تويـتر مفادهـا أنّـه «يجـب عـلى الشـيخ صبـاح أن يعطينـا أموالنـا ولا يكلـف نفسـه عنـاء العـودة» في إشـارة إلى غيـاب الحاكـم الكويتي[122] في لنـدن لتلقـي الرعايـة الصحيـة. وكان الحـدث الأكـثر إثـارةً للقلـق، تعـرض صحفـي كويتـي، يعمـل لحسـاب صحيفـة يوميـة، لهجـوم مسـلح في الضاحيـة الشـمالية لمدينـة الكويـت. وبعـد التأكـد مـن وجـود ثقـوب رصـاص في سـيارته، رفـع الأمـر إلى رابطـة الصحافيـين الكويتيـة التـي صرحـت عـن أملهـا في «أن يكـون لدينـا [بعـض المعلومـات] حـول هويـة الشـخص الـذي أطلـق الرصـاص

(120) ذا بينينسولا، 18 كانون الثاني/يناير 2011.

(121) العربية، 28 حزيران/يونيو 2011.

(122) صباح الأحمد الجابر الصباح.

ودوافعه» وأنّه «نحن، في الكويت، غير معتادين على استخدام الأسلحة النارية للتعبير عن وجهات نظرنا. وقد آثرنا، دائمًا، الحوار للتواصل بغض النظر عن خلافاتنا»[123].

وكما هو الحال مع الدول المجاورة، لم يكن مزيج الهبات والقمع المتزايد كافيًا للحدّ من الاحتجاجات في الكويت، فقد شهد الجزء الأخير من العام 2011 تطورات كبرى، بعد أن واصلت الحركات المعارضة اكتساب القوة. وعلى الرغم من التدخل العسكري في البحرين تحت غطاء مجلس التعاون الخليجي، يعتقد أنّ عددًا كبيرًا من المواطنين الكويتيين المتعاطفين مولوا المعارضة البحرينية، حتى إن بعضهم زار البحرين للمشاركة في الاحتجاجات. وفي الواقع، أعلنت السلطات البحرينية: «نحن على دراية كاملة بدعمهم [للمعارضة]، فبالنسبة إليهم، كان هذا الدعم إيديولوجيًا، وقد قامت شخصيات بزيارة البحرين، بمن في ذلك رجال أعمال وذوو النفوذ»، وأوضحت أنّ هذا كان «السبب وراء نداءاتنا من خلال القنوات الرسمية لمنعهم من دخول البحرين، وأنهم غير مرحب بهم وقد أضيفوا إلى القائمة السوداء»[124]. وشكلت الاحتجاجات التي أجريت في صيف العام 2011 قلقًا للأسرة الحاكمة الكويتية؛ وكانت محاولة لإجبار رئيس الوزراء على الاستقالة والتحقيق في فساده المزعوم. ففي حزيران/يونيو، على سبيل المثال، احتشد نحو 5000 مواطن كويتي، بمن في ذلك وفد من جمعية المحامين الكويتية، خارج مبنى البرلمان تحت شعار «من أجل الكويت». وبهتافات «ارحل، ارحل يا ناصر» و «ارحل، نستحقّ الأفضل»، طالب المحتجون بإقالة رئيس الوزراء ونائبه وعدد من الوزراء. اتهم أحد الناشطين بعض النواب بأنهم «مرتزقة للحكومة»، وذلك أثناء مخاطبته المحتشدين، في حين ادعى نائب سابق

(123) الغولف نيوز، 14 نيسان/أبريل 2011.

(124) البيان الصحفي لوكالة أنباء البحرين، 2 أيار/مايو 2011.

أنّ رئيس الوزراء كان يحاول «إفراغ الدستور من محتواه». وبمزيد من الإدانة، ادعى متظاهرون آخرون أنّ عهد رئيس الوزراء كان «مليئًا بالفساد، وأنّ المواطنين كانوا يقتلون في مراكز الشرطة أثناء التحقيق» وأنّ البرلمان قد «اختطف أثناء رئاسته للوزراء... في ظل محاكمة النواب الصادقين لقولهم الحقيقة»[125].

ومع رفض رئيس الوزراء الاعتراف بمطالب المتظاهرين، تم تنظيم مسيرات أكثر شمولًا في أيلول/ سبتمبر من العام 2011، تلا ما سمي بـ «يوم الشعب» عندما رفعوا لافتات تطالب برئيس وزراء منتخب لا علاقة له بالأسرة الحاكمة. وحاجج المتظاهرون أنّ الكويت يجب أن تنتقل من كونها «دولة الأسرة إلى دولة الشعب»، بصورة عاجلة، مرددين «الشعب يريد إسقاط رئيس الوزراء»؛ كما زعموا أنّ أكثر من 350 مليون دولار من الأموال العامة قد استخدمت لرشوة النواب. واقترح المحتجون أن تصبح الكويت مملكة دستورية على وجه التحديد، مع خروج الأسرة الحاكمة من الحكومة والإبقاء على المناصب الشعائرية للأمير وولي العهد فقط[126]. وفي منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر، اقتحم عشرات الناشطين مبنى البرلمان مرددين النشيد الوطني، في حين أُفيد عن توجه الآلاف نحو منزل رئيس الوزراء[127]. بدا أنّ الإمارة وصلت إلى طريق مسدود، بعد أن وصف متحدثون باسم الحكومة المحتجين بأنهم «خونة يهدفون إلى إسقاط النظام»[128]، وصرح الحاكم علنًا أنه لن يقيل رئيس الوزراء ولن يحل البرلمان. وفي الواقع، وسط حملة القمع على أولئك الذين شاركوا في المسيرات، ووسط اعتقال العشرات من الناشطين،

(125) كويت تايمز، 5 حزيران/يونيو 2011.

(126) فرانس برس، 17 أيلول/سبتمبر 2011.

(127) بي بي سي نيوز، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

(128) فرانس برس، 17 أيلول/سبتمبر 2011.

أبلغ الحاكم المعارضة، «لقد نظمتم تظاهرات وأهنتم الناس، مستخدمين عبارات غريبة عن المجتمع الكويتي»، وذكر أنّ «ما حدث هو جريمة ضد الكويت، وسيتم تطبيق القانون بشكل كامل على أولئك الذين اقتحموا البرلمان. نحن لن نسامح»[129].

وبحلول نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، وبعد أيام قليلة من الإدانات التي وجهها الحاكم، استقال رئيس الوزراء أخيراً، وذلك بعد احتجاجاتٍ هي الأكبر من بين تلك التي حصلت في الممالك الخليجية - أطلق عليها اسم «الربيع الكويتي» منذ ذلك الحين. وبدا واضحًا أن رئيس الوزراء أصبح عبئًا لا يمكن تحمله لدى الأسرة الحاكمة، وقاعدة النخب السياسية الأوسع في الكويت، بعد ادعائه أنه يريد «الاستجابة للمصلحة الوطنية»، وأنه كان يمتص «الخطر الذي آل إليه الوضع»[130]. ونظرًا إلى الإهانة العلنية التي تعرض لها [رئيس الوزراء] من قبل الحاكم بسبب مواقفه التي تغيرت بسرعة، تضعضعت شرعية الأسرة الحاكمة بشكل كبير. وعلى الرغم من أنّ رئيس الوزراء الجديد[131] هو فرد من الأسرة الحاكمة، غير منتخب، بعد أن كان وزير الدفاع السابق، شهدت الانتخابات البرلمانية الجديدة التي عقدت في شباط/ فبراير 2012 مكاسب كبيرة وفوزًا بأغلبية المقاعد للكتل المعارضة[132]. وقد أدّى هذا إلى تجدد التحقيقات بالفساد، والمزيد من الدعوات للحصول على رئيس وزراء منتخب ونظام ملكي دستوري. وجرت أيضًا محاولة لمنع خطة الإنفاق الحكومي على مدى أربع سنوات بقيمة 111 مليار دولار بحجة أنها [الخطة] «غير واقعية»[133].

(129) الغولف نيوز، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

(130) ي بي سي نيوز، 28 تشرين الثاني/نوفمر 2011.

(131) جابر المبارك الحمد الصباح.

(132) بي بي سي نيوز، 3 شباط/فبراير 2011.

(133) بلومبيرغ، 26 نيسان/أبريل 2012.

الإمارات العربية المتحدة: نشأة المعارضة

وعلى الرغم من أن الإمارات العربية المتحدة هي دولة صغيرة وثرية أخرى، لم تشهد حتى الآن احتجاجات في شوارعها، ولكن أخيراً، يقوم المواطنون اليوم بتحدي الأسر الحاكمة السبعة فيها بشكل مباشر، ويطالب بعضهم، علنًا، بتغيير النظام. ويعود هذا إلى أن الإمارات العربية المتحدة تعاني بعض أشد القيود على حرية التعبير ووسائل الإعلام في المنطقة في الوقت الحالي، واحتداد الغضب بين الفئة الأكثر ثقافة في المواطنين، وخاصة في ما يتعلق بالفساد وغياب الشفافية وانتهاكات حقوق الإنسان، وبعض سياسات الحكومة المثيرة للتساؤلات. وعلاوة على ذلك، ثمة فجوة يزيد اتساعها في ما يتعلق بالثروات في الإمارات العربية المتحدة، ولا يحظى جميع مواطنيها على فرص اقتصادية مناسبة. ويؤدي هذا الأمر بالكثير من مواطنيها الأقل تعليمًا - خصوصاً في الإمارات الشمالية - إلى البدء بالتعبير عن سخطهم. وبالتالي، على الرغم من أنّ الإمارات العربية المتحدة شرعت بتطبيق الأسلوب السعودي بالإنفاق الهائل في أعقاب الربيع العربي لاسترضاء المواطنين، إلا أن هذه الخطوة لم تكن كافيةً دائمًا، فقد شهد العامان 2011 و 2012 اعتقالات غير مسبوقة لعشرات من السجناء السياسيين إلى جانب تضييق ملحوظ على المجتمع المدني.

وتعود جذور أحد أخطر تحديات الربيع العربي في الإمارات العربية المتحدة، وحركة المعارضة الحالية إلى صيف العام 2009 عندما قام عدد من الناشطين، بمن في ذلك طلاب في الجامعات ومدونين، بإطلاق موقع حواري على شبكة الإنترنت بعنوان [www.uaehewar.net]. وسرعان ما شهد الموقع زيارات من قبل الآلاف من مستخدمي الإنترنت في الإمارات العربية المتحدة، ونُشِرَ عليه مئات المشاركات، كانت كلها باللغة العربية تقريبًا، وضعها مواطنون إماراتيون حقيقيون. اكتسب الموقع شهرة بشكل سريع، فكان المكان الأفضل لطرح التظلمات وتحدي السلطات، ومناقشة

مستقبل البلاد. وفي غضون أسابيع، كانت تدور نقاشات حيوية جدًا حول عدد من القضايا، بما في ذلك الثروات الشخصية المتزايدة للأسر الحاكمة، واستمرارية بعض استثمارات الإمارات العربية المتحدة والمشاريع الاعتبارية في الخارج. ومع حلول كانون الثاني/ يناير من العام 2010، كان النقاش الأكثر إثارة للجدل في الموقع هو استجماع القوى، إضافةً إلى أن آلاف المستخدمين قرأوا مشاركات حول تبرئة فرد من الأسرة الحاكمة في أبو ظبي كان قد اتهم بالتعذيب والشذوذ الجنسي[134]. وذكرت معظم المشاركات مخاوف المواطنين الإماراتيين من تطبيق حكم القانون على الأسر الحاكمة والتأثير الأوسع للحكم على السمعة الدولية للإمارات العربية المتحدة. وخلال أيام، لم يعد زوار الموقع الذين يعيشون في الإمارات العربية المتحدة قادرين على الدخول إليه، إذ ظهرت رسالة غريبة عند محاولتهم استخدامه، مفادها أن هناك «مشكلة في الخادم». وعلاوة على ذلك، طلبت إحدى شركات الاتصالات التي تدعمها الدولة[135] من أصحاب الموقع التعريف عن أنفسهم للمساعدة في حل «المشاكل التقنية».

ولم يتمكن المعنيون من حجب الموقع خارج الامارات العربية المتحدة، فظل www.uaehewar.net متاحًا حتى العام 2011، وتم اعتماد وصلات رديفة تسمح للمستخدمين في الإمارات العربية المتحدة بالدخول لقراءة محتوياته. وشملت المناقشات الثورتين التونسية والمصرية، وغياب البرلمان المناسب في الإمارات، وعيوب الحكام في الإمارات. وكان الموضوع الأكثر قراءةً تحت عنوان «مفارقات سياسات محمد بن زايد»، في إشارة إلى ولي عهد أبو ظبي[136]. وفي آذار/مارس من العام 2011، بعد سقوط مبارك،

(134) ذا غارديان، 10 كانون الثاني/يناير 2010.

(135) في إشارة إلى اتصالات.

(136) كريستوفر ديفيدسون

Davidson, Christopher M' ,.The Strange Case of the UAE's www.uaehewar.net,' Current Intelligence blog, 15 November 2011.

والتظاهـرات في البحريـن، شـعر مؤسسـو الموقـع بالجـرأة، فبـدأوا، جنبًـا إلى جنـب مـع عـدد مـن الناشـطين الآخريـن، بتعميـم عرائـض، أحيلـت في نهايـة العـام إلى حاكـم أبـو ظبـي[137]. وطالبـت إحـدى هـذه العرائـض، التـي وقـع عليهـا 130 مثقفًـا، ببرلمـان منتخـب بالكامـل وبالاقـتراع العمومـي، وأن تعمـل الإمـارات العربيـة المتحـدة كي تصبـح ملكيـة دسـتورية ملتزمـة بحقـوق الإنسـان والمبـادئ الأساسـية الأخـرى. وكان أحـد الموقعـين، نـاصر بـن غيـث - وهـو أكاديمـي إمـاراتي بـارز، ومحـاضر مسـاعد في حـرم جامعـة السـوربون في أبـو ظبـي - قـد دوّن أيضًـا حـول موقـف الممالـك الخليجيـة مـن الربيـع العـربي، واسـتراتيجية توزيـع الـثروات مـن أجـل تحقيـق الخضـوع السـياسي. وقـد صرَّح «أنّهـا [الممالـك الخليجيـة] قـد أعلنـت عـن مخصصـات ومعونـات عـلى افـتراض أنّ مواطنيهـا ليسـوا مثـل غيرهـم مـن العـرب أو البـشر الذيـن يعتـبرون الحريـة ضرورة لا تقـل أهميـة عـن الاحتياجـات الماديـة الأخـرى»، ومـن ثـم انتقـل ليوضـح أنهـم «...يسـتخدمون الجـزرة، ويقدمـون بوفـرة. ولكـن هـذا مـن شـأنه أن يؤخـر التغيـير والإصـلاح فقـط، الـذي سـوف يحصـل عاجـلًا أم آجـلًا... ليـس هنـاك أي قـدر مـن الأمـن - أو بالأحـرى التخويـف مـن جانـب قـوات الأمـن - أو الـثروات، أو المعونـات، أو الدعـم الأجنبـي القـادر عـلى ضـمان اسـتقرار حاكـم ظـالم»[138].

أضافـت أربـع منظـمات في المجتمـع المـدني الإمـاراتي - جمعيـة الحقوقيـين، والمعلمـين، والمتخصصـين في الـتراث الوطنـي، وهيئـة التدريـس بالجامعـة - ثقلها إلى المطالـب، بعـد توقيعهـا عـلى العرائـض، باعتبارهـا كيانـات مؤسسـاتية فاعلة، ونـشرت بعـد وقـت قصـير بيانًـا مشـتركًا خاصًـا بهـا. وقالـت فيـه إنّ "المجتمـع المـدني في الإمـارات العربيـة المتحـدة يعتـبر أنّ الوقـت قـد حـان لضـمان حـق المشـاركة السياسـية لـكل مواطـن، مـع إجـراء انتخابـات مباشرة لمجلـس يمتلـك

(137) خليفة بن زايد آل نهيان.

(138) فورين بوليسي، 14 نيسان/أبريل 2011.

رقابة اتحادية وصلاحيات تشريعية» وعبرت عن أسفها «لعدم مشاركة المواطنين في اختيار ممثليهم بعد عقود من تأسيس الدولة»[139]. وبالتوازي مع هذه التطورات، كانت هناك أمثلة في أوائل العام 2011، أيضًا عن تزايد نشاط المعارضة غير الرسمي، مع تقرير موسع لوكالة رويترز يكشف أن الطلاب كانوا قد خططوا لتحميل فيديوهات على موقعي يوتيوب وفايسبوك، في ما يتعلق بالحاجة إلى الإصلاح السياسي؛ كما خططوا للاجتماع سرًا لمناقشة الديمقراطية وكيف ينبغي أن يتم صرف ثروات البلاد النفطية. وصرحت إحدى الطالبات المرشحات لإحدى الوظائف «أنا ميسورة الحال، لا أحتاج إلى الثورة لأنني جائعة. أريد حريتي. أريد كرامتي»، في إشارة إلى المعونات الاقتصادية التي تلقتها مجاملة بسبب جنسيتها، موضحةً أنّ ذلك لم يعد كافيًا. وقدمت للصحفي اسمًا مستعارًا، شارحةً أنّ هذا يعود إلى «الخوف من ملاحقة قوات الأمن» لها. وفي الوقت نفسه، اشتكى طلاب آخرون من حكامهم، مشيرين إلى أنّ «الزمن قد تغير، يجب أن يغيروا عقلياتهم... يعاملوننا كالأطفال. نحن واعون ومثقفون»؛ بينما ركز آخرون على سوء الإدارة الاقتصادية، معتبرين أنّ «الشباب لا يستطيعون الحصول على وظائف. لدينا مستشفيات سيئة.. وهذا بلد غني». وأشار البعض إلى حتمية تأثير الربيع العربي في الإمارات العربية المتحدة، موضحين «... إنها كالموجة. إذا كان العالم كله يتغير وهذه الموجة قادمة وستأخذ الجميع معها، فإنها بطريقة أو بأخرى ستعبر هذا المكان أيضًا»[140].

وكانت ردة فعل السلطات على العريضة، وعلى مطالب منظمات المجتمع المدني، مفاجئة للكثير من المواطنين الإماراتيين، فالكثيرون لم يتوقعوا ردًا وحشيًا. في أوائل نيسان/ أبريل من العام 2011، اعتُقِل خمسة رجال - أشير إليهم لاحقًا بـ «معتقلي الإمارات الخمسة» - من منازلهم، ويبدو أنه

(139) من مدونة أحمد منصور الشحي، 6 نيسان/أبريل 2011.

(140) وكالة رويترز، 11 أيار/مايو 2011.

تـم اختيـاره عشـوائيًا مـن بـين الموقعـين. وكان ابـن غيـث أحدهـم، بالإضافـة إلى أحمـد منصـور الشـحي، أحـد مؤسـسي موقـع www.uaehewar.net. وزعـم هـذا الأخـير أنّـه تلقـى عرضًـا لتـولي منصـب ذي راتـبٍ مرتفـع في باكسـتان مـن قبـل رب العمـل المدعـوم مـن الدولـة قبـل أسـبوع فقـط. وقـد رفـض مغـادرة الإمـارات العربيـة المتحـدة، مصرحًـا أنـه «... إذا كانـوا يعتقـدون أنني سـأتراجع، فإنهـم مخطئـون. طالمـا أننـي أملـك القـدرة، سـأواصل جهـودي»[141]، وأُفيـدَ عندئـذٍ عـن اعتقـال الشـحي عـلى يـد عـشرة ضبـاط - اثنـان منهـم فقـط كانـوا يرتـدون الـزي العسـكري - وتمـت مصـادرة جـواز سـفره والكمبيوتـر الخـاص به. وفي آخـر تغريـدات لـه في ذلـك المسـاء، كان [الشـحي] قد تنبـأ باعتقاله، مشـتبهًا بـأنّ الشرطـة قـد زرعـت شـيئًا في سـيارته، ومـن ثـم تحـدث عـن محاولاتهـم لدعوتـه النـزول مـن شـقته إلى الشـارع[142]. وبـدت السـلطات غـير متأكـدة مـن كيفيـة تفسـير اختفـاء «معتقـلي الإمـارات الخمسـة» للمجتمـع الأوسـع، بعـد أن أبقتهـم رهـن الاحتجـاز مـن دون أي تفسـير. ودلـت المـؤشرات الأولى أنّـه ستُسـنَد إليهـم تهمـة الحيـازة غـير المشروعـة، فقـد تـم تـداول تقاريـر في وسـائل الإعـلام المدعومـة مـن الدولـة تفيـد عـن اكتشـاف زجاجـات ويسـكي في شـقة الشـحي[143].

واتجهـت السـلطات إلى إضعـاف منظـمات المجتمـع المـدني المشـارِكة، عـن طريـق فصـل أعضـاء مجلـس الإدارة المنتخبـين فيهـا، واسـتبدالهم بأفـراد تعينهـم الحكومـة، وذلـك بمثابـة إجـراءات أخـرى ردًا عـلى العريضـة. وعندئـذٍ، بـدأت مجموعـة مـن المحامـين الموالـين للحكومـة بإعـداد عريضـة مضـادة و «بيـان الـولاء» لإثبـات ولاء المحامـين المفـترض للنظـام، وصرَّح المتحـدث الرسـمي باسـمهم «أننـا، نحـن المحامـين، ندعـو جميـع المواطنـين لإنـكار مزاعـم

(141) وكالة رويترز، 8 نيسان/أبريل 2011.

(142) فورين بوليسي، 14 نيسان/أبريل 2011.

(143) سي أن أن، 13 نيسان/أبريل 2011

الناشطين التي تشجب الحكومة. نحن متحدون لدحض هذه الادعاءات الكاذبة، وسنبقى موالين تمامًا لصاحب السمو الرئيس الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان... وجميع الحكام وولاة العهد الآخرين». وعلاوة على ذلك، زعموا في بيانهم أن «الناشطين الذين يحاولون تحريض الآخرين ضد الحكومة يخلقون اضطرابات مدنية غير الضرورية، ويحاولون زعزعة استقرار البلاد»[144]. وعلى الرغم من أنّ المحامين كانوا حريصين على عدم الإشارة بالتحديد إلى السجناء السياسيين، صرحوا بأن «هذا ليس موجهًا إلى الأشخاص المحتجزين، فالقضاء المستقلّ في الإمارات العربية المتحدة يفيد بأن كل متهم بريء حتى تثبت إدانته» لم يكن هناك أدنى شك أنّ الحكومة حاولت التلاعب بمحاكمة معتقلي الإمارات الخمسة. وعلى وجه الخصوص، تم تنظيم مسيرات موالية خارج مباني المحاكم، بينما تعرض أقارب المتهمين للمضايقات أثناء دخولهم وخروجهم من المباني. وحاولت السلطات التأثير في الرأي العام أيضًا، بشكل مثير للاهتمام، من خلال تشجيع عدد من قادة القبائل على التنديد بالرجال، وتقديم دعاوى قضائية نيابة عن القبائل التي شعرت بأنّ الفاعلية «أساءت للدولة والأمة». ومع ذلك، قدمت وسائل الإعلام المدعومة من الدولة تفاصيل عن أحد هذه الاجتماعات القبلية والشجب الناتج عنها[145] - وهي قبيلة مقرها في أبو ظبي ويضم أعضاؤها البارزون أحد المستشارين الرئيسيين للحاكم، وكانت شديدة الولاء للأسرة الحاكمة لأسباب تاريخية[146]. ومن المثير للاهتمام أنّ عضوًا بارزًا من قبيلة الشحي - الشحوح - كان مترددًا بإدانته، حيث نُقِلَ عنه قوله «ما زلنا لا نعرف طبيعة الاتهامات الموجهة

(144) الغولف نيوز، 29 أيار/مايو 2011.

(145) الغولف نيوز، 29 نيسان/أبريل 2011.

(146) في العام 1968، أكثر من نصف قبيلة زعاب (الزعابي)، الذين كانوا بمعظمهم يسكنون في الجزيرة الحمراء بالقرب من رأس الخيمة، ارتحلوا بشكل جماعي وانتقلوا إلى جزيرة أبو ظبي، حيث وعدهم الحاكم بقطع أراضٍ رئيسية. انظر، ديفيدسون (2009)، الفصل 3.

ضد أحمد الشحي حتى الآن، ولا إن كان قد تم توجيه الاتهام له رسميًا... فكيف يتوقعون منا أن ندينه قبل توجيه أي اتهام رسميله؟»[147]

وحولت الحكومة تركيزها على الإصلاحات التنازلية وتوزيع المعونات على سكان البلاد، وذلك بعد أن أصبح الناشطون الخمسة في السجن، وبعد إغلاق موقع www.uaehewar.net في نهاية المطاف لأن أصحاب الموقع لم يتمكنوا من تجديد اشتراكه بسبب تواجدهم داخل زنازين السجن. بالإضافة إلى توسيع نطاق الهيئة الناخبة في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي في تموز/ يوليو 2011، وتم الإعلان عن زيادات ضخمة في الرواتب لموظفي القطاع العام أيضًا، وصلت في بعض الحالات إلى 100 في المئة، بينما تمت زيادة استحقاقات الرعاية الاجتماعية بنسبة تصل إلى 20 في المئة، وتخصيص حزمة من 2.7 مليار ودولار لمساعدة المواطنين الأكثر فقرًا الذين يمتلكون قروضًا مستحقة. وفي مقابلة مع إحدى الصحف المدعومة من الدولة، ذكر موظفو الوزارات المستفيدين من الزيادات في الرواتب أنّ «هذه ليست المرة الأولى التي يفاجئنا فيها الرئيس بكرمه... الأمر لا يتعلق بالمخصصات المالية، بل كيف يتم الاهتمام بمواطني البلاد» و «لقد كانت مفاجأة كبيرة أسعدت الجميع، إنّها بمثابة جائزة للجميع». وبشكل مماثل، ذكر آخرون ممن أجريت معهم المقابلات أنهم يعتزمون استخدام الزيادة لشراء سيارات جديدة وتدليل زوجاتهم وأطفالهم وتحديث الغرف في منازلهم[148]. وأُعلِن أيضًا عن تصاريح وقوف مجاني للسيارات للمواطنين الإماراتيين في دبي، لكنها، على ما يبدو، تقديمات بسيطة[149].

بالتوازي مع برنامج الانفاق المذكور، أُعْلِن، في أيار/مايو من العام 2011، أن الإمارات العربية المتحدة تجند جيشًا خاصًا من الجنود الأجانب. وعلى

(147) الغولف نيوز، 29 نيسان/أبريل 2011.

(148) ذا ناشيونال، 1 كانون الأول/ديسمبر 2011.

(149) أرايبيان بزنس، 17 نيسان/أبريل 2011.

غرار التركيز على المرتزقة في البحرين والمملكة العربية السعودية، بدا أنّ السلطات الإماراتية لا ترغب بالسماح لأي فرصة لحصول احتجاجات لا يمكن السيطرة عليها في الشوارع أعقاب الربيع العربي. وكشفت صحيفة نيويورك تايمز في تقرير موسّع، أن ولي عهد أبو ظبي كان يوظّف مؤسس شركة بلاك ووتر، وهي شركة عسكرية خاصة، لإنشاء قوة قوامها 800 سرية تتكون من مقاتلين من كولومبيا وجنوب أفريقيا. وتم بناء قاعدة تبلغ قيمتها 500 مليون دولار في المنطقة الداخلية في أبو ظبي، وأحضر أفراد القوات إلى الإمارات العربية المتحدة متنكرين بزي عمال البناء. وبحسب وثائق مرفقة بالمشروع، فإن سبب وجود هذه القوة هو القيام بعمليات خاصة داخل والبلاد خارجها، والدفاع عن أنابيب النفط وناطحات السحاب من الهجمات الإرهابية، والأهم، «إخماد الثورات الداخلية». وإلى جانب الهدف المذكور، ذكر التقرير أن مؤسس شركة بلاك ووتر تلقى تعليمات صارمة بعدم توظيف أي مرتزقة من المسلمين تحت ذريعة أن «الجنود المسلمين... لا يمكن الاعتماد عليهم لقتل إخوانهم المسلمين»، وفي حين وصفت وثيقة مرفقة أخرى أن «عمليات السيطرة على الحشود التي لا تمتلك أي أسلحة تشكل خطرًا بسبب استخدام أسلحة مرتجلة كالعصي والحجارة»[150].

وفي غضون أيام من تقرير صادر عن فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، في تشرين الأول/ نوفمبر من العام 2011، خلص إلى أنّ سجن معتقلي الإمارات الخمسة كان تعسفيًا، وأنه يجب على حكومة الإمارات الإفراج عن الرجال ودفع تعويضات لهم[151]، أُطلِق سراحهم في وقت الاحتفالات باليوم الوطني في الإمارات العربية المتحدة في 2 كانون الأول/ ديسمبر. وعلى الرغم من إدانة الرجال بـ «إهانة قادة الإمارات العربية المتحدة علنًا»، حكم عليهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات، ثم صدر

(150) نيويورك تايمز، 14 أيار/مايو 2011.

(151) البيان الصحفي لشبكة حقوق الإنسان العربية، 14 شباط/فبراير 2012.

عفو عنهم في غضون 24 ساعة - وذلك، على ما يبدو في محاولة لتصوير حاكم أبو ظبي أنه شخص شهم ورحب الصدر - لم تُبَرَّأ أسماؤهم من الجريمة المفترضة. ومع ذلك، وبعد فترة وجيزة من إطلاق سراحهم، استعاد معتقلو الإمارات الخمسة نشاطهم على الإنترنت فورًا، وبدوا أقوى مما سبق. جدد هؤلاء معظم مطالبهم، وسرعان ما تبعهم الآلاف من المواطنين الإماراتيين على مختلف شبكات التواصل الاجتماعي. وبحلول نهاية العام، بدا أن قاعدة المعارضة تتسع، وواجهت الحكومة المزيد من الانتقادات لتجريدها سبعةً من النقاد الإسلاميين، بينهم قاضٍ، من جنسيتهم؛ أطلق عليهم اسم «معتقلي الإمارات السبعة»، وزعموا أنهم «استُهْدِفُوا ظلمًا بسبب آرائهم السياسية»، بعد أن وقعوا في وقت سابق عريضة باسم منظمة إسلامية أصلية تحت اسم جمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي[152] التي كانت تدعو إلى وضع حد لـ «جميع التدابير القمعية ضد دعاة الإصلاح في البلاد»[153].

وخلال العام 2012، تدهور الوضع إلى حد كبير. ففي آذار/ مارس ألقي القبض على شاب إماراتي[154] لنشره تغريدة حول الربيع العربي. لقد اتهم بـ "الإضرار بالأمن الوطني والسلم الاجتماعي» وتم تسليمه إلى محكمة أمن الدولة[155]، قبل أن يعاد اعتقاله في مسجد في نيسان/ أبريل. وفي أيار/ مايو، تم القبض على شخص بارز عديم الجنسية[156] - وهو أحد معتقلي الإمارات الخمسة، ومعروف بإدارته لموقع إلكتروني يوضح فيه محنة البدون الإماراتيين - وجرّد من أوراق إقامته وتم ترحيله إلى تايلند - وهو بلد لم

(152) حركة الإصلاح في الإمارات العربية المتحدة - التي يشار إليها أحيانًا بـ«الإصلاح» - هي حركة محلية تأسست في العام 1974، لا تنتسب إلى الإخوان المسلمين.

(153) أسوشيتد برس، 22 كانون الأول/ديسمبر 2011.

(154) صلاح الظفيري.

(155) أسوشيتد برس، 12 آذار/مارس 2012.

(156) أحمد عبد الخالق.

يكن قد زاره أبدًا من قبل[157]. وبحلول نهاية تموز/يوليو، اعتقل العشرات من الناشطين، ليصل إجمالي عدد السجناء السياسيين إلى 54 سجينًا. وضم هؤلاء، أكاديميون وناشطون في مجال حقوق الإنسان وإسلاميون وحتى أحد أفراد الأسرة الحاكمة[158]. وألقي القبض على مدير منطقة أبو ظبي التعليمية السابق[159] والرئيس السابق لجمعية الحقوقيين[160] بالإضافة إلى عدد من المحامين[161]، منهم من تم اعتقالهم أثناء محاولتهم تمثيل الناشطين المعتقلين[162]. وفي بعض الحالات، سجن أبناء هؤلاء الرجال[163] ومُنِع محامون من الكويت وقطر، كانوا قد حاولوا السفر إلى الإمارات العربية المتحدة للدفاع عن المعتقلين، من الدخول إليها. ومن المثير للاهتمام أنّ المعتقلين الأربعة والخمسين يمثلون الإمارات السبع كلها، وكانوا كلهم تقريبًا يمتلكون حسابات ناشطة على تويتر قبل اعتقالهم، ويمثلون بشكل أو بآخر أطياف المعارضة كافة في البلاد. ويحتجز معظمهم من دون تهمة، وأفاد عدد منهم عن حوادث تعذيب، وقد تعرض بعضهم للضرب والملاحقة من قبل رجال أمن يرتدون ملابس مدنية قبل احتجازهم. واتهم أحد السجناء، الذي اعتقل في الأصل لكونه عضوًا في منظمة إرهابية، بالانتماء إلى الإخوان المسلمين قبل اتهامه أخيرًا رسميًا بالاختلاس من مكان عمله[164].

---

(157) الجزيرة نيوز، 16 تموز/يوليو 2012.

(158) سلطان بن كايد القاسمي، فرد من الأسرة الحاكمة في رأس الخيمة. خضع للإقامة الجبرية في قصر الحاكم.

(159) عيسى خليفة السويدي.

(160) محمد المنصوري.

(161) لا سيما حمدون الشحي، وعبدالسلام درويش، ومحمد الركن.

(162) هيومن رايتس ووتش، 1 آب/أغسطس 2012؛ مركز الإمارات لحقوق الإنسان، 31 تموز/يوليو 2012.

(163) على سبيل المثال راشد بن محمد الركن.

(164) محمد راشد الكلباني، أحد حاملي جواز السفر العُماني.

قطر: بطولة أو مكر؟

سَـلِمت الأسرة الحاكمـة القطريـة وحكومتهـا العـام المـاضي، كونهـا أصغـر الممالـك الخليجيـة، مـع عـدد صغـير مـن السّـكان وإحـدى أعـلى نسـب نصيـب الفـرد مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي. وبـرز فيهـا عـدد قليـل مـن المعارضـين الجديـين في ظـل عـدم وجـود أي دعـوات للإصـلاح السياسي. في الواقـع، شـكّل إعـلان تشريـن الثـاني/ نوفمـبر مـن العـام 2011 بـأن انتخابـات مجلـس الشـورى القطـري سـتُجرى في العـام 2013 تنـازلًا للمطالـب الشـعبية أكـثر مـن كونـه خطـوة وقائيـة مـن قبـل حاكـم يسـتبق الأمـور. وعـلاوة عـلى ذلـك، ومـع دعـم قطـر الشـعبي والدبلومـاسي لمختلـف حـركات الربيـع العـربي في أماكـن أخـرى في المنطقـة في العامـين 2011 و 2012 - في امتـداد لدورهـا الموصـوف كوسـيط للسـلام- كانـت الإمـارة حـذرة في النـأي بنفسـها عـن الممالـك الخليجيـة المجاورة والمواقـف المناهضـة لثـورات الربيـع العـربي. وسـمحت هـذه الاسـتراتيجية لحاكـم قطـر[165]، عـلى الرغـم مـن مخاطرهـا العاليـة، بتجنـب فقـدان الشرعيـة عـلى غـرار نظرائـه، كـما سـاعدته عـلى الاسـتفادة مـن الربيـع العـربي عـلى الرغـم مـن كونـه مـن أكـثر الحـكام المسـتبدين في المنطقـة.

وظهـرت شـبكة أخبـار الجزيـرة القطريـة كلاعـب الـدور المحـوري في التحفيـز عـلى دعـم المتظاهريـن التونسـيين والمصريـين في أوائـل العـام 2011، مـن خـلال نقـل الأحـداث التـي أدت إلى سـقوط الطغـاة. لعبـت قطـر، عندهـا، دورًا رائـدًا في الجهـود لحـل الأزمـة الليبيـة، وانتهـت بدعـم حكومـة بنغـازي المتمـردة في حملـة الإطاحـة بنظـام معمـر القـذافي. وفي نيسـان/ أبريـل مـن العـام 2011، أصبحـت قطـر أول دولـة تقـدّم اعترافًـا دبلوماسـيًا بالمجلـس الوطنـي الانتقـالي الليبـي، واسـتضافت الدوحـة اجتماعًـا لمجموعـة الاتصـال الخاصـة بليبيـا؛ وهـي مجموعـة مـن الجهـات الملتزمـة بإيجـاد «توجـه سـياسي جديـد» للبلـد

(165) حمد بن خليفة آل ثاني.

الممزق بالحرب[166]. أرسلت قطر عندها ستّ طائرات مقاتلة للمشاركة مع حلف شمال الأطلسي في منطقة الحظر الجوي فوق ليبيا[167]، وفي الأيام الأخيرة من الصراع، ساد اعتقاد بأن قطر قدّمت أسلحة وفصائل صغيرة من القوات الخاصة لتسهيل اقتحام الثوار لطرابلس. ومنذ ذلك الحين، أصبحت قطر أيضًا داعمًا للمعارضة السورية، بعد اعترافها رسميًا بالجيش السوري الحر والائتلاف وحركات التمرد التي تعمل على الإطاحة ببشار الأسد. وبأسلوب أكثر دراماتيكية، وفي كانون الثاني/ يناير من العام 2012، قدّم الأمير القطري دعوة عامة للقوات العربية للتدخل في سوريا، مشيراً في مقابلة بارزة على شبكة سي بي أس نيوز، أنّه يتوجب على بقية دول العالم العربي «إيقاف القتل»[168]. ومنذ ذلك الحين، تواترت التقاريرعن أنّ قطر، من بين عدد من البلدان، تسلّح بفاعلية المتمردين السوريين[169].

ولم تخلُ سياسة قطر تجاه الربيع العربي من العقبات. ومع أنّ الموقف الرسمي، كما لخصه عضو بارز من الأسرة الحاكمة، يفيد بأنه «نحن نؤمن بالديمقراطية والحرية والحوار، ونؤمن بحق المنطقة بأسرها بذلك»، وأنّه يبدو أن الهدف هو أن يكون «[الأمل] بأنّ شعوب الشرق الأوسط سترانا نموذجًا، ويمكنهم اتباعنا إن كانوا يعتقدون أنّ ذلك مفيد»[170]، ما

---

(166) فورين بوليسي، 12 نيسان/أبريل 2011.

(167) نيويورك تايمز، 4 نيسان/أبريل 2011.

(168) صوت أميركا، 14 كانون الثاني/يناير 2012.

(169) تسلط معظم التقارير الضوء على المعونات من قطر، والمملكة العربية السعودية، وتركيا. يمكن النظر إلى الإعانة التركية من خلال أمن الحدود، في حين يمكن رؤية المعونة السعودية على أنها لمواجهة الوجود الإيراني في المنطقة. أما في ما يتعلق بالمعونة القطرية، فهي من باب أخلاقي. لمناقشة شاملة، انظر، مايكل ستيفن

Stephens, Michael' ,What Does Qatar Want in Syria '?Open-Democracy, 6 August 2012.

(170) نيويورك تايمز، 12 آب/أغسطس 2011. اقتباس عن جابر بن يوسف بن قاسم آل ثاني.

تـزال القـوى الثوريـة في المنطقـة تعامـل الأسرة الحاكمـة القطريـة بارتيـاب. وقـد أعـرب عـدد مـن المواطنـين الخليجيـين وأيضًـا القطريـين، عـن شـكوكهم، إذ يعتقـدون أنّ السياسـة الخارجيـة المسـتقلة في الإمـارة والدعـم الشـعبي للحـركات الديمقراطيـة هـي ببسـاطة جانـب آخـر مـن اسـتراتيجية المراوغـة والحفـاظ عـلى النظـام الملـكي.

وتجَـلّى التناقـض الأكـثر وضوحًـا في الموقـف القطـري مـن الثـورة البحرينيـة، فعـلى الرغـم مـن عـدم مسـاهمة القـوات القطريـة في التدخـل العسـكري بقيـادة السـعودية، إضافـة إلى بـثّ قنـاة الجزيـرة في نهايـة المطـاف للفيلـم الوثائقـي «صراخ في الظـلام»، بـدا هـذا التجـاوب متباينًـا، مقارنـة بالدعـم القطـري الشـخصي الصاخـب للمتظاهريـن التونسـيين والمصريـين والليبيـين والسـوريين. والجديـر بالذكـر أنّ قطـر لم تـدن عمليـات القمـع الوحشـية في البحريـن، وتعرضـت قنـاة الجزيـرة العربيـة لانتقـادات شـديدة بسـبب تنصلهـا مـن تغطيـة الأحـداث في المنامـة. كـما ألغـى المنتجـون في اللحظـة الأخـيرة مشـاركة ناشـط حقوقـي بحرينـي بـارز في لائحـة الضيـوف الثلاثـة في برنامـج حـواري عـلى قنـاة الجزيـرة الإنكليزيـة، كان مقـررًا بعـد إعـادة بـث «صراخ في الظـلام»، وسـمحوا فقـط لعضـو مـن الحكومـة البحرينيـة ولمؤلـف سـيناريو الفيلـم بطـرح وجهـات نظرهـم[171].

وعقـب اسـتقالة موظفـين رفيعـي المسـتوى مـن قنـاة الجزيـرة العربيـة في العـام 2011، نتيجـة عجـز الشـبكة عـن تقديـم تغطيـة عادلـة للربيـع العـربي، تزايـدت الشـكوك حـول نوايـا قطـر. وقـد تفاقمـت أكـثر بعـد نـشر برقيـة مسربـة مـن الولايـات المتحـدة في العـام 2011، يعـود تاريخهـا إلى العـام 2009، عـلى نطـاق

(171) الجزيرة الانكليزية، 12 آب/أغسطس 2011. البرنامج كان تحت عنوان «Inside Story: Bahrain».

كان ممثـل حكومـة البحريـن هـو جـمال فخـرو، أمـا الناشـطة في مجـال حقـوق الإنسـان، فهـي مريـم الخواجـة، رئيسـة مكتـب العلاقـات الخارجيـة في مركـز البحريـن لحقـوق الإنسـان.

واسع. وقد وصفت هذه الأخيرة تلاعب النظام القطري الواضح بالشبكة لتلائم أهداف سياسته. وبالإشارة إلى عدة مذكرات، ادعت البرقية أنّه تمّ إنشاء قناة الجزيرة من قبل الأسرة الحاكمة القطرية كـ «أداة مساومة لإصلاح العلاقات مع الدول الأخرى»، واستشهدت على ذلك بتحسن علاقة قطر مع السعودية، استنادًا إلى «تخفيف لهجة الانتقادات للعائلة المالكة السعودية» من قبل الشبكة. كما استنتجت أنّ الجزيرة كانت «تثبت دورها كأداة مفيدة لأسياد المحطة السياسيين»، وادعت البرقية أيضًا أن رئيس الوزراء القطري[172] أخبر عضوًا بارزًا في مجلس الشيوخ الأميركي[173] عن اقتراح قطر بإجراء صفقة مع حسني مبارك، وتضمنت «إيقاف بث [الجزيرة] في مصر لعام واحد مقابل تغير في موقف القاهرة من المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية»[174].

وما يزال هناك انتقادات لتعزيز السلطات القطرية الرقابة الذاتية على وسائل الاعلام على المستوى المحلي، مع عدم قدرة الصحف المحلية وقنوات التلفاز، على تغطية عدد من القضايا الحساسة في الإمارة. وبالإضافة إلى الصعوبات التي يواجهها مركز الدوحة لحرية الإعلام، ذكرت الوثيقة المسربة أيضًا أنّ السفارة الأميركية كانت قد «قدّرت وجود غياب دائم للحريةالعامة لوسائل الإعلام في قطر» واعتقدت أنّه «على الرغم من غياب رقابة علنية ورسمية، تستمر الرقابة السرية والذاتية في جعل وسائل الإعلام المحلية في قطر غير فاعلة»[175]. ووُجّهَت انتقادات للاستعداد التّام السلطات القطرية لقمع مواطنيها كما فعلت الممالك الخليجية الأخرى - إذا لزم الأمر. وفي آذار/ مارس من العام 2011، على سبيل المثال، ذكرت منظمة العفو الدولية أنّ

(172) حمد بن قاسم آل ثاني.

(173) جون كيري.

(174) ذا غارديان، 6 كانون الأول/ديسمبر 2010.

(175) ذا غارديان، 6 كانون الأول/ديسمبر 2010.

المدون القطري والناشط في مجال حقوق الإنسان[176] - وهومؤسس المنظمة التي تراقب حالات الاحتجاز التعسفي في الإمارة - كان بنفسه معتقلًا. ووفقًا لما ورد، تم اعتقاله من قبل ثمانية أفراد من الأجهزة الأمنية في قطر، وتم تفتيش بيته وسيارته وجهاز الكمبيوتر الخاص به من دون أمر قضائي[177].

---

(176) سلطان الخليفي.

(177) البيان الصحفي لمنظمة العفو الدولية، 3 آذار/مارس 2011.

الخاتمة

إن عمليات تشكل الدولة في الممالك الخليجية الأصغر حجمًا، وعلاقاتها التاريخية، على وجه الخصوص، مع بريطانيا وغيرها من القوى الأجنبية، أساسية لفهم المؤسسات السياسية التي تطورت - وبالأخص، تلك التي تتناسب مع حجج السلطة الأبوية الجديدة والاستبدادية المحررة. وكذلك الأمر في فهم المملكة العربية السعودية للدولة التي تشكلت على طول التحالف الطويل الأمد بين الأسرة الحاكمة والمؤسسات الإسلامية، حيث يبقى أمرًا مركزيًا للقيام بأي تحليلات معاصرة. وكانت العناصر المتعددة لصفقات الحكام، أو العقود الاجتماعية المنشأة من قبل هذه الحكومات على القدر عينه من الأهمية. ووفقًا لنموذج الدولة الريعية، فإن توزيع الثروات، إلى جانب خلق هوية وطنية، وتشكيل فئة نخبوية ريعية أصلية تتميز عن جميع الأجانب، هي أمور في قمة الأهمية. ولكن من الواضح أن أي موارد أخرى غير اقتصادية مهمة أيضًا للشرعية. ووفقًا لما توقعه كل من مقاربات نظرية التجدد المنقحة، والنموذج الفسيفسائي لمايكل هدسون، ومراقبي استراتيجيات إعادة شرقنة هذه الأنظمة، فقد تضمنت هذه الصفقات عبادة الشخصية، واختيار الدين، والتراث القبلي، وغيرها من المصادر التقليدية للنفوذ والسلطة.

ويمكن الآن التمادي في تفسيرات البقاء، وذلك بعد تقويم الوسائل المُعتمدة من قبل الممالك الخليجية لتطبيق مظاهر من استراتيجياتها المحلية على كل المنطقة الأوسع والمجتمع الدولي. وعلى نحو لافت، فإن توزيع الثروات الريعية لم يكن محصورًا بأي طريقة من الطرق بنطاق السكان المحليين؛ بل يتم استخدامه بشكل متزايد لشراء التأثير والسمعة الطيبة في أماكن أخرى، وتحديدًا في الدول العربية والإسلامية. وعلى نحو مماثل، يتم إرسال بعثات شاملة لحفظ السلام، غالبًا ما تكون مكلفة، إلى مناطق النزاع القريبة، الأمر الذي وضع الممالك الخليجية في موقع الدول

المجـاورة المُحسـنة والثريـة. وبمزيـد مـن البراعـة، حاولـت هـذه الـدول شراء التأثـير والنفـوذ في القـوى العظمـى الغربيـة والشرقيـة، إلى جانـب اسـتثمارات في الـثروات السـيادية، والتـي اسـتحوذت عـلى العناويـن الرئيسـية اللافتـة، والمسـاعدة الإنمائيـة الانتقائيـة، ورعايـة مشـاريع تديرهـا جامعـات مرموقـة، والمتاحـف، وغيرهـا مـن المراكـز الثقافيـة المحترمـة والمراكـز المتميـزة لصناعـة الـرأي. وفي هـذا الصـدد، أصبحـت الممالـك الخليجيـة مـن الوسـطاء المثاليـن الذيـن ذكرهـم جوزيـف نـاي في مقاربتـه في كتـاب «القـوة الناعمـة»[1] - ولأن الأسر الحاكمـة المتعـددة وحكوماتهـا لم تسـعَ فقـط إلى اسـتخدام مواردهـا لتقديـم دفعـات إلى أطـراف رئيسـية خارجيـة فاعلـة، بـل حاولـت أيضًـا وضـع نفسـها في موقـع الأفـراد اللافتـين، وأصحـاب النوايـا الحسـنة، والمسـؤولين مـن المجتمـع الـدولي.

إضافـةً إلى ذلـك، فـإن الضغـوط الداخليـة ونقـاط الضعـف موجـودة أساسًـا في الممالـك الخليجيـة كافـة، أو سـتصبح كذلـك في وقـت قريـب. كـما أن المـوارد الطبيعيـة المسـتمرة في التـدني في المنطقـة، ومـا يلـوح في الأفـق حـول «الارتفـاع في نسـبة الشـباب»، إضافـةً إلى التحديـات المتراكمـة للإعانـات الماليـة غـير المسـتدامة، وتأميـم العمـل، و «البطالـة الطوعيـة»، هـي أمـور مهمـة في الوقـت الحـالي، حيـث أنهـا تؤثـر في قـدرة الأنظمـة السـتة عـلى الاسـتمرار في توزيـع الـثروات وتلبيـة توقعـات المواطنـين. ومـن نـواحٍ عـدة، تعتـبر هـذه منتجـات ثانويـة لهيكليـات الدولـة الريعيـة - وتحديـدًا أنظمـة الرعايـة الاجتماعيـة الشـاملة، مـن المهـد إلى اللحـد، التـي تسـتمر في تركيـز الخضـوع السـياسي. ويعتـبر الفسـاد، وتبديـد الأسر الحاكمـة وحكومـات السـلطة الأبويـة الجديـدة الخاصـة بهـا للمـوارد الوطنيـة، مـن المخـاوف المتفاقمـة أيضًـا. إذ إن سياسـات هـذه الحكومـات - التـي لا تمتلـك أي سـلطة قانونية-منطقيـة - تلعـب اليـوم

---

(1) انظر، جوزيف ناي

Nye, Joseph, Soft Power: The Means to Success in World Politics (New York: Public Affairs, 2004). Now widely referred to by international statesmen and diplomats.

دور المضيف للنخب وصانعي القرارات غير الخاضعين للمساءلة. وقد سُمِحَ لهؤلاء بتبديد الموارد الوطنية من خلال تمويل مشاريع للوجاهة، والقيام باستثمارات مكررة، وجمع ثروات شخصية كبيرة. ومن الواضح وجود المزيد من الضغوط الداخلية المترابطة، بما في ذلك الفقر المتفاقم لدى المواطنين الخليجيين، وذلك حتى في الممالك الأكثر ثراءً، إلى جانب ارتفاع معدل البطالة الحقيقية، ووجود فجوة تزداد اتساعًا للثروة بين المواطنين الأكثر ثراء والأكثر فقرًا. وبموازاة ذلك، يمكن ملاحظة التمييز ضد أقسام محددة من المجتمع، وتحديدًا فيما يتعلق بمئات الآلاف من عديمي الجنسية الذين يعيشون في الممالك الخليجية، وحقوق المواطنين الشيعة، وغيرهم من الطوائف الدينية التي كانت ولا تزال تعيش هناك منذ قرون. ويعتبر الاستخدام المشدد للرقابة أمرًا مقلقًا أيضًا، فعلى الرغم من أن الأنظمة نجحت في خنق قنوات حرية التعبير، يُطلب منها اليوم نشر أحدث التكنولوجيات وأكثرها تعقيدًا. وفي هذا الصدد، ووفقًا لنبوءة مايكل روس[2]، لا تستخدم الثروات الريعية الخليجية دائمًا لتوزيع الثروات على المواطنين، ولكنها تستخدم لتمويل أجهزة شرطة للدولة قوية، ومكلفة، ومعقدة للغاية.

وتؤدي الضغوط الخارجية إلى تأثيرات سلبية مماثلة في صفقات الحاكم، أو العقود الاجتماعية والاقتصادية في الممالك الخليجية. وكانت مخاطر التحرر الاقتصادي السريع في عدد كبير من هذه الدول - وخصوصًا تلك التي فتحت الباب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسياحة - جلية من قبل. وقد حصل بعض التراخي، غالبًا من دون موافقة المواطنين، حيث حاولت الحكومات جعل دولها أكثر جذبًا للمستثمرين الأجانب، والمقيمين، والزائرين، على الرغم من التدهور المحتم للموارد الشرعية الدينية، وموارد

(2) انظر، روس

Ross, p. 335.

التراث القبلي. وقد أصبحت علاقات الممالك العسكرية الوثيقة، مع القوى الغربية وغيرها من القوى غير المسلمة، مصدرًا آخر للقلق لدى المواطنين، إذ يوجد عدد من متزايد من القواعد العسكرية الأجنبية يتم بناؤها على أراضيهم، كما أن هناك إنفاقًا متسارعًا على الأسلحة المستوردة. ومن الأمور الباعثة على القلق، الموقف المتشدد، والخطر على ما يبدو، تجاه إيران، إلى جانب الجهود الحثيثة التي تبذلها الممالك الخليجية لتحسين العلاقات مع إسرائيل، وذلك على الرغم من قيام حملات المقاطعة الرسمية، وهذا كله يحدث، مرة أخرى، بغض النظر عن الرأي العام. وفي الوقت نفسه، فإن غياب الأمن الجماعي والوحدة الأساسية بين الممالك الخليجية الست، وتحديدًا، عدم قدرتها على حل النزاعات طويلة الأمد، وتعزيز مجلس التعاون الخليجي الموجود، ومحاولات الانقلاب المتعددة في المنطقة، تستمر جميعها في تعريض هذه الدول لدول الجوار الحاقدة، والمصالح الأجنبية الأخرى.

وقد تم احتواء معظم مجموعات المعارضة السابقة التي تحدَّت الممالك الخليجية بنجاح، حيث أن الأنظمة المتعددة كانت قادرة على السيطرة على معظم القوى التحديثية المؤثرة في المنطقة، والإبقاء على عدد المنشقين صغيرًا. ولكن معارضة ما بعد العام 2011، كانت مختلفة بشكل واضح، وذلك مع نشأة الشخصيات البارزة، والحركات المؤيدة للإصلاح وللديمقراطية في المنطقة، والتي لا يمكن تصنيفها وفقًا للفئات القديمة بعد اليوم. وتحديدًا، فإن التأثير الجديد للقوى التحديثة «الأكبر» في الممالك الخليجية أصبح ذات أهمية حيوية، وخاصةً في ما يتعلق بالتعليم المُعَدَّل، وتقنيات الاتصال الأكثر تطورًا. ومن بين هذه التقنيات التلفزيونات الفضائي، وبالتأكيد، وسائل التواصل الاجتماعي، وغيرها من شبكات الاتصال من خلال أسلوب نظير إلى نظير. وعلى الرغم من بذل الأنظمة قصارى جهدها، إلا أنه يبدو أنها غير قادرة على السيطرة على

هـذه التقنيـات بشـكل فاعـل. وبالعـودة إلى مناقشـة نظريـة التحديـث، فـإن هـذه القـوى الجديـدة قـد تـشرِّع، قريبًـا، أسـس التفكـير القديمـة، إضافـةً إلى كتابـات حديثـة أكـثر ككتـاب رونالـد إنجلهـارت الـذي شـاركه في كتابتـه عـدد مـن المؤلفـين، ونُـشِر في العـام 2005 تحـت عنـوان التحديـث، والتغيـير الثقـافي، والديمقراطيـة[3]، وذلـك في ظـل قـدرة عـدد متزايـد مـن المواطنـين الخليجيـين عـلى تشـارك المعلومـات بحريـة في مـا بينهـم، وبأسـلوب علمـي، كـما يمكنهـم التواصـل بسـهولة أكـبر مـع ناشـطين في الـدول العربيـة الثوريـة، ومـع بقيـة المجتمـع الـدولي. وعـلاوة عـلى ذلـك، يبـدو أن ثـورات الربيـع العـربي في أماكـن أخـرى مـن الـشرق الأوسـط تلعـب دور المـسرع لنشـأة حـركات جديـدة في الخليـج، أو أنهـا شـجعت عـلى الأقـل حتـى الآن الأصـوات المعارضـة الخائفـة. وأخطـأت الكثـير مـن الممالـك الخليجيـة في سياسـتها الخارجيـة منـذ انـدلاع الربيـع العـربي، حيـث تموضعـت بشـكل علنـي إلى جانـب الأنظمـة العربيـة الاسـتبدادية الأخـرى، وبالتـالي قدمـت أنفسـها عـلى أنهـا «القـوى الراهنـة» - محاولـة بشـكل أسـاسي مواجهـة الزخـم المؤيـد للإصـلاح الـذي كان يتزايـد في المنطقـة - وهـذا مـا يـؤدي باسـتقرارها إلى المزيـد مـن التشـتت.

ومـن بـين الممالـك السـت، فـإن مسـتقبل البحريـن حتـى الآن هـو الأكـثر بؤسًـا، في ظـل وجـود أمـل ضئيـل بـأن تعيـد الأسرة الحاكمـة الشرعيـة الكافيـة للحكـم مـن جديـد مـن دون الرجـوع إلى الأحـكام العرفيـة، والقمـع الشـامل. ويتـم اليـوم تشـجيعها، مـن قبـل حلفائهـا الإقليميـين - وتحديـدًا المملكـة العربيـة السـعودية، والإمـارات العربيـة المتحـدة- الذيـن سـيتوجب عليهـم الاسـتمرار بضـمان التـزام الجنـود وتأمـين المسـاعدة الماليـة للمملكـة. وعـلى الرغـم مـن عـدم مواجهـة الأسرة الحاكمـة البحرينيـة بعـد ضغطًـا مـن المجتمـع الـدولي - خلافًـا للأنظمـة الأخـرى التـي شـهدت ثـورات الربيـع العـربي - إلا أن هـذا

(3) انظر، رونالد إنجلهارت

Inglehart, Ronald, and Welzel, Christian, Modernization, Cultural Change, and Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

الأمر سيتغير في السنة القادمة أو نحو ذلك، مع ازدياد عدد الأدلة ضد السلطات. ولكن في الوقت الحالي، ما زالت الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى، تنوي التعامل مع الثورة على أنها قضية استثنائية، وبشكل رئيس بسبب وجود قاعدة بحرية أميركية في البحرين، ودورها المحتمل في الخطوط الأمامية في أي صراع إقليمي ضد إيران. وكما وصفنا سابقًا، فقد تم رفع الحظر المؤقت عن تجارة الأسلحة الأميركية إلى البحرين، كما قام الملك بتعيين مستشارين كبار، بريطاني وأمريكي[4]. إضافة إلى أن العشرات من مقالات الرأي التي تفتقر إلى الدقة، والتي تُنشر في الصحف الغربية، تسلط الضوء على الروابط المفترضة بين المعارضة البحرينية وإيران. وكمثال جيد على أحدث استراتيجيات القوة الناعمة للمملكة، تتم كتابة هذه المقالات الترهيبية عادة من قبل أكاديميين غربيين، ودبلوماسيين سابقين، وغيرهم من الشخصيات البارزة ممن تتعامل معهم وتدفع لهم شركات العلاقات العامة التي تشغلها الحكومة البحرينية. وفي معظم الحالات، قدموا صورة ملتوية وغير دقيقة عن المعارضة البحرينية، كما طرحوا ادعاءات غير مؤكدة بشأن نوايا إيران في الممالك الخليجية. إلا أنه لم تتم أبدًا مناقشة استنتاجات تقرير بسيوني حول غياب الروابط الإيرانية، ونادرًا ما كانت تُقدَّم التفسيرات حول أن معظم البحرينيين من الشيعة لا يتبعون مذهب ولاية الفقيه الإيراني، وإنما يتطلعون إلى علماء الدين الشيعة من العراقيين[5]، بدلاً من الإيرانيين لتوجيههم[6].

---

(4) انظر، جين كينيمونت

Kinninmont, Jane, Bahrain: Beyond the Impasse (London: Chatham House, 2012), p. 12.

(5) وعلى وجه الخصوص المرجع السيد علي السيستاني وسلفه السيد أبو القاسم الخوئي

(6) انظر، كينيمونت

Kinninmont (2012), p. 2.

وعلى الرغم من أن مستقبل الأسرة الحاكمة العُمانية أقل تزعزعًا من مستقبل البحرين، نظرًا إلى عدم معاناة الدولة من المستوى عينه من الخلافات الطائفية أو التمييز، ولم تضطر لدعوة جنود من الدول المجاورة لمساعدتها في قمع التظاهرات، إلا أنه يوجد مخاوف جدية حيال الاستقرار السياسي. وعلى غرار البحرين، لدى عمان موارد محدودة، ولا يمكنها الاعتماد، إلى الأبد، على خلق فرص في القطاع العام لمواطنيها لتهدئة المظاهرات والمطالب. وبالفعل، يعتمد استقرار عُمان على المساعدة الخارجية، والتي يتأتى معظمها من المملكة العربية السعودية، وفي غضون العام أو العامين المقبلين، سيساعد هذا على نزع شرعية الحاكم الكبير في السن، الذي لا وريث له، وحكومته. إضافةً إلى ذلك، وعند اندلاع مظاهرات جديدة - سواء كان ذلك نتيجة الفساد الحكومي المستمر، أو فشل الدولة المحتمل في الوفاء بوعودها الاقتصادية - فلا شك أنها ستُقابل بردّ أكبر من ذلك المُستَخدَم في اضطرابات العام 2011، تبعًا لأن داعمي الحاكم الجدد لن يسمحوا بدخول تحديات جديدة إلى مملكة أخرى قريبة منها.

ومن نواحٍ متعددة، قد تبدو الدعامة الرئيسية في الممالك الخليجية، أي الأسرة الحاكمة في المملكة العربية السعودية أكثر استقرارًا من الأسرة البحرينية والعُمانية المجاورة، نظرًا لأن حكومتها لا زالت تمتلك القدرة على الاستمرار في توزيع الثروات لاسترضاء المواطنين؛ ولكن النّظام السّعودي في الحقيقة غير مستدام على حد سواء، وقد يكون عرضة للانهيار الداخلي في السنتين المقبلتين. وفي ظل استمرار التظاهرات بغض النظر عن المعونات المالية، ومخططات إنشاء فرص عمل، إضافةً إلى المزيد من استخدام التكتيكات القمعية لكبح حرية التعبير، تبدو المملكة اليوم هشةً للغاية. وفي حال ازدياد تدهور الظروف في البحرين، كما هو محتمل، فستظهر احتجاجات أكثر جدية إلى جانب نشاطات ثورية أيضًا، وتحديدًا في المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية، والتي يسيطر عليها الشيعة. وفي حال

بقاء البطالة، وفجوة الثروة، وغيرها من المشاكل الاجتماعية-الاقتصادية، من دون أي رقابة، فمن المحتمل أن يطال التمرد المجتمعات السنية، ما يمنح حركة الإصلاح القدرة على اكتساب المزيد من الدعم الذي يتخطى حدود التجمعات الشيعية.

وكانت أحدث الاحتجاجات والمطالب السعودية متنوعة بالفعل، وانتشرت في كافة أنحاء البلاد. وتراوحت بين اعتقال رجال[7] بسبب تصويره فيلماً حول الفقر المنتشر في الرياض بين المواطنين السعوديين، ومن ثم تحميله على موقع اليوتيوب - وقد شاهده حتى الآن أكثر من مليون شخص[8] - إلى قيام نساء في جدة، والرياض، والمقاطعة الشرقية بتصوير أنفسهن أثناء قيادتهن للسيارات على الطرق السريعة، ما يعتبر دليلًا صارخًا على عدم الطاعة نظرًا إلى الحظر السائد على قيادة المرأة للسيارة. ونشرت النساء المعنيات تغريدات على موقع تويتر مفادها أنهن يحملن ممتلكاتهن لأنهن «جاهزات للذهاب إلى السجن من دون خوف»، في حين صرحت أخريات لوسائل الإعلام الدولية أن «هذا حق للنساء لا يمكن لأي قانون أو دين أن يمنعه... [نحن] خرجنا للحصول على حقوقنا، حتى يرجع القرار إلينا إذا أرنا أن نقود أو لم نرد»[9]. وبحسب ما هو متوقعٌ، فإن الفايسبوك والتويتر يضطلعان بدور رئيسي أيضًا، حيث يزعم ناشطون بارزون «أنهم يستطيعون الآن أن يتحدثوا إلى الآلاف عبر العالم... من دون الرقابة الصارمة التي يعيشون في ظلها في العالم غير المتصل بشبكة الإنترنت» و «إننا متعطشون جدًا لحرية التعبير، ومنتدى التعبير الظاهر لكم [فنحن] نتفوق على الدول المجاورة لنا من حيث انخراطنا في [مواقع التواصل الاجتماعي]». ومما لا شك فيه، وفقًا لمزاعم محمد فهد القحطاني السابق

(7) فراس بقنه وحسام الدريويش.

(8) حصل هذا في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2011.

(9) وكالة الأنباء الفرنسية، 17 حزيران/يونيو 2011.

الذكر، فإن «الحكومة قللت من تقدير قوة مواقع التواصل الاجتماعي في المملكة العربية السعودية، وهي اليوم منتشرة إلى حد لا يمكن فيه فرض الرقابة عليها»[10].

وفي هذه الأثناء، يوجد عدد من «الصمود» أو صالونات المقاومة التي تُعقَدُ في فيلات وشقق ناشطين معروفين، على الرغم من تلقي بعضهم تهديدات بتنفيذ حكم الإعدام بحقهم. وصرح وليد أبو الخير، وهو إحدى هذه الشخصيات البارزة المحاصرة، لصحيفة الواشنطن بوست، أن هذه الأحداث تمنحه «إلهامًا مرضيًا ببدء فقدان المتشددين الدينيين للسيطرة على جيل الشباب المتعطش للحرية». وأعطى مثالًا حديثًا حول «شاب شجاع أجاب علماء الدين الذين كانوا مدعوين [أيضًا] للمشاركة في الصالون، والذين هددوه لدعمه حرية الرأي والمعتقد، بحماس». ووفقًا للخير، فإن الشاب ردَّ على علماء الدين سائلًا إياهم «من أنتم؟ من أنتم لتفرضوا وصايتكم الدينية علينا؟» ومن ثم صرَّح قائلًا: «نحن أحرار، أحرار لنقول ما نشاء. وأنتم مثلنا، لستم أفضل. لقد انتهى عصر الوصاية الدينية»[11]. وعلى نحو مماثل، كان ناشطون سعوديون آخرون يجتمعون في «بيوت آمنة»، زاعمين أن دولتهم أفضل قليلًا من «السجن»، ومناقشين «إننا لسنا ببعيدين جدًا عن الاضطرابات التي تحصل في الدول الأخرى»[12]. وبالفعل، فقد نظم خريجون غير موظفين احتجاجات جديدة خارج الوزارات في جدة والرياض. وفي هذه المناسبات، أسف المشاركون لأنه «...بعد سبع سنوات من البطالة، لا نمتلك أي خيار آخر» و «[نحن] نخطط للبقاء هنا حتى نجد حلًا»، في حين صرّح آخرين -بما يسبب قلقًا للحكومة- «أننا نتوقع أن نسمع وعودًا تهدئنا وتشتتنا، ولكننا سنعود. سنعود إلى أن

---

(10) مجلة تايم، 12 تموز/يوليو 2012.

(11) صحيفة الواشنطن بوست، 20 نيسان/أبريل 2012.

(12) مجلة تايم، 12 تموز/يوليو 2012.

يجدوا حلًّا»[13]. وبمزيد من الخطورة، بعد مقتل شاب شيعي[14] على يد الشرطة في كانون الثاني/يناير من العام 2012، بسبب «الاستخدام العشوائي للقوة»، أفادت التقارير عن نزول حشد من الآلاف، أو ربما عشرات الآلاف إلى شوارع العوامية لتشييعه. وإلى جانب عدد من الناشطين المتوفين، فهو اليوم يوصف بالشهيد في المقاطعة الشرقية، كما يُشار باستمرار إلى حركة المعارضة على أنها «انتفاضة الكرامة»[15]. ويُعتقد أن عشرة محتجين قُتِلوا منذ بداية الاضطرابات، واليوم يوجد عدد من المعارك[16]، وفي تموز/يوليو من العام 2012، أُصيب أحد أشد ناقدي النظام بجروح خطرة على يد قوى الأمن[17].

أما في حالة الكويت، فلا شك أن الحاكم قد أضعف موقعه بعد أن اختار حل المجلس النيابي في حزيران/يونيو من العام 2012، بدلًا من السماح باستمرار الدعوات المطالبة بتحقيقات ضد الفساد، مؤكدًا أن نتيجة الانتخابات كانت غير قانونية. وفي ظل ما ادعاه المعارضون من أعضاء المجلس النيابي أن «قراره النهائي الذي لا يمكن الطعن فيه»، بحسب وصفه، يتطور ليصل إلى بـ «انقلاب ضد الدستور»[18]، فمن المحتمل أن الحكومة ستجد صعوبة شديدة في السيطرة على الاحتجاجات المستقبلية.

(13) وكالة رويترز، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2011.

(14) عصام محمد أبو عبد الله.

(15) الغارديان، 23 كانون الثاني/يناير 2012، اقتباسًا عن توبي ماتيسن.

(16) بي بي سي نيوز، 4 آب/أغسطس 2012. في 4 آب/أغسطس 2012، على سبيل المثال، فقد قتل شرطي ومحتج في إطلاق نار، عند الهجوم على دورية أمن من قبل مشاغبين على دراجات نارية.

(17) الإيكونوميست، 14 تموز/يوليو 2012. وفقًا لنمر آل نمر، الذي طالب سابقًا بانشقاق المنطقة الشرقية عن المملكة العربية السعودية في حال لم يستطع الشيعة السعوديون العيش بكرامة.

(18) بي بي سي نيوز، 12 حزيران/يونيو 2012.

وبالفعـل، فقـد تـم التعامـل مـع معظـم الأمثلـة الحديثـة للمعارضـة بأسـلوب قـاسٍ. وفي نيسـان/أبريل مـن العـام 2012، سـجن شـاب كويتـي يسـتخدم التويـتر بسـبب نـشره لتغريـدات مجدفـة حـول النبـي محمـد[19]، في حـين تـم، في تموز/يوليـو مـن العـام 2012، اعتقـال أحـد أفـراد الأسرة الحاكمـة[20] بعـد تغريـدات لـه أفـادت أنـه يريـد أن يقـف في الانتخابـات النيابيـة المقبلـة و «يفضـح الفسـاد بـين كبـار المسـؤولين»[21]. وبالتـالي، قـد يكـون مسـتقبل الأسرة الحاكمـة في الكويـت قائمـًا عـلى غـرار البحريـن، وعُـمان، والمملكـة العربيـة السـعودية، عـلى الرغـم مـن أنهـا لم تشـهد حتـى الآن المواجهـات العنيفـة ذاتهـا، في ظـل تشـتت السـلطة التقليديـة للمملكـة بشـكل تدريجـي، بسـبب امتـلاك المواطنـين المزيـد مـن الثقـة، والمطالـب، حيـث أثبتـوا حتـى الآن أنهـم يسـتطيعون إحـراج الحاكـم ووزيـره المُعَـيَّن، واحتواءهـم.

ويبـدو أن الأسرة الحاكمـة في الإمـارات العربيـة المتحـدة في موقـع أكـثر قـوة، إذ يبـدو معظـم المواطنـين، في الوقـت الحـالي، راضـين تجـاه قـدرة الدولـة عـلى الحفـاظ عـلى توزيـع الـثروات. ولكـن كـما هو الحـال بالنسـبة إلى برامـج الإنفاق الخاصـة بالمملكـة العربيـة السـعودية، والكويـت، فـإن الفـترة التـي سيسـتمر خلالهـا هـذا الكـرم أمـر مشـكوك فيـه. وبالفعـل، لقـد تـم تعميـم مرسـوم في دوائـر حكومـة أبـو ظبـي في آذار/مـارس مـن العـام 2012، ومفـاده أنـه قـد لا يتـم تسـديد عـدد مـن الزيـادات الكبـيرة الموعـودة في الرواتـب[22]. وإضافـةً إلى ذلـك، فـإن إمكانيـة احتـواء الوضـع في الإمـارات الشـمالية الأكـثر فقـرًا أمـر غـير محتمـل في المسـتقبل القريـب، ومـن المرجـح انـدلاع الاحتجاجـات في الشـارع، وغيرهـا مـن المسـيرات الخاصـة بالمعارضـة في رأس الخيمـة عـلى أقـرب تقديـر.

(19) حمد النقي، الذي تم طعنه لاحقًا في السجن، انظر، عرب تايمز، 19 نيسان/أبريل 2012.

(20) مشعل مالك الصباح.

(21) غولف توداي، 20 تموز/يوليو 2012.

(22) مقابلات شخصية، بيروت، آذار/مارس 2012.

والأكثر أهميةً هو مواجهة ممالك الإمارات العربية المتحدة فقدانًا خطيرًا، قد يكون دائمًا، للشرعية على مدى العام الماضي، ويعود ذلك بنسبة كبيرة إلى السرعة الفائقة التي عادوا بها إلى استخدام القمع. وعلى الرغم من أنه لا شك من خوف أغلبية السكان من عدد الاعتقالات المرتفع، حيث تضمنت هذه الاعتقالات تحديدًا إماراتيين بارزين ومثقفين، يبدو أن الاستراتيجية جاءت بنتيجة عكسية في ظل عدم تحقيق الموافقة التامة. ومما لا شك فيه أن سمعة الإمارات العربية المتحدة - المهمة جدًا نظرًا إلى نموذجها الاقتصادي الموصوف، والتأكيد على استراتيجيات القوة الناعمة، تحديدًا في الغرب - ستتلوث.

كما أن عددًا من الاعتقالات التي جرت مؤخرًا في الإمارات العربية المتحدة، كانت مرافقة لبيانات صحفية حكومية رسمية، تزعم وجود «مؤامرة دولية»، وارتباط المعارضة مع «منظمات أجنبية وأجندات خارجية»[23]. وفي هذه الأثناء، ألقى حاكم رأس الخيمة خطابًا في أيار/مايو من العام 2012، نقلته وكالة الأنباء الرسمية أيضًا، يحذر فيه «أولئك الذين يحشرون أنوفهم في الشؤون [الداخلية] للإمارات العربية المتحدة، كي يهتموا بشؤونهم الخاصة». وشرح قائلًا « نسمع اليوم...أن هناك بعض الذين يحاولون العبث باستقرار دولة الإمارات المتحدة. أود أن أقول لهم: إن شعب دولة الإمارات العربية المتحدة لا يحتاج إلى دروس من أحد. إنهم يثقون بأنفسهم، وبالوحدة التي يتشاركونها. إنهم لا يتغيرون». وبالإشارة إلى أعمال سحب الجنسية المذكورة سابقًا، أوضح أيضًا أن «من لا يعجبه هذا الأمر، عليه أن يذهب إلى مكان آخر. وأي خيانة هي عار بالنسبة له، ولدولته»، قبل أن يختتم قائلًا «إن الإمارات العربية المتحدة يحميها تراث الشيخ زايد، وإنجازات الرئيس، صاحب السمو، الشيخ خليفة، وإنجازات الحكام وأعضاء المجلس الأعلى، ويصونها شعبها، الوفي للأمة، والدولة، والقيادة.

(23) وكالة أنباء الإمارات، 15 تموز/يوليو 2012.

نحـن لا نهتـم بـبروز أشـياء ثانويـة، وبالنقاشـات التـي غُلِبَـت بالفعـل»[24].
ومؤخـرًا، انضـم حاكـم الشـارقة - والـذي هـو، كـما ذكرنـا، متـبرع رئيـسي لعـدد مـن الجامعـات الغربيـة - أيضًـا إلى الجوقـة، موضحًـا أن «...هـؤلاء الأشـخاص أُمسـك بهـم في المطـارات، أو عنـد المعابـر الحدوديـة مـع عُـمان أو قطـر... كانـوا يهربـون ليؤسسـوا منظمـة خارجيـة». وزعـم أن أكـثر مـا يثـير القلـق، في نـوع مـن السـلطة الأبويـة الملتويـة، هـو أن الاعتقـالات كانـت جـزءًا مـن تدبـير «لحمايـة أولئـك الـذي انحرفـوا» وأن تدابـير الدولـة تتلخـص بـ«حمايـة أبنائهـا» وتوفـير «العـلاج، لا العقـاب»[25]. وقـد تشـتد ردود الفعـل هـذه لـلأسرة الحاكمة - التـي مـن المحتمـل أن تصبـح مناهضـة للغـرب -تشـتد، في ظـل تأسـيس مرصـدٍ لحقـوق الإنسـان عـلى غـرار المرصـد السـوري، مقـره في لنـدن -وهـو مركـز الإمـارات لحقـوق الإنسـان. وبعـد أن فصّـل مختلـف انتهـاكات حقـوق الإنسـان في الإمـارات العربيـة المتحـدة، وسـجّل أوضـاع السـجناء السياسـيين بأكملهـم، بـدأ [المرصـد] بممارسـة الضغـط ضـد النظـام الإمـاراتي في المجتمـع الـدولي[26].

وبصفتهـا الوحيـدة الخارجـة عـن القاعـدة، فإن مسـتقبل الأسرة الحاكمـة القطرية أكـثر تفـاؤلًا مـن الممالـك الخليجيـة الأخـرى: فالدولـة تسـتطيع فعـلًا الحفـاظ عـلى نسـبة عاليـة مـن الإنفـاق ومـن توزيـع الـثروات عـلى سـكانها الوطنيـين. ووفقًـا لمـا أوردتـه إحـدى الدراسـات الحديثـة، « يبـدو، للوهلـة الأولى، أن قطـر قد أبعـدت نفسـها عـن التأثـيرات السـيئة للحداثـة»[27]. إضافـةً إلى ذلـك، فإنهـا تفتقر إلى منطقـة نائيـة فقـيرة، وهـي هادئـة نسـبيًا، وتمتلـك عـددًا أقـل مـن قضايـا الطائفيـة أو التمييـز، ويُعتـبر عـادة أنهـا تـؤدي دورًا إيجابيًـا في الربيـع العـربي.

---

(24) وكالة أنباء الإمارات، 7 أيار/مايو 2012.

(25) الغولف نيوز، 2 آب/أغسطس 2012.

(26) انظر، www.echr.org.uk.

(27) انظر، ألن فرومهيرز

Fromherz, Allen J., Qatar: A Modern History (London: IB Tauris, 2012), p. 8.

ويبدو الحاكم أكثر تعاطفًا من نظرائه الإقليميين تجاه الممارسات الثقافية والدينية لمواطنيه، ومن المحتمل أن يتبع طريقًا نحو الملكية الدستورية في السنوات القليلة المقبلة. ومع ذلك، يوجد عدد من النقاط المثيرة للقلق، وفي حال إساءة التعامل معها، فإنها قد تعرقل طموحات الحاكم الليبرالية الاستبدادية. وعلى وجه التحديد، وفي حال نشوء معارضة أكثر تنظيمًا، فمن الممكن أن تكون السلطات لا زالت تميل إلى استخدام القسوة، الأمر الذي يؤدي إلى نزع شرعية الحاكم، ويفضح قيوده أمام شعبه، وأمام العالم العربي. وقد تم بالفعل إنشاء عدد من المواقع الإلكترونية والمجموعات على موقع الفايسبوك، بما فيها منتدى لـ «الثورة في قطر» يصور الحاكم في رسوم كرتونية وهو يرتدي ملابس اليهودية الأرثوذكسية، أو عاريًا يلف العلم الأميركي على جسده، مع بروز قرنين في رأسه. كما يعرض صورًا للحاكم في لقاءات مع مسؤولين إسرائيليين. وعلى الرغم من أن هذه المجموعات ليس ناشطة بشكل كبير - على الأقل مقارنةً مع مجموعات مشابهة تركز على ممالك خليجية أخرى - وعلى الرغم من أنه يبدو أنها ما زالت تركز على السياسة الخارجية القطرية، إلا أنه من الممكن استخدامها لمناقشة الاعتقالات أو عمليات القمع المستقبلية ضد ناشطين في الإمارة ذاتها، أو يمكن لها تسهيل النقاشات حول الأسرة الحاكمة، أو الفساد، أو غيرها من قضايا الخطوط الحمراء. فعلى سبيل المثال، تكثر في هذه المجموعات الانتقادات حول لباس زوجة الحاكم، والذي يعتبر «فاضحًا وبارزًا جدًا بالنسبة إلى زوجة حاكم»[28]، إلى جانب الدعوات إلى الديمقراطية الأصلية. وبالفعل، صوت جمهور منتدى «مناقشات الدوحة» بكثافة لصالح الدمقرطة عوضًا عن الليبرالية الاقتصادية، وذلك حسب ما أفادت نيوستيتسمان- على الرغم من عدم اعتباره ممثلًا للأمة - ما يشير إلى أن العدد المتزايد من الشباب القطري المثقف قد يدفع قريبًا باتجاه بيئة جديدة يمكن إجراء نقاشات ديمقراطية شرعية فيها[29].

(28) انظر، ألن فرومهرز، ص. 30.

(29) نيو ستايتسمان، 25 شباط/فبراير 2011.

التسميات المختصرة

ADBIC	Abu Dhabi Basic Industries Corporation	شركة أبو ظبي للصناعات الأساسية
ADEC	Abu Dhabi Executive Council	المجلس التنفيذي لإمارة أبو ظبي
ADFAD	Abu Dhabi Fund for Arab Development	صندوق أبو ظبي للتنمية العربية
ADFD	Abu Dhabi Fund for Development	صندوق أبو ظبي للتنمية
ADFEC	Abu Dhabi Future Energy Company	شركة أبو ظبي لطاقة المستقبل
ADIA	Abu Dhabi Investment Authority	جهاز أبو ظبي للاستثمار - أديا
ADNCC	Abu Dhabi National Consultative Council	المجلس الاستشاري الوطني لإمارة أبو ظبي
ADNOC	Abu Dhabi National Oil Company	شركة بترول أبو ظبي الوطنية - أدنوك
AQAP	Al-Qaeda on the Arabian Peninsula	تنظيم القاعدة في جزيرة العرب
Aramco	Arabian American Oil Company	شركة الزيت العربية السعودية - أرامكو
ATP	Association of Tennis Professionals	رابطة محترفي التنس
Bapco	Bahrain Petroleum Company	شركة نفط البحرين بابكو
BCHR	Bahrain Centre for Human Rights	مركز البحرين لحقوق الإنسان
CENTCOM	US Central Command	القيادة الأمريكية الوسطى
CEO	Chief Executive Office	المدير التنفيذي
CIA	Central Intelligence Agency (of the US)	وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية
CNPC	China National Petroleum Corporation	مؤسسة البترول الوطنية الصينية
COM	Council of Ministers (of the UAE)	مجلس الوزراء - الإمارات العربية المتحدة
DIC	Dubai International Capital	دبي انترناشيونال كابيتل
DIFC	Dubai International Financial Centre	مركز دبي المالي العالمي
DLF	Dhofar Liberation Front	جبهة تحرير ظفار
DPW	Dubai Ports World	موانئ دبي العالمية
EAD	Environmental Agency Abu Dhabi	هيئة البيئة - أبو ظبي
ECHR	Emirates Center for Human Rights	مركز الإمارات لحقوق الإنسان
EDB	Economic Development Board (of Bahrain)	مجلس التنمية الاقتصادية - البحرين
EMAL	Emirates Aluminum	شركة الإمارات للألمنيوم
ENOC	Emirates National Oil Company	شركة نفط الإمارات الوطنية المحدودة - إينوك

LSE	London School of Economics and political Science	كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية
NYU	New York University	جامعــة نيويــورك
ODA	official development assistance	المســاعدة الإنمائيــة الرســمية
OECD	Organisation for economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OPEC	Organisation of the Petroleum Exporting Countries	منظمـة الـدول المصـدرة للبـترول (أوبـك
P&O	Peninsula and Orient Steam Navigation Company	شركة شبه الجزيرة والشرق البخارية الملاحية
PDRY	People's Democratic Republic of Yemen	جمهوريــة اليمــن الديمقراطيــة الشــعبية
PFLOAP	Popular Front for the Liberation of the Occupied Arabian Gulf	الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل
PRC	People's Republic of China	جمهوريــة الصــين الشــعبية
PGA	Professional Golfers Association	رابطــة لاعبــي الغولــف المحترفــين
PIN	personal identification number	رقــم التعريــف الشــخصي
QIA	Qatar Investment Authority	هيئــة قطــر للاســتثمار
QPC	Qatar Petroleum Company	شركــة قطــر للبــترول
QSI	Qatar Sports Investment	قطــر للاســتثمار الريــاضي
QE2	Queen Elizabeth 2 cruise liner	ســفينة الملكــة إليزابيــث 2 النظاميــة
RAND	Research and Development Corporation	مؤسســة رانــد للبحــوث والدراســات
SABIC	Saudi Arabian Basic Industries	الشركـة السـعودية للصناعـات الأساسـية - سـابك
SCR	Supreme Council of Rulers (of the UAE)	مجلــس الحــكام الأعــلى
Sinopec	China Petroleum and Chemical Corporation	شركة الصين للبترول والمواد الكيماوية - سينوبك
SMS	Short Message Service	خدمــة الرســالة القصــيرة
SPC	Supreme Petroleum Council (of the UAE)	المجلــس الأعــلى للبــترول الإمــاراتي
TDIC	Tourism and Development Investment Company (of Abu Dhabi)	شركة أبو ظبي للاستثمارات السياحية
UAE	United Arab Emirates	الإمــارات العربيــة المتحــدة
UCL	University College London	كليــة لنــدن الجامعيــة
UK	United Kingdom (of Great Britain and Northern Ireland)	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا
UN	United Nations	الأمــم المتحــدة
UNDP	United Nations Development Programme	برنامــج الأمــم المتحــدة الإنمــائي

EPPCO	Emirates Petroleum Production Company	شركة الإمارات للمنتوجات البترولية المحدودة
F1	Formula One	الفورمولا 1
FIFA	Fédération International de Football Association	الإتحاد الدولي لكرة القدم - الفيفا
FNC	Federal National Council (of the UAE)	المجلس الوطني الاتحادي في الإمارات العربية المتحدة
FTA	Free Trade Agreement	اتفاق التجارة الحرة
GCC	Co-operation Council for the Arab states of the Gulf	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
HH	His Highness	حضرة صاحب السمو
HIV	Human Immune Deficiency Virus	فيروس نقص المناعة البشرية
HRH	His Royal Highness	صاحب السمو الملكي
ICBC	Industrial and Commercial Bank of China	البنك الصناعي والتجاري الصيني
ICC	International Criminal Court	المحكمة الجنائية الدولية
ICD	Investment Corporation of Dubai	شركة دبي للاستثمار
IDEX	International Defence Exhibition (of Abu Dhabi)	معرض ومؤتمر الدفاع الدولي - آيدكس
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
IPIC	International Petroleum Investment Company (of Abu Dhabi)	شركة الاستثمارات البترولية الدولية - آيبيك
IPC	Iraqi Petroleum Company	شركة البترول العراقية
IRENA	International Renewable Energy Agency	الوكالة الدولية للطاقة المتجددة
ISP	Internet Service Provider	مزود خدمة الإنترنت
JAFZ	Jebel Ali Free Zone (of Dubai)	منطقة «جبل علي» الحرة في دبي
JETRO	Japan External Trade Organisation	المنظمة اليابانية للتجارة الخارجية
JODCO	Japan Oil Development Company	شركة تطوير النفط اليابانية المحدودة - جودكو
KAUST	King Abdullah University of Science and Technology	جامعة الملك عبد الله للعلوم و التقنية
KCIC	Kuwait-China Investment Company	الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية
KFAS	Kuwait Foundation for the Advancement of Science	مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
KFAED	Kuwait Fund for Arab Economic Development	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
KIA	Kuwait Investment Authority	هيئة الاستثمار الكويتية
KIPCO	Kuwait Projects Company	شركة مشاريع الكويت القابضة

UNESCO	United Nations Education, Scientific, and Cultural Organisation	منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلم، والثقافة - اليونيسكو
UNICEF	United Nations Children's Fund	منظمة الأمم المتحدة للطفولة - يونيسف
UNRWA	United Nations Relief and Works Agency	وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين - الأونروا
UNSC	UN Security Council	مجلس أمن الأمم المتحدة
US	United States (of America)	الولايات المتحدة الأمريكية
USSR	Union of Soviet Socialist Republics	الاتحاد السوفييتي
VAT	Value Added Tax	ضريبة القيمة المضافة
WTO	World Trade Organisation	منظمة التجارة العالمية
ZCCF	Zayed Centre for Coordination and Follow-Up	مركز زايد للتنسيق والمتابعة

فهرس الموضوعات

ب

ح

خ

ص

غ

ف

قائمة المصادر

Al-Abed, Ibrahim, and Hellyer, Peter (eds.), The United Arab Emirates: A New Perspective (London: Trident, 2001).

Abdullah, Muhammad Morsy, The United Arab Emirates: A Modern History (London: Croom Helm, 1978).

Allen, Calvin and Rigsbee, W. Lynn, Oman Under Qaboos: From Coup to Constitution,1970–1996 (London: Routledge, 2002).

Amin, Samir, Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism (New York: Monthly Review Press, 1976).

Anthony, John Duke, Arab States of the Lower Gulf: People, Politics, Petroleum (Washington DC: Middle East Institute, 1975).

Beblawi, Hazem, 'The Rentier State in the Arab World' in Beblawi, Hazem and Luciani, Giacomo (eds.), The Rentier State (New York: Croom Helm, 1987).

Belgrave, Charles, The Pirate Coast (London: G.Bell and Sons, 1966).

Brown, Gavin, OPEC and the World Energy Market (London: Longman, 1998).

Brumberg, Daniel, 'The Trap of Liberalized Autocracy' in Journal of Democracy, Vol. 13. No. 4, 2002.

Butt, Gerald, 'Oil and Gas' in Al-Abed, Ibrahim, and Hellyer, Peter (eds.), The United Arab Emirates: A New Perspective (London: Trident, 2001).

Buxani, Ram, Taking the High Road (Dubai: Motivate, 2003).

Calabrese, John, 'From Flyswatters to Silkworms: The Evolution of China's Role in West Asia', Asian Survey, No. 30, 1990.

———, 'China and the Persian Gulf: Energy and Security', Middle East Journal, Vol. 52, No. 3, 1998.

———, 'The Consolidation of Gulf-Asia Relations: Washington Tuned in or Out of Touch?', policy brief published by the Middle East Institute, Washington DC, June 2009.

Chaudhry, Kiren Aziz, The Price of Wealth: Economies and Institutions in the Middle East (Ithaca: Cornell University Press, 1997).

Coates Ulrichsen, Kristian, Insecure Gulf: The of Certainty and the Transition to the Post-Oil Era (London: Hurst, 2011).

Commins, David, The Wahhabi Mission and Saudi Arabia (London: IB Tauris, 2009).

———, The Gulf States: A Modern History (London: IB Tauris, 2012).

Cordesman, Anthony H. and Obaid, Nawaf, National security in Saudi Arabia: threats, responses, and challenges (Westport: Praeger Security International, 2005).

Craze, Joshua and Huband, Mark (eds.), The Kingdom: Saudi Arabia and the Challenge of the 21st Century (London: Hurst, 2009).

Crystal, Jill, Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar (Cambridge: Cambridge University Press, 1995).

Davidson, Christopher M., The United Arab Emirates: A Study in Survival (Boulder: Lynne Rienner, 2005).

———, 'Arab Nationalism and British Opposition in Dubai, 1920–1966', Middle Eastern Studies, Vol. 43, No. 6, 2007.

———, Dubai: The Vulnerability of Success (London: Hurst, 2008).

———, Abu Dhabi: Oil and Beyond (London: Hurst, 2009).

———, 'Dubai, Foreclosure of a Dream', Middle East Report, No. 251, 2009.

———, The Persian Gulf and Pacific Asia: From Indifference to Interdependence (London: Hurst, 2010).

——— (ed.), Power and Politics in the Persian Gulf Monarchies (London: Hurst, 2011).

Davies, Charles E. (ed.), Global Interests in the Arab Gulf (Exeter: University of Exeter Press, 1992).

———, The Blood Red Arab Flag: An Investigation into Qasimi Piracy, 1797–1820 (Exeter: Exeter University Press, 1997).

Deutsch, Karl, 'Social Mobilization and Political Development', American Political Science Review, Vol. 55, No. 3, 1961.

Ehteshami, Anoushivaran, 'The Rise and Convergence of the "Middle" in the World Economy: The Case of the NICs and the Gulf States' in Davies, Charles E. (ed.), Global Interests in the Arab Gulf (Exeter: University of Exeter Press, 1992).

Fandy, Mamoun, Saudi Arabia and the Politics of Dissent (London: Macmillan, 2009).

Fiennes, Ranulph, The Feather Men (London: Bloomsbury, 1991).

Filiu, Jean-Pierre, The Arab Revolution: Ten Lesson from the Democratic Uprising (London: Hurst, 2011).

Foley, Sean, The Arab Gulf States: Beyond Oil and Islam (Boulder: Lynne Rienner, 2010).

Fromherz, Allen J., Qatar: A Modern History (London: IB Tauris, 2012).

Fuccaro, Nelida, Histories of City and State in the Persian Gulf: Manama since 1800 (Cambridge: Cambridge University Press, 2009).

Gause, Gregory F., Oil Monarchies: Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States (New York: Council on Foreign Relations Press, 1994).

———, The International Relations of the Persian Gulf (Cambridge: Cambridge University Press, 2009).

Ghafour, Mahmoud, 'China's Policy in the Persian Gulf', Middle East Policy, Vol. 16, No. 2, 2009.

Gray, Matthew, 'A Theory of Late Rentierism in the Arab States of the Gulf', Georgetown University Center for International and Regional Studies Occasional Papers, No. 7, 2011.

Al-Gurg, Easa Saleh, The Wells of Memory (London: John Murray, 1998).

Hall, Marjorie J., Business Laws of the United Arab Emirates (London: Jacobs, 1987).

Halliday, Fred, Arabia without Sultans (London: Saqi, 1974).

———, 'Arabia Without Sultans Revisited', Middle East Report, Vol. 27, No. 204, 1997.

Hamza, Kamal, Zayed: A Mark on the Forehead of History (Abu Dhabi, 2005) (in Arabic).

Hassner, Ron Eduard, War on sacred grounds (New York: Cornell University Press, 2009).

Hawley, Donald, The Trucial States (London: George Allen and Unwin, 1970).

———, The Emirates: Witness to a Metamorphosis (Norwich: Michael Russell, 2007).

Heard-Bey, Frauke, From Trucial States to United Arab Emirates (London: Longman, 1996).

Hegghammer, Thomas, Jihad in Saudi Arabia: Violence and Pan-Islamism Since 1979 (Cambridge: Cambridge University Press, 2010).

Herb, Michael, All in the Family: Absolutism, Revolution, and Democracy in the Middle Eastern Monarchies (New York: State University of New York Press, 1999).

Hertog, Steffen, Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and State in Saudi Arabia (Ithaca: Cornell University Press, 2010).

Hobbes, Thomas, The Leviathan (1660).

Hopwood, Derek, The Arabian Peninsula (London: George Allen and Unwin, 1972).

Huntington, Samuel P., Political Order in Changing Societies (New Haven: Yale

University Press, 1968).

Bin Huwaidin, Muhammed, China's Relations with Arabia and the Gulf, 1949–1999 (London: Routledge, 2002).

Inglehart, Ronald and Welzel, Christian, Modernization, Cultural Change, and Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

Ismael, Jacqueline S., Kuwait: Dependency and Class in a Rentier State (Miami: University Press of Florida, 1993).

Ismael, Tareq Y., The Communist Movement in the Arab World (London: Routledge, 2005).

Kalra, Nidhi, Recommended Research Priorities for the Qatar Foundation's Environment and Energy Research Institute (Los Angeles: RAND Corporation, 2011).

Kamrava, Mehran, The Modern Middle East: A Political History since the First World War (Los Angeles: University of California Press, 2005).

———, 'Royal Factionalism and Political Liberalization in Qatar', Middle East Journal, Vol. 63, No. 3, 2009.

——— (ed.), The Nuclear Question in the Middle East (London: Hurst, 2012).

——— (ed.), The Political Economy of the Persian Gulf (London: Hurst, 2012).

Kamrava, Mehran and Babar, Zahra (eds.), Migrant Labour in the Persian Gulf (London: Hurst, 2012).

Katz, Mark, 'Assessing the Political Stability of Oman', Middle East Review of

International Affairs, Vol. 8, No. 3, 2004.

Kéchichian, Joseph A., Power and Succession in Arab Monarchies: A Reference Guide (Boulder: Lynne Rienner, 2008).

Kerr, Malcolm, The Arab Cold War, 1958–1970 (Oxford: Oxford University Press, 1971).

Khalaf, Sulayman, 'Gulf Societies and the Image of Unlimited Good', Dialectical Anthropology, Vol. 17, No. 1, 1992.

———, 'Poetics and Politics of Newly Invented Traditions in the Gulf: Camel Racing in the United Arab Emirates', Ethnology, Vol. 39, No. 3, 2000.

Kinninmont, Jane, 'Bahrain' in Davidson, Christopher M. (ed.), Power and Politics in the Persian Gulf Monarchies (London: Hurst, 2011).

———, Bahrain: Beyond the Impasse (London: Chatham House, 2012).

Lacroix, Stéphane, Awakening Islam: The Politics of Religious Dissent in Contemporary Saudi Arabia (Cambridge: Harvard University Press, 2011).

Ladwig, Walter C., 'Supporting Allies in Counterinsurgency: Britain and the Dhofar Rebellion', Small Wars and Insurgencies, Vol. 19, No. 1, 2008.

Lauterpacht, E., Greenwood, C. J. and Weller, Marc, 'The Determination of Boundaries between Iraq, Kuwait and Saudi Arabia (Najd)' in The Kuwait Crisis: Basic Documents (Cambridge: Cambridge University Press, 1991).

Lawson, Fred, Bahrain: The Modernization of Autocracy (Boulder: Westview Press, 1989).

Lee, Henry and Shalmon, Dan, 'Searching for Oil: China's Oil Initiatives in the Middle East' discussion paper published by the Environment and Natural Resources Program, Belfer Center for Science and International Affairs Discussion Paper, Harvard University, January 2007.

Lerner, Daniel, The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East (New York: The Free Press, 1958).

Lipset, Seymour Martin, 'Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy', The American Political Science Review, Vol. 53, No. 1, 1959.

———, Political Man: The Social Bases of Politics (Boston: Johns Hopkins University Press, 1960).

Locke, John, Two Treatises of Government (1689).
Lorimer, John G., Gazetteer of the Persian Gulf, Oman, and Central Arabia (London: Gregg International Publishers, 1970).

Louër, Laurence, Transnational Shia Politics: Religious and Political Networks in the Gulf (New York: Columbia University Press, 2008).

Lucas, Russell E., 'Monarchical Authoritarianism: Survival and Political Liberalization in a Middle Eastern Regime Type', International Journal of Middle East Studies, Vol. 36, No. 4, 2004.

Luomi, Mari, The Gulf Monarchies and Climate Change: Abu Dhabi and Qatar in an Era of Natural Unsustainability (London: Hurst, 2012).

Mahdavy, Hussein, 'The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran' in Cook, M. A. (ed.), Studies in Economic History of the Middle East (London: Oxford University Press, 1970).

Mahdavi, Parvis, Gridlock: Labor, Migration, and Human Trafficking in Dubai (Palo Alta: Stanford University Press, 2011).

See Metz, Helen (ed.), Persian Gulf States: A Country Study (Washington: GPO for the Library of Congress, 1993).

Mutawwa, Khalid, The Arabic Falcon (Sharjah, 2005) (in Arabic).

Al-Nabeh, Najat Abdullah, 'United Arab Emirates: Regional and Global Dimensions'(PhD thesis. Claremont Graduate School, 1984).

Al-Nahyan, Shamma bint Muhammad, Political and Social Security in the United Arab Emirates (Dubai: 2000).

Nakhleh, Emile, Bahrain: Political Development in a Modernizing Society (New York: Lexington Books, 2011).

Nelson, Caren, 'UAE National women at work in the private sector: conditions and constraints', Tanmia Labour Market Study, No. 20, 2004.

Nolan, Leigh, 'Managing Reform? Saudi Arabia and the King's Dilemma', Brookings Doha Center Policy Briefing, May 2011.

Nye, Joseph, Soft Power: The Means to Success in World Politics (New York: Public Affairs, 2004).

Obaid, Nawaf E., 'The Power of Saudi Arabia's Islamic Leaders', Middle East Quarterly, Vol. 6, No. 3, 1999.

Obaid, Nawaf E., The Foreign Policy of the United Arab Emirates (Beirut: Majd, 2004) (in Arabic).

Onley, James, The Arabian Frontier of the British Raj: Merchants, Rulers, and the British in the Nineteenth Century Gulf (Oxford, Oxford University Press, 2007).

Al-Otaibi, Manna Said, Petroleum and the Economy of the United Arab Emirates (Kuwait: Al-Qabas Press, 1977) (in Arabic).

Overton, J. L., 'Stability and Change: Inter-Arab Politics in the Arabian Peninsula and the Gulf ' (PhD thesis. University of Maryland, 1983).

Peck, Malcolm, The United Arab Emirates: A Venture in Unity (Boulder: Westview,1986).

Peterson, John E., Oman's Insurgencies: The Sultanate's Struggle for Supremacy (London: Saqi, 2008).

Pollin, Robert, 'Resurrection of the Rentier', New Left Review, Vol. 46, July–August 2007.

Purkis, S. and Riegl, B, 'Spatial and Temporal Dynamics of Arabian Gulf Coral Assemblages Quantified from Remote-Sensing and in situ Monitoring Data (Jebel Ali, Dubai, UAE)', Marine Ecology Progress Series, No. 287, 2005.

Rabi, Uzi, The Emergence of States in a Tribal Society: Oman Under Said bin Taimur, 1932–1970 (Brighton: Sussex Academic Press, 2011).

Al-Qasimi, Sultan bin Muhammad, The Myth of Arab Piracy in the Gulf (London: Croom Helm, 1986).

Al-Rasheed, Madawi, A History of Saudi Arabia (Cambridge: Cambridge University Press, 2002).

——— (ed.), Kingdom Without Borders: Saudi Arabia's Political, Religious, and Media Frontiers (London: Hurst, 2008).

Rizvi, S., 'From Tents to High Rise: Economic Development of the United Arab Emirates', Middle Eastern Studies, Vol. 29, No. 4, 1993.

Roberts, David, 'Kuwait' in Davidson, Christopher M. (ed.), Power and Politics in the Persian Gulf Monarchies (London: Hurst, 2011).

Ross, Michael, 'Does Oil Hinder Democracy', World Politics, Vol. 53, No. 3, 2001.

Rousseau, Jean-Jacques, The Social Contract, or Principles of Political Right (1762).

Roy, Olivier, The Politics of Chaos in the Middle East (London: Hurst, 2008).

Rush, Alan (ed.), Ruling Families of Arabia: The United Arab Emirates (Slough: Archive Editions 1991).

Al-Sagri, Saleh Hamad, 'Britain and the Arab Emirates, 1820–1956' (PhD thesis. University of Kent at Canterbury, 1988).

Salih, Kamal Eldin Osman, 'Kuwait Primary (Tribal) Elections 1975–2008: An Evaluative Study', British Journal of Middle East Studies, Vol. 38, No. 2, 2011.

Seznec, Jean-François, 'The Gulf Sovereign Wealth Funds: Myths and Reality', Middle East Policy, Vol. 15, No. 2, 2008.

Sharabi, Hisham, Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society (Oxford: Oxford University Press, 1992).

Sigelman, Lee, 'Lerner's Model of Modernization: A Reanalysis', Journal of Developing Areas, Vol. 8, July 1974.

Spooner, Lysander, 'No Treason: The Constitution of No Authority' (1867).

Teitelbaum, Joshua, The Rise and Fall of the Hashemite Kingdom of Arabia (London: Hurst, 2001).

Von Thünen, Johann Heinrich, The Isolated State (1826).

———, 'Saudi Arabia' in Davidson, Christopher M. (ed.), Power and Politics in the Persian Gulf Monarchies (London: Hurst, 2011).
———, and Held, David (eds.), The Transformation of the Gulf: Politics, Economics, and the Global Order (London: Routledge, 2011).

Valbjørn, Morten, and Bank, André, 'Examining the Post in Post-Democratization: The Future of Middle Eastern Political Rule through Lenses of the Past', Middle East Critique, Vol. 19, No. 3, 2010.

Valeri, Marc, Oman: Politics and Society in the Qaboos State (London: Hurst, 2009).
———, 'Oman' in Davidson, Christopher M. (ed.), Power and Politics in the Persian Gulf Monarchies (London: Hurst, 2011).

Van der Meulen, Hendrik, 'The Role of Tribal and Kinship Ties in the Politics of the United Arab Emirates' (PhD thesis. The Fletcher School of Law and Diplomacy, 1997).

Weber, Max, 'Politics as a Vocation (Politik als Beruf)' (Munich, 1919).

Wheatcroft, Andrew, With United Strength: Sheikh Zayed bin Sultan Al-Nahyan, the Leader and the Nation (Abu Dhabi: Emirates Centre for Strategic Studies and Research, 2005).

White, Stephen, 'Economic Performance and Communist Legitimacy', World Politics, Vol. 38, No. 3, 1986.

Wilson, Graeme, Rashid's Legacy: The Genesis of the Maktoum Family and the History of Dubai (Dubai: Media Prima, 2006).

Wright, Steven, 'Qatar' in Davidson, Christopher M. (ed.), Power and Politics in the Persian Gulf Monarchies (London: Hurst, 2011).

Yetiv, Steve A., and Lu, Chunlong, 'China, Global Energy, and the Middle East', Middle East Journal, Vol. 61, No. 2, 2007.